بسم الله الرحمن الرحیم

غاية التحقيق

شرح

كافيه

مكتبة رشيدية

سرکی روڈ کوئٹہ، فون ۲۶۶۲۲۶۳

ما شاء الله لا قوة الا بالله

الحمد لله الذي اعطانا التوفيق على طبع النسخة المباركة الواضحة في لندن سنہ

غاية التحقيق شرح كافيه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي انعم علينا بنعمه العظام وتفضل علينا بمننه الجسام و
رفع معالم العربية ومنارها واشاع فيما بين الناس اضواءها وانوارها وجعل علم
الاعراب اقربها فائدة وارجحها عائدة وارجحها معيارا واسناها عظمة ومقدارا
حيث صيرها مفتاحا بتائيده في معرفة العلوم الاسلامية ومصباحا بنوره ليستمد
يستضاء في سائر فنون الادبية فنصبه سلما به يتيسر الارتقاء الى علم البيان
فيمكن الاطلاع على نكت نظم القرآن **والصلوة** على رسوله محمد ن الذي كسر
بناء الجهل في الانام وحفر الشكوك والشبهات عن طرق الاسلام وعلى آله واصحابه
الكرام **وبعد** فيقول العبد الضعيف الحقير صفي بن نصير بصره الله تعالى
بعيوب نفسه وجعل يومه خيرا من امسه لما رايت ان الاحتياج الى تحصيل علم
الاعراب بين لا يدفع والافتقار الى تحقيقه مكشوف لا يتقنع وان المختصر المسمى
بالكافية في هذا الفن جامع لفروع النحو وقواعده شامل لاحكامه ومعاودته ومعاقده
متحلى بحلية التفخيم والتهذيب وحسن التنظيم والترتيب مقبول فيما بين
الانام وشائع في بلاد الاسلام وقد شرحه طائفة من العلماء واشتغل بحل نكات
حواشيه زمرة من الفضلاء غير ان شروحهم وحواشيهم لم تكن وافية في ابراز
محاسنه واخراج بدائعه وكشف معضلاته وحل مشكلاته الا حواشي شيخي واستاذي
ومولائي وهو الشيخ الامام ملاذ الاسلام قدوة ارباب التحقيق استاذ اصحاب
التدقيق باني مباني فنون الادب كاشف غوامض كلام العرب ناشر ادية المعقول
والمنقول عامر ابنية الفروع والاصول حجة الاسلام والمسلمين وارث الانبياء
والمرسلين الا وهو الذي استضاء شمس المعاني من شهاب نظرته واستنار ضياء
الاسلام من برهان فكرته واختص بعناية الله تعالى الهادي شهاب بن شمس
بن عمر الدولتابادي اعلى الله تعالى اعلام علومه واعطانا قوة في اتباع رسومه

ومتع الله المسلمين بطول بقائه وادام علينا نعمة لقائه فانها كافية في ابراز معانيه واسراره وكشف مبانيه واستاره ولذلك توفرت رغاية المحصلين على تعليمها وتحصيلها وامتدت اعناقهم نحو الاحاطة بجملها وتفصيلها غير ان بعضها مشكلة زلت اقدام المحصلين في كشف القناع عن جمال مخدرات انوارها وعجزت افهامهم عن ادراك رموز اسرارها ولقد رايت كثيرا من الناس اكتفوا بما فهموها من ظاهر المقال من غير ان يكون لهم اطلاع على حقيقة الحال ووقوف على ما فيها من مطويات الرموز والاسرار ومكنونات الغموز والاستار الفت له شرحا رافعا عن نفائس لطائفها الحجاب وعن عرائس حقائقها النقاب كافلا بايضاح رموزها ومشكلاتها ضامنا لحل دقائقها ومعضلاتها سوقا فيه الكلام على وجه ينحل به الفاظها ومعانيها وتنكشف به عباراتها ومبانيها ويتضح به حقائقها ودقائقها طلبا للتسهيل على الاخوان والاحباب ولم ازد فيه شيئا اجنبيا الا ما يتوقف عليه حل الكتاب ولم اطو ذكر ما فيها من درر القواعد وغرر الفوائد الا ما لا يخفى على الطلاب من الزوائد وسميته لاشتماله على تحقيق المعاني وتدقيق المباني غاية التحقيق والله ولي التوفيق والهادي الى سواء الطريق سائلا من الله الكريم آملا من لطفه القديم ان يجعله خالصا لوجهه الكريم وسببا للوصول الى جنات النعيم ونافعا الى الاصحاب والخلان ومفيدا للاحباب والاخوان متوقعا من افاضل العصر والزمان الذين شرفوه بالمطالعة وتوجه الاذهان ان ينظروا فيه بعين الرضاء والاحسان وان يصلحوا بقدر الوسع والامكان لو اطلعوا على الخطاء والنسيان لوجريان القلم بالطغيان اذ لا مصون من الخطاء والنسيان الا كلام الرحمن والنسيان مركب مع الانسان والخطاء قد يقع من المجتهدين في بعض الازمان والاغماض عن كل عيب ونقصان فعلى الله الكريم المنان يجازيني واياكم بالعفو والغفران ورزقني واياكم نعمة اللقاء والرضوان ويسهل علينا وعليكم تحقيق الكلام في جميع ما يتعلق بهذا الكتاب من المقاصد والمرام قال الشيخ رحمه الله في بداية كتابه بسم الله الرحمن الرحيم الكلمة وكان ينبغي ان يبدأ بعد التسمية بالحمد لله اقتداء بالسلف وعملا بقوله عليه السلام كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بالحمد لله فهو اقطع لكنه ترك ذلك هضما للنفس بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف حتى يبدأ به على سننه او ليس ذا بال حتى يكون بتركه الحمد اقطع ثم لما كان النحوي يبحث عن احوال الكلمة والكلام من حيث الاعراب

والبناء وما يتعلق بهما وهذه الاحوال عوارض ذاتية لهما وما يبحث في علم عن عوارضه الذاتية فهو موضوع ذلك العلم فيكون الكلمة والكلام موضوعي هذا العلم بدا الشيخ اولاً بذكر الكلمة وثانيا بذكر الكلام لان معرفة احوال الشيءُ مسبوقة بمعرفة ذلك الشيء ويجوز ان يكون الموضوع امراً متعدداً بشرط اشتراكه في امر واحد وهذا ملاحظة في سائر العلم كالادلة الشرعية من الكتاب والسنة والاجماع والقياس فانها موضوعة لعلم واحد وهو اصول الفقه لاشتراكها في كون كل واحد منها دليلا شرعيا مثبتا لحكم شرعي والكلمة والكلام كذلك فانهما يشتركان في كون كل واحد منهما لفظا موضوعا لمعنى على ان الموضوع في الحقيقة هو اللفظ الموضوع للمعنى وهو واحد بالنظر الى ذاته وانما التعدد بالنظر الى نوعيه وانما قدم الكلمة على الكلام لانها جزء الكلام والكلام مركب معرفة المركب موقوفة على معرفة المفرد والموقوف عليه مقدم طبعًا على الموقوف فقدم وضعًا ليوافق الوضعُ الطبعَ ولان العوارض الذاتية للشيء هي التي تلحقه اما لذاته او لجزئه او لامر خارج مساو له وقد عرفت ان العوارض الذاتية للكلمة والكلام هي الاعراب والبناء والاعراب لا يلحق الكلام بالنظر الى ذاته وانما يلحقه بالنظر الى جزئه وهو الكلمة لقيامه مقامها اذ لا محل له من الاعراب الا اذا قام مقام المفرد على ما عرف فكانت احق بالتقديم منه ولقائل ان يقول النحويُّ كما يبحث عن احوال المركب الاسنادي يبحث عن احوال المركب الاضافي والتوصيفي والامتزاجي وغير ذلك ايضا كوجوب بناء الجزئين في احد عشر واعراب احدهما دون الاخر في اثنا عشر وكصحة اضافة احد عشر الى غير مميزه نحو احد عشرك وامتناع اضافته الى مميزه ونحو ذلك من الاحكام فهلا ذكر هذه المركبات كما ذكر ذلك اللهم الا ان يجاب عنه بان ذكر الكلمة يغني عن ذكرها لان النحوي انما يبحث عن احوالهما من حيث اعراب الجزئين او بنائهما او اعراب احدهما وبناء الاخرى ونحو ذلك فكانت مباحث هذه المركبات بهذا الاعتبار مندرجة تحت مباحث الكلمة فلا حاجة الى ذكرها بخلاف المركب الاسنادي فانه مبني وقد يقوم مقام المفرد فيكتسي اعرابه فحينئذ يكون المجموعة معربا محلا فالنحويُّ باحث عن احواله من حيث البناء باعتبار ذاته ومن حيث الاعراب باعتبار جزئه فلا يكون مباحثه مندرجة تحت مباحث الكلمة فلابد من ذكرها وفي الجواب ضعف لا يخفى فان قيل اللام في الكلمة لا يخلو اما

ان يكون للجنس او للاستغراق او للعهد الخارجي او الذهني ولا يستقيم كل واحد
منها اما لام الجنس فلانها تشير الى الماهية من حيث هي هي بقطع النظر عن
الفرد والافراد اى من غير اشعار بالوحدة والكثرة والتاء التي في الكلمة تشعر
بالوحدة وهي توجب اعتبار الفرد فكان بينهما منافاة واما لام الاستغراق فلانها
تشير الى الماهية من حيث هي هي موجودة في جميع الافراد اللغوية او العرفية
والتاء توجب وقوعها على الفرد فكان بينهما ايضا منافاة ولانها لا يلائم المحل
لان المحل محل التعريف والتعريف انما يكون للحقيقة لا للافراد واما لام العهد الخارجي
فلانها تشير الى الماهية من حيث هي موجودة في فرد معين معهود بين المتكلم
والسامع في الخارج وليس ههنا كلمة معهودة في الخارج ولم يجر لها ذكر ليشار
في تعينها وعهديتها الى تلك الكلمة واما لام العهد الذهني فلانها توجب
جهالة المحدود ولانها تشير الى الماهية من حيث هي موجودة في فرد غير معين معهود
بين المتكلم والسامع في الذهن حتى قيل ان المعرف بها في المعنى كالنكرة قيل
يمكن ان اللام للجنس والتاء للوحدة النوعية دون الفردية وذلك لان الكلم م يكون
بدون التاء اسم جنس يصح وقوعه وضعا على الخطبة وعلى كلمة الشهادة وعلى
الكلمة المنطقية وهي الفعل وحده وعلى الكلمة اللغوية وهي ما ينطق به
الانسان مفردا او مركبا وعلى الكلمة النحوية وهي كل لفظ وضع لمعنى مفرد فاذا
ادخلت التاء افادت وحدة النوع الغير المعين واريد بدلالة مقام التعريف النوع
المعين وهو الكلمة النحوية ثم ادخلت لام الجنس للاشارة الى نفس ماهية الكلمة
النحوية فلا تنافي بين لام الجنس وتاء الوحدة لان النوع الواحد كلي بالنظر
الى افراده كما ان الجنس كلي بالنظر الى انواعه فيكون المراد حينئذ جنس الكلمة النحوية
ويمكن ان يكون التاء للوحدة الفردية ولا منافاة بينهما ايضا لان الكلمة الواحدة
كلية باعتبار المفهوم وان كانت جزئية باعتبار ما صدقت عليه والتعريف باعتبار
المفهوم لا باعتبار ما صدقت عليه وقال بعض الشارحين في تصحيح لام الجنس
ان التاء جردت عن معنى الوحدة وجعلت متمحضة للتانيث بدلالة مقام التعريف
لما قلنا ان التعريف انما يكون للحقيقة لا للفرد ولا للافراد وانما اتى بها تحرزا عن
وقوع المحدود على الثلثة فصاعدا كما هو حكم المجرد عنها لئلا يكون التعريف
للافراد بخلاف الكلمة مع التاء فانها جنس يقع على القليل والكثير وفيه نظر لانه

قد عرفنا ان الاسم المفرد يصح تجريده عن معنى الوحدة كما قيل في قوله تعالى ان
الانسان لفي خسر ان الانسان جرد عن معنى الوحدة واريد به الاستغراق بقرينة
الاستثناء وهو قوله الا الذين امنوا وعملوا الصالحات واما تجريد التاء عن معنى
الوحدة فغير معهود في كلامهم لكونه نصا في الوحدة اللهم الا ان يجاب بان التاء بحسب
الوضع تفيد معنى الوحدة والتانيث جميعا واريد ههنا التانيث فقط على سبيل
سبيل المجاز بقرينة محل التعريف على طريق ذكر الكل وارادة البعض والمجاز لا يحتاج
في ثبوته الى النقل والسماع بل يحتاج في صحته الى الاتصال المنقول والمسموع عن
العرب في فهم السامع الى القرينة الصارفة عن ارادة الحقيقة وقد تحقق ههنا كلاهما
كما ان لام الابتداء تفيد بحسب الوضع معنى الحال والتاكيد ثم قال اصحابنا انها
جردت عن معنى الحال وجعلت متمحضة للتاكيد في قوله تعالى ولسوف يعطيك اذ لو
كان فيها معنى الحال لما جامع التسويف الموضوعة للاستقبال وكما ان الاسراء
وضع للاذهاب بالليل ثم اريد به الاذهاب فقط في قوله تعالى سبحان الذي اسرى
بعبده ليلا بقرينة قوله ليلا وكذلك كل لفظ اريد به بعض معناه واذا ثبت
ان التاء للوحدة النوعية او الفردية والكلمة المتصفة بالوحدة كلية من حيث
المفهوم ثبت انها لا ينافي لام الاستغراق لان الاستغراق هنا استغراق فرد لا جمع
اي بمعنى الكل الافرادي دون المجموعي كالاستغراق المستفاد من كلمة كل وذلك
لان اللام التي للاستغراق الفردي بمعنى كلمة كل فيكون معناه كل كلمة لفظ وضع كذا
فلا شك في صحته كما لا شك في صحة قولك كل فرد وكل واحد وليس معناه جميع
كلمة لفظ وضع لكذا حتى تنافي الاستغراق لكن محل التعريف ياباه لما مر ان التعريف
انما يكون للحقيقة لا للافراد الا ان يمنع كون المحل محل التعريف ويقال بان المقصود
ههنا بيان الطرد اللازم للتعريف والتعريف انما يفهم من هذا التركيب ضمنا و
انما لم يعرف الكلمة قصدا لان اول نظر النحاة الى افراد الكلمة لا الى ماهيتها فذكر لام
الاستغراق بمعنى الكل الافرادي ليكون ذكر الافراد قصدا والتعريف ضمنا و
علامة استقامة بيان الطرد ان يصح دخول كلمة كل في الحد والمحدود و
ههنا كذلك حيث صح ان يقال كل كلمة لفظ وضع لمعنى مفرد وكل لفظ وضع
لمعنى مفرد فهي كلمة ويمكن ان يكون اللام للعهد الخارجي او المعهود الجارية
على السنة النحاة بقرينة ان المتكلم نحوي وكل متكلم يتكلم باصطلاحه

ولا يلزم فی العهد الخارجي ان يكون المعهود معقد ما ذكره بل يلزم ان يكون
معلوماً ليصح الاشارة اليه والكلمة المذكورة على السنة النحاة معلومة للمخاطب
بالقرائن كما يقال خرج الامير اذ لم يكن فی البلد الا اميرٌ واحدٌ ويمكن ان
يكون اللام للعهد الذهني ولا توجب جهالة المحدود لحصول تعين الكلمة
النحوية عند السامع باعتبار المقام وفيه نظر لانك اذا اعتبرت التعين باعتبار
المقام صار اللام للعهد الخارجي دون الذهني صرح الامام سعد الدين الهروي
في شرح التلخيص في بحث لام العهد الخارجي وقد يستغنى عن تقدم ذكره
لعلم المخاطب بالقرائن نحو خرج الامير اذ لم يكن فی البلد الا اميرٌ واحدٌ الی هنا
لفظه فهذا تصريح منه على ما قلنا فالاولى ان يحمل اللام على الجنس او العهد
الخارجي على ما بيّنا ويمكن ان يقال اللام للجنس والكلمة مع التاء صار في
الاصطلاح اسماً للفظ وضع لمعنی مفرد فيكون منقولة اصطلاحية فلم يبق فی التاء
معنى الوحدة فلا يرد شي فافهم وانصف ثم اختلف النحاة فی الكلم المجرد عن التاء
قيل انه جنس لا جمع كتمر وتمرة بدليل جريان احكام المفرد فيه من تذكير صفته
كقوله تعالى اليه يصعد الكلمُ الطيبُ فلو كان جمعاً لوجب ان يقال الطيبة ومن
تصغيره بلا رد الی واحده مع كونه على غير صيغ القلة يقال على كليم ولو كان
جمعا وجب ردّه الی واحده فی التصغير فقيل كليمة ومن وقوعه تميز النحو احد عشر
كلما ولو كان جمعاً لما وقع تميزاً له لان تميزه لا يكون الا مفرداً فعلم انه جنس لا جمع
وانما لا يقع على الكلمة والكلمتين بحسب الاستعمال لا بالوضع وقيل انه جمع
بدليل انه لا يقع فی الاستعمال الا على الثلث فصاعداً ولو كان جنسا لوقع على
الواحد فصاعدا والاية محمولة على حذف المضاف والتقدير اليه يصعد بعض
الكلم الطيب والقول بتصغيره على كليم ووقوعه تميزاً لنحو احد عشر ممنوع
عند من ذهب الی انه جمع بل يقال عنده فی التصغير كليمة وفی التميز احد عشر
كلمة ثم تعريف الكلمة لما اشتمل على قيود احدها كونها ملفوظا بها والثاني كونها
موضوعاً للمعنى والثالث كون ذلك المعنى مفرداً اشار الشيخ الی القيد الاول
بقوله لفظ وهو جنس قريب للكلمة احترز به عن الدوال الاربع الخط والاشارة
والنصب وعقد الاصابع وعن الحركات الاعرابية والعلامات المعنوية فانا كتبنا
زيد مثلا فالحروف المكتوبة وهي الزاء والياء والدال وان كانت مشاركة للكلمة

[illegible]

في كونها موضوعة لمعنى مفرد لكن لا يسمى كلمة اذ ليس بملفوظة فان قيل الاحتراز عن الجنس لا يصح لانه يذكر في الحد للشمول لا للاخراج قيل سلمنا ذلك لكن اذا كان بين الجنس والفصل عموما وخصوصا مطلقا اما اذا كان بينهما عموم وخصوص من وجه جاز الاحتراز عن الجنس لكن لا لكونه جنسا بل لكونه فصلا من وجه وههنا كذلك فان اللفظ عام بالنسبة الى الموضوع اذ هو قد يكون موضوعا كالمستعملات وقد لا يكون كالمهملات والموضوع ايضا عام بالنسبة الى اللفظ لانه قد يكون لفظا كزيد وقد لا يكون كالدوال الاربع ثم اللفظ في اللغة رمي شيء من الفم يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اى رميتها من الفم وفي الاصطلاح صوت يعتمد على المخارج من حرف فصاعدا وفيه نظر بوجوه الاول ان الصوت فعل الصائت لانه مصدر من صات يصوت وهو ليس بلفظ بل اللفظ هو الكيفية الحاصلة من المصدر فكيف يصح الحمل واجيب بان الصوت يستعمل للمعنيين لمعنى المصدر الذي هو فعل الصائت ولمعنى الاسم الذي هو الكيفية الحاصلة من المصدر والمراد ههنا الثاني والثاني ان الاعتماد على الشيء من خواص الاعيان والصوت عرض لا يتصور فيه ان يعتمد على شيء فكيف يقال صوت يعتمد على المخارج واجيب بان معناه صوت يحصل باستعانة المخارج وهذا معنى عرفي لاعتماد الصوت على المخارج فلا يرد ما قيل ان هذا المعنى ليس بحقيقي لعدم الوضع ولا مجازي لعدم الاتصال وان استعمال المجاز الغير المشهور غير شائع في التعريف والثالث ان هذا الحد دوري حيث اخذ الحرف في تعريف اللفظ والحرف نوع من انواع اللفظ واخذ النوع في تعريف الجنس يوجب الدور وذلك لان معرفة النوع متوقفة على معرفة الجنس لان النوع عبارة عن الجنس والفصل فاذا عرف الجنس بالنوع لزم الدور لا محالة واجيب بان المراد من الحرف الماخوذ في تعريف اللفظ حروف الهجاء دون المعنوي الذي هو احد انواع اللفظ ومعرفة حروف الهجاء لا يتوقف على معرفة اللفظ لانه اشهر من اللفظ بحيث يعرفه من لم يعرف اللفظ فلا دور والرابع ان المخارج جمع واقل افراده ثلثة فوجب ان لا يكون لفظ بدون ثلثة احرف كل واحد منها معتمد على مخرج واجيب بان اللام فيه للجنس فيبطل معنى الجمعية فيكون المعنى ما يعتمد على جنس المخرج والجنس يقع على الواحد فصاعدا وقيل

اللفظ ما يتلفظ به الانسان من حرف فصاعدا وفيه نظر بوجوه الاول انه
عرف اللفظ بالتلفظ فهما بمعنى واحد فيلزم تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة
والجهالة وذا ممتنع واجيب بانه تعريف اللفظ الاصطلاحي بالتلفظ اللغوي
اي ما يتكلم به الانسان والثاني ان هذا التعريف صادق على اللسان لانه
ما يتلفظ به الانسان واجيب بان الباء للتعدية دون السببية والاستعانة
والثالث ان قيد الانسان يوجب ان لا يكون ما يتلفظ به الملك والجن
لفظا وليس الامر كذلك واجيب بانه تعريف ما يكون لفظا بالنسبة الينا
لا مطلقا فما يتلفظ به الملك والجن ليس بداخل في المحدود فلا ضرر في
خروج امثال ذلك عن الحد والرابع ان هذا التعريف يصدق على الحروف
النائبة مناب الحركات الاعرابية كالواو في ابوك والالف في اباك والياء في
ابيك وهي ليست بلفظة لانها اخذت حكم الحركات الاعرابية التي ليست
بلفظة بالاتفاق واجيب بانها لفظة عند البعض وان لم يكن الحركات الاعرابية
لفظا قلنا ان نمنع وبعد التسليم قلنا ان المراد بالحرف ما هو حرف حقيقة
وحكما وهي ليس بحرف حكما لقيامها مقام الحركات الاعرابية وقيل اللفظ
هو الحاصل من صوت يقصد به حصول حرف فصاعدا وفيه نظر بوجوه
الاول ان المتكلم لو قصد حصول الحرف ولم يحصل حرف بل حصل صوت
ساذج ينبغي ان يكون لفظا لصدق هذا الحد عليه اذ لا يلزم من قصد حصول
الحرف حصوله بالفعل البتة وايضا يصدق هذا الحد على صوت الاخرس
لانه يقصد به حصول حرف ولم يحصل ذلك فينبغي ان يكون صوته لفظا و
الامر بخلافه واجيب بان المراد القصد المعتد به باعتبار حصول الحرف
المبني على اعمال القوة اللافظة والثاني ان صوت النائم من نحو اخ اخ وكذا
صوت صاحب السعال من نحو اح اح لفظ بدليل انهم احترزوا عنهما
بقيد الوضع دون اللفظ ولم يصدق عليهما هذا الحد لعدم قصد حصول
الحرف فيهما واجيب بان المراد بالقصد اعم من ان يكون حقيقة او حكما و
القصد الحكمي صادق عليهما والثالث ان الحاصل صفة فلا بد له من تقدير
موصوف وهو لا يخلو اما ان يكون اللفظ او الصوت او الحرف اذ لا يتصور
غيرها ولا يستقيم الاول حيث يلزم ذكر المحدود في الحد وذا غير جائز وكذا

نخ
وهما

الثاني حيث يلزم حصول الصوت من الصوت وحصول الشيء من نفسه محال وكذا الثالث حيث كان الانسب حينئذ ان يقول حصوله بالضمير لتحقق معاده واجيب بانه يمكن تقدير الصوت لان المراد بالصوت الثاني المصدر وبالاول الاسم ولا شك انه يحصل بالمصدر فلا يلزم حصول الشيء من نفسه وكذا يمكن تقدير الحرف ولا نسلم تحقق معاد الضمير لان الموصوف لما حذف واقيمت الصفة مقامه لم يبق للضمير معاد ولئن سلمنا ذلك بناء على ان المقدر كالملفوظ قلنا هذا من باب وضع المظهر موضع المضمر لنكتة والنكتة هنا التنبيه على انه لا يشترط في اللفظ ان يحصل حرف يقصد اللافظ حصوله بل الشرط حصول حرف اي حرف كان حتى لو قصد اللافظ حصول حرف وحصل مكانه حرف آخر يكون لفظا الا ترى ان بعض الحروف لم يحصل في ألسنة بعض الناس لآفة فيها بل يحصل مكانها حروف اخرى وكلامهم لفظ يجري فيه احكام اللفظ من ثبوت البيع والاجارة والنكاح والطلاق وغير ذلك واليه اشار النبي عليه السلام بقوله سين بلال عند الله شين والرابع انه يصدق على فرح يحصل من سماع صوت طيب يقصد به حصول حرف فصاعدا وكذا يصدق على حزن يحصل من سماع صوت كريه يقصد به حصول حرف فصاعدا واجيب بان المراد بالحاصل من صوت ما يحصل منه بلا واسطة والفرح والحزن يحصلان منه بوسائط على ان امثال ذلك قد خرجت من تقدير موصوف الحاصل فان قيل المَنوِيّ في زيدٌ ضَرَبَ وفي اضرب ليس بلفظ لانه ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا فينبغي ان لا يكون كلمة وهو كلمة بالاتفاق قيل المراد باللفظ ما يكون ملفوظا به حقيقةً او حكماً وهو ملفوظ به حكما حيث يجري عليه احكام اللفظ من اسناد الفعل اليه وتاكيده وعطف عليه وغير ذلك فان قيل ما الفرق بين المنوي في زيد ضرب او اضرب وبين المحذوف في قوله تعالى وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ في كون الاول لفظا حكما والثاني حقيقة مع ان كل واحد منهما غير مذكور قيل الفرق بينهما ان المنوي انما يكون لفظا حقيقة لان ماهية اللفظ لم يصدق عليه حقيقة كما ذكرنا انه ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له

لفظ وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو وانت لكنهم
اجروا عليه احكام اللفظ فيصدق عليه ماهية اللفظ اعتبارا وحكما فكان
لفظا حكما بهذا الاعتبار بخلاف المحذوف فان ماهية اللفظ صادق عليه
حقيقة لانه من مقولة ما يتلفظ به الانسان فكان لفظا حقيقة ولا يقال
لما صدقت عليه ماهية اللفظ كان موجودا لا محذوفا فكيف يقال انه محذوف
لانا نقول ان صدق الماهية لا يقتضي الوجود حقيقة والحذف لا ينافيه
فان قيل الكلمة محلّى بتاء الوحدة فوجب ان يقول لفظة محلى بتاء الوحدة
ايضا ليوافق الحد والمحدود قيل انما لم يقل لفظة لان الوحدة في اللفظ غير
مرادة لان حق اللفظة بالتاء ان لا يقع الا على حرفٍ واحدٍ لان نسبتها من
اللفظ مثل نسبة الضربة من الضرب وهو غير مرادٍ بالاجماع بخلاف التاء
في الكلمة فانها مجرّدة عن معنى الوحدة او مفيدة وحدة نوعية او فردية على ما
سبق ذكره فكانت الوحدة فيها غير مرادة لا يقال المطابقة بين المبتدأ و
الخبر واجبة فوجب ان يقول لفظة لانا نقول المطابقة انما وجب بينهما
اذا كان الخبر مشتقا واللفظ غير مشتق فلما كان الوحدة غير مرادة والمطابقة
ن كان
غير واجبة واللفظ اخصر من اللفظة فكان ذكر اللفظ اولى ثم اشار الى القيد
الثاني بقوله وضع لمعنى الجار والمجرور مفعول به باللام والجملة الفعلية
صفة قوله اللفظ وفيه احتراز عن المحرفات والاصوات والمهملات وما يدرك
بالعقل كوجود اللافظ المدرك من اللفظ المسموع من وراء الجدار فانها
ليست بموضوعة للمعنى وكذا عن حروف الهجاء فانها وضعت لغرض تركيب
الالفاظ لا للمعنى لا يقال انها لما كانت موضوعة لهذا الغرض كان هذا الغرض
معناها فلا وجه للاحتراز عنها بهذا القيد لانا نقول ان الغرض من الشيء
لا يكون معنى ذلك الشيء اذ المعنى ما يعنى من اللفظ لا ما لاجله اللفظ والا
ن التعيين
لكانت حروف الهجاء كلها مترادفات ثم الوضع في اللغة التعيين وفي
ن تعيين
الاصطلاح تعيين اللفظ للمعنى اولا وفيه نظر بوجهين الاول انه يخرج منه
المشترك باعتبار المعنى الثاني وكذا المنقولات باعتبار المعنى الثاني وهذا انما
يرد اذا اريد بالوضع مطلقا سواء كان لغويا او عرفيا او اصطلاحيا كما ذهب
اليه البعض حتى قالوا ان المنقول باعتبار المعنى الثاني حقيقة لا مجاز ولكن

تسميته كلمة باعتبار الوضع الثاني واجيب بان المراد الاولية عند الواضع
فان السبب الغالب في الاشتراك اما نسيان الوضع الاول وتعدد الواضع
وكل وضع بالنسبة اليه ولو ثانيا او ثالثا وهلم جرا اول فيدخل المشترك
والمنقول والثاني انه يخرج من قيد اللفظ الدوال الاربع مع كونها
موضوعة للمعنى واجيب بانه تعريف اللفظ الموضوع لا تعريف كل
موضوع فلا يكون الدوال الاربع داخلة في الحدود وقيل الوضع تعيين
اللفظ بازاء المعنى بنفسه وفيه نظر لانه يخرج منه الحرف لاحتياجه الى الضميمة
واجيب بانه انما يحتاج الى الضميمة في حق دلالته على المعنى لا في حق تعيينه
للمعنى وههنا قد ذكر التعيين دون الدلالة وقيل الوضع تخصيص شيء
لشيء متى اطلق المخصص او احس به فهم المخصص له وفيه نظر بوجوه الاول
انه يدخل فيه المحرفات حيث يفهم معناها متى اطلق به واجيب بان المراد
بالتخصيص الوضع وليس فيها تخصيص واضع فلا يدخل والثاني انه يدخل تخصيص صح
فيه المنقولات الاصطلاحية والعرفية كالصلوة والدابة حيث يفهم
منهما المعنى الشرعي والعرفي في اصطلاح الشرع والعرف متى اطلقتا مع
انهما ليستا موضوعتين هذا انما يرد اذا اريد بالوضع الوضع اللغوي كما ذهب
اليه العامة حتى قالوا ان المنقول باعتبار معنى الثاني مجاز لا حقيقة و
ان تسميته كلمة باعتبار محل الحقيقة واجيب بان المراد بالتخصيص التخصيص
الاول وهو تخصيص اهل اللغة فيخرج بتخصيص الشرع والعرف العام
ويمكن ان يعترف فيهما بالوضع عند من عرف الوضع بهذا التعريف
فيراد به مطلق الوضع لغويا كان او اصطلاحيا او عرفيا فلا يرد عليه
المنقولات اصلا والثالث انه يخرج منه الحرف حيث لا يفهم معناه متى
اطلق بل اذا اطلق مع ضميمة واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا
ولا شك ان الحرف متى اطلق اطلاقا صحيحا يفهم معناه لا محالة و
الاطلاق الصحيح ما اذا اطلق مع ضميمة لان اطلاقه بلا ضميمة غير صحيح
فان قيل يخرج من جميع التعريفات المذكورة بقيد المعنى حروف الهجاء
مع كونها موضوعة لغرض تركيب الالفاظ وقد بينا ان الغرض من الشيء
لا يكون معناه فكيف يستقيم قيد المعنى في حد الوضع قبل هذه التعريفات

تعريفات اللفظ الموضوع للمعنى لا مطلقا فلا يكون حروف الهجاء داخلة
تحت المحدود ثم اشار الى القيد الثالث بقوله مفرد والمعنى المفرد ما لا ينقسم
عليه اللفظ كمعنى زيد وعبد الله علما وفيه احترازا عن المعنى المركب حيث
ينقسم عليه لفظه كمعنى الرجل وضربت ثم قوله مفرد بالرفع صفة اللفظ
وبالجر صفة المعنى وبالنصب حال من ضمير وُضِعَ كذا فى الحواشي لا يقال
ان الجر راجح على الرفع للقرب وعدم الفصل ولا يسوغ العدول عن القرب
بلا مانع لانا نقول بل كلا الوجهين متساويان لان كلا منهما راجح على الاخر
من وجه اما رجحان الجر فلما ذكرتم واما رجحان الرفع فلان الكلام على
تقديره يجرى على سننه بناءً على ان الافراد حقيقة صفة اللفظ وانما يكون
صفة المعنى بتبع اللفظ لان المفرد من اللفظ ما لا يقصد بجزءه دلالة على
جزء معناه حين هو جزءه والمعنى المفرد ما يكون لفظه مفردا فاذا افراد المعنى
لا يستقل بدون اعتبار افراد اللفظ اصطلاحا واعتبار افراد اللفظ يستقل
بدون افراد المعنى فاستوى الوجهان ولقائل ان يقول لا يترجح الجر بما ذكر
لان قوله وضع لمعنى صفة اللفظ ومفرد صفة بعد صفة وتقديم الصفة
الاولى على الثانية لا يسمى فصلا وكذا لا يترجح الرفع بما ذكر لان ما ذكر ان الافراد
حقيقة صفة اللفظ الخ فهو اصطلاح المنطقيين دون النحويين لانا قد وجدنا
في جميع تصانيفهم المعتبرة انهم جعلوا الافراد صفة للمعنى دون اللفظ فعلمنا
ان اصطلاحهم هذا فتابعهم المصنفؒ في ذلك لان كل متكلم يتكلم باصطلاح
فلا يترجح احد من الجر والرفع على ان جعله صفة اللفظ يناقض ما ذكرا ولا
ان الوحدة غير مرادة فان قيل نحو قائمة وتضرب وبصري كلمة بدليل انها
اعربت باعراب كلمة مع ان جزء لفظها يدل على جزء معناها فان التاء في
قائمة تدل على التانيث وحرف المضارعة في تضرب يدل على المضارعة
والياء في بصريّ تدل على النسبة فيجب ان يكون كل واحد منها مركبا ولا يكون
كلمة بل كلمتين قيل ان جميع ما ذكرت كلمتان صارتا من شدة الامتزاج
كالكلمة الواحدة فاعرب المركب اعراب الكلمة وذلك لعدم استقلال الحروف الواحدة
المتصلة في الكلمة المذكورة وانما قلنا انها كلمتان لانه لو لم يكن كلمتين
لزم في حسنة توالي اربع حركات في كلمة واحدة وفي فداة ابدال الواو فى

الوسط ولا يلزم بالتركيب في قائمة اجتماع التذكير والتانيث اذ لزم اجتماعهما فيه بعد لحوق التاء للزم في الرجل بعد دخول اللام اجتماع التعريف والتنكير وليس في الرجل اجتماع التعريف والتنكير بالاتفاق فليس في قائمة اجتماع التذكير والتانيث فثبت انه مركب فهذا شرح القيود المذكورة في تعريف الكلمة فان قيل هلا ذكر القيد الرابع وهو كونها دالة على المعنى كما ذكر الزمخشري وغيره قيل لان قيد الوضع يغني عنه لانهم انما قيدوا بالدلالة لاخراج المهملات وذلك حاصل بقيد الوضع لان الوضع تعيين اللفظ بازاء المعنى فيخرج بهذا ما يخرج بذلك وقيل انما ترك قيد الدلالة لئلا يخرج الحرف قبل ضم الضميمة فانه لا يدل على المعنى مع انه كلمة بالاتفاق وفيه نظر لان المراد بالدلالة الدلالة بالقوة دون الدلالة بالفعل والحرف قبل ضم الضميمة يدل على المعنى بالقوة بحصول الدلالة فيها بعد ضم الضميمة بالفعل فلا يخرج الحرف واجيب بانه لو كان المراد بالدلالة الدلالة بالقوة لدخلت المهملات في تعريف الكلمة لانها ايضا تدل على المعاني بالقوة لحصول الدلالة فيها بعد الوضع بالفعل وفيه نظر لان الماد بالدلالة الدلالة بالقوة بلا شرط شيء والدلالة في المهملات بشرط الوضع على ان دلالة المهملات على المعنى قبل الوضع لا تسمى دلالة بالقوة لان دلالتها بالفعل بعد الوضع انما تحصل بعد تغير ماهيتها لانها بعد الوضع لا تبقى مهملات الا ترى انك لا تقول للجماد انه ناطق بالقوة باعتبار حصول النطق فيه بعد ان جعله الله تعالى انسانا فحصول النطق فيه بعد تغير ماهيتها لانه بعد ما صار انسانا لا يبقى جمادا بخلاف دلالة الحرف قبل ضم الضميمة فانها تسمى دلالة بالقوة لان دلالته بالفعل بعد ضم الضميمة تحصل بدون تغير ماهية الحرف فاتضح الفرق بين دلالة المهملات قبل الوضع ودلالة الحرف قبل ضم الضميمة ثم لما فرغ المصنف عن تعريف الكلمة شرع في بيان تقسيمها وانحصارها في الانواع الثلثة فقال وهي اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ الضمير عائدٌ الى الكلمة فان قيل الكلمة من حيث هي هي ليست باسم ولا فعل ولا حرف بل هي اعم من كل واحد من هذه الثلثة فكيف يستقيم الحمل وايضا ان الضمير اذا كان معاده مذكرا وخبره مؤنثا او على العكس كان رعاية الخبر احسن والخبر ههنا مذكر

وانكان المعاد مؤنثا فكان تذكير الضمير احسن قيل ان الخبر محذوف و
التقدير وهي منقسمة الى اسم وفعل وحرف او وهي صادقة على اسم وفعل
وحرف فان قيل الواو للجمع والجمع بحرف الجمع كالجمع بلفظ الجمع فيجب ان
يكون الكلمة مجموع هذه الثلثة لا كل واحد منها قيل التقسيم على نوعين
احدهما تقسيم الكل الى اجزاءه كما تقول السكنجبين خل وعسل وماء و
الواو فيه يوجب اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الوجود ليترتب
الحكم على المجموع فلا يصح اطلاق المقسوم على كل جزء بطريق الحقيقة فان
السكنجبين لا يطلق حقيقة على الخل ولا على العسل بل على المجموع وثانيهما
تقسيم الكلي الى جزئياته كما تقول الحيوان انسان وفرس وغنم ولابد فيه ان
يكون مورد التقسيم مشتركا فيصح اطلاق المقسوم على كل جزئي بطريق
الحقيقة فان الحيوان يطلق على كل واحد منها والواو فيه لمطلق الجمع الافرادي
الثابت في كل فرد والتقسيم الذي نحن بصدده من هذا القبيل فيصح
اطلاق الكلمة على كل واحد من هذه الاقسام الثلثة ثم الاسم مشتق من
السمو عند البصريين بدليل امثلة اشتقاقه نحو سمى يسمي واسماء و — تسمية
سمي فانها تدل على انه معتل اللام فاصله عندهم سمو على وزن فعل بكسر
الفاء وسكون العين فحذفت اللام التي هي الواو على خلاف القياس وجعلت
همزة الوصل عوضا عنه ووزنه افع وعند الكوفيين من الوسم لوجود التناسب
بينهما لان الوسم في اللغة العلامة والاسم ايضا علامة يعرف به المسمى
فاصله عندهم وسم بكسر الفاء وسكون العين فحذفت الفاء التي هي الواو
وجعلت همزة الوصل عوضا عنه وامثلة اشتقاقه عندهم محمولة على القلب
فاصل سمى يسمي وَسَمَ يَوْسُمُ واصل اسماء اوسام واصل سمي وسيم ثم قلبت و
هذا كما ترى خلاف الظاهر والفعل ماخوذ من الفعل وهي التضمن سمي
الفعل به لتضمنه الفعل اللغوي وهي المصدر تسمية الدال باسم المدلول و
الحرف ماخوذ من حرف الوادي اي طرفه وسمي به لانه يكون في طرف من الاسم
والفعل ثم لما قسم الكلمة وحصرها في الانواع الثلثة شرع في تعليل اقسامه
وحصرها فيها فقال لانها فان قيل ليس في كلام المصنف دعوى الحصر
وما يتعلق به اللام حتى يوجه طلب الدليل على الحصر ويتعلق به اللام

قيل الوضع موضع بيان انحصار اقسام الكلمة والسكوت في موضع البيان
بيان وقد سكت على هذه الثلثة فكانه قال انحصرت الكلمة على هذه
الثلثة لكونها كذا فيكون اللام متعلقا بمفهوم الكلام والضمير راجع
الى الكلمة اى لان الكلمة اما ان تدل على معنى في نفسها دلالة اللفظ
كونه بحيث يلزم من العلم به العلم بمعناه وقيل دلالة اللفظ فهم المعنى منه
عند اطلاقه او تخيله او احساسه وفيه نظر لان الدلالة صفة اللفظ
والفهم ان كان بمعنى المصدر المبنى للفاعل اعنى الفاهمية فهو صفة
السامع وان كان بمعنى المصدر المبنى للمفعول اعنى المفهومية فهو صفة
المعنى وايًا مَا كان فلا يصح حمله على الدلالة وتفسيرها به واجيب بان
هذا التعريف باثر الدلالة وعلامتها ولا شك ان فهم المعنى من اللفظ
اثر الدلالة وعلامتها فالحمل مجازي او على حذف مضاف ويمكن ان يقال
الفهم بمعنى المصدر المبنى للمفعول صفة المعنى حقيقة وصفة اللفظ
سببا اذ اللفظ سبب افهام المعنى منه وكما جاز تعريف الشيء بصفة قائمة
به جاز بصفة قائمة بمتعلقه اصطلاحا ولا مشاحة فى الاصطلاح فان
قيل الضمير فى قوله لانها لما كان راجعًا الى الكلمة وهو اسم لان قوله ان تدل وقوله م
بتاويل المصدر خبره فيصير معنى الكلام لانها اما دلالتها على معنًى فى نفسه
اولا وهو غير مستقيم لان الدلالة مصدر وحمل المصدر على الذات غير صحيح لانه
حمل الوصف على الذات لا يقال زيد ضرب فلا يصح حمل الدلالة على الكلمة
قيل فى الكلام حذف مضاف اما من الاسم اى لان حالها اما دلالة او من
الخبر اى لانها اما ذات دلالة ويمكن ان يجعل قوله ان تدل بتاويل المصدر
مبتداء محذوف الخبر والجملة خبر ان اى لانها اما دلالتها على معنى في
نفسه ثابتة اولا ويمكن ان يأول المصدر باسم الفاعل اى لانها اما دالة ولا م
يلزم المجاز لان الفعل مع ان المصدرية مصدر حقيقة بالوضع الكلي و في المجاز
ان كان فعلا صورة وكذا الضمير في قوله في نفسها راجع الى الكلمة والجار
والمجرور صفة قوله معنى اى تدل على معنى حاصل في نفس الكلمة اولا
عطف على قوله تدل اى لا تدل على معنى في نفسها فان قيل لو كان الضمير
راجعا الى الكلمة لكان في ذكر قوله في نفسها تكرار لان معنى حصول المعنى

في الكلمة كونه مدلولا لها فيصير معنى الكلام اما ان تدل الكلمة على معنى
هو مدلول لها كالاسم فهو تكرار العائد لا طائل تحته قيل لا تكرار في ذكره لان الكلمة قد
تدل على معنى هو مدلول لها كالاسم والفعل وقد تدل على معنى هو
مدلول غيرها كالحرف فانه تدل على معنى حاصل في غيره اى مدلول
الغيره كاللام تدل على تعريف تضمنه الاسم ولم تدل على نفي تضمنه
الفعل وعلى هذا فقس وسيأتى تمام الكلام في تعريف الاسم انشاء الله
تعالى ويمكن ان يكون الجار والمجرور ظرفا لقوله تدل وفي بمعنى الباء
اي تدل بنفسها لا بضم ضميمة بخلاف الحرف فانه تدل بضم الضميمة
وفي بعض النسخ وقع في نفسه بتذكير الضمير فعلى هذا يرجع الى اللفظ
المذكور معنى لدلالة الكلمة عليه او الى المعنى وعلى الاخير يكون في بمعنى
الباء لئلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف فعلى هذه النسخ ان كان الجار و
المجرور صفة معنى كان المعنى اما ان تدل على معنى حاصل بنفسه اي بالنظر
اليه لا بالنظر الى كونه مدلول لفظ آخر من اسم وفعل بخلاف الحرف فانه يدل
على معنى حاصل بالنظر الى كونه مدلول اسم وفعل وان كان ظرف تدل كان
المعنى اما ان تدل على معنى في ذاته لا في غيره بخلاف الحرف فانه يدل على معنى
في غيره لا في ذاته فان قيل بعض الاسماء لا تدل على معنى في نفسها كالموصولات
واسماء الاشارات وضمير الغائب فانها يحتاج الى الصلة والمشار اليه و
المعاد فينبغي ان يكون حرفا لا اسمًا قيل المراد بالدلالة على معنى في نفسها
دلالتها بحسب الوضع وهذه الاسماء تدل على معنى في نفسها بحسب الوضع
وان خرجت عن الاستقلال بحسب الاستعمال والمراد بقوله الثاني هو
ما لا يدل على معنى في نفسه وهو مبتداء وخبره الحرف والجملة مستانفة لانه
لما قال اما ان تدل على معنى في نفسها او لا حرك السامع ان يسأل ما الاول
وما الثاني فقال الثاني كذا والاول كذا وانما قدم الحرف في الدليل ولئن كان
آخرةً في الدعوى لانه في اللغة الطرف فذكره مرة في طرف ومرة في طرف
او للشروع في البيان من القريب او لعدم التقسيم فيه لان الكلمة التي لا تدل
على معنى في نفسها فانها لا يحتاج الى التقسيم في دليل الحصر بخلاف ما تدل
على معنى في نفسها فانها يحتاج الى التقسيم ولانه عدمي لكونه عبارة عن

تدم الدلالة على معنى في نفسها والعدم مقدم على الوجود فان قيل العدم
لا يكون مقوما اى محصلا او مثبتا للماهية فكيف يكون عدم الدلالة
فصلا مقوما للحرف وكذا عدم الاقتران كيف يكون فصلا مقوما للاسم قيل
هذا التعريف اسمي لا ماهية او يقال العدم المحض لا يكون مقوما للماهية
واما العدم المضاف الى الوجود فلا نم انه لا يكون مقوما للماهية الا ترى
انهم قالوا العمى عدم البصر عما من شانه البصر والموت عدم الحيوة عما
من شانه الحيوة والجهل عدم العلم عما من شانه العلم والعدم ههنا مضاف
الى الوجود وهو الدلالة فيصح ان يكون فصلا مقوما لماهية الحرف والمراد فيصلح
بقوله والاول وهو ما يدل على معنى في نفسه وهو مبتدء خبره اما ان
يقترن معناه باحد الازمنة الثلثة اي الماضي والحال والاستقبال هذا
التركيب على طريقة لما ان تدل فيحذف المضاف من المبتدء اي حال الاول
اما اقتران او من الخبر اي والاول اما ذو اقتران او يجعل قوله اما ان يقترن
مبتدء محذوف الخبر اي والاول اما اقترانه باحد الازمنة الثلثة ثابتة
اولا او يأول المصدر باسم الفاعل اي والاول اما مقترن باحد الازمنة
الثلثة او لا عطف على قوله يقترن اي لا يقترن باحد الازمنة الثلثة و
تقييد الاقتران باحد الازمنة الثلثة يمنع خروج نحو الصبوح والغبوق
والسرى والتاديب عن حد الاسم ودخوله في حد الفعل لانه مقترن
بزمان مطلق والفعل مقترن باحد الازمنة الثلثة فان قيل يخرج
المضارع عن تعريف الفعل لانه مقترن بزماني الحال والاستقبال قيل لانه
مقترن باحدهما عند الوضع والاشتراك انما عرض بغفلة الواضع او
تعدده او يقال انه لما كان مقترنا بالزمانين صدق عليه انه مقترن
باحد الازمنة الثلثة لوجود الواحد في المثنى لكن لا يصدق عليه انه
مقترن باحدهما فقط والمراد ههنا الاقتران باحدهما لا بقيد فقط
فلا يخرج المضارع او يقال المراد بالاقتران الاقتران باحدهما لا بشرط
التعيين بل باحدهما مطلقا سواء كان ذلك الاحد معين كما في الماضي
او غير معين كما في المضارع لا يقال فعلى هذا يدخل نحو الصبوح والغبوق
والتاديب والسرى في حد الفعل لانا نقول انها اقترنت بزمان مطلق

لا باحد من زمان مطلق والفعل ما اقترن باحد زمان مطلق والوجه هو الجواب الاول فان قيل حد الفعل منقوض طردا وعكسا اما طردا فلانه صادق على نحو هيهات وزيد ضارب الآن او غدا وامس فانها مقترن باحد الازمنة الثلثة مع انها ليست بافعال واما عكسا فلانه لم يصدق على الافعال الجامدة نحو نعم وبئس وما احسن زيدا لانها غير مقترنة باحد الازمنة الثلثة مع انها افعال قيل المراد بالاقتران بحسب الوضع فيخرج نحو هيهات وزيد ضارب الآن او غدا وامس لانها غير مقترنة بحسب الوضع بدليل دخول خصائص الاسم عليها وانما اقترنت بالاستعمال العارض ويدخل نحو عسى وبئس وما احسن زيدا لانها مقترنة بحسب الوضع بدليل دخول خصائص الفعل عليه وانما خرجت عن الاقتران بالاستعمال العارض وللقائل ان يقول سلمنا عدم الاقتران بحسب الوضع في زيد ضارب الآن او غدا وامس لكن لا نسلم ذلك في اسماء الافعال فان هيهات مثلا يدل على معنى بعد وضعا وكذا صه يدل على معنى اسكت اجيب بان المراد بالوضع الوضع الاول واقتران اسماء الافعال بحسب الوضع الثاني وهو الوضع الاعتباري الاستعمالي وذلك لان هذه الاسماء منقولة عن مصادر سواء كان النقل صريحا نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا الا انه على وزن قوقات مصدر قوقى او عن الظرف او الجار والمجرور نحو امامك زيدا وعليك عمروا ولم يقترن بزمن شيء من هذه الكلمات بحسب الوضع لكنها استعملت بمعنى الافعال ووضعت موضعها وسياتي الكلام فيها في موضعه ان شاء الله تعالى فان قيل يدخل لفظ الماضي والمستقبل في حد الفعل لانهما مقترنان باحد الازمنة الثلثة وهما اسمان قيل معنى اقتران الفعل ان تدل بمادته اي بجوهر حروفه على الحدث وبصيغته على زمان معين من الازمنة الثلثة ولفظ الماضي والمستقبل يدلان على زمان بالمادة لا بالصيغة لانهما اسما الفاعل والمفعول ليس فيهما صفة الاقتران اذ لو كان فيهما صفة الاقتران لما انفك الاقتران عنهما وقد وجدناهما

م الاقتران

منفكين عنه في موارد الاستعمال فعلمنا ان اسمي الفاعل والمفعول ليس
فيهما صيغة الاقتران بخلاف ضارب بفتح الراء فان فيه صيغة الاقتران
حيث لم نجد هذه الصيغة في موارد الاستعمال منفكا عن الاقتران
فلا يرد ما قيل ان القول بكون صيغة فاعل بفتح العين صيغة اقتران
وصيغة فاعل بكسر العين عدم صيغة الاقتران تحكم محض لا دليل عليه
او يقال انهما لا يدخلان في حد الفعل لانهما لا يطلقان عرفا الا على
الفعلين المعهودين وهما الفعل الماضى والفعل المستقبل نحو ضرب يضرب
مثلا او على الزمان فقط اى على الزمان الماضى والزمان المستقبل فان اريد
بهما الفعلان المعهودان فمعناهما غير مقترن لان معناهما اللفظ ولا
اقتران فيه وانما اقترن معنى معناهما فلا يصدق عليهما حد الفعل
وان اريد بهما الزمان فقط فمعناهما الزمان لا شيء آخر يقترن بذلك
الزمان فلا يصدق عليهما الحد ايضا لان الفعل ما دل على معنى مقترن
بزمان من الازمنة الثلثة ولم يوجد فيهما بهذا التقدير شيء يقترن
بالزمان فان قيل لا نسلم ذلك بل يوجد فيهما شيء يقترن بالزمان وهو
المضى والاستقبال كما في مضى يمضى واستقبل يستقبل قيل اذا اريد
بهما الزمان فقط لم يوجد فيهما الزمان الموصوف بالمضى والاستقبال
لا المضى والاستقبال المقترنان بالزمان بخلاف مضى يمضى استقبل
يستقبل حيث اريد بهما شيء يقترن بالزمان وذلك الشيء هو المضى
والاستقبال وهذا ظاهر لا يخفى على من له ادنى فهم فان قيل اذا اريد
بهما الفعلان المعهودان فلا نسلم ان معناهما غير مقترن بل مقترن
لان معنى الماضى مثلا لفظ ضرب الدال على اقتران الحدث بالزمان
فيكون لمعناه ثلاثة اجزاء اللفظ والحدث والزمان ولا شك ان الحدث
مقترن بالزمان ولما كان احد اجزائه مقترنا بالزمان يصدق عليه ان
معناه مقترن بالزمان فكيف يقال فمعناهما غير مقترن قيل ان الحدث
والزمان وان كانا داخلين في معنى لفظ الماضى لكنهما غير مقصودين
في جزية بل المقصود في جزية هو اللفظ فقط فيصح قوله فمعناه غير جزئه
مقترن والمراد بقوله الثاني هو ما لا يقترن باحد الازمنة الثلثة وهو

خبره الاسم والجملة مستانفة ايضاً لانه لما قال اما ان يقترن باحد الازمنة
اولا كان سائلاً قال ما الاول وما الثاني فقال الثاني الاسم والاول الفعل
وانما لم يتعرض به المصنف لانه معلوم بالضرورة كما في قوله تعالى وورثه
ابواه فلامه الثلث وهذا من باب الاختصار ثم هذا الدليل اعني
قوله لانها اما ان تدل الى اخره يسمى في اصطلاح المنطقيين قياساً
اقترانيا مركبا من شرطيتين منفصلتين كما يقال العدد اما زوج او
فرد والفرد اما مركب من زوج وفرد او غير مركب منهما ينتج العدد اما زوج
او فرد مركب او غير مركب وهذا الدليل يوجب الحصر لان هذه قسمة دائرة
بين النفي والاثبات فيوجب الحصر والا لزم ارتفاع النقيضين او
اجتماعهما لاختصاص كل صورة وهي الدلالة عدم الدلالة والاقتران
بقسم فلم يبق الزائد على هذه الاقسام الثلثة الا انتفاء الاثبات والنفي اي
انتفاء الدلالة وعدم الدلالة وانتفاء الاقتران وعدم الاقتران وهو
المسمى بشمول العدم فيلزم ارتفاع النقيضين وهو محال او وجود الاثبات
والنفي اى وجود الدلالة وعدم الدلالة ووجود الاقتران وعدم الاقتران
وهو المسمى بشمول الوجود فيلزم اجتماع النقيضين وهو محال ايضاً
فانحصرت الاقسام في هذه الثلثة فان قيل هذا الدليل اما عقلي او نقلي
لا سبيل الى الاول لان العقل لا يحكم بالحصر لان القسم الثاني يحتمل التقسيم
عقلا اذ العقل لا يابى ان يقسم غير الدال الى المقترن باحد الازمنة والى غير
المقترن باحد الازمنة وكذا كل قسم من قسمي القسم الاول يحتمل التقسيم
ايضا عقلا اذ العقل لا يابى ان يقسم المقترن بالزمان الى الزمان الماضي
والحال والاستقبال ثم المقترن بالماضي ان ينقسم الى الماضي القريب
والبعيد وكذا المقترن بالاستقبال ان ينقسم الى المستقبل في الدنيا و
الاخرة وكذا غير المقترن بالزمان لا يمنع العقل ان ينقسم الى مشتق والى
غير مشتق الى ما لا يتناهي وكذا لا سبيل الى الثاني لان الدليل النقلي ما
يكون منقولا من احد من العرب وهذا الدليل غير منقول من احد من
العرب حتى يكون حجة قيل هذا الدليل عقلي ومقدماته اصطلاحية
نقلية بيانه انا وجدنا في اصطلاح النحاة ان الكلمة منحصرة على قسمين

احدهما مادل على معنى في نفسه وثانيهما مالايدل على معنى فى نفسه وكذا وجدنا
في اصطلاحهم ان مادل على معنى في نفسه منحصرة على قسمين احدهما ما اقترن
باحد الازمنة الثلثة وثانيهما ما لايقترن باحدها فهذه المقدمات منقولة
عن اهل الاصطلاح واذا ثبت هذه المقدمات حكم العقل بالحصر لما ذكرنا ان
هذه قسمة دائرة بين النفي والاثبات فتوجب الحصر والالزم ارتفاع النقيضين
او اجتماعهما وكل منهما محال عقلا والدليل العقلي لايلزم ان يكون مقدماته
عقلية بل قد يكون عقلية وقد يكون نقلية وقد يكون حسية وقد يكون
تجربية على ما عرف في المنطق وقد علم بذلك اى بدليل المذكور وهو دليل
الحصر حد كل واحد منها اي من الانواع الثلثة لانه قال الثاني الحرف والمراد
بالثاني مالايدل على معنى في نفسه وهو حد الحرف ثم قال الثاني الاسم و
المراد بالثاني ما يدل على معنى في نفسه لايقترن باحد الازمنة الثلثة وهو
حد الاسم وقد علم بالضرورة ان الاول الفعل وهو دل على معنى في نفسه
واقترن باحد الازمنة الثلثة وهو حد الفعل فان قيل الحد ما يذكر فيه
ذاتيات المحدود وامتياز الحرف عن اخويه بقيد عدمي وهو عدم الدلالة
وكذا امتياز الاسم عن الفعل به ايضا وهو عدم الاقتران والقيد العدمي
لايكون فصلا مقوما للماهية كما مر فكيف يسمى حدا قيل ليس المراد
بالحد ههنا الحد الحقيقي بل المراد لقول الجامع لافراد المحدود والمانع لغيرها
المعرف للشئ سواء كان من الذاتيات والعرضيات او منهما فلا يتوجه
ما ذكرتم ثم الواو في قوله وقد علم يمكن ان يكون اعتراضية والجملة معترضة
لمدح الدليل المذكور وترغيبا للطلب وتنبيها على ان هذا الدليل مما
يلزم حفظه وضبطه لتضمنه حد كل واحد منها اولتنبيه من لا يكتفي
بالاشارة بل يحتاج الى التنبيه وذلك لان طباع الناس على ثلث مراتب
المرتبة الاولى ان يفهم معنى الكلام بمجرد الاشارة بحيث لايحتاج الى التنبيه
والتصريح والثانية ان لايفهم معناه بمجرد الاشارة بل يحتاج الى التنبيه
والثالث ان لايفهم معناه بالاشارة والتنبيه بل يحتاج الى التصريح و
لله در المصنف حيث اشار الى المحدود في ضمن الدليل ثم نبه عليها
بقوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها ثم صرح من بعد بقوله

الاسم كذا والفعل كذا بناء على اختلاف مراتب الطبائع ليلا يخلو طبيعة من
الطبائع من الاستفادة هذا اولى ما قيل ان هذه الجملة معترضة لرد من ظن
ان هذه حصر بدون تعريف الاقسام وانه باطل لانه وقع كثير في تصانيفهم و
لان ورود الجواب مع واو العطف قليل جدا فلا يحمل عليه بدون الضرورة
ويمكن ان يكون عاطفة على محذوف اي قد تبين وقد علم بذلك و
كلمة قد للتحقيق او للتقريب اي لتقريب الماضي الى الحال فيفيد ان
العلم بحد كل واحد منها بدليل الحصر قريب من زمان التكلم فكانه
قال وقد علم بذلك حد كل واحد منها علما متصلا بزمان التكلم وانما
اختار علم دون عرف لان المعرفة ادراك الجزئي والعلم ادراك الكلي ولهذا
يقال عرفت الله دون علمت ويقال الله عالم دون عارف وههنا ادراك
الكلي لان الحد كلي وانما قال بذلك دون به مع ان الموضع موضع المضمر
لتقدم المعاد لزيادة التمكن في الذهن وانما اختار ذلك دون هذا لان
المشار اليه وهو دليل الحصر قريب لتعظيم دليل الحصر وتفخيم شانه
باعتبار تنزيل بعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة كما في قوله تعالى
الم ذٰلِكَ الْكِتَابُ وانما استحق التعظيم لانه بديع الشان عجيب البيان
لانه دليل حصر تضمن جنس كل واحد منها وفصله وانما قدم المفعول
الثاني على الاول اهتماما بشان هذا الدليل لانه الامر الغريب والشيء العجيب
فان قيل اضافة كل الى واحد لا يخلو من ان يكون بمعنى اللام او بمعنى من
لا يستقيم كل واحد منهما اما الاول فلان الاضافة بمعنى اللام يقتضي
المغايرة بين المضاف والمضاف اليه ولا مغايرة ههنا لان كلمة كل لاحاطة
افراد ما اضيفت هي اليه واما الثاني فلان الاضافة بمعنى من يقتضي
صحة حمل المضاف اليه على المضاف ولا يصح الحمل ههنا اذ لا يصح ان يقال
الكل واحد قيل يمكن ان يكون الاضافة بمعنى اللام لان كل كلمة جزئي
لانه لاحاطة جزئيات ما اضيفت هي اليه على سبيل الانفراد وهو ان
يعتبر كل مسمى بانفراده كان ليس معه غيره ومفهوم قوله واحد منها كلي
لانه يصدق على الاسم والفعل والحرف والجزئي مغائر للكلي فاذا ثبت
التغاير بين المضاف والمضاف اليه كانت الاضافة بمعنى اللام لكنه يمتنع

م
موضوعة

ص
مراد

اظهارها الا بعد التاويل بالجزئيات والا يلزم فك كل عن الاضافة وذا لا يجوز لانه لازم الاضافة فيصير المعنى بعد التاويل وقد علم حد جزئيات هذا الكلي ولا يلزم فيما يكون الاضافة بمعنى اللام ان يصح اظهار اللام بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام الا ترى ان الاضافة في قولهم طور سينا ويوم الاحد بمعنى اللام ولا يصح اظهارها في مثله وهنا يفيد الاختصاص اي حد جزئيات مختصة بهذا الكلي ثم لما فرغ عن تعريف الكلمة وبيان انحصارها في الانواع الثلثة شرع في بيان الكلام فقال الكلام ما تضمن كلمتين وانما لم يعطف هذه الجملة على جملة قوله الكلمة لفظ مع وجود الجامع والتناسب لكون كل منهما موضوعي علم النحو وجملة اسمية لعدم قصد الربط وعده كخطبة بعد خطبة وفصل بعد فصل وكتاب بعد كتاب وانما اختار تضمن دون تركب فالصادق عليه حكما كذا قيل وفيه نظر لان المصطلح عليه فيما بينهم لفظ الافراد والتركيب دون التضمن والاولى التلفظ بالمصطلح عليه ولان تركب اخصر من تضمن لصحة الاستغناء من قوله كلمتين راسا بان يقول ما تركب بالاسناد اذ التركيب لا يكون بدون الكلمتين بخلاف تضمن فانه يحتاج الى الكلمتين على ان في دليل الثاني ان اضرب متضمنا الكلمتين حقيقة محل تامل اذ لم يفهم ذلك من اللغة بل يفهم منها انه كما يشترط لحقيقة التركيب كلمتان ملفوظتان حقيقة كذلك يشترط لحقيقة التضمن كلمتان ملفوظتان حقيقة وذلك لان الكلمة حقيقة ما يكون ملفوظا حقيقة والمنوي في اضرب ليس بملفوظ حقيقة بل حكما كما عرفت من قبل فلا يكون اضرب متضمنا الكلمتين حقيقة بل حكما مثل تركب فكون اضرب مركبا من كلمتين حكما ومتضمنا لهما حقيقة تحكم خارج عن مفهوم اللغة اللهم الا ان يقال المراد بالحقيقة الحقيقة العرفية دون اللغوية فان لفظ تضمن في العرف قد يطلق فيما كان فيه احد الجزئين ملفوظا و الاخر مقدرا بخلاف لفظ تركب فانه لا يطلق في العرف الا فيما كان فيه كلا الجزئين ملفوظين فكان هذا لفظا يوهم اختصاص الكلام بكلمتين ملفوظتين لانه هو المتعارف فيه فكان لفظ تضمن اظهر دلالة على دخول نحو اضرب في حد الكلام فكان اولى فان قيل لفظ تضمن يوهم ان

لانه اخصر لاستغنائه عن صلة من بخلاف تركب فانه يحتاج اليها ولانه صادق على نحو
اضرب حقيقة بخلاف تركب

لايكون المركب من كلمتين نحو زيد قايم كلاما لان المتضمن يلزم ان يكون غير المتضمن وزيد قايم عين ما تضمن كلمتين فلو كان كلاما يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن قيل الصورة المجموعية الحاصلة من تركيب الكلمتين متضمن لكل واحد من جزئي المركب فالتضمن الكلمتان من حيث الاجتماع والمتضمن الكلمتان من حيث الانفراد فزيد قايم بصورته المجموعية متضمن لزيد قايم بصورتهما الافرادية فلا يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن فان قيل لو قال الكلام ما تضمن الاسناد او ما فيه الاسناد لكان اخصر اذ الاسناد لايكون بدون الكلمتين فما له الطنب قيل لو قال ذلك لتوهم صدق الحد على الجزء ايضا لان الاسناد صفة يتعلق بكل جزء وقيل لو قال ذلك لزم الاقتصار على الفصل فيكون الحد ناقصا لا تاما وفيه نظر لانه انما يلزم الاقتصار على الفصل اذا جعلت كلمة ما موصولة تكون الموصول مع الصلة كشيء واحد اما لو جعلت موصوفة فلا يلزم ذلك حيث يكون كلمة ما جنسًا والجملة التي وقعت بعدها صفة فصلا كقولنا حيوان ناطق فلا يكون الحد ناقصًا واجيب بانه وان امكن ذلك الا انه لا يخرج عن توهم الاقتصار على الفصل باعتبار ان كلمة ما يحتمل ان يكون موصولًا فان قيل لو قال ما تضمن اسمين او فعلا واسمًا بالاسناد لكان اخصر فما فايدة الاطناب قيل انه وان كان اخصر لكن ما ذكره المصنف اصوب واوضح اما كونه اصوب فلما فيه من تعريف الكلام اولًا ثم التقسيم ثانيا ولو قال ما ذكرتم لزم الاقتصار على ذكر التعريف واما كونه اوضح فلما فيه من سلوك طريق الاجمال والتفصيل وهو من باب البلاغة لانه امكن في الذهن فان قيل يخرج من الحد نحو زيد ابوه قايم مما تضمن اكثر من كلمتين قيل لا يخرج لانه لما صدق انه تضمن اكثر من كلمتين صدق انه تضمن كلمتين بوجودهما في الاكثر لكنه لا يصدق عليه تضمن كلمتين فقط والمراد تضمن صدق كلمتين لا بقيد فقط ثم لما كان قوله ما تضمن كلمتين مشتملا على التركيب الاسنادي والاضافي والتوصيفي والامتزاجي وغيرها قيد بقوله بالاسناد احترازا عما وراء التركيب الاسنادي والاسناد هو الحكم المفيد باحد جزئي المركب على الاخر وقيل النسبة المفيدة فائدة تامة وانما اختا

الاسناد على الاخبار لان الاسناد اعم من الاخبار لتناوله الانشاء والاخبار والباء للاستعانة او السببية او الالصاق او المصاحبة والجار والمجرور متعلق بتضمن او صفة مصدر محذوف اي تضمنا ملتبسا بالاسناد او صفة كلمتين اي كلمتين ملتبسين بالاسناد والمراد بالاسناد الاسناد الاصلي المقصود لذاته فخرجت الصفات مع موصوفاتها فانها ليست بكلام ولا جملة لكون اسنادها غير اصلي وكذا خرجت الجملة القائمة مقام الفرد والواقعة صلة او شرطا او جزاء فانها جملة وليست بكلام لكون اسنادها لم يقصد لذاته بخلاف الاسناد الماخوذ في حد الفاعل فان المراد به اعم من ان يكون اصليا ولا مقصودا لذاته اولا وبهذا سقط ما قيل ان هذا الحد غير مطرد لانه صدق على نحو رجل قام ابوه والذي قام ابوه لتحقق الاسناد بين قام ابوه والموصوف مع الصفة وكذا الموصول مع الصلة ليسا بكلامين بخلاف عبارة المفصل من قوله هو المركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى فانه صدق على قام ابوه وهو كلام ولم يصدق على ما تضمنه ووجه الجواب ما قلنا ان المراد بالاسناد المذكور في الحد الاسناد الاصلي المقصود لذاته والاسناد الذي يتحقق بين الموصوف والصفة وكذا بين الموصول والصلة ليس بمقصود لذاته فيكون الحد مطردا ثم اعلم ان كلام المصنف يشير الى ان نحو ضربت زيدا قائما بمجموعه كلام لانه متضمن لكلمتين بالاسناد وكلام جار الله العلامة من قوله هو المركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى يشير الى ان الكلام هو ضربت والمتعلقات خارجة منه الا ان يقال المراد بالكلمتين اما حقيقة نحو ضربت او حكما نحو ضربت زيدا قائما لان الفعل مع جميع متعلقاته بمنزلة كلمة واحدة والمسند اليه مع توابعه بمنزلة كلمة واحدة فلا مخالفة بين الكلامين ثم لما فرغ من تعريف الكلام شرع في تقسيمه وبيان انحصاره في نوعين فقال ولا يتاتى ذلك الا في اسمين او اسم وفعل مستثنى مفرغ اي لا يحصل الكلام او ما تضمن كلمتين بالاسناد في تركيب ما الا في احد هذين التركيبين نظير المركب من اسمين نحو زيد قائم ونظير المركب من اسم وفعل نحو قام زيد فان قيل ان كان ذلك اشارة الى الكلام او الى ما تضمن كلمتين

م او المتضمن المذكور للاسناد

بالاسناد يلزم اتحاد الظرف والمظروف لان الاسمين عين الكلام وعين ما تضمن كلمتين بالاسناد فيصير المعنى ولا يتاتى الكلام الا في الكلام او لا يتاتي ما تضمن كلمتين بالاسناد الا في ما تضمن كلمتين بالاسناد قيل الكلام كلي وكذا ما تضمن كلمتين بالاسناد والاسمان جزئي والكلي يصلح مظروفا للجزئي وانما انحصر الكلام في هذين التركيبين لان الاسناد ماخوذ في حده وهو يقتضي المسند والمسند اليه وهما لا يحصلان الا في هذين التركيبين لان الحرف لا يقع مسندا ولا مسندا اليه والفعل لا يقع مسندا اليه وانما قدم تركيب الاسمين على تركيب الاسم والفعل لاستحقاق جزئيه التقديم وانما قدم الاسم على الفعل في تركيب الاسم والفعل لاستحقاقه التقديم وفي بعض النسخ وقع او فعل واسم ووجهه ان المركب من الفعل والاسم يلزم فيه تقديم الفعل فقدمه في الذكر فان قيل ما الحكمة في ان المصنف صرح في تقسيم الكلام بالحصر ولم يصرح به في تقسيم الكلمة قيل لان التركيب العقلي بين الكلمتين يرتقي الى ستة اقسام الاسمان والفعلان والحرفان والاسم مع الفعل والاسم مع الحرف والفعل مع الحرف والكلام يتاتي في اثنين منها لعدم جريان الاسناد في غيرهما فاحتاج الى الحصر لاخراج ما وراءهما بخلاف تقسيم الكلمة فانه ليس هناك امر اخر حتى يحتاج الى الحصر فان قيل حصر الكلام في هذين التركيبين غير مستقيم لانه قد يتركب من حرف واسم نحو يا زيد وقد يتركب من جملتين نحو ان تكرمني اكرمك قيل نحو يا زيد في التقدير مركب من الفعل والاسم اذ التقدير ادعو زيدا والمعتبر في الجملة الشرطية هو الجزاء والشرط فلا قيد له فلا يبطل الحصر فان قيل ما السر في ان المصنف[3] المسند اليه حيث قال لا يتاتى ذلك والزمخشري قدمه حيث قال وذلك لا يتاتى قيل انما اخره المصنف اخراجا للكلام على مقتضى الظاهر لان السامع خالي الذهن غير متردد في هذا الخبر ولا منكر فلا يحتاج الى التقوي والتاكيد اي الى تقوي حكم هذا الخبر وتاكيده بتكرار الاسناد بل يحتاج الى اصل حكم هذا الخبر وانما قدم الزمخشري اخراجا للكلام لا على مقتضى الظاهر لتنزيل غير المتردد بمنزلة المتردد السائل بل حكم هذا

[3] اخّر

الخبر لتقديم ما يلوح مثله بحكم هذا الخبر وهو قيد الاسناد فان من شان هذا القيد ان يشير اشارة ما الى حكم هذا الخبر حتى ان النفس اليقظى تكاد تردد في ان الكلام هل هو مركب من اسمين او من اسم وفعل ام لا فيسال حكم هذا الخبر لزوال تردده فقدمه ليفيد التقوى والتاكيد بتكرر الاسناد نظيره قوله تعالى ولا تخاطبني في الذين ظلموا انهم مغرقون فان الله تعالى جعل نوحًا عليه السلام كالسائل المتردد فتكلم معه ككلام السائل المتردد و معلوم انه لم يسبق منه عليه السلام سوال ولا تردد غير انه قدم اليه ما يلوح مثله بحكم هذا الخبر وهو قوله وَاصْنَعِ الْفُلْكَ فانه يلوح بانزال العذاب من جنس الماء فجعل كانه متردد في ان قومه هل صاروا محكومًا عليهم بالاغراق ام لا فصح تقوية هذا الخبر وهو اغراقهم بموكد ثم لما فرغ من بحث الكلمة والكلام شرع في تعريف الاسم فقال الاسم ما دل على معنى فان قيل تعريف الاسم قد علم بدليل الحصر كما قال الشيخ وقد علم بذلك حد كل واحد منها فذكره ثانيا تكرار قيل انما لزم التكرار لو ذكر في كلا الموضعين بالمطابقة وليس كذلك حيث ذكر ثمه بالالتزام وههنا بالمطابقة ولم يكتف بما ذكره بالالتزام تعليما وتفهيما لمن لم يكتف بالاشارة ولم يتنبه بالتنبيه واحتاج الى صريح الكلام على ما سبق ذكره على ان الضمني مما لا يعتد به في التعريف وانما لم يعطف هذا الكلام على ما سبق من الكلام لعدم قصد الربط وعده كخطبة بعد الخطبة وكلمة ما موصوفة او موصولة وجعلها موصوفة اولى لئلا يلزم الاقتصار على الفصل لان الموصول مع الصلة بمنزلة شيء واحد فكان ذكر الفصل الاول لاخراج الحرف وذكر الفصل الثاني لاخراج الفعل والجنس غير مذكور في الحد بخلاف ما اذا جعلت موصولة حيث يكون حينئذ كلمة ما جنسا وما بعده فصلا فيكون الحد تامًا وقوله دل فعل ماض اريد به الاستمرار لان الماضي الواقع في الحد يراد به الاستمرار اي كلمة ذات دلالة على معنى في نفسه الجار والمجرور صفة معنى والضمير راجع الى ما وهو عبارة عن الكلمة اي الاسم كلمة دلت على معنى حاصل في نفسها فان قيل لو كان الضمير عايدا الى ما لكان في ذكر في نفسه تكرارا اذ معنى حصول المعنى في الكلمة كونه مدلولا لها فيصير معنى المتن الاسم كلمة دلت على معنى هو مدلول لها وهو تكرار كما ترى

قوله

قيل ليس بتكرار اذ الكلمة قد تدل على معنى وهو مدلول لها وقد تدل
على معنى هو مدلول غيرها اذ الحرف يدل على معنى هو مدلول لفظ آخر
مطابقة او تضمنا او التزاما كنعم فانه يدل على معنى تدل عليه الجملة
المقترنة بها مطابقة فان نعم يدل على تقرير ما سبقها الذي يدل على
ذلك التقدير الجملة الواقعة بعدها مطابقة وكاللام في الرجل فانه
يدل على معنى اى على تعريف يدل عليه الاسم الواقع بعدها متضمنا
باعتبار الوضع التركيبي لان رجلا يدل على ذكر من بني آدم جاوز حد الصغر مفرد
فاذا دخل عليه اللام يدل على ذلك مع وصف كونه معينا باعتبار
الوضع التركيبي فيكون دلالة على الاسم على التعين تضمنية وكذا في لم
يضرب يدل على معنى الذي اى على النفي الذي تضمنه الفعل باعتبار
الوضع التركيبي لان يضرب يدل على الضرب المقترن بالزمان فاذا دخل
عليه لم يدل بالوضع التركيبي على نفي الضرب المقترن بالزمان فيكون
دلالة هذا الفعل على النفي تضمنية وكذا من في سرت من البصرة تدل
على معنى اى على ابتداء تضمنية البصرة باعتبار تركيبه مع من بناء على وضع
التركيبي لان البصرة يدل على بلد معين فاذا دخل عليه من يدل باعتبار
الوضع التركيبي على بلد منه ابتداء السير فيكون هذا البلد مع من على دلالة
الابتداء تضمنية وكذا الياء والهاء والكاف والتاء في اياي واياه واياك
وانت تدل على ما يدل عليه الضمير من الصفات التي تضمنها باعتبار الوضع
التركيبي لان الضمير يدل على ذات مطلقة فاذا اتصل به احد الحروف
المذكورة يدل على ذات متصفة بصفة التكلم والغيبة والخطاب فظهور
هذه الصفات في الضمير عند التركيب بمنزلة ظهور معنى الابتداء في البصرة
وكالتنوين فانه يدل على صفات يدل عليه اللفظ التزاما لان اللفظ الذي
يلحقه التنوين يدل على ما وضع له مطابقة وعلى تلك الصفات وهي التمكن
والمقابلة والتنكير والعوض التزاما فافهم ويمكن ان يكون الجار والمجرور
ظرف دل وفي بمعنى الباء اى دل بنفسه لا بضم ضميمة بخلاف الحرف
فانه دل بضم ضميمة وقيل الحرف ليس له في نفسه معنى بل هو علامة
لحصول معنى في لفظ آخر فان في في قولك في الدار علامة لحصول معنى الظرفية

فى الدار ومن في قولك خرجت من البصرة علامة لحصول معنى الابتداء في
البصرة وعلى هذا فقس سائر الحروف وانما قيد بقوله غير مقترن ذلك المعنى
باحد الازمنة الثلثة احترازا عن الفعل فانه دل على معنى مقترن باحد
الازمنة الثلثة وغير بالجر صفة معنى وبالنصب حال منه وبالرفع خبر
مبتداء محذوف والجملة صفة معنى او حال منه والمراد بالاقتران الاقتران
الوضعي لا العارضي فلا يرد على عكسه نحو اسم الفاعل واخواته واسماء
الافعال ولا على طرده نحو نعم وبئس فان قيل دلالة اللفظ على المعنى اما
مطابقية او تضمنية او التزامية وههنا لا يستقيم ارادة شيء منها اما الاولى
فلان دلالة المطابقة دلالة اللفظ على جميع معناه الموضوع له كدلالة
الانسان على الحيوان الناطق فلو اريدت ههنا هذه الدلالة تدخل الفعل
في هذا الحد لان ما دل عليه الفعل مطابقة وهو الحدث والزمان غير مقترن
بزمان والا لزم اقتران الزمان بالزمان اذ اقتران الكل بالجزء يستلزم اقتران
الشيء بنفسه والزمان الخارج عن مفهوم الفعل غير متحقق واما الثانية فلان
دلالة التضمن دلالة اللفظ على جزء معناه الموضوع له كدلالة الانسان على
الحيوان فقط فلو اريدت ههنا هذه الدلالة خرجت الاسماء البسيطة عن
الحد كالعناصر الاربعة وهي النار والماء والطين والريح اذ ليس لمعانيها اجزاء
اصلا فلا يتحقق فيها دلالة التضمن واما الثالثة فلان دلالة الالتزام دلالة
اللفظ على خارج معناه الموضوع له كدلالة الانسان على قابل العلم وصنعة
الكتابة والاسم من اقسام الكلمة التي تدل على المعنى بالوضع فمورد التقسيم
يابى ارادة هذه الدلالة ههنا قيل المراد هو الاولى ولا يدخل الفعل لان[۱۴] الضمير
المستكن العائد الى المعنى مجازي اي غير مقترن جزءه فيخرج الفعل لان جزءه
وهو الحدث مقترن باحد الازمنة الثلثة ولا يخرج البسائط لان قوله غير
مقترن سلب معنى اذ المعنى ما دل على معنى في نفسه ولم يقترن جزء ذلك
المعنى باحد الازمنة الثلاثة والسلب لا يشترط له وجود الموضوع فيصدق
سلب اقتران الجزء عند عدمه او يقال ان جزء المعنى المطابقي في الفعل لما كان
مقترنا جعل الكل مقترنا على وجه التسامح ثم لما فرغ عن حد الاسم شرع في
بيان خواصه فقال ومن خواصه اى خواص الاسم جمع خاصة وهي كلية

[۱۴] اسناد قوله مقترن الى

مقولة على افراد حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا ه في قولنا حقيقة واحدة فقط احترازٌ عن الجنس والعرض العام فان كلا منهما كلي مقول على افراد حقائق مختلفة وفي قوله قولا عرضيا احترازٌ عن النوع والفصل فان كلا منهما كلي مقول على افراد حقيقة واحدة فقط قولا ذاتيا وانما قال ومن خواصه ولم يقل من خصائصه كما قال الزمخشري اختيارًا للفظ المصطلح عليه فيما بين الباحثين عن الحد والخاصة وانما اختص دخول اللام بالاسم لافادتها التعريف المختص به وحملت على اللام المعرف اللام الزائد للتحسين وفيه نظر لان اللام الزائد هي اللام المعرف غاية ما في الباب انه لم يرد به التعريف فلا حاجة الى الحمل ولانه كما حملت اللام الزائدة على اللام المعرف ينبغي ان يحمل تنوين الترنم والغالي على التنوينات الاربعة فالحمل في بعض المواضع دون البعض تحكم فافهم والجر وانما اختص الجر بالاسم لكونه اثر حرف الجر وهو مختص بالاسم فكذا الجر ولئلا يلزم تخلف المؤثر عن الاثر وفيه نظر اذ لا يلزم من اختصاص المؤثر اختصاص الاثر فان الاثر قد ثبت بمؤثرات شتى الا ترى ان لن مثلا مختص بالفعل واثرها وهو النصب ليس بمختص به بل يدخل في الاسم بمؤثر آخر فيمكن ان يدخل الجر في الفعل بمؤثر آخر لا عن حرف الجر واجيب بان ذلك فيما اذا كان للاثر مؤثرات شتى كالنصب واما اذا كان له مؤثر خاص فلا وههنا كذلك اذ ليس للجر مؤثر سوى حرف الجر وقيل انما اختص الجر به لانه علم المضاف اليه وهو مختص به فكذا الجر وفيه نظر لان الرفع والنصب علما الفاعل والمفعول وهما مختصان بالاسم فينبغي ان يختص الرفع والنصب به ايضا وليس كذلك فانهما يدخلان الاسم والفعل المضارع وقيل انما اختص الجر به لان الاسم اصل في الاعراب والمضارع فرع فحط اعراب الفرع عن اعراب الاصل بجعل ما هو اصل البناء اعرابا فيه وهو الجزم ومنع الجر عنه لئلا يزيد اعراب الفرع على الثلثة وقيل انما اختص به الجر لان الاصل في الاعراب وهو الاسم والمضارع فرع له فيه و الاصل في الاعراب هو الحركة فحط اعراب الفرع بمنع شيء مما هو الاصل في الاعراب فيه وخص الجر بالمنع من الحركات لتوسط رتبته توفية للاعتبارين وانما توسطت رتبته لان الرفع اقوى الحركات واثقلها والنصب اضعفها واخفها والجر متوسط بينهما في القوة والضعف والثقل والخفة وانما اختص

التنوين بالاسم لانه يوجب الانقطاع عما بعده والفعل توجب الاتصال
بالفاعل فيتنافيان وفيه نظر لان الصفات تقتضي الفاعل ايضا ومع ذلك
يدخل التنوين فيها واجيب بان اقتضاءها الفاعل فرعي فلا يعتد به وقيل
انما اختص التنوين به لانه اما للتمكن او للعوض عن المضاف اليه او للفرق
بين المعرفة والنكرة في اسماء الافعال او داخلة في جمع المؤنث بمقابلة نون
جمع المذكر وكل ذلك لا يتصور الا في الاسم والتنوين الذي هو عوض عن حرف
العلة في نحو جوارٍ محمول على ما هو عوض عن المضاف اليه طردًا للباب والمراد
بالتنوين التنوين الذي لم يختص بالقافية وفيه احتراز عن تنوين الترنم
والغالي فانهما غير مختصان بالاسم ولقائل ان يقول لم لا يحمل تنوين الترنم و
الغالي على التنوين المختصة بالاسم طردًا للباب كما حمل التنوين الذي هو
عوض عن حرف العلة على ما هو عوض عن المضاف اليه فالعمل بالحمل في موضع
دون موضع تحكم على ان التنوين الترنم عوض عن حرف العلة ايضا مثلها في م محض
جوار وانما اختص الاضافة اي كونه مضافا بتقدير حرف الجر بالاسم لانه
يستلزم معاقبة التنوين او في ما حكمه من نوني التثنية والجمع وهو مختص
في الاسم كما عرفت فكذا ما يعاقبه ولان الاضافة يستلزم التعريف والتخصيص
ان كانت معنوية والتخفيف بحذف التنوين او ما في حكمه ان كانت لفظية
وهذه اللوازم مختص بالاسم فكذا الاضافة ولا يرد عليه ان الاضافة اللفظية
محققة في نحو الحسن الوجه ولم يتحقق فيه التخفيف بحذف التنوين او ما في
حكمه لانه محمول على ما يتحقق فيه التخفيف طردا للباب وفيه نظر لانه على هذا
ينبغي ان يحمل عليه نحو الضارب الرجل لان ذلك بمنزلة الاستعارة من المستعير
والسوال من الفقير فالاولى ان يقال ان التخفيف في نحو الحسن الوجه
حكمي حيث حذف منه ما اضيف اليه فاعله الذي هو كالجزء منه والمضاف
اليه قائم مقام تنوين المضاف فلما حذف ذلك من فاعل المضاف اليه فكانه
حذف من المضاف لمكان الجزية ونحو الضارب الرجل محمول عليه طردًا للباب و ن صح الجزئية
سياتي هذا البحث في موضعه انشاء الله تعالى وانما اختص الاسناد اليه اي
الى الاسم اي كونه مسندا اليه بالاسم لان الفعل وضع لان يكون ابدا مسندا
فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه فان قيل قوله ومن خواصه

لا يصح ان يكون خبرا عن قوله والاسناد اليه لان حكم الخبر ان يفيد ما لا يفيد
المبتدء والاسناد عرض والعرض القائم بمحل لا يحتمل ان يقوم بمحل آخر
فالاسناد القائم بالاسم لا يحتمل ان يقوم بغيره فخصوصية كون الاسم مسندا
اليه مستفادة من تقييد الاسناد بقوله اليه فلا فائدة في قوله ومن خواصه
قيل ان الشئ قد يكون له اعتبارات مختلفة يكون الحكم عليه بشئ مفيدا
بالنظر الى بعض تلك الاعتبارات دون البعض كما يقال الانسان الكوفي كاتب
بالامكان العام فالحكم بالكتابة انما يصح باعتبار الطبيعة النوعية وهي طبيعة
الانسان دون الصفة المستفادة من وصفه بالكوفي كما يقال مشى الانسان
عرض عام فالحكم بالعرض انما يصح باعتبار طبيعة المشى لا باعتبار طبيعة المشى
المضاف الى الانسان فان المشى المضاف اليه خاصة لا عرض عام ومثل هذه
الاعتبارات في الكلام شائع فكذا الحكم بالخصوص انما يصح باعتبار الطبيعة
النوعية وهو الاسناد الى الشئ بدون الصفة المستفادة من اليه المختصة
بالاسم عقلا وهي الاسناد الى الاسم فيفيد الخبر فاحفظ هذا الاصل فانه ينفعك
في حل كثير من التركيبات فان قيل بعد تقييد الاسناد بقوله اليه لم يبق
النوعية بل صار صنفية فكيف يحكم عليه بالخصوص باعتبار الطبيعة النوعية
وكذا وصف الانسان بالكوفي قيل لا نسلم ذلك فان الصنفية اخص من النوعية بعدُ
مطلقا والاخص يستلزم الاعم لا محالة فكانت الصنفية متضمنة للنوعية
لا محالة فاعرف ويمكن ان يجاب عن اصل السوال بانه لا يلزم من الاسناد الى الاسم بن تك
ان يكون خاصة البتة بل يحتمل ان يكون ذاتيا له كما يوهم قول البعض فالاسم فاسم
ما جاز ان يحدث عنه فكان ذكر الخبر مقدما وهو قوله من خواصه لرفع
ذلك الوهم لان تقديم ما حقه التاخير يوجب الحصر فيفيد الخبر فاعرفه و
كذا يمكن ان يجاب بان كلمة من في الخبر للتبعيض لصحة استعمال لفظ بعض
مكانه فكان ذكر الخبر يفيد ان الاسم له خواص كثيرة غير منحصرة على هذه
الخمسة فيفيد الخبر فانه فان قيل للاسم خواص كثيرة فلم اختار هذه
الخمسة بالذكر قيل لكونها من معظمات الخواص لتضمن
كل منها
خواص كثيرة اذ اختصاص اللام متضمن لانواع التعريفات من

المضمرات والمبهمات والمنادى واصناف اللام من لام الجنس والاستغراق
والعهد وكذا يتضمن الميم كقوله عم ليس من امبر امصيام فی امسفر واختصاص
الجر يتضمن اختصاص حروف الجر واختصاص التنوين يتضمن اختصاص
اصنافها ومعانيها واختصاص الاضافة يتضمن اختصاص كونه مضافا او
مضافا اليه واختصاص التعريف والتخصيص والتخفيف لما ذكر ونحو ذلك
واختصاص المسند اليه يتضمن اختصاص كونه موصوفا وذا حال ومفعولا
وتميزا ونحو ذلك واختصاص اصناف المسند اليه فبالحرى ان يختارها بالذكر
وانما قدم العلامات اللفظية وهي اللام والجر والتنوين لانها فی الدلالة اظهر
ثم قدم ما يدخله فی الاول وهو اللام واخر ما يلحق الاخر وهو الجر والتنوين
ثم قدم الجر لان التنوين يتبع الحركة وجودا فكذا ذكرا ثم قدم من المعنوية الاضافة
لتضمنه العلامات اللفظية ايضا وهي الجر وحروف الجر ثم لما فرغ عن تعريف
الاسم وخواصه شرع في تقسيمه فقال وهو معرب ومبنى اي الاسم ينقسم الى هذين
القسمين انقسام الكلي الى الجزئيات ثم المعرب ماخوذ من الاعراب وهو الاظهار

بحث المعرب والمبنى

يقال اعرب الرجل عن حجته اذا اظهرها فالهمزة للتعدية والمعرب ظرف اي
محل اظهار المعانی المقتضية للاعراب وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة
وقيل الاعراب هو ازالة الفساد يقال عربت معدته اذا فسدت والهمزة
للسلب والمعرب ظرف ايضا اى محل ازالة الفساد والمبنى ماخوذ من البناء
المقصود منه القرار وعدم التغير ثم لما فرغ من بيان حصره فی النوعين
شرع في تعريف كل واحد منهما فقال فالمعرب المركب الذي لم يشبه مبنى
الاصل الفاء للتفسير وقوله المركب كالجنس حيث يشتمل كل مركب وخرج
به ما ليس بمركب كالاصوات نحو الف وبا وتا وزيد وعمرو وقوله الذى لم
يشبه مبنى الاصل كالفصل حيث خرج عنه ما ناسب مبنى الاصل وهو الحرف
والفعل الماضي والامر بغير اللام وهو المشهور وقيل الجملة ايضا وستعرفه
معنى مبنى الاصل في تعريف المبنى انشاء الله تعالى واضافة المبنى الى الاصل
بيانية اي لم يشبه مبنيا هو اصل المبنيات وليس هو من قبيل اضافة المفعول
الى مفعول ما لم يسم فاعله بمعنى لم يشبه مبنيا اصله كما فی زيد مضروب
الغلام ولا من قبيل اضافة الى الظرف بمعنى لم يشبه مبنيا فی اصله كما

في زيد مضروبٌ الدار لان الاول يقتضي ان لا يكون مبني الاصل مبنيًا
بنفسه بل يكون اصله مبنيا والثاني يقتضي ان لا يكون مبني الاصل مبنيًا
الآنَ بل يكون مبنيًا في الاصل وفي كلٍّ من ذلك فساد لا يخفى وليس الاصل ههنا
بمعنى القانون اذ لا معنى لقولك لم يشبه مبني القانون واختلف الشارحون في
تفسير المركب فقال بعضهم المراد بالمركب الذي رُكب مع غيره تركيبًا اسناديًا
لانه هو العلة للاعراب اذ به يحدث المعاني المقتضية للاعراب وفيه نظر لانه
على هذا يخرج المضاف اليه قبل التركيب الاسنادي كما يقال غلامْ زيدْ
بسكون الميم والدال لانه غير مركب مع غيره تركيبًا اسناديًا وهو معرب صرح به
الرضي وقال بعضهم المراد بالمركب هو الذي رُكِّبَ مع عاملِه فيتناول التركيب
الاسنادي والتركيب الاضافي لان المضاف عامل في المضاف اليه او الحرف
المقدر وفيه ايضا نظر لانه على هذا يخرج المبتدأ والخبر فان كلا منهما غير
مركب مع عامله لان عامله معنويّ واجيب عن الاول بان من فسر المركب
بالذي رُكب مع غيره تركيبا اسناديا كان المضاف اليه قبل التركيب الاسنادي
على قوله مبنيا ويشهد بهذا عبارة الوافية والركني ومن فسر بالذي رُكب
مع عامله كان المضاف اليه قبل التركيب الاسنادي على قوله معربا لانه رُكب مع
عامله وهو المضاف او حرف الاضافة المقدرة على حسب الاختلاف ويشهد
بهذا لفظ الرضي وعن الثاني بانه لما كان تاثير العامل المعنوي في المبتدأ والخبر
مثل تاثير العامل اللفظي في غيرهما جعل في حكم العامل اللفظي فكانهما مركبان
مع العامل حكما واعتبارا فان قيل المركب الاسنادي من حيث هو هو مبني
حتى ذهب البعض الى انه من مبنيات الاصل فكيف عرف المعرب بالمركب
مع غيره تركيبا اسناديا قيل ليس المراد بالمركب هنا ما هو في مقابلة المفرد
بل المراد به جزء المركب الذي رُكِّبَ مع غيره تركيبا اسناديا او رُكب مع عامله
فان قيل هذا الحد صادق على ما تضمن مبني الاصل كاينَ وعلى ما وقع
مواقعه كنزالِ وعلى ما اضيف اليه نحو يومئذ فان كلا منها رُكب مع غيره
تركيبا اسناديا ولم يشبه مبني الاصل قيل المراد بقوله لم يشبه لم يناسبه لانه
حد المبني وهو قوله ما ناسب مبني الاصل والمناسبة تتناول المشابهة و
التضمن والوقوع موقعه وما اضيف اليه فان قيل قد يوجد في كثير من

٢ ولا يمكن تركيبه مع العامل المعنوي

الاسماء مناسبة مبني الاصل مع انها معربة كمناسبة اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي ومناسبة غير المنصرف الماضي والامر في الفرعيتين ومناسبة سقيا سقاك الله في افادة معناه ومناسبة غير بمعنى الا الحرف ومناسبة المثل الكاف ومناسبة المضاف حرف الاضافة في افادة معناها ومناسبة آخر اللام او من لكونه معدولا من الآخر او آخر من ومناسبة اي الشرطية حرف الشرط والاستفهامية حرف الاستفهام وتضمن المثنى والمجموع حرف العطف لان الزيدان بمعنى زيد وزيد والزيدون بمعنى زيد وزيد وزيد وغير ذلك مما لم يؤثر في منع الاعراب فلا يكون الحد منعكسا ولو استدل على عدم مناسبة هذه الاشياء بكونها معربة ويكون تلك الاشياء مبنية يلزم الدور لان كونها معربة توقف على عدم المناسبة ولو توقف عدم المناسبة على كونها معربة لزم الدور وقيل المراد بالمناسبة المناسبة المعتبرة وما ذكرتم من المناسبات غير معتبرة لضعف او معارض ففي غير المنصرف فانه يناسب الفعل مطلقا في الفرعيتين فمناسبة الماضي والامر يقتضي البناء ومناسبة المضارع يقتضي الاعراب فلا يؤثر في البناء هذه المناسبة مع المعارض وكذا اي وغير ومثل والمضاف فانه يتحقق في مناسبتها معارض وهو الاضافة المانعة للبناء لكونها لازمة الاضافة واما الضعف ففي اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي فانه وان كان بمعنى الماضي لكنه جار على المضارع اي يوازنه في حركاته وسكناته فهو مناسب للماضي في المعنى ومخالف له في اللفظ فكان مناسبة الماضي ضعيفة ولذا لم يعمل اذا كان بمعنى الماضي فلم يؤثر هذه المناسبة مع الضعف في البناء كما لا يؤثر في العمل وكذا في سقيا فانه لا يفيد معنى الجملة بل معنى الجملة يستفاد منها وانما هو قائم مقامها فيكون مناسبة الجملة ضعيفة وكذا مناسبة آخر اللام فانه بمعناها بالنظر الى الاصل واما الآن فلا لان آخر نكرة صار بمعنى غير ولم يبق فيه معنى التفضيل فكان مناسبة اللام ومن ضعيفة وكذا مناسبة المثنى والمجموع لان كونهما بمعنى واو العطف اعتبار محض لان المثنى لفظ واحد وكذا المجموع والواو يقتضي المعطوف والمعطوف عليه ولو كان فيهما معنى واو العطف حقيقة لكان فيهما معاملة المعطوف والمعطوف عليه في الاحكام وليس الامر كذلك فظهر انه ليس فيهما معنى

واو العطف حقيقة بل باعتبارها محضاً فيكون مناسبتهما واو العطف ضعيفة جداً فلا يؤثر في البناء وفيه نظر لان المراد بقوله غير معتبرة لا يخلو من ان يراد به غير معتبرة في منع الاعراب او في اثبات البناء وعلى تقدير الاول يلزم تعريف الشيء بنفسه اذ المعرب ما فيه الاعراب وعلى تقدير الثاني يلزم اخذ المنافي في التعريف لان البناء ينافي الاعراب وكلاهما ممتنعان واجيب بان المراد الثاني ولا نسلم ان اخذ المنافي في التعريف ممتنع حيث يقال العمى عدم البصر عما من شانه البصر والموت عدم الحيوة عما من شانه الحيوة واجيب ايضا بان المراد بالمعتبرة الملائمة لاثبات حكم ما والمناسبة مع الضعف والمعارض غير ملائمة لاثبات حكم من الاحكام وفيه نظر لانه على هذا يكون المناسبة مجهولة وذكر الامور المجهولة في الحد وذا لا يفيد التعريف وارادة المناسبة القوية لا يخرجها من الجهالة لكون القوة والضعف من الامور النسبية فكم من قوي يكون بالنسبة الى ما فوقه ضعيفا وكم من ضعيف يكون بالنسبة الى ما دونه قويا وذكر الامور النسبية يورث الجهالة فلا بد لك من بيان القوة والضعف في المناسبة اللهم الا ان يقال المراد بالمناسبة المناسبة بوجه من الوجوه المعتبرة في باب البناء وتلك البناء ستة اوجه بالاستقراء ما يتضمن معناه كاين ومتى وكيف او بالمشابهة في الافتقار ونحوه كالمبهمات او بوقوعه موقعه كنزال او بمشاكلته الواقع موقعه كفساق او بوقوعه موقع ما اشبه كالمنادى المضموم او بالاضافة الى ما اشبهه نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم و هذه الوجوه معلومة في باب البناء وكون الشيء من الامور النسبية لا ينافي العلم به فلا يرد الاشياء المذكورة لان المناسبات التي يتحقق فيهما لم يعتبروا في هذا الباب فان قيل هذا الحد صادق على مبنى الاصل لانه مركب لم يشبه مبنى الاصل اذ الشيء لا يشبه نفسه قيل يخرج ذلك من الموصوف المركب لان المراد الاسم المركب بدلالة مورد التقسيم او يخرج ذلك بدلالة قوله لم يشبه مبنى الاصل لان غيره لما كان مبنيا بمشابهته فلا يكون مبنيا بنفسه بالطريق الاولى على ان كل واحد من مبنيات الاصل يشبه صاحبه في كون كل واحد منها مبنى الاصل فلم يصدق عليه قوله لم يشبه مبني الاصل ثم لما فرغ عن تعريف المعرب شرع في بيان حكمه فقال وحكمه اي حكم المعرب

صح
الوجوه

اشبهه

ان يختلف اخره لاختلاف العوامل المراد باختلاف آخره اختلاف صفته
والا فاخر المعرب مما في اخره من الحروف وهو لا يختلف واللام في قوله لاختلاف
العوامل للعلة او بمعنى الوقت وانما قيد اختلاف الاخر باختلاف العوامل
احترازا عن اختلاف اخر غلامي بالياء فانه ليس من حكم المعرب بل حكم المعرب
فيه وهو الاختلاف التقديري وقيل انما قيد به احترازا عن اختلاف اخر
من في من الرجل ومن ابيك ومن زيد فانه لا يكون من حكم المعرب وفيه نظر
لان المراد ههنا بيان حكم الاسم المعرب بدلالة مورد التقسيم فالحروف خارج
عن مورد التقسيم فلا حاجة الى الاحتراز عنه واجيب بان كلام الشارح محتمل
يحتمل ان يراد به من الاستفهامية وهو الاسم فلا بد من الاحتراز عنه لكونه
مبنيا لا معربا فان قيل حكم الشيء وهو الاثر الثابت بذلك الشيء واختلاف
اخر المعرب اثر العامل لا اثر المعرب فكيف جعل الاختلاف حكم المعرب قيل
اضافة الحكم الى ضمير المعرب بمعنى في كضرب اليوم اى حكم فيه ولا شك
ان الاختلاف حكم في المعرب او بمعنى اللام والاضافة بادنى ملابسة اى
حكم له اختصاص بالمعرب بملابسة الوقوع فيه او المراد بالحكم الخاصة
دون الاثر فان قيل العوامل جمع واقله ثلثة فيلزم منه ان لا يتحقق المعرب
الا باختلاف ثلثة عوامل والامر بخلافه قيل اللام للجنس لان اللام اذا دخل
على الجمع ولم يكن ثمه معهود يحمل على الجنس فيبطل معنى الجمعية فان قيل
جاءني زيد مثلا اذا وقع في اول الامر لم يختلف فيه العوامل وهو معرب قيل
المراد صلاحية ترتب اختلاف الاخر على حصول اختلاف العوامل فيصدق
على جاءني زيد اذا وقع في اول الامر انه يصلح اختلاف آخره عند حصول
اختلاف العوامل او يراد في كلا الموضعين حصول الاختلاف بالفعل و
يحمل الخاصة على كونها مفارقة لا لازمة فلا يلزم وجود الاختلاف في جميع
الاحوال او يراد بالاختلاف الثاني الوجود الملازمة بينهما اذ اختلاف العوامل
يستلزم وجوده فكان من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم وانما قال لاختلاف
العوامل ولم يقل لوجود العوامل لمشاكلة قوله ان يختلف وصنعة المشاكلة
من محسنات الكلام وهو ان تذكر لفظا بمسودة غيره لوقوعه في صحبته
فيكون المعنى ان يختلف صفة آخره لوجود جنس العامل فلا يرد شيء مما ذكر

ن
الحرف

وقوله لفظا او تقديرا تفصيل لاختلاف العوامل او لاختلاف الآخر فيكون
هذا من باب التنازع بين الفعل والمصدر وهما منصوبان على انهما صفة
مصدر محذوف اى اختلافا ملفوظا او مقدرا او على انهما خبر كان المحذوف
اى سواء كانت العوامل ملفوظة او مقدرة والجملة من باب التذييل وهو
تعقيب الجملة بجملة يشتمل على معناها للتاكيد فان قيل ما بال المص جعل
اختلاف الآخر لاختلاف العوامل حكما للمعرب ولم يجعله حدا له كما جعله حدا
سائر النحاة قيل لو جعل ذلك حدا لزم الدور لان معرفة اختلاف الآخر
يتوقف على معرفة المعرب فلو عرف[٣] به لزم الدور وهو باطل واجيب بانا لا [٣] المعرب
نسلم ان معرفة اختلاف الآخر موقوفة على معرفة المعرب اذ يجوز ان يعلم من
استعمالات العرب قبل ان يعلم المعرب ان هذا النوع من الالفاظ يختلف
آخره باختلاف العوامل وهذا النوع لا يختلف ولكن لا يعلم ان المعرب على اي نوع
من هذين النوعين يطلق فاذا لم يتوقف معرفة الاختلاف على معرفة المعرب
لم يلزم الدور وفيه نظر لان معرفة اختلاف الآخر انما يحصل عن استعمالاتهم
اذا كان المعرب مما اختلف آخره لفظا اما اذا اختلف تقديرا كعصا فلا يحصل
معرفة ذلك واجيب بانه يمكن معرفة ذلك بالاستدلال بالواحد او بالجمع اما
الاول فمثل جرحى فانا لما عرفنا ان واحده وهو جريح يختلف آخره باختلاف
العوامل استدللنا على ان عدم الاختلاف فى الجمع لاجل المانع وهو الالف و
على ان الاختلاف فيه متحققة تقديرا واما الثاني فمثل حبلى فانا لما عرفنا ان
جمعه وهو حبليات يختلف آخره باختلاف العوامل استدللنا على ان عدم
الاختلاف فى الواحد لاجل المانع وعلى ان الاختلاف فيه تقديري فان قيل
لما امكن معرفة اختلاف الآخر بالاستعمال او بالاستدلال بالواحد والجمع فما
الفائدة في اضافة اختلاف الآخر الى اختلاف العوامل قيل اضافته اليه للمدارية
فان العامل مدار الاختلاف وجودا وعدما حيث يوجد الاختلاف عند وجود
العامل وينعدم عند عدمه والشيء اذا دار مع الشيء وجودا وعدما يضاف اليه
وفيه نظر فان المدارية قد وجدت في هذان واللذان حيث يوجد اختلاف
آخرهما عند وجود العوامل وينعدم عند عدمه مع ان اختلاف آخرهما لا
يضاف الى العامل عند الاكثر بل هما مبنيان والاختلاف فيهما صيغ وضعي بينهما

على ما ياتي بيانه في اسماء الاشارة انشاء الله تعالى واجيب بانه انما لا يضاف
اختلاف آخرهما الى العامل مع وجود الدوران بناءً على الواحد والجمع فان
واحدهما وهو هذا والذي وجمعهما وهو هؤلاء والذين لما لم يوجد فيهما
الاختلاف عند وجود العامل مع عدم المانع استدللنا على ان الاختلاف
في مثناهما صيغي وضعي غير مضاف الى العامل كالاختلاف في صيغ الضمائر
مثل انا واياي وقيل انما لا يضاف اختلافهما الى العوامل بناءً على بنائهما لانهما
لما وجدا مبنيين علمنا انّ اختلافهما صيغي وضعي غير مضاف الى العامل وفيه
نظر لان بناءهما مبني على عدم اضافة اختلافهما الى العامل فلو بني عدم
اضافة اختلافهما الى العامل على بنائهما لزم الدور ثم لما فرغ من بيان المعرب
وحكمه شرع في بيان الاعراب فقال الاعراب ما اختلف آخره به الضمير في آخره
عائد الى الاسم او المعرب وفي قوله به الى ما والباء للسببية اي الاعراب شيءٌ
اختلف آخر الاسم او آخر المعرب بسبب ذلك الشيء فان قيل يدخل في الحد العامل
لانه شيءٌ اختلف آخر المعرب بسببه وكذا الاسناد والمقتضي للاعراب قيل كلمة
ما عبارة عن حركة او حرف فيخرج الاشياء المذكورة او يقال المراد بالسبب
السبب القريب وهو ما يكون سببا بلا واسطة دون السبب البعيد وهو
ما يكون سببا بواسطة فيخرج الامور المذكورة لانها اسباب بعيدة لحصول
الاختلاف فلان العامل سبب قريب لحصول الاسناد فهو سبب قريب لحصول
المقتضي وهو سبب قريب لحصول الاعراب وهو سبب قريب لحصول
الاختلاف فكان العامل سببا له بوسائط والاسناد سببا له بواسطتين
والمقتضي سببا له بواسطة والاعراب سببا له بلا واسطة وكان هذا قريبا
فان قيل اختلاف آخر المعرب لا يحصل الا بحركتين اذ الحركة الاولى لا يحصل
بسببها اختلاف آخر المعرب بل اختلاف آخر المبني لان الاسم قبل تحقق الحركة
الاولى مبني لا معرب فينبغي ان لا يكون الحركة الاولى اعرابا قيل المراد بالسبب
السبب القريب غير التام اي ما له نوع تاثير[٢] التام فيدخل الحركة الاولى
لان لها نوع تاثير في اختلاف آخر المعرب لان الحركة الثانية لا توجب اختلاف
آخره الا بعد تحقق الاولى ويمكن ان يقال الحركة الاولى بعد السكون فيكون
مما يتم به علة الاختلاف فيصدق عليها انها مما اختلف به آخر المعرب لان الاسم

٢ في السبب لان التاثير

بعد تحققها معرب اى مركب لم يشبه مبنى الاصل اختلف بها آخر المعرب من
السكون الى الحركة وان لم يكن الاسم معربا في حال الاعراب اى في حال الاختلاف
من السكون الى الحركة ونظيره ما يقال ارضعت هذه المرأة هذا الشاب فان
هذا الكلام صادق وان لم يكن الرضيع المشار اليه شابا في حال الارضاع فكذا
ههنا يصدق على الحركة الاولى انها اختلف آخر المعرب من السكون الى الحركة
وان لم يكن الاسم معربا في حال الاختلاف من السكون فتامل فانه دقيق واذا
عرفت هذا فاعلم ان الاعراب عند المص عبارة عما يتحقق به الاختلاف
من الحركات والحروف وعند غيره عبارة عن الاختلاف احتج المص رح بانهم
اتفقوا على ان انواعه الرفع والنصب والجر وانما يتحقق بها الاختلاف لا انها
نفس الاختلاف واحتج غيره بان الاعراب ضد البناء والبناء ليس بواقع على
الحركات م بل الحركات ما به البناء فكذا الاعراب لا يقع على الحركات بل الحركات بالاتفاق
ما به الاعراب وقوله ليدل على المعانى المعتورة عليه علة غائية للاختلاف
اى ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف على المعانى المتداولة على ذلك المعرب
او على ذلك الاسم وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة اذ لولاه لالتبس بعضها
ببعض ويخرج بهذا العلة حركة نحو غلامي لانها مما اختلف به آخر المعرب
لان غلامي معرب على اختيار المص رح على ما ياتي لكنها لا تدل على معنى من
المعانى المذكورة وان جعلت العلة خارجة عن الحد وكان ذكرها الاشارة الى
علة وضع الاعراب فى الاسماء يخرج حركة نحو غلامي باعتبار الحيثية فانها ليست
مما جيئ بها من حيث انها يختلف بها آخر المعرب بل من حيث انها توافق الياء
ثم الاعتوار متعد يقال اعتوروا الشيء وتعاوروه اى تداولوه وعلى هذا يكون
قوله المعتورة على صيغة اسم المفعول لان المعاني متداولة على المعرب لا متداولة المعرب
حيث تداولها المتكلم على المعرب وان ثبت الرواية بكسر الواو ويحمل على المجاز
العقلي نحو عيشة راضية اى راض صاحبها فيكون المعنى على المعانى المعتورة
مظهرها اياها على المعرب ومظهر المعاني هو العامل ويمكن ان يراد فى الاعتوار
ههنا معنى الدخول على وجه التناوب اى المعانى الداخلة على المعرب على
وجه التناوب او يراد به الاعتراض اي المعانى المعترضة عليه ثم لما فرغ عن
بيان الاعراب شرع في بيان انواعها فقال وانواعه رفع ونصب وجر اي

انواع اعراب الاسم منحصرة على هذه الثلثة لان الاعراب وضع للدلالة على المعاني وهي ثلثة فكذا الاعراب ليكون الدال على حسب المدلول والا لزم الاشتراك لو كان الاعراب اقل من المعاني او الترادف لو كان الاعراب اكثر منها وكلاهما خلاف الاصل وانما لم يذكر الالف والواو والياء مع ان الاعراب كما يكون بالرفع والنصب والجر يكون بهذه الحروف ايضاً لان الرفع والنصب والجر عند المص رح يقع على الحركات والحروف جميعاً وانما سمي الرفع رفعاً لارتفاع الشفة السفلى عند التلفظ به او لرفعة مرتبته من بين اخواته لكونه علماً لما هو عمدة الكلام وانما سمي النصب نصباً لانتصاب الشفتين اى تنصبان على حالهما عند التلفظ به ولانه ينصب الفضلة اي الكلام من غير ان يحتاج اليها الكلام وانما سمي الجر جراً لان عامله يجر الفعل الى الاسم او لان الشفة السفلى تنجر الى الاسفل عند التلفظ به فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة الفاء للتفسير اى فالرفع علامة الفاعلية و النصب علامة المفعولية والجر علامة الاضافة وانما قال الفاعلية و المفعولية دون الفاعل والمفعول ليشتمل الفاعل والمفعول وما الحق بهما مطابقة لان الياء فيهما للنسبة جيء بها للايذان بان لهما ملحقات والتاء للتانيث جيء بها لمطابقة الموصوف المؤنث فيكون المعنى فالرفع علم الخصلة المنسوبة الى الفاعل والنصب علم الخصلة المنسوبة الى المفعول والخصلة المنسوبة الى الفاعل في المبتدء كونه مسنداً اليه وفي الخبر كونه جزءاً ثانيا من الجملة وفي خبر باب ان كونه جزءاً ثانيا واقعاً بعد كلمة ثلاثية او رباعية مقتضية للاسماء ولم يقتصر على مجرد كونه جزءاً ثانيا لان المقتضي للاعراب يلزم ان يكون حاصلاً بالعامل كما قال المصنف في حد العامل و كونه جزءاً ثانيا غير حاصل بان وجوده قبل دخولها بخلاف ما ذكرنا لحصوله بانّ كما ترى وكذا نقول في اسم ما ولا المشبهتين بليس كونه مسنداً اليه واقعا بعد ما يقتضي الجملة كليس وفي خبر لا التي لنفي الجنس كونه جزءاً ثانيا بعد ما يقتضي الاسماء والخصلة المنسوبة الى المفعول في الحال و التميز والمستثنى المنصوب كونها فضلة كالمفاعيل وفي اسم ان ولا التي لنفي الجنس وفي خبر كان وما ولا بمعنى ليس كونه واقعاً بعد ما

لايتم بالمرفوع من حيث توقف تعقله على المنصوب لا من حيث صيرورته
كلاما لان الفعل لا يتوقف في صيرورته كلاما على المنصوب ويمكن ان
يكون الياء والتاء في الفاعلية والمفعولية للمصدرية لما عرف ان ياء النسبة
مع التاء تفيد معنى المصدر اي فالرفع علم كون الشيء فاعلا والنصب
علم كون الشيء مفعولا فعلى هذا يكون الرفع في غير الفاعل والنصب
في غير المفعول مما الحق بهما على وجه التشبيه والتقريب فيكون المعنى
فالرفع علم كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما والنصب علم كون الشيء
مفعولا حقيقة او حكما فيدخل الملحقات وانما قال علم الاضافة
ولم يقل علم الاضافية لان الياء والتاء في الفاعلية والمفعولية ان كانتا
للمصدرية فالاضافة مصدر بنفسها فلا حاجة الى جعلها مصدرا
باتيان الياء والتاء وان كانت التاء لمطابقة الموصوف المؤنث والياء
للنسبة للايذان بان لهما ملحقات وليس للجر المعتد به ملحقات
كالرفع والنصب فلا حاجة الى الياء المؤذنة بالالحاق وانما قيدنا بالجر
المعتد به احترازا عن الجر الغير الاصلي في نحو بحسبك درهم وكفى بالله
فانه جر حصل بواسطة الحرف الزائد الغير المعتد به فلم يعد ملحقا به وانما
جعل الرفع علم الفاعلية للمناسبة بينهما في القوة والنصب علم المفعولية
للمناسبة بينهما في الضعف والجر علم الاضافة للمناسبة بينهما في التوسط
لان المضاف اليه تارة يكون فاعلا نحو اعجبني دق القصار الثوب و
اخرى مفعولا نحو اعجبني ضرب اللص الجلاد فكذا الجر على ما بيّنّا من قبل
ثم لما فرغ عن بيان المقتضي للاعراب وهو الفاعلية والمفعولية والاضافة
شرع في بيان ما يحصل به المقتضي وهو العامل فقال **والعامل ما به
يتقوم المعنى المقتضي للاعراب** اي عامل الاسم شيء بسببه يحصل المعنى
المقتضي للاعراب وهو الفاعلية والمفعولية والاضافة كضرب في ضرب
زيد فانه يحصل به فاعلية زيد وكضربت في ضربت زيدا فانه يحصل به
مفعولية زيد وكالباء في مررت بزيد فانه يحصل به الاضافة في زيد و
انما قدم الجار والمجرور على الفعل للاهتمام وحمله على الحصر غير محتاج
اليه في الحد فان قيل يدخل في الحد الاسناد فانه ايضا يتقوم به المعنى المقتضي

للاعراب قيل الباء للسببية والمراد به السبب البعيد فيخرج الاسناد لانه ليس بسبب بل هو شرط او لانه سبب قريب لحصول المعنى المقتضى للاعراب بخلاف العامل فانه سبب بعيد لحصوله على ما بينا في حد الاعراب وفيه نظر لان السبب البعيد مجاز وارادة المجاز في التعريف لا يجوز لانه يورث الجهالة في التعريف حيث يسبق الفهم عند الاطلاق الى المعنى الحقيقي دون المجازي واجيب بانه مجاز مشهور في الاصطلاح فتعين السبب البعيد ههنا او يقال ان كلمة ما عبارة عن العامل اى عامل الاسم عامل بسببه يحصل المعنى المقتضى للاعراب فلا يرد الاسناد فان قيل ان واخواتها عامل في خبرها عند البصريين ولم يصدق عليه حد العامل لان الفاعلية في خبرها كونه جزء ثانيا من الجملة وهو لم يحصل بان واخواتها بل يتحقق قبل دخولها قيل ليس الفاعلية في خبرها كونه جزء ثانيا من الجملة فقط بل كونه جزء ثانيا واقعا بعد كلمة ثلاثية او رباعية مقتضية للاسماء وهو ما يحصل بان واخواتها والمفعولية في خبر كان وما ولا المشبهتين بليس واسم ان ولا التي لنفي الجنس وقوعه بعد ما لا يتم بالمرفوع وهو حاصل بهذه العوامل اذ لو لم توجد لما كان خبرا واقعا بعد ما لا يتم بالمرفوع وعلى هذا فقس الجواب وان كان مذكورا من قبل لكنه ذكر في الحواشي ثمه وهنا فذكرته كذلك اتباعا للحواشي فان قيل العامل في المبتدء هو التجرد عن العوامل اللفظية لا الاسناد ولا يحصل به فاعليته وهو كونه مسندا اليه قيل لا نسلم انه لا يحصل به فاعليته لانه لو لم يكن مجردا عن العوامل اللفظية بل دخلت هي عليه لم يتحقق فيه الفاعلية البتة بل تلعبت به العوامل اللفظية فيتحقق في المبتدء حينئذ ما يقتضي العوامل اللفظية البتة ولوا يكن المبتدء مجردا عن العوامل اللفظية للاسناد فعدم تحقق الفاعلية فيه ظاهر لا يحتاج الى البيان لان الفاعلية فيه كونه مسندا اليه ولا يتحقق ذلك بدون الاسناد اصلا لانه بدون الاسناد تعداد مثل الف وباء وعدد وعددان وزيد وعمرو وهو في حكم الاصوات التي لا تركيب فيها وحقها ان يتعلق بها غير معربة كغاق ونخ فعلم ان الفاعلية في المبتدء يحصل بالمجموع اي بالتجرد والاسناد جميعا فالحاصل ان الفاعلية فيه بدون التجرد لا يتحقق البتة بل قد يتحقق وقد لا يتحقق

وبدون الاسناد لا يتحقق اصلا فعلم ان المجموع مؤثر في حصول الفاعلية فيه ثم ما ذكر المص ههنا فهو عامل الاسم ومعرفة عامل الاسم مسبوقة بمعرفة مطلق العامل اذ العلم بالمقيد مسبوق بالعلم بالمطلق فنقول العامل المطلق ما اوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص فان قيل ما تريد بالوجه المخصوص فان اردت الوجه المخصوص على الاطلاق سواء كان اعرابا او بناء او غير ذلك يلزم ان يكون يا في يا زيد والياء في غلامي عاملا وليس الامر كذلك وان اردت وجها مخصوصا من الاعراب يلزم الدور على قول من اخذ العامل في حد الاعراب قائلا بان الاعراب ان يختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل وان اردت وجها مخصوصا من مقتضى الاعراب ياباه ذكر آخر الكلمة لان الكلمة بتمامها موصوفة بالفاعلية والمفعولية والاضافة لا آخرها ويخرج عامل الفعل لان عامله لا يوجب الفاعلية والمفعولية والاضافة قيل المراد به وجه مخصوص مما اقتضاه المقتضي او الشبه التام بالاسم فلا ياباه ذكر آخر الكلمة لان ما اقتضاه المقتضي يتحقق في آخر الكلمة دون اولها واوسطها فلا يلزم الدور ولا يخرج عامل الفعل لان اعرابه مما اقتضاه الشبه التام بالاسم على ما عرف ثم لما فرغ عن بيان الاعراب وتقسيمه الى الرفع والنصب والجر شرع في تقسيم آخر للاعراب باعتبار الحركات والحروف وبيان محالها وذلك ستة اقسام لان الاعراب اما بالحركة او بالحروف والاعراب بالحركة اما مستوفى للحركات الثلث او لا والثاني اما محمول فيه الفتحة على الكسرة او على العكس والاعراب بالحروف اما بالحروف الثلث او بالحرفين والثاني اما رفعه بالالف او بالواو فهذه ستة اقسام شرع في بيانها على الترتيب فقال فالمفرد المنصرف الفاء جواب شرط محذوف اي اذا عرفت هذا فنقول المفرد المنصرف والمراد بالمفرد ههنا ما يقابل التثنية والجمع دون الجملة والمضاف وفي تقييده بالمنصرف احتراز عن المفرد الغير المنصرف كاحمد والجمع المكسر المنصرف وانما قيد الجمع بالمكسر احتراز عن الجمع السالم بالالف والتاء او بالواو والنون وقوله المنصرف صفة اخرى للجمع وفيه احتراز عن الجمع المكسر الغير المنصرف كمصابيح فان قيل لو قال فالمفرد والجمع المكسر المنصرفان لكان اخصر فما وجه للعدول عنه

الى الاطناب قيل انه وان كان اخصر الا انه لما كان يحتمل التغليب عدل عنه الى الاطناب وقوله بالضمة خبر لقوله فالمفرد المنصرف والجمع المكسر وقوله رفعا اما ظرف اى كائنان بالضمة وقت رفع العامل او حال اى كائنان حال كونهما مرفوعين او مصدر نوعى اي يعربان بالضمة رفعا او تميز عن النسبة اى بالضمة رفعة وقوله والفتحة نصبا من باب العطف على معمولي عاملين مختلفين بتقديم المجرور نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو وقوله والكسرة جرا كالفتحة نصبا ثم الضمة والفتحة والكسرة بالتاء واقعة على نفس الحركة لا بشرط كونها اعرابية او بنائية بخلاف المجرد عن التاء فانها القاب البناء والمراد بالضمة والفتحة والكسرة اعم من ان يكون لفظية او تقديرية فلا يلزم التكرار في قوله واللفظي فيما عداه وانما اعراب المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالحركات الثلثة لان الاصل هو الاعراب بالحركات والاصل فيه ان يكون بالحركات الثلث ولا مقتضي للعدول عنه وانما قدم الاعراب بالحركات الثلث لاصالته فان قيل تدخل في هذه الضابطة كلا والاسماء الستة لما مر ان المراد بالمفرد ههنا ما يقابل التثنية والجمع وكلا والاسماء مفردان بهذا المعنى فيصدق عليهما المفرد المنصرف مع ان اعرابهما ليس بالحركات الثلث فينبغي ان يذكر قيد اخر لاخراجهما قيل المراد بالمفرد المفرد من كل وجه فيخرج به المثنى والمجموع وما لحق بهما وكلا والاسماء الستة ملحقات بالمثنى على ما ستعرف او يقال اللام فى قوله فالمفرد اما للجنس فيكون الجملة قضية مهملة ولا يلزم بالحكم على الجنس بالاهمال الحكم على كل فرد لان القضية المهملة في قوة الموجبة الجزئية واما للاستغراق فيكون الجملة قضية مسورة كلية وهي توجب اشتمال الافراد لا اشتمال احوالها وكلا والاسماء الستة معربان بالحركات الثلث ايضا وان لم يكن كذلك في كل حال وفيه نظر لان بيان الاحكام الكلية لا يجوز بالقضية المهملة اذ لو جاز ذلك لبطلت القواعد الكلية باسرها ولم يبق حكم كلي بها ولان ذو مال غير معرب بالحركة في حال من الاحوال فلا يتناول الاستغراق اصلا ولان الاستغراق لو كان موجبا لاشتمال الافراد دون احوالها لما احتيج الى تقييد المفرد بالانصراف لان المفرد الغير المنصرف ايضا معرب بالحركات

الثلث وان لم يكن كذلك في كل حال واجيب عن هذا بان التقييد بالمنصرف وان لم يكن محتاجا اليه البتة لكن المصنف انما ذكره لانه يفيد تلقيفا حسنا مع الاعراب بالحروف لانه يفيد ان كل واحد من المعرب بالحركة على قسمين و المعرب بالحروف على ثلثة اقسام فذكره يدل على مناط التقسيم ويمكن الجواب عن اصل السؤال بان كلا والاسماء الستة خارجة عن قوله فالمفرد اذ المراد بالمفرد المعرب بالحركة بدلالة مورد التقسيم او عن قوله المنصرف لان الاسماء المعربة بالحروف لم توصف بالانصراف وعدم الانصراف بل هي واسطة بينهما يشهد عليه كلام الزمخشري في المفصل والاسم المعرب على نوعين نوع يستوي فيه حركات الاعراب والتنوين كزيد ورجل ويسمى المنصرف ونوع يختزل عنه الجر والتنوين ويسمى غير المنصرف ثم لما فرغ عن بيان المعرب بالحركات الثلثة شرع في بيان ما يعرب بالحركتين ويحمل فيه الفتحة على الكسرة فقال جمع المؤنث السالم بالرفع على انه صفة جمع المؤنث وليس باعرف من الموصوف لان المضاف الى ذي اللام في باب الصفة له حكم ذي اللام عند سيبويه وهو الذي اختاره المصنف على ما سيأتي في موضعه انشاء الله تعالى وفي هذا القيد احتراز عن جمع المؤنث المكسر كحمر جمع حمراء فان اعرابه بالحركات الثلثة بخلاف جمع المؤنث السالم فان اعرابه بالضمة رفعًا والكسرة جرًا ونصبًا نحو جاءني مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات وانما حملت الفتحة على الكسرة فيه لانه فرع الجمع المذكر السالم وقد حمل فيه الفتحة على الكسرة فحمل في الفرع ايضا لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل فان قيل المزية لازمة بعد لان الاصل معرب بالحرف والفرع بالحركة قيل المزية بكون اعراب الفرع بالحركة متحملة ضرورةً لعدم الحرف الصالح للاعراب في آخره بخلاف الاصل فانه يوجد في آخره حرف العلة الصالحة للاعراب واقامتها مقام الحركات او يقال الاعراب بالحروف في الجمع صار اصلا ممهدا معتبرا باعتبار ان الجمع فرع والاعراب بالحروف ايضا فرع فاعطاء الفرع للفرع بحكم التناسب اصل ممهد عندهم فصار الاعراب بالحركة كانه فرع فيهما وانتقل اعراب بعض جموع المذكرين ايضا بالضمة والكسرة نحو سجلات وسفرجلات فبما

فائدة تقييد الجمع بالمؤنث قيل في الكلام حذف مضاف اي صيغة جمع المؤنث السالم او حذف معطوف اي جمع المؤنث السالم وما على صيغته فلا يخرج ماجمع بالالف والتاء من جموع الذكور لان صيغته صيغة جمع المؤنث السالم في عرف النحاة وان كان بالحقيقة جمع المذكر او نقول ان المصنف رح لم يلتفت بالجمع بالالف والتاء من جموع المذكرين لقلة مجيئ ذلك لان دابهم بيان ماهو الاغلب والاكثر لا ماهو الاقل والاندر ونقول المراد بجمع المؤنث السالم الجمع بالالف والتاء مجازا بطريق ذكر الملزوم وارادة اللازم لان الجمع المؤنث السالم في عرف النحاة واقع على الجمع بالالف والتاء والملازمة العرفية يكتفي لصحة المجاز وبهذا حصل التفصي عما قيل لو قال الجمع بالالف والتاء لكان اشمل وانما قدم جمع المؤنث على غير المنصرف مع ترك احد الحركات فيهما لانه اكثر خلافا للاصل من جمع المؤنث حيث ترك فيه احدى الحركات مع التنوين بخلاف جمع المؤنث حيث ترك فيه الحركة فقط وليأتي ذكرهما على ترتيب الاحتراز عنهما في قوله فالمفرد المنصرف ولان غير المنصرف بمنزلة المتعدد لانه قد يكون مفردا وقد يكون جمعا ثم لما فرغ عن بيان مايعرب بحركتين ويحمل فيه الفتحة على الكسرة شرع في بيان مايعرب بحركتين ويحمل فيه الكسرة على الفتحة فقال غير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا وانما حملت الكسرة على الفتحة فيه لانه لما ترك جره بشبه الفعل باعتبار الفرعين كما ستعرف حمل الجر على النصب لمكان المشاكلة بينهما في الصورة ثم لما فرغ من بيان مايعرب بالحركة شرع في بيان مايعرب بالحرف فقال ابوك و اخوك وحموكِ بكسر الكاف لانه خطاب للمؤنث لان الحم ابو الزوج او عصبته على حسب الاختلاف فلا يضاف الا الى المرأة اي ابو زوجكِ وهنوك فهذه الاربعة منقوصات بالواو ودل عليه تثنيتها ابوان واخوان وحموان و هنوان واصلها اَبَوٌ واَخَوٌ وحَمَوٌ وهَنَوٌ على وزن فعل بفتح الفاء والعين وفوك هذا الجوف بالواو ولامه هاء واصله فوهٌ على وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين دل عليه جمعه افواهٌ كثوب واثواب فحذفت الهاء على سبيل الشذوذ فاذا قطع عن الاضافة ابدلت الواو ميما فقيل فم واذا

اضيف قيل فوك وذو مال لفيف مقرون بالواوين واصله ذَوَوٌ على وزن فعل بفتح الفاء والعين وانما يضاف ذو الى الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى اسماء الاجناس الظاهرة وقوله مضافة الى غير ياء المتكلم بالنصب على انه حال من قوله ابوك واخواته لانه مفعول فعل الاعراب من حيث المعنى فيكون حالا من مفهوم الكلام او حالا من ضمير قوله بالواو والعبارة محمولة على التقديم والتاخير والا فالحال لا يتقدم على العامل المعنوي وفي جعلها خبر كان المحذوف نظر لان حذفه بغير حرف الشرط سماعي فلا يحمل كلام المصنف عليه بلا ضرورة فلا يقال كانت ههنا محذوفة مع حرف الشرط اى ان كانت مضافة فكان حذفه قياسا لانا نقول ليس الامر كذلك بل حذفه مع ذكر حرف الشرط قياسي نحو ان خيرا فخير فههنا ليس كذلك وقوله بالواو خبر قوله ابوك واخواته اي كائنة بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا فان قيل قوله ابوك واخوك الى قوله بالواو والالف والياء من باب الحكم على جزئي والمقصود ههنا الحكم على الكلي وهو الحكم على الاسماء الستة المضافة الى غير ياء المتكلم سواء كانت مضافة الى الاسم الظاهر نحو ابو بكر او الى الضمير الغائب نحو ابوه او الى الضمير المخاطب نحو ابوك والحكم على الجزئي لا يستلزم الحكم على الكلي فكيف يتناول الحكم على ابوك واخواته الحكم على ابو بكر و اخواته قيل المراد بقوله ابوك واخوك وهنوك وحموك وفوك وذو مال الاسماء الستة المكبرة الموحدة المضافة الى غير ياء المتكلم لا هذه الالفاظ فان قيل من اي نوع هذه الارادة قيل اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما والعلم يصح تاويله بالصفة المشتهر مسماه بها كما عرف في رب رجل حاتم ولكل فرعون موسى اى رب جواد ولكل جبار قاهر عادل فيصح ان يأول ابوك واخوك الى آخره بالصفة التي اشتهرت هي بها ويمكن ان يقدر مثل مضافا ويجعل الصفة التي اشتهرت بها وجه الشبه اي مثل ابوك واخوك الى آخره فيكون الحكم على الكلي ثم الاسماء الستة في اعرابها وجوه منها اعرابها بالحروف الثلثة اذا كان في آخره حرف يصلح للاعراب وذلك اذا كانت مكبرة مضافة الى غير ياء المتكلم وانما اعرب

حينئذ بالحروف الثلث لانه الاصل ولذا قدمه على المثنى وجمع المذكر
السالم ولا مقتضى للعدول عنه واما بالحروف فلان هذه الاسماء تشبه
المثنى فى الدلالة على امرين من حيث انها من الاسماء الاضافية فان الاخ ٢
يستلزم الابن وكذا البواقي وامكان الحمل بالشبه في هذه الحالة بوجود
حروف العلة الصالحة لاقامتها مقام الحركات في آخرها فى هذه الحالة سماعا
بخلاف حالتي الافراد والاضافة الى ياء المتكلم لعدم الحروف الصّالحة
للاعراب في آخرها في هاتين الحالتين وكذا في حالة التصغير لان آخرها
فى هذه الحالة حرف علة قبلها ساكن وهو في حكم الحرف الصحيح على ما عرف
والحرف الصحيح لا يصلح للاعراب فكذا هذا وبخلاف نحو يد ودم فانه و
ان كان يشبه المثنى فى الدلالة على امرين بسبب لزوم الاضافة لكن لا
يوجد في آخره حرف يصلح للاعراب في حال الافراد والاضافة حيث لا
يعود حرف العلة فيهما في حالة الاضافة سماعا حيث يقال يدك ودمك
وكذا في سائر المحذوفات الاواخر فاعرف فان قيل لما كان اعراب هذه
الاسماء بالحروف لشبه المثنى وجب ان لا يستوفى الحروف الثلث لئلا
يلزم مزية الفرع على الاصل قيل انها وان تفرعت على المثنى فى الاعراب
بالحروف لكنها استوفت الحروف الثلث بناء على اصالتها ذاتا لكونها
مفردة ولذلك قدمها على المثنى فان قيل ما ذكر الشيخ ان اعرابها في
حالة الاضافة الى غير ياء المتكلم بالواو والالف والياء فهو لا يخلو من ان
يحمل على الوجوب او على الجواز فان حمل على الوجوب يرد فوك وهنوك
وحموك فان اعرابها بالحروف في هذه الحالة جائزة لا واجب حيث يقال
فمك وهنك وحمك كما يقال فوك وهنوك وحموك وكلاهما لغتان
مشهورتان وان حمل على الجواز يرد ابوك واخوك وذو مال فان اعرابها
بالحروف في هذه الحالة واجب اما على الاتفاق كما في ذو مال واما على
الصحيح كما في ابوك واخوك قيل قوله بالواو والالف والياء محمول على
الامكان العام فيتناول الوجوب والجواز لان الممكنة العامة هي التي
يحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن جانب المخالف للحكم فان كان
الحكم فى القضية بالايجاب كان مفهوم الامكان العام ارتفاع الضرورة

٢ يستلزم الاخ والاب ٢

عن جانب السلب لان المخالف للايجاب هو السلب وان كان الحكم في القضية بالسلب كان مفهومها ارتفاع الضرورة عن جانب الايجاب لان سلب السلب هو الايجاب فاذا قلت كل نار حارة بالامكان العام كان معناه ان سلب الحرارة عن النار ليس بضروري واذا قلت لا شيء من الحار ببارد بالامكان العام كان معناه ان ايجاب البرودة للحار ليس بضروري وقول الشيخ ابوك واخوك الى قوله بالواو والالف والياء قضية موجبة فاذا حملت هذه القضية على الامكان العام كان مفهومها ارتفاع الضرورة عن جانب السلب فيكون معناه ان سلب اعراب هذه الاسماء بالحروف ليس بضروري فيتناول الوجوب والجواز ويمكن ان يحمل كلامه على الصحة دون الوجوب والجواز اي يصح بالواو والالف والياء فيتناول الوجوب والجواز ايضا ثم لما فرغ عن بيان ما يعرب بالحروف الثلث شرع في بيان ما يعرب بالحرفين ورفعه بالالف فقال المثنى وكلا وكذا كلتا ولم يذكره لانه فرع كلا فذكر الاصل يغني عن ذكره وفيه نظر لانه ذكر ثنتان مع انه فرع اثنان واجيب بان ذكره لنكتة وهي ان حكم التذكير والتانيث في باب العدد لما كان على خلاف جميع الاشياء صرح بلفظ المذكر والمؤنث فيهما للتنبيه على ان التذكير والتانيث فيهما على ما عليه جميع الاشياء كما في الواحد والواحدة على انه مذكور في بعض النسخ متروك في بعضها قلنا ان نمنع صحة الاولى فلا يلزم علينا تصحيح كل نسخة على ان الذكر عمل بالاصل فلا يتوجه نقضا على ان هذا الايراد على المناسبة وهو غير مسموع وقوله مضافا الى مضمر حال عن كلا وفيه احتراز عما اذا كان مضافا الى مظهر فان حكمه ح حكم العصا نحو جاءني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين وقوله واثنان واثنتان عطف على المثنى وقوله بالالف والياء خبر قوله المثنى وما عطف عليه اي كائنة بالالف رفعا والياء نصبا وجرا وانما اعرب المثنى والمجموع بالحرف لان كلا منهما فرع الواحد والاعراب بالحرف فرع الاعراب بالحركة فتحقق المناسبة بينهما وبينه في الفرعية والحروف الصالحة للاعراب ثلثة فاعطي الالف للتثنية لخفتها وكثرة التثنية لانها لا يختص بذكور العقلاء او لان الالف في

الفعل ضمير التثنية نحو فعلا ويفعلان اولوفق آخر ضميرها فی الفعل
وهوهما واعطی الواو للجمع لثقلها وقلة الجمع لانه يختص بذكور العقلاء
اولان حصولها بجمع الشفتين اولانها ضمير الجمع فی الفعل نحو فعلوا
ويفعلون اولوفق آخر ضميره فی الفعل وهو همو فاخذهما حالة الرفع
فيهما لقوتها وبقي الحالتان في كل واحد منهما فاشتركت الياء للضرورة
وفرق بين التثنية والجمع بحركة ماقبلها ففتح فی التثنية لوفق ماقبل
الالف وكسر فی الجمع لوفق الياء ثم زيدت النون عوضا عن الحركة و
التنوين الثابتين فی الواحد هذا مذهب سيبويه فان قيل حرف الاعراب
فيهما عوضا عن حركة الواحد فلوكان التنوين عوضا عنها لزم تكرار العوض النون
قيل النون عوض عن حركة الواحد من حيث انها اعراب فلا يلزم تكرار العوض
اويقال النون عوض عن حركة الواحد وتنوينه وحرف الاعراب اعراب
المثنى والمجموع لاعوض عن حركة الواحد فلا يلزم تكرار العوض فصار
اعراب المثنى بالالف رفعا والياء نصبا وجرا والجمع السالم بالواو رفعا و
الياء جرا ونصبا فان قيل الدليل الذي ذكرتم في اعراب المثنى والمجموع
بالحرف يوجد بعينه فی المصغر والمنسوب والمكسر ايضا لانه فرع المكبر
والمنسوب اليه والواحد كما ان الاعراب بالحرف فرع فينبغي ان يعطي
الفرع للفرع ههنا ايضا بحكم التناسب قيل سلمنا ان التناسب يقتضي
اعرابها بالحرف لكنا تركنا العمل بالتناسب لضرورة عدم الحرف الصالح
للاعراب في آخرها وقيل اعرب المثنى والمجموع بالحرف لان في آخرهما حرفا
دالا على التثنية والجمع وامتنع اعرابهما بالحركة لفظا فاما ان يعربا بالحركة
تقديرا او بالحرف لفظا وكلاهما خلاف الاصل لكن الاعراب بالحرف لفظا
اولى لانه اظهر فی الدلالة من الاعراب تقديرا وان كان بحركة ولامانع فان
قيل هذا الدليل بعينه يوجد فی العصا فانه ايضا متردد بين ان يعرب
بالحركة تقديرا او بالحرف لفظا فينبغي ان يعرب بالحرف لفظا لانه فی
الدلالة اظهر من المقدر وان كان بحركة قيل سلمنا ان هذا الدليل يوجد
بعينه فيه لكن تحقق فيه مانع من جعل اعرابه بالحرف لانه لوجعل اعرابه
بالحرف يلزم احد المحظورات الثلث لان اعرابه بالحرف لايخلو اما ان

يكون بالالف الملفوظة مع ترك التنوين فيلزم ترك التنوين من الاسم المتمكن وذا غير جائز او بالالف الملفوظة مع بقاء التنوين فيلزم التقاء الساكنين وهو ممنوع ايضًا او بالالف المقدرة مع اثبات التنوين فيلزم خلاف اصلين الاعراب بالحرف وتقدير الحرف وقد ابت عن تقدير الحركة فوقعت في تقدير الحرف فاذا تحقق المانع عن الاعراب بالحرف اعربناه بالحركة تقديرًا ضرورة مع اثبات التنوين وحذف الالف لفظا لئلا يلتقى ساكنان بخلاف المثنى والمجموع حيث لا مانع من اعرابها بالحرف لفظا

اعرابهما

فاعربناهما بذلك وقيل اعراب المثنى والمجموع بالحرف لانه وجد في اخر كل واحد منهما وضعا حرفان الدالتان على التثنية والجمع فلو جعلنا كل واحد من هذين الحرفين لكل واحد من المثنى والمجموع لزم الترادف وهو خلاف الاصل فاخرجناهما عن الترادف بتخصيص كل واحد منهما المانع وجعلنا لاختلافهما اختلاف الاعراب ووجه تخصيص الالف بالمثنى والواو بالمجموع واشتراك الياء قد مر وانما اعرب كلا مضافا الى مضمر بالحرف لانه موحد اللفظ مثنى المعنى فعملنا بالاعتبارين فى الحالتين فاعربناه بالحرف باعتبار معنى التثنية في حال الاضافة الى المضمر واعربناه بالحركة المقدرة باعتبار توحد اللفظ في حال الاضافة الى المظهر ولم يعكسه لمناسبة المضمر مع المعنى فى الخفاء ومع الاعراب بالحرف فى الفرعية ومناسبة المظهر مع اللفظ فى الظهور ومع الاعراب بالحركة فى الاصالة ولانه اذا اضيف الى مضمر يكون تاكيدا للمثنى البتة فحمل على متبوعه ولانه اذا اضيف الى مثنى مضمر متصل صار معه لامتزاجه به كلمة واحدة فقوي امر التثنية فيه لفظا ومعنى فاجري مجرى المثنى في الاعراب وانما اعرب اثنان واثنتان بالحرف في كل حال لشبههما بالمثنى لفظا ومعنى اما لفظًا فلوجود الالف والياء في آخرهما واما معنى فللدلالة على شيئين بخلاف كلا فانه يشبه المثنى معنى لا لفظا فاعرب اعرابه في حال دون حال ثم لما فرغ عن بيان ما يعرب بالحرفين ورفعه بالالف شرع في بيان ما يعرب بالحرفين ورفعه بالواو فقال جمع المذكر السالم وفي قيد المذكر احتراز عن جمع المؤنث السالم وفي قيد السالم احتراز عن جمع المكسر نحو مسلمات ورجال والو جمع ذو لا عن لفظه فان قيل قد قالوا لم يوجد فى العرب كلمة آخرها واو بعد

م اذا اضيف الى المضمر

ضمة وهذا اللفظ كذلك قيل الواو فيه في معرض التغير فلم يعتد به او يقال الواو فيه لما قام مقام الضمة صارت كانها ضمة لا واو وعشرون واخواتها اي امثال عشرون ونظائرها من ثلثين الى تسعين وارادة الامثال والنظائر بالاخوات على وجه الاستعارة المصرح بها بتشبيه النظائر والامثال بالاخوات وقوله بالواو والياء خبر قوله جمع المذكر وما عطف عليه اى كائنة بالواو رفعًا والياء نصبا وجرًا وقد مر الدليل على اعراب جمع المذكر السالم بالحروف وانما اعرب الو بالحروف لانه يشبه جمع المذكر السالم لفظا ومعنى اما لفظا فلوجود ما يصلح للاعراب في آخره واما معنى فللدلالة على الافراد او لانه محمول على واحده وهو ذو وطردًا للباب وفي كلا الدليلين نظر اما الاول فلانه منقوض في نحو ادل وقلنس لوجود الشبه فيما ذكر فينبغي ان يحمل على جمع المذكر السالم واما الثاني فلان الحمل دليل ضعيف والاعراب بالحرف حكم ثبت على خلاف الاصل وما ثبت بخلاف الاصل لا يثبت بدليل ضعيف ولان الحمل لو كان علة للاعراب بالحرف لوجب ان يحمل اباؤك واخوتك على ابوك واخوك فالقول بالحمل في بعض الجموع دون البعض تحكم محض واجيب عن الاول بان الواو فى ادل وقلنسٍ قد جعل ياء على قاعدة التصريفية فلو اعرب بالحرف كالجمع السالم الرفع بالواو فيلزم قلب الياء واوا فيكون ثقيلا وفيه نظر لان الواو فى معرض التغير فلم يعتد به ولان الواو قائمة مقام الضمة فصارت كانها ضمة لا واو فلا يكون ثقيلا كما قلتم في الو وعن الثاني بان الاعراب بالحرف صار اصلا ممهدا معتبرا فى الجموع لكون كل واحد منهما فرعًا فصار الاعراب بالحركة كانه فرع فيها فجاز ان يثبت بدليل ضعيف وان العمل بالحمل في اباؤك واخوتك غير ممكن لعدم الحرف الصالح للاعراب في آخرها بخلاف الو حيث وجد في آخره حرف صلح للاعراب فامكن العمل بالحمل والاولى ان يقال ان الو لما لم نجد في موارد استعماله الا معربا بالحرف دعت الضرورة الى اعتبار يشبهه للجمع او الى حمله على واحده وانكان ذلك دليلا ضعيفا اذ لا وجه لاعرابه بالحرف سوى ذلك بخلا ادل وقلنس واباءك واخوتك فانا لم نجدها في موارد استعماله معربة بالحروف فلم تمس الضرورة الى اعتبار الشبه والحمل على الواحد وانما اعرب عشرون واخواتها بالحرف لانه يشبه جمع المذكر السالم لفظا ومعنى

ايضاً على ما مر في الوقاية وقيل اعرب بعض جموع المؤنثات ايضا بالواو والياء
نحو سنين وثبون وقلين وغيرهما من جموع المؤنثات فما فائدة تقييد الجمع
بالمذكر قيل هذا على طريق جمع المؤنث السالم فيحمل على حذف مضاف اي
صيغة جمع المذكر السالم او حذف معطوف اي جمع المذكر السالم وما على صيغته
فلا يخرج ما جمع بالواو والياء من جموع المؤنثات لان صيغتها صيغة جمع
المذكرين في عرف النحاة وان كانت من جموع المؤنثات او يقال ان المصنف لم
يلتفت بالجمع بالواو والياء من جموع المؤنثات لقلته ودابهم المالوف بيان
ما هو الاغلب او يقال المراد بجمع المذكر السالم الجمع بالواو وبالياء والنون
مجازا بطريق ذكر الملزوم وارادة اللازم لان جمع المذكر السالم في عرف النحاة
واقع على الجمع بالواو والياء والنون والملازمة العرفية يكتفي لصحة المجاز و
بهذا سقط ما قيل لو قال الجمع بالواو وبالياء والنون لكان اشمل ثم لما فرغ
عن تقسيم الاعراب الى الحركات والحروف شرع في تقسيم آخر للاعراب باعتبار
ظهوره وعدم ظهوره فقال التقديري اي تقدير الاعراب على حذف المضاف اليه
والاعراب التقديري على حذف الموصوف وياء النسبة على خلاف القياس قرينته
قوله واللفظي اي الاعراب التقديري المقدر على حذف الموصوف على حذف
الموصوف وجعل المصدر بمعنى المفعول وانما قدم الاعراب التقديري على
اللفظي لانه قليل فقدمه رَوماً للاختصار لبيانه وتعميم اللفظي في كل ما عداه
وكلمة ما في قوله فيما تعذر مصدرية حينئذ اي التقدير كائن في وقت تعذر
تلفظ اعرابه بحذف المضافين من ضمير تعذر او موصوفة او موصولة والضمير
في تعذر عائد الى الموصوف او الموصول اي في معرب او في المعرب الذي
تعذر تلفظ اعرابه على حذف المضافين من ضمير تعذر ايضاً كعصا الكاف
في محل الجرّ على انه بدل من ما اي في مثل عصا او في محل الرفع على انه خبر المبتدأ
المحذوف اي هو كعصا او في محل النصب على انه صفة مصدر محذوف اي
تعذراً مثل تعذر اعراب عصاً وغلامي مطلقا صفة زمان محذوف اي
زماناً مطلقاً اي في جميع الاحوال او صفة لمصدر محذوف للتعذر المحذوف
مضافاً الى عصا اي كتعذر اعراب عصاً وغلامي تعذراً مطلقاً من غير
تقييد ببعض الاحوال والمراد بمثل عصا كل اسم مقصور وبمثل غلامي كل معرب

بالحركة مضافا الى ياء المتكلم وانما تعذر الاعراب في عصا لتعذر الحركة على الالف وفي غلامي لان ما قبل الياء يستحق الكسر قبل مجيء الاعراب لموافقة الياء لان الاضافة سابقة على دخول العامل اذ المفرد قبل المركب فلما جاء الاعراب بالتركيب ودخول العامل وجد في محله ما ينافي وجوده وجب تقديره اذ لو اعرب ج بالحركة لفظا لزم تحريك الحرف الواحد بحركتين مختلفين في حال الرفع والنصب ومتماثلين في حال الجر وهما محال فاعربناه بالحركة تقديرا في جميع الاحوال وهو مذهب المص وذهب قوم الى انه معرب لفظا في حال الجر اذ يمكن ان يجعل كسرته جرا كما جعل الف التثنية وواو الجمع رفعا دالا على الفاعلية واجيب بانه يلزم توارد المؤثرين اللفظين وهما الياء والعامل على اثر واحد بخلاف الف التثنية وواو الجمع حيث يلزم فيه توارد المؤثرين احدهما لفظي وهو العامل والآخر معنوي وهو التثنية والجمع وذهب قوم الى انه مبني في الاحوال كلها لغاية امتزاجه بالمبني للاضافة الى المبني واتصال الضمير وسكون حرف العلة واجيب بان الاضافة يمنع البناء لانها نازلة منزلة التنوين المنافي له لكونه دالا على امكنية الاسم فكذا ما هو نازل منزلته وهو الاضافة فلا تؤثر في البناء الا ترى انهم لن يبنوا المضاف من المنادي والمنفي بلا التي لنفي الجنس مع ان العلة التي اوجبوا لها البناء في مفردهما قائمة وفيه نظر لان بعض المبنيات مضافة كحيث واذ وغيرهما فانها اضيفت الى الجملة مع انها مبنية واجيب بان الاضافة فرضت مانعة لا رافعة يعني ان الشيء اذا كان معربا قبل الاضافة فالاضافة تمنع بنائه واما اذا كانت مبنيا قبلها فهي لا ترفع بنائه والمبنيات المضافة من هذا القبيل فانها كانت مبنيات قبل الاضافة فاذا اضيفت الى الجملة المبنية فالاضافة لا تمنع بناءها وان اضافة المبني نازلة منزلة التنوين المقدرة اي المفروضة والتنوين المقدرة لا تنافي البناء لعدم دلالتها على امكنية الاسم فكذا الاضافة النازلة منزلتها لا تنافيه بخلاف اضافة المعرب فانها نازلة منزلة التنوين المحققة وهي تنافي البناء لدلالتها على امكنية الاسم فكذا الاضافة النازلة منزلتها تنافيه فان قيل اضافة المعرب قد يكون علة البناء كما في يوم ينفع ويومئذ فان اليوم كان معربا قبل الاضافة ثم صار مبنيا بالاضافة الى الجملة ولو بواسطة كما في يومئذ فكيف تكون منافيا للبناء والشيء لا يكون علة لما ينافيه قيل الاضافة تمنع تاثير

علة اخرى فى البناء لا تاثير نفسها اذا كانت داعية اليه بنفسها وذلك لان الاضافة اذا كانت داعية اليه بنفسها كانت مقارنة له اذ العلة مقارنة لحكمها فكانت نازلة منزلة التنوين المقدرة فلا يكون مانعة له كما ان البناء المتقدم على الاضافة لا تمنعه الاضافة كذلك فان قيل فللخصم ان يقول ان الاضافة في غلامي ايضا داعية الى البناء بنفسها فكيف يكون مانعة له قيل لا نم ان الاضافة فقط داعية اليه بل علة البناء كما قال الخصم هو المجموع المركب من ثلثة اجزاء الاضافة الى المبنى واتصال الضمير وسكون حرف العلة فكانت الاضافة الى المبنى جزء علة البناء والعلة اذا كانت ذات اجزاء لا يضاف الحكم الى جزء من اجزائها ولهذا لا يبنى غلام عبد بالاتفاق لعدم اتصال الضمير وسكون حرف العلة وان تحقق الاضافة الى المبنى وكذلك لا يبنى غلامك لعدم سكون حرف العلة وان تحقق الاضافة الى المبنى واتصال الضمير وفيه نظر لان الحكم اذا تعلق بعلة ذات اجزاء يضاف الى آخرها وجودا على ما عرف والاضافة في غلامي اخرها وجودا لان اتصال الضمير وسكون حرف العلة سابقان على الاضافة فينبغي ان يضاف الحكم اليها واجيب بانه يحتمل ان يكون هذا على اصطلاح الاصوليين دون النحاة فلا يكون حجة فى النحو وفيه نظر لان الاصل بين الاصطلاحات التوفيق ما لم ينقل مخالفته بالتصريح وهنا لم ينقل ذلك بالتصريح وذهب قوم الى ان غلامي ليس بمعرب ولا مبنى لتوسط الحرف الآخر بالامتزاج والاعراب والبناء من صفات الآخر والجواب ان توسط الحرف الآخر يوجب انتفاء الاعراب والبناء فى الحرف المتوسط ولا يوجب انتفاءهما فى اللفظ بل يجوز ان يكون الاعراب فى اللفظ بالحركة تقديرا فالقول بكونه غير معرب ومبنى غلط وقوله او استثقل على بناء المجهول عطف على ما تعذر اي التقدير كائن في وقت استثقال تلفظ اعرابه اوفي معرب او فى المعرب الذي استثقل تلفظ اعرابه على نحو ما مر كقاض صفة مصدر محذوف او خبر مبتداء محذوف اي استثقالا مثل استثقال تلفظ اعراب قاض او هو مثل قاض والمراد بمثل قاض كل اسم متمكن في آخره ياء قبلها كسرة وقوله رفعا وجرا ظرفان اي وقت رفع العامل وجره او حالان اى فى حال رفع العامل وجره وانما استثقل الاعراب في قاض رفعا وجرا لثقلهما على الياء

بخلاف النصب فانه يظهر لان الاعراب اللفظي اصل ولا مانع للنصب لخفته فيقال جاءني قاضٍ ورايت قاضيا ومررت بقاضٍ وقوله ونحو مسلمي يحتمل ان يكون مرفوعا ومنصوبا على انه عطف على قوله كقاضٍ او على انه خبر مبتدأ محذوف او صفة مصدر محذوف ويحتمل ان يكون مجرورا على انه عطف على قاضٍ ويكون التقدير وكنحو مسلمي رفعا فان قيل فعلى هذا يلزم تكرار اداة التشبيه وهو الكاف والنحو قيل لا تكرار اذ التشبيه الاول في الاستثقال والثاني في كون اللفظ جمعا سالما بالواو والنون مضافا الى ياء المتكلم واصله مسلموي فابدلت الواو ياء وادغمت في الياء كما في مرميّ وانما استثقل الاعراب في مسلمي رفعا لان علامة الرفع فيها الواو وقد ابدلت في حال الرفع بالياء لاجتماع الواو والياء وسبق احدهما بالسكون فلما لم يبق الواو لفظا قدر ضرورة واما نصبه وجره فلفظي لان علامتهما الياء وهي ثابتة وبالادغام لا يخرج الحرف عن حقيقته اذ المدغم والمدغم فيه حرفان في اللفظ وحرف واحد في الكتابة فان قيل الحكم بتعذر الاعراب في عصا وبالاستثقال في مسلمي غير متضح لانه ان اعتبر التعذر والاستثقال بعد الاعلال فلا شك ان اعراب مسلمي بعد الاعلال متعذر لا مستثقل مثل اعراب عصا حيث تعذر اللفظ بالواو بعد الاعلال وان اعتبر قبل الاعلال فلا شك ان اعراب عصا قبل الاعلال مستثقل لا متعذر مثل اعراب مسلميّ وهذا ظاهر فالقول بالتعذر في عصا وبالاستثقال في مسلمي تحكم محض قيل اعتبار التعذر والاستثقال باعتبار المؤثر في تقدير الاعراب ولا شك ان المؤثر في تقدير الاعراب في عصا ما بعد التعليل من التعذر وفي مسلمي ما قبله من الاستثقال فان اعراب مسلمي في حالة الرفع بالواو وثقله قبل الاعلال يوجب تقديرها بخلاف عصا فان اعرابه بالحركة وثقله قبل الاعلال يوجب ابدال الواو بالالف لا الاسكان وتقدير الحركة بل الموجب في تقديرها ما بعد الاعلال من التعذر فافهم فانه فرق دقيق ويمكن ان يجاب عنه بان الاعلال على نوعين نوع سبق اعتباره على حالة التركيب الذي يبحث عنه النحاة ونوع تاخر اعتباره عن حالة التركيب فالنوع الاول مثل عصا فان اعلاله لم يتوقف على التركيب بدليل انه يعلل في حالة التعداد ايضا والنوع الثاني مثل مسلمي فان اعلاله يتوقف على التركيب الذي يبحث عنه النحاة لانه مبني على اجتماع الواو و الياء واجتماعهما مبني على اعتبار الاضافة بين مسلمون وياء المتكلم واضافة شيء

الى شي امر يتعلق بالتركيب فمثل عصا بلغ النحاة من واضع المفردات معللا بابدال الواو الفا فلما استحق الاعراب بعد التركيب فقد تعذر فيه الاعراب اذ الالف لا يقبل الحركة فحكموا بتعذر الاعراب فيه مطلقا سواء كان قبل التركيب او بعده بخلاف مسلمي فانه بلغهم من واضع المفردات بالواو رفعا غير معلل بالابدال والادغام فلما استحق الاعراب بعد التركيب فقد امكن الاعراب فيه بالواو رفعا والياء نصبا وجرا الا ان الرفع ثقيل فيه حالة الاضافة الى ياء المتكلم لاجتماع الواو والياء وسبق احديهما بالسكون فحكموا باستثقال الاعراب فيه رفعا وجعلوه معللا بالابدال والادغام للوضع الكلي وهو ان الواو والياء اذا اجتمعا وسبقت احديهما بالسكون يلزم قلب الواو ياء وادغام الياء في الياء واما نصبه وجره فلفظي لما مر ان علامتهما الياء وهي باقية بعد الادغام والله اعلم بالصواب ثم لما فرغ عن بيان الاعراب التقديري شرع في بيان الاعراب اللفظي فقال واللفظي كائن فيما عداه اي فيما عدا ما تعذر او استثقل وقيل الضمير عائد اليهما بتاويل المذكور لان الضمير الواحد لا يعود الى الشيئين وفيه نظر لان العائد الى المعطوف والمعطوف عليه باو يجب افراده لان او لاحد الامرين غير معين يقال زيد او عمرو قائم ولا يقال قائمان فلا حاجة الى التاويل ثم لما ذكر غير المنصرف قبل من غير تعريف قصد الآن تعريفه فقال غير المنصرف ما فيه علتان كلمة ما موصولة مبتدأ متقدمة الخبر او خبر غير المنصرف وهو مبتداء وغير وان لم يتعرف بالاضافة الى المعرفة لتوغله في الابهام الا انه يصير معرفة عند اشتهاره بمغايرة المضاف اليه بان يكون له ضد واحد نحو عليك بالحركة غير السكون وهنا كذلك لان غير المنصرف له ضد واحد وهو المنصرف فتصير معرفة ويكون كلمة ما نكرة موصوفة خبرا او قوله غير المنصرف مبتداء وغير وان لم يتعرف بالاضافة الى المعرفة فلا اقل من التخصيص في نحو ولعبد مؤمن خير من مشرك لكنه يمتنع ح تعريف الخبر فلا يكون ما ح موصولة وقوله علتان فاعل فيه لاعتماده على الموصول او الموصوف او مبتداء وفيه خبره والجملة الظرفية و الاسمية صلة او صفة وقوله من تسع صفة علتان اي علتان كائنتان من تسع والتنكير في مقام العهد اذ التسع معهودة معينة لكن نكرها للتفخيم اي من تسع مفخمة لتفخيم شانها حيث بلغ قوة تاثيرها الى غاية صار الاصل وهو الاسم فرعا لفرعه وهو الفعل ومنعه عما يستحقه على الاختصاص وهو الجر والتنوين وقوله

او واحدة منهما تقوم مقامهما عطف على قوله علتان والجار والمجرور صفة واحدة والجملة الفعلية صفة بعد صفة اي ما فيه علة واحدة كائنة من التسع يقوم مقام العلتين وانما عدل عن تعريف المتقدمين وهو ما يختزل عنه الجر والتنوين لان الحكم باختزال الجر والتنوين يتوقف على منع الصرف فلو عرف به غير المنصرف لزم الدور واجيب بان اختزال الجر والتنوين مما يعرف باستعمال العرب قبل ان يعرف غير المنصرف فلا دور فان قيل الحكم لا يثبت الا بعلة واحدة الا ترى ان الملك اذا ثبت بالشراء لا يثبت بالهبة والوصية والارث وذلك لان العلتين اما ان يكفي كل واحدة منهما للتاثير اولا فان كانت تكفي لزم توارد المؤثرين المستقلين على اثر واحد وان لم تكن كافية فليس بعلة تامة فكيف ثبت هذا الحكم وهو منع الصرف بالعلتين قيل كلام الشيخ ماول اي ما فيه جزءا علة ذات جزئين على طريق ذكر الكل وارادة الجزء او محمول على حذف صفة اي ما فيه علتان ناقصتان فالعلة التامة لمنع الصرف هو مشابهة الفعل وذلك لا يتحقق الا بمجموع العلتين فكان كل واحد منهما جزء علة او علة ناقصة لان احدى العلتين معارضة باصالة الصرف فاذا وصلت بالاخرى ترجحت وصارت تامة كذا قالوا وفيه نظر لان اشتراط العلتين لا يخلو اما ان يكون للفرعية او لمنع الصرف لو اريد الاول لاغنى عن التاويل بجزئي علة وعلتين ناقصتين اذ الفرعية بجهتين فكل علة لكل جهة علة تامة فلا يلزم ما ذكرتم وان اريد الثاني لزم تعريف الشيء بما يساويه بالمعرفة والجهالة لان منع الصرف يساوي غير المنصرف في المعرفة والجهالة فان قيل هذا الحد صادق على هند وسلاسل ومسلمات علم امراءة حيث وجد فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما مع انها منصرفات قيل المراد علتان معتبرتان والعلتان فيها غير معتبرتين لمعارض ومانع فان هندا وان وجد فيه علتان لكن خفة سكون الوسط يعارض ثقل احد العلتين وكذا سلاسلا واغلالا وان وجد فيه علتان لكن التناسب المقصود الاهم عندهم يعارضهما وكذا مسلمات علم امراة وان وجد فيه علتان لكنا لو قلنا بعدم انصرافه فات المقابلة المقصودة في المنقول عنه لان التنوين دخلت فيه بمقابلة نون ولزم قلب طبيعة النصب لان النصب في المنقول عنه تابع للجر وفي غير المنصرف على العكس ففوات المقابلة بمنع التنوين ولزوم قلب طبيعة النصب بمنع الجر يعارضان كلتا العلتين فعدم الحكم ههنا للمانع وفيه نظر لانه لا يخ

اما ان يراد به علتان معتبرتان للفرعية او لمنع الصرف او لاختزال الجر والتنوين وعلى تقدير الاول لا يحتاج الى التاويل بجزئي علة وعلى الثاني يلزم تعريف الشيء بما يساويه وعلى الثالث يقع على المصنف عما ابى عنه وهو لزوم الدور ثم لما ذكر العلل التسع في حد غير المنصرف مجملة والتعريف الاجمالي مخل بالغرض شرع في بيانها مفصلة فقال وهي اي العلل التسع التي سبق ذكرها الفرعية الاسم او لمنع الصرف مذكورة في هذين البيتين وهما عدل وهو في كلام المصنف خبر لقوله وهي الخارج عن البيت اي وهي هذا المجموع وهذا اقتباس حيث جعل البيتين من كلامه ولم يصرح بكونهما من كلام الغير في كلام الشاعر بدل من قوله تسع المذكور في البيت الذي قبله وهو موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فما للصرف تصويب او خبر مبتدأ محذوف اي وهي عدل ووصف وتانيث ومعرفة بالتنوين والا لا يستقيم الوزن وعجمة ثم جمع ثم تركيب والنون زائدة بالرفع والنصب اما الرفع فعلى انه صفة النون بجعل لانها زائدة بدليل ذكر سائر العلل نكرة اي ونون زائدة او على انه بدل من النون بحذف موصوف اي والنون نون زائدة او على انه خبر مبتدأ محذوف اي والنون هي زائدة والجملة معترضة او صفة النون بجعل لانها زائدة اي نون هي زائدة او بحذف الموصول اي والنون التي هي زائدة واما النصب فعلى انه حال مؤكدة من مضمون الجملة الاسمية وهي قوله وهي النون لان النون المعدودة من علل غير المنصرف مشتهرة بكونها زائدة اذ لم يتحقق الفرعية في غيرها وكانت الجملة السابقة متضمنة لمعنى الزيادة يصلح قوله زائدة ان يكون حالا مؤكدة لتقرير مضمون تلك الجملة على نحو قوله من كان مشهورا بالشجاعة انا فلان رجلا شجاعا او على انه حال منقلبة عن النون اذ هي فاعل معنى لانه اذا قيل موانع الصرف كذا وكذا والنون زائدة اذ لا عامل ههنا ينصبها وفيه نظر لان الاعراب المحكي انما يصح اذا كان معهودا كقولك رفعت زيدا بعد قولك هذا زيد اما اذا لم يكن معهودا فلم يصح لانه يفضي الى فتح باب الهذيان وسد باب التخطية في الكلام العربي لان كل مرفوع ومنصوب ومجرور يحتمل حكاية الفاعلية والمفعولية والاضافة فوجب ان لا يكون تركيب من التركيب العربية خطأ وكلمة من في قوله من قبلها الف بمعنى في لما عرف ان كلمة من تكون في الظروف بمعنى في ولا يدخل على قبل وبعد وعند ولدى ولد من حروف الجر الا من قوله الف فاعل من قبلها لاعتماده على الموصوف

٣ كانه قيل يمنع الصرف كذا وكذا والنون زائدة وما قيل ان نصبه على انه حكاية عن حال في قولنا يمنع الصرف كذا وكذا

اوعلى ذي حال اومبتدء متقدم الخبر والجملة الظرفية او الاسمية اوحال و وزن فعل وهذا القول تقريب اي القول بانها تسع مقرب الى الصواب وفيه احتراز عن قول من قال بانها عشرة وزاد شبه الف التانيث في ارطى علما وعن قول من قال بانها احدى عشر وزاد موازنة الجمع في سراويل وعن قول من قال بانها ثلثة عشر وزاد تكرار التانيث في حمراء وحبلى وتكرار الجمع في مساجد ومصابيح ومراعات الاصل في نحو احمر علما وانما كان قول هذا الفرق بعيدا عن الصواب لما فيه من جعل التبع اصلا براسه والقول المنظوم مقرب الى الحفظ لما ان النظم ايسر حفظا من النثر او القول بانها تسع تقريب لا تحقيق اذ العلل في التحقيق ثمانية لان الالف والنون المضارعتان لالفي التانيث ملحقان بالف التانيث المضارعة بينهما كما ان الف الالحاق في ارطى ملحق بالف التانيث كذلك ثم لما فرغ عن بيان العلل التسع في البيتين شرع في بيان امثلتها على ترتيب ذكرها في البيتين فقال مثل عمر مثال العدل واحمر مثال الوصف وطلحة مثال التانيث بالتاء والمعرفة وزينب مثال التانيث المعنوي والمعرفة وانما ذكر المثالين لنوعي التانيث اهتماما لشانه لمظنة الاشتباه في اعتبار التانيث في طلحة مع التذكير الحقيقي ولذا لا يعتبر تانيثه في تانيث الفعل حيث لا يقال قالت طلحة وابراهيم مثال العجمة والمعرفة ومساجد مثال الجمع ومعد يكرب مثال التركيب وعمران مثال الالف والنون واحمد مثال وزن الفعل ثم لما فرغ عن تعريف غير المنصرف وبيان العلل والامثلة شرع في بيان حكمه فقال وحكمه اى حكم غير المنصرف ان لا كسرة ولا تنوين كلمة ان مخففة من المثقلة وضمير الشان اسمها وكسرة بالفتح على انه اسم لا وخبره محذوف اي لا كسرة فيه ولا مع اسمها وخبرها خبر ان المخففة وهي مع اسمها وخبرها خبر قوله وحكمه ولا تنوين بالفتح عطف على كسرة ويجوز في قوله لا كسرة ولا تنوين خمسة اوجه على ما عرف في لا حول ولا قوة وانما لا يدخل في غير غير المنصرف الكسرة والتنوين لانه يشبه الفعل في الفرعيتين لان الفعل له فرعية من جهة افتقاره الى الفاعل وفرعية من جهة اشتقاقه من المصدر وكذا غير المنصرف لان فيه علتين فكل علة فرع اصل لما عرف ان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير والمعرفة فرع النكرة والعجمة فرع العربية والجمع والتركيب فرعا الافراد والالف والنون فرعا الالفي التانيث ووزن الفعل

فى الاسم فرع وزن الاسم فاعتبر الشبه بمنع الاعراب المختص بالاسم وهو الجر ما لم
يدخل فيه ما يقوى جهة الاسم من اللام والاضافة ويمنع علامة التمكن وهو
التنوين وانما لم تمنع فى الاشتبه بفرعية واحدة حاصلة من علة واحدة لما ان المشابهة
ب الا لشبهه
بالفرعية غير ظاهرة ولا قوة فاحتاجت في حصولها الى معاضدة ومعاونة لفرعية
اخرى مثلها فان قيل قد يدخل الكسرة والتنوين في غير المنصرف مع تحقق الفرعيتين
الحاصلتين بالعلتين كما فى الضرورة والتناسب وكما في مسلمات علماً للمؤنث عند
من جعله غير منصرف فكيف يستقيم قوله وحكمه ان لا كسرة ولا تنوين قيل انما
لم يمتنع الكسرة والتنوين فيها المانع يمنع اما فى الضرورة والتناسب فظاهر لان
الضرورة تبيح المحظورات والتناسب امر مقصود اهم عندهم واما في مسلمات
فلان منع تنوينه يفوت المقابلة المقصودة فى المنقول عنه ومنع جره بحمله على النصب
بقلب تبعية اذ النصب فيه تابع ولا متبوع ولو قيل بانصرافه كما ذهب اليه البعض
ن لطبيعة
فلا يرد شيئ واذا عرفت هذا فاعلم ان في منع الكسرة عن غير المنصرف اختلاف
مشهور قال قوم انه ممنوع تبعاً للتنوين وقال قوم انه ممنوع قصداً كالتنوين ودلائل
الفريقين مذكور فى المطولات وفي كلام المصنف اشارة الى اختيار مذهب الفريق
الثاني حيث قدم الكسرة على التنوين ثم لما فرغ عن بيان حكمه شرع فيما هو ضده
لان الشيء يتبين بضده فقال ويجوز صرفه اي صرف غير المنصرف للضرورة اى
لاضطرار الشاعر لان الضرورات تبيح المحظورات كقول امرء القيس شعر ويوم دخلت الخدر
غيرة قالت لك الويلات انك مرجلي وكقول صاحب المنظوم شعر ثم فتاوى زفر
بعدة ما هو قول الشافعي وحدة او للتناسب لان التناسب مقصود اهم عندهم مثل
قوله تعالى **سلاسلا واغلالا** وسعيرا صرف سلاسل لتناسب اغلالا
وسعيرا وانما ذكر مثال التناسب دون الضرورة لشهرة نظائرها بخلاف نظائر التناسب
فان قيل صرف غير المنصرف لاجل اضطرار الشاعر واجب ولاجل التناسب جائز
حتى قرئ في قوله تعالى وسلاسلا منونا وغير منون فكيف يستقيم قوله ويجوز
صرفه للضرورة والتناسب قيل المراد بالجواز ههنا الامكان العام فيكون معناه
ان سلب جواز الصرف للضرورة والتناسب ليس بضروري فيتناول الوجوب
والجواز وقد مر تفسير الامكان العام فى الاسماء الستة او نقول المراد بالجواز
ههنا عدم الامتناع اي لا يمتنع صرفه للضرورة والتناسب فيتناول الوجوب

والجواز ايضاً فان قيل عدم الصرف عند المصنف عبارة عن وجود العلتين وعند المتقدمين عبارة عن عدم وجود الجر والتنوين فالصرف عنده عبارة عن انتفاء العلتين وعند غيره عن وجود الجر والتنوين فاذا كان الصرف عنده عبارة عن انتفاء العلتين فكيف اطلق الصرف ههنا على وجود الجر والتنوين وما باله خالف المتقدمين في حد غير المنصرف ووافقهم ههنا حيث اطلق الصرف ههنا على وجود الجر والتنوين دون انتفاء العلتين لان غير المنصرف عند الضرورة والتناسب يدخله الجر والتنوين ولا ينتفي فيه العلتان قيل يمكن ان يحمل كلامه على حذف المضافين اي يجوز جريان حكم صرفه وهو وجود الجر والتنوين للضرورة او للتناسب فلا مخالفة ويمكن ان يحمل الصرف ههنا على معناه اللغوي دون الاصطلاحي فيكون المعنى ويجوز صرف هذا الحكم عنه للضرورة او للتناسب فلا مخالفة فعلى هذا كان الضمير في قوله صرفه عائدا الى الحكم دون غير المنصرف ويمكن ان يراد بقوله صرفه جره وتنوينه مجازاً على طريق ذكر الملزوم وارادة اللازم فلا مخالفة بين كلامه وكلام المتقدمين ثم لما ذكر في حد غير المنصرف او واحدة منها تقوم مقامها ولم يبين انه اية علة تقوم مقامهما شرع في بيان ذلك فقال **وما يقوم مقامهما الجمع والفا التانيث** اي العلة التي تقوم مقام العلتين لفرعية الاسم لو لمنع الصرف سببان الجمع الذي على صيغة منتهى الجموع والالف المقصورة والممدودة وانما يقوم الجمع مقام العلتين لان صيغة منتهى الجموع لازمة للجمع بحيث لا ينفك هذه الصيغة عنه بحال فجعل لزومها بمنزلة جمع ثانٍ وكذا الفا التانيث انما يقومان مقامهما للزومهما للكلمة ايضاً بحيث لا تنفك الكلمة عنهما فجعل لزومهما بمنزلة تانيث ثانٍ ثم لما بين العلل التسع مجملة ولم يتعرض لحدودها وشرائط تاثيرها شرع في بيان ذلك

قال **فالعدل** الفاء للتفسير واللام للعهد اي العدل الذي سبق ذكره **خروجه عن صيغته الاصلية** اي خروج الاسم عن صيغته اي هيئته الاصلية الى صيغة اي هيئة اخرى والعدل مصدر مجهول اي كون الاسم معدولاً ولذا فسره بالخروج دون الاخراج ولو كان بمعنى مصدر معروف لم يصح تفسيره به لعدم التطابق و المراد بخروج الاسم خروج مادة الاسم او خروج معناه كذا في الحواشي اعلم ان كلمة او في قوله او خروج معناه للترديد في العبارة اي سواء اريد بخروج الاسم خروج

مادة الاسم او خروج معناه نحو عمر مثلا فانه يصح ان يقال انه قد خرج مادته وهو العين والميم والراء عن صيغته الاصلية وهي عامر الى صيغة اخرى وهي عمر وكذا يصح ان يقال انه قد خرج معناه وهو العلمية عن صيغته الاصلية وهي عامر الى صيغة اخرى وهي عمر وعلى هذا سائر امثلة العدل فان قيل هذا الحد صادق على التغيرات التصريفية بتمامها قياسية او شاذة قيل معناه خروج الاسم عن صيغته الاصلية خروجا غير تصريفي او خروجا فيما يبحث عنه في النحو بقرينة ان المتكلم نحوي وكل متكلم يتكلم باصطلاحه فيخرج التغيرات التصريفية بتمامها فان قيل هذا الحد يصدق على الترخيم والتصغير والتقدير ونحوها قيل معناه خروج الاسم عن صيغته الاصلية خروجا غير تصريفي لا لمعنى وتخفيف فلا يرد الترخيم والتصغير ونحوهما او يقال المراد بخروج الاسم خروج مادته عن صيغته الاصلية فيخرج الترخيم لانه تغير المادة لا خروجها عن صيغته الاصلية و المقدر ليس بداخل في الصيغة فلا يصدق عليه خروجه عن صيغته الاصلية وقوله تحقيقا صفة مصدر محذوف اي خروجا محققا وهو ما لا يقال بعدليته لضرورة منع الصرف ولا لتتبع الاخوات ولا لتحقق البناء بل بدليل آخر وقوله كثلث ومثلث صفة اخرى للمصدر المحذوف اي خروجا محققا كائنا كخروج ثلث و مثلث او خبر مبتداء محذوف اي وهو كخروج ثلث ومثلث فانهما معدولان عن ثلثة ثلثة لاستعمالهما بمعنى التكرار من غير تكرير في اللفظ وكذا احاد وموحد و ثناي ومثنى ورباع ومربع لا غير على المختار وقيل الى عشار ومعشر تمسكا بقولهم خماسي وسداسي والجواب ان النسبة لفظية اي صورية لا معنوية واخر فانه معدول عن الاخر بضم الهمزة او عن آخر من بفتح الهمزة ممدودا لانه جمع اخرى و هو تانيث اخر وهو افعل التفضيل وهو وما اشتق منه مما يلزمه احد الامور الثلثة اللام او الاضافة او من وتقدير الاضافة توجب التنوين او البناء او اضافة اخرى مثلها نحو حينئذ وقيل ويا تيم تيم عدي وليس في آخر شيء من ذلك فتعين كونه معدولا عن احد الاخريين فان قيل لو كان معدولا عن الاخر لوجب ان يكون معرفة كالاخر اذ العدل تغير الصيغة بدون تغير المعنى وهو نكرة يقال جاءني رجال اخر قيل لا ضير في اختلاف آخر والاخر تعريفا وتنكيرا لبقاء اصل المعنى والتعريف امر طاري فلا يشترط بقاؤه فان قيل لو كان معدولا

عن الاخر لوجب ان يكون مبنيا لتضمن معنى اللام كامس فانه معدول عن الامس فكان مبنيا قيل امس معرفة فكان بناؤه باعتبار انه متضمن لمعني اللام لا باعتبار انه معدول عن الامس بخلاف اخر فانه نكرة فكان معدولا لا متضمنا فلم يبن فان قيل لو كان معدولا عن آخر من لوجب ان يكون مبنيا لتضمن معنى من مثل لا رجل قيل انه ليس بمتضمن لمعنى من لعدم بقاء معنى التفضيل فيه حيث جاء بمعنى غير فمعنى جاءني زيد ورجل اخر اي غير زيد وان كان معناه في الاصل اشد تاخرا من زيد في معنى من المعاني ولهذا وجبت المطابقة مع موصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا يقال جاءني زيد ورجل آخر ورجلان آخران ورجال آخر ولو كان معنى التفضيل باقيا فيه لما ثني وجمع لان افعل التفضيل المستعمل بمن كان مفردا مذكرا لا غير فان قيل آخر بضم الهمزة جمع وآخر بفتح الهمزة الممدودة مفرد ولا يجوز ان يكون الجمع معدولا عن المفرد فكيف يكون اخر معدولا عن آخر من قيل آخر من بمعنى الجماعة دون المفرد كافضل في قولك علماءنا افضل من علمائهم وانما لم يجمع لما مر ان افعل التفضيل لو استعمل بمن كان مفردا مذكرا لا غير ثم اعلم ان بين العدل والتضمن عموما وخصوصا من وجه اذ قد يوجد التضمن ولا يوجد العدل نحو لا رجل فانه متضمن لمعنى من وليس بمعدول وقد يوجد العدل ولا يوجد التضمن نحو آخر فانه معدول عن الآخر او آخر من وليس بمتضمن وقد يوجد التضمن والعدل جميعا نحو امس فانه معدول ومتضمن لدخول اللام في الهيئة وبقاء معنى التعريف بعد العدل وقد لا يوجد شيء منهما نحو يوم الجمعة في صمت فانه ليس بمعدول من صمت في يوم الجمعة لعدم كون في داخلة في الهيئة لجواز الفصل بين الجار والمجرور بالحرف الزائد ولا متضمن لان معنى في يفهم بتقديرها لا بنفس قوله صمت يوم الجمعة وجمع فانه معدول عن جُمْع بضم الجيم وسكون الميم او عن جماعى او جمعاوات لانه جمع جمعاء وهو ان كانت صفة كان حقها ان يجمع على فعل كحمراء وحمر وان كانت اسما محضا كان حقها ان يجمع في التكسير على فعالي وفي التصحيح على فعلاوات كصحراء صحاري او صحراوات ولما جاء فُعَل بضم الفاء وفتح العين ثبت انه معدول عن احد ما ذكر فان قيل هذا منقوض بجميع المجموعات الشاذة كانيب واقوس اذ القياس انياب واقواس على ما عرف ان الاجوف واويا كان او يائيا لا يجمع على افعل فينبغي

ان يكونا معدولين عما هو القياس قيل اوزان العدل مشهورة محصورة بالاستقراء
وهما ليسا على اوزان العدل المشهورة فيحملان على الشذوذ دون العدل وقوله
او تقديرا عطف على قوله تحقيقا فيكون صفة مصدر محذوف مثله اي خروجا
مقدرا اي مفروضا اما للضرورة منع الصرف كعمر حيث قدر فيه العدول لضرورة
منع صرفه لانه لم يوجد في الاستعمال الا علما غير منصرف وغير المنصرف لا يكون
بدون العلتين ولم يوجد فيه علة سوى العلمية فقدر فيه العدل لامكانه وتعذر
غيره حفظاً لقاعدتهم فكانه عدل عن عامر العلم واما لتحقيق البناء نحو حضار
وطمار من ذوات الراء من فعال التي هي من اعلام الاعيان المؤنثة حيث قدر فيه
العدل لغرض البناء على الكسر الذي هو سبب الامالة الواجبة لثقل الراء لانها من
حروف التكرار وانما يتاتى البناء فيه بتقدير العدل لتحقق الشبه بفعال التي هي
بمعنى الامر في الوزن والعدل نحو نزال وتراك واما للحمل على الاخوات نحو حذام
وقطام وفي اكثر النسخ وقع باب قطام في تميم حيث قدر فيه العدل عندهم
لان اخواته من نحو حضار وطمار من ذوات الراء من فعال التي هي من اعلام
الاعيان المؤنثة[٣] من نحو حذام وقطام حملا عليها طردا للباب ولم يحتاجوا في
منع صرف هذا الباب الى تقدير العدل كما احتيج في عمر لوجود التعريف والتانيث
الا انهم يقدرونه فيه من غير ضرورة حملا على الاخوات ولا يبنونه مع تحقق الشبه
بفعال التي هي بمعنى الامر من حيث العدل والوزن لان العدل التقديري لا يكون
مؤثرا في البناء عندهم لضعفه وانما يؤثر في حضار وطمار لثقل الراء فوجب
التخفيف فيه بالامالة وهي لا يتاتى بدون البناء على الكسر وانما قال في تميم
لان اهل الحجاز يبنونه على الكسر كذوات الراء لتحقق الشبه بفعال التي هي بمعنى
الامر فلا يكون من باب غير المنصرف وان كان معدولا عندهم ايضاً للحمل
على الاخوات فالتقييد بقوله في تميم غير محتاج اليه راساً لاثبات العدل التقديري
وانما هو محتاج اليه لكونه معربا غير منصرف والمراد بباب قطام ما كان من اعلام
الاعيان المؤنثة على وزن فعال معدول عن فاعلة ولا يكون في آخره راء وبعض
الشارحين زعموا ان تقدير العدل في باب قطام لحمله على نزال وتراك وفيه نظر
لانه ان اعتبر شبهها في الوزن فقط يلزم العدل في نحو ذهاب وسحاب وكلام
وسلام وان اعتبر في الوزن والعدل جميعا لزم الدور حيث قدر العدل فيه

[٣] قدر فيه العدل لغرض البناء على الكسر فلما قدر فيهما العدل قدر في غيرها من سائر اعلام الاعيان المؤنثة

لاجل المشابهة في العدل الا ترى انك لو اعتبرت بتغير الالف والنون في سكران بالفي التانيث في حمراء في حق منع الصرف كان باطلاً لانه يستلزم الدور وهو ممتنع لاستلزامه تقدم الشيء على نفسه وهو محال والصواب ما ذكرنا ان تقدير العدل فيه للحمل على نحو حضار وقطام باعتبار كون كل واحد من اعلام الاعيان المؤنثة ثم لما فرغ عن بحث العدل شرع في بحث الوصف فقال الوصف شرطه اي شرط الوصف في منع الصرف والمراد الوصف المانع من الصرف ان يكون في الاصل اي في الوضع ثم الوصف في الاصطلاح يطلق على معنيين احدهما كونه تابعاً بدل على معنى في متبوعه وثانيهما كونه دالا على ذات باعتبار معنى هو المقصود وهو المراد ههنا وهذا اولى مما قيل كونه موضوعاً للذات باعتبار المعنى المقصود لانه حينئذ يكون الشرط المذكور مستغنى عنه لا فائدة في ذكره والمراد ان يكون في الاصل جزماً لا وهماً وفيه احتراز عن قول من قال ان افعى للحية واجدل للصقر واخيل للطائر غير منصرف لتوهم الوصف الاصلي فيها على ما سنبين فان قيل الوصف مؤثر في منع صرف ثلث وليس فيه وصفا اصلي لانه وضع للعدد لا للوصف قيل الوصف فيه اصلي حكما لانه لم يستعمل بعد العدل الا وصفا فكانه موضوع للوصف فكان غير المنصرف للعدل والصفة الحكمية فان قيل الوصف مؤثر في منع صرف اجمع على قول من لم يعتبر التعريف التوكيدي وهو الصحيح مع ان الوصف فيه ليس باصلي لانه وضع للتاكيد دون الوصف قيل الوصف فيه اصلي تقديرا لانه بمعنى الاجتماع فهو في الاصل وصف الا انه لا يجري على موصوفه فقد فيه الوصف ولقائل ان يقول انه في الاصل من اي الصفات امن باب افعل الصفة كاحمر حمراء ام من باب افعل التفضيل كالافضل والفضلى لا يستقيم الاول لجمعه على اجمعون ولو كان من باب احمر لما جمع بالواو والنون بل كان جمعه بالنظر الى اصله على جمع مثل سود ودهمٌ وبالنظر الى نقله الى الاسمية بالغلبة على اجامع مثل اساود وادا هم اما اجمعون فلا يجوز لا قبل الغلبة ولا بعدها وكذا لا يستقيم الثاني لكون مؤنثه على فعلاء ولو كان من باب افضل لكان مونثه على جمعى كالفضلى والاخرى اجيب بانه يحتمل ان يكون من باب احمر بدليل تانيثه على جمعاء الا ان جمعه على اجمعون شاذ ويحتمل ان يكون من باب افضل بدليل جمعه على اجمعون وعدم كونه من الالوان والعيوب والحلي الا ان تانيثه على جمعاء شاذ فكان غير المنصرف للوزن الفعل و

م جمع اسود وادهم

الصفة التقديرية اما على قول من اعتبر التعريف التوكيدي فاجمع عنده غير منصرف لوزن الفعل والتعريف التوكيدى كما سيجئ في قوله المعرفة شرطها ان يكون علمية فان قيل الوصف مؤثر فى ادبر تصغير اد ورجع دار مع ان الوصف فيه ليس باصلي لانه تصغير ما ليس فيه وصف اصلا بل باعتبار عارض التصغير قيل لما كان الوصف فيه بناء على قانون وضعي فكانه وضع للوصف اعتبارا له وكان غير منصرف بوزن الفعل والصفة الاعتبارية والفاء في قوله فلا تضره الغلبة جواب شرط محذوف اي واذا كان كذلك فلا تضر الوصف غلبة الاسمية العارضة على الوصفية الاصلية لان العارض لا يعارض الاصل ولان معنى الغلبة تخصيص اللفظ لبعض ما وضع فلا يخرج الصفات بعد غلبة الاسمية عن مطلق الوصف وانما تخرج عن الوصف العام فلذلك اى فلاجل اشتراط كون الوصف فى الاصل وعدم مضرة الغلبة اياه صرف اربع فى مررت بنسوة اربع وان اجتمع فيه الوزن والوصف لعروض الوصف لان وضعه للعدد المخصوص فان قيل صرف اربع يجوز ان يكون لكونه قابلا للتاء لا لعدم كون الوصف الاصلي فكيف يصح هذا التعريف قيل المراد بالتاء التاء اللاحقة قياسا وفى الاربعة تلحق التاء على خلاف القياس اذ القياس ان تلحق التاء للمؤنث دون المذكر وامتنع عن الصرف اسود وارقم اسمان للحية السوداء او على سبيل الغلبة العارضة وادهم اسم للقيد على سبيل الغلبة العارضة لاصالة الوصف وعدم مضرة الغلبة لان اسود فى الاصل بمعنى ذي سواد وارقم بمعنى ذي رقم وادهم بمعنى ذي دهمة اي سواد فان قيل ما لهم اعتبروا الوصف الاصلي بعد غلبة الاسمية ولم يعتبروها بعد العلمية في نحو احمر علما قيل لان العلمية وضع ثان فوجب اعتبارها واذا اعتبرت ذهبت الوصفية للتضاد بينهما بخلاف غلبة الاسمية فانها عارضة فلا تعارض الاصل على ان غلبة الاسمية لا تخرج الصفات عن مطلق الوصف على ما مر بخلاف صيرورتها علما فانها تخرجها عن الوصفية بالكلية فحاصل الفرق ان غلبة الاسمية لا تنفك عن ملاحظة معنى الوصف وفى العلمية عدم ملاحظته غالبا فكم من اسود سمي باحمر وبالعكس فان قيل ما وجه اجتماع آلتي التعليل في قوله فلذلك قيل الفاء للنتيجة واللام للتعليل لانها تدل على ابتناء صرف اربع وامتناع اسود وارقم وادهم على المشار اليه بلفظ ذلك هو اشتراط كونه فى الاصل وعدم مضرة الغلبة اياه وهذا الابتناء

اثر الاشتراط المذكور فيهما الفاء للنتيجة واللام للتعليل فعلى هذا كان قوله صرف راجع الى اشتراط كونه في الاصل وقوله امتنع الى عدم مضرة الغلبة اياه فيصير التقدير فصرف اربع في مررت بنسوة اربع لاجل اشتراط كون الوصف في الاصل وامتنع اسود وارقم وادهم لاجل عدم مضرة الغلبة اياه فيكون في قوله فلذلك لف وفي قوله صرف كذا وامتنع كذا نشر فان قيل كيف تمتنع اسود وليس فيه سبب سوى الوصف الاصلي لان وزن الفعل مشروط بعدم قبول التاء واسود قابل للتاء حيث يقال للحية الانثى اسودة فكيف يصح التفريع الثاني قيل قد ذكرنا ان المراد بالتاء التاء اللاحقة قياسا وفي اسود تلحق على خلاف القياس اذ القياس ان يقال في مؤنثه سوداء لكن التاء ملحقة بسبب غلبة الاسمية العارضة فلا عبرة لقبوله التاء او نقول المراد بعدم قبول التاء عدم قبولها بالاعتبار الذي امتنع عن الصرف واسود ممتنع عن الصرف باعتبار الوصف الاصلي وهو بهذا الاعتبار لا يقبل التاء اصلا حيث يجيء مؤنثه بهذا الاعتبار سوداء وانما يقبلها باعتبار غلبة الاسمية العارضة وهو بهذا الاعتبار غير ممتنع عن الصرف فتحقق فيه الوصف ووزن الفعل وقوله وضعف عطف على قوله صرف اي لاجل اشتراط كون الوصف م في الاصل جزما لا وهما ضعف منع افعى من الصرف وهو اسم للحية واجدل اسم للصقر واخيل اسم للطائر الذي فيه سواد وبياض لتوهم الوصف فيهما بناء على توهم اشتقاق افعى من الفعوة بمعنى الخبث واجدل من الجدل بمعنى القوة واخيل من الخيلان يعني يحتمل ان يكون افعى مشتقا من الفعوة وهو الخبث فيكون افعى بمعنى الخبيث وسمي الحية به لخباثتها واجدل من الجدل وهو القوة فيكون اجدل بمعنى القوي وسمي الصقر به لقوته واخيل من الخيلان جمع خال كتيجان جمع تاج وهو ما يكون على الجسم من النقوط والنقوش فيكون اخيل بمعنى ذي خيلان وسمي الطائر الذي سمي به لانه ذو خيلان اي ذي نقوط ونقوش فان قيل هذه الاسماء منصرفات عند المصنف كما هو مذهب الجمهور لعدم الجزم فيها بالوصف وهو شرط عندهم فكيف قال وضعف منع افعى الى آخره بل الحق ان يقول صرف افعى او يقول وامتنع منع افعى قيل معناه وضعف منع من منع افعى من الصرف لان منعه يخالف قول الجمهور فكان ضعيفا ثم لما فرغ عن بحث الوصف شرع في بحث التانيث فقال التانيث بالتاء الجار والمجرور صفة التانيث اي التانيث الكائن بالتاء

شرطه في منع الصرف العلمية اى علمية المؤنث اى كون المؤنث علماً قوله التانيث مبتدأ وقوله شرطه مبتدأ ثان وقوله العلمية خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر المبتدأ الاول وانما شرطت العلمية فى التانيث ليصير التانيث لازما للعلمية لانه لو لم يكن علما لكان ذلك التانيث في معرض الزوال فيكون معدوماً من وجه فلا يؤثر في منع الصرف ولابد لمنع الاسم عن اصله وهو الانصراف من دليل قوي وذلك هو التانيث من كل وجه والعلمية توجب لزوم التانيث لانه وضع ثان مانع عن التغير كما عرف ولذلك صرف قائمة في مررت بامرأة قائمة مع تحقق الوصفية والتانيث بالتاء من غير العلمية فان قيل ما بالهم اعتبروا اللزوم في علة منع الصرف ولم يعتبروا ذلك في علة البناء حتى بني لا رجل واحد عشر ويا زيد ونحو ذلك مع عروض علة البناء مع كون البناء اعلى من منع الصرف في خلاف الاصل لان سلب اعراب الاسم بالكلية اشد من سلب الجر والتنوين قيل لان علة البناء قوية حتى اثرت مفردة بخلاف علل منع الصرف فانها ضعيفة حتى لا تؤثر بغير معاضدة ومعاونة وانما قيد بقوله بالتاء احترازا عن التانيث بالالف الممدودة والمقصورة كحمراء وحبلى فان العلمية لا يشترط فيهما لان التانيث بالالف لازم بدون العلمية فيقوم مقام العلتين والتانيث المعنوي وهو الذي لم تظهر تاؤه كذلك اى كالتانيث بالتاء في اشتراط العلمية في منع الصرف لانه لو لم يكن علما لكان ذلك التانيث في معرض الزوال فلا يكون لازما والتانيث المعتبر هو اللازم ولهذا صرف جريح في مررت بامرأة جريح مع تحقق الوصفية والتانيث المعنوي من غير العلمية وكذا صرف ارنب مع تحقق وزن الفعل والتانيث المعنوي من غير العلمية ثم لما شارك الشيخ المؤنث المعنوي والمؤنث اللفظي في كونهما مشروطا فيهما العلمية وذكر ما هو المشترك بينهما وفرغ من بيانه شرع في بيان ما هو مختص بالمؤنث المعنوي فقال وشرط تحتم تاثيره اي شرط وجوب تاثير التانيث المعنوي وفيه اشارة الى ان العلمية فقط شرط جواز تاثيره اما شرط وجوب تاثيره فان يكون مع العلمية الزيادة على الثلثة اى ثلثة احرف او تحرك الاوسط اضافة المصدر الى الفاعل او العجمة انما اشترط في تحتم تاثيره احد هذه الامور الثلثة لان منع الصرف لاجل الثقل الحاصل من تحقق العلتين ولو لم يكن احد الامور الثلثة لكان المؤنث ثلاثيا ساكن الاوسط غير اعجمي فيكون في غاية

الخفة التي من شانها ان يعارض ثقل احد السببين فتزاحم تاثيره فاشترط احد هذه الامور ليكون المؤنث ثقيلا فيخرج بثقله عن الخفة وثقل الامر الاول ظاهر وكذا الثاني لان حركة الوسط في حكم الحرف الرابع في افادة الثقل وكذا الثالث لان لسان العجم ثقيل على العرب ولقائل ان يقول ما لم يجعل احد الامور الثلثة شرط تحتم تاثير التانيث المعنوي ولم يجعل ذلك شرط العلمية التي فيه مع ان الخفة في مثل هند ودعد كما تعارض ثقل التانيث تعارض ثقل العلمية ايضا ولو جعل ذلك شرط تحتم منع صرف المؤنث المعنوي لكان اصوب اللهم الا ان يجاب بان العلمية سبب قوي حتى كانت سببا بنفسها في بعض المحال وشرطا في البعض واثرت منفردة في منع الصرف عند الكوفية فجاز ان لا يعارض الخفة ثقلها بخلاف التانيث المعنوي فانه سبب ضعيف فتعارض الخفة ثقلها فاشترط لتحتم تاثيره احد الامور الثلثة وانما اختص تحتم تاثير المؤنث المعنوي بهذا الشرط دون التانيث بالتاء لان التانيث بالتاء مع العلمية واجب التاثير على كل حال لقوته بظهور علامته في اللفظ فان قيل تتابع الاضافات يخل بالفصاحة فكيف اورده المصنف في قوله وشرط تحتم تاثيره قيل انما يخل ذلك بالفصاحة اذا كان ثقيلا وههنا غير ثقيل فلا يخل بها كما في قوله تعالى مثل داب قوم نوح فهند يجوز صرفه لخلوه عن جميع شرائط التحتم ولم يجب صرفه لوجود التانيث والعلمية وزينب اسم امرأة كهند وسقر اسم جهنم وماه وجور اسما قريتين ممتنع خبر له وزينب وما عطف عليه ممتنع كل واحد منها عن الصرف لوجود شرط وجوب التاثير وهو الزيادة على الثلاثة في زينب وتحرك الاوسط في سقر والعجمة في ماه وجور فان قيل شرط تاثير العجمة العلمية مع تحرك الاوسط او مع الزيادة على الثلاثة ولم يوجد واحد من هذين الامرين في ماه وجور فكيف تؤثر العجمة فيهما قيل ان احد هذين الامرين شرط كون العجمة سببا مؤثرا في منع الصرف والعجمة في ماه وجور غير معتبرة في كونها سببا مؤثرا في منع الصرف بل اعتبرت لترجيح امر التانيث والتقوية له اذ لولاها لكان الاسم في غاية الخفة التي من شانها ان تعارض ثقله ولا يلزم من كونها مرجحة مقوية كونها سببا مؤثرا في منع الصرف فالحاصل ان تاثير الشيء على نوعين على طريق الشرطية كالزيادة على الثلثة في التانيث المعنوي او على طريق السببية كالعدل في ثلث والعجمة في الاعجمي الثلاثي الساكن الاوسط من القسم الاول اذ لو كانت

سببا فيه لسمع نحو لوط ونوح غير منصرفين في كلام فصيح او غير فصيح ولم يسمع فان سمي به اي بالمؤنث المعنوي مذكر فشرطه الزيادة على الثلاثة ليكون الحرف الرابع في حكم تاء التانيث فقدم ان سمي به مذكر منصرف لفوات التانيث لفظا لكونه خاليا من علامة التانيث وحكما لفوات الحرف الرابع الذي هو في حكم تاء التانيث ومعنى لكونه اسم مذكر حكما فان قيل ينبغي ان يكون غير منصرف لوجود تاء التانيث حكما لان حركة الوسط في حكم الحرف الرابع الذي هو في حكم تاء التانيث ولهذا قالوا في النسبة الى حُبْلَى حُبْلِيٌّ وحبلوي بحذف الالف وقلبها ولم يجوزوا في نحو حبارى الا الحذف لوقوع الالف خامسة ثم انهم جعلوا نحو حَبَرَى بمنزلة حبارى فلم يجوزوا فيه الا الحذف وان كانت الالف رابعة لتنزيل حركة الوسط منزلة الحرف الخامس فهذا دليل على ان حركة الوسط في حكم الحرف عندهم قيل لم يعتبر ههنا تحرك الاوسط لان اعتبار نائب النائب بعيد وعقرب ان سمي به مذكر ممتنع لوجود الزيادة التي في حكم تاء التانيث فان قيل نحو كلاب مؤنث معنوي ولو سمي به مذكر صرف مع وجود الزيادة وكذا نحو رباب علم امرأة ايضا مؤنث معنوي ولو سمي به مذكر صرف ايضا مع وجود الزيادة قيل المراد بالمؤنث المعنوي الذي لم يفتقر تانيثه الى تاويل ولم يكن منقولا عن مذكر فيخرج نحو كلاب لان تانيث الجمع بتاويل الجماعة لا بنفس اللفظ فلا يعتبر تانيثه وكذا يخرج نحو رباب حيث كان في الاصل مذكر بمعنى سحاب ثم نقل منه وجعل علم امرأة فاذا جعل بعده علم رجل لا يكون غير منصرف لانه يرجع بعد تسمية المذكر به الى ذكورته الاصلية ولم يعتبر التانيث المتخلل بين المذكرين كما لم يعتبر الطهر المتخلل بين الدمين ثم لما فرغ عن بحث التانيث شرع في بحث المعرفة فقال المعرفة شرطها ان تكون علمية اراد بالمعرفة التعريف اذ العلة المانعة للصرف هي التعريف لا المعرفة اذ المعرفة هو الاسم الذي فيه التعريف كما ان النكرة هي الاسم الذي فيه التنكير وانت تعلم ان الاسم الذي فيه التعريف ليس بعلة كما ان الاسم الذي فيه التانيث او العجمة وهو المؤنث والاعجمي ليس بعلة بل العلة هي التانيث والعجمة وانما اختار المعرفة لموافقة ما ذكر في التعداد وانما ذكر المعرفة في التعداد ليستقيم الوزن ولقائل ان يقول ان ياء النسبة مع التاء في قوله علمية تفيد معنى المصدرية اي كونها علما

حُبْرَى

وان المصدرية في قوله ان تكون ايضا تفيد معنى المصدرية فيلزم تكرار الكون حيث يصير المعنى المعرفة شرطها كونها علما فلا يستقيم حمل قوله علمية على الضمير المستكن في قوله ان تكون فالحق ان يطرح قوله ان تكون ويقول المعرفة شرطها علمية اي كونها علما واجيب بانه لو طرح قوله ان تكون لم يكن مستقيما لانه لو قال المعرفة شرطها علمية فحينئذ لا يخلو اما ان يجري قوله المعرفة على الحقيقة او يراد به التعريف لا يستقيم الاول حيث يصير المعنى المعرفة شرطها كونها علما وانت عرفت من قبل ان المعرفة ليست بسبب وكذا الثاني حيث يصير المعنى التعريف شرطه كونه علما وانت تعلم ان التعريف ليس بعلم بل التعريف صفة توجد في العلم فلا يستقيم على كلا التقديرين فلا بد من ذكر قوله ان تكون ومن ارادة التعريف من المعرفة ولا يلزم تكرار الكون لان الياء التحتانية في العلمية للنسبة والتاء الفوقانية للتانيث دون المصدر فيصير المعنى التعريف شرط كونه منسوبا الى العلم لا الى غيره من المضمرات والمبهمات واللام والاضافة فيصح سببية التعريف ويستقيم الحمل ولا يلزم تكرار الكون فافهم وانما شرط في التعريف ان يكون بالعلمية لانه ان كان بالاضمار او الابهام كان الاسم مبنيا منافيا للازم منع الصرف وهو الاعراب والمنافي للازم مناف للملزوم وان كان باللام او الاضافة كان مؤثرا في الصرف او في حكمه على حسب الاختلاف فلا يلائم ان يؤثر في منع الصرف فيلزم فساد الوضع ولم يبق الا التعريف بالعلمية وبعضهم اعتبروا التعريف المبهم المعرب المقطوع عن الاضافة كاية تانيث اي وقالوا انه غير منصرف للتانيث والتعريف الابهامي وعند المصنف هو نكرة منصرف كما ذهب اليه البعض بدليل سكوته عن تعريف المبهم اذ لو كان معتبرا عنده لوجب ان يضم مع العلمية تعريف المبهم المعرب المقطوع عن الاضافة وبعضهم اعتبروا التعريف التوكيدي كما في اجمع وقالوا انه غير منصرف لوزن الفعل والتعريف التوكيدي لانه وضع تاكيدا للمعارف بلا علامة التعريف يقال قرات الكتاب اجمع وعند المصنف لم يعتبر التعريف التوكيدي اصلا كما هو مذهب الجمهور بدليل سكوته عن هذا التعريف ولهذا جاء في الشعر تاكيدا للنكرة كقوله قد صرت البكرة يوما اجمعا لكن منع صرفه لوزن الفعل والوصفية المقدرة على ما بينا في بحث الوصف وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطا ولم يجعل العلمية سببا

كما جعل البعض لان فرعية التعريف على التنكير اظهر من فرعية العلمية على التنكير فان قيل لما كانت العلمية غير مؤثرة في منع الصرف عنده كيف قال آخراً وما فيه علمية مؤثرة بل الواجب ان يقول وما فيه معرفة مؤثرة قيل كلام آخره جار على اصطلاح غيره او محمول على التجوز بارادة التعريف العلمي بالعلمية بطريق ذكر الملزوم وارادة اللازم اذ العلمية يستلزم التعريف العلمي ثم لما فرغ عن بحث المعرفة شرع في بحث العجمة فقال العجمة وهي كون الكلمة من غير اوضاع العربية

شرطها ان تكون علمية اي كونها منسوبة الى العلم في العجمة اي في اللغة العجمية و تحرك الاوسط عطف على قوله ان تكون او زيادة على الثلاثة اي ثلثة احرف اي العجمة شرطها في منع الصرف كونها علماً في اللغة العجمية مع تحرك الاوسط او مع الزيادة على الثلاثة وانما اشترطت العلمية في تاثير العجمة لانها لو كانت جنساً لتصرف فيها العرب مثل تصرفات كلامهم من اضافة وادخال لام وتنوين وغيرها فيصير كالاسماء العربية فلا يعتبر العلمية وان وجدت بعد ذلك نحو لجام وفرند بخلاف ما اذا كان علمية في العجمية فانها تمنع الصرف كما نقلت الى العرب قبل التصرف لوجود العجمة والعلمية وانما اشترط مع العلمية تحرك الاوسط او الزيادة على الثلثة اذ لولا ذلك لكان الاسم في غاية الخفة التي من شانها ان تعارض احد السببين فتزاحم تاثيره فان قيل العجمة مؤثرة في قالون اسم احد رُوَاةِ قُرَاةِ نافع مع انه لم يكن علما في العجمية بل كان اسم جنس لكونه اسماً للجيد ثم سمي به احد رواة قراة نافع ابو عيسى لجودة قراءته قيل انه لما جعل علما بعد النقل قبل ان يتصرف في العرب فكانه كان علماً في العجمية فان قيل العجمة مؤثرة في ماه وجور مع انه ليس فيهما تحرك الاوسط ولا الزيادة على الثلثة قيل جوابه ما بينا من قبل من ان العجمة فيهما غير معتبرة في كونها سبباً مؤثراً بل اعتبرت لترجيح امر التانيث ولا يلزم من كونها مرجحة كونها سبباً مؤثراً فان قيل مالم جعل تحرك الاوسط او الزيادة على الثلاثة في العجمة شرط جواز تاثيرها حتى كان نوح منصرفاً البتة وفي التانيث المعنوي شرط تحتم تاثيره حتى جاز صرف هند وترك صرفه قيل لما ان الزيادة موجودة في المؤنث الثلاثي المعنوي تقديراً لان التاء مقدر فيه بدليل رجوعها في ان تصغير نحو هنيدة ودعيدة فكان مع التاء المقدرة في تقدير الرباعي فكان التانيث اقوى من العجمة فترجح بزيادة الثقل في حق جواز التاثير على ان العجمة لو جاز تاثيرها بدون

التحرك او الزيادة لسمع نحو نوح ولوط غير منصرف في كلام فصيح او غير فصيح كما سمع ذلك في نحو هند ودعد ولم يسمع فعلم ان التحرك او الزيادة في العجمة شرط تاثيرها وفي التانيث المعنوي شرط تحتم تاثيره هذا على اختيار المصنف وعند غيره الزيادة او تحرك الاوسط شرط تحتم تاثير العجمة كما انها شرط تحتم تاثير المؤنث المعنوي وما ذهب اليه المصنف اصح فنوح منصرف لعدم تحرك الاوسط وعدم الزيادة على الثلثة هذا على اختيار المصنف وعند غيره نوح ولوط كهند و دعد وشتر بفتح الشين والتاء اسم بقعة وابراهيم ممتنع كل واحد منهما عن الصرف لتحرك الاوسط في شتر والزيادة على الثلاثة في ابراهيم ولو قال فنوح وفرند منصرف وشتر وابراهيم ممتنع لكان اولى ليكون نوح نظير فوات الشرط الثاني وتحرك الاوسط او الزيادة على الثلاثة وفرند نظير فوات الشرط الاول وهو كونها علمية في العجمية ففي ذكر نتيجة الشرط الثاني وترك نتيجة الشرط الاول نظر اللهم الا ان يقال انما تعرض بذكر نتيجة الشرط الثاني لانه مختلف فيه لان العجمة مع الثلاثي الساكن الاوسط مؤثرة عند البعض وغير مؤثرة عند البعض فذكر نتيجته اهتماما لشانه بخلاف الشرط الاول فانه متفق عليه لا نزاع فيه لاحد لان العجمة النكرية غير مؤثرة بالاتفاق فلم يصرح بذكر نتيجته ثم لما فرغ عن بحث العجمة شرع في بيان الجمع فقال الجمع شرطه في منع الصرف صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي اولها مفتوح وثالثها الف بعدها حرفان او ثلثة اوسطها ساكن وقيل هي الصيغة التي لا يجمع مرة اخرى جمع التكسير ويجوز ان يجمع جمع السلامة نحو صواحبات جمع صواحب وقيل هي صيغة مفاعل ومفاعيل نحو مساجد ومصابيح فان قيل يخرج من هذا التفسير نحو ضوارب وجعافر واساود واناعيم فانها ليست على وزن مفاعل ومفاعيل بل وزن الاول فواعل ووزن الثاني فعالل ووزن الثالث افاعل ووزن الرابع افاعيل مع ان هذه الجموع مؤثرة في منع الصرف واجيب بان المراد الوزن العروضي وهو المساواة في الحركات والسكنات لا التصريفي وهو تعبير الزائد بالزائد والاصلي بالاصلي فلا يخرج امثال هذه الجموع وقوله بغير هاء حال عن صيغة منتهى الجموع اي حال كون تلك الصيغة ملتبسة بغير هاء والمراد بالهاء تاء التانيث اي بغير تاء التانيث الا انها اطلق عليها الهاء لانها تصير في

الوقف هاء وانما اشترط في هذه الصيغة ان تكون بغير هاء لانها انكانت مع هاء كانت على زنة المفردات كفرازنة فانه على وزن كراهية وطواعية فيدخل في قوة جمعيته فتور فلا يقوم مقام العلتين فان قيل لو قال بغير هاء وياء النسبة لكان اولى ليخرج مدائني اسم بلد فانه منصرف مع تحقق صيغة منتهى الجموع قيل انه ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل بل هو مع ياء النسبة اسم بلد بعينه مفرد محض دائما وانما الجمع مدائن وهو لفظ اخر اذ لو كان جمعا للرد في النسبة الى الواحد لما عرف ان الشيء اذا نسب الى الجمع رد الى الواحد فلفظه جمع ومعناه مفرد كالانصاري والاعرابي والانباري فلا حاجة الى اخراجه بخلاف فرازنة فانه جمع وقيل يخرج مدائني بدلالة قوله بغير هاء لان تاء التانيث وياء النسبة من واد واحد من حيث ان تاء التانيث كما يدخل في المؤنث الحقيقي واللفظي كفاطمة و طلحة فكذا ياء النسبة يدخل في المنسوب الحقيقي واللفظي كبصري وكرسي و من حيث ان كل واحد منهما يكون فارقا بين الجنس وواحده نحو تمرة وتمر ورومي وروم ومن حيث ان كل واحد محل الاعراب نحو بصري وقائمة ومن حيث ان كل واحد من المؤنث والمنسوب يصير بدخولهما فرعا فان المنسوب فرع المنسوب اليه كما ان المؤنث فرع المذكر وقيل المراد بالجمع الجمع بجميع حروف الواحد فيخرج مدائني لانه جمع ببعض حروفه حيث حذف عنه التاء التي في واحده وفي هذين الجوابين نظر لما ذكرنا انه ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل بل هو مفرد محض دائما وانما الجمع مدائن وهو لفظ اخر فلا تعلق له بوجود شرط الجمع وعدمه ثم قيل اشتراط صيغة منتهى الجموع اولى من اشتراط عدم النظير في الاحاد حيث يرد عليه اكلب واجمال فانهما جمعان لا نظير لهما في الاحاد واجيب بان المراد عدم النظير في الاحاد من كل وجه ونحو اكلب واجمال فانهما جمعان لا نظيرهما في الاحاد صورة الا انهما يماثلانه في قبول التصغير والتكسير على لفظه لانهما على صيغ القلة وجمع القلة في حكم المفرد في قبول التكسير والتصغير فلم يصدق عليهما عدم النظير في الاحاد من كل وجه كمساجد مثال الجمع الذي بعد الفه حرفان ومصابيح مثال الجمع الذي بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن واما فرازنة جمع فرزون وهي شيء من الشطرنج منصرف لفوات شرط تاثير الجمع بسبب التاء وانما ذكر مثال انتفاء القيد الاخير وهو

قوله تاثير الجمع صيغة منتهى الجموع لتكون صيغة لازمة مصونة عن قبول التكسير والتصغير فهو

عالجمع

قوله بغير هاء دون مثال انتفاء صيغة منتهى الجموع من نحو رجال وجمال لشهرة امثلة هذا وكثرتها وقلة امثلة ذلك وانما قال فمنصرف على صيغة المذكر ولم يقل فمنصرفة مع وجود تانيث المبتداء وهو فرازنة لان المراد به مجرد اللفظ وهو مذكر فان قيل اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما فيكون فرازنة ههنا علما فينبغي ان يكون غير منصرف للعلمية والتانيث وقد سمع ههنا منونا قيل هو ههنا غير منصرف وتنوينه لمشاكلة مسماه والممنوع في غير المنصرف تنوين التمكن لا تنوين المشاكلة فان قيل لما كان هو غير منصرف ههنا يصح الحكم عليه بانه منصرف قيل الحكم عليه بالانصراف باعتبار مسماه دون اسمه ومسماه منصرف اذ ليس فيه سبب سوى التانيث فان قيل التاء في فرازنة عارضة و العوارض تعتبر في حكم العدم فلم لا يعتبر هذه التاء في حكم العدم فلا يدخل في قوة جمعيته فتور فينبغي ان توثر صيغة منتهى الجموع مع التاء العارضة قيل انما يعتبر التاء في حكم العدل لانها وان كانت عارضة لكن لها اثر في تغير الاوزان كما في وزن الفعل نحو يعملة فانه منصرف وان كانت التاء عارضة لما ان لها اثرا في تغير الاوزان على ان التاء في وزن فعاللة موضوعة مع الكلمة لعدم استعمال اشاعب وفرازن وفيه نظر لان عدم الاستعمال لا يعرفه الا بعد الاحاطة باحوال المتكلم وذا مستحيل ولذا لا يسمع الشهادة على النفي ما لم يكن مبنيا على دليل واجيب بانهما لو كانا مستعملين لسمعا في موارد استعمالهما ولما لم يسمعا حكمنا بانهما غير مستعملين فيكون هذا النفي مبنيا على الدليل فان قيل كلمة اما في قوله واما فرازنة لا يخلو اما ان يكون لتفصيل ما اجمله كما هو اكثر استعمالاته او للاستيناف لا يستقيم الاول لعدم التعدد واما التي للتفصيل يجب تعدده وكذا الثاني لسبق كلام آخر واما التي للاستيناف يجب عدم سبق كلام آخر قيل فسر بعض الشارحين الاستيناف بعدم سبق الاجمال وهنا كذلك فيصح ان يكون للاستيناف ثم يرد هنا اشكال وهو ان صيغة منتهى الجموع بغير هاء لا يؤثر فيها الا الجموع

وحضاجر علما للضبع اي لجنس الضبع وهي انثى الضبعان غير منصرف اتفاقا مع انتفاء معنى الجمع فيه والحكم ينتفي بانتفاء العلة المنحصرة فينبغي ان يكون منصرفا فاجاب عنه بانا لا نسلم ان العلة هي الجمع منتفية فيه بل هي موجودة اعتبارا الاثر اي لان حضاجر منقول عن الجمع لانه في الاصل جمع حضجر وهو عظيم

البطن سمي به الضبع لعظم بطنها على المبالغة فهو غير منصرف بالجمع الاصلي
القائم مقام العلتين مع وجود الشرط كما ان اسود اسما للحية غير منصرف بالوصف
الاصلي ولقائل ان يقول فعلى هذا يلزم ان يقول شرط الجمع ان يكون في الاصل
كما قال في الوصف واجيب بانه يمكن ههنا اعتبار مطلق الجمع بارادته في الحال
او في الاصل بخلاف الوصف فانه لا يمكن اعتبار مطلقه ولقائل ان يقول ماله
اعتبر في حضاجر الجمعية الاصلية ولم يعتبر فيه التانيث مع العلمية لانه علم
للضبع وهي لا يطلق الا على الانثى والذكر ضبعان واجيب بان الجمعية اثبت من
التانيث مع العلمية لان حضاجر غير منصرف معرفة ونكرة ولم يوجد في النكرة
العلمية بخلاف الجمعية فانها توجد في المعرفة والنكرة فالحاصل ان حضاجر
غير منصرف بعد التنكير ايضا فلا بد من اعتبار سبب لا يزول بالتنكير وهو الجمع
ثم اعلم ان قوله وحضاجر مبتدأ وقوله غير منصرف خبره وقوله علما حال من
ضمير قوله غير منصرف ومعمول المضاف اليه لا يتقدم على المضاف الا في
غير فانه في حكم لا النافية حيث يجوز انا زيدا غير ضارب كما يجوز انا زيدا لا ضارب
وما وقع في بعض الشروح انه مفعول اعني ففيه نظر لان النصب بتقدير اعني
لم يعرف الا في مقام المدح او الذم او الترحم او الاختصاص وههنا لم يوجد شيء منها
وفي بعض النسخ وقع علم بالرفع فيكون بدلا او خبر مبتدأ محذوف اي هو علم
والجملة معترضة ثم ههنا سوال آخر وهو ان هذه الصيغة لا يؤثر فيها الا الجمع
او المنقول عن الجمع وسراويل اذا لم يصرف ، وهو الاكثر اي عدم صرفه اكثر استعمالا
وهو مذهب اكثر النحاة ليس بجمع ولا منقول عنه لانه مفرد بمعنى سروالة فاجاب
عنه بوجهين احدهما ما اشار اليه بقوله فقد قيل انه لفظ اعجمي وقع في كلام العرب
حمل على موازنه اي ما يوازنه اي يوافقه في الوزن من العربية نحو اناعيم وقناديل
لان الاعجمي دخيل والدخيل لا بد ان يلتحق بنوع والموازن بالالتحاق اليق واحرى
لانه جنسه والدخيل يميل الى جنسه فيكون جمعا حكما وهذا قول سيبويه و
ثانيهما ما اشار اليه بقوله فقد قيل انه لفظ عربي جمع سروالة تقديرا اي فرضا
لانه لما وجد غير منصرف وعرف من قواعد العرب ان هذه الصيغة لا يؤثر فيها
الا الجمع او المنقول عنه ولم يوجد شيء منهما فيه قيل انه جمع تقديرا بالفرض انه
جمع سروالة استعمل بمعنى السروالة او بتسمية كل قطعة من السراويل سروالة حفظا

لقاعدة العرب كتقدير العدل في عمر ثم اعلم ان قوله وسراويل مبتداء وكلمة اذا في قوله اذا لم يصرف للشرط وقوله وهو الاكثر جملة معترضة وقوله فقد قيل جزاء الشرط والجملة الشرطية خبر لقوله وسراويل وقوله اعجمي خبر مبتداء محذوف اي هو اعجمي والجملة بتاويل هذا القول مفعول ما لم يسم فاعله والا فمفعول ما لم يسم فاعله لقيامه مقام الفاعل لا يكون جملة كالفاعل وقوله حمل على موازنة صفة لاعجمي او خبر بعد خبر لمبتدا محذوف اي هو اعجمي محمول على موازنة وقوله عربي خبر مبتداء محذوف اي هو عربي وقوله جمع سروالة خبر بعد خبر للمبتداء المحذوف وقوله تقديرا مصدر محذوف العامل اى تقديره تقديرا او مصدر لقيل اي قيل هذا القول قولا بتقديره وفرضا ومفعول له اى قيل جمع سروالة لفرض ذلك واذا صرف سراويل وهو الاقل دل عليه قوله وهو الاكثر فلا اشكال ولا حاجة حينئذ الى الحمل والتقدير فان قيل يشكل حينئذ منع مصابيح وقناديل من الصرف حيث وجد في الاحاد نظيرهما والجمع مشروط بعدم النظير في الاحاد فكيف ينفي جنس الاشكال قيل خبر لا محذوف اى فلا اشكال فيه اى في سراويل باعتبار انتفاء الجمعية والاشكال المذكور في مصابيح وقناديل لا فيه واما الجواب عن اشكال منع مصابيح وقناديل مشكل اللهم الا ان يقال ان مجئ المفرد على هذه الصيغة قليل غاية القلة اذ لم يعرف على هذا الصيغة مفرد سوى سراويل فلا يعبأ به ولقائل ان يقول ان كلمة اذا تدل على ان صرف سراويل كثير الوجود لانها تدخل على شرط كائن مقطوع الوجود وليس الامر كذلك فلو قال وان صرف مكان واذا صرف لكان اولى ليدل على ان صرفه قليل الوجود لان كلمة ان تدخل على شرط مشكوك الوجود ونحو جوار والمراد بنحو جوار كل جمع منقوص على وزن فواعل سواء كان يائيا كجوار او واويا كدواع ولم يتعرض الواوي لصيرورته بعد الاعلال مثل اليائي فنحو هذا الجمع رفعا وجرا منصوبان على الظرفية اى في وقت الرفع والجر كقاض خبر لقوله نحو جوار اي مثل قاض في اسكان الياء لثقلهما عليها وحذفها لاجتماع الساكنين وتعويض التنوين عنها لجبر النقصان وفي النصب كضوارب لخفته وهو غير منصرف في الاحوال الثلث عند الجمهور وهو اختيار المصنف لان الياء ثابت تقديرا فيكون هذه الصيغة ثابتة تقديرا وذهب الزجاج الى انه منصرف في الرفع والجر

والتنوين للتمكن لانتفاء صيغة منتهى الجموع لفظا لانصار بعد الاعلال مثل كلام وسلام وهذا بناء على ان الاعلال مقدم على منع الصرف عنده و عند الجمهور منع الصرف مقدم على الاعلال ودلائل الفريقين مذكورة في المطولات ثم اختلف الجمهور في اصله فقال اكثرهم اصله في الرفع والجر جواري وجواري منونين بناء على ان الاصل في الاسم الانصراف فاسكنت الياء استثقالا وحذفت للساكنين وجعلت التنوين التي كانت للتمكن عوضًا عن الياء المحذوفة واضمحل عنها معنى التمكن وخلصت للتعويض فلم تسقط عن غير المنصرف اذ الممنوع فيه تنوين التمكن دون العوض نظيره تاء أُخْت وبنت فانها كانت للتانيث حيث كان اصلهما اخوة وبنوة بالتحريك فجعلت بعد حذف اللام عوضًا عنها حتى طولت في الخط ولا يصير في الوقف هاء وقيل اصله في الرفع جواري مرفوعًا غير منون لمنع الصرف فاسكنت الياء استثقالا وحذفت اكتفاء بكسرة ماقبلها كما في يَدْعُ الدّاعِ وعوضت عنها التنوين فيلزم حذفها لئلا يلزم الجمع بين العوض والمعوض وفي الجر بجواري ممنوعا عن الصرف فنزلت الفتحة الواقعة في موضع الجر منزلة الجر في الاستثقال فاسكنت الياء وحذفت وعوضت عنها التنوين وبعضهم يبقي الفتحة في الجر نظرًا الى صورة الفتحة متمسكا بقول الفرزدق ولو ان عبد الله مولى هجرته + ولكن عبد الله مولى مواليا + والصواب موال لان العبرة للمعنى لا للصورة وهذه الفتحة جرّ معنى والبيت وارد على خلاف القياس ومحمول على الترخيم بان كان اصله موالٍ لِيَ بفتح ياء المتكلم فرخم موال بحذف اللام لانها صارت آخرا بطول مدة بعد حذف الياء ثم اشبعت فتحة ياء لي فصار مواليا وقد جاز الترخيم في غير المنادى لضرورة الشعر وقيل عوضت التنوين في الرفع والجر عن حركة الياء وحذفت للساكنين ثم لما فرغ عن بحث الجمع شرع في بحث التركيب فقال التركيب وهو جعل الكلمتين كلمة واحدة بغير حرفية احد الجزئين فلا يرد النجم وبصريّ علمين شرطه في منع الصرف العلمية ليلزم التركيب او ليتحقق السبب الثاني وان لا يكون باضافة لان التركيب الاضافي يُخرج الاسم الى الصرف او الى حكم الصرف على حسب الاختلاف فكيف يؤثر في منعه و لا اسناد لان التركيب الاسنادي يوجب بناء المركب فلا يوجب منع الصرف الملزوم للاعراب المنافي له فان قيل كان الواجب ان يقول وان لا يكون

باضافة ولا اسناد اولا الجزء صوتا ومتضمنا للحرف قبل العلمية ليخرج نحو سيبويه و خمسة عشر علما قلت عدم اشتراط كون جزء الثاني صوتا ظاهر لانه مبني وكلامنا في المعرب فتركه اعتمادا على ظهوره وخمسة عشر علما غير منصرف عند البعض بتاثير التركيب فلعل المصنف اختار هذا المذهب ولذا لم يشترط عدم كون الجزء الثاني متضمنا للحرف وقوله مثل بعلبك خبر مبتدا محذوف اي وهو مثل بعلبك فانه مركب من بعل وبك والبعل اسم صنم والبك المكبر ثم جعل علم بلد بالشام ثم لما فرغ عن بحث التركيب شرع في بيان الالف والنون فقال الالف والنون اذا كانا في اسم غير صفة فشرطه اى فشرط ذلك الاسم العلمية اي كونه علما ليتحقق السبب الثاني او ليمتنع التاء فيتحقق الشبه بالفي التانيث او ليلزم الزيادة بالعلمية كعمران اي مثل عمران او صفة عطف على قوله اسم اى او اذا كانا في صفة فانتفاء فعلانة اى فشرطها انتفاء فعلانة لئلا ينتفي شبهها بالفي التانيث بدخول التاء الممنوعة عنهما يعني كما ينتفي حمراءة ينتفي سكرانة وقيل شرطها وجود فعلى بعد ان كان على فعلان ليتحقق شبههما بالفي التانيث باختلاف صيغتي المذكر والمؤنث ولينتفي فعلانة بوجود فعلى لان كل فعلان يجيئ مؤنثه فعلى لا يجيئ مؤنثه فعلانة وفيه نظر بوجوه الاول انه منقوض في رحمن حيث ينتفي فيه فعلانة بدون وجود فعلى فلا حاجة الى وجود فعلى لانتفاء فعلانة واجيب بانه نادر والنادر كالمعدوم على ان انتفاء فعلانة لعروض اختصاص بالله تعالى والعارض غير معتبر والثاني انه لو كان المقصود من وجود فعلى انتفاء فعلانة فقد حصل هذا المقصود في رحمن لا بواسطة وجود رحمى بل لانهم خصصوا هذه اللفظة بالله تعالى فلم يضعوا منه مؤنثا لا من لفظه بالتاء ولا من غير لفظه اعنى فعلى فوجب ان يكون غير منصرف بالاتفاق والثالث انا لا نسلم ان وجود فعلى مطلوب لاجل انتفاء فعلانة بل هو مقصود بذاته لانه يحصل بوجودها مشابهة بين الالف والنون وبين الفي التانيث لاختلاف صيغتي المذكر والمؤنث واجيب عن هذا بان هذا الوجه وان كان يحصل به بينهما مشابهة الا انه ليس وجها للمشابهة ضروريا بحيث لا يؤثر الالف والنون بدونه مثل تاثير انتفاء التاء الا ترى الى عدم انصراف مروان وعثمان لمجرد انتفاء التاء من غير وجود فعلى فوجب ان يكون غير منصرف بالاتفاق وكلمة من في قوله

ز صح
لكسر

ومن ثمه اختلف فى رحمان للسببية وثمه بفتح التاء وتشديد الميم للاشارة الى المكان وههنا اشارة الى المكان الاعتباري ويزاد فيه هاء السكت عند الوقف ويكتب فى الوصل ايضا مع الهاء لان الاصل في كل كلمة ان يكتب بصورة لفظها على تقدير الابتداء بها والوقف عليها ولذلك يكتب رَهْ زيدا وقِهْ عمرًا بالهاء لانك اذا وقفت عليها قلت رَهْ وقِهْ ولذلك كتب ههنا مع الهاء وان لم يوقف عليها وقولهم ثمة بالتاء من غلط العامة اى لاجل ان بعضهم شرطوا في تاثير الالف والنون انتفاء فعلانة وبعضهم وجود فعلى اختلف في رحمان حيث يصرفه من اشترط وجود فعلى لعدم رحمى ويمنعه من اشترط انتفاء فعلانة لانتفاء رحمانة وهو الوجه لان وجود فعلى ليس بشرط بالذات بل لاستلزامه انتفاء فعلانة الذي هو شرط بالذات فلا يحتاج الى الغير ولان انتفاء فعلى فى رحمان لاختصاصه بالله تعالى وهو عارض فوجب الرجوع الى الاصل قبل الاختصاص وهو القياس على النظائر ودون فى قوله دون سكران وندمان ظرف اختلف يعنى اختلف في رحمان ولم يختلف في سكران وندمان بل اتفق على منع سكران لوجود الشرط على كلا القولين لانتفاء سكرانة ووجود فعلى وعلى صرف ندمان لانتفاء الشرط على كلا القولين لوجود ندمانة وعدم ندمى واذا عرفت هذا فاعلم ان كلمة او في قوله او صفة محل نظر لانها لاحد الشرطين فيقتضى ان لا يتحقق المشروط وهو الالف والنون الا في احد الشرطين اي فى الاسم او فى الصفة وليس الامر كذلك بل يتحقق فى كلا الشرطين اي فى الاسم والصفة فكيف يصح الترديد بين الشرطين واجيب بانه ترديد بين الشرطين باعتبار ما صدق عليه المشروط حيث لا يتحقق فى الجزئي الا احد الشرطين لا باعتبار ماهية المشروط حيث اجتمع فى الكلي كلا الشرطين فيصح الترديد ثم لما فرغ عن بحث الالف والنون شرع في بحث وزن الفعل فقال وزن الفعل شرطه في منع الصرف ان يختص به اي شرط اختصاص ذلك الوزن بالفعل بان لا يوجد فى الاسم الا منقولا عن فعل او اعجمي فان قيل لا فائدة في هذا الخبر لان الاضافة في قوله وزن الفعل بمعنى اللام فيكون المعنى والوزن المختص بالفعل شرطه اختصاص ذلك الوزن بالفعل وفيه تكرار لا طائل تحته كثيرا ما يضاف الشيء الى الشيء لمجرد النسبة بينهما دون الاختصاص كما تقول زيد ابو عمرو واخوه واستاذه ونحوها من الاضافات التي

لايراد بها الاختصاص والاضافة ههنا من قبيل اضافة العام الى الخاص بمعنى اللام لمجرد النسبة لا للاختصاص بدليل الشرط الثاني وهو وجود زيادة في اوله كزيادة الفعل اذ لا اختصاص فيه لانه قسيم الاختصاص فيفيد الخبر فاعرف كتّم مبنيًّا للفاعل مشددًا وضرب مبنيًّا للمفعول مشددًا ومخففا وكذا استخرج واقتدر ونحوهما مما لم يوجد في الاسم الا منقولا من الفعل او عجميا نحو خضم وبقم اويكون عطف على قوله ان يختص به وقوله في اوله خبر يكون قدم على الاسم و هو قوله زيادة اي مزيد او على حقيقته وقوله كزيادته صفة زيادة اى كائنة كزيادة الفعل وهي احدى حروف اتين نحو يزيد وتغلب واحمد ونرجس فالحاصل ان شرط وزن الفعل في منع الصرف احد الامرين الاختصاص بالفعل او وجود زيادة كزيادة الفعل في اوله ليتحقق الفرعية وانما قال اويكون في اوله زيادة كزيادته ولم يقل او يغلب فيه كما قاله البعض لان وجود زيادة كزيادة الفعل في اوله سبب الغلبة فلم يذكر الغلبة بل ذكر سببها لان الغلبة المعتبرة هي المبنية على السبب او يقال انما قال هذا دون ذلك ليكون الوزن غالبا في الفعل غلبة معتبرة غير اتفاقية بناء على الدليل وهو وجود زيادة مثل زيادة الفعل في اوله فلا يرد وزن ضارب علما لان وزنه وان كان غالبا في الفعل في الواقع لكن الغلبة اتفاقية غير مبنية على دليل فلم يعتبر هذا الوزن اي لم يؤثر في منع الصرف ولو قال او يغلب فيه ورد ذلك لان وزن فاعل في الافعال اكثر منه في الاسماء فلو كان نفس الغلبة معتبرة لكان وزن الفعل معتبرا في ضارب علما ولم يعتبر بالاجماع فان قيل قد يوجد الزيادة في اوله كزيادة الفعل ولا يوجد الغلبة كما في افعل فان وزنه ليس بغالب في الفعل لانه في الاسم ثلاثة انواع افعل التفضيل نحو افضل وافعل الصفة نحو احمر وافعل الاسم نحو ارنب واجدل واخيل وفي الفعل نوعان افعل الماضي من باب الافعال نحو اخرج وافعل المتكلم من المضارع نحو افتح فكيف يكون وجود زيادة في اوله كزيادة الفعل سببا للغلبة ودليلا عليها قيل ليس الامر كما زعمتم بل وزنه غالب في الفعل غلبة معتبرة مبنية على الدليل والسبب وهو وجود زيادة كزيادة الفعل في اوله وبيان الغلبة ان افعل في الاسم ثلثة انواع كما ذكرتم وافعل في الفعل خمسة انواع افعل التعجب نحو ما احسن زيدا وافعل المتكلم من المضارع من باب افعل الصفة نحو احمر من حمر يحمر وافعل المتكلم من باب اخر نحو افتح وافعل الماضي من

من باب الافعال مما جاء لابتداء الفعل غير مبني على ثلاثي نحو الجم واشفق وافعل الماضي من باب الافعال مما له ثلاثي نحو اخرج فافعل التفضيل يعارضه افعل التعجب وافعل الصفة يعارضه افعل المتكلم من بابه وافعل الاسم الفاظ محصورة تعارضها افعل الماضي مما جاء في باب الافعال لابتداء الفعل فبقي افعل المتكلم من المضارع من باب اخر وافعل الماضي من الافعال مما له ثلاثي سالما عن المعارضة فثبت غلبته في الفعل فان قيل ظرفية الاول للزيادة مشكل لان اول احمر عين الزيادة فيلزم اتحاد الظرف والمظروف قيل ليس الامر كذلك بل بينهما عموم وخصوص من وجه فان الزيادة قد يكون في الاول وقد لا يكون وكذا الاول قد يكون زيادة وقد لا يكون والاعم يصلح مظروفا للاخص او يقال معناه اول حروفه الاصول زيادة او يقال معناه في اوله صفة الزيادة وقوله غير قابل للتاء حال من ضمير المتصل في اوله اي غير قابل التاء التانيث المتحركة و انما اشترط كونه غير قابل للتاء لانه ان قبلها خرج عن وزن الفعل فلا يتحقق شبهه فان قيل اسود قابل للتاء لمجئ اسودة للحية الانثى مع انه ممنوع عن الصرف للوصف ووزن الفعل وكذا اربع قابل للتاء مع ان فيه وزن الفعل وانما لم يمنع عن الصرف لعدم سبب آخر قيل المراد بالتاء التاء اللاحقة قياسا وفي اسود يلحق التاء على خلاف القياس اذ القياس ان يقال في مؤنثه سوداء لكن التاء يلحقه بسبب غلبة الاسمية العارضة فلا عبرة بقبوله التاء وفي الاربعة ايضا يلحق التاء على خلاف القياس اذ القياس ان يلحق التاء للمؤنث دون المذكر او نقول المراد بعدم قبول التاء عدم قبولها باعتبار الذي امتنع عن الصرف لاجله واسود ممتنع عن الصرف باعتبار الاصلي وهو بهذا الاعتبار لا يقبل اصلا حيث يجئ مؤنثه بهذا الاعتبار سوداء وانما يقبلها باعتبار غلبة الاسمية العارضة وهو بهذا الاعتبار غير ممتنع عن الصرف فتحقق فيه الوصف ووزن الفعل وهذا كما ذكرناه في بحث الوصف قياسا ومن ثمه اي ولاجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر عن الصرف للزوم وجود المشروط عند وجود الشرط وقد وجد الشرط ههنا وهو الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء فوجد المشروط وهو الامتناع عن الصرف وفي جعل وجود الشرط علة للمشروط نظر لان وجود الشرط لا يؤثر في وجود المشروط اذ المشروط يوجد بعلته عند وجود الشرط لا بالشرط نفسه فلا يستقيم قوله ومن ثمه امتنع احمر الا

ان يقال لانه شرط في حكم العلة كحفر البير في الطريق فيؤثر في وجود الحكم وانصرف يعمل مع الوصف الاصلي يقال جمل يعمل اى قوي على العمل انما انصرف للزوم عدم المشروط عند عدم الشرط لاسيما عند من جعل عدم الشرط موجباً لعدم المشروط وقد عدم الشرط ههنا لان يعمل يقبل التاء نكرة حيث يقال ناقة يعملة اى قوية على العمل فيعدم المشروط وهو الامتناع على الصرف اما اذا سمي به كان غير منصرف لانه غير قابل للتاء حينئذ ثم لما فرغ عن بيان علل منع الصرف شرع في بيان ما ذهب تاثيره هذه العلل بذهابه فقال ما فيه علمية مؤثرة كلمة ما موصولة اي الاسم الذي او الممنوع الذي فيه علمية مؤثرة اي موجبة مع غيرها منع الصرف سواء كانت بطريق الشرطية كما في التانيث بغير الالف والعجمة والتركيب والالف والنون اذا كانا في اسم او بطريق السببية كما في العدل ووزن الفعل وفيه احتراز عن نحو مساجد وحمراء وحبلى اذا سمي بها فان العلمية غير مؤثرة فيها لا بطريق الشرطية ولا بطريق السببية لان منع صرفها لاجل الجمع الاقصى ولزوم التانيث لان الدال على الجمعية والتانيث امر لفظي يتحقق بعد العلمية وقبلها فان قيل قد جعل المصنف من قبل التعريف مؤثرا والعلمية شرطها وههنا قد جعل العلمية مؤثرة ولم يقل وما فيه تعريف مؤثر فما هذا الا تناقض قيل انما جعل العلمية ههنا مؤثرا اما بناء على اصطلاح غيره او على التجوز بارادة التعريف العلمي من العلمية على ما مر في بحث المعرفة وكلمة اذا في قوله اذا نكر للشرط وهو الظاهر او للظرف فان كانت الشرط كان قوله صرف جواب الشرط والجملة الشرطية وقعت خبراً لما الموصولة وان كانت للظرف كان قوله صرف خبراً لما الموصولة وقوله اذا نكر ظرف لقوله صرف اي الاسم الذي فيه علمية مؤثرة صرف ذلك الاسم وقت تنكيره نحو رب سعاد او قطام لقيته وتنكير العلم اما بتاويله بواحد من جنسه وذلك اذا وقع في الشركة الاتفاقية بان سمي جماعة بزيد مثلا فتقول كم من زيد لقيته ورب زيد لقيته واما بتاويله باسم جنس وذلك اذا اشتهر صاحبه بصفة من الصفات فحينئذ جاز تاويله باسم جنس دال على تلك الصفة كما يقال لكل فرعون موسى اي لكل جبار قهار مبطل عادل محق وكما يقال رب حاتم اي رب جواد او لكل وانما صرف وقت تنكيره لما تبين اى لدليل ظهر قبل هذا بطريق الالتزام

من انها بيان ما اي من ان العلمية لا تجامع حال كونها مؤثرة الا ما هي شرط فيه

كلمة ما عبارة عن سبب منصوبة المحل على انه مستثنى مفرغ مفعول لا تجامع اى لا تجامع سببًا من الاسباب حال كونها مؤثرة الا سببًا هي اى العلمية شرط في ذلك السبب وهو التانيث بغير الالف والعجمة والتركيب والالف والنون اذا كانا في اسم وقوله الا العدل ووزن الفعل استثناء مما بقي بعد الاستثناء الاول اي لا تجامع مؤثرة غير ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل كعمر واحمد فانها لا تجامعهما مؤثرة حيث امتنع عمر للعدل والعلمية واحمد لوزن الفعل والعلمية مع انها ليس بشرط فيهما حيث امتنع ثلث واحمر من غير العلمية ثم قال وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف كان لواهم ان يتوهم ان هذه الضابطة ليست بكلية لجواز ان يفرض اسم يجتمع فيه ثلث اسباب العدل ووزن الفعل والعلمية فاذا نكر ذلك الاسم بقي فيه سببان العدل ووزن الفعل لما ان العلمية ليس بشرط فيه حتى ينعدم المشروط عند عدم الشرط فدفع وهمه بقوله وهما اى العدل ووزن الفعل متضادان لاختلاف اوزانهما فلا يكون الا احدهما اى فلا يوجد الا احدهما اذ المتضادان لا يجتمعان فلا يبقى بعد التنكير سببان وفي هذا الاستثناء نظر لانه ان قيل في معناه فلا يوجد سبب الا احدهما كان على خلاف الواقع حيث يوجد في الخارج سبب غيرهما وان قيل في معناه فلا يوجد سبب منهما الا احدهما كما هو الظاهر كان استثناء الكل من الكل لان قوله احدهما لم يرد به احد معين وهو ايضًا بمعنى واحد منهما فيكون حاصل المعنى فلا يوجد سبب منهما الا سبب منهما ويمكن ان يقدر بقرينة ما سبق فلا يوجد سبب غير ما هي شرط فيه الا احدهما فيستقيم المعنى واللفظ وفيه نظر لان استثناء الكل من الكل باق من حيث المعنى لان ما صدق عليه قوله غير ما هي شرط فيه ليس الا العدل ووزن الفعل فيكون حاصل المعنى فلا يوجد سبب من العدل ووزن الفعل الا احدهما اى احد منهما واجيب بان مفهوم قوله غير ما هي شرط فيه عام يتناول العدل ووزن الفعل وغيرهما وان كان المراد منه ههنا العدل ووزن الفعل وعموم لفظ المستثنى منه من حيث اللفظ و المفهوم كاف لصحة الاستثناء وان كان ما صدق عليه خاصا الا ترى ان الرجل اذا كان له اربع نسوة فقال نسائي طوالق الا فلانة وفلانة وفلانة صح

معهما

الاستثناء حتى لم تطلق واحدة منهن مع انه استثناء الكل من الكل من حيث المعنى لان ما صدق عليه قوله نسائي ليس الا هذه الاربع المستثناة لكنه جعل استثناء البعض من الكل باعتبار ان مفهوم قوله نسائي عام يتناول الاربع المستثنات و غيرها وان كان ما صدق عليه هي الاربع المستثنات فالحاصل ان استثناء الكل من الكل لفظا باطل وحكما صحيح وذلك لان الاستثناء لما كان تصرفا في التكلم يشترط صحة التكلم لا احتمال الحكم فافهم فاذا نكر ذلك الاسم اي الاسم الذي كانت العلمية فيه مؤثرة بقي بلا سبب فيما هي مؤثرة فيه بطريق الشرطية حيث ينعدم المشروط عند عدم الشرط فلا يبقى فيه سبب او على سبب واحد فيما هي مؤثرة فيه بطريق السببية لا بطريق الشرطية وهو العدل ووزن الفعل وخالف سيبويه الاخفش بنصب الاخفش لا غير في مثل احمر المراد بمثل احمر كل ما كان صفة في اصله مقترنا بسبب آخر فيدخل في هذا الحكم مثل سكران علما حال من معنى المماثلة اى خالف سيبويه الاخفش فيما يماثل احمر حال كونه علما او تميز عن التام بالاضافة من ال عن الموصوف اى في علم مثل احمر على نحو على التمرة مثلها زبدا اى على التمرة زبد مثلها وليس بمتعلق بقوله خالف لفساد المعنى حيث يلزم حينئذ خلاف سيبويه حال العلمية وليس كذلك بل الخلاف حالة التنكير دل عليه قوله اذا نكر فانه ظرف خالف سيبويه الاخفش في مثل احمر وقت تنكيره وذكر في بعض الشروح الاولى رفع الاخفش لان الاخفش ثلثة احدهما استاذ سيبويه وهو ابو الخطاب والثاني تلميذه وهو ابو الحسن سعيد بن سعدة والثالث قرينه وهو ابو الحسن علي بن سليمان والمراد ههنا تلميذه كذا صرح المصنف في شرح المفصل فلو نصب الاخفش كانت نسبة المخالفة قصدا الى الاستاذ وهي غير ملائمة برتبته وفيه نظر لان نسبة المخالفة قصدا الى التلميذ ابعد من الملائمة لانها توجب العقوق ولو كانت المخالفة لاظهار الحق لا باس بها من كلا الجانبين الا ترى انه وردت نسبتها الى الاستاذ والتلميذ جميعا في عبارة الفقهاء في قولهم قال ابو حنيفة كذا خلافا لابي يوسف بمعنى خالف ابو حنيفة ابا يوسف وقولهم قال ابو يوسف كذا خلافا لابي حنيفة رح فلا وجه لما ذكر في بعض الشروح من اولوية رفع الاخفش بل الصواب هو النصب فعلى هذا يكون الكلام من حيث المعنى استثناء من الضابطة المذكورة كانه قال وما فيه علمية مؤثرة اذا ذكر صرف الا مثل احمر فانه اذا نكر بعد العلمية يبقيه سيبويه غير

منصرف اعتبارا للصفة الاصلية بعد التنكير كما اعتبرت الصفة الاصلية في اسود اسماً للحية بالاتفاق والاخفش لم يعتبرها لان الساقط بالعلمية التي هي وضع ثان ساقط عن درجة الاعتبار بخلاف اسود اسماً للحية فان الوصف فيه معتبر عنده لان غلبة الاسمية عارضة فلا يعارض الاصل ولان غلبة الاسمية لا يخرج الوصف عن معنى الوصفية بالكلية على ما مر بخلاف ما لو جعل علما فانه يخرج الوصف عن معنى الوصفية بالكلية حتى جاز تسمية الاسود بالاحمر وبالعكس واجيب بان الساقط لمانع يعتبر بعد زوال المانع وللاخفش ان يقول ان الوصفية تزول بالعلمية المتضاد بينهما والعلمية لا تزول بالتنكير لان تنكير العلم اما بالشركة الاتفاقية فان يسمى جماعة باحمر او بان يجعل اسم جنس نحو لكل فرعون موسى على ما سبق وعلى كلا التقديرين لا يرجع احمر بعد التنكير الى معناه الاصلي وهو من له الحمرة فكيف يعتبر الوصف الاصلي بعد زوال المانع واجيب بانه ليس المراد بالاعتبار ان الوصف رجع بعد التنكير بل المراد انه كالتانيث لكونه اصليا مع زوال ما يضاده ولذلك قالوا في جمع احمر حمر وان كان علما وفي احمد لحامد فلولا اعتبار الوصفية فيه لما ساغ لهم ذلك واذا عرفت هذا فاعلم ان سيبويه ان كان فاعلا كما هو المختار كان نصب قوله اعتبارا على انه مفعول له اي خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الصفة الاصلية او على انه مميز عن نسبة في مثل احمر اي خالف سيبويه الاخفش من حيث اعتباره للصفة الاصلية او على انه حال بحذف مضاف اي خالف سيبويه الاخفش حال كونه ذا اعتبار للصفة الاصلية او على انه ظرف زمان لان المصدر قد يجعل حينا اي خالف سيبويه الاخفش وقت اعتباره الصفة الاصلية او على انه مفعول مطلق بكون الاعتبار المذكور نوعاً من المخالفة مثل رجع القهقري او بحذف مضاف اي خالف سيبويه الاخفش مخالفة اعتبار الصفة الاصلية واضافة المخالفة الى الاعتبار من قبيل اضافة المسبب الى السبب وان كان مفعولا كما زعم بعض الشارحين كان نصب قوله اعتبارا يجوز بجميع ما ذكرنا من الوجوه الا كونه مفعولا له لعدم اتحاد فاعل الفعل المعلل وفاعل المفعول له لان المخالف حينئذ هو الاخفش والمعتبر للصفة الاصلية وهو سيبويه وهو شرط نصبه ويمكن حينئذ ان يكون بدل الاشتمال من قوله

سيبويه ايضا بحذف الضمير اي خالف الاخفش سيبويه اعتباره للصفة الاصلية والجار والمجرور في محل النصب على انه مفعول به لقوله اعتبارا واللام مقوية للعمل وقوله بعد التنكير ظرف اعتبارا يعني ان سيبويه يعتبر الصفة الاصلية في مثل احمر بعد التنكير لا في حال العلمية ثم ههنا اشكال يرد على سيبويه في وجه المسئلة المذكورة وتقريره ان يقال انه اعتبر الوصف الاصلي بعد التنكير وان كان زائلا فيلزمه ان يعتبر في حال العلمية لاصالته ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلي والعلمية فاجاب عنه بقوله ولا يلزمه اي سيبويه باب حاتم كما ذكرت حيث لم يعتبر فيه الوصف الاصلي والمراد بباب حاتم كل علم كان في الاصل وصفا مع بقاء علميته لما يلزم من اعتباره اعتبار متضادين وهو الوصف والعلمية في حكم واحد وحدة فردية وهو منع صرف لفظ واحد وذا ممتنع لانه ان اعتبر كل ضد مؤثرا تاما لزم توارد المؤثرين على اثر واحد وان اعتبر جزء المؤثر لزم اجتماع الضدين لان علة الشيء اذا كانت ذات جزئين يلزم عند ثبوته اجتماع كلا الجزئين معا فيلزم مصاحبة الضدين في حكم واحد لا محالة فعدم اعتبار الوصف الاصلي ههنا لتحقق المانع وهو لزوم اعتبار الضدين في حكم واحد وحدة فردية بخلاف اعتبار الوصف والعلم في منع الصرف فانه ايضا اعتبار الضدين في حكم واحد لكنه وحدة نوعية وهو جائز ووجه التضاد بين بين العلمية والوصفية ان العلم للخصوص والوصف للعموم فان قيل اعتبار الضدين في حكم واحد في حاتم انما يلزم لو كان امتناعه بالعلمية والوصفية القائمتين وليس المدعى هذا بل المدعى ان سيبويه انه اعتبر الوصف الاصلي بعد التنكير في احمر وان كان زائلا فيلزمه ان يعتبر في حالة العلمية لاصالته ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف للصفة الاصلية الزائلة والعلمية القائمة لما ان الوصف الاصلي معتبر عنده لاصالته وان كان زائلا كما في احمر بعد التنكير وكما في اسود بعد غلبة الاسمية ولا تضاد بين العلمية القائمة والصفة الاصلية الزائلة اذ لا تنافي بين كون الشيء وصفا في الاصل وبين كونه علما في الحال فيجوز ان يعتبر في لفظ واحد الوصف الزائل والعلمية القائمة قيل سلمنا ان العلمية قائمة والوصف زائل لكن كون الوصف زائلا والعلمية قائمة ينافي الاجتماع ولا ينافي التضاد فتحققت الضدية بينهما فلو امتنع نحو حاتم من الصرف لزم اعتبار الضدين في حكم

واحد لا محالة فان قيل قد جاء اعتبار المتضادين في حكم واحد كثيرا كاعتبار الحركتين المتضادين في حصول اختلاف آخر الكلمة وتحل الضدين لتغير العالم ونحو ذلك قيل الصفة والعلمية ليسا بعلتين حقيقيتين طبيعيتين لمنع الصرف بل هما علتان جعليتان واعتباريتان لمنع الصرف واعتبار الضدين وجعلهما علة لحكم واحد ممتنع بخلاف العلل الحقيقية الطبيعية كحصول الحركتين المختلفتين لحصول اختلاف آخر الكلمة وتحل الضدين لتغير العالم ونحو ذلك اذ لا مرية للعقل فلا يلزم من اعتبار الضدين في حكم واحد عند وجود التاثير الطبيعي اعتبارهما بدون التاثير الطبيعي بمحض الجعل والاعتبار او يقال التغير والاختلاف وان كان كل واحد منهما حكما واحدا ظاهرا لكنه متضمن لحكمين معنى لكونه عبارة عن تحقق حالة وزوال حالة اخرى فيلزم من حيث المعنى اعتبار الضدين في حكمين لا في حكم واحد فان قيل قوله لما يلزم متعلق بقوله لا يلزمه والنفي اذا دخل على فعل فيه قيد بوجه ما توجه ذلك النفي الى ذلك القيد ويبقى اصل الفعل مثبتا كقولك لم ياتك القوم اجمعون ولو بقي اصل الفعل ههنا مثبتا لفسد المعنى حيث يلزم منه ان يلزم سيبويه باب حاتم ان لم يلزم اعتبار متضادين في حكم واحد وليس الامر كذلك قيل انه متعلق بنفي الفعل لا بالفعل المنفي اي انتفى لزوم باب حاتم على سيبويه لما يلزم من اعتبار متضادين فيصح المعنى وجميع الباب باللام والاضافة اللام في الباب للعهد والباء للسببية متعلق بقوله ينجر اي جميع باب غير المنصرف بسبب لام التعريف والاضافة ينجر بالكسر الجملة خبر لقوله وجميع الباب اي ينجر بصورة الكسر لان الكسر من القاب البناء فيستحيل الانجرار به فلا بد من حذف او تجوز فان قيل لا فائدة في قوله بالكسر اذ يكفي ان يقول وجميع الباب باللام والاضافة ينجر قيل ليس الامر كذلك بل هذا القيد مناط الفائدة ومدارها اذ غير المنصرف بغير لام واضافة ينجر لكن بصورة الفتحة وبعد اللام والاضافة ينجر بصورة الكسر نحو مررت بالاحمر وبعمركم واختلف في تعليل انجراره بصورة الكسر فمن قال ان الجر والتنوين كلاهما يسقطان عن غير المنصرف قصدا قال انما ينجر لان اللام والاضافة لكونهما من معظم خواص الاسم يقويان جهة الاسمية ويبعدان عن معنى الفعل فيضعف تاثير شبهه فصار الاسم منصرفا فينجر بصورة الكسر وانما كانتا من معظم خواص

الاسم لانهما يمتزجان به امتزاجا تاما و يجعلان الاسم النكرة معرفة و يقومان مقام التنوين الذي له زيادة تنافر مع الفصل لدلالته على القطع عما بعده والفعل متصل بفاعله بخلاف حرف الجر وكونه مسندا اليه فانهما لا يمتزجان به امتزاجهما ولا يحدثان في معنى الاسم شيئا ولا يقومان مقام التنوين فلم يعتد بهما فلم يجر غير المنصرف بهما وان كانا من خواص الاسم ومن قال ان الجر يسقط عنه تبعا للتنوين فقال انما يجر لان الجر يسقط منه تبعا للتنوين الساقط لشبه الفعل وههنا لم يسقط التنوين لشبه الفعل بل باللام والاضافة فلم يتبعه الجر فيبقى الاسم غير منصرف لبقاء السببين ثم لما فرغ عن تقسيم المعرب باعتبا الانصراف وعدمه شرع في تقسيم اخر المعرب باعتبار اقسام الاعراب فقال المرفوعات هو ما اشتمل كلمة ما موصوفة عبارة عن اسم او معرب والجملة الفعلية صفتها اي هو اسم او معرب اشتمل على علم الفاعلية اي علامتها وهي الرفع والواو و الالف نحو جاءني زيد وابوه او الزيدان سواء كانت تلك العلامة لفظا او تقديرا فيدخل الاعراب اللفظي والتقديري لان اللفظ يشتملهما دون المحلي اذ الاعراب المحلي لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون نحو جاءني هؤلاء مرفوعا ومعنى الرفع المحلي انه في محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا ثم قوله المرفوعات مبتدأ وهو ضمير الفصل لا محل له من الاعراب وهو عائد الى المرفوعات وانما ذكره ووحده مع ان المرفوعات جمع مؤنث نظرا الى خبر المرفوعات او لانه عائد اليها بتاويل كل واحد او لانه عائد الى المرفوع المذكور معنى لدلالة المرفوعات عليه لان المرفوعات جمع المرفوع دون المرفوعة لان افراده الاسماء والجمع بالالف والتاء كما يكون للمؤنث يكون لصفات غير العقلاء ايضا نحو الجبال الراسخات والكواكب الطالعات وانما اعاد الضمير الى المرفوع دون المرفوعات لان التعريف انما يكون للجنس والحقيقة دون الافراد وانما ذكر المرفوعات على صيغة الجمع ولم يقل المرفوع هو كذا ليشتمل الباب على جميع مسائلها ويمكن ان يكون قوله المرفوعات خبر مبتدأ محذوف والتقدير هذا ذكر المرفوعات وقوله هو ما اشتمل جملة مستانفة لانه لما قال هذا ذكر المرفوعات فكانه سائلا قال ما المرفوعات فقال هو ما اشتمل على كذا والتاء في الفاعلية يحتمل ان يكون لمطابقة الموصوف والياء للنسبة اي الخصلة المنسوبة الى الفاعل فيدخل الملحقات ويحتمل ان يكون التاء والياء لافادة معنى المصدرية اي كونه فاعلا

حقيقة او حكما ليدخل الملحقات وانما قال على علم الفاعلية ولم يقل على الرفع ليتناول الاعراب بالحرف ولئلا يلزم تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة وليشير الى اصالة الفاعل في باب الرفع كما هو الصحيح من المذهب فمنه الفاعل مبتدأ تقدم خبره والفاء للتفسير اي فمن ما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل او فمن المرفوعات الفاعل وتذكيره وتوحيده بما عرف من التاويلات في هو ما اشتمل وانما قدم الفاعل على سائر المرفوعات لانه اصل المرفوعات وسائر المرفوعات ملحق به على الصحيح لان وضع الكلام للاخبار والفاعل جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجملتين في الاخبار اذ الاصل ان يخبر بالفعل لكونه لم يوضع الا له واذا كان الفعل هو الاصل فما يخبر عنه بالفعل وهو الفاعل ايضا يكون اصلا بخلاف المبتدأ فانه ليس بهذه المثابة ولان عامله لفظي وعامل المبتدأ معنوي واللفظي اقوى من المعنوي واذا كان عامله اقوى كان هو اقوى ضرورة ولان الفاعل اشد في باب الركنية حيث لا يجوز حذفه الا بسد شيء مسده بخلاف المبتدأ وفيه نظر لان الركنية لا ينافي الحذف الا ترى ان المبتدأ والخبر ركنان وقد جاز حذفهما فعدم حذف الفاعل لا يدل على ركنيته فكيف يدل على كونه اشد في باب الركنية ولان رفع الفاعل لا ينسخ بالنواسخ بخلاف المبتدأ فان رفعه قد ينسخ بدخول باب ان وعلمت وكان وفيه ايضا نظر لان رفع الفاعل قد ينسخ ايضا بدخول الحروف الزائدة نحو كفى بالله وما جاءني من احدٍ واجيب بان الزوائد مما لا يعتد بها وقيل اصل المرفوعات المبتدأ وهو مذهب سيبويه لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم ولانه يحكم عليه بكل حكم جامدا كان او مشتقا فان الخبر يصح اشتقاقه وجموده على الصحيح نحو هذا حجر وزيد قائم فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق لان عامله لا يكون الا مشتقا ولان المبتدأ يحكم عليه باحكام متعددة في تركيب واحدٍ نحو زيد عالم عاقل جواد شجاع بخلاف الفاعل فان حكمه واحد ليس الا وهو ما اسند اليه الفعل او شبهه اي الفاعل اسم اسند اليه الفعل او شبهه كالمصدر واسمي الفاعل والمفعول واسم التفضيل و لقائل ان يقول قد يسند اليه معنى الفعل ايضا كالظرف نحو زيد في داره عمرو ويعبر عنه بمعنى الفعل لا بشبهه فقوله او شبهه اما ان يندرج تحته ما هو معنى الفعل كالظرف او لا يندرج فاذا اندرج لم يصدق قوله في الحال

ان العامل فيها الفعل او شبهه او معناه وان لم يندرج كان حقه ان يذكرهنا
ايضًا او معناه واجيب بان العامل في الاسم المرفوع بعد الظرف هو الظرف عند
البعض لقيامه مقام العامل المعنوي المقدر واليه ذهب المصنف وصاحب اللباب
الاعراب وعند الاكثرين هو الفعل المقدر او اسم الفاعل لا الظرف لانه جامد ولما
كان مذهب المصنف هنا مخالفا لمذهب الجمهور لم يقل في تعريفه او معناه
وانما قال او شبهه ليتناول زيد قايم ابوه وعمرو حسن وجهه وقدم عليه
عطف على قوله اسند او حال بتقدير قد اى وقد قدم ذلك الفعل على ذلك
الاسم وفيه احتراز عن نحو زيد في زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لكنه مؤخر
عنه فان قيل الفعل فيه مسند الى الضمير دونه قيل بل اسند اليه ايضًا و
الاسناد فيه متكرر حيث اسند الفعل اولا الى الضمير ثم بواسطة عود ذلك
الضمير الى زيد اسند الفعل اليه ثانيا فيتكرر الاسناد ويتقوى الحكم كذا في
المفتاح وغيره وما قيل ان قوله وقدم عليه لدفع وهم من توهم ان الفعل فيه
مسند الى ضمير زيد لا للاحتراز عنه فعلى تقدير تسليم ان الفعل فيه مسند
الى الضمير فقط لا الى زيد وفي بعض النسخ وقع مقدما عليه مكان وقدم عليه
وقوله على جهة قيامه به حال بعد حال اى واقعا على طريقة قيام ذلك الفعل
بذلك الاسم وطريقة قيامه به ان لا يكون الفعل مبنيا للمفعول اى لا يكون على
صيغة المجهول وفيه احتراز عن مفعول ما لم يسم فاعله نحو ضرب زيد و زيد
مضروب غلامه فانه مما اسند اليه الفعل او شبهه وقدم عليه لكن لا على جهة
قيامه به بل على جهة وقوعه عليه وانما لم يذكر الشيخ عبد القاهر والزمخشري و
غيرهما هذا القيد في حد الفاعل لان مفعول ما لم يسم فاعله فاعل على اصطلاحهم
وانما قال على جهة قيامه به ولم يقل على قيامه به او قائما به لئلا يخرج نحو مات زيد
وطال عمرو فان الموت ليس بقائم بزيد وكذا الطول ليس بقائم بعمرو ولكنهما
على جهة انهما قائمان بهما فان قيل يدخل في هذا الحد تابع الفاعل بدلا او عطفا
نحو جاءني زيد اخوك وقام زيد وعمرو حيث اسند الفعل اليهما على جهة قيامه
بهما قيل المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات المذكورة
غير التوابع بقرينة السياق وهو ذكر التوابع بعد هذه المعربات فيكون المعنى
ما اسند اليه الفعل بلا تبعية او غير تابع مثل قام زيد مثال الفاعل الذي اسند

اليه الفعل وزيدًا في بعض النسخ وزيد قائم ابوه ليكون مثالا للفاعل الذي
اسند اليه شبه الفعل ثم لما فرغ عن بحث تعريف الفاعل شرع في بيان احكامه
فقال والاصل ان يلي الفعل اي الاولى ان يقارن الفاعل الفعل الذي اسند اليه
بحيث لا يتخلل بينه وبين الفاعل شيء من المفاعيل ولواحقها لان الفاعل كالجزء
منه لان الفعل لا يفيد بدونه ولو قال والاولى ان يليه لكان اخصر واوضح و
احسن اما الاول فلترك الفعل واما الثاني فلان الاصل يحتمل المعاني بخلاف
الاولى فانه لا يحتمل سوى معنى واحد واما الثالث فلمراعاة الاشتقاق وهي
من المحسنات على ما عرف في علم البديع فلذلك الفاء للنتيجة واللام للتعليل
على ما مر في بحث الوصف اي ولاجل ان الاصل في الفاعل ان يلي الفعل جاز ضرب
غلامَه زيدٌ بنصب غلامه ورفع زيد اي جاز هذا التركيب لتقدم معاد الضمير
وهو زيد حكما لتقدم الفاعل رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر وامتنع ضرب
غلامُه زيدًا برفع غلامه ونصب زيد اي وامتنع هذا التركيب للزوم الاضمار
قبل الذكر لتاخر المعاد وهو المفعول لفظا ورتبة بناء على اصالة تقدم الفاعل
عليه وهذا عند الجمهور خلافا للاخفش وابن جني فانهما جوزاه تمسكا
بقول الشاعر + جزى ربه عني عديّ بن حاتم + جزاء الكلاب العاويات وقد
فعل + فان ضمير ربه عائد الى عديّ وهو متاخر والجواب ان الضمير للمصدر
لا لعدي اي جزى رب الجزاء لدلالة جزى المقدم عليه كقول الله تعالى اعدلوا
هو اقرب للتقوى فان قيل قد جاء الاضمار قبل الذكر بشرط التفسير فلم لم
يعتبر التفسير بزيد كما اعتبر في تنازع الفعلين عند اعمال الثاني قيل الاضمار
قبل الذكر بشرط التفسير يختص بالعمدة والضمير في غلامه مضاف اليه
وهو غير عمدة الا ترى انه لا يضمر المفعول في الاول اذا اعمل الثاني عند تنازع
الفعلين مع كون الاسم الظاهر مفسرا وما قيل ان الضرورة قد دعت الى
الاضمار قبل الذكر في التنازع لشدة افتقار الفعل الفاعل ولا كذلك ههنا
اذ المفعول فضلة ففيه نظر لان الفعل المتعدي في اقتضاء الفاعل والمفعول
به سواء فانه كما يتوقف تصور ماهيته على الفاعل يتوقف تصور ماهيته على
المفعول به كالضرب مثلا فانه استعمال آلة التاديب في محل قابل للايلام و
هو كما لا يتصور بدون من يستعمل تلك الآلة لا يتصور بدون ذلك المحل

غاية ما في الباب ان الفاعل ركن الكلام حيث يفوت بفواته والمفعول به ليس بركن فتحققت الضرورة في كلتا الصورتين واجيب بان المراد بالضرورة ضرورة تصحيح الكلام دون ما ذكرتم من الضرورة يعني الاضمار قبل الذكر في التنازع لضرورة تصحيح الكلام حيث وجدنا التنازع في كلام العرب فيحتاج في تصحيحه الى الاضمار قبل الذكر ولا توجد تلك الضرورة ههنا لصحة حمل ما روي على غير الاضمار ثم لما فرغ عن بيان بعض احكام الفاعل شرع في بيان حكم آخر وهو وجوب تقديمه وتاخيره فقال واذا انتفى الاعراب فيهما اى في الفاعل والمفعول لفظا تميزا اى من حيث اللفظ والقرينة عطف على الاعراب اى واذا انتفى القرينة حالية كانت او مقالية على فاعلية احدهما ومفعولية الآخر نحو ضرب موسى عيسى واكرم هؤلاء هؤلاء او كان الفاعل مضمرا متصلا سواء كان المفعول اسما ظاهرا نحو ضربت زيدا او مضمرا منفصلا نحو ما ضربت الا اياك او مضمرا متصلا نحو ضربتك او وقع مفعوله اى مفعول الفاعل بعد الا نحو ما ضرب زيد الا عمرا او بعد معناه اى معنى الا وهو انما فانه بمعنى الا في افادة القصر على ما هو المشهور عند النحاة نحو انما ضرب زيد عمروًا ثم انما بمعنى ما والا لا بمعنى الا فقط فكان في جعل انما بمعنى الا تساهل ثم كون انما بمعنى ما والا اختيار المصنف والا فالمذكور في المفتاح وغيره هو ان انما متضمنة بمعنى ما والا لا انه بمعنى ما والا وقوله وجب تقديمه جزاء لقوله واذا انتفى مع ما عطف عليه اى وجب تقديم الفاعل على المفعول اما في الصورة الاولى اي في صورة انتفاء الاعراب فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس بخلاف ما لو وجدت قرينة مقالية نحو ضرب سَعدى موسى وضربت موسى سَعدى و ضرب موسى العاقل عيسى العاقل بنصب العاقل الاول ورفع الثاني فان فيها قرينة مقالية وهي تذكير الفعل في المثال الاول وتانيثه في الثاني واعراب الصفة في الثالث او حالية نحو اكل الكمثرى موسى فان فيه قرينة حالية وهو عدم صلاح الكمثري للفاعلية فحينئذ لا يجب تقديم الفاعل لعدم الالتباس فان قيل قد اعتبر لزوم الالتباس ههنا ولم يعتبر في تقدم المفعول على الفعل في هذه الصورة نحو موسى ضرب عيسى واجيز الوجهان احدهما ان يكون موسى مبتدأ والجملة الفعلية خبره والثاني ان يكون موسى مفعول تقدم على الفعل وكذا في قائم

لانه

زيدا جيز الوجهان احدهما ان يكون اقائم مبتدا وما بعده فاعله السادّ مسدّ
الخبر والثاني ان يكون اقائم خبرا تاخر المبتدا وكذا فى غيرهما مما اجيز فيه الوجهان
او الوجوه فلابد من بيان الفرق بين صور الالتباس وجواز الوجهين او الوجوه
قيل الفرق مبني على تمهيد اصل وهو ان احد الوجهين اذا كان على خلاف الاصل
والاخر على الاصل فقصد المتكلم ما يخالف الاصل ملبس ممتنع للالتباس اذ السامع
يحكم بما هو الاصل لسبق ذهنه اليه ولا يتامل ولا يستفهم فيخل بالمقصود وان
استويا اصالة ومخالفة للاصل كانا جائزين على الاحتمال حيث لا يتعين احدهما
بالاصالة حتى يسبق ذهن السامع اليه بل يحتاج الى التامل والاستفسار
فيكون جوازهما من باب الاجمال دون الالتباس والاجمال جائز والالتباس ممنوع
واذا عرفت هذا فاعلم انك اذا قلت ضرب موسى عيسى بلا قرينة حالية او
مقالية وقصدت فاعلية عيسى كنت ملبسا حيث لا يسبق ذهن السامع الى
تاخر الفاعل عن المفعول لكونه خلاف الاصل بل يسبق الى فاعلية موسى وانت لم
تقصده فيلزم التباس المقصود بغيره بخلاف موسى ضرب عيسى حيث يجوز
في موسى الوجهان لاستوائهما في مخالفة الاصل اذ مفعوليته توجب تقدم المفعول
على الفعل وهو خلاف الاصل وابتدائيته توجب كون الخبر جملة وهو ايضا خلاف
الاصل في الخبر٢ الافراد فيستويان في خلاف الاصل فلا يلزم اللبس وكذا اقائم
زيد حيث يجوز في اقائم الوجهان لاستوائهما في مخالفة الاصل على ما سنبين
ذلك فى موضعه ان شاء الله تعالى وعلى هذا فقس سائر الامثلة هذا هو الفرق
بين جميع صور الالتباس وجواز الوجهين او الوجوه واما فى الصورة الثانية
اى في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلان اتصاله مانع من تاخيره لامتناع
الفصل مع الاتصال والمراد بتقديم الفاعل ان لا يتخلل المفعول بينه وبين الفعل
فلا ينتقض بنحو زيدا ضربت واما فى الصورة الثالثة اى فى صورة وقوع
المفعول بعد الا او معناها فلانه لو اخر الفاعل لانقلب القصر وذلك لان
المقصود منه قصر الفاعل على المفعول فلو قدم المفعول على الفاعل لانقلب
ذلك الى قصر المفعول على الفاعل اذ معنى قولنا ما ضرب زيد الا عمرا ان زيدا
ليس ضاربا لاحد الا لعمرو فاما عمرو فجاز ان يكون مضروبا لغيره وبتقديم
المفعول اى بقولك ما ضرب عمرا الا زيد ينعكس ثم هذا اذا وقع المفعول

٢ اذ الاصل فى الخبر

فقط بعد الا او معناها اما اذا وقع بعد الا او معناها كلاهما ثم قدم عمروا على زيد نحو ما ضرب الا عمروا زيد فانه جائز عند الاخفش وعبد القاهر سواء قصد استثناء عمرو وتقديم الا عمروا على الفاعل بقرينة او قصد استثناء امرين من امرين اي ما ضرب احد احدا الا عمروا زيد حيث لا ينقلب الانحصار المقصود وذلك لان الانحصار انما يقع فيما يلي الا فلو ذكر الفاعل بعدها فالانحصار يقع فيه فاذا قلت ما ضرب الا زيد عمروا فكانك قلت الضارب زيد لا غير ولو ذكر المفعول بعدها فالانحصار يقع فيه فاذا قلت ما ضرب الا عمروا زيد فكانك قلت المضروب عمرو لا غير وذهب الاكثرون الى انه لا يجوز ذلك سواء قصد استثناء عمرو وتقديم الا عمروا على زيد او قصد استثناء امرين من امرين اما الثاني فللزوم استثناء شيئين من شيئين باداة واحدة بلا عطف وهو لا يجوز لضعف الحروف واما الاول فللزوم الالتباس بالثاني

ثم لما بين المواضع التي وجب فيها تقديم الفاعل على المفعول شرع في بيان المواضع التي وجب فيها تاخيره عنه فقال واذا اتصل به اى بالفاعل ضمير مفعول اى ضمير عائد الى المفعول نحو قوله تعالى وَاِذِ ابْتَلٰى اِبْرٰهِيْمَ رَبُّهٗ او وقع الفاعل بعد الا نحو ما ضرب عمروا الا زيد او بعد معناها اى معنى الا وهو انما نحو انما ضرب عمروا زيد او اتصل به اى بالفعل مفعوله اى مفعول الفعل وهو اى الفاعل غير متصل بالفعل نحو ضربني زيد وما ضربني الا انت وقوله وجب تاخيره جواب الشرط السابقة اى وجب تاخير الفاعل عن المفعول واما في الصورة الاولى اى في صورة اتصال ضمير المفعول فللتحرز عن لزوم الاضمار قبل الذكر واما في الصورة الثانية اى في صورة وقوعه بعد الا او معناها قليلا ينقلب القصر المقصود لان المقصود منه قصر المفعول على الفاعل فلو قدم الفاعل على المفعول لانقلب ذلك الا قصر الفاعل على المفعول اذ معنى قولنا ما ضرب عمروا الا زيد ان عمروا ليس مضروبا لاحد الا لزيد فاما زيد فجاز ان يكون ضاربا لغيره وبتقديم الفاعل اى بقولك ما ضرب زيد الا عمروا ينعكس ثم هذا اذا وقع مجرد فاعله بعد الا او معناها اما اذا وقع بعد الا او معناها كلاهما نحو ما ضرب الا زيد عمرًا فانه جائز لبقاء الانحصار المقصود على حاله وقيل لا حاجة الى هذا التقييد كما هو ظاهر لفظ المصنف لان مثل هذا التركيب محمول

على كلامين فيكون عمرا معمول فعل محذوف ليس فيه تقديم الفاعل على مفعول
واما فى الصور الثالثة اى فى صورة اتصال المفعول لان اتصال المفعول مانع
عن تاخيره لمنافاة للاتصال الفعل وانما قال وهو غير متصل احترازا عما اذا
كان الفاعل متصلا ايضا مثل ضربتك فانه يجب تقديم الفاعل على المفعول
على ما مر وقد يحذف الفعل كلمة قد للتقليل واللام للعهد اى قلما يحذف
الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة اللام بمعنى الوقت لا للعلة لان قيام القرينة
شرط للحذف لا للعلة بل العلة الايجاز والاختصار اى وقت حصول قرينة
دالة على الحذف وتعيين المحذوف وقوله جوازا صفة مصدر محذوف اى
وقد يحذف حذفا جائزا للايجاز والاختصار مع حصول الغرض بالقرينة
كقولك زيد خبر مبتداء محذوف والقول بمعنى المقول اى هو مثل مقولك
وزيد بدل من المقول اي كزيد والرفع محلي وفي بعض النسخ فى مثل زيد فى
موضع كقولك زيد وهو ظرف لقوله جوازا فعلى هذا يكون زيد مضاف اليه
والرفع محلي على التقديرين وقوله لمن قال الجار والمجرور صفة زيد وكلمة من
موصولة وقال صلة اى زيد المقول الذي قال من قام كلمة من هذه استفهامية
مبتدأة وقام خبره والجملة الاستفهامية مقول قال فزيد الواقع فى الجواب فاعل
فعل محذوف اي قام زيد فحذف الفعل لوجود القرينة وهو قام المذكورة فى
السوال فان قيل لم لم يجعل من باب حذف الخبر بتقدير زيد قام ليطابق
الجواب السوال وهو من قام لانه جملة اسمية فوجب ان يكون الجواب كذلك
ولن يكون ذلك الا بتقدير الخبر قيل لو جعل هذا من باب حذف الخبر يطابق
السوال صورة ولا يطابق معنى لان قوله من قام سوال عن الفاعل من غير تردد فى
الحكم وزيد قام يفيد تقوى الحكم بتكرار الاسناد فلا يطابق الجواب السوال من
حيث المعنى ويقال حذف الخبر يوجب حذف الجملة وحذف الفعل يوجب حذف
شرطها والتقليل فى الحذف اولى ثم حذف الفعل كما يكون بقرينة السوال المحقق
كما فى المثال المذكور يكون بقرينة السوال المقدر كقول ضرار النهشلي في مرثية يزيد
بن نهشل وليبك يزيد ضارع لخصومة الواو فى قوله ليبك ليست بداخلة فى
البيت بل هى من عبارة المصنف لعطف مثال على مثال وهو امر غائب مبني
للمفعول وقوله يزيد غير منصرف للعلمية ووزن الفعل مرفوع على انه مفعول

مالم يسم فاعله لقوله ليبك وقوله ضارع فاعل فعل محذوف لان الشاعر لما امر
بالبكاء بقوله ليبك يزيد اى على يزيد على صيغة المجهول حرك السامع ان يسال
قائلا من يبكيه وجعل هذا السوال المقدر كالمحقق فاجاب بقوله ضارع اه
يبكيه ضارع اى عاجز عن خصمه عند الخصومة فحذف الفعل لدلالة السوال
المقدر عليه واللام في قوله لخصومة بمعنى الوقت متعلق بقوله ضارع ان لم
يعتمد بشيء لان الجار والمجرور يكفيه رائحة الفعل اي يبكيه من يعجز عند
الخصومة او بقوله يبكيه المقدر والمراد بالخصومة خصومة غيره معه او
خصومته مع غيره وانما يبكيه وقت الخصومة لضعف حاله وقلة اخوانه فان
يزيدا كان ظهير الضارعين ومعين الضعفاء وقيل اللام للعلة ان اريد خصومة
غيره معه وفيه نظر لان الخصومة لا تصلح علة للبكاء بل العلة عجزه وقت
خصومة غيره اياه وكون يزيد ظهير الضارعين ومعين الضعفاء فاللام بمعنى
الوقت على كلا التقديرين واجيب بان حمل اللام على العلة على تقدير ان يكون
قوله لخصومة متعلقا بقوله ضارع لا بقوله يبكيه المقدر اى ضارع لاجل خصومة
غيره معه اي يبكيه من يعجز عند خصومة غيره معه هذا البيت من كتاب سيبويه
واخره ع ومختبط مما تطيح الطوائح قوله ومختبط عطف على ضارع اي يبكيه ضارع
ومختبط وهو سائل العطايا من غير وسيلة وانما يبكيه مختبط لان يزيدا كان يعطي
السائلين من غير وسيلة وقوله مما تطيح الطوائح اى مما تهلك الحوادث ماله
متعلق بقوله يبكيه المقدر او بقوله مختبط وكلمة من للسببية وما مصدرية
والمضارع بمعنى حكاية حال ماضية والاطاحة هو الاهلاك والطوائح جمع
مطيحة على خلاف القياس كلواقح جمع لقيحة والقياس المطيحات والمطيحة
هي الحادثة المهلكة اي يبكيه مختبط لاجل اطاحة الطوائح ماله اى لاجل اهلاك
المهلكات ماله او متعلق بقوله ليبك اى ليبك يزيد لاجل اطاحة الطوائح يزيد
اي لاجل اهلاك المهلكات يزيد ومعنى البيت انه ينبغي ان يبكي على يزيد كل ذليل
لا ناصر له وكل فقير سائل اصابته حوادث الزمان واهلكت ماله ولم يجد من يعينه
فان يزيدا لناصر كل ذليل وجابر فقر كل فقير وقوله ووجوبا عطف على قوله جوازا

اى ويحذف حذفا واجبا في مثل وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ
اى مثل هذا الكلام وقوله احد مرفوع على انه فاعل فعل محذوف تفسيره

استجارك وتقديره وان استجارك احد من المشركين استجارك والمراد بالمثل كل ما فسر فيه المحذوف فيجب فيه الحذف لئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر فان قيل فليكن الجمع بينهما كما في المفسر بأيْ وأنْ وعطف البيان نحو رايت غضنفرا اى اسدا ونحو قوله وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ ونحو جاءني ابو الفضل زيد قيل ذلك تفسير المعنى وهذا تفسير المحذوف وصح الجمع بين المفسر والمفسر ثمه ولم يصح هنا لانه بالجمع لايبقى المفسر محذوفا فلا يكون المفسر تفسيرا للمحذوف ثم لما فرغ عن بحث حذف الفعل وحده شرع في بحث حذف الفعل والفاعل جميعا فقال وقد يحذفان معًا اي الفعل والفاعل لقيام قرينة نظيره مثل نعم لمن قال الجار والمجرور صفة نعم اى نعم المقولة لمن قال او حال اى مثل نعم مقولة لمن قال اقام زيد تقديره نعم قام زيد فحذف الفعل والفاعل بدلالة نعم التى لتصديق ما سبق وحذف الجملة هنا جائز لا واجب ونعم قرينة لا ساد مسد الجملة كذا قالوا ولقائل ان يقول ان سد الشئ مسد غيره قد يكون بان يفيد فائدته كما في اقائم الزيدان ولا شك أن نعم تفيد فايدة الجملة المحذوفة فيكون السوال قرينة الحذف ونعم سادّة مسد المحذوف فينبغى ان يكون حذف الجملة هنا واجبا على ان الجملة لم تستعمل بعد حرف التصديق في موضع وذا امارة الوجوب والجواب عنه ظاهر فليتامل ثم لما فرغ عن بيان احكام الفاعل شرع فى بيان حكم اخر له وهو الاضمار عند التنازع وذكر سائر احكام التنازع استطرادا فقال واذا تنازع الفعلان اسما ظاهرا بعدهما اى بعد الفعلين قوله ظاهرا مفعول تنازع لان نازع متعد الى مفعولين تقول نازعته الثوب فيتعدى تنازع الى واحد فيكون من باب تجاذبنا الثوب لا من باب تضارب زيد وقوله بعدهما صفة ظاهرا اى ظاهرا واقعًا بعدهما وانما ذكر الفعلين لاصالة الفعل في العمل والتنازع لايختص بالفعل بل يجرى في غيرهما من الصفات ايضًا نحو زيد ضارب ومكرم عمرا وبكر شريف وكريم ابوه وغير ذلك وهذا بيان لاقل ما يتحقق فيه التنازع ولا يختص التنازع بالفعلين بل يجرى في اكثر منهما ايضا نحو ما جاء في الصلوة الماثورة كما صليت وسلمت وباركت ورحمت وترحمت على ابراهيم فان هذه الخمسة تنازعت في على ابراهيم وانما قيل بالظاهر احترازا عن المضمر فان التنازع لايجرى فيه بل يلحق بما يليه وليس فيه جواز اعمال كل واحد منهما فاذا

قلت ضربت واكرمت على صيغة المتكلم وضرب واكرم على صيغة الغايب اوضربك واكرمك على صيغة المخاطب كان كل من الفعلين اتصل به ما يقتضيه ولا يمكن اعمال احدهما فيما اتصل بالآخر لان المتصل يجب اتصاله بعامله او بما هو كجزئه ولا يتصل بعامل آخر فلما لم يجز في المتصل لم يجز في المنفصل طرداً للباب وانما قيد بقوله بعدهما لان الاسم الظاهر اذا كان متقدما او متوسطاً يلتحق بالفعل الاول اذ يستحقه هو قبل التكلم بالثاني فلا يكون فيه مجال نزاع فلا يكون من هذا الباب كقولك زيداً ضربت واكرمت وضربت زيداً واكرمت فان قيل التنازع لا يتحقق في تركيب ما عند احد لان البصريين ذهبوا الى اعمال الثاني واضمار الفاعل في الاول وحذف المفعول ان استغنى عنه والا اظهر والكوفيين الى اعمال الاول واضمار الفاعل والمفعول في الثاني الا ان يمنع مانع فيظهروه على ما ياتي في المتن فكيف قال واذا تنازع الفعلان الى آخره قيل المراد بالتنازع التنازع في القلب دون التركيب فيكون المعنى واذا قصد توجه الفعلين الى اسم واحد في القلب دون التركيب والفاء في قوله فقد يكون جواب اذا فعلى هذا يكون الفاء في قوله فان اعملت للتفسير ويحتمل ان يكون الفاء للتفسير والجزاء محذوف وفي تقديره واذا تنازع الفعلان ظاهراً بعدهما جاز اعمال كل واحد منهما وعلى هذا يكون الفاء في قوله فان اعملت ايضاً للتفسير ويحتمل ان يكون الفاء للتفسير وجزاء للشرط قوله فان اعملت الثاني الى آخره اي فقد يكون تنازع الفعلين واقعاً في الفاعلية اي فاعلية الاسم الظاهر وياء النسبة مع التاء تفيد معنى المصدرية اي في كونه فاعلاً نحو ضربني واكرمني زيد وقد يكون واقعاً في المفعولية اي في مفعولية الاسم الظاهر اي في كونه مفعولاً نحو ضربت واكرمت زيداً وقد يكون واقعاً في الفاعلية والمفعولية مختلفين في الاقتضاء بان يقتضي احد الفعلين فاعلية الاسم الظاهر والآخر مفعوليته معاً نحو ضربني واكرمت زيداً وانتصاب قوله مختلفين على انه حال من الفعلين المقدرين اللذين هما فاعل المصدر المضاف اليهما المدلول بالضمير المستكن في فقد يكون العامل في قوله وفي الفاعلية والمفعولية بواسطة العطف اي وقد يكون تنازع الفعلين واقعاً في الفاعلية والمفعولية معاً حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء فيكون العامل في الحال وصاحبها ذلك

المصدر فيتحد عامل الحال وصاحبها ولقائل ان يقول لو كان ذلك حالا من الفعلين المقدرين وعامله المصدر المدلول بالضمير المستكن فى قوله فقد يكون يلزم اعمال الضمير العائد الى المصدر فى الحال وصاحبها لا محالة وذا ممتنع ويمكن ان يجاب بانه حال من الفعلين المفهومين من ذلك الضمير فيكون حالا من مفهوم الكلام وعامله المصدر المفهوم من الكلام والحال يصح ان يكون عاملها معنويا مفهوما من الكلام من حيث المعنى فيكون من باب اعمال مفهوم الكلام لا من باب اعمال الضمير ويمكن ان يقال انه خبر كان المحذوف اى ان كان الفعلان مختلفين عملا بان كان احدهما رافعا والاخر ناصبا وقوله ويختار البصريون بكسر الباء والقياس الفتح وكان الكسر لايقاع الفصل بين المنسوب الى المدينة وبين المنسوب الى البصرة بمعنى الحجارة اى يختار النحاة المنسوبة الى البصرة اعمال الثاني عطف على الجزاء المحذوف اى واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما يجوز اعمال كل منهما ويختار البصريون اي نحاة البصرة اعمال الفعل الثاني مع تجويز اعمال الاول فالاختلاف فى الاختيار والاولوية دون الجواز واحتجوا بان الفعل الثاني اقرب الطالبين الى المطلوب فهو على اخذه اقدر وبان اعمال الاول يستلزم الفصل بين العامل والمعمول وهو خلاف الاصل اذ الاصل فى المعمول ان يلي عامله وباستفاضة الاستعمال على ذلك فى القران وكلام الفصحاء منه قوله تعالى هَاؤُمُ اقْرَؤُا كِتَابِيَهْ حيث اعمل الثاني اذ لو اعمل الاول لقيل اقْرَؤُوهُ لاختيار اضمار المفعول فى الثاني عند اعمال الاول ومنه قوله تعالى آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا حيث اعمل الثاني اذ لو اعمل الاول لقيل أُفْرِغْهُ لما مر ومنه قول الشاعر + ومكتا مدمّاة كان متونها + جرى فوقها واستشعرت لون مذهب + حيث اعمل الثانى والا لقيل واستشعرته لما ذكرنا ومنه قول الاخر + قضى كل ذي دين فوفى غريمه + وغرة ممطول معنى غريمها + حيث اعمل الثاني في كلا المصراعين اما فى المصراع الاول فلانه لو عمل ذلك لقيل فوفاه لما قلنا واما فى المصراع الثاني فلانه لولا ذلك لقيل معنى هو غريمها باظهار الضمير في معنى لانه صفة جرت على غير من هي له حيث وقع خبر الغرة وهو صفة الغريم حيث اسند اليه والصفة اذا جرت على غير من هي له يجب فيها ابراز الضمير اذا لم يضمر على شريطة التفسير فلما لم يبرز

الضمير دل على انه قد عمل الثاني بخلاف مالو كان الغريم معمولا لقوله معنى فانه لا يجب ابراز الضمير في ممطول لانه وان كان صفة جرت على غير من هي له حيث وقع خبر الغرة وهو صفة الغريم الا ان ضميره اضمر بشريطة التفسير لان الغريم تفسير لضميره فلا يجب فيه ابراز الضمير ويختار الكوفيون اى نحاة الكوفة اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني واحتجوا بان الاول اسبق الطالبين فهو اولى باعطاء المطلوب وبان اعمال الثاني يستلزم الاضمار قبل الذكر ولا كذلك اعمال الاول فكان اولى وبقول امرء القيس + فلو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليلا من المال + فان كفاني ولم اطلب تنازعا في قليل واعمل كفاني فيه حتى ارتفع به مع امكان اعمال الثاني وهو لم اطلب اذ لا تفاوت في النظم بين نصب قليل ورفعه مع ارتكابه خلاف الاصل وهو حذف المفعول بالاتفاق فلولا اعمال الاول مختارا لما اختاره الشاعر اذ الفصيح لا يختار الا الوجه المختار فلما اختاره دل على ان اعمال الاول هو المختار وجوابه يأتي في المتن ثم لما بين ان المختار اعمال الثانى عند البصريين واعمال الاول عند الكوفيين شرع في تفسير مذهبهما وبيان كيفية الاعمال فقال فان اعملت الثاني الفاء للتفسير وانما بداء بتفسير اعمال الثاني لانه الاولى والاكثر استعمالا اى فان اعملت الفعل الثانى كما هو مذهب البصريين سواء كان الثاني مقتضيا للفاعل او المفعول اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل على وفق الظاهر اى على موافقة الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث نحو ضربني واكرمت زيدا وضرباني واكرمت الزيدين وضربوني واكرمت الزيدين وضربتني واكرمت هندا وضرباني واكرمت هندين وضربتني واكرمت هندات وقوله دون الحذف ظرف اضمرت اى دون حذف الفاعل لان حذفه لا يجوز لتوقف الفعل عليه وعدم استقلاله بدونه الا اذا سد شئ مسده كما في ماجاءني الا زيد وفى ضرب زيد على صيغة المجهول بخلاف الاضمار قبل الذكر فانه جائز في العمدة بشرط التفسير قُلْ هُوَ اللّٰهُ اَحَدٌ ونعم رجلا فان قيل لم لم يظهر الفاعل في الاول عند اعمال الثانى لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل قيل لو اظهر ذلك لزم التكرار وهو قبيح فلا يصار اليه مع امكان الاضمار خلافا للكسائي رح مفعول مطلق لفعل محذوف

اي يخالف بالاضمار دون الحذف خلافا للكسائي فانه يقول بحذف الفاعل
دون اضماره تحرزا عن الاضمار قبل الذكر والجواب ان الاضمار قبل الذكر بشرط
التفسير فى الجملة جائز نحو نعم رجلا و قل هُوَ اللهُ اَحَدٌ بخلاف حذف الفاعل
بدون سد شيء مسده فانه لم يوجد فى كلامهم اصلا فان قيل قد جاء حذف
الفاعل بدون سد شي مسده نحو قوله تعالى اسمع بهم وابصر حيث حذف بهم
فى الثانى وهو فاعل عند سيبويه ونحو ما قام وما قعد الا انا حيث حذف الا انا
فى الاول وهو الفاعل ونحو اضربن من حيث حذف الفاعل وهو الواو ونحو اكرموا
القوم حيث حذف الفاعل وهو الواو لفظا لئلا يلتقي ساكنان وان بقيت خطا
لئلا يلتبس الجمع بالواحد ونحو اِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ حيث حذف فاعل
المصدر قيل ان المصدر قاصر فى العمل لا يجب فيه وجود الفاعل فقوله اطعام
في يوم ذى مسغبة من باب عدم الفاعل لعدم الاقتضاء كما فى الجوامد لا من باب
حذف الفاعل والامثلة السابقة من باب تقدير الفاعل لا من باب حذفه نسيا
منسيا والمحذوف في باب التنازع نسيا منسيا ويظهر اثر الخلاف بين القائلين
بالاضمار وبين القائلين
بالحذف فى التثنية والجمع دون الواحد لكون الضمير بارزا فيهما ومستترا
فيه فيقال فى الاضمار ضرباني واكرمنى الزيدان وضربوني واكرمنى الزيدون
وفى الحذف ضربني واكرمنى الزيدان والزيدون بخلاف ضربنى واكرمني زيد
حيث لا يظهر اثر الخلاف فيه صورة بل معنى فان الفاعل فى الفعل الاول مضمر
مستتر عند القائلين بالاضمار ومحذوف عند القائلين بالحذف وقوله
وجاز جملة معترضة لبيان خلاف الفراء والواو اعتراضية اى وجاز اعمال الثاني
عند اقتضاء الاول الفاعل وقوله خلافا للفراء مفعول مطلق اي يخالف
القول بالجواز خلافا للفراء فانه منع جواز ذلك للزوم احد المحظورين الاضمار
قبل الذكر او حذف الفاعل وروي عن الفراء تشريك الرافعين والاضمار بعد
الاسم الظاهر كما في صورة تاخير الناصب يقال ضربني واكرمني زيد هو وضربني و
اكرمت زيدا هو ورواية المتن غير مشهورة عنه وقوله وحذفت المفعول عطف
على قوله اضمرت الفاعل اى وان اعملت الثاني حذفت المفعول ان اقتضى الاول
المفعول ان استغنى عنه هذا شرط استغنى عن الجزاء لتقدم ما يغني عنه و
الجار والمجرور واغني عنه مفعوله مالم يسم فاعله اى حذفت المفعول ان كان اما

استغني عنه بان لم يكن مفعولا لافعال القلوب نحو ضربت وضربني زيد واعطيت واعطاني زيد درهما لان المفعول فضلة فلا ضرورة في اضمار قبل الذكر فيحذف لدلالة الاسم الظاهر عليه وانما لم يذكر مثل هذا المفعول تحرزا عن سماجة التكرار وانما لم يضمر ذلك تحرزا عن الاضمار قبل الذكر في الفضلة واما الاضمار في قولهم ربه رجلا فشاذ والا اظهرت اي وان لم يستغن عنه اي وان كان مما لم يستغن عنه بان كان مفعولا ثانيا من باب علمت وكان الاول مذكورا اظهرت المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا فان حسبني وحسبت لما تنازعا في منطلقا الاخير واعمل فيه حسبت وجب اظهار مفعول حسبني وهو منطلقا الاول لئلا يلزم الاقتصار على احد المفعولين ثم لما فرغ عن تفسير مذهب البصريين وبيان كيفية اعمال الفعل الثاني شرع في تفسير مذهب الكوفيين وبيان كيفية اعمال الفعل الاول فقال وان اعملت الاول عطف على الشرطية السابقة وهي قوله فان اعملت الثاني اي وان اعملت الفعل الاول كما هو راي الكوفيين سواء كان مقتضيا للفاعل او المفعول اضمرت الفاعل في الفعل الثاني اذا اقتضى الفاعل على وفق الظاهر بالاتفاق نحو ضربت وضربني زيد وضربت وضرباني الزيدين وضربت وضربوني الزيدين واضمرت المفعول ايضا في الفعل الثاني اذا اقتضى المفعول على القول المختار على وفق الظاهر نحو ضربني وضربته زيد وضربني وضربتهما الزيدان وضربني وضربتهم الزيدون وانما اضمر المفعول في الثاني لان اضماره ليس قبل الذكر لتعلق الاسم الظاهر بالفعل الاول وهو مقدم على ما يضمر في الفعل الثاني حكما فلا يحذف مع امكان اضماره الا ان يمنع مانع فتظهر استثناء مفرغ اي اضمرت المفعول على المختار في جميع الاوقات الا وقت منع مانع عن الاضمار فحينئذ وجب اظهار المفعول وهو ما اذا كان مفعولا ثانيا من باب علمت مع ذكر المفعول الاول غير مطابق للظاهر مثل حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا فان حسبني وحسبتهما تنازعا في منطلقا فاعمل الاول وهو حسبني فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاول في حسبتهما واظهر الثاني وهو منطلقين لمانع يمنع اضماره وهو انه لو اضمر مفردا خالف من هو له وهو المفعول الاول وذا غير جائز لوجوب الحال وانما وهما فيما صدقا عليه

في هذا الباب ولو اضمر مثنى خالف المعاد وهو قوله منطلقا فلما امتنع الاضمار وجب اظهاره وان كان مطابقا للظاهر بضمير نحو حسبني وحسبته اياه زيدا منطلقا ثم لما فرغ من ذلك شرع في جواب ما تمسك به الكوفيون يقول امرؤ القيس من ان كفاني ولم اطلب تنازعا في قليل واعمل كفاني فقال وقول امرء القيس فلو انما اسعى لادنى معيشة * كفاني ولم اطلب قليل من المال * ليس منه القول بمعنى المقول اى مقوله ليس من باب التنازع لفساد المعنى اى لاجل فساد معنى البيت على تقدير توجههما الى قليل من المال حيث يلزم التناقض وخلاف المقصود لان كلمة لو يجعل المثبت من شرطه وجزائه وما عطف على احدهما منفيا والمنفي من كل واحد من ذلك مثبتا فاذا قلت لو اكرمتني اكرمتك فالاكرامان منفيان واذا قلت لو لم تكرمني لم اكرمك فالاكرامان مثبتان فعلى هذا قوله فلو انما اسعى لادنى معيشة يستلزم انتفاء سعيه لادنى معيشة اى انتفاء طلبه لقليل من المال لانه مثبت وقع في سياق لو وكذا قوله كفاني قليل من المال يستلزم انتفاء كفاية قليل من المال فلو كان قوله ولم اطلب متوجها الى قليل من المال كما زعموا يستلزم كونه طالبا للقليل من المال لانه صار مثبتا بالعطف على جزاء لو فيلزم من المصراع الاول ان لا يكون طالبا لقليل من المال ومن الثانى ان يكون طالبا له وهو تناقض بين وكذا يلزم من الاول انتفاء كفاية قليل من المال ومن الثاني ثبوت طلبه وهو غير مقصود فثبت ان الفعل الثاني غير متوجه الى ما توجه اليه الفعل الاول بل الاول متوجه الى قليل من المال والثانى متوجه الى المجد المؤثل المحذوف بدلالة البيت الثاني وهو قوله * ولكنما اسعى لمجد مؤثل * وقد يدرك المجد المؤثل امثالي * فيكون المعنى لو ثبت سعيي لادنى معيشة كفاني قليل من المال ولم اطلب المجد المؤثل ولكنما اسعى لمجد مؤثل فلا يكون من باب التنازع اذ شرطه ان يكون الفعلان متوجهين الى شيء واحد قال الفارسى الواو في قوله فلم اطلب للحال دون العطف فلا يصير الطلب مثبتا فلا يلزم التناقض ولا خلاف المقصود ويكون المعنى ما ثبت سعيي لادنى معيشة وما كفاني قليل من المال والحال اني لم اطلب قليلا من المال فيكون من باب التنازع باعمال الاول وفيه نظر لان الحال قيد العامل فيستلزم كون الشرط ملزوما للكفاية المقيدة بانتفاء الطلب وليس كذلك

لتحقق السعي لادنى معيشة مع كفاية قليل من المال مطلقا سواء طلبه او لم يطلبه نعم يمكن ان يكون البيت من هذا الباب باعمال الاول وحذف المفعول من الثاني على غير المختار ان كان قوله ولم اطلب عطفا على مجموع الجملة الشرطية دون الجزاء او كان اعتراضا حيث لا يكون حينئذ في سياق لو فلا يصير مثبتا فلا يفسد المعنى فاذا عرفت هذا فاعلم ان قوله وقول امرء القيس مبتدء وقوله ليس منه خبره وقوله كفاني في البيت جواب لو وفي الكافية بدل من قول امرء القيس واضافة الفساد الى المعنى اضافة المصدر الى الفاعل ثم المصنف لما اخرج مفعول مالم يسم فاعله عن تعريف الفاعل بقوله على جهة قيامه به شرع في تعريفه بحد على حدة فقال مفعول مالم يسم فاعله اى مفعول فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصل بينه كما فصل المبتدء لشدة تعلقه بالفاعل حتى سماه بعض النحويين فاعلا كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه كلمة كل لبيان الاطراد فلا يكون ذكره ههنا مستنكرا وقوله حذف فاعله صفة مفعول وهو تاكيد للضمير المستتر في قيم اى واقيم ذلك المفعول مقام الفاعل وانما اكد لئلا يتوهم اسناد اقيم الى قوله مقامه فان قيل هذا الحد صادق على الربيع في قولهم انبت الربيع البقل حيث كان في الاصل مفعولا فيه اى انبت الله البقل وقت الربيع فهو مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه قيل انه قد خرج عن كونه مفعولا فيه وصار فاعلا لصدق حد الفاعل عليه فلم يصدق عليه كل مفعول حذف فاعله ثم لما فرغ عن تعريف مفعول مالم يسم فاعله شرع في بيان شرطه فقال وشرطه اى شرط مفعول مالم يسم فاعله ان تغير صيغة الفعل الى فعل او يفعل وصيغة الصفة الى صيغة المفعول فان قيل كيف يدخل في هذا الشرط نحو افتعل واستفعل وغيرهما مما بني للمفعول قيل في الكلام حذف معطوف اى الى فعل او يفعل ونحوهما مما بني للمفعول او يقال المراد بقوله فعل ويفعل مجردا للفظ واللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما والعلم يصح تاويله بصفة اشتهر مسماه بها كما في لكل فرعون موسى اى لكل جبار عادل والصفة المشتهرة لمسمى فعل ويفعل كونه ماضيا مجهولا ومضارعا مجهولا او كونه صيغة المبني للمفعول فيكون المعنى ان تغير صيغة الفعل الى الماضي المجهول والمضارع المجهول او ان تغير صيغة الفعل المبني للفاعل الى صيغة الفعل المبني للمفعول ثم لما كان تعريف مفعول

مالم يسم فاعله موهما بان كل مفعول صالح لاقامته مقام الفاعل شرع في بيان ما يقع من المفعولات مقامه وما لا يقع فقال ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت مقام الفاعل لان المفعول الثاني مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه لزم كونه مسندا ومسندا اليه معا مع كون كلا الاسنادين تاما بخلاف اعجبني ضرب زيد فان ضرب وان كان مسندا او مسندا اليه لكن اسناده الى الفاعل غير تام وكذا لا يقع المفعول الثالث من باب اعلمت مقام الفاعل لان حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندا وكذا ثاني مفاعيله عند اللبس نحو اعلم موسى عيسى اخاه بخلاف اعلمت زيدا هندا ذاهبة والمفعول له والمفعول معه كذلك اي المفعول له والمفعول معه مثل المفعول الثاني من باب علمت والثالث من باب اعلمت في انهما لا يقعان موقع الفاعل اما الاول فلان المفعول له جواب لم ويبطل السوال عن اللمية قبل تمام الحكم وفيه نظر لان هذا الدليل يوجب ان لا يجوز اقامة المفعول له بعد اظهار اللام ايضا لانه جواب لم وقد جاز ذلك بالاتفاق يقال ضرب التاديب وما يقال لا نسلم انه بعد اظهار اللام جواب لم ففيه وهاء لا يخفى لان المفعول له بلا لام انما يقع جوابا للم لكونه صالحا للجواب للم ولا يتفاوت تلك الصلاحية بعد اظهار اللام الا ترى ان قولك للتاديب يصلح جوابا لمن قال ضربت كما ان تاديبا صلح لذلك وهذا امر يعرف بالوجدان لا بالبرهان وعلل بعض الشارحين بان النصب فيما قصد عليته مشعر بالعلية فلو اقيم مقام الفاعل صار مرفوعا فيفوت الاشعار بالعلية وفيه نظر لانه يلزم من هذا الدليل جواز اقامته لو قام قرينة تشعر بالعلية وليس الامر كذلك بل المنع مطلق ولان هذا الدليل يقتضي امتناع اقامة الظرف ايضا لان النصب فيما قصد ظرفيته مشعر بالظرفية فلو اقيم مقام الفاعل فات النصب والاشعار وقد صح ذلك يقال سير يوم الجمعة واما الثاني فلان المفعول معه لو اسند اليه الفعل فلا يخلو اما ان يحذف الواو عند اسناد الفعل اليه ام لا فان حذف فيتغير ماهية المفعول معه ويخرج عن كونه مفعولا معه وان لم يحذف يمتنع الاسناد اليه اذ الواو يمنع الاسناد اليه ثم لما بين المفاعيل التي لا يقع موقع الفاعل شرع في بيان ما يقع موقعه فقال واذا وجد المفعول به بلا واسطة في

الكلام مع غيره من سائر المفاعيل التى تقع موقعه وهي المفعول المطلق الذي
ليس للتاكيد وظرف الزمان والمكان والمفعول بواسطة حرف جر تعين له
اي تعين المفعول به لاقامته مقام الفاعل اى لاسناد الفعل اليه وانما تعين له
لان الفعل المجهول بني له واسند اليه حقيقة والى غيره من الملابسات مجازا و
لا يصار الى غير الحقيقة مع امكانها فان قيل لا يترجح المفعول المطلق والزمان
على المفعول به باعتبار ان كل واحد منهما جزء مدلول الفعل لان الفعل يتضمن
المصدر والزمان وكذا المكان باعتبار انه مستلزم مدلول الفعل لان كل مصدر
يستلزم المكان بخلاف المفعول به فانه مقتضى مدلوله من حيث انه المصدر
يقتضى المحل من جهة الوقوع عليه ويستلزمه فان الضرب في ضربت زيدا
مثلا وان استلزم المحل من جهة وقوع المصدر على ذلك المحل لكن باعتبار
المصدرية بل باعتبار الصفة التعدية فان نفس المصدر يمكن ان يكون بدون
المفعول به كالقيام والقعود وغيرهما من المصادر اللازمة فثبت ان احتياج
الفعل الى هذه المفاعيل اشد من احتياجه الى المفعول به فلم لا تترجح هي عليه
قيل انما لم يترجح هي عليه لان الفعل المجهول غير مبني لواحد من هذه المفاعيل فكان
راجحا عليها ولذلك تقول ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في
داره فتعين زيد الفاء للتعليل وهذا تعليل على التمثيل المذكور لانه اذا قيل
تقول كذا فتعين زيد فكانه كان مثاله كذا لانه تعين فيه زيد كما ترى مع وجود غيره
من المفاعيل التي تصلح للاقامة فان قوله يوم الجمعة ظرف زمان وقوله امام
الامير ظرف مكان وقوله ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار
الصفة وقوله في داره مفعول به بواسطة حرف الجر مع ان المفعول به بلا واسطة
حرف جر اقيم مقام الفاعل ولقائل ان يقول ان قوله في الدار مفعول به بواسطة
حرف الجر على اصطلاح الجمهور واما على اصطلاح المصنف فهو مفعول فيه حيث
جعل تقدير في شرط نصب المفعول فيه لا شرط نفس المفعول فيه فيلزم تكرار
نظير ظرف المكان وترك نظير المفعول به بالواسطة وايضا له ان كلام المصنف ان يقول م
غير منتظم فان قوله اذا وجد وقوله تعين وقوله يقول امور مستقبلة وقوله فتعين
زيد ماض اللهم الا ان يجعل قوله تعين بمعنى المستقبل كما في قوله تعالى يَوْمَ يُنْفَخُ
فِي الصُّوْرِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمٰوٰتِ وَالْاَرْضِ فان لم يكن تامة لا ناقصة اى فان لم

يوجد المفعول بلا واسطة في الكلام فالجميع سواء اى فجميع المفاعيل مستوية
في الاقامة لاستواء الجميع في عدم بناء الفعل المجهول له وكون الاسناد اليه مجازا
فان قيل في كلام الشيخ نوع اشكال وهو انه لو اريد جميع المفاعيل مع مفعول به
لا يستقيم لابتنائه على قوله فان لم يكن وان اريد جميع ما سوى المفعول به ففي سواء
مطلقا وجد المفعول به اولم يوجد قيل المراد وان لم يوجد المفعول به فجميع ما سواه
سواء في جواز الاقامة وعند وجوده كانت سواء في عدم جواز الاقامة او يقال
المراد ان لم يوجد المفعول به فجميع ما يذكر في التركيب المذكور من المفاعيل سواء
وان وجد فجميع ما يذكر منها فيه ليس بسواء لترجح المفعول به ولو قال والا فالبواقي
سواء لكان اخصر لترك فعل الشرط واوضح لان لفظ الجميع يوهم خلاف المقصود
على ما عرف والمفعول الاول من مفعولي باب اعطيت والمراد بباب اعطيت كل
فعل متعد الى مفعولين ثانيهما غير الاول فيتناول كسوت اى المفعول الاول
من الفعل المتعدى الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى من المفعول الثاني
في اقامته مقام الفاعل لان المفعول الاول من اعطيت زيدا درهما فيه معنى الفاعلية
اذ هو عاطٍ اى اخذ وكذا المفعول الاول من كسوت زيدا جبة فيه معنى الفاعلية اذ هو
مكتس وفي الثاني منهما معنى المفعولية لانه ماخوذ مكتسىً وما فيه معنى الفاعلية
فهو انسب واليق باقامته مقام الفاعل ويجب اقامته عند اللبس نحو اعطى زيد
عمروا فان كل واحد من مفعوليه يصلح ان يكون اخذا وماخوذا بخلاف اعطيت
زيدا درهما فان الثاني لا يصلح ان يكون اخذا بل تعين لكونه ماخوذا فلا لبس في
اقامته ثم لما فرغ عن بحث الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله شرع في بحث المبتدء
والخبر فقال ومنها المبتدء والخبر مبتدء متقدم الخبر والجملة عطف على قوله
فمنه الفاعل اى من المرفوعات المبتدء والخبر انث الضمير ههنا التانيث المعاد وذكر
ثمه لتذكير الخبر وفي بعض النسخ ومنه المبتدء والخبر اى ومما اشتمل على علم
الفاعلية المبتدء والخبر وفي بعض النسخ المبتدء والخبر فعلى هذا يكون المبتدء
مبتدء محذوف الخبر اى ومنها المبتدء والخبر او ومنه انما حذف الخبر اكتفاء
بما ذكر في الفاعل ولذلك حذف في سائر المرفوعات الاتية وانما جمع المبتدء
والخبر في فصل واحد لمكان التلازم بينهما على ما هو الاصل اذ الاصل فيهما
اذا ذكر احدهما ذكر الاخر واما حذف احدهما فبخلاف الاصل ولاشتراكهما في كون

عاملهما معنويا وغير ذلك فالمبتداء هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية قوله
المبتداء مبتدء وهو ضمير الفصل لا محل له من الاعراب وقوله الاسم خبر وقوله
المجرد صفة الاسم وقوله عن العوامل متعلق المجرد وقوله اللفظية صفة العوامل
اى العوامل المنسوبة الى اللفظ نسبة المفعول الى المصدر او نسبة الجزئيات
الى الكليات وعلى الاول يكون اللفظ بمعنى التلفظ اى العوامل المنسوبة الى
تلفظ لافظ ذلك العوامل فيكون العوامل ملفوظة وعلى الثاني بمعنى الملفوظ
اي العوامل المنسوبة الى الاشياء الملفوظة فالاشياء الملفوظة كلية والعوامل
بعض جزئياتها وفي قيد الاسم احتراز عن الفعل فانه لا يقع مبتداء والمراد
بالاسم اعم من ان يكون اسما لفظا او تقديرا فيدخل في الحد سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ
ءَاَنْذَرْتَهُمْ اَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ وتَسْمَعُ بِالْمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِّنْ اَنْ تَرَاهُ وحق ان زيدا
منطلق وفي قيد المجرد عن العوامل اللفظية احتراز عن الاسم الذي يدخل فيه
عامل لفظي وانما اطلق العوامل اللفظية ولم يفسرها بباب كان وان وعلمت
كما فسرها العلامة جار الله الزمخشري في المفصل لانه عرف المبتدء وحده
فبالحرى ان يطلق بخلاف جار الله حيث قصد بيان ما هو المشترك بين المبتداء
والخبر قائلا هما الاسمان المجردان عن عوامل اللفظية للاسناد والمشترك بينهما
التجرد عن العوامل التي من شانهما ان تدخل عليهما وهي الابواب الثلثة وفروعها
ليس لا ولا يرد على المصنف قولهم بحسبك درهم فان قولهم بحسبك مبتداء
وليس بمجرد عن مطلق العوامل اللفظية لان الباء زائدة والحروف الزوائد مما لا
يعتد به وقوله مسندا اليه حال من الضمير المستكن في قوله المجرد والجار والمجرور
مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مسندا وهو انما عمل لانه حال معتمدة على ذي الحال
وفيه احتراز عن خبر المبتدء والقسم الثاني من المبتداء فانه خارج من هذا
القسم فان قيل ما المراد بضمير الفصل في حد المبتداء والخبر دون حد الفاعل
ومفعول ما لم يسم فاعله قيل اكتفى في بعض الحدود بالحصر المستفاد من المقام
لمكان الاطراد والانعكاس وصرح بذلك في بعضهم ليكون صور التصريح دالة
على صور الاكتفاء وقيل صرح بالحصر هنا ردا على من زعم ان اسم الفاعل مبتداء
وفاعله سد مسد الخبر كقائم الزيدان لانه مسند به لا مسند اليه ولانه اسم لا
صفة واقعة بعد حرف النفي والاستفهام وفيه نظر لان ضمير الفصل يقتضي

قصر الخبر على المبتدء دون العكس فاذا قلت زيد هو المنطلق كان الانطلاق
مقصورا على زيد لا ان زيدا مقصور على الانطلاق فعلى هذا يكون الاسم المجرد
عن العوامل اللفظية المسند اليه والصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام
مقصورًا على المبتدء مقصور على الاسم المذكور والصفة المذكورة فلا
يحصل بضمير الفصل رد زعمه لان الاسم المذكور والصفة المذكورة مبتدء
بلا خلاف واجيب بانه قد يجئ لقصر المبتدء على الخبر كما يقال الكرم هو التقوى
ومنه قوله تعالى وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ اى اولئك هم المقصورون على الفلاح
منهم الى غيرهم وههنا من هذا القبيل فيكون المبتدء مقصورا على الاسم
المذكور والصفة فلا يكون المبتدء غيرهما فيحصل به رد زعمه فان قيل التجريد
عن العوامل اللفظية يقتضي سبق وجودها كما ان قولك زيد مجرد عن الثياب
يقتضي سبق وجود الثياب ولم يوجد في المبتدء عامل قط قيل سلمنا ذلك لكن قد
ينزل الامكان منزلة الوجود كما في قولك للحفار ضيّق فم الركية والركية البير و
قولك سبحان الذي صغر جسم البعوض وكبر جسم الفيل وقوله تعالى أَمَتَّنَا
اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ بتسمية العدم الاصلي اماتة وهنا من هذا القبيل
فان قيل التجريد نفي الوجود من حيث المعنى واللام في العوامل للاستغراق فيكون
المعنى المبتدء هو الاسم الذي لم يوجد فيه كل عامل لفظي ونفي الكل نفي العموم
كقولك لم يقم كل انسان لا عموم النفي كقولك كل انسان لم يقم وقد عرفت ان نفي
العموم لا يفيد نفي الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف اليه الكل بل يفيد نفي الحكم
عن جملة افراده فيصدق عند عدم بعض العوامل ووجود البعض لان التجريد عن
شمول الوجود كما يكون بشمول العدم يكون بالافتراق ايضا قيل هذا انما يرد اذا
كان التجريد بمعنى السلب البسيط ولا نسلم ذلك بل هو سلب على وجه العدول
واذا النسبة ايجابية كقولك الجماد لاحي واثبات التجريد عن جميع العوامل بان
لا يوجد فيه عامل على سبيل عموم النفي لا نفي العموم فيكون المعنى هو الاسم الذي
لم يوجد فيه عامل لفظي او يقال سلمنا ان التجريد بمعنى السلب البسيط فيفيد
نفي العموم ونفي العموم يحتمل لشمول العدم والافتراق فتعين احدهما وهو شمول
العدم بالدليل الخارجي كما في قوله تعالى اِنَّ اللّٰهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُوْرٍ وان الله لا
يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ اَثِيْمٍ وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ وذلك الدليل ههنا شهرة الاصطلاح على

لايتعدى الفلاح

ان المبتداء هو الاسم الذي لم يوجد فيه عامل لفظي ويمكن ان يقال اللام في قوله
العوامل للجنس دون الاستغراق فيبطل معنى الجمعية اي المبتداء هو الاسم
المجرد عن ماهية العوامل اللفظية فلا يرد ما ذكرا اصلا وقوله او الصفة عطف
على قوله الاسم اي المبتداء هو الاسم المذكور او الصفة الواقعة بعد حرف النفي
او الف الاستفهام والمراد بالصفة اسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
والجاري مجراها كالمنسوب نحو ما قرشي اخوك وانما قيد الصفة بكونها واقعة
بعدهما ليحصل الاعتماد وفيه احتراز عن قولك قائم زيد فان الصفة ليست
مبتداءة لعدم الاعتماد خلافا للاخفش والكوفيين وكلمة او لمنع الخلو دون
الجمع وليست للشك والتشكيك فلا ينافي التعريف او هي لتقسيم المحدود
دون الحد وضابطة تقسيم المحدود ان يذكر في صدر الحد ما يتناول كلا
القسمين وهنا كذلك فان قوله الاسم يتناول كلا القسمين اذ المراد بالاسم ما
هو قسيم الفعل كما دل عليه كلام المصنف في شرحه لا قسيم الصفة كما زعم بعض
الشارحين فان قيل ان اريد به قسيم الفعل لا يحصل التقابل بين القسمين فالظاهر
ان المراد قسيم الصفة ليحصل التقابل قيل التقابل بين القسمين يحصل
بالنظر الى المجموع او بقوله مسند اليه فان المبتداء في القسم الاول مسند اليه وفي
الثاني مسند به ولا يصح ان يراد قسيم الصفة لانه يلزم حينئذ تقسيم الحد اذ ليس
في صدر الحد ما يتناول كلا القسمين وقوله رافعة حال من الضمير الواقعة
اي حال كون تلك الصفة رافعة لظاهر بان كانت الصفة مفردة والظاهر
الذي بعدها مثنى او مجموعا وانما قيد بالظاهر احترازا عن الصفة الرافعة لمضمر
نحو اقائمان الزيدان فانها رافعة لضمير عائد الى الزيدان ولو كانت رافعة للظاهر
لم يجز تثنيتها لما عرف ان رافع الفاعل اذا قدم عليه لا يثنى ولا يجمع فكانت خبرا
ليس الا فان قيل يخرج من هذا الحد مثل اقائم انتما فان الصفة رافعة للضمير
مع انها مبتدأة قيل المراد بالظاهر معناه اللغوي وهو خلاف المستتر فلا يخرج
ذلك فان قيل الصفة الواقعة بعد هل الاستفهامية الرافعة لظاهر مبتدأة ايضا
بالاعتماد على هل الاستفهامية نحو هل قائم زيد فلو قال بعد حرف النفي و
الاستفهام لكان اشمل قيل الصفة الواقعة بعد هل اختلفوا في ابتدائية قال ب ابتدائيتها
بعضهم انها مبتدأة وقال بعضهم انها خبر فالمصنف اختار الاول كان ذكر الالف

لاما لتها وان اختار الثاني كان ذكرها تقييدا واحترازا عن هل فان قيل الصفة الواقعة بعد لام الموصول الرافعة لظاهر مبتدءة ايضا بالاعتماد على الموصول نحو القائم ابوه زيد فلو قال بعد حرف النفي او الف الاستفهام او لام الموصول كان اشمل قيل انما لم يعتبر وقوع الصفة بعد لام الموصول لان هذا القسم من المبتدء ضروري يصار اليه لعدم وجه اخر ولا ضرورة ههنا للزوم اعراب الصلة باعراب اللام الموصولة كاعراب ما بعد الا بمعنى غير باعرابه توضيحه انه حق الاعراب ان يكون على الموصول لكن لما كانت اللام الاسمية في صورة اللام الحرفية والحرف لا يحتمل الاعراب نقل اعرابها الى صلتها فاعربت باعرابها عارية كما ان الا الاسمية الكائنة بمعنى غير لما كانت في صورة الحرفية نقل اعرابها الى ما بعدها فاعرب باعرابها عارية مثل زيد قائم مثال القسم الاول من المبتدء وما قائم الزيدان مثال الصفة الواقعة بعد حرف النفي واقائم الزيدان مثال الصفة الواقعة بعد الف الاستفهام فالصفة في هذين المثالين مبتدأة وليس بمسند اليها والزيدان فاعلها الساد مسد الخبر في تمام الجملة فان طابقت مفردا اي فان وافقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي او الف الاستفهام اسما مرفوعا مفردا واقعا بعدها بان كانت الصفة والاسم المرفوع الواقع بعدها مفردين جاز الامران احدهما كون الصفة مبتدأة وما بعدها فاعلها الساد مسد الخبر في تمام الجملة والثاني كون الصفة خبرا وما بعدها مبتداء بخلاف ما اذا طابقت مثنى او مجموعا نحو اقائمان الزيدان واقائمون الزيدون فانها حينئذ خبر ليس الا فان قيل هذا القسم من المبتداء ضروري لا يصار اليه الا عند عدم وجه اخر فلما جاز وجه اخر انتفت الضرورة قيل الضرورة ههنا على تقدير مخصوص لا مطلقا وهو على تقدير جعل الاسم الظاهر فاعلا لانك اذا جعلت الاسم الظاهر فاعلا فلا وجه في الصفة سوى رفعها على الابتداء فتحققت الضرورة فان قيل اعتبر في منع تاخير المبتداء في نحو زيد قام لزوم الالتباس بالفاعل ولم يجز حينئذ وجهان ولم يعتبر الالتباس هنا وجوز الوجهان فلا بد من بيان الفرق بين جميع صور الالتباس وجواز الوجهين قيل الفرق بينهما ما قد ذكرنا من قبل وهو ان احد الوجهين ان كان على خلاف الاصل فقصد ما يخالف الاصل ما تبس ممتنع للالتباس اذا السامع يحكم بما هو الاصل لسبق ذهنه اليه ولا يتامل ولا يستفهم فيخل بالمقصود

الا

[illegible]

وقام زيد من هذا القبيل لانك لو قصدت ابتدائية زيد كنت ملتبسا حيث لا يسبق ذهن السامع الى تاخير المبتدء عن الخبر مع صلاحية الفاعل لكونه خلاف الاصل بل يسبق الى فاعليته وانت لم تقصده فيلزم التباس المقصود بغيره فلا يجوز فيه الا الفاعلية لخلوها عن مخالفة الاصل وان استوى الوجهان اصالة و مخالفة للاصل كانا جائزين على الاحتمال حيث لا يتعين احدهما بالاصالة حتى يسبق ذهن السامع اليه بل يحتاج الى التامل و الاستفسار فيكون جوازهما من باب الاجمال والاجمال جائز والالتباس ممنوع وذلك مثل اقائم زيد فان توجيهه مستويان فى مخالفة الاصل اذ ابتدائيته توجب وقوع المسند به مبتدء وهو خلاف الاصل وخبريته توجب تقديم الخبر على المبتدء وهو ايضاً خلاف الاصل فاستوى الوجهان فجوزنا هذا هو الفرق بين جميع صور الالتباس وجواز الوجهين ثم لما فرغ عن بيان المبتدء شرع في بيان الخبر فقال والخبر هو المجرد عن العوامل اللفظية المسند به المغاير للصفة المذكورة اى الذي لا يكون صفة واقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام رافعة لظاهر وقوله المجرد شامل المبتدء بقسميه وقوله المسند به احتراز عن القسم الاول منه وقوله المغاير للصفة المذكورة احتراز عن القسم الثاني منه وانما لم يقل هو الاسم المجرد لان الخبر قد يكون جملة والجملة من حيث هي هي ليست باسم ولا فعل ولا حرف فترك ذكر الاسم ليتناول الاسم والجملة وقيل انما لم يقل هو الاسم المجرد اكتفاء بما قال فى المبتدء والجملة التي وقعت خبرا في تاويل الاسم فان قيل يدخل في الحد يضرب في زيد يضرب ابوه وليس بخبر بل الخبر هو الجملة قيل معناه المسند به الى المبتدء فيخرج ذلك لانه مسند الى الفاعل دون المبتدء وعلى هذا قوله المغاير للصفة المذكورة تاكيد لان القسم الثاني من المبتدء يخرج بهذه العناية ثم الخبر مبتدء وهو ضمير الفصل والمجرد خبر والمسند به صفة المجرد والمغاير صفة اخرى ثم لما بين المبتدء والخبر شرع في بيان احكامها على الترتيب فقال واصل المبتدء التقديم اي الاولى فى المبتدء ومقتضى الدليل فيه ان يكون مقدما على الخبر لانه موصوف معنى والخبر صفة والموصوف مقدم على الصفة ولانه عمدة البيان والخبر عمدة الافادة والبيان اهم والاهم اليق واحرى بالتقديم بخلاف الفعل و الفاعل فان الاهم هو الفعل دون الفاعل لان الفعل يدل على التجدد و

الحدوث والغرض من الجملة الفعلية هو الدلالة على التجدد والحدوث بخلاف المبتدء والخبر فان الاهم هو المبتدء لان الغرض من الجملة الاسمية الدلالة على الثبات والدوام ومن ثم اى ولاجل ان اصل المبتدء التقديم جاز في داره زيد مبتدء متقدم الخبر والجملة بتاويل هذا الكلام فاعل جاز وانما جاز ذلك مع كون الضمير عائد الى زيد المتاخر لفظا لتقدمه رتبة لمكان اصالة تقدمه وامتنع صاحبها في الدار الجار والمجرور خبر لقوله صاحبها والجملة بتاويل هذا الكلام فاعل امتنع وانما امتنع هذا لعود الضمير الى الدار وهو في حيز الخبر الذي اصله التاخر فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة ثم لما فرغ عن بيان بعض احكام المبتدء شرع في حكم آخر له فقال وقد يكون المبتدء نكرة كلمة قد للتقليل اى قلّما يكون المبتدء نكرة فيه اشارة الى ان الاصل في المبتدء التعريف لكونه محكوما عليه والاصل فيه التعريف بخلاف الفاعل فانه انما جاز تنكيره مع كونه محكوما عليه لتقدم حكمه عليه فالفاعل المنكر تخصص بتقديم الحكم عليه وذلك اى التنكير اذا تخصصت اى قل شيوعها وابهامها وحصل فيها نوع تعين بوجه مّا كلمة ما زائدة او صفة بوجه اى بوجه أيّ وجه فان قيل بيان التنكير عند بيان اصالة التقديم غير ملايم فكان الاولى ان يذكر هنا قوله واذا كان المبتدء مشتملا على ماله صدر الكلام الى آخره مما وجب فيه هذا الاصل او تخلفه قلت في المبتدء اصلان التقديم والتعريف فبين احدهما بالتصريح والآخر بالالتزام لان بيان قلة التنكير يستلزم اصالة التعريف فكانه قال وقد يكون المبتدء نكرة واصله التعريف او يقال لما بيّن اصالة تقديم المبتدء شرع في بيان ما يلزم فيه تاخيره ويتخلف هذا الاصل وذلك اذا كان الخبر مصححا له نحو في الدار رجل فعلى هذا المقصود من بيان وجوه تخصيص النكرة قوله في الدار رجل وذكر سائر الوجوه استطرادا فكان ذكر التنكير بعد ذكر التقديم بهذا التلفيف والملايمة وفيه نظر لان ذكره بعد ذكره لو كان بهذا التلفيف لكان ينبغي ان تقدم قوله في الدار رجل على سائر امثلة وجوه التخصيص فتاخيره عن سائر الامثلة يابى هذا التلفيف مثل ولعبد مؤمن خير من مشرك فان قوله ولعبد مبتدء تخصص بالصفة لان قوله ولعبد يحتمل

المؤمن والكافر فاذا وصف بالمؤمن صار مخصوصا وحصل فيه نوع تعيين وارجل في الدار ام امرأة فان قوله ارجل مبتدء تخصص بالعلم بثبوت الخبر لاحد الجنسين عند المتكلم لان ام المتصلة المعادلة للهمزة للسوال عن التعيين بعد العلم بثبوت الخبر لاحدهما عنده فاذا كان الخبر معلوما صار بمنزلة الصفة اذ الصفة من شانها ان تكون معلومة للسامع قبل اجرائها على الموصوف بخلاف الخبر فان من شانه ان يكون مجهولا له قبل اجرائه على المخبر عنه ولذا قيل الصفات قبل العلم بها اخبار والاخبار بعد العلم بها صفات فصار المبتداء كانه تخصص بالصفة وفيه نظر لانه يلزم من هذا امتناع ارجل في الدار وهل رجل في الدار لعدم لفظ ام التي تدل على ثبوت الخبر لاحدهما عند المتكلم فالاولى ان يقول المجوز لذلك وقوعها في سياق الاستفهام وذلك لان النكرة في سياقه في تاويل المعرفة اذ المعنى هذا الجنس في الدار ام ذلك الجنس وليس المراد واحدا بعينه او لا بعينه كذا في العباب وما احد خير منك فان قوله احد مبتداء عند بني تميم تخصص بصفة العموم لان النكرة في سياق النفي تعم وفيه نظر لانه جمع بين الضدين لان معنى العموم ضد معنى الخصوص فكيف يحصل الخصوص مع العموم وكيف يوصف اللفظ الواحد بالخصوص والعموم جميعا واجيب انما يلزم الجمع بين الضدين لو اريد بالتخصيص هنا التفرد الذي هو ضد العموم والشمول وليس كذلك بل المراد تقليل الشيوع والابهام الحاصل في النكرات وهنا كذلك لانه لما نفي عن كل واحد من جميع الناس ان يكون خيرا من المخاطب لم يبق للسامع اشتباه لان الاشتباه انما يكون اذا اراد واحدا من الجماعة من غير تعيين فيشتبه على السامع ان ذلك الاحد من هو فالتخصيص ههنا يحصل بالعموم بهذا الطريق فلا يلزم الجمع بين الضدين فافهم ثم هذا التمثيل للمبتداء على مذهب بني تميم لان ما ولا المشبهتين بليس لا يعملان عندهم على ما عرف وشر اهر ذا ناب فان قوله شر مبتداء تخصص بالصفة المقدرة تقديره شر عظيم اهر الكلب لا شر حقير وذلك لان التنوين فيه للتعظيم فيدل على صفة او تخصيص بكونه فاعلا في المعنى حيث كان في الاصل اهر شر ذا ناب بجعل شر بدلا من الضمير المستتر في اهر والبدل من الفاعل فاعل معنى ثم قدم ليفيد الحصر لان تقديم ما حقه

التاخير يوجب الحصر فيكون المعنى ما اهر ذا ناب الا شر وانما قدروا التقديم و التاخير مع انه وجه بعيد عن الفهم لضرورة تصحيح وقوع النكرة مبتدء ثم اعلم ان الهر للكلب بالنباح المعتاد قد يكون خيرا بان يكون الجائي حبيبا او تاجرا او مخبرا بخبر مسرة وقد يكون شرا بان يكون الجائي لصا او عدوا والهر له بنباح غير معتاد يتشاؤم به ويخشى منه السوء وهذا لا يكون الا شرا فعلى الاول يصح القصر بالنسبة الى الخبر وعلى الثاني لا يصح القصر لانه لا يكون الا شرا فيقدر الوصف حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وهذا على قول من قال بان التقييد بالوصف يدل على نفي ما عداه فنحو رجل طويل جائني معناه لا قصير وقيل ان هذا القول انما يتكلم به العرب اذا سمعوا هرير كلب في وقت لا يهر في مثله الا السوء فكان مورده هريرا يتشاؤم به ويخشى منه السوء والمراد بذي ناب الكلب وفي الدار رجل فان قوله رجل مبتدء تخصص بتقديم الخبر الذي هو ظرف متعين لكونه حكما لانه اذا قيل في الدار علم ان ما بعده موصوف باستقراره في الدار فكانه متخصص بالصفة بخلاف نحو قائم رجل فانه لم يتعين لكونه حكما لجواز ان يكون قائم مبتدء ورجل بدلا منه فلو قلنا بانه خبر يلزم الالتباس فلم يجز ذلك وفيه نظر حيث يصح اقائم رجل مع ان هذا الالتباس موجود فيه وسلام عليك فان قوله سلام مبتدء تخصص بكونه منسوبا الى المتكلم اذ معناه سلمتُ سلاما عليك فحذف فعله كما يحذف افعال المصادر فصار سلامًا عليك فعدل من النصب الى الرفع لقصد الاستمرار والدوام في الدعاء فان قيل لا يستقيم ان يكون معنى سلام عليك سلمت سلاما عليك لان سلمت معناه قلت سلام عليك كما ان سبحت معناه قلت سبحان اللهِ ولبيت قلت لبيك فيلزم التسلسل والدور والتكرار لان سلام عليك في قولك قلت سلام عليك ايضًا مبتدء منكر فاحتاج في تخصيصه الى تقدير آخر مثله وذلك الى تقدير آخر مثله الى ما لا يتناهى فيلزم التسلسل وان زعمت ان تخصيصه لكونه في معنى سلمت سلامًا عليك الاول لزم الدور حيث يحتاج سلمت سلامًا عليك الاول في بيان معناه الى قلت سلام عليك والمقول يحتاج في تخصيصه اليه واحتياج الجزء يوجب احتياج الكل لكون الجزء محتاجا اليه واما التكرار فظاهر على الفطن على ما بينا قيل لا نسلم ان معنى سلمت

قلت سلام عليك بل معناه سلمك الله او قلت السلام عليك وذلك لا يحتاج الى تقدير اخر فلا يلزم التسلسل والدور فان قيل السلام لما كان مصدر سلمت الذى معناه قلت السلام عليك كان معنى قولك سلام عليك قولي سلام عليك واقع عليك لان قوله سلام عليك مقول قولي فلا بد من ذكر خبر قولي لئلا يكون المبتدء بلا خبر فيلزم تكرار الخطاب قيل سلمنا ان معنى قولك سلام عليك قولي سلام عليك واقع عليك لكن ليس فيه تكرار الخطاب بل فيه تعيين المخاطب بالارادة من اللفظ الصالح وقدر صاحب العباب سلمك الله معرضا من تقدير سلمت وهو غير مسلم حيث لا معنى لسلمك الله عليك بعد استيفاء المفعول مرة ثم لما فرغ من احكام المبتدء شرع فى احكام الخبر فقال

والخبر اللام للعهد اى خبر المبتدء قد يكون جملة لان الحكم كما يقع بالمفرد يقع بالجملة ولان حد الخبر صادق عليها وفي كلمة قد اشارة الى ان الاصل فى الخبر الافراد لكونه احد جزئي الكلام ثم قوله والخبر مبتدء وقوله قد يكون جملة خبر فيصلح مثالا لوقوع الخبر جملة والمراد بالجملة مطلقا سواء كانت خبرية او انشائية وهو الصحيح وقال ابن الانباري وبعض الكوفيين الخبر لا يكون جملة انشائية بدون تاويل نظير الجملة الخبرية مثل زيد ابوه قائم فزيد مبتدء وابوه مبتدء ثان وقائم خبر المبتدء الثاني والجملة الاسمية خبر المبتدء الاول وزيد قام ابوه فزيد مبتدء وقام فعل وابوه فاعله والجملة الفعلية خبر المبتدء الاول ونظير الجملة الانشائية قوله تعالى بَلْ اَنْتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ وقولك نعم الرجل زيد على قول من جعل المخصوص بالمدح مبتدء متقدم الخبر وعند المخالفين الجملة الانشائية انما يقع خبرا بالتاويل اى بل انتم مقول في حقكم لا مرحبا بكم وزيد مقول في حقه نعم الرجل وفيه تعسف واذا كان الخبر جملة فلا بد من عائد يعود من الجملة الى المبتدء لان الجملة من حيث هي هي مستقلة بنفسها فاذا تعلق بشيء يحتاج الى عائد اى الى رابط يربطها ضميرا كان ذلك الرابط او غيره كاللام في نعم الرجل فانه اما لاستغراق الجنس كما ذهب اليه البعض والجنس مشتمل على المخصوص وغيره فجرى اشتماله مجرى الذكر اللفظي واما لتعريف المعهود كما ذهب اليه الاخر والمعهود هو المخصوص فلا حاجة الى الضمير وكوضع المظهر موضع المضمر فى نحو قوله تعالى اَلْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ وكون الخبر

تفسير المبتدء في قوله تعالى قل هو الله احد ثم قوله بد مفتوح لانه اسم لا لنفي الجنس وقوله من عائد خبر لا وزعم بعض الشارحين ان الجار والمجرور متعلق بقوله بد وخبر لا محذوف تقديره لا بد من عائد فيها وفيه نظر لانه على هذا يصير قوله بد مضارعا المضاف فيكون منصوبا لا مفتوحا على نحو لا حافظا للقرآن عندك والبد هو الفراق اى لا فراق من عائد وقد يحذف العائد بقرينة نحو البر الكر بستين والسمن منوان بدرهم اى الكر منه والمنوان منه بقرينة ان بائع البر والسمن لا يسعر غير ذلك ومنه المحذوف في المثال الاول حال من الضمير المستكن في بستين والحال وان لم يتقدم على العامل المعنوى الا انها اذا كانت ظرفا تقدمت عليه حيث اتسع في الظرف ما لا يتسع في غيره وفي المثال الثاني في محل الرفع على انه صفة المرفوع وهو منوان اى منوان كائنان منه ولذلك صح وقوع منوان مبتدء وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة اي الخبر الذي وقع ظرفا نحو زيد في الدار وعمرو من الكرام فاكثر النحاة على انه مقدر بجملة متعلق بفعل محذوف من الافعال العامة لدلالة الظرف عليه وذلك لان الاصل في العمل الفعل فتقديره عاملا في الظرف اخرى ولانه اذا وقع صلة يقدر بجملة لا محالة فكذلك اذا وقع خبرا ولان الظرف المستقر يعمل لقيامه مقام عامله فجعله فرع الفعل الذي هو الاصل في العمل اولى من جعله فرعا الفرعه وقال الكوفيون هو مقدر باسم الفاعل فتقديره زيد في الدار زيد حاصل في الدار لان الاصل في الخبر الافراد ولان المقدر لو كان فعلا لافاد نحو زيد في الدار التقوى وليس كذلك ولان المقدر خال عن الضمير لانتقاله الى الظرف والقول بخلو الاسم عنه اولى من القول بخلو الفعل عنه ثم قوله ما مبتدء وقوله ظرفا حال وقوله فالاكثر مبتدء ثان وقوله انه مقدر بجملة خبر المبتدء الثاني بحذف على اى على انه لان حذف حرف الجر من ان وان قياسى مستمر والجملة خبر المبتدء الاول وانما دخلت الفاء في الخبر لان المبتدء متضمن لمعنى الشرط لكونه موصولا بفعل فان قيل ما معنى الباء في قوله بجملة وما معنى قوله مقدر بجملة و المقدر هو الجملة لا الخبر الذي هو ظرف قيل المقدر بمعنى المفروض وقوله بجملة حال اي فالاكثر انه مفروض ملتصقا بجملة ثم اختلفوا في الخبر قال

بعضهم الخبر هو الفعل المقدر لا الظرف الساد مسده وقال بعضهم هو الظرف الساد مسده وهو المختار وقال بعضهم هو الفعل مع الظرف وكذا اختلفوا في ان الضمير منتقل من الفعل المقدر الى الظرف او محذوف مع الفعل قال ابو علي ومن تابعه انه منتقل عن الفعل واليه يشير كلام صاحب اللب واللباب وقال السيرافي انه محذوف مع الفعل واليه يشير كلام المص فاعرفه ثم لما قال اولا ان اصل المبتدء التقديم شرع في بيان موجبات

تقديمه وتاخيره فقال واذا كان المبتدء مشتملا على ماله صدر الكلام كالاستفهام نحو من ابوك والشرط نحو من يكرمني فاني اكرمه وضمير الشان نحو هو زيد منطلق ودخول لام الابتداء على المبتدء نحو لزيد منطلق والتعجب نحو ما احسن زيدا ثم قوله ما موصولة او موصوفة وقوله صدر الكلام فاعل الظرف وهو قوله ماله او مبتدء متقدم الخبر والجملة صلة او صفة ومن في قولك من ابوك مبتدء وابوك خبر فان قيل من نكرة و ابوك معرفة ولا يجوز ان يكون المبتدء نكرة والخبر معرفة قيل من نكرة ظاهرا ومعرفة معنى لان معناه اهذا ابوك ام ذلك او ازيد ابوك ام عمرو ام غيرهما مثل قولهم ما رايته منذ يوم الجمعة فان منذ مبتدء مع كونه نكرة ويوم الجمعة خبر مع كونه معرفة لان منذ معرفة من حيث المعنى وان كان نكرة من حيث الظاهر لان معناه اول المدة التي انتفت فيها الرؤية يوم الجمعة

او كانا معرفتين اي او كان المبتدء والخبر معرفتين نحو زيد المنطلق والمنطلق

زيد او كانا نكرتين متساويين في رتبة التخصيص نحو افضل منك افضل مني فان افضل منك مبتدء وافضل مني خبره وكلاهما متساويان في رتبة التخصيص لان كلا منهما افعل التفضيل مع من وانما لم يقل او متساويتين وان كان موصوفه مؤنثا لما ان تانيث لفظ النكرة غير مرتب على التذكير فلا يجب مراعاته فان قيل لو قال او كانا متساويين يتناول التساوي في التعريف والتخصيص فيستغني عن ذكر كونهما معرفتين فما وجه الاطناب قيل لو قال ذلك يوهم اشتراط التساوي في رتبة التعريف كما اشترط التساوي في رتبة التخصيص وليس كذلك فان قولك زيد المنطلق احدهما معرفة بالعلمية والآخر باللام وكذا زيد ابوك احدهما معرفة بالعلمية

والاخر بالاضافة وقد وجب فيهما تقديم المبتدء على الخبر فصرح بقوله او كانا معرفتين محترزا عن هذا الوهم وتنبيها على وجوب التقديم في المعرفتين مطلقا اَوْ كَانَ الْخَبَرُ فِعْلاً لَهُ عطف على قوله او كانا معرفتين واللام للعهد اى او كان خبر المبتدء فعلا للمبتدء نحو زيد قام فان قام خبر وهو فعل للمبتدء وقوله وَجَبَ تَقْدِيْمُهُ جزاء الشروط السابقة اى وجب تقديم المبتدء على الخبر في هذه المواضع اما في الاول فلئلا يبطل صدارته ولا يرد زيد من ابوه لتصدره من على جملته فلا يبطل صدارته واما الثاني والثالث فلئلا يلتبس المبتدء بالخبر واما اذا لم يلتبس بان قامت قرينة على تعيين المبتدء فلا يجب التقديم نحو بنونا بنوا ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد فان بنو ابنائنا مبتدء وبنونا خبر لانه لو جعل بالعكس لانقلب المعنى لان ابناء الابناء منزلون منزلة الابناء لا ان الابناء منزلون منزلة ابناء الابناء وكذا قولهم ابو حنيفة ابو يوسف فان قوله ابو يوسف مبتدء وابو حنيفة خبره لان ابا يوسف منزل منزلة ابي حنيفة لا ان ابا حنيفة منزل منزلة ابي يوسف وذهب الامام فخر الدين الرازي رح الى ان تقديم المبتدء في نحو زيدن المنطلق والمنطلق زيد ليس بواجب لان الاسم متعين للمبتدء تقدم او تاخر لانه يدل على الذات والصفة الخبرية لانها تدل على المعنى النسبي المشروط في الخبر فلا يلتبس المبتدء بالخبر وهذا ليس بسديد لان الخبر يصح ان يكون جامدا او مشتقا في الصحيح مع ان الجامد لا يدل على المعنى النسبي ولان الاسم يصح وقوعه خبرا بمعنى المسمى بكذا والصفة مبتدء بمعنى الذات الذي اتصف بكذا فالمنطلق زيد بمعنى الذات اتصف بالانطلاق مسمى بزيد واما الرابع فلئلا يلتبس المبتدء بالفاعل فان قيل الخبر في اقائم زيد فعل للمبتدء ولم يجب تقديمه قيل المراد بالفعل الفعل الاصطلاحي دون اللغوي واقائم ليس بفعل اصطلاحي وفيه شبهة فان قوله لم يابى هذه الارادة فالاولى ان يراد به الفعل اللغوي في ضمن الاصطلاحي فيخرج اقائم زيد فان قيل الخبر في قولك الزيدان يقومان فعل للمبتدء مع انه لم يجب تقديم المبتدء بل جاز يقومان الزيدان لعدم اللبس لان الفاعل هو الضمير المتصل في يقومان فلا يصلح الزيدان فاعلا اذ الفاعل واحد

ليس الا فعل المراد بالفعل المفرد فيخرج الزيدان يقومان لان الخبر جملة وفيه نظر لانه على هذا يخرج نحو زيد قام عن هذه الضابطة فان قام مع فاعله جملة واجيب بان المراد المفرد صورة فيدخل زيد قام ويخرج الزيدان يقومان او يقال معناه اذا كان الخبر فعلا لا جملة باعتبار الصورة فيخرج نحو الزيدان يقومان لان الخبر جملة صورة لا فعل بخلاف زيد قام فان الخبر فيه فعل لا جملة صورة اذ الضمير المستكن امر اعتباري لا صوري ولهذا جعل اين في اين زيد خبرا مفردا مع ان فيه ضميرا مستكنا ثم لما فرغ عن بيان موجبات تقديم المبتدء شرع في بيان موجبات تاخيره فقال واذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام كالاستفهام ونحوه نحو اين زيد فان اين خبر مفرد مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام فان قيل الخبر في اين زيد جملة لانه ظرف وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة فكيف قال انه خبر مفرد قيل جوابه ما مر من ان المراد بالمفرد ما ليس بجملة صورة اذ الضمير المستكن امر اعتباري لا صوري او كان الخبر ظرفا مصححا له اي للمبتدء المنكر ومخصصا له مثل في الدار رجل فان قوله في الدار خبر تخصص المبتدء وهو رجل بتقديمه او كان لمتعلقه ضمير في المبتدء اي لمتعلق الخبر ضمير كائن في المبتدء بان يتصل بالمبتدء ضمير يعود الى الخبر والمراد بمتعلق الخبر متعلقه الساد مسده مثل على التمرة مثلها زبدا فان قوله مثلها مبتدء وقد اتصل به ضمير عائد الى متعلق الخبر وهو التمرة لتعلق الجار والمجرور بحصل وحاصل الذي هو خبر وهذا المتعلق ساد مسد الخبر او يقال الخبر هو مجموع قوله على التمرة ومتعلق الخبر هو التمرة فقط تعلق الجزء بالكل والضمير المتصل بالمبتدء عائد الى التمرة الذي هو متعلق الخبر وقوله زبدا تميز عن التام بالاضافة مزال عن الموصوف اي حصل او حاصل على التمرة زبد مثلها في المقدار وانما قال هذا الكلام لان التمرة تؤكل في العرب مع الزبد فالاسم المبهم المحتاج الى التميز هو المثل لابهامه او كان الخبر خبرا عن ان اي عن مفرد ان المفتوحة بان تقع ان مع اسمها وخبرها المأولة بالمفرد مبتدء مثل عندي انك قائم فان ان المفتوحة مع اسمها وخبرها بمعنى المفرد مبتدء وعندي خبر اي عندي قيامك وقوله وجب تقديمه جزاء لقوله واذا تضمن مع ما عطف عليه اي وجب تقديم

الخبر على المبتدء فى هذه المواضع اما فى الاول فلئلا يبطل صدارته ولا يرد عليه زيد اين ابوه لتصدر اين على جملته فلا يبطل صدره واما فى الثاني فلئلا يبقى المبتدء بلا تخصيص واما فى الثالث فلئلا يلزم الاضمار قبل الذكر واما اذا لم يلزم ذلك وذلك اذا لم يسد متعلق الخبر مسده فلا يجب التقديم كما فى قولهم على الله عبده متوكل فان قوله عبده وان كان مبتدء اتصل به ضمير عائد الى متعلق الخبر وهو الله لتعلق الجار والمجرور بقوله متوكل الذي هو خبر لكن لم يجب تقديم الخبر حيث لا يلزم الاضمار قبل الذكر لعدم سد متعلق الخبر مسده واما فى الرابع فلئلا يلتبس ان المفتوحة بالمكسورة اللهم الا اذا لم يلتبس نحو لولا انك قائم حق لكان كذا وقد يتعدد الخبر كلمة قد للتقليل او للتحقيق اى قد يتعدد خبر المبتدء فيكون اثنين فصاعدا وذلك اى التعدد جائز و واجب فالجائز ان تم المعنى بدونه مثل زيد عالم عاقل فان زيد مبتدء تعدد خبره وقد تم المعنى بدونه والواجب ان لم يتم المعنى بدونه نحو الخل حلو حامض والابلق اسود ابيض وهما عالم وجاهل ثم لما فرغ عن بيان احكام تختص بكل واحد منهما شرع في بيان ما يتعلق بهما فقال وقد يتضمن المبتدء معنى الشرط وهو كون الثاني ملزوما للاول وقيل كون الاول سببا للثاني ويرد عليه قوله تعالى وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ فان قوله وما مبتدء متضمن بمعنى الشرط وقوله فمن الله خبره اى ما حصل بكم من نعمة فهي صادرة من الله تعالى مع ان النعمة التي حصلت بالمخاطبين ليست بسبب لصدور النعمة من الله تعالى بل الامر على العكس فان صدورها من الله تعالى سبب لايصالها والتصاقها بهم الا ان يراد السببية للحكم به او للاخبار عنه اى ما حصل بكم من نعمة فيحكم او فيخبر انها صادرة من الله تعالى ولا شك ان النعمة التي حصلت بهم سبب للحكم والاخبار بكونها صادرة من الله تعالى والفا في قوله فيصح دخول الفاء فى الخبر للعطف وهو معطوف على قوله يتضمن واللام فى الخبر للعهد اى فيصح دخول الفاء الجزائية في خبر المبتدء اذا قصد سببية الاول للثاني او ملازمة الثاني للاول والا فلا قيل اذا قصد السببية او الملازمة فالفاء واجب فى الخبر ليدل على قصد السببية والملازمة والا لم يجز ويمكن ان يحمل كلام الشيخ على هذا وانما قال فيصح

ولم يقل يجب لان قصد السببية والملازمة في حيز الجواز دون الوجوب او يراد بقوله يصح لا يمتنع والصحيح ان الفاء عند قصد السببية او الملازمة جائزة لا واجبة لان الخبر كالجزاء فمن حيث انه ليس جزاء الشرط حقيقة جاز تجريده منها مع قصد السببية او الملازمة نحو الذي ياتيني له درهم وذلك اي المبتدء المتضمن لمعنى الشرط هو الاسم الموصول اى الاسم الذي وصل بفعل او ظرف او النكرة الموصوفة بهما اى والنكرة التي وصفت بالفعل او الظرف ولقائل ان يقول ينبغي ان يقول والنكرة الموصوفة به لان العائد الى المعطوف والمعطوف عليه بكلمة او يفرد يقال زيد او عمرو قائم ولا يقال قائمان الا ان يحمل على حذف المضاف من المضمر اي الموصوفة باحدهما اى باحد المذكورين نظير الموصول مثل الذي ياتيني او في الدار فله درهم الفاء جواب المبتدء الذي تضمن معنى الشرط وقوله او في الدار ليس بترديد بين الشرطين بل هو من باب عطف عبارة على عبارة اى يقال ياتيني او يقال في الدار مكان ياتيني ومثل نظير النكرة الموصوفة وهو وكل رجل ياتيني او في الدار فله درهم اى يقال ياتيني او يقال في الدار موضع ياتيني فان قيل عبارة الشيخ يشير الى ان المبتدء المتضمن لمعنى الشرط منحصر في هذين القسمين اى في الاسم الموصول بفعل او ظرف وفي النكرة الموصوفة بهما لان تعريف المسند والمسند اليه يقتضي الحصر والمبتدء الداخل عليه اما نحو اما زيد فمنطلق والمبتدء المتضمن لمعنى حرف الشرط نحو من ياتيني فله درهم وما عملت اليوم فانت تجزى به غدا والمبتدء الموصوف بالاسم الموصول بفعل او ظرف كقوله تعالى قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ من هذا الباب ايضا فكيف يستقيم الحصر قيل كلامنا فيما اذا دخل الفاء في الخبر لتضمن المبتدء معنى الشرط والفاء في القسمين الاولين لحرف الشرط لا لتضمن المبتدء معنى الشرط اما الاول فظاهر لان اما حرف الشرط واما الثاني فلان كل واحد من مَن وما يتضمن معنى حرف الشرط ويجرى فيه احكام الشرط والجزاء من لزوم الفاء في مواضع اللزوم والجواز والامتناع في مظانهما وجعل الماضي مستقبلا حتما و جزم المضارع وغير ذلك بخلاف المبتدء المتضمن لمعنى الشرط فانه لا يلزم

في خبره الفاء وان كان جملة اسمية لما ذكرنا ان قصد السببية والملازمة امر جائز لا واجب ولا يجعل الماضي بمعنى المستقبل حتما بل يجوز فيه كلا الوجهين ولا يجزم المضارع فذكر القسمين الاولين في هذا الباب ليس بسديد واما القسم الثالث فملحق بالموصول بفعل او ظرف فمبحث الحصر و ليت ولعل اذا دخلا على المبتدء المتضمن لمعنى الشرط مانعان دخول الفاء في الخبر بالاتفاق اي باتفاق النحويين فلا يقال ليت او لعل الذي ياتيني او في الدار فله درهم وكذا لا يقال ليت ولعل كل رجل ياتيني او في الدار فله درهم ثم انهم بعد ما اتفقوا على كونهما مانعين دخول الفاء اختلفوا في تعليله فعلل بعضهم ان الفاء انما يدخل الخبر لتضمن المبتدء معنى الشرط وقد بطل لازم الشرط وهو الصدارة بدخولهما فبطل الشرط لان الشيء ينتفي بانتفاء لازمه وعلل بعضهم ان الفاء انما يدخل لتضمن المبتدء معنى الشرط وقد بطل ذلك بدخولهما لان الشرط يدل على القطع بوجود الخبر على تقدير وجود المبتدء وهما يغيران الجملة من القطع الى الشك لافادتهما التمني و الترجي فان قيل باب كان وباب علمت ايضا مانعان دخول الفاء في الخبر بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما بيان الاتفاق من بين الحروف المشبهة بالفعل لا مطلقا فالمعنى وليت ولعل من بين الحروف المشبهة بالفعل مانعان بالاتفاق فان قيل ما وجه تخصيص بيان الاتفاق ما بين الحروف المشبهة بالفعل مع ان باب كان وعلمت ايضا مانعان الاتفاق قيل وجه التخصيص ان باب كان وعلمت لا يفارق بعضها بعضا في المنع والاتفاق بخلاف الحروف المشبهة بالفعل فان بعضها يفارق البعض

والحق بعضهم ان بها اي الحق بعض النحويين وهو سيبويه ان المكسورة المشددة بليت ولعل في منع دخول الفاء في الخبر لبطلان صدارة الشرط بدخولها خلافا للاخفش فانه يجوز دخول الفاء لانها لا تغير معنى الشرط بل يؤكده ونقل بعضهم الخلاف على العكس والصحيح الجواز بدليل قوله تعالى اِنَّ الَّذِيْنَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِيْنَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوْبُوْا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وقوله تعالى قُلْ اِنَّ الْمَوْتَ الَّذِيْ تَفِرُّوْنَ مِنْهُ فَاِنَّهٗ مُلَاقِيْكُمْ واجاب عنه المانع بان الفاء في مثل هذه الايات ليست بجزائية بل هي زائدة او هي للتعليل و

الخبر محذوف بدليل تركها مع ان في بعض الآيات نحو في قوله تعالى إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا
وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وقوله تعالى إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا
الصَّالِحَاتِ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ فيكون التقدير في الآية الاولى
ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا لهم خزي في الآخرة لان
لهم عذاب جهنم وفي الآية الثانية قل ان الموت الذى تفرون منه لا ينفعكم
الفرار منه لانه ملاقيكم وفي هذا الجواب وهاء لا يخفى لان حملها على
الزيادة على خلاف الاصل فلا يحمل عليه بلا مانع وضرورة وان حملها
على التعليل يأباه السوق والذوق وتركها مع ان في بعض الآيات لا يوجب
كونها مانعة ولا يدل على كونها زائدة او للتعليل لان دخولها في المبتدء الذي
تضمن معنى الشرط في حيز الجواز لا في حيز الوجوب فان قيل كما اختلف في ان
المكسورة اختلف في ان المفتوحة وفي كان ولكن فما وجه تخصيص ان المكسورة
ببيان الاختلاف قيل لعل القول بالمنع في ان المكسورة مرجوح بدليل الاستعمال
القرآني فيها ففيها خلاف الاختلاف وفي غيرها اختلاف فبين في ان
المكسورة ان الحاقها بهما قول البعض على خلاف الاكثر كذا قيل وفيه نظر
لانه يمكن ان يكون الحاق ان المفتوحة وكان ولكن ايضا قول البعض على خلاف
الاكثر فلا وجه لتخصيص ان المكسورة ببيان الاختلاف واجيب بانه وجد   دون
الاستعمال القرآني في ان المكسورة هون غيرها فحمل القول بالمنع على انه مرجوح
وفيه ان الفاء في الاستعمال القرآني يحتمل الزيادة والتعليل واجيب بانه
خلاف الظاهر فلا يحمل عليه بدون ضرورة ثم لما فرغ عن بيان ذكر المبتدء
والخبر شرع في بيان حذفهما وقد يحذف المسند لقيام قرينة اللام   فقال
بمعنى الوقت اى وقت حصول قرينة لفظية او عقلية جوازا صفة مصدر
محذوف اى حذفا جائزا للايجاز والاقتصار مع حصول الغرض بالقرينة
كقول المستهل خبر مبتدء محذوف والقول بمعنى المقول اى نظيره مثل
مقول طالب الهلال او رافع الصوت عند رؤية الهلال الهلال والله اى
هذا الهلال والقرينة حال ترى الناس الهلال فان هذا الكلام انما يقال اذا
اجتمع الناس للنظر الى مطلع الهلال فلا حاجة الى المبتدء ولو ذكره كان
عبثا للاستغناء عنه بالقرينة فان قيل لم لم يجعل من باب حذف الخبر

بتقدیر الهلال هذا قیل لان المقصود نفس الهلال لا تعینه بالاشارة وانما اتی
بالقسم لئلا یتوهم ان اخر الهلال ساکن لاجل الوقف وحینئذ لا یتعین ان یکون
مرفوعا بل یحتمل ان یکون منصوبا علی تقدیر ابصروا وانما خص القسم جریا علی
عادة العرب فان عادتهم ان یذکروا القسم فی کلامهم کثیرا فان قیل کما جاء حذف
المبتدء بطریق الجواز جاء حذفه بطریق الوجوب کما فی المخصوص بالمدح
والذم نحو نعم الرجل زید وبئس الرجل عمرو بتقدیر هو زید عند من ذهب الی
ان المخصوص خبر مبتدء محذوف وکما فی الصفة المقطوعة بالرفع نحو الحمد لله
الحمید ای هو الحمید وانما وجب حذف المبتدء ههنا لیعلم ان النعت کان
فی الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او الترحم فلو ظهر المبتدء لم یتبین
ذلک وکما فی زید الخبز اکله بنصب الخبز اذ لا بد من اضمار ناصب للخبز لکون
اسم الفاعل الذی بعد مشتغلا عنه بضمیره ویکون هذا الناصب مرفوعا
بانه خبر زید والتقدیر زید آکل الخبز آکله واذا کان هو خبرا لا یجوز ان یکون
اکله ایضا خبرا له لاستغناء المبتدء عنه ولا یجوز ان یکون تاکیدا للخبر المحذوف
لان المؤکد لا یحذف فیکون خبر مبتدء محذوف ضرورة اذ لو لم یحذف المبتدء
لا یکون فی رفع اکله وجه وانما لزم حذف المبتدء ههنا لئلا یتوهم انه کلام اخر
غیر مفسر فلم لم یذکر هذا القسم اعنی حذفه بطریق الوجوب قیل حذفه بطریق
قلیل جاء فی مواضع معدودة فلم یذکره الحاقا للقلیل بالمعدوم فکانه لم یجیء
وزعم البعض ان حذفه بطریق الوجوب لم یجیء فی کلامهم وعللوه بکون المبتدء
رکنا فی الکلام وحذف الرکن غیر شائع وهذا لیس بسدید لان الرکنیة لا تمنع
وجوب الحذف بموجب الا تری ان الخبر رکن فی الکلام ایضا وقد یجب حذفه
ثم لما فرغ عن بحث حذف المبتدء شرع فی بیان حذف الخبر فقال **وقد یحذف
الخبر جوازا** ای حذفا جائزا **لقیام قرینة** ونظیره **مثل خرجت فاذا السبع** فان
السبع مبتدء خبره محذوف ای فاذا السبع موجود او حاصل والقرینة لحذف
هذا الخبر هی اذا المفاجاة فانه للظرف وهو یدل علی الفعل العام کالوجود و
الحصول ولا یصح ان یکون اذا خبره لانه ظرف زمان عند الزجاج وهو اختیار العامة
وهو لا یصلح خبرا عن الجثة والعامل فیه معنی المفاجاة والفاء للعطف او
معطوف علی قوله خرجت ففاجات زمان السبع موجود والجملة المضاف الیها

الزمان بمعنى المفرد اى خرجت ففاجات زمان وجود السبع فيكون من حيث
المعنى عطف الفعلية على الفعلية فان قيل المفاجاة المقدرة متعدية فيكون
اذا مفعولا به لا ظرفا فلا دلالة على الخبر المقدر ما قيل المفاجاة المقدر ههنا
تنزل منزلة اللازم فلا ينقلب اذا الظرف مفعولا به بل يبقى ظرفا ويمكن ان يتعلق
اذا بالخبر المقدر خاصا اى خرجت فاذا السبع واقفا وحاضر فلا يكون ظرفا
مستقرا حتى يلزم خبر الزمان للجثة بل يكون ظرفا ملغى والظرف الملغى
يصح خبرا عن الجثة وفيه نظر لان حذف الخبر الخاص لا يجوز بدون قرينة خاصة
ولا قرينة ههنا اذ الظرف لا دلالة له على الفعل الخاص فيلزم حذف الخبر بلا قرينة
وهو لا يجوز وذهب المبرد الى ان اذا المفاجاة ظرف مكان فيصلح خبرا عن الجثة فلا
يحتاج الى تقدير الخبر فيكون المعنى خرجت ففى ذلك المكان السبع فان قيل هذا
لا يطرد فى نحو قولك خرجت فاذا السبع بالباب اذ لا معنى لقولك خرجت ففى ذلك
المكان السبع بالباب قيل يجوز ان يكون الخبر هو قوله ففى ذلك المكان وقوله بالباب
بدل عنه لا خبر وقوله وجوبا عطف على قوله جوازا اى وقد يحذف الخبر حذفا
واجبا وذلك فيما التزم فى موضعه غيره كلمة ما موصوفة اى فى تركيب التزم فيه
غير الخبر فى موضع الخبر اى فى تركيب سد فيه غير الخبر مسد الخبر مع قرينة او
مصدرية حينية اى فى وقت التزام غير الخبر فى موضع الخبر نظيره مثل لولا
زيد لكان كذا فان زيد مبتدء محذوف الخبر اى لولا زيد موجود وانما حذف
الخبر لوجود القرينة وسد غيره مسده اما القرينة فلولا لانها لامتناع الشيء
لوجود غيره ليكون مشعرا بهذا الخبر واما الساد مسده فجواب لولا والمراد
بمثل لولا زيد لكان كذا كل اسم وقع بعد لولا وكان خبره عاما يجب حذفه لسد
جوابها مسده واذا كان الخبر خاصا لا يجب حذفه لعدم دلالة لولا عليه كقول
الشافعى رح شعر ولولا الشعر بالعلماء يزرى ✦ لكنت اليوم اشعر من لبيد ✦ فقال
الكوفيون ان قوله لولا زيد لكان كذا من باب حذف الفعل اى لولا وجد زيد
لكان كذا لشبه لولا بحرف الشرط ولاختصاص لولا التخصيص بالفعل فحمل
لولا الامتناعية عليه ومثل ضربى زيدا قائما فيه مذاهب ذهب البصريون
الى ان تقديره ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما فضربى مبتدء مضاف الى الفاعل
وزيدا مفعول ضربى وحاصل خبر المبتدء وقائما حال من الضمير المستكن في

كان العائد الى زيد فيكون كان عاملا فيه وكان هذه تامة بمعنى حصل ثم
حذف الخبر وهو حاصل بدلالة الظرف المستقر لانه يدل على متعلقه العام
ثم جعل الظرف بعد حذف حاصل خبرا وهو يصلح خبرا لغير الجثة ثم حذف
اذا كان لدلالة الحال وهي قائما عليه لان الحال يدل على الوقت والزمان فبقي ضربي
زيدًا قائما وانما وجب حذف الخبر لحصول القرينة وسد غيره مسده لما مر ان
قائما يدل على اللفظ اذا كان لدلالة الحال على الظرف واذا كان يدل على الخبر لدلالة
الظرف على متعلقه العام فقائمًا يدل على الخبر لان الدال على الدال على الشيء دال
على ذلك الشيء فبقيت الحال سادة مسده والضرب عام على الاصل لان معناه
كل ضرب مني وقع على زيد فانه حاصل في حال قيامه وذلك لان المصدر واسماء
الاجناس والجموع اذا اضيفت تكون عامة بدلالة الاستعمال فيكون ضربي زيدا
قائما اخبارا عن عامة الضربات في حال القيام فيلزم منه انه لم يضربه في غير حال
القيام وانه لو ضربه مرةً في غير حال القيام لكان مناقضا لقوله ضربي زيدًا قائما
ولا يجوز ان يكون كان المقدر ناقصة وقائما خبره لانه لو كان خبره لم يكن فيه دلالة
على الظرف وكذا لا يجوز ان يكون قائما حالا من زيدا لانه حينئذ يكون العامل
فيه ضربي فيكون من تتمة المبتدء ومتعلقاته وما كان من تتمة المبتدء لا
يسد مسد الخبر لان مقام الخبر بعد تمام المبتدء بخلاف ما اذا كان حالا من
ضمير كان لانه حينئذ كان من تتمة الخبر ومتعلقاته فيصح ان يسد مسده
وقال الكوفيون تقديره ضربي زيدًا قائمًا حاصل بجعل قائما حالا من زيدا او
متعلقا بقوله ضربي وهو فاسد لفظا ومعنى اما لفظا فلانه يلزم حذف الخبر
بدون سد شيء مسده لما ذكرنا ان قائما لو كان معمولا لضربي كان من تتمة
المبتدء وما كان من تتمة المبتدء لا يسد مسد الخبر واما معنى فلانه يلزم
تقييد المبتدء المقصود به عمومه بدلالة الاستعمال لان قائما لما كان متعلقا
بقوله ضربي كان المعنى كل ضرب مني وقع على زيد حال قيامه فانه حاصل فلا
يلزم منه انه لم يضربه في غير حال القيام وانه لو ضربه مرة في غير حال القيام
يكون مناقضا لقوله ضربي زيدًا قائما وهذا يعرف بالوجدان لا بالبرهان و
قال الاخفش تقديره ضربي زيدا ضربي او ضربه قائما فحذف مصدر مثله
واقعا خبرا وهو ضعيف لان حذف المصدر مع بقاء معموله غير معهود ولان

الحال لا يدل على هذا المصدر فيلزم حذف الخبر بلا قرينة وقال ابن درستويه هو مبتدء لا خبر له لكونه بمعنى الفعل كا قائم الزيدان بمعنى يقوم الزيدان فمعنى ضربي زيدا قائما ضربت زيدا قائما وهو ضعيف ايضا لانه لو كان كذلك لتم الكلام بضربي او بضربي زيدا بغير ذكر الحال وليس الامر كذلك ثم المراد بمثل ضربي زيدا قائما كل مبتدء كان مصدرا صورة او بتاويله مضافا او منسوبا الى الفاعل او الى المفعول او الى كليهما وبعده حال مفردة او جملة نحو ضربي زيدا قائما او قائمين وان ضربت زيدا قائما او قائمين وضربك زيدا قائما او قائمين وان ضربك زيدا قائما او قائمين ومضاربتنا زيدا قائما او قائمين لكون المفاعلة للمشاركة ضمنا فكان ضمير المتكلم كناية عن الفاعل والمفعول جميعا او كان اسم تفضيل مضافا الى ذلك المصدر نحو اكثر شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما اي افصح اكوان الامير حاصل اذا كان قائما وانما يجب حذف الخبر في مثله لسد الحال مسده على ما قررنا ومثل كل رجل وضيعته فكل مبتدء مضاف الى رجل وضيعته معطوفة على كل والواو بمعنى مع وخبره محذوف تقديره كل رجل وضيعته اى حرفته مقترنان او متقارنان وانما وجب حذف الخبر هنا لحصول القرينة وقيام غيره مقامه لان واو العطف بمعنى مع فيدل على خصوصية الخبر وهي المقارنة وان غير الخبر وهو وضيعته قائم مقام الخبر وقيل حذف الخبر هنا غالب لا واجب لان الخبر المحذوف من نحو مقترنان خبر المبتدئين فلا يسد المبتدء الثاني وهو قوله وضيعته مسده اذ المبتدء لا يكون سادا مسد الخبر والجواب ان يقال المبتدء الثاني يسد مسد الخبر المحذوف من حيث ان الخبر المحذوف خبر المبتدء الاول فيجب حذفه من هذا الوجه لا من حيث انه خبر المبتدء الثاني ولا يشترط لوجوب حذف الخبر سد الشيء مسده من كل وجه والاولى ان يقدر الخبر مفردا ويعطف وضيعته على ضميره ويكون تقديره كل رجل متقارن هو وضيعته والمراد بمثل كل رجل وضيعته كل مبتدء عطف عليه شيء بالواو بمعنى مع وانما وجب حذف الخبر في مثله لاغناء الواو التي بمعنى مع عنه وسدها مسده وقال الكوفيون ان هذا الكلام تام لم يحذف عنه الخبر زعما منهم ان الخبر هو قوله وضيعته لان الواو بمعنى مع ولو قيل كل رجل مع ضيعته لم يحتج الى تقدير الخبر فكذا هذا والجواب بان جعل الواو

بمعنى مع لا يخرجها عن العطف الاصلي وبقاء العطف الاصلي يمنع جعله خبرا لان الخبر لا يعطف على المبتدء فلا بد من تقدير الخبر لئلا يكون المبتدء بلا خبر بخلاف مع ضيعته فان مع ظرف حقيقة قائم مقام متعلقه وهو كائن فلا يحتاج الى تقدير الخبر ومثل لعمرك لافعلن كذا العمر بالفتح والضم البقاء الا انه استعمل في القسم بالفتح حتى لا يجوز غيره لايثار الاخف فيه لكثرة دوران الحلف به على السنتهم ولذلك حذفوا الخبر وتقديره لعمرك اى بقاؤك قسمي اوما اقسم به واستعماله فى القسم على وجهين بغير اللام او باللام فان لم تات باللام نصبته نصب المصادر وقلت عمرك لافعلن كذا ومعنى عمرك احلف ببقائك واذا دخلت عليه اللام رفعته بالابتداء وقلت لعمرك لافعلن كذا واللام فيه لتوكيد الابتداء والخبر محذوف وانما وجب حذف الخبر لوجود القرينة والساد مسده لان المقسم به وهو لعمرك يدل على خصوصية هذا وان جواب القسم قائم مقام الخبر والمراد بمثل لعمرك لافعلن كذا كل مبتدء يكون مقسما به ثم لما فرغ عن بحث المبتدء والخبر شرع في بحث خبر ان واخواتها فقال خبر ان واخواتها عطف على ان اى خبر ان وخبر اخواتها اى امثالها واشباهها من الحروف المشبهة بالفعل وهي ان وكان ولكن وليت ولعل قوله خبر ان مبتدء محذوف الخبر بقرينة ما سبق اى ومنه خبر ان واخواتها وقوله هو المسند بعد دخول احدى هذه الحروف ابتداء كلام او يقال ان قوله خبر ان مبتدء وقوله المسند خبره وقوله هو ضمير فصل وقوله بعد ظرف المسند واحترز بقوله المسند عن كل ما هو ليس بمسند وبقوله بعد دخول هذه الحروف عن غير خبر ان واخواتها فان قيل يدخل في هذا الحد يضرب في ان زيدا يضرب ابوه فانه مسند بعد دخول ان مع انه ليس بخبر ان بل الخبر مجموع الجملة قيل المراد بالمسند المسند الى اسم ان فيخرج ذلك لانه ليس بمسند اليه بل الى فاعله فعلى هذا يكون قوله بعد دخول هذه الحروف تاكيدا حيث خرج بهذا القيد ما اخرج بقوله بعد دخول هذه الحروف فان قيل يدخل في هذا الحد حسنا في ان رجلا حسنا قائم وهو صفة اسم ان لا خبرها قيل المراد بالمسند المسند الى اسم ان بلا تبعية بقرينة ذكر التوابع بعد ذلك مثل ان زيدا قائم فان قائم مسند بعد دخول ان وانما قدم خبر ان على

خبر لا التي لنفي الجنس مع كل منهما من ملحقات الفاعل لان خبر لا فرع خبر
ان لان لا انما يعمل لمشابهة ان على ما عرف وعلى اسم ما ولا بمعنى ليس لانهما فرع
معمول الفعل الجامد مع سند وذه في لا بخلاف خبر ان وامره كامر خبر المبتدء
اي حكم خبر ان مثل حكم خبر المبتدء او شانه مثل شانه في اقسامه وشرائطه و
احكامه الا في تقديمه استثناء مفرغ من كلام موجب على نحو قرأت الا يوم
كذا اى وامره كامر خبر المبتدء في جميع احكامه الا فى حكم التقديم حيث يفترقان
فيه جوازا وامتناعا فقد جاز تقديم خبر المبتدء على المبتدء ولم يجز تقديم
خبر ان على اسمها لان في تقديمه قلب صورة عمله المقصود به الانحطاط عن
عمل الفعل وهي تاخير المنصوب عن المرفوع ولقائل ان يقول الضمير فى قوله
تقديمه لا يخلو اما ان يكون عائدا الى خبر المبتدء او الى خبر ان وكل ذلك غير
مستقيم اما الاول فلانه يلزم انتشار الضمير لان الضمير في امره عائد الى
خبر ان وكذا الثاني فان حكم التقديم غير متحقق في خبر ان فلو قال الا في
التقديم بدون الضمير لكان اصوب ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالحكم
اعم من ان يكون ايجابا او سلبا وحكم التقديم من حيث السلب متحقق في
خبر ان فيستقيم عود الضمير اليه وقوله الا اذا كان ظرفا استثناء مفرغ من
كلام منفي اى الا في تقديمه فانه لا يجوز في جميع الاوقات الا وقت كونه ظرفا
فحينئذ يجوز ان يتقدم على الاسم حيث يتوسع فى الظرف ما لا يتوسع في
غيره ثم لما فرغ عن بحث خبر ان واخواتها شرع فى بحث خبر لا التي لنفي الجنس
فقال خبر لا لنفي الجنس الجار والمجرور صفة لا اى لا الكائنة لنفي الجنس اى نفي
حكم الجنس اذ لا رجل قائم مثل لنفي القيام عن جنس الرجل لا لنفي جنس الرجل
وقوله خبر لا مبتدء محذوف الخبر اى ومنه خبر لا وقوله هو المسند بعد دخولها
استينافا وقوله هو ضمير فصل والمسند خبر واحترز بقوله المسند عن اسم ما٣
لا بلا النبصية بقرينة ذكر التوابع بعد فلا يدخل في الحد يضرب في لا رجل يضرب
ابوه فانه مسند بعد دخول لا وليس بخبر لا بل الخبر مجموع الجملة ولا حسنا
فى نحو لا رجل حسنا في الدار فانه مسند بعد دخول لا وليس بخبر بل صفة رجل
مثل لا غلام رجل ظريف فيها فقوله ظريف مسند بعد دخولها وقوله
فيها خبر بعد خبر والهاء عائد الى الدار اى في الدار وهو مذكور لان هذا الكلام

٣ ولا وعن كل ما ليس بمسند وبقوله بعد دخولها عن غير خبر لا والمراد بالمسند المسند الى الاسم

جواب سائل هل في الدار غلام رجل ظريف كذا قيل ولقائل ان يقول
لو كان جوابا له لكان كلمة لا وحده يكفي الا ترى انه اذا قيل هل في الدار
رجل فالجواب ان يقال نعم او لا وانما اتى بتعدد الخبر لئلا يلزم الكذب بنفي
ظرافة كل غلام رجل فيكون قوله فيها من باب تعدد الخبر لزوما على نحو الابلق
اسود ابيض للزوم الكذب بالتوحيد ويمكن ان يكون من باب تعدد الخبر
جوازا على نحو زيد عالم عاقل ان قيل بانتفاء لزوم الكذب في الغلمان من حيث
انهم غلمان بالمبالغة والادعاء او يقال انما اتى بتعدد الخبر ليكون مثالا
لنوعي خبرها الظرف وغيره ولا يصلح ان يكون قوله فيها ظرفا لقوله ظريف او
حالا لان الظرافة لا يتقيد بالظرف ونحوه واما اختار هذا المثال وعدل عن
المثال المشهور وهو قوله لا رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار
صفة رجل محمولة على المحل والمثال وان صلح محتملا ولا يقبح اذا ترجح المقصود
ولكنه اذا استوى الاحتمالان فهو قبيح واذا انحط المقصود كان اقبح فيكون المثال
المشهور قبيحا لان حذف خبر لا كثير شائع كما قال الشيخ ويحذف كثيرا اي
يحذف خبر لا حذفا كثيرا او زمانا كثيرا بخلاف المثال الذي اختاره لان غلام
رجل معرب لا يجوز ارتفاع صفته حملا على المحل على الاصح وهو اختيار المصنف
فلا يحتمل قوله ظريف ان يكون صفة لقوله غلام رجل والخبر محذوف بل هو
متعين للخبرية وبنو تميم لا يثبتونه اي لا يثبتون خبر لا يحتمل معنيين احدهما
انهم لا يثبتون خبرها اصلا اي لا لفظا ولا تقديرا ويقولون معنى لا اهل ولا
مال انتفى الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير الخبر والثاني انهم لا يثبتون خبرها
لفظا قائلين بوجوب الحذف فان قيل فما يقولون فيما يرى خبرا مثل لا رجل
قائم ومثل قول حاتم الطائي وهو من بني تميم ولا كريم من الولدان مصبوح
قيل انهم يحملون امثال ذلك على الصفة المحمولة على محل لا مع النفي دون الخبر
ثم لما فرغ عن بحث خبر لا لنفي الجنس شرع في بحث اسم ما ولا المشبهتين
بليس فقال اسم ما ولا المشبهتين بليس في النفي المجرد لا بطريق المبالغة
وفي الدخول على المبتدء والخبر ثم قوله اسم ما ولا مبتدء محذوف الخبر
اي ومنه اسم ما ولا وقوله المشبهتين صفة ما ولا وقوله بليس متعلق
بقوله المشبهتين وقوله هو المسند اليه بعد دخولهما استيناف او قوله

هو ضمير فصل والمسند خبر اسم ما ولا وقوله بعد ظرف المسند اليه واحترز بقوله هو المسند اليه مما ليس بمسند اليه وبقوله بعد دخولهما اى بعد دخول ما ولا عن غير اسم ما ولا والمراد بالمسند اليه الذى اسند اليه خبره بلا تبعية بدليل ذكر التوابع بعد هذا فلا يدخل في الحد ابوه فى ما زيد ابوه قائم حيث لم يسند اليه خبر ما اذ الخبر مجموع الجملة فعلى هذا يكون قوله بعد دخولها تاكيدا حيث خرج بهذا القيد ما اخرج بقوله بعد دخولهما وكذا لا يدخل اخوك في ما زيدا اخوك قائما لانه تابع اى بدل من قوله زيد نحو ما زيد قائما ولا رجل افضل منك وانما اتى بالنكرة لان لا تعمل فى النكرة بخلاف ما فانه يعمل فى النكرة والمعرفة وهو في لا شاذ اى اجراء حكم ليس او عمل ليس او التشبيه بليس فى لا شاذ لقصور شبهها بليس لان ليس لنفي الحال ولا النفي الاستقبال فى المضارع وللحال فى الاسم فيقتصر عملها على مورد السماع نحو قول الشاعر شعر من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح + ثم لما فرغ عن المرفوعات شرع فى بيان المنصوبات فقال المنصوبات هو ما اشتمل اى اسم معرب اشتمل على علم المفعولية فقوله المنصوبات مبتدء وهو ضمير فصل لا محل له من الاعراب وقوله ما اشتمل خبر ويحتمل ان يكون قوله المنصوبات خبر مبتداء محذوف والتقدير هذا ذكر المنصوبات وقوله هو ما اشتمل جملة مستانفة لانه لما قال هذا ذكر المنصوبات فكان سائلا سال ما المنصوبات فقال هو ما اشتمل على علم المفعولية وهو النصب والالف والياء نحو رايت زيدا او اباه او الزيدين والتاء فى المفعولية يحتمل ان يكون لمطابقة الموصوف والياء للنسبة اى الخصلة المنسوبة الى المفعول فيدخل الملحقات وانما قدم المنصوبات على المجرورات لكثرتها ولخفة النصب فمنه المفعول المطلق مبتدء مقدم الخبر والفاء للتفسير اى فيما اشتمل على علم المفعولية او فمن المنصوبات المفعول المطلق سمي مطلقا لان نصبه غير مقيد بحرف بخلاف سائر المفاعيل وانما قدم المفاعيل على سائر المنصوبات لانها اصل المنصوبات وساير المنصوبات ملحق بها ثم قدم منها المفعول المطلق لانه مفعول ينتصب بلا تقييد بحرف بخلاف المفعول به فانه قد يتقيد بالحرف فاخر عنه ثم قدمه على المفعول فيه والمفعول له والمفعول معه لان كلا منها مقيد بالحرف جميعا لكنه فى المفعول

بحث المنصوبات

فيه قد يكون محذوفاً لزوماً كما في اللازم النصب ويكون النصب في اللفظ بلا واسطة البتة فقدمه على المفعول له الذي جاز ذكر الواسطة في جميع افراده ثم قدمه على المفعول معه الذي لا يجوز فيه ترك الواسطة ايضا وهو اي المفعول المطلق

اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه كلمة ما عبارة عن حدث لان ما فعله فاعل فعل هو الحدث ليس الا لكن يرد عليه نحو ترباً وجندلاً فانه مفعول مطلق وليس بحدث لان معنى الترب التراب ومعنى الجندل الحجر وهما اسما عين و اجيب بانه حدث حكماً لان قولهم ترباً وجندلاً دعاء وفي الدعاء لم يرد بهما المعنى الحقيقي بل اريد المعنى المجازي وهو الهلاك لان الدعاء يستدعي الفعل فاجريا مجرى المصدر فاذا قال الداعي ترباً وجندلاً فكانه قال هلكت هلاكاً بالتراب والجندل ويرد على قوله فاعل فعل مذكور ضرب ضرباً على صيغة المجهول فانه مفعول مطلق ولم يفعله الفاعل اذ المصدر مجهول بل فعله مفعول فعل مذكور وكذا يرد عليه مات موتاً وجسم جسامة وشرف شرفاً فان كلا منهما مفعول مطلق وليس من جنس ما فعله فاعل فعل مذكور واجيب عن الاول بان المفعول لما قام مقام الفاعل اخذ حكمه فكانه فاعل حكماً وعن الثاني بان الفاعل لما كان قابلاً للموت والجسامة والشرف عد فاعلا لها حكماً ويرد على قوله فعل نحو زيد ضارب ضرباً فانه مفعول مطلق ولم يفعله فاعل الفعل بل فاعل الصفة واجيب بان المراد بالفعل الفعل اللغوي وهو الحدث لا الاصطلاحي الذي هو قسيم الاسم اي هو اسم حدث فعله فاعل حدث مذكور فيتناول الفعل الاصطلاحي والصفات ويرد على قوله مذكور قوله تعالى فَضَرْبَ الرِّقَابِ من حيث ان فعله غير مذكور واجيب بانه مذكور تقديراً اذ التقدير فاضربوا ضرب الرقاب ويرد على قوله بمعناه ضربته سوطاً فانه مفعول مطلق وليس ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه واجيب بان اصله ضربته ضرباً بالسوط او ضربته ضرب سوط فكان مما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه تقديراً فظهر لك ان جميع الفاظ هذا الحد واقع على التسامح وان الجواب عن كل ما يرد على قيوده الحمل على التسامح واعتبار الحقيقي والحكمي من ذلك ويرد على هذا الحد انه غير مطرد لانه صدق على نحو كرهت كراهتي اذ قصد كونه مفعولا به لا مفعولا مطلقا واجيب بانه يخرج باعتبار حيثية وقوع الفعل اي ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه وقصد فيه هذه الحيثية فيخرج ذلك

لانه وان كان حدثا فعله فاعل فعل مذكور بمعناه لكنه لم يعتمد فيه هذه الحيثية بل قصد فيه حيثية محل وقوع الفعل المذكور كما في كرهت قيامي لكن اعتبار الحيثية يغني عن بعض القيود الاخر لخروج ما خرج بها باعتبار الحيثية ويكون المفعول المطلق للتاكيد حيث لا يزيد دلالته على دلالة الفعل والنوع حيث دل على بعض انواع الفعل والعدد حيث دل على العدد نحو جلست جلوسا نظير للتاكيد وجلست جلسة بكسر الجيم نظير للنوع اى جلست نوعا من الجلوس وجلست جلسة بفتح الجيم نظير للعدد اى جلست مرة واحدة فالاول اي الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد ولان الفعل لا يثنى ولا يجمع فكذا ما مفهومه مفهوم الفعل بخلاف اخويه اى اخوي الاول وهما الذين للنوع والعدد فان كلا منهما يحتمل التعدد فيثنى ويجمع وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اى لفظ الفعل هذا عند المبرد والكسائي وعند سيبويه المفعول المطلق يجب ان يكون من لفظه فقولك جلوسا في نحو قعدت جلوسا منصوب بقعدت عندهما وعليه الاكثرون وبجلست المقدر عنده ويشكل مذهبه في نحو حلفت يمينا اذ لا فعل له من لفظه الا ان يقال المفعول المطلق يجب ان يكون من لفظه الا اذا لم يكن فعل من لفظه فحينئذ يكون من غير لفظه ضرورة فلا يرد ذلك اذ ليس لليمين فعل يجري عليه فان قيل ان اريد بقوله بغير لفظ بغير صيغته يجب ان يكون نحو ضربت ضربًا من هذا القبيل لتغاير الصيغة وان اريد به بغير مادته وجب ان لا يكون نحو قوله تعالى أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا من هذا القبيل لتغاير الصيغة دون المادة قيل يمكن ان يراد به بغير مادة ولا يجعل نحو قوله انبتكم من الارض نباتا من هذا القبيل ويمكن ان يراد بغير لفظه مادة او بابا فيندرج فيه نحو قعدت جلوسا وانبتكم من الارض نباتا اما الاول فلتغاير المادة ولما الثانى فلتغاير الباب فافهم وانما ابرز هذا القسم مع صدق حد المفعول المطلق عليه تنبيها على قلة هذا القسم وقد يحذف الفعل اللام للعهد اي الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة اى وقت حصول قرينة حالية او مقالية جوازا صفة مصدر

محذوف اى يحذف حذفا جائزا للايجاز والاختصار مع حصول الغرض بالقرينة كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم فان خير اسم تفضيل مصدر اما باعتبار الموصوف اى قدمت قدوما خير مقدم ثم حذف الموصوف واقيم الصفة مقامه فاخذ حكمه واما باعتبار المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه وانما حذف الفعل لان مشاهدة الحال يدل عليه لان هذا الكلام لا يقال الا لمن ظهر عليه علامات القدوم وقوله ووجوبا عطف على قوله جوازا اى يحذف حذفا واجبا وقوله سماعا صفة لقوله وجوبا اى حذفا سماعيا او حذفا مسموعا او مفعول مطلق اى حذف سماع نحو سقيا اى سقاك الله سقيا ورعيا اى رعاك الله رعيا وخيبة اى خاب خيبة وجدعا اى جدع جدعا وهو قطع الانف وحمدا اى حمدت حمدا وشكرا اى شكرت شكرا وعجبا اى عجبت عجبا فان عامل هذه المصادر حذف سماعا بمعنى انه لم يستعمل اظهاره في كلامهم فان قيل كيف زعمت انه يجب حذف الفعل والمشهور بين الناس قولهم حمدت الله حمدا وشكرت الله شكرا وعجبت عجبا قيل ذلك من استعمال المولدين لا من استعمال العرب وكلامنا في استعمالهم لا في استعمال المولدين على ان البعض قيد وجوب الحذف في نحو حمدا له وشكرا له باستعماله مع اللام فلا يتوجه الاشكال اصلا وقوله وقياسا عطف على قوله سماعا وقوله في مواضع خبر مبتدء محذوف اى وذلك في مواضع منها اى من تلك المواضع ما وقع كلمة ما موصوفة والجملة صفة بحذف الضمير اى موضع وقع المصدر فيه حال كون ذلك المصدر مثبتا فيه احتراز عن نحو ما زيد سيرا فانه يجوز اظهار فعله نحو ما زيد يسير سيرا بعد نفي ظرف وقع فيه احتراز عن نحو زيد سيرا فانه يجوز اظهار فعله نحو زيد يسير سيرا ومعنى نفي اى بعد ما هو متضمن للنفي كما في انما داخل قيل ضمير داخل عائد الى النفي ومعنى النفي بتاويل كل واحد منهما وفيه نظر لان الضمير الراجع الى المعطوف والمعطوف عليه بكلمة او يجب افراده يقال زيد او عمرو قائم ولا يقال قائمان فلا حاجة الى التاويل بل هو عائد اليهما بدون التاويل اى داخل ذلك النفي او معنى النفي على اسم فيه احتراز عن نحو ما سرت الا سير البريد لا يكون خبرا عنه اى لا يصلح ذلك المصدر خبرا عن ذلك الاسم بان يكون ذلك الاسم عين وذلك المصدر اسم

معنى واسم المعنى لا يخبر عن الجثة وفيه احتراز عن نحو ما سيري الا سير شديد
فانه لم يصح نصبه او وقع المصدر مكررا بعد اسم لا يكون خبرا عنه وانما لم يذكر
هذا القيد اكتفاء بما ذكر اولا وانما جمع بين الضابطتين وان كان كل واحد
منهما ضابطة على حدة لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو
ما انت الا سيرا وما انت الا سير البريد هذان مثالان لوقوع المصدر مثبتا
بعد نفي داخل الى اٰخره اى ما انت الا تسير سيرا ويقال هذا للمسافر الذي
لا يزال يسافر وما انت الا تسير سير البريد اى الا تسير سيرا مثل سير البريد
والبريد البغلة المرتبطة في الرباط تعريب دُم بريده ثم سمي به الرسول المحمول
عليها ثم استعمل في اثني عشر ميلا وكان من عادة الملوك انهم يبنون المرابط
ويقفون البغال فيها ويقطعون اذنابها وكانت موقوفة فيها لاجل اصحاب
الحاجات والمراد بالبريد ههنا المسرع من بلدة الى آخره لاداء الرسالة يقال له
بالفارسية پيك وانما اورد نظيرين لان الاول نظير المصدر النكرة والثاني
نظير المصدر المعرفة ففيه تنبيه على ان الحكم لا يفترق بين المصدر المنكر و
المعرف وانما انت سيرا مثال وقوع المصدر مثبتا بعد معنى نفي داخل الى
آخره اى ما انت الا تسير سيرا و زيد سيرا سيرا مثال وقوع المصدر مكررا
اى زيد يسير سيرا فان قيل المصدر في قوله تعالى اِذَا دُكَّتِ الْاَرْضُ دَكًّا دَكًّا
وقع مكررا ولم يحذف الفعل قيل هذا الحذف فيما اذا وقع المصدر المكرر
في موضع الخبر عن اسم لم يصلح ان يكون خبرا عنه والمصدر في الآية وان
وقع مكررا لكنه لم يقع في موضع الخبر اذ ليس قبله مبتداء وانما وجب حذف
الفعل في الضابطتين لوجود القرينة والساد مسد المحذوف اما القرينة في
الضابطة الاولى فهي ما المشبهة بليس فانها يقتضي خبرا ولا يصلح خبرا الا
فعل هذا المصدر واما الساد مسد المحذوف ٥ فهو المصدر الاول وكلمة او
في قوله او وقع مكررا مانعة الخلو دون الجمع بدليل قولهم ما انت الا سيرا سيرا
ومنها اى من تلك المواضع ما وقع اى موضع وقع المصدر فيه حال كونه
تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة اى سابقة على المصدر وفي قيد الاثر
احتراز عما يقع تفصيلا لمضمون جملة دون اثر مضمونها نحو زيد يسافر سفره
القريب او البعيد وفي قيد الجملة احتراز عما اذا وقع تفصيلا لاثر مضمون مفرد

٥ فهو الا الاستثنائية واما القرينة في الثانية فهو المبتدأ فانه يقتضي خبرا ولا يصلح خبرا الا فعل هذا المصدر واما الساد مسد المحذوف

نحو زيد يسافر سفرًا قريبًا او بعيدًا كذا قيل وفيه نظر لان المصدر في هذا
المثال تفصيل لاثر مضمون قوله يسافر وهو مع الضمير جملة لا مفرد بل
الاولى ان يقال في المثال لزيد سفر فاما يصح صحة او يغتنم اغتنامًا ولزيد
ضرب فاما يتادّبُ زيد بالضرب تادّبًا او تهلك هلاكًا وفي المتقدمة
احتراز عن المتاخرة نحو اما يتادّب زيد بالضرب تاديبًا او يهلك هلاكًا فاضرب
واما تمنون منًّا او تفدون فداء فشدّوا وقال بعض الشارحين التفصيل انما
يكون للجملة المتقدمة لان المفصّل لا يكون متاخرًا عن التفصيل فذكر قوله
متقدمة توضيح وفيه نظر لان التفصيل قد يكون لاثر مضمون جملة
متاخرة ايضا وحينئذ لا يجب الحذف فلابد من قيد متقدمة ليحترز عنه
وذلك ما مرّ نحو قولك امّا يتاب زيد بالضرب تادبا او يهلك هلاكًا فاضربه
على ان التفصيل قد يكون متقدمًا على المفصّل امّا للاهتمام بشانه او لرعاية
للسجع كما قال صاحب التلخيص وعلم من البيان ما لم نعلم فان قوله من البيان
بيان لقوله ما لم نعلم قدم عليه رعاية للسجع واجيب بان الكلام في مثل هذا
المواضع محمول على التقديم والتاخير فيكون ذلك التقديم في حكم التاخير
مثل قوله تعالى حَتّٰى اِذَآ احبسوهم فَشُدُّوا الْوَثَاقَ اى السلاسل والاغلال ٢ اثخنتموهم اى
فَاِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَاِمَّا فِدَآءً فقوله فاما منا بعد واما فداء وقع تفصيلًا لاثر
مضمون جملة متقدمة لان قوله فشدوا الوثاق جملة متقدمة ومضمونها
شدّ الوثاق واثر الوثاق ذلك التفصيل وهو القتل او الاسترقاق او المنّ ٢ شد
او الفداء فوجب حذف فعلهما اى فاما تمنون منا واما تفدون فداء والفداء
مصدر الثلاثي من فدى يفدي مثل الكتاب وانما وجب حذف الفعل
في هذه الصورة لسدّ الجملة المتقدمة مسد المحذوف لمناسبتها له من جهة
انه تفصيل لاثر مضمونها ومنها اى ومن تلك المواضع ما وقع اى موضع
وقع فيه المصدر للتشبيه اى لاجل تشبيه شيء بذلك المصدر والتشبيه
هو الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى وفيه احتراز عن نحو مررت به فاذا له
صوت صوت حسن فان الصوت الثاني ليس للتشبيه بل هو بدل من الاول
علاجًا حال اى حال كون ذلك المصدر دالًا على الحدوث كالفعل وفيه احتراز
عن نحو مررت به فاذا له زهد زهد الصلحاء او علم علم الفقهاء فان الواجب

فيه الرفع لفقدان المعالجة الدالة على الحدوث لان الزهد والعلم يمدح به فلا يدل على الحدوث بعد جملة ظرف وقع وفيه احتراز عن نحو صوت زيد صوت حمار فان صوت حمار مصدر وقع للتشبيه دالا على الحدوث لكنه ليس بعد جملة مشتملة صفة جملة على اسم متعلق مشتملة بمعناه صفة اسم اى مشتملة على اسم كائن بمعنى المصدر وفيه احتراز عن نحو مررت بزيد فاذا له صفة صوت حمار فان الصفة ليس بمعنى الصوت وعلى صاحبه عطف على اسم اى ومشتملة على صاحب ذلك المصدر وهو الذي صدر منه ذلك المصدر وفيه احتراز عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار لعدم اشتمال الجملة على صاحب المصدر وهو الذي قام به المصدر والوجه فيه الرفع على الوصف او على البدل نحو مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار فقوله صوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة وهي قوله له صوت وهي مشتملة على اسم بمعنى المصدر وهو صوت ومشتملة على صاحب الصوت وهو الذي صدر منه الصوت وهو الضمير في له لانه راجع الى الشخص الذي صدر منه الصوت فوجب حذف فعله اى يصوت صوت الحمار بمعنى يصوت صوتا مثل صوت الحمار وصراخ عطف على الصوت الاول اى فاذا له صراخ صراخ الثكلى اى يصرخ صراخ الثكلى بمعنى يصرخ صراخا مثل صراخ الثكلى الصراخ هو الصوت والثكلى المراة التى مات ولدها وانما اورد مثالين لان المصدر الاول مضاف الى النكرة والثاني الى المعرفة ومنها اى من تلك المواضع ما وقع اى موضع وقع فيه المصدر حال كون ذلك المصدر مضمون جملة لا محتمل لها غيره الجملة صفة جملة اى لا محتمل لتلك الجملة غير ذلك المصدر او غير ذلك المضمون وفيه احتراز عما سياتي في الضابطة الآتية نحو له اى لفلان علي الف درهم اعترافا فالف درهم مبتدء وعلي خبره وله متعلق الخبر او على العكس واعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله علي الف درهم لان مضمونه الاعتراف ولا محتمل له سواه فوجب حذف فعله اى اعترفت بهذا الالف اعترافا والاعتراف الاقرار بالشيء عن معرفة وفي بعض النسخ وقع عرفا مكان اعترافا وهو اسم من الاعتراف وهو ينصب نصب المصادر ويسمى هذا المصدر توكيدا لنفسه اى تقرير الذاته لاتحاد مدلول المصدر والجملة ومنها ما وقع مضمون جملة

اى من تلك المواضع موضع وقع المصدر فيه حال كونه مضمون جملة لها محتمل غيره الجملة صفة جملة اى لتلك الجملة محتمل غيره ذلك المصدر او غير ذلك المضمون مثل زيد قائم حقا مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله زيد قائم لان مضمونه الصدق والحق ولها محتمل غيره وهو الكذب والباطل فوجب حذف فعله اى احق هذا الكلام او هذا الخبر حقا اى صدقا ويسمى هذا المصدر توكيدا لغيره اى تقريرا لغيره اللام هنا للتعليل دون الصلة و المضاف محذوف اى توكيدا للجملة لدفع غيره وهو الكذب والباطل او لاجل احتمال غيره بخلاف اللام فى قوله لنفسه فانه صلة التوكيد ويمكن ان يكون اللام هنا ايضا للصلة لان قوله زيد قائم حقا محكم وزيد قائم محتمل والمحكم يغاير المحتمل وصفا وان اتحدا مرادا فيكون المعنى ويسمى توكيدا للمغايرة وصفا

ومنها ما وقع مثنى اى ومن تلك المواضع موضع وقع المصدر فيه حال كونه دالا على التكرير والتكثير مثل لبيك اى الب لطاعتك البابا بعد الباب اى اقيم لطاعتك اقامة بعد اقامة اى مرة بعد اخرى اى مرارا وسعديك اى اسعدك اسعادا بعد اسعاد اى اعينك اعانة بعد اعانة والمصادر فى هذا الباب سماعية وان كان الحذف قياسا لانه مبنى على ضابطة كلية ثم لما فرغ عن بحث المفعول المطلق شرع فى بحث المفعول به فقال المفعول به الجار والمجرور فى الاصل كان مفعول ما لم يسم فاعله لقوله المفعول لان معناه الذي فعل به وصار الان جزء الاسم المصطلح عليه والضمير المجرور عائد الى اللام الموصولة فى المفعول وكذا المفعول فيه والمفعول له والمفعول معه هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكر الاسم هنا اكتفاء بما سبق فان قيل يخرج من هذا الحد بعض افراد المفعول به نحو خلق الله العالم وما ضربت زيدا فان العالم وزيدا كل منهما مفعول به ولم يقع عليه فعل الفاعل قيل المراد بالوقوع الوقوع عليه حقيقة او عبارة بان جعلت عبارة كعبارة ما يقع عليه فعل الفاعل حقيقة فيدخل ذلك فان العالم وزيدا وان لم يكن فيهما حقيقة الوقوع الا انه جعلت العبارة فى التقدير كان الفعل وقع عليهما كذا قيل وفيه نظر لان هذا مسلم فى خلق الله العالم لا فى ما ضربت زيدا فانه عبارة عدم الوقوع لا عبارة الوقوع وانما عبارة الوقوع ضربت زيدا واجيب بانا لا نسلم ذلك بل هو عبارة الوقوع فى الاصطلاح كما ان ضربت زيدا

بحث مفعول به

عبارة الصدود في الاصطلاح فافهم وقيل ان معنى قوله ما وقع عليه الفعل
ما تعلق به الفعل بحيث لا يتصور الا به نفيا كان او اثباتا فلا يخرج ذلك فان العالم
وزيدا مما تعلق بهما الفعل بحيث لا يتصور الا بهما فان قيل ذا الوقوع وارادة
التعلق حقيقة ام مجاز لا سبيل الى الاول لعدم الوضع ولا الى الثاني لعدم
الاتصال بينهما قيل وقوع الفعل على الشيء في عرف النحاة عبارة عن تعلقه
به بحيث لا يعقل الا به فيكون ارادة التعلق من الوقوع حقيقة عرفية فلا يلزم
دعوى الوضع او بيان الاتصال او يقال الوقوع لا ينفك عن التعلق فكان التعلق
لازما للوقوع فذكر اللزوم واراد اللازم فان قيل ان اريد بالوقوع التعلق يخرج
من الحد زيدا في ضربت زيدا حيث لا يتوقف عليه تصور الضرب بل يتوقف[٣]
على تصور الضرب على البدلية وان لم يتوقف عليه بالتعين فان قيل يدخل
في الحد المفعول فيه الزمان لان الزمان مما تعلق به الفعل بحيث لا يعقل الا به
قيل الزمان لازم لوجود الفعل دون تصور ماهيته فيتوقف عليه وجود
الفعل لازما كان او متعديا لا يعقل ماهيته بخلاف المفعول به فانه مما
يتوقف عليه تصور ماهية الفعل المتعدي كضربت زيدا فان الضرب[١] استعمال
الة التاديب في محل قابل للايلام وهو كما لا يتصور بدون من يستعمل تلك
الالة فكذا لا يتصور بدون ذلك المحل او يقال انه يخرج بقيد الحيثية فانها
ملحوظة في جميع الحدود لا سيما الحدود النحوية فيكون المعنى هو ما ذكر بحيث
وقع عليه فعل الفاعل والمفعول فيه الزماني لم يذكر بحيث يقع عليه فعل الفاعل
ولقائل ان يقول لا فائدة في قوله الفاعل ولو قال ما وقع عليه الفعل لكان
اخصر الا ان يقال التصريح في مقام التعريف انسب نحو ضربت زيدا مثال المفعول
به ثم لما فرغ عن تعريف المفعول به شرع في بيان احكامه فقال وقد يتقدم
على الفعل اي قد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لانه معمول قوي
تعلقه بعامله فيتعلق به متقدما ومتاخرا الا ان يمنع مانع كوقوعه في حيز ان
وغير ذلك وانما خص الفعل لاصالته وان كان التقدم لا يختص بالفعل
بل يجري في غيره من العوامل ما لم يمنع مانع او اراد بالفعل العامل او في الكلام
حذف معطوف اي على الفعل وغيره من عوامله مثل زيدا ضربت وبعمرو
مررت ثم لما فرغ من بيان بعض احكام المفعول به شرع في بيان حكم اخر فقال

[٣] على شخص ما يصلح للمضروبية قيل انه مما يتوقف

ن
خبران

وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول به لقيام قرينة اى وقت حصول قرينة دالة على الحذف وتعين المحذوف جوازا اى حذفا جائزا كقولك زيدا لمن قال الجار والمجرور صفة زيدا اى زيدا ن المقول لمن قال من اضرب مقول قال تقديره اضرب زيدا فحذف الفعل بقرينة السؤال و وجوبا عطف على جوازا اى ويحذف الفعل حذفا واجبا في اربعة ابواب وفي بعض النسخ في اربعة مواضع مكان ابواب وفى الحصر على الاربعة نظر لتحقق وجوب الحذف فى المنصوب على الاغراء بتقدير نحو الزم واحفظ نحو شانك والحج والصلوة الصلوة وكذا فى المنصوب على المدح او الذم او الترحم بتقدير اعنى نحو الحمد لله الحميد واتاني زيد الفاسق و مررت به المسكين الاول سماعي مبتدء وخبر اي الباب الاول سماعي اي مقصور على السماع وانما قدم السماعي على القياسي لانه اقل منه مثل قول العرب امرأ ونفسه اى اترك امرءا مع نفسه اى اترك كل امرء مع نفسه ومثل قوله تعالى انتهوا خيرا لكم اى انتهوا يا معشر النصاري عن التثليث اى عن قولكم ان الله ثالث ثلثة واقصد واخيرا لكم وهو التوحيد وقال الفراء هو صفة مصدر محذوف اى انتهاء خيرا لكم وفيه نظر لانه غير مطرد في نحو قولهم انته امرأ قاصدا لان قوله امرأ لا يحتمل ان يكون صفة لانه اسم جنس فتعين انه مفعول به لفعل محذوف اى انته عن الافراط والتفريط وائت امرأ قاصدا اى متوسطا بين الافراط والتفريط اى بين الغلو والتقصير وقال الكسائي هو خبر يكن المحذوف اى انتهوا عن التثليث يكن الانتهاء خيرا لكم وفيه ايضا نظر لان حذف كان بلا حرف شرط شاذ فلا يحمل عليه مع امكان الوجه القياسي وانما اخر هذا النظير و ان كان عظيم القدر لانه من القران لان له مساسا من وجه دون وجه مما نحن بصدده على ما بينا من الاختلاف ومثل قول العرب اهلا وسهلا اى اتيت اهلا لا اجانب و وطيت سهلا من البلاد لا حزنا الحزن بفتح الحاء وسكون الزاء المكان الخشن والصلب هذا الكلام يقوله المزور والمضيف للزائر والضيف لتطييب قلبه واصابة الانس من جهته يعني انا من اهلك واتيت اهلك لا الاجانب ومنزلي لك سهل لين لا مشقة عليك فى منزلي ثم لما فرغ عن السماعي شرع فى القياسي فقال الثاني اى الباب الثاني من الابواب الاربعة التي تجب فيها حذف الفعل الناصب للمفعول به المنادى وانما وجب حذف الفعل لان حرف النداء

نائب مناب فلو ذكر الفعل يلزم الجمع بين النائب والمنوب وهو المطلوب اقباله
مفعول مالم يسم فاعله لقوله المطلوب اى وهو الاسم الذى يطلب احضار ذلك
الاسم بحرف متعلق بالمطلوب اى بواسطة حرف من حروف النداء الخمسة
وهي يا وايا وهيا واي والهمزة وقوله نائب صفة حرف وقوله مناب ظرف
نائب وانما حذف في فيه مع انه ليس من الجهات الست لكونه جاريا مجرى
لفظ المكان لكونه ذا ميم وفيه معنى الاستقرار اى بواسطة حرف قائم مقام
لفظ ادعو وانادى وفيه احتراز عن طلب اقبال زيد وانادي زيدا وادعوك
ونحو ذلك فانه وان كان مطلوب الاقبال لكن لا بواسطة حرف نائب مناب
ادعو فان قيل يخرج من هذا الحد قولنا يا الله فانه منادى ولا يصدق عليه
كونه مطلوب الاقبال قيل انه مطلوب الاقبال حكما لكونه مطلوب الاجابة
فيكون منادى بهذا الاعتبار او قيل ان نداء الله تعالى استعارة تخييلية و
طلب الاقبال منه ادعائي كانياب المنية فى قول الشاعر شعر واذا المنية
انشبت اظفارها ✦ الفيت كل تميمة لا تنفع ✦ وفيه نظر لانه يستلزم تشبيه
لتشبثت
الله تعالى بما يكون مطلوب الاقبال لما عرف ان الاستعارة التخييلية لا
تنفك عن الاستعارة المكني عنها فيلزم تشبيه الله تعالى اولا بما يكون
مطلوب الاقبال ثم اثبات النداء له على سبيل التخييل فان قيل يخرج من
هذا الحد نحو يا زيد لا تقبل فانه منهى عن الاقبال لا مطلوبه وكذا نحو يا
جبال ويا سماء ويا ارض ويا الماء ويا الدواهي ونحو قول احد المتعانقين لصاحبه
يا فلان وغير ذلك مما لا يتصور طلب اقباله قيل فى الجواب عن الاول بانه
مطلوب الاقبال اسماع النهي ومنهى عن الاقبال بعد توجهه فاختلف الجهتان
وبانه مطلوب الاقبال حكما لكونه مسئول الاجابة كما قيل فى يا الله وعن
البواقى بانها من باب الاستعارة بالكناية حيث شبهت هذه الاشياء بما يكون
مطلوب الاقبال وندائها استعارة تخييلية وطلب الاقبال فيها ادعائي وقوله
لفظا وتقديرا تفصيل للمنادى او للحرف وهو الاظهر اى وذلك الحرف اما
ان يكون ملفوظا مثل قوله يا داوُدُ او مقدرا مثل قوله تعالى يُوسُفُ اَعْرِضْ عَنْ
هٰذَا ثم لما فرغ عن بيان حقيقة المنادى شرع في بيان حكمه فقال ويبنى
المنادى وجوبا على ما يرفع به قبل النداء اى حالة الاعراب من حركة او حرف اى

يبنى على الضم ان كان رفعه قبل النداء بالضمة وعلى الالف ان كان رفعه بالالف وعلى الواو ان كان رفعه بالواو فان قيل الضمير في يرفع عائد الى المنادى فيكون المعنى ويبنى على ما يرفع المنادى به من حركة او حرف وانت تعلم ان المنادى لا يرفع بحال قيل انه مسند الى الجار والمجرور اعنى به فلا ضمير فيه فيكون المعنى ويبنى على ما يقع به الرفع قبل النداء من حركة وحرف فان قيل يمكن ان يكون فيه ضمير عائد الى الاسم دون المنادى فيكون المعنى ويبنى على على ما يرفع الاسم به قبل النداء من حركة او حرف قيل انه ممكن لكنه بعيد لان الضمير فى قوله ويبنى عائد الى المنادى فلو كان الضمير في يرفع عائدا الى الاسم لزم انتشار الضمير وهو قبيح فالصواب ما ذكرنا انه مسند الى به ولا ضمير فيه اى يبنى على ما يقع به الرفع من حركة او حرف ان كان المنادى مفردا ليس فيه اضافة ولا شبه بالاضافة وفيه احتراز عن المضاف والمضارع له معرفة صفة مفردا او خبر آخر لكان لازم التعدد اذ الحكم لا يتم باحد الخبرين وفيه احتراز عن النكرة نحو يا رجلا لغير معين والمراد بالمعرفة اعم من ان يكون معرفة قبل النداء او بعده ولهذا اورد المثالين للمبني بالضم ليكون مثل يا زيد مثال المعرفة قبل النداء ويا رجل مثال المعرفة بعد النداء ويا زيدان مثال المبنى بالالف ويا زيدون مثال المبنى بالواو فالالف والواو فيهما ليسا للاعراب بل لمجرد التثنية والجمع فان قيل العلم اذا ثني وجمع لزم فيه اللام فكيف يصح يا زيدان ويا زيدون بلا لام قيل انما صح ذلك لقيام يا مقام اللام وكونها في حكمها في افادة التعريف ولو استعمل مع اللام هنا يلزم اجتماع آلتي التعريف وهو محذور جدًا وانما بني المنادى المفرد المعرفة لشبهه بكاف ادعوك في وقوعه موقعها وانما بني كاف ادعوك وهو اسم لشبهه بكاف اياك وهو حرف مبني الاصل لا حظ له من الاعراب لفقد المعانى الموجبة للاعراب الا اذا كان علما موصوفا بابن مضاف الى علم آخر فحينئذ يختار فتحه كما سيجيء ويجوز تنوين المنادى المفرد المعرفة عند ضرورة **الشعر** نحو سلام الله يا مطر عليها + وليس عليك يا مطر السلام + حيث نوّن المطر الاول وهو قبيح والمطر اسم رجل والضمير فى عليها راجع الى امرأة المطر وهي جميلة ثم لما فرغ عن بيان بناء المنادى شرع فى بيان ما يعترض عليه ويصيره معربا فقال

ويخفض المنادى بلام الاستغاثة او التعجب او التهديد بحمل الكلام على حذف
المعطوفين ويمكن ان يحمل الكلام على حذف المضاف اى بنحو لام الاستغاثة
اى بلام يدخل المنادى وقت الاستغاثة مثل يالزيد و وقت التعجب نحو يا
للماء و وقت التهديد نحو يالبكر لاقتلنك وانما اعرب المنادى بعد دخول
اللام مع كونه مفردًا معرفة لخروجه عن تاثير شبه الحرف لقوة جهة الاسم
بدخول الجار ولان يا مدار شبه المنادى بالحرف وبدخول اللام صار المنادى
بعيدا عن مدار الشبه وهو يا ولان المنادى يخرج عن الافراد بالتركيب مع
اللام وفى الكل نظر اما الاول فلان دخول الجار لا يخرج الاسم عن تاثير شبه
الفعل ولهذا كان الاسم غير منصرف بدخوله نحو مررت باحمد فكيف يخرجه
عن تاثير شبه الحرف فلو قويت جهة الاسم بدخوله ليخرج عن تاثير شبه
الفعل والحرف جميعا لان البناء وعدم الصرف كلاهما خلاف الاصل فالقول
بخروجه عن شبه الحرف بدخول الجار دون شبه الفعل تحكم محض على ان اللام
الجارة كثيرا ما تدخل على الاسم المبني ولم يصر معربا بدخولها كقولك هذا
المال لخمسة عشر رجلا ولهؤلاء الرجال واما الثاني فلان لام الاستغاثة قد
تدخل على كاف الخطاب الذي هو منادى مستغاث نحو يالك لزيد فعلم ان
المنادى المستغاث المظهر قائم مقام كاف الخطاب فكيف يصح القول بصيرورته
بعيدا عن مدار الشبه بدخول اللام واما الثالث فلان المفرد ههنا بمقابلة
المضاف والمضارع ويالزيد بهذه المثابة فلا يخرج المنادى عن الافراد بالتركيب
مع اللام على ان التركيب مع الجار غير معتبر حيث جاز الفصل بينه وبين المجرور بالحرف
الزائد فى السعة بخلاف التركيب من المضاف والمضاف اليه وقيل انما اعرب
المنادى بعد دخول اللام لان حرف الجر دخل عليه ولا يمكن الغاؤه وان كان
زائدا وفيه ايضا نظر لانه انما يمكن الغاؤه فى المعربات دون المبنيات بدليل
انه يصح جئتك من قبل ومن بعد وانما فتحت اللام الجارة ههنا مع انها تكسر
اذا دخلت على الاسم الظاهر لان المنادى واقع موقع كاف الخطاب واللام الداخلة
على الضمير كانت مفتوحة نحو لك وله فكذا اذا دخل على ما هو واقع موقعه و
لذا بقيت على الكسر اللام الثانية نحو يالزيد لعمرو ويالله للمسلمين وانما اختيرت
اللام من بين الحروف للاستغاثة والتعجب لان المستغاث مخصوص من

بين امثاله بالدعاء وكذا المتعجب منه مخصوص بالاستحضار لغرابته ثم هذه
اللام يتعلق بادعو المقدر وجاز ذلك فى المتعدي بنفسه بعد الحذف لكنها
لا تزاد الا فى موضع الاستغاثة او التعجب او التهديد سماعا ويفتح المنادى
لالحاق الفها اى الف الاستغاثة لموافقة الالف مثل يا زيداه وكذا يضم و
يكسر بواو الاستغاثة ويائها اللاحقتين لذى اللبس كما فى المندوب نحو يا
منهو فى المسمى بمنه ويا منكبيه فى المسمى بمنك فلا لام فيه حينئذ اى حين
اذا دخلت الالف تحرزا عن الجمع بين حرفي الاستغاثة وعن الجمع بين العوض
والمعوض منه لان اللام عوض عن الالف كذا روي عن الخليل وانما قدم بيان عنه
البناء والخفض والفتح على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب ولطلب
الاختصار بالتعميم فى قوله وينصب ما سواهما اى ما سوى المفرد المعرفة
من كل وجه والمستغاث سواء كان مع لام الاستغاثة او مع الفها كذا فى
الشرح ويرد عليه المنادى المتعجب منه والمهدد لانه مما سوى المفرد المعرفة
والمستغاث وليسا من المنصوبين فالاولى ان يقال ان الضمير عائد الى
المفرد المعرفة من كل وجه والداخل عليه لام الاستغاثة او نحوها والف
الاستغاثة فلا يرد المنادى المتعجب منه والمهدد وما سواهما النكرة موصوفة
او غير موصوفة والمضاف والمضارع له مثل يا عبد الله نظير المضاف ويا
طالعا جبلا نظير المضارع المضاف والمراد بالمضارع للمضاف كل اسم غير
مضاف تعلق به شيء هو من تمام معناه اما معمول الاول كالمثال المذكور
فى المتن واما معطوف عليه على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما
لشيء واحد نحو يا ثلثة وثلثين علما او لا واما صفة هي جملة او ظرف نحو يا
حافظا لا تنسى وشاعر الاشاعر اليوم مثله ولايا نخلة من ذات عرقٍ فان
كلا من ذلك مضارع المضاف بخلاف الموصوف بصفة هي مفردة فانه
نكرة وليس بمضارع للمضاف نحو يا رجلا صالحا فان قيل ما الفرق
بين الموصوف بصفة هي مفردة وبين الموصوف بصفة هي جملة او ظرف
في كون الاول نكرة وكون الثاني معرفة مضارعا للمضاف مع ان كلا منهما
موصوف بصفة قيل الفرق ان المنادى في نحو يا رجلا صالحا هو الموصوف
بقطع النظر عن الوصف ثم ذكر الوصف بعد النداء للتخصيص فلا يكون

من تمام المنادى فلا يحصل التعين ولا يفيد التعريف بخلاف المنادى الموصوف بالجملة او الظرف فان المنادى فيهما هو الموصوف بالاوصاف المذكورة والوصف فيهما سابق على النداء ذكر للتاكيد فكانه من تمام المنادى لا وصفه فيحصل التعين ويفيد التعريف فاعرف فانه فرق دقيق فان قيل اسم الفاعل لا يعمل بدون الاعتماد على احد الاشياء الستة المعروفة فكيف عمل قوله طالعا في قوله جبلا قيل المعتمد لا يلزم ان يكون ملفوظا بل كما يكون ملفوظا يكون مقدرا وههنا مقدر تقديره يا رجلا طالعا جبلا او يا انسانا طالعا جبلا كذا قيل وفيه نظر لانه على هذا يدخل في باب يا رجلا صالحا فانه نكرة وذلك معرفة بدليل تعرّف صفته عند غير الكسائي يقال يا طالعا جبلا الظريف بخلاف يا رجلا صالحا فانه نكرة بدليل امتناع تعرّف صفته لا يقال يا رجلا الصالح ويمكن ان يقال انه معتمد على موصوف معرّف تقديرا بدليل تعرف صفته والتقدير يا ايها الطالع جبلا فحذف اى للاختصار ثم حذف اللام لئلا يجتمع آلتا التعريف ثم نصب طالعا لكونه مضارعا للمضاف على انه يحتمل ان يكون هذا المثال على قول الاخفش والكوفيين فانهم يجوزون على اسم الفاعل بدون الاعتماد ويا رجلا لغير معين الجار والمجرور حال من قوله يا رجلا اى يا رجلا حال كونه مقولا لرجل غير معين كما فى قول الاعمى هذا مثال النكرة وانما اخر مثال النكرة عن مثال المضاف والمضارع له لان النكرة خرجت عن المفرد المعرفة بقيد التعريف المؤخر بخلاف المضاف والمضارع له فانهما خرجا عنه بقيد الافراد المقدم ثم لما فرغ عن بحث المنادى شرع في بحث توابعه فقال وتوابع المنادى المبني احتراز عن توابع المنادى المعرب فانها ان كانت غير البدل والمعطوف غير ذى اللام فهي لا تكون الا منصوبة كتوابع المضاف والنكرة او مجرورة كتوابع المنادى المستغاث باللام والمراد بالمنادى المبني غير المستغاث بالالف فانه مبني على الفتح لا يرفع توابعه وغير المبهم لان صفته لازمة الرفع ولا تنصب كما سيجيء وقوله المفردة مرفوع على انه صفة لقوله توابع والمراد بالمفرد المفردة من كل وجه وفيه احتراز عن التوابع المضافة والمضارعة لها وقوله من التاكيد صفة توابع اي التوابع الكائنة من التاكيد

اوحال من الضمير في المفردة اي كائنة من التاكيد والمراد بالتاكيد التاكيد المعنوي لان التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء وقد جاء اعرابه رفعا ونصبا كقول الشاعر ؎ اني وَاسطَار سطرن سَطرًا ۰ انه لقائل يا نصرُ نصرٌ نصرًا ۰ وهو غير غالب ويحتمل ان يكون المختار عند المصنف اعرابه رفعا ونصبا كما هو غير الاغلب ولذلك اطلق التاكيد ولم يقيد بالمعنوي فقال من التاكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف بالحرف الممتنع مجرور على انه صفة سببية لقوله المعطوف بالحرف في علة قوله دخول يا عليه اي المعطوف بالحرف الذي يمتنع دخول يا على ذلك المعطوف وهو المعطوف باللام وفيه احتراز عن المعطوف بالحرف غير الممتنع دخول يا عليه وهو المعطوف بغير اللام نحو يا زيد وعمرو ومن المعطوفات فان حكمه وحكم البدل حكم المنادى المستقل كما سيجيء وقوله ترفع خبر لقوله توابع المنادى اي ترفع تلك التوابع حملا على لفظه اي لفظ المنادى لشبه الضمة بالرفع في العروض والاطراد اما الاطراد فلانه يصح ان يقال كل منادى مفرد معرفة مضموم كما يقال كل فاعل مرفوع واما العروض فلان ضمة المنادى عرضت بدخول يا عليه عروضها في الفاعل بدخول العامل فان قيل الرفع لابد له من رافع وههنا اي شيء هو قيل رافعه يا لانها لما شابهت ضمة المنادى بالرفع في العروض والاطراد شبه موجب الضمة وهو يا بالرافع في كون اثر كل عارضا ومطردا ولم يظهر اثر هذا الشبه في المنادى لمكان البناء فظهر في التابع لاحتياج الى المؤثر وتنصب تلك التوابع حملا على محله اي محل المنادى لان محله النصب على المفعول فان قيل انهم بنوا صفة اسم لا التي لنفي الجنس لبناء موصوفها نحو لا رجل ظريف فلم لم يبن صفة المنادى لبنائه قيل العلة في بناء الصفة في لا رجل ظريف امتزاج الصفة والموصوف ولا كذلك صفة المنادى لمكان الفصل بلام التعريف ولانه وجه بناء الصفة في لا رجل ظريف كون الصفة هي المنفية من حيث المعنى ولا كذلك صفة المنادى لعدم توجه النداء اليها فافترقا ونظير الصفة مثل يا زيدُ العاقلُ بالرفع ويا زيدُ العاقلَ بالنصب ونظير التاكيد يا تميم اجمعون واجمعين ونظير عطف البيان يا غلام بشر وبشرا ونظير المعطوف بالحرف الممتنع دخول يا عليه نحو يا زيد

بحرف ن

والحارث والحارث وانما اقتصر المصنف على نظير الواحد للاختصار وانما ذكر نظير الصفة من بين التوابع ورد القول من قال ان المنادى لما قام مقام المضمر والمضمر لا يوصف فكذا المنادى لا يوصف فرفع الصفة عنده على انه خبر مبتدء محذوف ونصبه بتقدير اعنى والصحيح جواز الصفة لانه وان وقع موقع المضمر لكنه ما خرج عن كونه ظاهرا ثم لما بين جواز الوجهين في توابع المنادى المبني شرع فى بيان الاختلاف الواقع فى اختيار احد الوجهين في واحد منها وهو المعطوف بالحرف الممتنع دخول يا عليه فقال والخليل ابن احمد استاذ سيبويه فى المعطوف المذكور اى المعطوف بالحرف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع الجملة خبر لقوله الخليل اى يقول باولوية الرفع وانما يختار الرفع لانه منادى ثان معنى لانه ايضا مطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو لان الواو قامت مقام يا لانه يقتضى الاشتراك بين المعطوف والمعطوف عليه فكانه باشره يا فيختار فيه حركة هي اثر يا تنبيها على انه منادى ثان معنى ولم يبن لان اللام تمنع دخول يا عليه صريحا وابو عمرو بن العلاء يختار النصب لان ذا اللام لا تباشره يا حقيقة فامتنع فيه حركة هي اثر يا فيختار فيه حركة هي اثر ادعو لا اثر يا وابو العباس المبرد يقول ان كان المعطوف الذي يمتنع دخول يا عليه كالحسن في جواز نزع اللام منه وقيل فى كونها علما ذا لام ويدخل نحو الرجل علما على الاول دون الثانى ونحو النجم يدخل على الثاني دون الاول فكالخليل خبر مبتدء محذوف اى فهو كالخليل فى اختيار الرفع والجملة جزاء الشرط والشرطية خبر لقوله وابو العباس وانما اختار الرفع فى مثل الحسن لان اللام لما كانت فى معرض النزع فلم يعتد بها اولان اللام فى العلم لا معنى لها فلا يعتد بوجودها والا فكابى عمرو اى وان لم يكن المعطوف المذكور كالحسن بان لم يجز نزع اللام منه او بان لم يكن علما ذا لام فهو مثل ابي عمرو فى اختيار النصب وسياقه هذه الاعلام من لطائف هذا الكتاب ثم لما فرغ عن بحث التوابع المفردة شرع فى بحث التوابع المضافة فقال والمضافة تنصب اى توابع المنادى المضافة اضافة معنوية تنصب لانها لو وقعت مناداة لا يجوز فيها الا النصب فلذا اذا كانت تابعة لان التوابع لا تكون اقوى من متبوعها

تقول فى الصفة يا زيد صاحب الفرس ويا بشر ذا الجمة والجمة بالضم الشعر الشعر الذي يكون اسفل من الاذن وفى التاكيد يا خالد نفسه وفى عطف البيان يا غلام ابي عبد الله وفى المعطوف بالحرف يا بكر وعبد الله وانما قيدنا المضافة بالاضافة المعنوية احترازا عن اللفظية فان حكمها وحكم التوابع المضارعة للمضاف حكم المفرد عند المحققين لان اللفظية فى حكم الانفصال والتوابع المضارعة للمضاف مفرد حقيقة وصورة فتقول يا زيد الحسن الوجه بالرفع والنصب وكذا تقول يا زيد خيرا من عمرو بالرفع والنصب قال الشاعر يا صاح يا ذا الضامر العنس + فان اسم الاشارة وهو ذا منادى مفرد معرفة والضامر مرفوع على انه صفة ذا وان كان مضافا لان الاضافة اللفظية فى حكم الانفصال والتقدير يا ذا الضامر عنسه والضامر عن الضمير بالضم وهو الهزال يقع على الناقة والجمل والعنس بالفتح الناقة الصلبة اى الشديدة فان قيل ما لهم اعتبروا فى الاسماء المضافة بالاضافة اللفظية والمضارعة للمضاف حكم الاضافة اذا وقعت مناداة حتى اوجبوا فيها النصب وحكم المفرد اذا وقعت تابعة حتى جوزوا فيها الرفع والنصب قيل الاسماء المضافة بالاضافة اللفظية مضافة صورة ومفردة حكما والمضارعة للمضاف مضافة حكما ومفردة حقيقة وصورة فعملوا بالاعتبارين فى الحالين وعليك ان تحقق وجه عدم العكس فى كل منهما والبدل من المنادى المبنى والمعطوف على المنادى المبني غير ما ذكر صفة المعطوف او بدل منه اى غير المعطوف الذي ذكر من قبل اى غير الممتنع دخول يا عليه بان لم يكن ذا لام حكمه اى حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل اعرابا وبناء فقوله والبدل مبتدء وحكمه مبتدء ثان وقوله حكم المستقل خبر المبتدء الثاني والجملة الاسمية خبر المبتدء الاول وما عطف عليه وقوله مطلقا ظرف اى زمانا مطلقا اى سواء كانا مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين او مختلفين لكونهما فى حكم تكرير العامل تقول فى البدل يا زيد زيد ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا وفى المعطوف يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد ورجلا صالحا فان قيل ما الفرق بين المعطوف على المنادى المبني وبين المعطوف على اسم لا المبني في ان الاول يجب فيه البناء وان

الثاني لا يجوز فيه البناء بل وجب الاعراب رفعاً ونصباً مثل لا اب وابن وابنا قيل جوابه يأتي في موضعه ان شاء الله تعالى ثم لما فرغ عن بحث التوابع التي وافقت المتبوع شرع في بحث التوابع التي وافقها المتبوع فقال والمنادى الذي هو العلم موصوف بابن اى بلفظ ابن ومؤنثه وهو ابنة حال كون ذلك الابن مضافا الى علم اخر يختار فتحه اى فتح المنادى الذي هو العلم المذكور لموافقة حركة الابن وقصد التخفيف لكثرة استعمال العلم وطول الكلام ويسقط حينئذ الف ابن ومؤنثه خطا تقول يا زيد بن عمرو ويا هند بنت بشر وفي قوله يختار فتحه اشارة الى جواز البناء على الضم ايضا وانما قيد بقوله الى علم احترازا عن نحو يا زيد بن اخينا ويا هند بنت عمنا فانه يبقى على الضم ولا يسقط حينئذ الف ابن ومؤنثه خطا ثم لما فرغ عن التوابع الصورية والمعنوية شرع في بحث التوابع الصورية فقال واذا نودي المعرف باللام اي واذا قصد نداؤه ونظيره قوله تعالى وَاِذَا قَرَاْتَ الْقُرْاٰنَ فَاسْتَعِذْ بِاللّٰهِ اى اذا اردت قرأته قيل يا ايها الرجل بتوسيط اى وهاء التنبيه ويا هذا الرجل بتوسط هذا ويا ايهذا الرجل بتوسط اي وهذا جميعا فالرجل صفة هذا وهذا صفة ايّ لمشاركة اسم الاشارة لاي في الابهام بل ايّ اوغل في الابهام لتناوله المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد فان قيل الجملة الشرطية لا يتم لان الشرطية كلي يتناول نداء المعرف باللام ايّ معرف كان نحو الرجل والغلام والانسان ونحوها والجزاء جزئي وظاهر ان الجزئي لا يترتب على الكلي حيث يلزم ملزوميته الكلي للجزئي قيل الكلام محمول على حذف المعطوف اى قيل يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايهذا الرجل ونحوها او على المجاز لان المراد بقوله يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايهذا الرجل هذه الالفاظ واللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما والعلم يصح تاويله بصفة اشتهر بها صاحبه نحو لكل فرعون موسى اى لكل جبار قاهر عادل ونحو لا هيثم الليلة للمطي اى لا داعي فيكون المعنى قيل كلام وسط فيه اي مع ها التنبيه وكلام وسط فيه اسم الاشارة وكلام وسط فيه كلا الامرين فيكون الشرط والجزاء كليين فيتم الشرطية ولا يلزم ملزومية الكلي للجزئي وانما وسط اي او اسم الاشارة تحرزا عن اجتماع آلتي التعريف صورة وان كان في احدهما من الفائدة ما ليس في الاخر فان قيل التحرز عن ذلك يحصل بتوسط احدهما

فلا حاجة الى المبهم الثاني في يا ايهذا الرجل قبل المبهم الثاني وان لم يكن محتاجا اليه
لكن في اتيان مبهم بعد مبهم وتاخير البيان فائدة وهي زيادة التشويق و
التوجه في البيان بزيادة التشويق والتاخير فيه والتزموا اى التزم النحاة
رفع الرجل في مثل يا ايها الرجل ويا ايهذا الرجل وان كان صفة وكان حقها
جواز الوجهين كما مر لانه المقصود اى لان الرجل هو المقصود الاصلي بالنداء
لا اي واسم الاشارة بل هما وسيلتان لندائه الا ترى انك لو حذفت الرجل
بطل النداء ولو حذفت الظريف لم يبطل فالتزموا رفعه تنبيها على انه منادى
حقيقة وان كان صفة لكن صورة فان قيل فعلى هذا يصدق عليه حد البدل دون
الصفة قيل انه مقصود واقعا لا لفظا حيث ابرز في اللفظ في معرض غير المقصود
وذكر بحيث انه بيان لمعنى في المتبوع لا بحيث انه منادى مستقل فلا يثبت بدليته
على ان البدل في حكم تكرير العامل فلو كان الرجل بدلا لزم دخول يا في المعرف باللام
حكما فظهر انه ليس ببدل وتوابعه مجرور معطوف على الرجل اى التزم النحويون
رفع توابع الرجل مفردة كانت او مضافة يا ايها الرجل الكريم ويا ايها الرجل صاحب نحو
الفرس لانها اى لان توابع الرجل توابع اسم معرب مرفوع فيكون كمتبوعها بخلاف
يا زيد الظريف فانه تابع مبني فان قيل هذا الدليل غير تام لان توابع المعرب
قد يحمل على اللفظ وقد يحمل على المحل فلا يلزم من رفع المتبوع رفع التابع قطعا
بل يجوز ان يكون المتبوع منصوبا والتابع منصوبا او مرفوعا حملا على اللفظ و
المحل كما في ان زيدا قائم وعمرو وان يكون المتبوع مجرورا والتابع مجرورا او
منصوبا كما في اعجبني ضرب زيد وعمرو وكما في قوله ع ويذهبن في نجد وغورا
غائرا وغير ذلك مما يتبع المعرب لفظا ومحلا قيل معناه توابع معرب لا محل له
سوى الرفع او يقال ان كل ما يتبع المعرب لفظا ومحلا فالمتبوع هناك باعتبار
تعدد اعرابه معربان لا معرب واحد بخلاف توابع الرجل ههنا فانها توابع معرب
واحد فلا يتبع غير اعرابه او يقال ان احدى المقدمتين من الدليل محذوف
اى لانها توابع معرب وتوابع المعرب في باب النداء لا يتبع غير اعرابه اذ لا محل له
سوى ذلك الاعراب وقالوا يا الله بقطع الهمزة خاصة هذا جواب سوال يرد
نقضا على القاعدة المذكورة او هو من حيث المعنى مستثنى من القاعدة
المذكورة وهو الوجه وانما استثنى منها الوجهين احدهما ان التوسط فيه

ممتنع لان ايا يستلزم التعدد وها للتنبيه والله تعالى يتعالى عن ذلك التعدد و
هذا للاشارة الحسية والله تعالى يتعالى عن ذلك ولو سلم جوازه على التجوز كما في
ذلكم الله ربي كان مجهولا على اي طرد للباب والثانی ان اللام فيه ليست للتعريف
بل صارت جزء الكلمة بالعلمية وكانت فی الاصل عوضا عن همزة إله فاضمحل فيه
جهة التعريف بوجهين فلم يعتبر بخلاف النجم فان اللام فيه وان صارت جزء
الكلمة بالعلمية لكنه فی الاصل ليس بعوض عن شيءٍ وبخلاف الناس فان
اللام فيه وان صارت جزء الكلمة بكونها عوضاً عن همزة اناس بضم الهمزة
لكنه ليس بعلم فان قيل فعلى هذا لو صار الناس علماً لوجب صحة ان يقال
يا الناس وليس ذلك بصحيح بدليل قوله خاصة قيل انّ العلمية لا يوجب
هجران اصله بالكلية لانه بعد العلمية يستعمل بمعناه الاصلي ايضا وهو
جماعة الاناسي استعمالاً شائعا بخلاف يا الله فان علميته توجب هجران
اصله بالكلية لانه بعد العلمية لم يستعمل بمعناه الاصلي اصلاً وهو مطلق
المعبود حقًّا كان او باطلاً فافترقا وقوله خاصةً مصدرٌ اقيم مقام الحال من
يَا اللّهُ اى حال كونه قد خص بذلك القول خصوصًا ثم لما فرغ عن بحث
المنادى غير المكرر شرع فی بحث المنادى المكرر فقال ولك اصل الخطاب
ان يكون لمعين وقد يكون لغير معين وهنا كذلك اى جاز لك او جائز لك
في مثلِ قول جرير يا تيمَ تيمَ عَدِيّ لا ابا لكم • لا يلقينكم في سوءة عمرُ • اى فيما
كرر فيه المنادى فی حال الاضافة الضمّ فاعل جاز المقدر او مبتدء متقدم
الخبر اى يجوز لك او جائز لك الضم والنصب اى ضم الاول ونصبه اما الضم
فعلى انه منادى مفرد معرفة واما النصب فعلى انه مضاف الى عديّ المذكور
وتيم الثاني تاكيد لفظي ولما كان حكم التاكيد اللفظي فی الاغلب حكم المنادى
المذكور فی الاعراب والبناء كما مرّ حذف التنوين من الثاني وان لم يكن مضافا
فان الاول محذوف التنوين للاضافة وانما جاز الفصل هنا بين المضاف لأن
والمضاف اليه مع انه لا يجوز الفصل بينهما الا في ضرورة الشعر بالظرف
خاصة لانه لما كرر اللفظ الاول بلا تغير صار الثانی هو الاول فكانه لا فصل
بينهما ولهذا جاز ضرب ضرب زيد عمراً وهذا مذهب سيبويه والخليل
وذهب المبرد الى انه مضاف الى عديّ المحذوف لدلالة الثاني عليه تقديره

يا تيم عدي تيم عدي على نحو بين ذراعي وجبهة الاسد اى بين ذراعي الاسد
وجبهة الاسد فعلى هذا كانت الاضافة الثانية تاكيدا لفظيا للاضافة الاولى
هذا هو الظاهر ولا يجوز فى تيم الثاني الا النصب لان التيم الاول ان كان مضموما
على انه منادى مفرد معرفة كان الثاني تابعا مضافا فكان نصبا وان كان منصوبا
على انه منادى مضاف الى عديٌ المذكور او المحذوف كان الثاني تابعا للمنادى
المضاف فكان نصبا ايضا والمنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه اربعة
اوجهٍ احدها يا غلامِيْ بسكون الياء واصلها الفتح لان الاسم الذي بني على حرف
واحد كان مفتوحا ككاف الخطاب والسكون للتخفيف لكون الياء حرف علة والثاني
يا غلاميَ بفتح الياء على الاصل والثالث يا غلامِ بحذف الياء والاكتفاء بالكسر
لكثرة دوره والرابع يا غلامَا بقلب الياء الفا والكسرة فتحة لخفة الالف والفتحة
او بحذف الياء وتعويض الالف عنها وشذ فيها يا غلام بحذف الالف والاكتفاء
بالفتح فالحاصل ان المنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه تراكيب مفتوح
الياء وساكنها ومحذوفها ومقلوب الياء الفا وبالهاء وقفا اى ويكون بالحاق
هاء السكت فى الوقف لبيان حرف المد وهي الالف فيقال يا غلاماه كذا في بعض
الشروح وقيل معناه ويكون بالحاق هاء السكت فى الكل وقفا وهو الصواب
لان هاء السكت كما يجئ لبيان الالف يجئ لبيان الحركة بان يزاد فى آخر الكلمة
فى الوقف بحالها فيقال يا غُلَامِيَهْ ويَا غُلَامِيَهْ ويَا غُلَامِهْ ويَا غُلَامَاهْ ثم قوله
وبالهاء وقفا عطف الجملة الظرفية على الجملة الفعلية اى المضاف الى ياء المتكلم
يجوز فيه كذا بغير الهاء وبالهاء فى الوقف او خبر مبتدء محذوف اى وهو
بالهاء فى الوقف او متعلق بفعل محذوف اى يوقف عليه بالهاء وقفا
فيكون قوله وقفا حالا او ظرفا او مصدرا للفعل المحذوف وفي اكثر النسخ
لم يذكر الثاني وهو بفتح الياء فيكون المعنى يجوز فيه هذه الثلثة كما جاز يا
غلاميَ بفتح الياء وانما شبهت تلك الثلثة به لانه الاصل وقالوا يا أبي ويا أمّي
يعني اذا كان المنادى المضاف الى ياء المتكلم لفظ اب وامٍ يجوز فيه ما جاز في
سائر الاسماء المضافة اليها نحو يا غلامي مع زيادة وجوه اخر لكثرة استعمال
ندائهما وورود السماع على ذلك فقالوا يا ابي ويا امي على القياس وقالوا
يا ابتِ ويا امّتِ بابدال الياء تاء على غير القياس وقوله فتحا وكسرا حالان اى

[illegible]

حال كونهما مفتوحين ومكسورين اما الفتح فلموافقة حركة الياء المبدل منه
التاء اذ الاصل في الياء الفتح على ما مر واما الكسر فلموافقة طبيعة الياء المبدل
التاء منه اذ الكسرة يناسب الياء فالفتح لكونها بدلا من حرف متحرك بالفتح
والكسر لكونها بدلا من حرف يناسب الكسرة ويجوز فيهما ضم التاء ايضا
لاجرائهما مجرى المفرد ولم يذكره لقلته اعلم ان التاء فيهما للتانيث مع
كونها عوضا عن الياء ولهذا فتح ما قبلها ويوقف عليها بالهاء وانما طولت
وان كانت للتانيث لكونها عوضا عن الياء كما طولت تاء بنت واخت وان
كانت للتانيث لكونها عوضا عن الواو ولكن تاء ابت وامت يصير في الوقف
هاء بخلاف تاء بنت واخت فانها لا تصير في الوقف هاء وذلك لان اصل
هذه التاء اى تاء اخت وبنت اصلي لانها عوض عن الواو الاصلية واصل
تلك التاء زائدة لانها عوض عن الياء الزائدة فيفترقان وذكر في تفسير كشف
البيان ان تاء التانيث في ابت للمبالغة كعلامة وبالالف عطف على
محذوف اى وقالوا يا أبت ويا امت بغير الالف وبالالف فقالوا يا ابتا ويا
امتا بابدال الياء تاء والفا مرة فيكون فيه جمع بين البدلين وذلك جائز و
قيل هذه الالف الف الاشباع دون الياء حال اى قالوا ذلك متجاوزين
عن الياء يعني لم يقولوا يا ابتي ويا امتي تحرزا عن الجمع بين البدل والمبدل
منه لان التاء فيهما عوض عن الياء ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة اى خصهما خصوصا
مثل يا غلامي في جميع وجوهه يعني اذا كان المنادى المضاف لفظ ابن مضاف
الى ام وعم مضافين الى ياء المتكلم جاز فيه ما جاز في المنادى المضاف الى ياء المتكلم
من الوجوه فقالوا يا ابن امي ويا ابن عمي بالسكون ويا ابن امي ويا ابن عمي بالفتح ويا
ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسر ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال الياء
الفا مع زيادة وجه آخر بحيث لم يقولوا يا غلام بحذف الالف والاكتفاء بالفتح
الا على وجه الشذوذ وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الالف والاكتفاء بالفتح
لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف وانما قال خاصة لعدم جواز
ما جاز في المنادى المضاف الى ياء المتكلم[م] بل على ما جاز في غير المنادى المضاف
الى ياء المتكلم وهو فتح الياء وسكونها نحو يا غلامي وثوبي وذلك لانهما اكثر
استعمالا لكثرة يا غلامي فعومل معاملته بخلاف غيرهما فانه لم يكن كذلك فلم

[م] في غيرهما فلا يقال يا ابن اخي ويا ابن خالي على الوجوه المذكورة في المنادى المضاف الى ياء المتكلم

يعامل معاملته ثم لما كان الترخيم من خصائص النداء شرع في بيانه فقال
وترخيم المنادى جائز في سعة الكلام اى من غير ضرورة و في غيره ضرورة
منصوب على انه مفعول له اى الترخيم في غير المنادى جائز لضرورة الشعر ولا
يصح فيه الرفع لانه حينئذ يكون المعنى والترخيم في غير المنادى ضرورة ولا
معنى له كذا قيل فان قيل لا يصح النصب فيه ايضا لان شرط حذف اللام في
المفعول له ان يكون فاعله و فاعل عامله واحدا وههنا ليس كذلك لان المضطر
الشاعر والجواز صفة الترخيم قيل انه مفعول له لفعل الترخيم دون جوازه و
التقدير يفعل الترخيم في غير المنادى للاضطرار اى لاضطرار الشاعر والمرخم
والمضطر واحد ويمكن دفعه على انه خبر مبتدء محذوف بحذف مضاف اى
هو في غيره اثر ضرورة او هو خبر على المبالغة على نحو زيد عدل فاذا صح خبريته
لم يصح منع رفعه كما ظن بعض الشارحين وهو اى الترخيم حذف في اخره
اى اخر الاسم تخفيفا مفعول له اى لاجل التخفيف فان قيل هذا الحد يصدق
على نحو يد ودم و قاض و داع قيل معناه حذف في اخره تخفيفا لا لقانون
تصريفي وسماع لغوي او يراد بالحذف في اخره في حال التركيب دون الافراد
فلا يرد حذف الاواخر في يد ودم ونحوهما ثم لما فرغ عن تعريف الترخيم شرع في بيان
شرطه فقال وشرطه اى شرط جواز الترخيم في المنادى ان لا يكون المنادى مضافا
لان اخر المضاف وسط حكما والترخيم يختص بالاخر والمضاف اليه غير المنادى فلا
مساغ للترخيم في اخره ويا صاح في يا صاحبي شاذ ولا يكون مستغاثا ولا مندوبا
لان المطلوب فيهما مد الصوت ولهذا زيد في اخرهما الف لاظهار الاستغاثة والتفجع
والحذف ينافيه ولم يذكر المندوب لانه غير المنادى عند المصنف بدليل انه
عرف المنادى على نمط خرج منه المندوب لانه غير مطلوب الاقبال ولا يجوز ترخيم
غير المنادى في السعة فلا حاجة الى ما ذكر ما ينافيه ولا يكون جملة نحو يا تابط
شرا ويا برق نحره لان الاعلام المنقولة عن الجملة تحكى كما هي ثم لما فرغ عن بيان
شرطه العدمي شرع في بيان شرطه الوجودي فقال ويكون اى وشرطه ان
يكون المنادى اما علما زائدا على ثلثة احرف اما كونه علما فلعدم الاشتباه
فيه لشهرته بخلاف غير العلم واما كونه زائدا على الثلثة فلئلا يلزم اخلال
البنية واجاز الكوفيين ترخيم الثلاثي المتحرك الاوسط نحو يا عم في عمر لقيام

الى ذكر

حركة الوسط مقام الحرف الزائد كما في منع الصرف نحو سقر وهو ضعيف لان جعل الحركة منزلة الحرف غير مطرد في كل مكان والا لكان مثل هدبد و غلبط خماسيا وليس كذلك واجاز بعضهم ترخيم الثلاثي الساكن الاوسط ايضا نحو يا زَيْ في يا زَيْدُ لان الاخلال ثبت بعارض الترخيم فلا يعتبر وهو اضعف من ذلك واما بتاء التانيث فحينئذ لا يشترط العلمية ولا الزيادة على الثلثة نحو يا ثبة علمًا او غير علم لان اخلال البنية حينئذ لو كان لكان من قبل الواضع لان تاء التانيث ليست بداخلة في البنية بل هي كلمة اخرى فالاخلال ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كذلك فلا يشترط الزيادة على الثلثة ولا العلمية لعدم الاشتباه حيث يبقى ما قبل التاء على الفتح فيدل على الترخيم بحذف التاء وان لم يكن علمًا ثم لما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع في تفسير كمية المحذوف فقال فان كان في اخره اي في اخر الاسم الذي اريد ترخيمه زيادتان في حكم الواحدة صفة زيادتان اي كائنتان في حكم الواحدة بان يكون زائدتان معا لمعنى واحد يعني اجتلبتا دفعة واحدة لمعنى واحد وفيه احتراز عن نحو ارطاة فان التاء والالف زائدتان ولكنهما ليستا في حكم الواحدة لان الالف زيدت اولًا للالحاق ثم زيدت التاء للتانيث فلا يقال يا ارط في ارطاة فان قيل حكم الواحدة في الزيادتان وليست الزيادتان في حكم الواحدة فكيف يستقيم الظرفية قيل هو ظرف اعتباري لا حقيقي او العبارة محمولة على القلب كاسماء وزنه فعلاء واصله وسماء من الوسامة فقلبت الواو همزة كما في احد واناة ففي اخره زيادتان وهي الالف والهمزة في حكم الواحدة وكذا الالف والنون في مروان يعني الالف والهمزة في الاسماء زيدتا معًا لمعنى التانيث والالف والنون في مروان زيدتا معًا لمعنى التذكير وكذا ياء النسبة في بصري والالف والنون في زيدان والواو والنون في زيدون و الالف والتاء في هندات يقال فيهما يا اسمَ ويا مرْ ويا بصرِ ويا زيدَ ويا زيدُ ويا هند او عطف على قوله زيادتان اي او كان في اخر الاسم الذي اريد ترخيمه حرف صحيح قبله اي قبل ذلك الحرف مدة والمدة حرف علة ساكنة حركة ما قبلها يوافقها والمراد بالمدة ههنا المدة الزائدة لئلا يرد نحو مختار فانه لو رخم لا يحذف منه الراء لان الالف اصلي وهو الاكثر الواو للحال اي والحال ان الاسم

الذي في اخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة احرف نحو منصور وعمار وادريس وفيه احتراز عن نحو سعيد وعماد فانه لا يحذف منهما حرفان لئلا يلزم اخلال البنية بحذف الحرفين وقوله حُذِفتا جزاء الشرط اى حذفت الحرفان فاذا رخم نحو منصور وعمار وادريس قيل يا منص ويا عم ويا ادر فان قيل يدخل في هذا القسم اسماء ومروان ايضا لان في اخرهما حرف صحيح قبله مدة فما وجه ذكر القسمين قيل بين القسمين عموم وخصوص من وجه اذ ربما يصدق القسم الاول دون الثاني كبصري وربما يصدق الثاني دون الاول كمنصور وربما يجتمعان كاسماء ومروان فلذا لم يكتف بذكر احد القسمين وان كان الاسم الذي اريد ترخيمه مركبا غير المركب الاضافي والاسنادي كبعلبك وخمسة عشر علمين حذف الاسم الاخير فيقال في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لنزول الاسم الاخير منزلة تاء التانيث في كونها كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء من الكلمة وان كان الاسم المرخم غير ذلك اى غير ما فيه زيادتان في حكم الواحدة وغير ما فيه حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة احرف فحرف واحد اى فالمحذوف منه حرف واحد لحصول المقصود وعدم ما يوجب حذف اكثر من حرف واحد وانما اتى ههنا بالجملة الاسمية لكون هذا القسم كثيرا مستمرا فيقال في حارث يا حار وهو اي المحذوف للترخيم من اي منادى كان في حكم الثابت اى الموجود على الاستعمال الاكثر فيبقى ما قبله كما كان فيقال الفاء للتعليل اى لانه يقال او جواب شرط محذوف اى واذا كان كذلك فيقال او للعطف على الاسمية السابقة ماولة بالفعلية كانه قيل يجعل المحذوف ثابتا فيقال يا حار بكسر الراء في يا حارث ويا ثمو بواو ساكنة بعد ضمة في يا ثمود ولو جعل المحذوف منسيا والواو اخرا لوجب قلبها ياء وكسر ما قبلها لوقوعه طرفا بعد ضمة كادل ويا كرَوَ بواو مفتوحة بعد فتحة ولا تقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها لتحقق المانع وهو وقوع الساكن بعدها وهو الالف المحذوف الذي في حكم الثابت ولو لم يكن في حكم الثابت لقلب الواو الفا ولقيل يا كرا لارتفاع المانع وقد يجعل المرخم او ما بقي بعد الحذف اسما براسه اى اسما مستقلا بنفسه غير مبني على ما كان بجعل المحذوف نسيا منسيا كانه لم يحذف عنه شيء فيكون له في بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حارُ

بالضم في يا حارث على انه اسم برأسه كانه اسم مفرد معرفة فيضم ويا ثمي في يا
ثمود لانه لما جعل ثمو اسما برأسه صارت الواو طرفا بعد ضمة فلاجرم قلبت
ياء وكسر ما قبلها كادل ويا كرا في يا كروان لانه لما جعل كروا اسما برأسه ارتفع
مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها وقد استعملوا اى استعمل العرب صيغة النداء اى حرف النداء
وهي يا فقط في المندوب اى في الاسم الذى يندب مسماه اى يبكى عليه
لاشتراكهما في الاختصاص بكون كل منهما مدعوا وهو اى المندوب الاسم
المتفجع عليه اى الاسم الذى يتفجع اى يتحزن لاجله بيا او وا الجار والمجرور صفة
المتفجع عليه والباء للالصاق اى المتفجع عليه الملتصق بيا او وا وفي جعل
الباء للسببية او الاستعانة نظر لان يا ووا ليسا بسببين للتفجع اذ لا تاثير
لهما فيه فلا يكون للسببية وان باء الاستعانة تدخل في آلة الفعل نحو
كتبت بالقلم ولا يتوهم كون يا او وا آلة للتفجع فان قيل لم لم يذكر المتفجع منه نحو
واويلاه ووامصيبتاه وواحزناه وواحسرتاه ونحو ذلك فلو قال هو المتفجع
عليه او منه بيا او وا لكان اولى قيل هو داخل في المتفجع لاجله فلا حاجة الى ذكره
على حدة واختص المندوب بوا يحتمل ان يكون الباء داخلة في المختص دون
المختص به اى انفردوا بالمندوب يعني لا يدخل وا غير المندوب ويحتمل ان
يكون الباء داخلة في المختص به دون المختص كما هو الاصل اى انفرد المندوب
بوا غالبا لكونه نصا على المندوب بخلاف يا فانه ليس بنص عليه فكان
المندوب به قليلا وحكمه اى حكم المندوب في الاعراب والبناء تميزان اى
من حيث الاعراب والبناء مثل حكم المنادى اى حكم اعراب المندوب وبنائه
مثل حكم اعراب المنادى وبنائه لانه لما جرى مجرى المنادى صيغة جرى مجراه
في احكامه ولاشتراكهما في الاختصاص بكون كل منهما مدعوا يعني ان م
كان المندوب مفردا معرفة يضم وان كان مضافا او مضارعا له ينصب ولا يقع له
نكرة لانه لا يندب الا المعروف وكذلك توابعه كتوابع المنادى ولك زيادة
الالف اى جائز لك او جاز لك زيادة الالف في اخره اى آخر المندوب سواء
كان مع يا او وا لمد الصوت المطلوب في الندبة فقوله زيادة الالف مبتدأ
مقدم الخبر او فاعل جاز المقدر واضافة الزيادة الى الالف من باب اضافة

المصدر الى المفعول فان خفت بزيادة الالف اللبس اى لبس ذلك اللفظ بغيره عدلت عنها الى غيرها من حروف المد مناسبا لما فى اخر الاسم من كسرة او ضمة فاذا ندبت غلامكِ بخطاب المؤنث قلت واغلامكيه بالياء اذ لو زيدت الالف وقيل واغلامكاه لزم لبس خطاب المؤنث بخطاب المذكر فزيدت الياء المناسبة لحركة الكاف واذا ندبت غلامكم بخطاب الجمع قلت واغلامكموه بالواو اذ لو زيدت الالف وقيل واغلامكماه لزم لبس خطاب الجمع بخطاب التثنية فزيدت الواو المناسبة لحركة الميم اذ الاصل الضمة وقيل فزيدت الواو لمناسبة الجمع ولك الهاء فى الوقف اى جاز لك او جائز لك زيادة الهاء اى هاء السكت لبيان حرف المد وهي الالف فى الوقف لا فى الدرج واختير الهاء مع زيادة الالف والواو والياء فيقال وازيداه واغلامكموه واغلامكيه فالهاء مبتدء متقدم الخبر او فاعل جاز المقدر وقوله فى الوقف ظرف قوله لك او ظرف جاز المقدر او ظرف الزيادة المقدرة المضافة الى الهاء ولا يندب الا المعروف مستثنى مفرغ اى لا يندب اسم الا الاسم المشهور والمعلوم وهو الذي يعرف ذاته ومسماه سواء كان علماً او غير علم فلو كان علماً غير معروف لم يجز ندبته ولو كان معروفاً غير علم جاز ندبته فلذلك جاز وَامَنْ حَفَرَ بِئرَ زَمْزَمَاهُ لانه بمنزلة واعبد المطلباه من حيث انه حافرها وقد اشتهر بذلك اشتهار العلم وذلك لانه اذا كان معروفا كان النادب معذوراً فى ندبته والتفجع عليه لان ندبته لاظهار الجزع والالم يندب وذلك يحصل بالمعروف فلا يقال وارجلاه لرجل غير معين اى فلا يقال هذا اللفظ وامتنع عطف على قوله لا يندب دون قوله فلا يقال لانه نتيجة لما سبقت فلو عطف هذا عليه لزم ان يكون هذا نتيجة لما سبق ايضا وليس كذلك اى امتنع هذا القول وهو وازيد الطويلاه بالحاق الف الندبة فى صفة المندوب لان الف الندبة انما يلحق الاسم المتفجع عليه وهو قد تمّ بالموصوف والصفة ليست من جملته بل هي اسم اخر جئ للتوضيح ولانها غير ممتزج بالموصوف حيث جاز الفصل بغير الظرف بينهما في سعة الكلام كقوله تعالى وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ فلو الحق ذلك فى الصفة الحق فى غير المندوب فلا يقال وازيد الطويلاه بل يقال وازيد

الطويل بخلاف المضاف اليہ حيث الحق الف الندبۃ بہ يقال وا امير المؤمنيناہ
وا عبد المطلباہ لان المضاف والمضاف اليہ جُعِلا دالين على المسمى بجملۃ
فالمضاف اليہ مع المضاف كدال زيد لشدۃ امتزاجهما حتى امتنع الفصل
بينهما فى السعۃ واما قرآۃ ابن عامر قتلُ اولادِہم شركائہم برفع قتل ونصب
الاولاد وجرّ شركائہم والفصل بين المضاف وهو القتل والمضاف اليہ
وهو شركائہم بالمفعول وهو اولادہم فوارد على الشذ وذ خلافا ليونس رح
اى يخالف هذا القول يونس خلافا فانہ اجاز الحاق علامۃ الندبۃ في
صفۃ المندوب كالمضاف اليہ لان الاتحاد بين الصفۃ والموصوف معنى
لا يقصر فى ذلك عن الامتزاج بين المضاف والمضاف اليہ لفظا وذلك
لان الصفۃ عين الموصوف لان الطويل في قولك زيد الطويل عين زيد و
زيد في قولك غلام زيد غير الغلام والامتزاج المعنوي اقوى من الامتزاج
اللفظي فلما جاز اللحوق فيما كان مغايرہ معنى باعتبار الامتزاج اللفظي
فلان يلحق فيما كان عينالہ باعتبار الامتزاج المعنوي بالطريق الاولى ق
جوابہ ان الالحاق امر لفظي والامتزاج اللفظي فے المضاف لا فى الصفۃ ويجوز
حذف حرف النداء لقيام قرينۃ الا مع اسم الجنس ظرف اى في جميع الازمنۃ الا
زمان مقارنتہ اسم الجنس او حال اى فى جميع الاحوال الا مقارنا مع اسم الجنس
غيراىّ والمراد من الجنس ما لا يكون بالالف واللام اى ما كان نكرۃ قبل النداء
لان نداءہ لم يكثر كثرۃ نداء العلم فلو حذف فيہ حرف النداء لم يسبق الذهن
الى انہ منادى فيلتبس المنادى بغيرہ ولان المعرف للجنس هو حرف النداء
فلو حذف لزم لبس المعرفۃ بالنكرۃ ولان يا فيہ نائبۃ عن اللام فى التعريف فلو
حذف يلزم فيہ حذف النائب والمنوب ولقائل ان يقول فعلى هذا ينبغى ان
لا يجوز حذف حرف النداء فيما يجوز حذفہ لان حرف النداء نائب مناب ادعو
فاذا حذف حرف النداء لزم حذف النائب والمنوب اللهم الا ان يقال ان
حذف حرف النداء ليس من باب حذف النائب والمنوب بل من باب التقدير
كما فى المستثنى المفرغ نحو ما جاءني الا زيد والا مع اسم الاشارۃ لانہ كاسم
الجنس فے الابهام فلا يقال رجل ولا هذا بتقدير يا رجل ويا هذا والا مع
الاستغاثۃ والندبۃ لان المطلوب فيهما امتداد الصوت لاظهار الاستغاثۃ

والتفجع والحذف ينافيه واعلم ان حرف النداء يجوز حذفها من العلم واي المضاف ومن الموصولة مثل قوله تعالى يُوْسُفُ اَعْرِضْ عَنْ هٰذَا اى يا يوسف بقرينة المقام ومثل ايها الرجل اى يا ايها الرجل لان صورة ايها يختص بالنداء ومثل مَنْ لَا يَزَالُ مُحْسِنًا اَحْسِنْ اِلَيَّ اي يا من لا يزال ومثل قوله تعالى رَبَّنَا اٰتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَّفِي الْاٰخِرَةِ حَسَنَةً يا ربنا وشذ قولهم اصبح ليل وقولهم افتدِ مخنوق وقولهم اطرق كرا ان النعامة فى القرى هذا جواب سوال يرد وهو ان ليل فى قول العرب اسم جنس مع انهم حذفوا منه حرف النداء وكذا مخنوق وكذا كرا وجوابه انه شاذ لا يقاس عليه ومعنى اصبح ليل اُدخل فى الصباح يا ليل او صِر صباحًا يا ليل فالهمزة للدخول او للصيرورة هذا فى الاصل قول المرأة التي طرقها امرء القيس مستغيثة الى الليل بالانقضاء لتتخلص منه ثم صار مثلًا يضرب فى شدة طلب الشئ ومعنى افتد مخنوق افتد نفسك يا مخنوق اى اعط الفداء وخلص نفسك يا مخنوق اى يا من عصر حلقه الغم هذا مثل فى التحريض على تخليص النفس من الشدائد ومعنى اطرق كرا اخفض عنقك يا كروان لتصادف ان من هو اكبر منك وهو النعامة قد صِيد وحمل من البد والى القرى وقيل معناه اسكت وانظر الى الارض يا كروان فان من هو اعلى واقوى منك قد صِيدَ وحُمِلَ من البد والى القرى يقال اطرق الرجل اذا سكت ونظر الى الارض والكروان طائر ضعيف طويل العنق وقيل هذا القول رقية العرب يصاد به الكروان وذلك لان الكروان يخاف من النعامة اذا لم يَرَ النعامة يمشي على هيئته يمد عنقه ويرفع راسه فاذا راه يلتصق بالارض كيلا تراه فصار مثلا يضرب فيما اذا امر شخصا ضعيفا بالانقياد اذا انقاد من هو اعلى واقوى منه وفى كرا شذوذ بثلثة اوجه حذف حرف النداء من اسم جنس وترخيم غير العلم وجعل المرخم اسما براسه على ما سبق بيانه وقد يحذف المنادى لقيام قرينة دالة على حذفه ولتعينه جوازا اى حذفا جائزا مثل قراة الكسائي الا يا اسجدوا فانه يخفف الا على انه حرف تنبيه ويقف على يا وهو حرف نداء ويبتدي اسجدوا بضم الهمزة فعلى هذه القراة كان المنادى محذوفا اي الا يا قوم اسجدوا بقرينة امتناع دخول حرف النداء على الفعل بخلاف قراة

من قرأ الا يسجدوا بتشديد الا او يسجدوا على صيغة المضارع فانه ليس من هذا الباب والباب الثالث من الابواب الاربعة التي يجب فيها حذف الفعل الناصب المفعول به ما اضمر عامله على شريطة التفسير اي اسم الذي اضمر اي قدر عامله اضمارا واقعا على شرط تفسير ذلك العامل بلفظ ما بعده او بمعنى لفظ ما بعده او بلازم معنى لفظ ما بعده فيجب حذفه لئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر واضافة الشريطة الى التفسير بيانية على شرط هو تفسيره بما بعده

وهو اي ما اضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم منصوب ثبت بعده فعل مبتدء وقوله بعده خبرا وفاعل قوله بعده والجملة صفة اسم او شبهه عطف على قوله فعل اي شبه الفعل وهو اسما الفاعل والمفعول دون المصدر والصفة المشبهة وافعل التفضيل والشبه بمعنى المشابه كالمثل بمعنى المماثل وقوله مشتغل عنه صفة فعل بدليل افراد الضمير كذا قيل وفيه نظر لان الاشتغال في شبه الفعل شرط ايضًا فكيف يكون صفة فعل وحده بل الصواب انه صفة فعل او شبهه وانما افرد الضمير لان العائد الى المعطوف والمعطوف عليه باو يجب افراده لان او لاحد الامرين غير معين فيكون صفة لاحد المذكورين ايهما كان اي مُعرِضٌ كل واحد منهما عن ذلك الاسم بضميره اي بسبب نصبه في ضمير ذلك الاسم نحو زيدًا ضربته فان زيدا اسم بعده فعل مشتغل عنه بضمير ذلك الاسم او بسبب نصبه في متعلقه الضمير عائد الى الاسم اي متعلق ذلك الاسم نحو زيدا ضربت غلامه فان زيدا اسم بعده فعل مشتغل عنه بمتعلق ذلك الاسم وهو الغلام وقيل الضمير عائد الى الضمير وهو اولى لقربه اي متعلق ضمير ذلك الاسم وهو الغلام المضاف الى ضميره فان الغلام متعلق بضمير ذلك الاسم ومتعلق ضميره قد يكون مضافا اليه اي الى ذلك الضمير كما في هذا المثال او موصوفا بعامله اي بعامل ذلك الضمير نحو زيدا ضربت رجلا يحبه او موصولا بعامله اي بعامل ذلك الضمير نحو زيدًا رجلا ضربت الذي يحبه وغير ذلك من المتعلقات لو سُلِّطَ الجملة الشرطية صفة ثانية لفعل او شبهه اي لو سلط نفس ذلك الفعل او شبهه لفظا عليه اي على ذلك الاسم هو تاكيد لضمير سلط وانما اكده ليصح ان يعطف عليه قوله او مناسبه اي لو سلط مناسب ذلك الفعل او شبهه في

في موضعه لنصبه اى نصب ذلك الفعل او شبهه ذلك الاسم ومناسبه ما هو بمعناه او لازمه فيدخل نحو زيدا ضربت غلامه و زيدا مررت به و زيدا حبست عليه فان كل واحد منها لم ينصب زيدا بعد التسليط ولكن ينصبه مناسبه وهو اهنت وجاوزت ولابست وانما قيدنا بقولنا لفظا لان كلمة لو يقتضي انتفاء ما دخلت عليه والتسليط ثابت تقديرا فلابد من تقييده وفى قوله لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه احتراز عن الاسم الذى لا يصح تسليطا للفعل ولا مناسبه عليه من حيث اللفظ كالاسم الذي يتوسط بينه وبين الفعل الناصب حرف له صدر الكلام كما النافية وحرف الاستفهام واحدى الحروف المشبهة بالفعل وحرف الشرط والتحضيض ولام الابتداء و نحوها مثل قولك زيد ما ضربته وزيدٌ أضَرَبْتُهُ واما زيد فاني اكرمه وكذا البواقي فان زيدا اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكن لا يصح تسليط الفعل ولا مناسبه عليه لئلا يتقدم ما فى حيز هذه الحروف عليها واحتراز عن الاسم الذى لا يصح تسليط الفعل ولا مناسبه عليه من حيث المعنى كقوله تع وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ كما سيجيء مثل زيدا ضربته نظير ما اشتغل عنه بضميره لو سلط عليه نفسه لنصبه و زيدا ضربت غلامه نظير ما اشتغل عنه بمتعلقه لو سلط عليه لازمه وهو اهنت لنصبه و زيدا مررت به نظير ما اشتغل عنه بضميره بحرف جر لو سلط عليه معناه وهو جاوزت لنصبه و زيدا حبست عليه اى انتظرت لاجله نظير ما اشتغل عنه بضميره لو سلط عليه لازم معناه وهو لابست لنصبه ينصب تعليل لقوله مثل زيدا ضربته الى آخره اى لانه ينصب بفعل محذوف يفسره صفة اى يفسر ذلك الفعل ما بعده من فعل او شبهه او مناسبه المشتغل بضميره او متعلقه اى يفسره ما بعده يعني المراد بما بعده ضربت في زيدا ضربته لامكان تقديره واهنت في زيدا ضربت غلامه اى اهنت زيدا ضربت غلامه لانه لازم معناه لان اهانة المولى من لوازم ضرب غلامه وان قدرت ضربت كذبت لانك ضربت غلامه لا زيدا وجاوزت فى زيدا مررت به لانه بمعناه لان معنى مررت المتعدى بالباء جاوزت اى جاوزت زيدا مررت به وان قدرت مررت لا ينصبه لانه لا يتعدى بنفسه ولابست

في زيدا حبست عليه لانه لازم معناه لان كونه محبوسا لاجله يستلزم كونه ملابسا وملازما له فالحاصل انه ان امكن تقدير نفس الفعل المفسر قدر وان لم يمكن فان امكن تقدير معنى الفعل المفسر قدّر وان لم يكن قدّر لازم معنى الفعل المفسر ويختار الرفع فيه اشارة الى جواز النصب اي يجوز النصب ويختار الرفع في الاسم المذكور اعني الاسم الذي بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه بالابتداء اي بكونها مبتدء عند عدم اي عند انتفاء قرينة خلافه اي خلاف الرفع وفيه نظر لانّ انتفاء قرينة خلاف الرفع يجب الرفع لا انه يختار واجيب بان المضاف محذوف اي عند عدم قرينة خلاف اختيار الرفع من قرائن وجوب النصب واختياره ومساواته الرفع ووجوب الرفع لانه اذا عدم قرائن خلاف اختيار الرفع كان الرفع مختارا نحو زيد ضربته فان الرفع والنصب جائزان فيه لوجود قرينة جواز كل واحد منهما لكن قرينة خلاف اختيار الرفع منتف وقرينة اختيار الرفع متحقق وهي السلامة عن الحذف اذ في النصب يلزم حذف الفعل الناصب والاصل عدم الحذف اَوْ عِنْدَ وُجُوْدِ قَرِيْنَةٍ اَقْوٰى مِنْهَا اي من قرينة خلاف الرفع يعني يوجد قرينة الرفع وخلافه لكن قرينة الرفع اقوى من قرينة خلافه كَاَمَّا المقارنِ مَعَ غَيْرِ الطَّلَبِ نظير قوله عند وجود اقوى منها نحو لقيت القوم وامّا زيد فاكرمته فان الجملة الفعلية السَّابقَةَ قرينةُ النصب لانه على تقدير النصب يكون عطف الجملة الفعلية على الفعلية فيناسب الجملتان وامّا التي تضمنت معنى الابتداء قرينة الرفع لانها لتضمنها معنى الابتداء لم يلاصقها فعل فلا يَلِيْهَا لفظا الا الاسم لكن قرينة الرفع اقوى لسلامته عن الحذف الذي يلزم في النصب فكان الرفع مختارا وانّما قيّد بقوله بغير الطلب احترازا عن اما مع الطلب نحو رايت القوم فاما زيدا فلا تكرمه فان في هذه الصورة يختار النصب لان قرينة الرفع ليس باقوى من قرينة النصب لمعارضة لزوم كون الانشاء خبراً م لان الحذف كثير شايع ووقوع الانشاء خبرا بعيد جدا حتى ذهب البعض الى انه لا يقع خبرا بدون تاويل فكان قرينة النصب اقوى منها فاختير النصب لان من ابتلى ببليتين يختار اهونهما

م سلامته عن الحذف لكن الحذف اهون من لزوم كون الانشاء خبرا

فان قيل ذكر الطلب يتناول الامر والنهي والاستفهام والتمني والدعاء وغيرها والحكم مخصوص بالامر والنهي والدعاء فقط فكيف اطلق الطلب قيل بشرط ما اضمر عامله على شريطة التفسير ان يصح تسليط المفسر على ما قبله وغير الامر والنهي والدعاء يمتنع تسليطها على ما قبلها لتضمنها صد الكلام فلا يكون غيرها من هذا الباب فلا حاجة الى التقييد فان قيل لو قال كاما مع الخبر لكان اخصر فما وجه الاطناب قيل لان في قوله غير الطلب اشارة الى انتفاء المعنى المؤثر في اختيار النصب لان المعنى المؤثر في اختيار النصب بعد اما هو الطلب حيث يلزم في الرفع وقوع الطلب خبرا كما بينا وهذا المعنى منتف ههنا اى في غير الطلب فاختير الرفع وَإِذَا لِلْمُفَاجَاةِ عطف على اما اى وكاذا للمفاجاة نحو خرجت فاذا زيد لقيته فان الجملة الفعلية السابقة للنصب واذا المفاجاة التى تقع بعدها الجملة الاسمية غالبا قرينة الرفع لكن هذه القرينة اقوى للسلامة عن الحذف فاختير الرفع فان قيل قد ذكر الشيخ في بحث الظروف ان اذا المفاجاة يلزم بعدها الجملة الاسمية ويفهم ههنا رجحانها لا لزومها وهذا تناقض قيل اراد باللزوم الغلبة او اللزوم الاستعمالي الاعتباري المبني على الترجح لا اللزوم الحقيقي فلا تناقض او يقال ان القياس يقتضي وجوب الرفع بعد اذا للمفاجاة للزوم الجملة الاسمية بعدها في غير هذا الموضع لكن النصب في هذا الموضع انما جاز بناء على السماع وَيُخْتَارُ النَّصْبُ مع جواز الرفع في الاسم المذكور بِالْعَطْفِ اى بعطف الجملة التى وقع فيها الاسم الذى بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره عَلَى جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ للتناسب بين الجملتين اى بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها نحو خرجت فزيدا لقيته فان السلامة عن الحذف قرينة الرفع وعطف الفعلية على الفعلية قرينة النصب وقد ترجحت هذه القرينة لان الحذف وان كان خلاف الاصل لكنه كثير شائع بخلاف المخالفة بين الجمل في الاسمية والفعلية فانها قليلة جدا فاختير النصب ويختار النصب مع جواز الرفع في الاسم الذي وقع بعد حرف الاستفهام نحو ازيدا ضربته وبعد حرف النهى نحو ما زيدا ضربته وبعد اذا الشرطية اي المنسوبة الى الشرط نحو اذا زيدا ضربته يضربك

وبعد حيث نحو حيث زيداً تجده فاكرمه وانما اختص اذا وحيث من بين سائر ادوات الشرط لان سائر ادوات الشرط يجب النصب بعدها لو دخلت على مثل هذا الاسم كما ياتي والمبرد اوجب النصب بعد اذا الشرطية ايضاً كان الشرطية وفي الامر عطف على قوله بعد اى يختار النصب في وقت وقوع الامر والنهي بعد الاسم المذكور نحو زيداً اضربه ونحو زيداً لا تضربه اذ هي اى ما بعد حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي مواقع الفعل اى مواضع وقوع الفعل لان النفي والتردد الداعي الى الاستفهام في الغالب يلحقان الافعال دون الذوات وكذا معنى الشرط الذي تضمنه اذا وحيث مع عدم رسوخهما في الشرط وكذا ما قبل الامر والنهي موضع وقوع الفعل لئلا يقع الانشاء خبراً فلاجرم يختار النصب بتقدير الفعل بخلاف سائر الادوات فانها راسخة في الشرط فوجب الفعل بعدها فلاجرم يجب النصب بعدها بتقدير الفعل اذا دخلت على مثل هذا الاسم لينحط رتبة ما ليس براسخ في الشرط عما هو راسخ فيه وعند عطف على قوله في الامر اى ويختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر بالصفة يعني ان ما يكون مفسراً على تقدير النصب يلتبس بالصفة على تقدير الرفع وبالصفة لم يحصل المقصود نحو قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر بنصب كل شيء على انه مفعول لخلقنا المحذوف الذي يفسره المذكور وقوله بقدر حال ولا محل له من الاعراب والمعنى انا خلقنا كل شيء حال كونه كائناً بقدر فيفيد الاية المعنى المقصود وهو عمومية القدر في جميع المخلوقات اما لو رفع على الابتداء وجعل قوله خلقناه خبراً لقوله كل شيء وبقدر حالاً والمجموع خبران فيفيد الاية المعنى المقصود ايضاً حيث يصير معناه كل شيء مخلوق لنا حال كونه كائناً بقدر وهو المقصود لكنه يحتمل ان يغلط بعض فيجعل خلقناه صفة مخصصة لكل شيء على ما هو الظاهر في الصفة وبقدر خبراً لقوله كل شيء فيكون المعنى كل شيء هو مخلوقنا كائن بقدر وهذا ليس بمقصود حيث يكون قوله خلقناه حينئذ قيداً على ما هو الظاهر في الصفة فيوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوقة لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية فالحاصل

انه على تقدير الرفع يحتمل ان يكون قوله خلقناه خبرا لكل شئ فلا يفوت المقصود ويحتمل ان يكون صفة له فيفوت المقصود فلم يكن الرفع اولى لما فيه من التباس المقصود بغيره فكان النصب اولى لما فيه من النص على المقصود وبهذا حصل الجواب عن الاشكال الذى اورده صاحب الرضي فى هذا المثال حيث قال لا فرق بين النصب والرفع من جهة المعنى سواء جعلت خلقناه خبرا او صفة وذلك لان مراده تعالى بكل شئ كل مخلوق نصبت كلا او رفعته وسواء جعلت خلقناه صفة مع الرفع او خبرا عنه وكذلك لان قوله تعالى خلقنا كل شئ بقدر لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم الشئ لانه تعالى لم يخلق جميع الممكنات التي لا تتناهى ويقع على كل واحد منها اسم الشئ فمعناه على تقدير ان يجعل خلقناه خبرا له كل مخلوق مخلوق بقدر وعلى تقدير ان يجعل صفة له كل شئ مخلوق كائن بقدر والمعنيان واحد الى هنا حاصل كلامه فان قيل ينبغي ان يجوز هنا الوجهان على سبيل التساوى اى النصب على انه مفعول به باضمار عامله على شريطة التفسير و الرفع على انه مبتدء وخلقناه خبره وقدر حال كما جاز الوجهان فى اقائم زيد قيل كيف يجوز ذلك مع الاختلاف بين المقصود وغيره فان قيل ينبغي ان يجب النصب اذ التحرز عن اللبس واجب قيل هذا وهم اللبس لا لبس ولذا سماه خوف اللبس ويستوى الامران اى الرفع والنصب فى الاختيار اى ايا قصد منهما يكون مختارا فى مثل زيد قام وعمرو اكرمته اى فيما اذا عطفت الجملة التى وقع فيها ذلك الاسم على جملة ذات وجهين وهي الجملة الاسمية التى خبرها الجملة الفعلية فانها ذات وجهين احدهما كونها جملة اسمية وهي الجملة الكبرى اعنى المبتدء والخبر والثانى كونها جملة فعلية وهي الخبر اعنى الفعل والفاعل فيصح رفعه على الابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان لحصول التناسب فيهما بين الجملتين فى الاسمية و الفعلية ففى الرفع تكون الجملة اسمية فتعطف على الجملة الكبرى و هي اسمية وفى النصب تكون فعلية فتعطف على الصغرى وهي فعلية

فان قيل على تقدير النصب والعطف على الصغرى يلزم حذف الفعل
وعلى تقدير الرفع والعطف على الكبرى لا يلزم ذلك فكان الرفع راجحا
لسلامته عن الحذف قيل قد عورضت سلامة الحذف بقرب
المعطوف عليه على تقدير النصب فاستوى الوجهان كذا في الشروح وفيه
نظر لانها اذا عطفت على الكبرى فهي ايضا قريبة غير مفصولة بين الجملة
المعطوفة والمعطوفة عليها بشيء آخر فلا يتفاوتان قربا وبعدا اجيب بانا
سلمنا انهما لا يتفاوتان قربا وبعدا باعتبار عدم الفاصل لكن معنى
العطف اعادة الكلام على كلام سابق فيعتبر في العطف ابتداء الكلام
السابق لا انتهاؤه فمسافة ابتداء المعطوف عليه ان كان قريبا فقريب
وان كان بعيدا فبعيد وان كان انتهاء المعطوف عليه متصل غير
منفصل في كلا الصورتين والاولى ان يقال ان قصد العطف على
الكبرى اختير الرفع بلا معارض له وان قصد العطف على الصغرى
فحينئذ لا يخلو اما ان رفع على انه عطف اسمية على فعلية او نصب على انه عطف
فعلية على فعلية وفي كلا الوجهين خلاف الاصل اذ في عطف الاسمية على
الفعلية لزم عدم التناسب بين الجملتين وفي عطف الفعلية على الفعلية
لزم حذف الفعل لكن حذف الفعل اهون من عدم التناسب لان الحذف
كثير الاستعمال وعدم التناسب قليل الوجود في كلام العرب فالحذف
الذي هو كثير الاستعمال لا يعارضه عدم التناسب الذي هو قليل الوجود
فاختير النصب ولم يعتبر هذا المعارض فاستوى الوجهان في الاختيار فافهم
فان قيل لا يصح العطف على الصغرى في المثال المذكور لاشتراط صلاحية
المعطوف على الخبر ان يكون خبرا وههنا ليس كذلك لان الجملة اذا وقعت
خبرا وجب فيه الضمير العائد الى المبتدء وليس في المعطوف ههنا ضمير
يعود اليه اذ التقدير واكرمت عمروا قيل هذا بعض التركيب وتمامه
ان يقال زيد قام وعمروا اكرمته عنده او في داره او نحو ذلك وانما ذكر
بعض التركيب ولم يذكر الضمير لان غرضه تعيين جملة اسمية خبرها
جملة فعلية وتصحيح المثال انما يكون باعتبار الضمير وقد اعتمد فيه
على علم السامع على ان المناقشة في المثال ليس من داب المحصلين

ويجب النصب في الاسم المذكور بعد حرف الشرط سواء كان صريحا
كما في ان ولو غير اما او تضمنا كما في متى وايّما وحيثما الا اذا لم يكن راسخا
في الشرط كاذا الشرطية وحيث وانما يجب النصب بعدها لان الشرط
يستلزم الفعل وذلك لان الشرط انما يدخل فيما كان فيه احتمال وتردد
وما ذلك الا في الافعال بخلاف اما فانها وان كان حرف الشرط الا ان
الرفع مختار بعدها على ما تقدم وبعد حرف التحضيض وهي هلّا
والّا ولولا ولوما وانما يجب النصب بعدها لاختصاصها بالفعل لانها
وضعت للّوم والتوبيخ على ترك الفعل اذا دخلت على الماضي وعلى
الحث والتحريض على الفعل اذا دخلت على المستقبل فاذا وقع بعدها
اسم وجب ان يقدر فعل ناصب له يفسره ما بعده لئلا يخرج عن
وضعها وهو اختصاصها بالفعل نحو انْ زَيدًا ضَرَبْتَهُ ضَرَبَكَ مثال
حرف الشرط اي ان ضربت زيدًا اضربك وَالَّا زَيدًا ضَرَبْتَهُ مثال
حرف التحضيض اي الّا ضربت زيدا ضربته وَلَيسَ مِثلُ أزَيدٌ ذُهِبَ
بِهٖ مِنْهُ خبر ليس اي ليس هذا التركيب من باب ما اضمر عامله على
شريطة التفسير لان شرطه انه لو سلط الفعل الواقع بعده او مناسبه عليه
لنصبه وههنا ليس كذلك لان ذهب به على بناء لفظ الماضي المجهول لو
سلط على زيد لم ينصب هو لزيد وكذا لو سلط مناسبه واذا كان كذلك
فَالرَّفعُ مبتدأ محذوف الخبر او فاعل فعل محذوف اي فالرفع واجب
او فيجب الرفع على الابتداء وكذلك اي ومثل قوله ازيد ذهب به قوله
تعالى وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ اي في انه ليس من باب ما اضمر عامله
على شريطة التفسير وفي وجوب الرفع لانه لم يتحقق فيه معنى التسلط
لانه لو سلط عليه قوله فعلوا فسد المعنى حيث يصير المعنى فعلوا
كل شيء في الزبر اي في كتب الحفظة وهي صحف اعمالنا وهم لم يفعلوا
فيها شيئا فيكون كل شيء مبتدء وفعلوه صفة لشيء وفي الزبر خبرا
والمعنى وكل شيء هو مفعول لهم كائن في الزبر وهو المقصود وَنَحْوُ
عطف على قوله وكل شيء اي وكذلك نحو قوله تعالى الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي
فِي وجوب الرفع فاجلدوا كل واحد منهما الفاء بمعنى الشرط عند

ابى العباس المبرد يحتمل ان يكون قوله ونحو مبتدء وقوله الفاء مبتدء
ثانى وقوله بمعنى الشرط خبر المبتدء الثانى والجملة خبر المبتدء الاول
وعند ظرف لقوله بمعنى الشرط لانه ظرف مستقل ويحتمل ان يكون
قوله ونحو عطف على قوله كل شئ فعلوه وقوله الفاء مبتدء وقوله
بمعنى الشرط خبر والجملة معللة لقوله وكذلك نحو الزانية و
الزانى اى ومثل قوله ازيد ذهب به قوله تعالى الزانية والزانى
فاجلدوا فى انه ليس من هذا الباب اى من باب ما اضمر عامله
على شريطة التفسير وان كان جميع شرائط هذا الباب حاصلة فيه
فيه لانه اسم بعده فعل مشتغل عنه بما تعلق بضميره لان قوله منهما
صفة لقوله كل واحد وقد تحقق فيه معنى التسليط لان ما بعد الفاء
قد يعمل فيما قبلها كقوله تعالى وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ فينبغى ان يختار فيه النصب
لوجود قرينة اختيار النصب وهو الطلب الا ان القراء السبعة لما اتفقوا
فيه على الرفع ولم يقرء بالنصب الا شاذ تمحل النحاة لاخراجه عن الضابطة
المذكورة اى ضابطة ما اضمر عامله على شريطة التفسير لئلا يلزم اتفاق
القراء على غير المختار من حيث ان الرفع فى الطلب غير مختار على ما تقدم
والا يلزم كون الطلب خبرا بلا تاويل فقال ابو العباس المبرد الفاء بمعنى
الشرط وليست بزائدة لان اللام فى قوله الزانية والزانى بمعنى التى والذى
والمبتدء اذا كان موصولا صلته فعل تضمن معنى الشرط فلم يكن من هذا
الباب لامتناع تسليط ما بعد الفاء الجزائية على ما قبلها فتعين الرفع على
انه مبتدء متضمن بمعنى الشرط وقوله فاجلدوا خبره بتاويل مقول اى
التى زنت والذي زنى مقول فى حقهما اجلدوا كل واحد منهما مائة
جلدة بخلاف الفاء فى نحو وربك فكبر فانها زائدة وما بعدها يعمل فيما
قبلها والكلام جملتان عند سيبويه ظرف المفهوم الكلام اى
حكم بكون الكلام جملتين عند سيبويه اذ قوله الزانية مبتدء و
قوله والزانى عطف عليه والخبر محذوف اى حكم الزانية والزاني فيما
سيتلى عليكم او خبر مبتدء محذوف على نحو الباب والفصل والتقدير
هذا بيان حكم الزانية والزاني وقوله فاجلدوا بيان لحكمهما وهو ابتداء

كلام والفاء فيه عنده زائدة او للتفسير فيمتنع التسليط لان جزء جملة لا يعمل في جزء جملة اخرى فلا يدخل في الضابطة المذكورة وفيه نظر لان حمل الفاء على الزيادة لا يليق بجزالة نظم القرآن وحملها على التفسير غير ظاهر لانه غير محتاج اليه والا فالمختار النصب اى وان لم يحمل على ما حمل المبرد وسيبويه بان يحمل الفاء على الزيادة ويجعل الكلام جملة واحدة كان النصب مختارا كما في القرأة الشاذة لوجود الطلب الموجب لاختيار النصب لكنه ليس بمختار والا يلزم اتفاق القراء السبعة على غير المختار فيلزم حمل الكلام على ما حمل من كون الفاء بمعنى الشرط او كون الكلام جملتين ليمتنع التسليط لان ما بعد الفاء الجزائية لا يعمل فيما قبلها وكذا جزء جملة لا يعمل في جزء جملة اخرى هذا دليل على ما ذكر على صورة القياس الاستثنائي والاستثناء المحذوف وهو قولنا لكنه ليس بمختار سلب التالى وهو كون النصب مختارا فيلزم سلب المقدم وهو انتفاء الحمل على ما ذكر وسلب انتفاء الحمل على ما ذكر اثباته على نحو قولك ان لم يكن الشمس طالعة فالليل موجود لكن الليل ليس بموجود فالشمس طالعة فان الاستثناء ههنا وهو قوله لكن الليل ليس بموجود سلب التالى وهو وجود الليل فيلزم سلب المقدم وهو انتفاء طلوع الشمس اثباته الباب الرابع من الابواب الاربعة التى يجب فيها حذف ناصب المفعول به التحذير وانما وجب حذف الفعل العامل في التحذير لعدم الفرصة في ذكره واقتضاء المقام حذفه لان ذلك يقال فيما اذا كانت البلية مشرفة والوقت ضيق والقائل يخاف ان اشتغل باظهار الفعل يقع المحذور في البلية فيحذف الفعل ويكتفى بذكر المحذر منه ثم الرابع اسم فاعل لبيان الحال اى رابع الاربعة المذكورة التحذير او للتصيير ان اريد بالنسبة الى الثلاثة السابقة اى رابع الثلثة المذكورة اى مصير الثلثة المذكورة اربعة التحذير وهو في الاصل مصدر ثم صار في الاصطلاح اسما لنوع من انواع المفعول به وهو معمول اى مفعول به بتقدير اتق ونحوه من احذر وباعد وجانب واجتنب وفي تقدير اتق سماجة اذ لا يقال اتقيت زيدا من الاسد بمعنى نحيته ولو قال بتقدير نح او بعّد كان

الرابع التحذير

اولی تحذیرا مما بعده انتصاب تحذیرا اِمّا علی انّه مفعول مطلق و
كلمة ما موصولة او موصوفة والظرف صلة او صفة والجملة صفة
لقوله معمول ای حذّر ذلك المعمول تحذیرا من الاسم الذی او
من اسم ثبت بعد ذلك المعمول واُمّا مفعول له للتقدیر او لقوله
ذكر المحذ وف ای ذكر ذلك المعمول المحذر تحذیرا مما بعده واُمّا
ظرف اذ المصدر قد یجعل حینا ای قدر وقت تحذیر المعمول مما
بعده وفی قوله بتقدیر اتق احتراز عن المعمول الذي لم یمكن
بتقدیر اتق نحو زیدا فی جواب من قال من اضرب فانه لیس من
هذا الباب بجواز ذكر فعله وفي قوله مما بعده احتراز عن المعمول
الذی بتقدیر اتق لكن لا للتحذیر مما بعده نحو ایاك فی جواب من
قال من اتقي فانه لیس من هذا الباب لجواز ذكر فعله او ذكر المحذر
منه مكررا وفی قوله ذكر علی لفظ المصدر و الماضی المجهول وفي
كلتا الروایتین نظر اما الاولی فلان التحذیر اسم لنوع من انواع المفعول
به والذكر لیس بمفعول به هو المحذر منه المذكور مكررا واما الثانیة
فلانه لیس فیما مر ما یعطف علیه الفعل ولان المعطوف باو اذا كان
مخالفا للمعطوف علیه فی الفعل والاسم او كان فیه زیادة علی قدر صحة العطف
یكون او اضرابیة بمعنی بل نظیر الاول نحو آنا مقیم او امشی فانه بمعنی بل
امشی ونظیر الثانی ما قال سیبویه فی قوله تعالی وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ اٰثِمًا اَوْ
كَفُوْرًا اذ لو قیل او لا تطع كفورا لتغیر المعنی او بمعنی بل لانّ اظهار الفعل
فی المعطوف زائد علی قدر صحة العطف وههنا لو عطف قوله او ذكر علی
قوله معمول لخالف المعطوف علیه فی الفعل والاسم فیكون بمعنی بل و
حینئذ یفسد المعنی وهذا ظاهر لا یحتاج الی البیان ویمكن تصحیح كلتا
الروایتین اما الاولی فلان المصدر لن كان علی لفظ المصدر المرفوع كان
الذكر بمعنی المفعول ای او مذكور المحذر منه مكررا وهذه الاضافة من
باب جرد قطیفة اذ الاصل او محذر منه مذكور مكررا فكان عطفا علی
قوله معمول فان قیل لو كان عطفا علی قوله معمول لزم ان لا یكون
القسم الثانی معمولا بتقدیر اتق علی قضیة كلمة او التی توجب التقابل بین

من انواع المفعول به

المعطوف والمعطوف عليه وليس كذلك بل كل من القسمين معمول
بتقدير اتق قيل التقابل بين المعطوف والمعطوف عليه باعتبار القيد
وهو قوله تحذيرا مما بعده فان التحذير في القسم الثاني وان كان معمولا
بتقدير اتق لكنه ليس بمحذر مما بعده وان كان على لفظ المصدر
المنصوب كان عطفا على قوله تحذيرا بجعل كل واحد من المصدرين
حينا اي قدر وقت تحذير المعمول مما بعده او وقت ذكر المحذر منه
مكررا واما الثانية فلان الماضي المجهول يمكن ان يكون عطفا على
فعل ناصب لقوله تحذيرا وهو ذكر المحذوف ان كان ذلك مفعولا له
او حذر المحذوف ان كان ذلك مفعولا مطلقا اي سواء ذكر ذلك
المعمول محذرا تحذيرا مما بعده او ذكر المحذر منه مكررا او حذر ذلك
المعمول تحذيرا مما بعده او ذكر المحذر منه من نوعيه مكررا والجملتان
اعني حذر وذكر مع معمولهما في محل الصفة لقوله معمول فان
قيل الجملة الثانية ليس فيه ضمير يعود الى المعمول فكيف يكون
صفة له قيل الرابطة للجملة الثانية ما ذكرنا من المتعلق مع من
البيانية وهو قولنا من نوعيه ويمكن ان يكون عطفا على قوله تحذيرا على
جعل المصدر حينا وتنزيل الفعل منزلة المصدر الحيني اي قدر وقت
تحذير المعمول مما بعده او وقت ذكر المحذر منه مكررا ويمكن ان يكون
عطفا على الجملة الظرفية المقدرة بالفعلية وهي قوله بتقدير اتق اي
ثبت بتقدير اتق وكان التقابل بين المعطوف والمعطوف عليه باعتبار
القيد وهو قوله تحذيرا مما بعده والا لزم ان لا يكون القسم الثاني بتقدير
اتق وفي قوله او ذكر المحذر منه مكررا احتراز عن قوله الطريق من
غير التكرار فانه ليس من هذا الباب نحو اياك والاسد هذا نظير
القسم الاول واصله اتقك والاسد الا ان ضميري الفاعل والمفعول
اذا كانا لشيء واحد وجب ابدال الثاني بالنفس في غير افعال القلوب
فصار اتق نفسك والاسد فلما حذف اتق لضيق المقام حذفت
النفس لزوال ضرورة اجتماع ضميري الفاعل والمفعول فابدل
المتصل بالمنفصل لعدم ما يتصل به وقوله والاسد معطوف على

اياك ومعناه اتق نفسك من الاسد واتق الاسد من نفسك اى اتق
نفسك ان تتعرض للاسد واتق الاسد ان يهلكك فان قيل لفظ
الاسد فى اياك والاسد خارج عن القسمين فينبغى ان لا يكون
تحذيرا وليس كذلك بل هو ايضا تحذير قيل هو تابع للتحذير والتوابع
خارجة عن هذه المحذورات بدليل ذكرها بعد فاعرف واياك و
ان تحذف هذا ايضًا نظير القسم الاول اى اتق نفسك ان تتعرض
للحذف واتق الحذف ان يتعرض لنفسك ثم التحذير فى القسم الاول
اما ان يكون ظاهرًا او مضمرًا والظاهر لا يكون الا مضافًا الى ضمير
المخاطب نحو راسك والسيف والمضمر لا يجئ فى الاغلب الا مخاطبا و
قد يجئ متكلما كقول عمر رضي الله عنه اِيَّايَ وان يحذف احدكم
الارنب الحذف الرمى بالعصا كما ان الخذف بالخاء والذال المعجمتين
الرمى بالحصا اى اِيَّايَ وان يرمي احدكم العصا الى الارنب اى نحني
عن مشاهدة حذف الارنب ونحّ حذفها عن مشاهدتي وانما نهى
عن رمي العصا الى الارنب لان ذلك يقتلها فلا يحلّ والطريق الطريق
نظير المحذر منه مكررا اى اتق الطريق او بعدها وكذ الصبي الصبي
والجدار الجدار والاسد الاسد اى اتق الصبي ان تطأه واتق
الجدار ان يسقط عليك واتق الاسد ان يهلك وتكرار المحذر منه
للتاكيد وتقول اى ولك ان تقول فيه عبارة اخرى وهي اياك من
الاسد اى بعّد نفسك من الاسد وتقول اياك ان تحذف بتقدير
ای يتبعد منه
من الجار والمجرور حال اى متلبسًا اياك من ان تحذف اذ حذف حرف
الجر من ان وان كثير شائع ولا تقول اياك الاسد بتقدير اياك من الاسد
لامتناع تقدير من فى الاسم الصريح بخلاف اياك ان تحذف واما قول
الشاعر ع اياك اياك المراء فانه ✤ الى الشر دعّاء وللشر جالب ✤ بتقدير
اياك من المراء فشاذ او محمول على ضرورة الشعر والكلام فى السعة
او على حذف فعل واياك اياك من باب الاسد الاسد والتقدير اتق
نفسك واترك المراء الى الجدال وهذا قول سيبويه والخليل او جار
مجرى ان تمارى لان المراء مصدر والمصدر بتقدير الفعل مع ان فانّ

تقديره اعجبني ضرب زيدا اعجبني ان ضرب زيد وهذا قول ابي اسحاق الزجاج وفيه نظر لانه على هذا يلزم ان يجوز ذلك في سائر المصادر نحو اياك الضرب لاشتراك العلة لان كل مصدر بتقدير الفعل مع ان و ليس بوجه قياسي اللهم الا ان يقال هذا وجه ارتكاب الشذوذ وليس بوجه قياسي وما ثبت بخلاف القياس لا يقاس عليه غيره ولقائل ان يقول ان المراد معرف باللام فلا يصح ان يقدر بان والفعل ولهذا لا يعمل المصدر المعرف باللام على الاكثر لامتناع تقديره بان والفعل

المفعول فيه

ثم لما فرغ عن بحث المفعول به شرع في بحث المفعول فيه فقال المفعول فيه الجار والمجرور في الاصل مفعول ما لم يسم فاعله والضمير عائد الى اللام الموصولة وقوله المفعول فيه اما مبتدء محذوف الخبر اي ومنه المفعول فيه بقرينة ما سبق واما خبر مبتدء محذوف اي هذا بيان المفعول فيه فعلى هذين الوجهين يكون قوله هو ما فعل فيه جملة مستانفة واما مبتدء خبره ما فعل فيه وهو ضمير فصل لا محل له من الاعراب والمضاف محذوف اي المفعول فيه اسم ما فعل فيه اذ المفعول فيه في الاصطلاح اللفظ الذي مسماه شئ فعل فيه فعل مذكور المراد بالفعل الفعل اللغوي وهو الحدث لا الفعل الاصطلاحي هو قسيم الاسم والحرف فتناول الفعل واسمي الفاعل والمفعول و المصدر وفي قوله مذكورا احتراز عن نحو يوم الجمعة طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور وقوله من زمان او مكان بيان ما والزمان ما يصلح جواب متى والمكان ما يصلح جواب اين و المراد بالزمان والمكان ههنا اعم من ان يكونا حقيقيين او اعتباريين فالحقيقيان نحو قولك سرت يوم الجمعة خلفك فان يوم الجمعة زمان حقيقي وخلفك مكان حقيقي والاعتباريان نحو قولك جلست قدوم زيد مكان الشمس بنصب الشمس فان قدوم زيد زمان اعتباري اذ المصدر قد يجعل حينا والشمس مكان اعتباري اذ العين قد يجعل مكانا اي جلست وقت قدوم زيد في مكان ظهور اثر الشمس فان قيل يدخل في هذا الحد نحو اغتنم اليوم الذي صمت فيه فان اليوم

فعل فيه فعل الصوم وهو مذكور فليس هو مفعولا فيه لفعل الصوم
قيل يخرج ذلك بقيد الحيثية لانها منظورة في جميع الحدود لاسيما
الحدود النحوية فيكون المعنى ما ذكر بحيث فعل فيه فعل مذكور و
اليوم في المثال المذكور لم يذكر بحيث يفعل فيه فعل الصوم او يقال
معناه ما فعل فيه فعل عامل فيه فيخرج ذلك لان فعل الصوم ليس
بعامل فيه كذا قيل ولقائل ان يقول فعلى هذين الوجهين كان ذكر
قوله مذكور مستغنى عنه الا ان يحمل على التاكيد ثم لما فرغ عن
تعريف المفعول فيه شرع في بيان شرط نصبه فقال وشرط نصبه
اي نصب المفعول فيه تقدير في لانها اذا ظهرت لزم الجر لان في حرف
الجر والفاء حرف الجر غير شائع وفيه اشارة الى انه اذا ظهرت نحو قولك
خرجت في يوم الجمعة كان مفعولا فيه لكنه ليس بمنصوب وهذا عند
المصنف حيث عرف المفعول فيه على نمط يدخل ذلك فيه وذهب
الجمهور الى ان تقدير في شرط المفعول فيه واذا ظهرت كان مفعولا
به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه اذ المفعول فيه عندهم هي المقدر
ة بفي من زمان او مكان فعل فيه فعل مذكور وظروف الزمان كلها
سواء كان مبهما ومحدودا وسواء كانت معرفة او نكرة تقبل ذلك اي
تقدير في او النصب بتقدير في نحو سرت حينا او حين قعودك وخرجت
يوما او يوم الجمعة اضافة الظروف الى الزمان من باب ابواب الساج
واسورة الذهب بمعنى من اي الظروف التي هي الزمان وكلها تاكيد
الظروف واللام في الزمان للجنس اي ظروف هذا الجنس وكذا اللام
في المكان وذلك مفعول تقبل وفاعله ضميره العائد الى الظروف
والجملة خبر لقوله وظروف الزمان وظروف المكان اي ظروف الذي
هو المكان ان كان مبهما اي ان كان من الجهات الست وما الحق
بها على تفسير المصنف قبل النصب بتقدير في نحو جلست خلفه ذلك
والا فلا اي وان لم يكن مبهما فلا يقبل النصب بتقدير في فلا يقال
صليت المسجد بل يقال صليت في المسجد وذلك لان المبهم من ظروف
الزمان جزء مدلول الفعل كالمصدر فيصح انتصابه به بلا واسطة

كالمصدر والمحدود منها محمول عليه لاشتراكهما في الذات اي في الزمانية والمبهم من المكان محمول على المبهم من الزمان ايضا لاشتراكهما في الوصف اي في الابهام ولم يحمل المكان المحدود على الزمان المبهم لاختلافهما في الذات والصفة وكذا لم يحمل على المكان المبهم مع اتحادهما في الذات لان المكان المبهم محمول على الزمان المبهم فلو حمل عليه المكان المحدود وكان بمنزلة الاستعارة من المستعير والسوال من الفقير وفسر المبهم من ظروف المكان عند الاكثرين من المتقدمين وهو الذي اختاره المصنف بالجهات الست سواء معرفة او نكرة وهي اَمام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وذلك لان قولك جلست خلف زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل ظهره الى انقطاع الارض وكذا البواقي وفسر البعض المبهم من ظروف المكان بما هو النكرة منها ويخرج منه خلفك وامامك فانه منصوب على الظرفية بلا خلاف وانه معرفة والبعض بما هو غير المحصور منها ويخرج منه نحو فرسخ فانه منصوب على الظرفية بلا خلاف وانه محصور لانه مقدر باثني عشر الف خطوة والبعض بما ليس له اسم باعتبار ما لم يدخل في مسماه كالفوق مثلا فان هذا الاسم يطلق على هذا المكان بالاضافة الى التحت وكذا غيره من الجهات ولا شك ان التحت غير داخل في مسمى الفوق وكذا غيره ويندرج في هذا التفسير نحو عند ولدى لان اسم عند ولدى لا يطلق باعتبار ذات المكان بل باعتبار المضاف اليه وهو ليس بداخل في مسماهما فلا حاجة الى الحمل ولما فسر الاكثرون والمصنف بالجهات الست ورد عليه عند ولدى ولفظ مكان وما بعد دخلت فانها تقبل النصب بتقدير في على الظرفية مع انها غير الجهات فاجاب عن كل من ذلك بقوله وحمل عليه اي على المكان المبهم وهي الجهات الست عند ولدى وشبههما نحو دون وسوى نحو جلست عند زيد ولدى زيد واعطيت زيدا دون عمرو درهما وجاء القوم سوى زيد لابهامهما اي لابهام عند ولدى وكذا ما هو شبههما اي لمشابهتهما بالمكان المبهم فان قولك جلست عندك لا يتناول مكانا

معنيا بل يتناول جميع الامكنة التي حواليك كما يتناول قولك جلست خلف زيد جميع مايقابل ظهر زيد الى انقطاع الارض وحمل عليه لفظ مكان وما بمعناه اذا كان الفعل موافقا له في افادة معنى الاستقرار نحو جلست مجلسك وقمت مقامك ووضعتك موضع فلان الى غير ذلك من ذوات الميم مما يجرى هذا المجرى لكثرته دون ابهامه اى لكثرة استعماله فيناسبه التخفيف بحذف في فيقال جلست مكانك وحمل عليه مابعد دخلت نحو دخلت الدار ونزلت الجبال وسكنت الغرفة على الاصح اى حملا واقعا على القول الاصح لانه كثير الاستعمال فيطلب فيه التخفيف بالحذف وانما قال على الاصح تنبيها على ما قال الجرمي ان دخلت ومايقاربه افعال متعدية ومابعدها مفعول به لا مفعول فيه واجيب بان كون مصادرها على صيغة الفعول التي هي في الغالب مصدر لازم وهي الدخول والنزول والسكون وكون ضدها الخروج والتحرك والارتحال التي هي لازمة اتفاقا يرجحان لزومه وقيل معنى قوله على الاصح اى على الاستعمال الاصح وذلك ان دخلت يستعمل تارة بفي وتارة بغير في تقول دخلت في الدار ودخلت الدار وعند سيبويه اظهار في شاذ فحمل مابعده على الاستعمال الاصح دون الشاذ وانما ترك التاء في العدد اى في لفظ الست ولم يقل بالجهات الستة لان الجهات مؤنثة وتانيث العدد من الثلثة الى العشرة على عكس تانيث جميع الاشياء وينصب المفعول فيه بعامل مضمر جوازا بلا شريطة التفسير كقولك لمن قال متى سرت يوم الجمعة اى سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر وجوبا نصبا واقعا على شريطة التفسير كما ينصب المفعول وضابطة كل ظرف بعده فعل مشتغل عنه بضميره او متعلقه لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه نحو يوم الجمعة صمت فيه او يوم الجمعة اكلت في غدائه او يوم الجمعة نويت الصوم في ليلته وهو في كون نصبه على شريطة التفسير واجبا ومختارا او مساويا للرفع ومرجوحا مثل المفعول به فينصب بعد حرف الشرط وحرف التحضيض نحو ان يوم الجمعة سرت

فيه وهلا يوم الجمعة سرت فيه ويختار بعد اذا الشرطية وحرف النفي و
حرف الاستفهام نحو اذا يوم الجمعة سرت فيه وبالعطف على جملة فعلية
نحو افطرت يوم الخميس ويوم الجمعة صمت فيه ويستوى الامران في
زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه معه ويترجح الرفع بالابتداء عند عدم
قرينة خلافها وعند وجود اقوى منها كاذا المفاجاة نحو اما يوم الجمعة
سرت فيه ولقيت زيدا فاذا يوم الجمعة صام فيه وعند لبس المفسر
بالصفة نحو كل يوم صمت فيه في الصيف واما الظرف الذى يتوسط
بينه وبين الفعل الناصب حرف له صدر الكلام كما النافية وحرف
الاستفهام ونحوهما يوم الجمعة ما صمت فيه ويوم الخميس سرت فيه
فيحتمل ان يكون النصب ممتنعا والرفع واجبا كما في المفعول به للمانع
وهو بطلان صدارة ما النافية وحرف الاستفهام اذ لو نصب يلزم
تقدم ما في حيزها عليهما ويحتمل ان يكون النصب مختارا حيث
يتسع في الظرف ما لا يتسع في غيره بخلاف المفعول به ثم لما فرغ عن
بحث المفعول فيه شرع في بيان المفعول له فقال المفعول له مبتدء
محذوف الخبر اى منه مفعول له او خبر محذوف المبتدء اى هذا بيان
المفعول له هو ما فعل لاجله اى اسم ما فعل لاجله بدلالة ما سبق في
المفعول المطلق وفي هذا القيد احتراز عما لم يفعل لاجله فعل كسائر
المفاعيل والملحقات والمراد بقوله فعل مذكور الحدث لا الفعل الاصطلاحي
فيتناول الفعل وما اشبهه من اسمي الفاعل والمفعول والمصدر وفي هذا
القيد احتراز عن نحو اعجبني التاديب فانه فعل لاجله فعل لا محالة لكنه ليس
بمذكور والمراد بالمذكور اعم من ان يكون حقيقة او حكما فلا يرد صورة
كون الفعل محذوفا ثم المراد بقوله ما فعل لاجله فعل مذكور اعم من
ان يكون علة مؤثرة او علة غائية وهي اثر ولهذا اورد المثالين ليكون
مثل ضربته تاديبا نظير العلة الغائية لان التاديب علة غائية اى غرض
للضرب حيث فعل لاجله الضرب وقعدت عن الحرب جبنا نظير العلة
المؤثرة فان الجبن علة مؤثرة للقعود ولو قال في موضع قعدت جبنا
حاربته شجاعة لكان احسن ولقائل ٢ يدخل في هذا الحد كرهت التاديب

بحث المفعول له

٢ ان يقول

الذى ضربت لاجله وضربت واعجبنى التاديب فانه فعل لاجله فعل مذكور وهو الضرب وان قصد شرط الحيثية او يراد فعل العامل لاستغنى عن قيد مذكور ايضاً والحق ان يقول ما فعل لاجله مضمون عامله ليدخل الفعل وشبهه لان مضمون العامل اعم وليخرج نحو كرهت التاديب الذى ضربت لاجله وضربت واعجبنى التاديب لان ضربت ليس بعامل فى التاديب واجيب بان المراد من قوله فعل مذكور الفعل اللغوى وهو الحدث فيتناول الفعل وشبهه ويخرج نحو كرهت التاديب الذي ضربت لاجله بقصد الحيثية وفيه نظر لان الفعل عند الاطلاق يقع على الفعل الاصطلاحي دون اللغوي فارادة اللغوي ابهام فى التعريف فالحق ان يقول مضمون عامله ليتناول كلا القسمين فى اول الوهلة من غير تامل فى القرائن وان قيد الحيثية يغنى عن قيد مذكور خلافا للزجاج اى لابى اسحاق الزجاج اى يخالف هذا القول الزجاج خلافا والجملة معترضة للتنبيه على بيان الخلاف فانه اى فان المفعول له عنده اى عند الزجاج مصدر من غير لفظ الفعل للنوع بقرينة تاديبا وجبنا مثل رجع القهقرى وله وجهان احدهما ان قولك ضربته تاديباً بمعنى ادبته بالضرب تاديبا وقعدت عن الحرب جبنا بمعنى جبنت فى القعود عن الحرب جبنا او بمعنى ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبن وقيل لا يقال قعود جبن الا مجازا وفيه نظر لان الجبن سبب للقعود واضافة المسبب الى السبب ليس بمجازية كصلوة الظهر وثانيهما ان المفعول له علة المصدر فيقام مقامه كما اقيمت آلة المصدر مقامه فى ضربته سوطا بمعنى ضربته ضرباً بسوط او بمعنى ضربته ضرب سوط والجواب عن الاول بان صحة تاويل نوع بنوع لا يدرجه فى حقيقته الا ترى الى صحة تاويل الحال بالظرف وتاويل المصدر بالمفعول به من حيث ان معنى جاء زيد راكبا جاء زيد وقت الركوب ومعنى ضربت زيدا ضربا الحدث ضرب زيد من غير ان يخرجا عن حقيقتهما وعن الثانى الجواب بان الآلة لازم للفعل من العلة لاحتياجه اليها ذاتا حيث لا يتصور الكتابة

بدون القلم ولا الضرب من غير آلة من سوط ونحوه ولا النجر من غير قدوم وكذا سائر الافعال المتعلقة بالآلات بخلاف العلة فان الفعل لا يحتاج اليها ذاتا لتحقق العبث اى لوجود الفعل بلا علة ولذا جعل المفعول له مستدعى الفعل لا مستلزما فلا يلزم من اقامته ما هو لازم للفعل من العلة اقامتها ثم لما فرغ من تعريف المفعول له شرع فى بيان شرط نصبه فقال وشرط نصبه اى نصب المفعول له تقدير اللام لانها اذا ظهرت لزم الجر وفيه اشارة الى انه اذا ظهرت نحو جئتك للسمن كان مفعولا له لكنه ليس بمنصوب وهذا اختيار المصنف يدل عليه حده لكنه خلاف اصطلاح الجمهور فانهم لا يسمون المفعول له الا المنصوب الجامع للشرائط وانما يجوز حذفها اى تقديرها فيكون قوله حذفها من باب وضع المظهر موضع المضمر وانما عبر عن التقدير بالحذف للتنبيه على جريان الاصطلاح باطلاق كلا اللفظين اى لا يجوز حذف اللام عن المفعول له الا اذا كان المفعول له فعلا لفاعل الفعل المعلل اى اتحد فاعل المفعول له وفاعل عامله وفيه احتراز عما اذا كان عينا وعما اذا كان فعلا لغير فاعل الفعل المعلل فحينئذ يجب اظهار اللام نحو جئتك للسمن او لمجيئك اياي واذا كان مقارنا له اى للفعل المعلل فى الوجود اى اتحد زمان المفعول له وزمان الفعل المعلل وفيه احتراز عما اذا لم يكن مقارنا له فى الوجود فحينئذ يجب اظهار اللام نحو اكرمتك اليوم لوعدي بذلك امس وانما اشترط حذف اللام عند هذه الشرائط لان المفعول له عند استجماع هذه الشرائط يشبه المفعول المطلق فانه فعل لفاعل عامله ومقارن لعامله فى الوجود فيتعلق بالفعل بلا واسطة كتعلق المفعول المطلق بخلاف ما اذا اختل شئ منها ولان اكثر علل الافعال كذلك فبوجودها يكون ظاهرا فى العلية موافقا لما هو الغالب فيستغنى عن اظهار اللام بخلاف ما اذا اختل شئ منها كذا ذكر المصنف فى شرح المفصل وفيه نظر لانه يشترط حذف اللام عنه ان يكون نكرة لانه يشبه الحال والتميز وهما نكرتان ورد بان ادخاره فى قول الشاعر شعر واغفر عوراء الكريم ادخاره ◆ واعرض عن شتم اللئيم تكرما ◆ معرفة وقد حذف

المفعول معه

عنه اللام فيكون هذا الشعر حجة عليه ثم في قوله وانما يجوز حذفها اشارة الى جواز اظهار اللام مع حصول هذه الشرائط لكن ينبغي ان اظهار اللام مع التنكير ضعيف وقيل هو غير جائز ثم لما فرغ عن بحث المفعول له شرع في بيان المفعول معه فقال المفعول معه الظرف مفعول ما لم يسم فاعله والضمير عائد الى اللام الموصولة وقوله المفعول معه اما مبتدء محذوف الخبر اي ومنه المفعول معه بقرينة ما سبق او خبر محذوف المبتدء اي هذا بيان المفعول معه فيكون قوله هو اسم مذكور استيناف او مبتدء خبره اسم مذكور وهو ضمير فصل اي المفعول معه هو الذي يذكر بعد الواو التي بمعنى مع وفيه احتراز عن سائر المفاعيل لمصاحبة معمول فعل اضافة المصدر الى المفعول وفيه احتراز عن نحو كل رجل وضيعته فان ضيعته مذكور بعد الواو التي بمعنى مع لكن لا لمصاحبة معمول فعل وانما لم يقل لمصاحبة فاعل فعل كما قال الآخرون ليتناول ما ذكر لمصاحبة المفعول نحو حسبك وزيدا درهم فان قوله وزيدا مفعول معه وانه ليس بمصاحب للفاعل بل مصاحب للمفعول لان معناه كفاك وزيدا درهم ومنه قول الشاعر شعر

اذا كانت الهيجاء وانشقت العصاء * فحسبك والضحاك سيف مهند

اي اذا وقعت الحرب وتفرقت الجماعة كفاك والضحاك سيف مهند اي مطبوع من حديدة الهند وقوله لفظا او معنى خبر كان المحذوف اي سواء كان الفعل لفظيا او معنويا فان قيل يدخل في هذا الحد وعمرا في نحو ضربت زيدا وعمرا اذا كان الواو بمعنى مع وهو معطوف على المفعول به اتفاقا لا مفعول معه قيل معناه وهو مذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل وقصد فيه هذه الحيثية فيخرج ذلك لانه لم يقصد فيه هذه الحيثية وانما عدل عن المفعول معه الى العطف في هذه المسئلة فان كان الفاء للتفسير وكان ناقصة او تامة اي فان وجد الفعل اللام للعهد اي الفعل الذي قصد مصاحبة المفعول معه بمعموله لفظا خبر كان او حال اي لفظيا او ملفوظا او تمييز اي من حيث اللفظ وجاز العطف عطف جملة على جملة او حال بتقدير قد اي وقد جاز

العطف اى عطف ما ذكر بعد الواو على معمول الفعل فالوجهان جائزان
العطف وكونه مفعولا معه اذ لا مانع من واحد منهما مثل خبر مبتدء
محذوف اى نظيره ثابت فى مثل جئت انا وزيدا بالنصب والرفع
فالنصب على انه مفعول معه والرفع على العطف وجواز العطف فيه
لتاكيد الضمير المرفوع المتصل بالمنفصل والا تعين النصب اى و
ان لم يجز العطف فيما يكون الفعل لفظا على معمول الفعل تعين النصب
على انه مفعول معه حيث لا وجه سواه مثل جئت وزيدا امتنع فيه
العطف لعدم تاكيد الضمير المرفوع المتصل بالمنفصل فتعين
النصب على انه مفعول معه وان كان تامة اى وان وجد الفعل معنى
حال معنويا او تمييزا اى من حيث المعنى وجاز العطف عطف على
كان او حال اى وقد جاز العطف اى عطف ما ذكر بعد الواو على ما
قبله بان لم يمنع عنه مانع تعين العطف لتعذر النصب مثل ما لزيد
وعمرو وكلمة ما استفهامية مبتدء ولزيد خبره اى اي شئ حصل
لزيد وانما تعين العطف فيه ليكون العامل حينئذ لفظيا وهو اللام
فى المثال لان العطف فى حكم تكرير العامل فلا حاجة الى جعله معمولا
للعامل المعنوي الذى هو عامل ضعيف فلا يصار اليه بلا حاجة
وذهب الزمخشري الى ان العطف مختار والا تعين النصب اى وان لم
يجز العطف فيما يكون الفعل معنى تعين النصب على انه مفعول معه
لتعذر العطف فيجب الرجوع الى تقدير ما يستقيم مثل ما لك وزيدا
كلمة ما استفهامية مبتداة ولك خبره اى اي شئ حصل لك مع
زيد وماشانك وزيدا ما استفهامية وشانك خبره اى اي شئ امرك كلمة
مع زيد وانما لم يجز العطف فى المثالين لان الكاف ضمير مجرور ولا
يجوز العطف على ضمير المجرور بلا اعادة الجار وانما تعين النصب على
المفعول معه اذ لا وجه له سواه فان قيل لم لا يكون قوله وزيدا فى المثال
الثاني عطفا على الشان قيل لانه خلاف المعنى اذ المعنى حينئذ ماشانك
ونفس زيد وسوال السائل عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس
الآخر وقوله لان المعنى ما تصنع دليل على كون المثال الثاني من باب

العامل المعنوي وانما خص هذ المثال بالدليل دون الاول لان دلالة الظرف على معنى الفعل ظاهر ولا كذلك لفظ الشان لانه اسم لا يلزم تضمنه لمعنى فعل بل يتضمن لمعنى الفعل بقرينة الشان لانه بمعنى الفعل والصنع فيكون بمعنى المصدر الذي فيه معنى الفعل فهو مع الاستفهام يدلان على الفعل ثم لما فرغ من بيان المفاعيل الخمسة شرع في بيان الملحقات بها وهي الحال والتميز والمستثنى والمنصوب بلا التى لنفي الجنس وخبر ما ولا المشبهتين بليس فشرع الآن في بيان الحال فقال

الحال ما تبين هيئة الفاعل او المفعول به وفيه احتراز عما لم يبين هيئته وعن التميز فانه يبين الذات لا الهيئة وكلمة او لمنع الخلو دون الجمع فيقع الحال عن الفاعل والمفعول به جمعا وتفريقا نحو ضربت زيدا راكبين ولقيته مصعدا ومنحدرا اى كان احدهما مصعدا اى مرتفعا الى موضع مرتفع والأخر منحدرا اى نازلا من موضع مرتفع وقوله لفظا او معنى تفصيل للفاعل والمفعول به بعد تمام الحد فلو قلت زيد قائما اخوك لم يجز لعدم الفاعلية والمفعولية فى زيد لا لفظا ولا معنى فان قيل قد يقع الحال عن المفعول معه نحو جئت انا وزيدا راكبين قيل انما يقع الحال عنه لكونه فى معنى الفاعل والمفعول به لمصاحبته اياهما فى صدور الفعل عنه ووقوعه عليه فان قيل قد يقع الحال عن المفعول المطلق نحو ضربت الضرب شديدا قيل الحال من غير الفاعل والمفعول لا يقع الا بجعله فى معناهما فلا يقال ضربت الضرب شديدا الا بتاويل احدثت الضرب شديدا فيكون حالا عن المفعول به فان قيل قد يقع الحال عن المضاف اليه نحو قوله تعالى قُلْ بَلْ نَتَّبِعُ مِلَّةَ اِبراهِيمَ حَنِيفا وقوله اَيُحِبُّ اَحَدُكُمْ اَنْ يَّاكُلَ لَحْمَ اَخِيهِ مَيْتًا قيل الحال عن المضاف اليه انما يجوز اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا به بحيث لو حذف المضاف اليه واقيم المضاف مقامه لاستقام المعنى كما فى الايتين فانه لو قيل بل نتبع ابراهيم حنيفا لاستقام المعنى وكذا لو قيل وان ياكل اخاه ميتا لان اللحم بعض اخيه فيكون المضاف اليه فى مثل هذا الموضع فى حكم المضاف فيكون فاعلا او مفعولا به حكما فان قيل يدخل فى الحد صفة

الفاعل والمفعول به نحو جاءني زيدٌ الراكب ورايت زيداً الراكب فانها ايضا يبين هيئة الفاعل والمفعول به قيل معناها تبين هيئة الفاعل وقت صدور الفعل عنه او هيئة المفعول به وقت وقوع الفعل عليه فتخرج الصفة لدلالتها على هيئة الموصوف مطلقا غير مقيد بوقت الصدور والوقوع او يقال انها تخرج بقيد الحيثية فانها دالة على هيئة الذات مطلقا لا من حيث انه فاعل او مفعول به بخلاف الحال فانه دالة على هيئة الذات من حيث هو فاعل او مفعول به مثل ضربت زيدا قائما مثال الحال عن الفاعل والمفعول اللفظيين لان قائما يحتمل ان يكون حالاً عن التاء وهو فاعل لفظا ويحتمل ان يكون حالا عن زيد وهو مفعول به لفظا وزيد في الدار قائما مثال الحال عن الفاعل المعنوي وفيه نظر لان قائما حال من ضمير المستكن في قوله في الدار لما عرف ان ضمير الفعل ينتقل الى الظرف المستقر والضمير المستكن فاعل لفظي مثل قولك زيد خرج قائما اللهم الا ان يجاب بان الظرف المستقر امر معنوي لما فيه معنى الفعل فيكون الضمير المستكن فاعلاً معنوياً بخلاف الفعل فانه عامل لفظي فكان الضمير المستكن فيه فاعلا لفظيا وهذا زيد قائما مثال المفعول المعنوي اذ المعنى اشير الى زيد قائما ثم لما بين ان الفاعل والمفعول قد يكون لفظيا وقد يكون معنويا شرع في بيان ما يكون يشبه الفاعل والمفعول اللفظيين والمعنويين فقال وعاملها اى عامل الحال الفعل لانه الاصل في العمل نحو ضربت زيداً قائماً او شبهه اى شبه الفعل لمكان الشبه ونعني بشبه الفعل ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر نحو زيد ذاهب راكبا وزيد مضروب قائما وزيد حسن ضاحكا وهذا بسراً اطيب منه رطبا وضربي زيدا قائما او معناه اى معنى الفعل ونعني بمعنى الفعل ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته كالظرف المستقر واسم الاشارة وحرف النداء والتمني والترجي والتشبيه وغير ذلك مما يدل على معنى الفعل نحو زيد في الدار قائما وكانه اسد صائلا والحال من المنادى مختلف فيه فاجازه البعض منهم المبرد واستقبحه

م وهذا زيدا قائما وعليك زيدا راكبا ويا زيد قائما وليتك عندي قائما ولعله في الدار قائما

الاخرون منهم المازنى والعامل المعنوي لايعمل فى غير الحال والظرف ثم لما فرغ عن تعريف الحال ومايعمل فيها شرع فى بيان شرطها فقال وشرطها ان تكون نكرة اى شرط الحال كونها نكرة لئلا تلتبس بالصفة فى حالة النصب نحو ضربت زيداً الراكب وحملت حالة الرفع والجر على حالة النصب طرداً للباب ولان النكرة اصل والغرض يحصل منها والتعريف زائد على الغرض وصاحبها معرفة اى صاحب الحال معرفة لانه محكوم عليه فى المعنى فكان اصله التعريف كالمبتدء ولانه اذا كان نكرة كان بيانها بالوصف اولى من بيان الحدث المنسوب اليه بالحال لانه لزم الاتحاد بالموافقة بين الحال وصاحبها فى جميع الاحوال ففى جعلها حالا ايقاع المخالفة فى الاعراب بين الحال وصاحبها فى بعض الاحوال فى جعلها صفة كذلك اذ الصفة على وفق الموصوف فى الاعراب جزماً ومعلوم ان فى اثبات الموافقة والهرب عن المخالفة دخول فى حد المناسبة ثم قوله وصاحبها مرفوع على انه مبتدء وقوله معرفة مرفوع على انه خبره والجملة عطف على الجملة السابقة ولا يستقيم ان يكون قوله وصاحبها مجروراً عطفا على الضمير المتصل فى قوله وشرطها وقوله معرفة منصوبا عطفاً على قوله نكرة لان تعريف صاحب الحال ليس بشرط بل غالب بدليل قوله غالباً فان هذا قيد راجع الى تعريف صاحبها لا الى تنكيرها لان تنكيرها واجب لا غالب وهو ظرف متعلق بمفهوم قوله وصاحبها معرفة اى يتعرف صاحبها معرفة اى يتعرف صاحبها فى غالب الاستعمال او صفة مصدر محذوف او زمان محذوف اى يتعرف صاحبها تعرفا غالبا او زمانا غالبا وانما قال غالبا لان صاحبها قد يجئ نكرة عند تقديم الحال عليه كما ذكر فى المتن وعند كونه نكرة موصوفة او مضافا الى النكرة نحو مررت برجل عالم قائما ومررت بغلام رجل مليحا وغير ذلك مما يوجب تخصيص النكرة وارسلها العراك ومررت به وحده ونحوه متاول جواب سوال وهو ان العراك فى قول الشاعر ارسلها العراك ووحده فى قولك مررت به وحده حالان وهما معرفتان فاجاب بان كل واحد منهما متاول بالنكرة وفى تاويلهما وجهان احدهما انهما حالان نكرتان معنى وان كانا معرفتين لفظا والتقدير وارسلها معتركة ومررت به موحدا

اى منفرداً والثانى انهما مصدران اقيما مقام الحال والتقدير وارسلها تعترك العراك ومررت به منفرداً اى ينفرد انفراداً والجملة حال وتمام البيت شعر

وارسلها العراك ولم يذدها ۞ ولم يشفق على نغص الدخال ۞

المراد بالارسال هنا الايراد والضمير المستكن فى ارسلها للعير وهو الحمار والمراد هنا حمار الوحش والبارز للاتن وهو جمع اتان وهو انثى الحمار والعراك مصدر عارك يعارك معاركة وعراكا وقيل اصله مصدر اعترك يعترك اعتراكا الا انه جاء فيه العراك ايضا والعراك والاعتراك الازدحام والذود هو الطرد يعنى راندن والاشفاق الخوف والضمير المستكن فى قوله ولم يذد ولم يشفق عائد الى العير ونغص الدخال عبارة عن عدم تمام الشرب يقال نغص ينغص نغصاً اذا لم يتم مراده وكذا البعير اذا لم يتم شربه والدخال بكسر الدال وهو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ماء عساه لم يكن يشرب يعنى ارسل حمار الوحش الاتن الى الماء معتركة اى مزدحمة مرة واحدة ولم يطردها ولم يخف ان لا يتم شرب بعضها بالمزاحمة والازدحام والضمير فى قوله ونحوه راجع الى كل واحد من المثالين اى ونحوه من الاحوال التى جاءت معرفة ظاهرة نحو قولهم جاؤا قضهم بقضيضهم فانه متاول بالنكرة ايضا اى جاؤا كثيرين وذلك ان القض الحصى الكبار والقضيض الحصى الصغار فمعنى جاؤا قضهم بقضيضهم اكبرهم مع اصغرهم وهو حال بمعنى جميعا وقاطبة وقيل القض هو الكسر والتفريق وهنا بمعنى القاض اى الكاسر والقضيض بمعنى المقضوض اى المكسور يعنى جاؤا كثيرين مزدحمين بحيث يكسر بعضهم بعضا لكثرتهم وازدحامهم فكان بعضهم كاسرين وبعضهم مكسورين نحو قولهم مررت بهم الجماء الغفير فانه ايضا متاول بالنكرة اى ساترين وجه الارض لكثرتهم وذلك لان الجماء بالمد اسم بمعنى الجموع من الجم وهو الجمع والغفير بمعنى الغافر وهو الساتر من الغفر وهو الستر والغفير صفة الجماء كانك قلت مررت بهم جماعين غافرين اى جامعين اقاربهم وعشائرهم ساترين وجه الارض لكثرتهم فان كان صاحبها اى صاحب الحال نكرة محضة وجب تقديمها اى تقديم الحال على

صاحبها ليتخصص النكرة بتقديمها فيقول جاءنى راكبا رجل بخلاف ما اذا كان صاحبها نكرة مخصصة نحو جاءنى رجل كريم راكبا فح لم يجب تقديمها ولئلا يلتبس بالصفة فى النصب نحو رايت رجلا راكبا ثم قدمت فى سائر الاحوال طردا للباب وفى كلا الدليلين بحث اما الاول فان صاحبها المنكر قد تخصص بتقديم الحكم مرة فلا يحتاج الى تخصيصه بتقديم حكم آخر الا ترى انه وقع فاعلا والفاعل محكوم عليه والاصل فيه التعريف فلو لم يكن مثل هذا المنكر متخصصا بتقديم الحكم لما صح وقوعه فاعلا يؤيده ما ذكر المص فى شرحه فِي بيان تخصيص المبتدء فى قوله فى الدار رجل ان الخبر فى معنى الصفة لانا حكمنا عليه قبل ذكره فلم يات الا بعد ان صار كانه موصوف الا ترى ان الفاعل لما كان الحكم عليه مقدما جاز معرفة ونكرة الى هذا لفظه وما ذكر فى العباب ان الضمير الراجع الى نكرة غير مخصصة قبل الحكم بحكم من الاحكام نكرة بخلاف الراجع اليها وهى مخصصة بحكم من الاحكام نحو جاءنى رجل فضربته فانه معرفة لان هذا الضمير لهذا الرجل الجائى دون غيره الى هذا كلامه وما ذكر فى الرضي الضمير اذا عاد الى نكرة مخصصة بوجه فهو معرفة نحو جائنى رجل فضربته والا فهو نكرة كما ربه فى رجلا لانه لم يخصص المنكر الموعود اليه بحكم اولا انتهى لفظه وهذا كله دليل على ان الفاعل المنكر قد يتخصص بتقديم الحكم عليه فمن انكر هذا التخصيص فهو متعنت واما الثانى فلانه اذا التبس بالصفة فليجز الوجهان كونه حالا وكونه صفة كما جوز كونه ذا حال ومبدلا منه عند تقديم الحال اى فى قولك رايت راكبا رجلا وكما جوز كونه حالا وتميزا فى طاب زيد فارسا واجيب عن هذا بان الحال عن النكرة خلاف الاصل فلا يسبق الذهن اليه مع صلاح الوصفية فيلزم التباس المقصود بغيره بخلاف الوجهين فى صورة التقديم لان كليهما خلاف الاصل اما كونه ذا حال فللتنكير واما كونه مبدلا منه فلكونه فى حكم التنحية والتكرار فيستويان فى كونهما على خلاف الاصل فلا يلزم اللبس وبخلاف الوجهين فى طاب زيد فارسا لاستوائهما فى كونهما على الاصل وَلَا يَتَقَدَّمُ الْحَالُ عَلَى الْعَامِلِ الْمَعْنَوِيِّ اى عامل معنوى كان عند سيبويه لكونه ضعيفا فلا يقال قائما فى الدار ولا قائما لك درهم الا اذا كان

بت
فى ربه

[illegible]

العامل المعنوی ذا الحدثين ای دالا على الحدثين تعلق به الحالان فح يلزم ان يلي كالواحد منهما بمتعلقه ای بحدثه نحو زيد قائما كعمرو قاعدا فان العامل في الحالين معنى التشبيه وهو ما يدل على حدثين حدث المشبه وحدث المشبه به لان التشبيه نسبة تستدعى على طرفين والقيام تعلق بحدث المشبه فيجب ان يليه وهو زيد والقعود تعلق بحدث المشبه به فيجب ان يليه وهو عمرو فصح كون قوله كعمرو عاملا في الحالين لكن فی قائما باعتبار حدث المشبه به وهو معنى التشبيه بالشئ وقال الاخفش يجوز تقديم الحال على العامل المعنوي اذا كان العامل المعنوي ظرفا او جارا مجرورا بشرط ان يكون المبتدء مقدما على الحال نحو زيد قائما فی الدار واما مع تاخيره فوافق سيبويه في المنع فلم يجوز ايض قائما زيد فی الدار ولا قائما فی الدار زيد بخلاف الظرف الذي لم يقع حالا فانه يتقدم على العامل المعنوي نحو زيد اليوم فی الدار وكل يوم لك ثوب فثوب مبتدء ولك خبره وكل منصوب على الظرفية والعامل فيه لك وانما جاز تقديمه لان الظرف اتسع فيه ما لا يتسع فی غيره لكثرة دوره فی الكلام ثم قوله بخلاف الظرف خبر مبتدء محذوف ای وهو ملتبس بخلاف الظرف والجملة معترضة وقيل انها حال من فاعل لا يتقدم ای لا يتقدم الحال على العامل المعنوي حال كونها ملتبسا بخلاف الظرف وفيه نظر لان الحال قيد العامل فيلزم ان يتقيد عدم تقدم الحال على العامل المعنوي بمخالفة الظرف والحال لا يتقدم على العامل المعنوي مطلقا اللهم الا ان يقال انه حال دائمة وهي لا يقبل التقييد ولا على المجرور عطف على قوله على العامل المعنوي ولا زائدة لتاكيد النفي كقوله تعالى غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ای ولا يتقدم الحال على صاحبها المجرور فلا يقال مررت راكبة بهند ولا راكبا بزيد فی الاصح ظرف لقوله لا يتقدم على المجرور وانما لا يتقدم عليه لانه ان تقدمه فان وقع بعد الجار لزم الفصل بين الجار والمجرور وان وقع قبل الجار لزم وقوع التابع وهو الحال حيث لا يجوز وقوع المتبوع وهو ذو الحال لان المجرور لا يتقدم على الجار فكيف يتقدم تابعه عليه وفيه بحث لان هذا الدليل يقتضی ان لا يتقدم راكبا على جاء في جاء فی زيد راكبا لانه تابع لزيد وزيد لا

حدث المشبه وهو معنى [illegible]

وقوله

[illegible]

يتقدم على جاءني فكيف يتقدم تابعه عليه وأجيب بان الفاعل من حيث
هو مسند اليه محله قبل الفعل الا انه لا يجوز تقديمه بعارض الالتباس
بالمبتدء بخلاف المجرور فان محله بعد الجار فكذا محل تابعه وأجاز ابن
كيسان تقديم الحال على صاحبها المجرور متمسكا بقوله تعالى وَمَا
أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ فان كافة حال من الناس المجرور اذ المعنى وما
ارسلناك الا للناس كافة والجواب ان كافة حال من الكاف وفيه نظر لان
الكاف مذكر والكافة مؤنث والحال يجب ان يكون مطابقا لصاحبه و
اجيب بان التاء فيه للمبالغة لا للتانيث كعلامة والمعنى وما ارسلناك
الا كافة اى مانعة للناس عن الشرك والكبائر وذكر صاحب الكشاف
ان انتصاب كافة على المصدر اى ما ارسلناك الا رسالة كافة للناس اى
عامة شاملة لهم ثم الاختلاف في تقديمها على المجرور بحرف الجر اما
المجرور بالاضافة فلا يجوز تقديم الحال عليه بالاتفاق نحو زيد ضارب
هند قائمة ثم لما كان اكثر النحاة شرطوا في الحال ان يكون مشتقة وما
وجدوا غير مشتقة اولوه بالمشتق وتكلفوا في تاويله شرع في رد قولهم

وكل ما دل على هيئة كلمة كل مبتدء وما موصوفة وما بعده صفة اى

وكل لفظ دل على هيئة مشتقا كان او غير مشتق **صح ان يقع حالا**
الجملة خبر لقوله كل اى صح وقوعه حالا لصدق اسم الحال عليه لان
الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به وهو كذلك فلا حاجة الى ما
ذهبوا **مثل قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا** فان بسرا ورطبا وقعا
حالا لانهما على هيئة البسرية والرطبية مع انهما ليسا بمشتقين
معناه هذا التمر المشار اليه مفضل حال كونه بسرا على نفسه حال كونه
رطبا ولا يلزم تفضيل الشيء على نفسه لانه مفضل باعتبار حالة البسرية
ومفضل عليه باعتبار حالة الرطبية ولا يبعد ان يكون الشيء الواحد
مفضلا باعتبار ومفضلا عليه باعتبار ولولا اختلاف الاعتبارين
لما جاز ذلك ثم انهم اختلفوا في عامل في بسرا بعد ما اتفقوا على ان العامل
في رطبا اطيب قال بعضهم العامل فيه اطيب وهو الاصح فان قيل اسم
التفضيل عامل ضعيف لا يتقدم معموله عليه لا يقال زيد منك احسن

حذ

فكيف يتقدم ههنا قيل ان فى الحال اختصاصا بعمل العامل الضعيف فيها متاخرا عنها كالظروف توسعا وانما اخر العامل ههنا لان اسم التفضيل عامل ذو حدثين اى دال على حدثين حدث المفضل وحدث المفضل عليه اعنى التفضيل والتفضيل على الشيئ لاشتماله على معنى التفضيل وهو نسبة يقتضي طرفين وقد ذكرنا من قبل ان العامل اذا كان ذا حدثين وتعلق به الحالان يلزم ان يلي كل واحد منهما بمتعلقه اى بحدثه والبسرية تعلق بحدث المفضل فيجب ان يليه وهو هذا والرطبية تعلق بحدث المفضل عليه فيجب ان يليه وهو ضمير منه المتضمن لذكر المفضل عليه فح صح كون اطيب عاملا فى الحالين لكن فى بسرا باعتبار حدث المفضل وهو معنى التفضيل وفى رطبا باعتبار حدث المفضل عليه وهو معنى التفضيل على الشيئ وعلى هذا كان معناه هذا التمر المشار اليه اطيب حال كونه بسرا من نفسه حال كونه رطبا وقال بعضهم العامل فيه اسم الاشارة وهو فاسد بوجهين آلاول انه لو كان كذلك لتقيدت الاشارة بحال البسرية لان الحال قيد العامل فلا يستقيم ان يقال هذا الكلام الا فى حال البسرية وليس كذلك بل لو قيل عند كون المشار اليه بلحا او رطبا او تمرا لكان مستقيما والثاني انه لو كان كذلك لكان بسرا من تتمة هذا فبقي اطيب عاملا في رطبا وحده فيكون الطيبة باعتبار حالة واحدة وهى حالة الرطبية لان البسرية لم يتعلق بالطيب فكانه قال هذا التمر المشار اليه في حال البسرية اطيب من نفسه حال كونه رطبا فيلزم تفضيل الشيئ على نفسه باعتبار حالة واحدة وقال بعضهم العامل فيه كان المحذوفة التامة والمعنى هذا اذا وجد بسرا اطيب منه رطبا وانما كانت تامة لعدم مجئ بسرا او رطبا معرفة ولو كانت ناقصة لجاز استعمالهما معرفة وهو فاسد بالوجهين المذكورين ايضا تامل وتعرف ثم لما فرغ عن بيان الحال المفردة شرع فى بحث الجملة الواقعة حالا فقال وقد تكون الحال جملة خبرية لان بيان الهيئة كما يكون بالمفرد يكون بالجملة وانما قيد بالخبرية لان الانشائية لا يقع حالا ولا صفة ولا صلة وكذا لا يقع خبرا عند البعض بدون تاويل لان الانشائية لا ثبوت لها فى نفسها واثبات الشيئ للشيئ

فرع ثبوته في نفسه ثم لما بين ان الحال يكون جملة وهي متنوعة قد تكون اسمية وقد تكون فعلية اما مصدّرة بالمضارع او بالماضي وكل واحد منهما مثبتا او منفيا شرع في تفصيلها وبيان ان ايّ جملةٍ يجب فيها الواو وايّ جملة يمنع فيها الواو وايّ جملة يجتمع فيها الامران فقال و

الاسمية بالواو والضمير اي الجملة الاسمية التي وقعت حالا ملتبسة بكلا الرابطين نحو جاءني زيد وابوه قائم وانما احتاجت الى الضمير لان الجملة من حيث هي هي مستقلة فاذا تعلقت بشيء يحتاج الى رابط وانما احتاجت الى الواو ولان الاسمية تأبى عن وقوعها حالا لانها دالة على الثبوت والدوام خرجت عما هو الاصل في الحال وهو الانتقال وعدم التقرر فاحتاجت الى زيادة رابط وهو الواو ولانها الموضوعة للربط لكونها للجمع او بالواو وحدها نحو لقيته والجيش قادم واتيته والشمس طالعة لان الحال في المعنى ظرف اذ المعنى لقيته في حال قدوم الجيش واتيته في حال طلوع الشمس فكما جاز ان تخلو الظرف عن الضمير جاز ان تخلو الجملة الواقعة حالا عن الضمير ولقائل ان يقول الحال ما تبين هيئة الفاعل او المفعول به وهي في هذين المثالين لم تبين هيئة شيء منهما واجيب بانها تبين هيئة الفاعل اذ المعنى لقيته مقارنا بقدوم الجيش واتيته مقارنا لطلوع الشمس او يقال انها لما بينت زمان صدور الفعل عن الفاعل وهو لازم الفاعل فكانها تبين ذاته فهي مبينة لهيئة لازم الفاعل فاعرف او بالضمير وحده على ضعف يتعلق بقوله او بالضمير يعني الاقتصار على الضمير ضعيف نحو كلمته فوه الى فيّ ومنه قول الشاعر شعر ولولا جنان الليل ما آب عامر الى جعفر سرباله لم يمزّق و انما ضعف ذلك لان الضمير رابطة عام لا يدل على ارتباط خاص بالحالية مع تحقق ما يأباه وهو فوت ما هو الاصل في الحال بخلاف الواو وحدها لانها دالة على ارتباط الخاص وهو ارتباط الحالية ثم هذا في الجملة الاسمية التي تقع حالا منتقلة اما اذا وقعت حالا مؤكدة فلا يجوز فيه الواو بل يجب فيه الضمير وحده لانها متحدة بما قبلها فيكون كجملة تقع تاكيدًا الاخرى والمضارع المثبت الواقع حالا ملتبس بالضمير يعني الجملة الفعلية المصدّرة بالمضارع المثبت الواقعة حالا ملتبسا بالضمير وحده حال بتاويل منفردا

او مفعول مطلق اى ينفرد بالضمير انفرادا والجملة حال نحو جاءني زيد
يضرب غلامه لان المضارع المثبت كاسم الفاعل من حيث الدلالة على حصول
صفة غير ثابتة مقارنة للعامل واما دلالته على حصول صفة غير ثابتة
فلكونه فعلا مثبتا والفعل يدل على التجدد وعدم الثبوت وآما المقارنة
فلكونه مضارعا والاصل فيه الحال والاستقبال مجاز على الاصح فاجري
مجراه فى الاستغناء عن الواو والاحتياج الى الضمير وحده والاولى ان
يقال ان المضارع المثبت على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى فيمتنع
دخول الواو فيه مثله وآما ما جاء مع الواو من قوله تعالى أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ
بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ ومنه قول بعض اصحاب العرب قمت واصكّ
وجهه اى افرغ واضرب وجهه فمحمول على حذف المبتدء اى وانتم تنسون انفسكم
وانا اصكّ وجهه فيكون في تقدير جملة اسمية فلا يرد نقضا وما سواهما
بالواو والضمير اى ما سوى الجملة الاسمية والفعل المضارع المثبت من
المضارع المنفي والماضي المثبت والمنفي ملتبس بالواو والضمير جميعًا
او باحدهما بلا ضعف وقل فيه ترك الرابطين وآما جاز فيه الجمع بين
الرابطين والاقتصار على احدهما اما المضارع والماضى المنفيان فلان
فيهما جهتين جهة من غير اسم الفاعل المنفي وجهة من الفعلية فاذا اعتبرت
الجهتان جيءُ بهما معًا واذا اعتبرت جهة الاول وحده جيءُ بالواو وحدها
واذا اعتبر الثاني جيءُ بالضمير وحده واما الماضى المثبت فبذاته يخالف
الحال وبواسطة قد المقربة الى الحال يوافقها فباعتبار المخالفة جيءُ بهما
معًا وباعتبار الموافقة جيءُ باحدهما ولا بد فى الماضي المثبت الواقع حالا
اى فى الجملة الفعلية المصدرة بالماضي المثبت من لفظ قد سواء كانت
ظاهرة او مقدرة يعنى لا يقع الماضى المثبت حالا الا ان يكون ذلك الماضي
قريبا من العامل مقرونا بعلامة القرب لفظا او تقديرا لان الماضى الواقع
حالا سابق على زمان العامل لانك اذا قلت جاءنى زيد ركب ابوه كان الركوب
مقدما على المجيءُ وقد منع اختلاف الحال وعاملها زمانا فالزمت قد
المقربة الى الحال لتقريب الى زمان العامل فيتحد زمانهما حكما لان القريب
من الشيءُ فى حكم المقارن له ولذا لا يصح وقوع الماضى حالا فيما لا يصح استعمال

ب
لتقريبه

قد فلا يقال مات الشيخ وقد ولد في يوم كذا وقال فلان اليوم وقد قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم كذا لعدم القرب وعدم استعمال صحته قد اللهم الا
بتاويل ويجوز حذف العامل اى عامل الحال اذا دلت القرينة عليه حالية
كانت او مقالية واضافة الحذف الى العامل اضافة المصدر الى المفعول
كقولك للمسافر اى ان يريد السفر راشدا مهديا اى اذهب حال كونك
مدلولا على الطريق المستقيم الموصل الى المقصد فحذف اذهب بقرينة
حال المخاطب ويجب حذف العامل فى الحال المؤكدة وهى التى تؤكد ما فى
الجملة السابقة من المعنى الذي هو موجود فى الحال وانما وجب حذف
عاملها لان الجملة السابقة تدل على عاملها فاستغنى بذلك عن اظهاره
اذ لو ذكر لذكر عين ما دل عليه الجملة السابقة مثل زيد ابوك عطوفا فانه
حال مؤكدة لما فى الجملة السابقة من معنى العطف لانه من لوازم الابوة
اى زيد ابوك احقه عطوفا اى اثبته والضمير راجع الى الابوة اى اثبت
الابوة حال كونه عطوفا قال صاحب المفتاح احق التقديرات عندي ان
يقدر يجيئ عطوفا فان قيل قائما فى قوله تعالى شَهِدَ اللّٰهُ اَنَّهُ لَآ اِلٰهَ اِلَّا
هُوَ وَالْمَلٰٓئِكَةُ وَاُولُوا الْعِلْمِ قَآئِمًا بِالْقِسْطِ وقوله مُدْبِرِيْنَ فى قوله تعالى
وَلَّوْا مُدْبِرِيْنَ حال مؤكدة ولم يحذف عاملهما قيل قد اختلف النحاة
فى ان الحال المؤكدة هل تكون مقررة لمضمون الجملة الفعلية ام لا قال الجمهور
لا يكون وقال بعض المحققين تكون الا انه لا تحذف فى تلك الفعلية عاملها
فمذهب المص وان كان كمذهب الفريق الاول كان الضمير فى قوله وشرطها
عائدا الى المؤكدة بدون حذف اى وشرط الحال المؤكدة ان تكون مقررة
لمضمون اى لمفهوم جملة اسمية فلا يرد الاتيان لان الحال فيهما غير مؤكدة
لعدم الاسمية وانما سمى حالا دائمة فعلى قولهم يكون الحال الدائمة واسطة
بين المنتقلة والمؤكدة اذ المنتقلة متجددة لا تقرر مضمون ما قبلها سواء
كانت ما قبلها مفردا او جملة اسمية او فعلية والمؤكدة تقرر مضمون جملة
اسمية والدائمة تقرر مضمون جملة فعلية وان كان كمذهب الفريق
الثانى كان عائدا الى المؤكدة مع حذف مضافين منه اى وشرط وجوب
حذف عاملها ان تكون مقررة لمضمون جملة اسمية وانما حذف المضافان

بدلالة ذكر هذا الكلام عقيب بحث وجوب حذف عاملها فلا يرد الاتيان لان الحال فيهما موكدة ولم يوجد شرط وجوب حذف عاملها وهو الاسمية فعلى قولهم لا واسطة بين المنتقلة والموكدة ثم المراد بالجملة الاسمية الجملة الاسمية التي عقد هامن اسمين لاعمالهما في الحال بل في شيء اخر ثم لما فرغ عن الحال شرع في بيان التميز فقال التميز مبتدء وما بعده خبره او مبتدء محذوف الخبر اى من المنصوبات التميز او خبر محذوف المبتدء اي هذا بيان التميز وعلى هذين الوجهين يكون قوله ما يرفع الابهام خبر مبتدء محذوف اى هو ما يرفع الابهام المستقر اى الثابت في الوضع وفيه احتراز عن الصفة التي ترفع الابهام عن المشترك نحو رايت عينا جارية فان قوله جارية ترفع الابهام عن قوله عينا لانه يحتمل الجارية والباصرة وغيرهما لكنه غير مستقر في وضعه لان العين لم يوضع مبهمة بل نشأ في الاستعمال بالنسبة الى السامع باعتبار تعدد الوضع المبني على غفلة الواضع او اختلافه عن ذات فيه احتراز عن الحال فانها ترفع الابهام عن هيئة لا عن الذات والجار والمجرور يتعلق بقوله يرفع اى يرفع الابهام عن ذات مذكورة نحو عندي رطل زيتا فان قوله زيتا يرفع الابهام عن ذات رطل او عن ذات مقدرة اى عن ذات نشأت عن جهة نسبة في جملة او شبهها او في اضافة نحو قولك طاب زيد نفسا فان نفسا يرفع الابهام عن ذات مقدرة اذ لا ابهام في طاب ولا في ذات زيد ولا في اصل النسبة فانها معلومة محققة وانما المبهم هو الامر المقدر فان المعنى طاب امر من امور زيد ثم يفسر ذلك الامر بقوله نفسا فالمبهم في الحقيقة هو الشيء المنسوب اليه لا النسبة وقوله نفسا تفسير للمنسوب اليه المجهول لا لنفس النسبة الا انهم قالوا بانه تميز عن النسبة نظرا الى ان الابهام ناشٍ عن جهة النسبة وكذلك قولك زيد طيب نفسا واعجبني طيبه نفسا وللقائل ان يقول يدخل في هذا الحد صفة المبهم نحو رايت هذا الرجل وعطف البيان نحو جاءني زيد ابو عبد الله والبدل من ضمير الغائب او مبهم اخر نحو ضربته زيدا او ضربت هذا زيدا والمجرور في خاتم فضة وغير ذلك مع ان كلا منها ليست بتميز وان اجيب بان المعنى ما يذكر بحيث يرفع الابهام المستقر وانها لم يذكر بهذه الحيثية فلا

تمیز

يدخل في الحد فلا نسلم ذلك في صفة المبهم وعطف البيان والمجرور في خاتم
فضة وان اجيب بالتزام ان المجرور في خاتم فضة تميز وان كان مجرورا
بالاضافة لا يلزم في التميز ان يكون ابدا منصوبا بل قد يكون مجرورا بالاضافة
وسائر ما ذكر من توابع والمقصود هنا غير التوابع بدلالة ذكر التوابع بعد
ذلك لضاع قيد المستقر لاخراج الصفة لخروجها بما ذكر فالاول اي ما يرفع
الابهام المستقر عن ذات مذكورة يرفعه عن مفرد تام بالتنوين لفظا او
تقديرا وبنون التثنية او بنون يشبه نون الجمع او بالاضافة والمراد بالمفرد
ما يقابل النسبة في الجملة او في شبهها او في الاضافة ثم ما يرفع الابهام عن
مفرد قد يكون عن مفرد مقدار صفة مفرد وهو ما يعرف به قدر الشيء و
هو العدد والكيل والوزن والمساحة والمقياس غالبا مفعول مطلق او
ظرف اي يرفعه عن مفرد مقدار رفعا غالبا او زمانا غالبا اما في العدد
صفة لقوله مفردا اي مفرد كائن اما في العدد هذا من باب ظرفية الجزئي للكلي
نحو عندي عشرون درهما تميز يرفع ابهام المستقر عن ذات مذكورة
هي مفرد مقدار وهو العدد هذا مثال العدد والتام بنون يشبه نون الجمع
وانما مثل بعشرون درهما دون احد عشر درهما ليكون مثالا للامرين العدد
والتام بالنون وسيأتي بيان العدد او ذكر تميز العدد واما في غيره اي في
غير العدد مع كونه مقدارا نحو عندي رطل زيتا مثال المكيل والتام بالتنوين
والرطل نصف منّ بفتح الراء وكسرها والكسر هو الاصح والمراد بالرطل ما يكال
به لا النسبة المخصوصة وهو مبهم وقوله زيتا يرفع ابهامه وعندي منوان
سمنا مثال الموزون والتام بنون التثنية والمنوان تثنية منا وهو مرادف
المنّ وعلى التمرة مثلها زبدا مثال المقياس والتام بالاضافة وقوله مثلها
مبتدأ وقوله على التمرة خبر واجب التقديم لانه معاد الضمير في المبتدأ و
معنى هذا التركيب قد ذكرنا في المرفوعات فيفرد التميز عن المفرد وجوبا
ان كان ذلك التميز جنسا فيقال عندي رطل او رطلان او ارطال زيتا
لان الجنس يقع على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنية وجمع والمراد بالجنس
هنا ما يقع لفظ الواحد المجرد عن تاء الوحدة على القليل والكثير كالماء والزيت
والتمر والضرب بخلاف رجل وفرس الا ان يقصد الانواع مستثنى مفرغ

ن
التوابع

ن
منّ

والمراد بالانواع مافوق الواحد اى يفرد في جميع الاوقات الا وقت قصد الانواع المختلفة فيجوز ان يثنى لقصد النوعين المختلفين ويجمع لقصد الانواع المختلفة فيقال عندي رطل زيتين او زيوتا وفى استثناء قصد الانواع دون قصد الافراد نظر لانه اذا قيل طاب زيد جلستين بفتح الجيم يجوز باعتبار قصد الافراد كما يجوز جلستين بكسر الجيم باعتبار قصد الانواع فلو قال الا ان يقصد الانواع او الافراد لكان اولى ويمكن ان يجاب بان حكم ذلك يفهم بالدلالة لما جاز التثنية والجمع بقصد الانواع فلان يجوز بقصد الافراد اولى لان كل ما جاز فى الاعم جاز فى الاخص لوجود الاعم فى الاخص ويجمع التميز و يثنى جوازا فى غيره اى فى غير الجنس فيقال عندي عدل ثوبا وثوبين او اثوابا وانما ترك ذكر التثنية لان المراد بالجمع الجمع اللغوى فيشتمل التثنية والجمع الاصطلاحي اذ معنى الجمع لغة يشتملهما ولان حكم التثنية يفهم بدلالة قوله ويجمع لانه لما جاز الجمع فالتثنية اولى ثم ان كان الاسم المميز المفرد المقدار ملتبسا بتنوين لفظا او تقديرا او بنون التثنية جازت الاضافة البيانية الى التميز لحصول الغرض بها وهو البيان مع الخفة بترك التنوين والنون فيقال عندي رطل زيت ومنوا سمن وانما التزمت الاضافة في ثلثة رجال او مائة رجل طلبا للتخفيف بترك التنوين لكثرة استعمال العدد والا فلا اى وان لم يكن المميز ملتبسا بتنوين اى بنون التثنية بل بنون يشبه نون الجمع او بالاضافة نحو عشرون درهما ومدان عسلا فلا يجوز الاضافة اما فى الاول فلان النون لا يخلو اما ان يحذف عند الاضافة اولا فان لم يحذف يلزم بقاء افان يشبه التثنية نون الجمع وان حذف يلزم حذف نون وضعت مع الكلمة واما ما جاء من نحو عشر ودرهم وستوك فذلك قليل جدا لكن يرد عليه الاضافة في نحو الزيدون حسنوا وجه فان المميز لم يكن ملتبسا بتنوين ولا بنون التثنية وقد اضيف الى وجه واجيب بان كلامنا فى تميز المفرد وهو تميز النسبة واما فى الثانى فلانه يلزم اضافة المضاف فان قيل هذه الشرطية اعنى قوله والا فلا غير مستقيمة لان المميز المفرد ان كان ملتبسا بنون الجمع جازت الاضافة نحو ستو عمرو وستو رجل في ستون عمرو وستون رجلا فان قيل مجئ التميز عن مفرد تام بنون الجمع قليل لان الغالب فى التميز عن المفرد فيما كان من المقادير فى غيرها قليل جدا فلا يعبأ به وعن غير

مقدار عطف على قوله عن مفرد مقدار اي فالاول عن مفرد مقدار او غير مقدار مما
هو مفرد ليست بكيل او وزن او عدد او مساحة او مقياس مثل خاتم حديدا
فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى مميزا فبين بالاضافة الى
نوعه والخفض اكثر اي خفض التميز عن غير المقدار بالاضافة اكثر استعمالا
من النصب لحصول الغرض وهو البيان مع الخفة وقصور غير المقدار عن طلب
التميز لان الاصل في المبهمات المقادير فهي اولى بالتميز الذي نصبه على كونه
تميزا بخلاف غير المقادير فانه ليس بهذه المثابة لان ابهامه ليس كابهام المقادير
فهو اولى بالجر لكونه علم الاضافة ليس بنص على كون المضاف اليه تميزا والثاني
اي ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مقدرة يرفعه عن ذات نشأت عن
نسبة حاصلة في جملة فعلية او عن نسبة حاصلة فيما ضاهاها من المضاهاة
وهي المشابهة اي فيما شابه الجملة الفعلية وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلاء ماء ممتلئ
او اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها
او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا فان هذه الصفات مع ضمائرها ليس بجملة
لكن يشابهها لانه منسوبة الى فاعلها كما ان الفعل منسوب الى فاعله نحو طاب زيد
نفسا مثال التميز الذي وقع بعد الجملة وهو مزال عن الفاعل اي طابت نفس زيد
وزيد طيب ابا وابوة ودارا وعلما مثال التميز الذي وقع بعد ما ضاهى الجملة
او عطف على قوله في جملة اي او عن ذات نشأت عن نسبة حاصلة في اضافة
نحو يعجبني طيبه ابا وابوة ودارا وعلما مثال التميز الذي وقع بعد الاضافة و
هو غير صفة وانما كثر امثلة ما يضاهي الجملة والاضافة اشارة الى كثرة اصناف
التميز حيث يكون اسما للمنتصب عنه او لمتعلقه عينا او عرضا من الامور الاضافية
او غيرها فالاب يحتمل ان يكون له ويحتمل ان يكون لمتعلقه وهو عين اضافي و
الابوة والدار والعلم متعلقات فالابوة عرض اضافي والدار عين غير اضافي و
العلم عرض غير اضافي وانما خص مثالي الفرع اعني ما يضاهي الجملة والاضافة بذكر
اصناف التميز ليتدل به على ذلك في الاصل اعني الجملة لانها اصل في النسبة ولله يستدل
دره فارسا مثال التميز الذي وقع بعد الاضافة وهو صفة فان قيل لما المصنف
ذكر هذا المثال مثالا للتميز عن النسبة في الاضافة ولصاحب المفصل ذكره
مثالا للتميز عن المفرد قيل لاختلاف الوجهين في الضمير في دره فان كان مبهما

لايعرف المقصود منه كضربت به رجلا ونعم رجلا وساء مثلا كان التميز عن المفرد كما ذهب اليه صاحب المفصل لان الضمير نكرة يحتمل ان يكون المراد منه رجلا او امرأة او صبيا او حرا او عبدا وان كان معينا معلوما يعرف المقصود منه برجوعه الى سابق معين معلوم كان التميز عن النسبة فى الاضافة كما ذهب اليه المصنف ثم الدر فى اللغة اللبن وفيه خير كثير للعرب اذ به معاشهم فاريد به الخير اى لله خيره فارسا اى لله خير فروسيته وهذا القول انما يستعمل فى التعجب اى الخير الصادر من الممدوح ليس مما صدر عنه بل هو من صنع الله تعالى اى لله ما صدر عن الممدوح من خير ثم ان كان التميز عن النسبة اسما اى غير صفة يصح جعله لما انتصب عنه الجملة الفعلية صفة لقوله اسما اى اسما يصح جعله اسما لما انتصب التميز عنه وعبارة عنه وهو ما نسب اليه عامل التميز كزيد فى طاب زيد ابا وجعله منتصبا عنه من باب المجاز لان التميز لم ينتصب عنه لكنه لما كان سبب النصب حيث انتصب باعتبار نسبة الفعل اليه سمي منتصبا عنه مجازا ويمكن ان يحمل الكلام على حذف المضاف من ضمير عنه اى لما ينتصب التميز عن عامله كزيد فى المثال المفروض جاز ان يكون له الجملة جزاء الشرط اى جاز ان يكون التميز اسما لما انتصب عنه وعبارة عنه ولمتعلقه اى لمتعلق ما انتصب عنه والا فهو لمتعلقه اى وان لم يصح جعل التميز اسما لما انتصب عنه فهو اى التميز اسم لمتعلق ما انتصب عنه مثال الشرطية الاولى طاب زيد ابا فان قوله ابا يصح ان يجعل اسما لزيد عبارة عنه ويترجم بقولنا خوش است زيد از آن روی که او پدر است ومثال الشرطية الثانية طاب زيد علما فان قوله علما لم يصح ان يجعل اسما لزيد فتعين كونه اسما لمتعلقه فان قيل الشرطية الاولى منقوضة بقولك نفسا فى طاب زيد نفسا فانه يصح ان يجعل اسما لما انتصب عنه مع انه لا يصح ان يكون اسما لمتعلقه قيل لا نم ذلك لان نفسا يجوز ان يجعل اسما لما انتصب عنه ولمتعلقه اى طاب زيد من حيث انه نفس من النفوس او من حيث ان له نفسا من النفوس تعلقت به فثبت ان كل موضع يصح جعله اسما لما انتصب عنه جاز فيه كلا الامرين كونه له وكونه لمتعلقه وان كل موضع لم يصح جعله اسما لما انتصب عنه تعين كونه لمتعلقه قال الشيخ الاستاذ فداه نفسي وروحي هذا مما لم يذكره كثير من الشارحين وهو حسن بديع وتمحل الشارحون فى تصحيح الشرطيتين بامور لا يخلو كل من ذلك عن اشتباه

مه خوش ست زيد از انروی که او پدرست ويصح ان يجعل اسما لمتعلقه وعبارة عنه ويترجم بقولنا

فقال بعضهم ان كلام الشيخ محمول على حذف المعطوف في الشرط اى ثم ان كان
اسما يصح جعله لما انتصب عنه ولمتعلقه جاز ان يكون له ولمتعلقه فلا يرد
طاب زيد نفسا حيث لا يصح كونه لمتعلقه وفيه نظر لانه على هذا يصير الشرط
والجزاء واحدا واجيب بان اختلاف الشرط والجزاء ح باعتبار الحيثية لان
الصحة في جانب الشرط باعتبار حيثية الافراد او حيثية غير التميز والجواز في
جانب الجزاء باعتبار حيثية التركيب او حيثية التميز فيكون المعنى ثم ان كان
اسما يصح جعله لما انتصب عنه ولمتعلقه افرادا او غير تميز جاز كونه كل واحد
منهما تركيبا او تميزا وللقائل ان يقول مع هذا التكليف والتمحل لا يستقيم كلام
الشيخ بعد لانه لو حذف المعطوف يندرج ذلك المعطوف المحذوف في الشرطية
الثانية ايضا فيصير المعنى وان لم يصح جعله لما انتصب عنه او لمتعلقه وهو
فاسد حيث لا يترتب عليه قوله فهو لمتعلقه اذ نفي المجموع كما يكون بنفي كل
جزء يكون بنفي البعض اى بعض كان والمنفي في الشرطية شيئان صلاحيته له
وصلاحيته لمتعلقه ولا شك انه على تقدير انتفاء هذا المجموع بنفي صلاحيته
لمتعلقه لا يترتب عليه صلاح كونه لمتعلقه فيطابق فيهما ما قصد اى فيطابق
التميز في الصورتين المذكورتين ما قصد من الافراد والتثنية والجمع اى ان كان
المقصود الافراد يؤتى بالمفرد وان كان المقصود المثنى يؤتى به وان كان المقصود الجمع
يؤتى به الا ان يكون التميز جنسا استثناء مفرغ اى فيطابق التميز في الصورتين
ما قصد في جميع الاوقات الا وقت كون التميز جنسا يقع على القليل والكثير
نحو طاب زيد علما يفرد لما مر ان الجنس يقع على القليل والكثير فلا حاجة
الى تثنيته وجمعه الا ان يقصد الانواع استثناء مفرغ ايضا والمراد بالانواع
ما فوق الواحد اى يفرد التميز اذا كان جنسا في جميع الاوقات الا وقت قصد
انواع المختلفة فح يطابق ما قصد من النوعين او الانواع فيقال طاب زيد
علمين او علوما وللقائل ان يقول لما قال فيطابق فيهما ما قصد كان كل واحد
من هذين الاستثنائين مستغنى عنه لانه ان قصد الجنس فالجنس و
ان قصد النوعان فالمثنى وان قصد الانواع فالجمع فالتميز على كل تقدير
مطابق لما قصد وان كان التميز عن النسبة صفة بان كان اسم فاعل او مفعول
او صفة مشبهة او اسم تفضيل كانت له اى كانت تلك الصفة صفة لما

انتصب عنه لان الصفة تستدعي موصوفا فالمذكور اولى بان يحمل الصفة عليه فاذا قيل طاب زيد والدا كان الوالد هو زيد ولا يحتمل ان يكون له والد بخلاف الاسم نحو طاب زيد ابا فانه يحتمل ان يكون الاب هو زيد ويحتمل ان يكون له اب كما بينا وكانت طبقه عطف على له والطبق بمعنى المطابق كالجنس بمعنى المجانس والمثل بمعنى المماثل والشبه بمعنى المشابهة اى وكانت تلك الصفة مطابقة للمنتصب عنه فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونها حاملة لضميره فيقال طاب زيد فارسا وطاب الزيدان فارسين وطاب الزيدون فوارس واحتملت الحال عطف على قوله كانت له اى واحتملت تلك الصفة الحال لان المعنى كما يستقيم على التميز يستقيم على الحالية نحو طاب زيد فارسا اى من حيث انه فارس او حال كونه فارسا ولا يتقدم التميز على عامله اذا كان له العامل اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندي زيتا رطل ولا سمنا منوان ولا درهما عشرون لانه عامل ضعيف فلا يعمل موخرا والاصح اى اصح المذهب ان لا يتقدم التميز على الفعل ايضا مع قوته فى العمل وذلك لان التميز بيان والبيان قبل الاجمال ممتنع ولان التميز ان كان معمولا لغير الفعل فهو ضعيف العمل فلا يعمل مؤخرا وان كان معمولا للفعل فهو من حيث المعنى فاعل الفعل نحو طاب زيد ابا اى طاب ابوه وفى كلا الدليلين بحث اما الاول فلان البيان قد يكون مقدما على الاجمال للاهتمام بشانه او لرعاية السجع كما قال صاحب التلخيص وعلّم من البيان مالم نعلم فان قوله من البيان بيان لقوله مالم نعلم قدم عليه لرعاية السجع واجيب بان الكلام فى مثل هذا الموضع محمول على التقديم والتاخير فيكون ذلك التقديم فى حكم التاخير واما الثانى فلان هذا الدليل يقتضى امتناع تقديم التميز الذى هو فاعل من حيث المعنى اما اذا كان مفعولا من حيث المعنى كقوله تعالى وَفَجَّرْنَا الْاَرْضَ عُيُوْنًا فان معناه فجرنا عيون الارض فلا يقتضي امتناع تقديمه واجيب بان التميز الذي هو مفعول من حيث المعنى وان لم يكن فاعلا للفعل الذي يعمل فيه لكنه فاعل لمطاوع ذلك الفعل كانه قيل وفجرنا عيون الارض فتفجرت عيونها خلافا للمازني والمبرد اى لابي عثمان المازني وابى العباس المبرد وهو تلميذ ابي عثمان المازني وهو تلميذ ابى الحسن الاخفش الذى هو تلميذ سيبويه وهو استا

البصرة فانهما اجازا تقديمه على العامل اذا كان فعلا او اسما الفاعل او المفعول ووافقهما الفراء وهو تلميذ الكسائي وهو استاذ كوفي احد القراء السبع نظرا الى قوة العامل واستدلالا بقول الشاعر الفصيح شعر اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب وجه الاستدلال ان في كاد ضمير الشان لتذكيره وفي تطيب ضمير سلمى لتانيثه وتطيب خبر كاد اى وما كاد الشان تطيب سلمى نفسا بالفراق فقدم نفسا على تطيب والجواب ان المروي في تطيب الياء التحتانية فلم يكن البيت دليلا قطعيا لهم لجواز ان يكون الضمير في كاد وتطيب للحبيب ونفسا تميزا من نسبة كاد وهو العامل فيه ويطيب خبر كاد اى وما كاد الحبيب نفسا يطيب بالفراق اى وما كادت نفس الحبيب تطيب بالفراق فلما يحتمل هذا الوجه لا يتعين الاستدلال وان كان المروي فيه التاء الفوقانية فيحتمل ان يحمل على هذا الوجه ايضا ويكون التانيث باعتبار النفس وما كادت نفس الحبيب عليها على اضمار الشان في كاد وحذف خبر كاد وهو تطيب مقدما على التمييز وتفسيره المذكور وعلى هذا يعود ضمير تطيب الى سلمى اى وما كاد الشان تطيب سلمى نفسا بالفراق فلا يكون التمييز مقدما على العامل فلما يحتمل هذا الوجه لا يتعين الاستدلال به على رواية التاء الفوقانية ايض فلا يصح التمسك به

المستثنى

ثم لما فرغ عن التمييز شرع في المستثنى المنصوب وذكر سائر احكام المستثنى استطرادا فقال المستثنى متصل ومنقطع ويسمى منفصلا ايض وانما قسم المستثنى الى هذين القسمين قبل تعريفه لانه صار في الاصطلاح كالمشترك بينهما وهما حقيقتان مختلفتان لان احدهما مخرج عن متعدد والاخر غير مخرج فلم يمكن جمعهما في تعريف جامع بينهما ولقائل ان يقول يمكن جمعهما في تعريف جامع بينهما بان يقال هو المذكور بعد الا غير الصفة واخواتها واجيب بانه وان امكن ذلك الا انه ليس فيه فائدة معتدة بها لانه تعريف باعتبار اللفظ دون الحقيقة فان قيل تقسيم المستثنى الى هذين القسمين لايخ اما ان يكون من باب تقسيم الكل الى الاجزاء او تقسيم الكلي الى الجزئيات لا يستقيم الاول لان المستثنى يطلق على كل واحد لا على المجموع من حيث المجموع وكذا الثاني لانه يكون لفظ المستثنى متواطيا اى كليا يصدق على كل واحد منهما على السوية لا اشتراكا وقد سبق انه صار في الاصطلاح بمنزلة المشترك قيل يمكن ان

يكون من الاخير ويراد بالمستثني ما هو المشترك بين القسمين على وجه عموم المجاز
وهو المذكور بعد الا مخالفا لما قبلها نفيا او اثباتا ويمكن ان يراد به اللفظ الدال
على المستثني لا مدلوله وبالمتصل والمنفصل مدلوله فيكون حمل المتصل والمنقطع
عليه من باب حمل المدلول على الدال لان لفظ المستثني دال على هذين
المعنيين وفيه نظر لان الضمير في قوله وهو منصوب عائد الى قوله المستثني و
انت تعلم ان المنصوب هو مدلول لفظ المستثني لا لفظ المستثني واجيب بانه
على هذا التقدير يمكن ان يراد بالمستثني اللفظ وبضميره ما هو المشترك بين
القسمين على طريقة صنعة الاستخدام اما على التقدير الاول فلا استخدام
في الكلام اصلا فالمتصل الفاء للتفسير وهو مبتدء خبره قوله المخرج اي الاسم
المخرج عن متعدد احتراز عن غير المخرج عن شيء ويرد عليه ان الاخراج لا يكون
الا من متعدد فيكون قوله من متعدد مستدركا واجيب بانه وان كان مستدركا
لكنه ذكره لبيان التفصيل وهو قوله لفظا او تقديرا فانه تفصيل المتعدد
ومثال المتعدد لفظا نحو جاءني القوم الا زيدا ومثال المتعدد تقديرا نحو ما جاءني الا
زيدا وقرأت الا يوم كذا والباء في قوله بالا واخواتها متعلق بالمخرج اي بواسطة
الا واخواتها اي اخوات الا وهي غير وسوى وحاشا وليس ولا يكون وفيه
احتراز عن مخرج عن متعدد بلفظ استثني ونحوه نحو جاءني القوم استثني عنهم
زيدا او مستثني عنهم زيدا فانه ليس بمستثني اصطلاحي وان كان مخرجا عن
متعدد والمراد بالا غير الصفة اذ ما بعد الا التي للصفة ليس بمستثني كقوله تعالى
لَوْ كَانَ فِيهِمَا اٰلِهَةٌ اِلَّا اللّٰهُ لَفَسَدَتَا فان قيل الاستثناء المتصل مشكل لانك اذا
قلت جاءني القوم الا زيدا فزيد لا يخلو اما ان يكون داخلا في عموم القوم ام لا فان
كان داخلا يكون المجيء منسوبا اليه فاخراجه بنفي المجيء عنه يكون كذبا وتناقضا
وهو باطل لان هذا الاستثناء موجود في القرآن وهو يتعالى ان يوجد في كلامه
الكذب والتناقض وان لم يكن داخلا فيه لم يتحقق الاخراج عن المتعدد وهو
شرط كما ذكر المص قيل انه داخل فيه من حيث الافراد واللفظ فاخرج عنه في التركيب
والحكم لان الاستثناء بيان التغيير وكل كلام الحق باخره بيان التغيير توقف
حكم صدره على آخره كما في ضربت زيدا راسه واعجبني زيد علمه فلا يلزم شيء
مما ذكر لاختلاف الجهة والمنقطع مبتدء خبره قوله المذكور اي الاسم المذكور

بعدها اى بعد الا غير الصفة واخواته غير مخرج عن متعدد نحو ما جاء نى القوم الا حمارا ثم لما كان المستثنى فى اعرابه مشتملا على خمسة اضرب شرع فى بيان كل واحد منها على التفصيل فقال وهو منصوب في عود الضمير تفصيل ان اريد بالمستثني المذكور لفظه وكان حمل المتصل والمنقطع عليه حمل المدلول على الدال كان الضمير عائد الى المستثني واريد ماهو المشترك بين المتصل والمنفصل على سبيل عموم المجاز لا اللفظ وكان فى الكلام من المحسنات صنعة الاستخدام وان اريد به ماهو المشترك بين القسمين على وجه عموم المجاز كان الضمير عائد اليه ولم يكن فى الكلام الاستخدام وقد سبقت الى هذا التفصيل اشارة وقيل الضمير عائد الى المستثنى المذكور بقطع النظر عن كونه متصلا ومنفصلا وفيه نظر لانه يلزم عموم المشترك وهو غير جائز واجيب بانه ليس من عموم قيد المشترك بل من قبيل عموم المجاز حيث يراد به ج ما هو اعم من المتصل والمنقطع اذا كان المستثنى واقعا بعد الا غير الصفة احتراز عن الا التى للصفة فانه لا يجب النصب بعدها اذ ما بعدها تابع لما قبلها فى الاعراب نحو جاء نى رجال الا زيد ورايت رجالا الا زيدا ومررت برجال الا زيد وفيه نظر لانه لا حاجة الى هذا القيد ههنا لان قوله وهو راجع الى المستثنى وكذا ضمير قوله كان والا التى للصفة لا يستثنى بها فلا يكون المذكور بعدها مستثنى فلا يحتاج الى اخراجه اللهم الا ان يقال انه قيد واقعي لا احترازي او يقال انما اخرج مثل هذا ملاحظة لصورة الاستثناء فى كلام موجب تام فيخرج نحو قرأت الا يوم كذا على صيغة المجهول ورفع اليوم فانه وان كان كلاما موجبا لكنه ليس بتام والمراد بالموجب ههنا ما ليس بنفي ولا نهى ولا استفهام نحو جاء نى القوم الا زيدا وفيه احتراز عما اذا وقع فى كلام غير موجب لان ليس ج واجب النصب بل يختار النصب والبدل ان كان تاما ويعرب على حسب العوامل ان كان ناقصا على ما سيجئ او مقدما عطف على قوله بعد الا اى واذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه سواء كان فى كلام موجب او غيره نحو جاء نى او ما جاء نى الا زيدا احد والجار والمجرور اعنى منه مفعول مالم يسم فاعله لقوله المستثنى والضمير المجرور عائد الى اللام الموصول فى المستثنى او منقطعا عطف على قوله مقدما اى او كان المستثنى منقطعا عن المستثنى منه بان كان المستثنى على خلاف جنس المستثنى منه سواء كان فى كلام موجب

اوغيره وانما وجب النصب فى المستثنى فى المواضع الثلاثة المذكورة لاستحقاقه النصب لشبهه بالمفعول في كونه فضلة ولشبهه الخاص بالمفعول معه للتعلق بواسطة الحرف مع امتناع البدل في هذه المواضع اما في ما وقع بعد الا في كلام موجب فلان البدل فى حكم تكرير العامل وعلى تقدير تكريره يلزم الايجاب فى المستثنى والمستثنى منه فصار معنى قولك جاءنى القوم الا زيدا جاءنى القوم الا جاءنى زيد وهو عكس الغرض وخلاف المقص اذ المقصود الاخبار عن مجي القوم غير زيد بخلاف غير الموجب حيث يمكن فيه تكرير اصل العامل مع ترك النفي العارض فلا يلزم النفي فى المستثنى والمستثنى منه ولان المبدل منه في حكم التنحية فيكون المستثنى فى حكم التفريع وهو ممتنع فى الايجاب لعدم استقامة المعنى بيانه ان القوم لو سقط في جاءنى القوم الا زيدا بقي جاءني الا زيدا وهو باطل لان معناه جاءني جميع الناس الا زيدا وهو محال وفى كلا الدليلين نظر اما الاول فلانا لانسلم لزوم الايجاب فى المستثنى والمستثنى منه حيث يمكن تكرير العامل المنفي بقرينة ان الا بعد الاثبات يوجب النفي وذلك لان حكم ما بعدها يخالف ما قبلها بالاتفاق كما فى قرأت الا يوم كذا فانه فى تقدير ما قرأت الا يوم كذا عكس الغرض وخلاف المقص واما الثانى فلانه يوجب الابدال فيما يصح فيه التفريع فى الايجاب كما فى قولك قرى زيدا يام الاسبوع الا يوم كذا وليس كذلك واما فيما اذا كان المستثنى مقدما فلامتناع تقدم البدل على المبدل منه لانه تابعه ولا يجوز تقديم التابع على المتبوع واما فى المنقطع فلانه لو كان بدلا فلا يخ اما ان يكون بدل الكل او بدل البعض او بدل الاشتمال او بدل الغلط والكل منتف اما الاول والثانى فلانهما لا يتحققان بدون اتحاد الجنس اى بدون المجانسة بين البدل والمبدل منه ولا اتحاد بينهما فى المنقطع واما الثالث فلانه لا يتحقق بدون الملابسة بين البدل والمبدل منه ولا ملابسة بينهما فى المنقطع اذ لا يمكن ان يشتمل البدل المبدل منه او يشتمل المبدل منه البدل واما الرابع فلعدم وقوعه فى كلام الفصحاء وفيه نظر لان النحوى يبحث عن اصل الجواز لا عن الفصاحة والبلاغة والاولى ان يقال فى الدليل على امتناع ابدال المنقطع انه لو كان فى الايجاب نحو جاءنى القوم الا حمارا لزم الايجاب فى المستثنى والمستثنى منه لانه فى حكم تكرير العامل فيصير معناه جاءنى القوم

قرء ٥ مجلس ٥

الاجاءني حمارًا وهو خلاف الغرض ولو كان في النفي نحو ما جاءني القوم الا حمارا لزم الغلط في العامل والمعمول جميعًا حيث يكرر فيه اصل العامل و يترك النفي العارض لِئلا يلزم النفي في المستثنى والمستثنى منه فيلزم الغلط في العامل والمعمول جميعًا حيث يصير معناه ما جاءني القوم الا جاءني حمار والغلط في هذا البدل في المعمول فقط فاعرف قوله في الاكثر ظرف منصوب المقدر المحل المنسحب على قوله اذا كان منقطعا بواسطة العطف اي وهو منصوب اذا كان منقطعا في قول اكثر النحويين وهو خبر مبتدء محذوف اي هو اعني النصب في المنقطع في الاكثر والجملة اعتراضية للتنبيه على الخلاف وانما قيد المنقطع بقوله في الاكثر احترازا عن قول بعض النحاة فانهم يجوزون فيه الرفع على البدل تمسكا بقول الشاعر شعر وبلدة ليس لها انيس + الا اليعافير والا العيس + فانه مستثنى منقطع لان قوله انيس لا يتناولها لاختلاف الجنس والجواب انه جعل مستثنى متصلا على وجه الاستعارة حيث شبه اليعافير والعيس بما يكون مونسا لمجاورتهما هذا المكان فكانهما مونسان او يقال انه مستثنى مفرغ وعامله محذوف تقديره ليس لها انيس وليس فيهما الا اليعافير والا العيس او كان عطف على كان الاول اي وهو منصوب اذا كان واقعًا بعد خلا وعدا في الاكثر لكونهما ناصبين عدًا بنفسه وخلا بعد الاتصال بحرف من والمستثنى بعدهما مفعول به نحو جاءني القوم خلا زيدًا وعدا عمرًا وانما قال في الاكثر احترازًا عن قول بعضهم فانه يجوزون الجر بهما لانهما حرفا جر عندهم قال السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر او كان بعد ما خلا وما عدا وانما لزم النصب بهما لتعين فعليتهما بما المصدرية نحو جاءني اخوتك ما خلا زيدا وما عدا عمرًا وهما في الكلام في محل النصب على الظرفية اي وقت خلوهم او خلو مجيئهم من زيد و وقت مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم عمرًا وروى ابن البناء عن الاخفش الجر بهما بجعل ما زيدة لا مصدرية وروى ذلك عن الجرمي ايض ولعل هذا لم يثبت عند المصنف ولو لم يعتبر خلافه حتى لم يقل في الاكثر وبعد ليس ولا يكون لكونهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر نحو جاءني القوم ليس زيدًا وجاءني اهلك لا يكون بشرا وهما في التركيب في محل النصب على الحالية ولزم اضمار

اسمها فى باب الاستثناء وهو راجع الى بعض مضاف الى ضمير المستثنى منه اى ليس بعضهم زيدا كما لزم اضمار فاعل خلا وعدا ثم لما فرغ عن بحث المواضع التى يجب فيها نصب المستثنى شرع فيما يجوز فيه النصب ويختار البدل فقال ويجوز فيه اى فى المستثنى النصب على الاستثناء ويختار البدل اى بدل البعض اذ البدل بعد الا لا يكون الا كذلك فيما بعد الا كلمة ما موصوفة او موصولة اى فى مستثنى وقع بعد الا او فى المستثنى الذى وقع بعد الا فى كلام غير موجب وذكر المستثنى منه الجملة الفعلية وقعت حالا بتقدير قد اى وقد ذكر المستثنى منه وفى بعض النسخ والمستثنى منه مذكور فالجملة الاسمية حال ايضا مثل قوله تعالى ما فعلوه الا قليلا بالنصب على الاستثناء والا قليل بالرفع على البدلية من الواو فى فعلوا وفى قوله بعد الا احتراز عما اذا وقع فى كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور لكنه بعد خلا وعدا او ليس او لا يكون او غيرا وسوى او نحو ذلك وفى قوله فى كلام غير موجب احتراز عما وقع فى كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر وفى قوله وذكر المستثنى منه احتراز عما اذا لم يذكر المستثنى منه وانه يعرب على حسب العوامل كما ياتى فان قيل يدخل فى هذه الضابطة المستثنى المقدم على المستثنى منه والمستثنى المنقطع مع انه لا يجوز فيهما الوجهان بل يجب النصب كما مر قيل معناه ويجوز النصب ويختار البدل فى مستثنى متصل متاخر وفى المستثنى المتصل المتاخر بعد الا بدلالة تمثيل المص بقوله ما فعلوه الا قليل ودلالة ما تقدم وانما يجوز فيه النصب ويختار البدل اما النصب فعلى الاستثناء المتصل المنصوب على التشبيه بالمفعول واما اختيار البدل فلانه مقص فى الكلام بخلاف ما اذا كان منصوبا حيث يكون ح فضلة فان قيل بدل البعض يجب فيه ضمير عائد الى المبدل منه ولا ضمير ههنا قيل بدل البعض اذا كان بعد الا لا يجب الضمير بقرينة الاستثناء المتصل لافادته ان المستثنى بعض المستثنى منه كذا فى العباب فان قيل البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه و المستثنى فى الكلام الغير الموجب اذا كان بدلا كان كل واحد من التابع و

المتبوع مقصود والتابع مقصود بالنسبة الثبوتية والمتبوع مقصود بالنسبة السلبية لان حكم ما بعد الا يخالف ما قبلها بالاجماع قيل تعريف البدل محمول على حذف المضاف اى تابع مقصود باصل ما نسب الى المتبوع ولا شك ان النسبة الثبوتية اصل والنسبة السلبية عارضية والبدل هنا مقص بالنسبة الثبوتية او يقال التعريف بحسب الاثبات فاما السلب فمحمول عليه فان قيل فلم ضعف النصب في نحو لا اله الا الله مع انه مستثنى بعد الا في كلام غير موجب وذكر المستثنى منه قيل لانه يوهم وجها ممتنعا وهو الابدال من لفظ اله وانما امتنع الابدال من اللفظ لان المستثنى من النفي اثبات فلو ابدل من اللفظ لزم عمل لا في الاثبات فيكون بدلا من محله لان محله الرفع على الابتداء وعامله معنوي وكذلك قولك لا رجل في الدار الا زيد ثم لما فرغ عن بحث المواضع التي يجب فيه النصب ويجوز فيه الوجهان شرع في بيان ما يجوز فيه الاوجه الثلث فقال

ويعرب المستثنى على حسب العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور ويسمى هذا المستثنى مفرغا لتفريغ العامل الذي قبل الا له وعدم اشتغاله بالمستثنى منه ولحسب المقدر اى ويعرب المستثنى على قدر اقتضاء العامل الذي قبل الا اذا كان المستثنى منه غير مذكور يعني يرفع المستثنى اذا كان العامل رافعا نحو ما جاءني الا زيد وينصب ان كان العامل ناصبا نحو ما رايت الا زيدا ويجر اذا كان العامل جارا نحو ما مررت الا بزيد وفي القسم الاخير نظر لان قوله بزيد مجرور بعامله لا بعامل المستثنى منه فكيف يكون مثالا لما يعرب على حسب عوامل المستثنى منه اللهم الا ان يقال معناه ويعرب على حسب عوامله سواء كانت عوامل المستثنى منه كما في المثالين الاولين اولا كما في المثال الاخير فان قيل البدل اذا كان المستثنى منه مذكورا ايضا معرب على حسب العوامل يقال ما جاءني احد الا زيد وما رايت احدا الا زيدا وما مررت باحد الا بزيد فما وجه تخصيص هذا القسم بكونه معربا على حسب العوامل قيل معناه ويعرب على حسب العوامل بلا تبعية اذا كان المستثنى منه غير مذكور والبدل فيما اذا كان المستثنى منه مذكور معرب بتبع المبدل منه بخلاف المستثنى المفرغ فانه لما حذف المستثنى منه واقيم هذا مقامه سمي باسمه حقيقة او مجازا على حسب الاختلاف واعرب على حسب اقتضاء العوامل بلا اعتبار تبعية فان قيل اذا كان عامل المبدل

منه حرف جر جاز تكريره في البدل كقوله تعالى للذين استضعفوا لمن آمن منهم فالبدل

منه حرف جر جاز تكريره فى البدل ايض نحو ما مررت باحد الا بزيد فهذا النوع من البدل معرب بعامله بلا تبعية ايض كما ان المستثنى المفرغ فى قولك ما مررت الا بزيد معرب بعامله بلا تبعية قيل معناه ويعرب على حسب العوامل بلا تبعية البتة اذا كان المستثنى منه غير مذكور والبدل المذكور وان عرب بعامله لكنه ليس ذلك البتة بل يجوز فيه اعرابه بتكرير العامل بلا تبعية ويجوز فيه اعرابه تبعية لان تكرير عامل المبدل منه فى البدل المذكور جائز لا واجب فاعرف والواو فى قوله وهو للحال اى والحال ان يكون ذلك المستثنى منه واقعًا فى غير الموجب وانما اشترط ليفيد الكلام او الاستثناء وانما ترك مفعوله لانه مثل فلان يعطي ويمنع والمعنى ليحصل الافادة وذلك لان المستثنى منه لا يقدّر الا عامًا من جنس المستثنى وذلك لا يستقيم الا فى المنفى نحو ما ضربني الا زيد اى ما ضربني احد الا زيد اذ عدم ضرب جميع الناس ممكن بخلاف جاءنى الا زيد بتقدير جاءنى كل واحد الا زيد فانه ممتنع لانه لا يفيد لمكان الاستحالة ولا قرينة على تقدير المستثنى منه الخاص وكذلك ضربنى الا زيد بتقدير ضربني كل واحد الا زيد فان قيل لم لا يجوز ذلك عند قيام القرينة على الخاص كما يقال فى جواب من قال هل جاءك جميع اهل بيتي جاءني الا ابنك فان المعنى جاءنى جميع اهل بيتك الا ابنك وايض لم لا يجوز ذلك على وجه مبالغة الغلو كقولك اخفت اهل الشرك حتى انه لتخافك النطف التى لم تخلق قيل لانم عدم الجواز على هذين الاعتبارين لانه راجع حينئذ فى صورة الاستقامة وفيه نظر لان منع المصنف ره مطلق على ان صاحب المفتاح قد صرح بعدم صحة الاستثناء المفرغ عند قيام القرينة على تقدير الخاص الا ان يستقيم المعنى مستثنى من فعل يفهم من التقييد بقوله فى غير الموجب اى لا يعرب على حسب العوامل فى الموجب فى جميع الاوقات الا وقت استقامة المعنى فى الموجب بان يكون الحكم مما يصح ان ثبت فى العام فح يعرب فى الموجب ايض مثل قرأت الا يوم كذا اى قرأت فى جميع الايام الا يوم السبت او يوم الاحد ونحو ذلك فان القراءة حكم يصح ان يثبت فى جميع الايام وكذا قطعت الرجاء الا من الله تعالى اى قطعت الرجاء من كل واحد الا من الله ومن ثم الاشارة الى المكان الاعتباري اى من اجل تقييد اعراب المستثنى المفرغ على حسب العوامل بعدم الايجاب

واستقامة المعنى فى الايجاب لم يجز مازال زيد الا عالما لانه استثناء من الموجب
لان ما فى مازال للنفي وزال ايض فيه معنى النفي والنفي اذا دخل على النفي صار معناه
الاثبات فيكون المعنى زيد ابدا على جميع الصفات الا على صفة العلم ولا يستقيم
ذلك لمكان الاستحالة فان قيل ربما لا يستقيم المعنى على عموم المستثنى منه
في غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد وما خلق الا بشر فالنفي والاثبات
سيان في ذلك فينبغي ان يدار الحكم على استقامة المعنى لا على عدم الايجاب
قيل لعله اعتبر الغالب اذ الغالب فى الايجاب عدم استقامة المعنى على عدم
العموم وفى النفي عكسه فان قيل افادة اصل المعنى متحققة فى الايجاب و
النفي على العموم والخصوص ولكن الافتراق في مطابقة الواقع وعدمها و
ليس ذلك من وظائف النحو الا ترى انه يجوز قولك رايت بحرا من المسك و
لقيت العنقاء والسماء تحتنا والارض فوقنا ونحو ذلك وان لم يطابق الواقع
فينبغي ان يجوز جاءني الا زيد وضربني الا زيد كذلك ثم قوله مازال زيد الا
عالما بتاويل هذا التركيب او هذا الكلام فاعل لم يجز واذا تعذر البدل على
اللفظ الجار والمجرور اما متعلق بالحمل المحذوف اي واذا تعذر حمل البدل على
اللفظ اى لفظ المستثنى منه واما حال عن البدل اي واذا تعذر البدل محمولا
على لفظ المستثنى منه فعلى الموضع اى فيحمل او محمول على الموضع اى على محل
المستثنى منه عملا بالمختار على قدر الامكان مثل ما جاءني من احد الا زيد فانه
بدل محمول على محل من احد لانه مرفوع المحل على انه فاعل ولا احد فيها اى فى الدار
الا زيد فانه بدل محمول على محل اسم لا التى لنفى الجنس لانه مرفوع المحل على الابتداء
وما زيد شيئا الا شيئ فانه بدل محمول على محل خبر ما التي بمعنى ليس لانه مرفوع المحل
على انه خبر مبتدء اى ما زيد شيئا الا شيئ حقير لان التنكير للتحقير وزيد فى بعض
النسخ لا يعبا به اى لا يبالى به ولا يلتفت اليه وهو صفة شيئ وانما وصف المستثنى
بقوله لا يعبا به ليكون المستثنى مغاير المستثنى منه وهذا اى تعذر البدل
فى الامثلة الثلثة المذكورة لان كلمة من لا يزاد بعد الاثبات فالمستثنى من
النفي اثبات فلو ابدل قوله الا زيد فى المثال الاول من لفظ احد المجرور بمن الزائدة
لزم زيادة من فى الاثبات لان البدل فى حكم تكرير العامل وهذه الكلمة الزائدة
لا يزاد فى الاثبات على اصح المذاهب فتعين ابداله من محل احد اذ محله الرفع على

الفاعلية وعامله الفعل دون من الزائدة وما ولا عطف على قوله من اى ولات ما المشبهة بليس ولا التي لنفي الجنس لا تقدران اى لا تفرضان عاملتين تمييز او حال او المفعول الثاني لقوله لا تقدران على تضمين التقدير معنى الجعل اى لا تجعلان عاملتين بعده اى بعد الاثبات لانهما اى لان ما ولا المذكورتان عملتا حيث عملتا للنفي اى لاجل النفي لانه علة حمل لا على ان وجزء علة حمل ما على ليس لما عرف ان لا التى لنفى الجنس انما تعمل لانها نقيضة ان لانها لتاكيد النفى كما ان ان لتاكيد الاثبات فحمل عليه حمل النقيض على النقيض وما انما تعمل لانها مشبهة بليس فى النفى والدخول على الاسمية فحمل عليه حمل النظير على النظير فثبت ان النفي علة حمل لا على ان وجزء علته حمل ما على ليس وهو علة منحصرة له وقد انتقض ذلك النفى بالا فى المثال الثانى والثالث لانها بعد النفى يوجب الاثبات وانتفاء العلة المنحصرة يوجب انتفاء الحكم فلو ابدل قوله الا زيدا فى المثال الثانى من لفظ احد لكانت لا عاملة فى البدل النصب وان لم تعمل فى البدل منه المبنى فيلزم عملها فى الاثبات لما ذكرنا ان البدل فى حكم تكرير العامل وكذا لو ابدل قوله الا شيء فى المثال الثالث من لفظ شيئا لكانت ما عاملة فى الاثبات فتعين ابداله من المحل اذ محل المبدل منه فى المثال الثانى الرفع على الابتداء وفى الثالث الرفع على الخبرية وعاملها معنوي وهذا بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا حيث يجوز ابداله من اللفظ لانها اى لان ليس عملت للفعلية اى لكونها فعلا لا للنفي فلا اثر فيها لنقض معنى النفي النقض هنا مصدر مبني للمفعول اى لانتقاض معنى النفي بالا لبقاء الامر العاملة هي لاجلها متعلق بمفهوم قوله فلا اثر اى انتفى لنقض معنى النفي لبقاء الامر التي عملت ليس لاجل ذلك الامر وهو الفعلية وانما برز ضمير العاملة لانها صفة جارية على غير ما هي له وهذا انث ومن ثم الاشارة الى المكان الاعتباري اى من اجل ان ليس عملت للفعلية وانه لا اثر لنقض معنى النفي في انتقاض عملها جاز ليس زيد الا قائما بالنصب على انه خبر ليس مع انتقاض نفيها بالا لبقاء الفعلية بخلاف ما زيد الا قائما حيث لا يجوز الا قائم لانتقاض عمل ما بانتقاض النفي الموجب لانتقاض الشبه بليس ثم قوله ليس زيد الا قائما بتاويل هذا الكلام او هذا التركيب فاعل جاز ثم لما فرغ عن ذلك شرع في بيان المواضع التي يجب فيها الجر فقال ومخفوض اى المستثنى مخفوض و

في بعض النسخ ويخفض بعد غير وسوى وسواء بالاضافة لان كلا منها لازم الاضافة ثم قوله سوى مقصور وفيه لغتان كسر السين وهو المشهور وضمها وسواء ممدود بفتح السين وهما ههنا غير منونين على الحكاية وان نونتهما لجاز ايضا وبعد حاشا لكونه حرف جر في الاكثر اي في قول اكثر النحويين وانما قال في الاكثر احترازا عن قول المبرد فانه على قوله قد يكون فعلا بمعنى جانب كما في الدعاء المنقول اللهم اغفر لي ولمن سمع دعائي حاشا الشيطن ثم لما دخل كلمة غير في الاستثناء و هو اسم متمكن لا بد له من الاعراب شرع في بيان اعرابه فقال واعراب غير مستعمل فيه اي في الاستثناء كاعراب المستثنى بالا اي مثل اعراب الاسم الذي استثني بالا على التفصيل الذي سبق ذكره في المستثنى بالا من وجوب النصب في المستثنى من الموجب والمقدم والمنقطع وجوازه مع اختيار البدل في غير الموجب التام والاعراب على حسب العوامل في الناقص نحو جاءني القوم غير زيد وما جاءني في غير زيد احد وما جاءني القوم غير حمار بالنصب وما جاءني احد غير زيد بالرفع على البدل والنصب على الاستثناء وما جاءني غير زيد على التفريغ وانما اعرب غير اعراب المستثنى بالا لانه لما استعمل بمعنى الا كان ما بعده مستثنى فيستحق ما بعده اعراب المستثنى وهو مستغن عن اعرابه لانه له وجه اخر لاجل الاضافة وغيره لا وجه لاعرابه فبالحري ان يؤثر اي يعود ما بعد غير على قريبه المحتاج بما فضل عن حاجته وهو اعراب المستثنى فان قيل لم لم يبن غير لكونه بمعنى الحرف قيل للاضافة المانعة للبناء ثم لما ذكره في الاستثناء بين ان ذلك بطريق الشفاعة دون الاصالة فقال وغير مبتدا بتاويل لفظ غير وخبره قوله صفة في الاصل اذ هو بمعنى مغاير يقال مررت برجل غير زيد اي مغايره حملت على كلمة الا الضمير للصفة او لغير بتاويل الكلمة او باعتبار حمل الصفة عليه والجملة الفعلية صفة لقوله صفة او مستانفة لانه لما قال هو صفة كان سائلا قال فكيف يكون استثناء فقال حملت على الا في الاستثناء حال اي حال كون الا واقعة في الاستثناء او تمييز اي من حيث انها واقعة في الاستثناء او ظرف لمفهوم الكلام اي حملت على الا وشاركته في الاستثناء فالاستثناء محل الشركة فكان ظرفا كما حملت الا صفة مصدر محذوف اي حملا مثل حمل الا عليها اي على غير في الصفة حال او تمييز او ظرف على طريقة قوله في الاستثناء اذا كانت تابعة لجمع منكور

ظرف لقوله حملت الا اى كما حملت الا عليها فى الصفة اذا كانت الا تابعة لجمع منكور
اى واقعة بعد جمع منكور غير محصور اى غير متحقق تناول المستثنى وعدم تناوله
وانما حملت الا على الصفة حينئذ لتعذر كلا النوعين من الاستثناء اذ المتصل يلزم
دخوله جزما والمنقطع يلزم عدم دخوله جزما والجمع المنكور غير المحصور يتناول جماعة
غير معينة لا يجزم فيها بتناول المستثنى ولا بعدم تناوله فتعذر فيه كلا النوعين
من الاستثناء وفى قوله لجمع منكور احتراز عن الجمع المعرف حيث يراد به الاستغراق
او العهد فان اريد به الاستغراق يعلم التناول حتما وان اريد به العهد يعلم عدم
التناول جزما فلم يتعذر الاستثناء وفى قوله غير محصور احتراز عن العدد نحو لفلان
على مائة الا واحدا لانه حينئذ لم يتعذر الاستثناء مثل قوله تعالى لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ
إِلَّا اللّٰهُ لَفَسَدَتَا اى لو كان فى السماء والارض آلهة او اثر قدرة آلهة غير الله
لخرجتا عن هذا النظام فالا فى الآية واقعة بعد جمع منكور غير محصور وهو قوله
آلهة فحملت على الصفة بمعنى غير وفى هذه الضابطة نظر طردا وعكسا اذ ربما يتعذر
الاستثناء فى المحصور ايضا نحو جاءنى مائة رجل الا زيدا فانها تابعة لجمع منكور
محصور ومع ذلك يتعذر الاستثناء لعدم تيقن دخوله[٤] فيها وربما لا يتعذر
فى منكر غير محصور نحو جاءني رجال الا حمارا لصحة الاستثناء المنقطع لكون
المستثنى خلاف جنس المستثنى منه فالاولى ان يدار الحكم على تعذر الاستثناء
لا على كونه جمعا منكورا غير محصور اللهم الا ان يقال انهم اعتبروا الغالب اذ
الغالب عند وجود هذا الشرط تعذر الاستثناء وعند عدمه صحة الاستثناء
وضعف حمل الا على الصفة فى غيره اى فى غير الجمع المنكور المذكور نحو قول
الشاعر + وكل اخ مفارقه اخوه + لَعَمْرُ ابيك الا الفرقدانِ + فانه لم يتعذر ههنا
الاستثناء لاستغراق كل اخ ومع ذلك حمل الا على الصفة اى غير الفرقدين اذ
لو كان الا على حقيقتها لقال الا الفرقدين لانه مستثنى من كلام موجب وفى
البيت ضعفان آخرانِ احدهما توصيف المضاف دون المضاف اليه والقياس
توصيف المضاف اليه لانه مقصود وكل جيء لاحاطة افراده والثانى الفصل بين
الصفة والموصوف بالخبر وهو مفارقه اخوه ثم لما فرغ عن بحث اعراب غير
شرع فى بيان اعراب سوى وسَوَاء فقال واعراب سوى وسواء النصب بناء
على الظرف اى على انهما ظرفا مكانٍ من حيث المعنى لانك اذا قلت جاءنى القوم

[٤] فى المائة وعدم تيقن غير دخوله

سوى زيد كانك قلت جاء في القوم مكان زيد اى بدله فهو ظرف صلح استثناء لان
البدل والمبدل منه لا يجتمعان فكان اخراجًا لزيد من المجئ فكانه قيل جاءني القوم ولم
يجئ زيد والذي يدل على الظرفية وقوعهما صلة للموصول تقول رايت الذي سواك
كما تقول رايت الذي عندك وكل ظرف لم يلزم الظرفية لا يقع صلة وانما قال على
الاصح نفيا لقول من يجريهما مجرى غير في جواز وقوعهما غير ظرف فيجيزون في
السعة مررت بسواك وجاءني سواك ثم لما فرغ عن المستثنى شرع في خبر كان
ولخواتها فقال خبر كان مبتدء محذوف الخبر لقرينة ما سبق اى ومنها خبر كان

خبر كان واخواتها

واخواتها اى واحد اخوات كان وستعرفها في قسم الفعل وقوله هو المسند بعد
دخولها ابتداء كلامه اى دخول كان او احد اخواتها وفي قوله المسند احتراز عن كل
ما هو المسند اليه وفي قوله بعد دخولها احتراز عن خبر المبتدء والمفعول الثاني
من باب علمت ونحو ذلك فان قيل يدخل في هذا الحد يضرب في نحو كان زيد
يضرب ابوه فانه مسند بعد دخول كان وليس بخبر كان بل الخبر مجموع الجملة
قيل المراد بالمسند المسند الى اسم كان فيخرج ذلك لانه ليس بمسند اليه بل الى
فاعله فان قيل يدخل في الحد صالحًا في نحو كان زيد رجلا صالحًا وهو صفة خبر
كان لا خبرها قيل المراد بالمسند المسند الى اسم كان بلا تبعية بدليل ذكر التوابع
بعد ذلك مثل كان زيد قائمًا فان قائما مسند بعد دخول كان وانما ذكر خبر
كان ولخواتها في المنصوبات ولم يذكر اسمها في المرفوعات لانه فاعل لا ملحق به فلم
يذكره على حدة بخلاف خبرها فانه ملحق بالمفعول وليس بمفعول فذكره على حدة
وقال بعضهم ان اسمها ايضا ملحق بالفاعل وليس بفاعل لانتفاء لازم الفاعل وهو
تمام الكلام به وامره اى حكم خبر كان وشانه كامر خبر المبتدء في اقسامه واحكامه و
شرائطه ويتقدم معرفة ظاهرة الاعراب اى يتقدم خبر كان واخواتها على اسمها حال
كونه معرفة ظاهرة الاعراب لعدم اللبس لاقترانها بالقرينة وهي النصب نحو كان
المنطلق زيد بخلاف ما اذا لم يكن ظاهرة فحينئذ لا يتقدم على اسمها بدون قرينة
للزوم اللبس نحو كان موسى عيسى وبخلاف خبر المبتدء فانه اذا كان معرفة
ظاهرة الاعراب فانه لا يتقدم على المبتدء لمكان اللبس وقد يحذف عامله اى
عامل خبر كان دون اخواتها عند قيام قرينة وانما اختصت كان بالحذف لكثرتها
ولا يحذف ذلك الا في مثل قولهم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا

الاعراب

فشر اى انكان عملهم خيرا فجزاؤهم خير وانكان عملهم شرا فجزاؤهم شر فحذف كان واسمها لدلالة حرف الشرط التي لا يليها الا الفعل عليه وحذف المبتدء ايضا لدلالة الفاء التي فى جواب الشرط عليه لاقتضائها جملة اسمية ويجوز في مثلها اى في مثل هذه الصورة او فى مثل هذه المسئلة وهو كل موضع يجئ بعد ان الشرطية اسم وجزاؤها بالفاء وبعدها اسم مفرد اربعة اوجه الاول نصب الاول والثانى بتقدير كان مع الاسم فى الموضعين اى كان عملهم خيرا فيكون جزاؤهم خيرا والثانى رفعهما بتقدير كان مع الخبر فى الاول وتقدير المبتدء فى الثانى اى انكان فى عملهم خير فجزاؤهم خير والثالث نصب الاول ورفع الثانى اى انكان عملهم خيرا فجزاؤهم خير والرابع رفع الاول ونصب الثانى اى انكان فى عملهم خير فيكون جزاؤهم خيرا

ويجب الحذف اى حذف كان فى مثل اما انت منطلقا انطلقت اى لان كنت منطلقا انطلقت اى لاجل انطلاقك انطلقت فحذف اللام الجار لكثرة حذف حرف الجر من ان المصدرية ثم حذف كان بدلالة ان المصدرية فانها تستدعى الفعل كاستدعاء ان الشرطية اياه ولا دليل على الخاص فقدر العام الناصب لوجود النصب فى منطلقا وهو كان فابدل الضمير المتصل بالضمير المنفصل لعدم ما يتصل به وهو كان فصار ان انت منطلقا ثم زيدت ما عوضا عن كان فصار ان ما انت منطلقا فادغمت النون فى الميم لقرب مخرجهما فصار اما انت منطلقا فوجب الحذف لئلا يلزم اجتماع العوض والمعوض فبقى الخبر منصوبا وخصت ما بالزيادة لمجيئها زائدة كما فى قوله تعالى فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللهِ ولكثرة مشابهتها بما هو اخت كان وهو ليس ثم ما ذكر من التقدير فى المتن فهو على تقدير فتح الهمزة فى اما واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت ثم اعلم ان سيبويه لم يجوز حذف الفعل مع ان المكسورة وجوز المبرد لانها يشبه المفتوحة فى السببية ثم لما فرغ من بيان خبر كان واخواتها شرع فى بيان اسم ان واخواتها فقال اسم ان مبتدء محذوف الخبر اى ومنها اسم ان واخواتها اى امثالها على الاستعارة المصرح بها وقوله هو المسند اليه مستانفة فيه احترازا هو عما ليس بمسند اليه بعد دخولها اى دخول ان واحدى اخواتها فيه احتراز عما هو المسند اليه بغير دخول ان واحدى اخواتها فالقيد خارج الحد نحو ابوه فى ان زيدا ابوه قائم فانه مسند اليه بعد دخول ان وليس باسم ان قيل المراد بالمسند اليه الذى اسند اليه خبره فتخرج ذلك حيث لم يسند

بحث اسم ان واخواتها.

اليه خبران فانقيل يدخل في الحد اخاك في ان زيدا اخاك في الدار فانه مسند اليه
بعد دخول ان قيل المراد الذي اسند اليه خبره بلا تبعية بدليل ذكر التوابع
بعدُ فيخرج ذلك لانه تابع اى بدل من قوله زيد مثل ان زيدا قائم فان زيدا
مسند اليه بعد دخول ان وانما انتصب اسم ان واخواتها لشبهه بالمفعول
في وقوعه بعد ما يقتضي ما وراء المرفوع لا في كونه فضلة حيث يشترك
فيه الحال والتميز والمستثنى المنصوب ثم لما فرغ عن اسم ان واخواتها شرع
في المنصوب بلا التي لنفي الجنس فقال المنصوب بلا التى لنفى الجنس قوله
لنفى الجنس صلة التي والموصول مع الصلة صفة لا اى المنصوب بكلمة لا التي لنفي
الجنس اى لنفي حكم الجنس وانما لم يقل لا لان اسمها على الاطلاق ليس من النصوبات
بل قد يكون مبنيًا نحو لا رجل في الدار وانما لم يقل المنصوب من المفعول به والمنصوب
بكان واخواتها والمنصوب بان واخواتها ونحو ذلك مع ان بعضها مبني لان المراد
بالمنصوب اعم من ان يكون منصوبا لفظا او تقديرا او محلا والمبني من المفعول به
وخبر كان واسم ان منصوب محلا فتكون من المنصوبات بخلاف المبني من اسم لا
فانه ليس بمنصوب محلا عند سيبويه واتباعه فلا يكون من المنصوبات وذهب
بعضهم الى ان محل اسمها المبني رفع ونصب لانها تعمل عمل ان ومحل اسمها المبني
رفع ونصب ثم قوله المنصوب مبتدأ محذوف الخبر وقوله هو مسند اليه
استيناف وفيه احتراز عما لم يكن مسندا اليه وقوله بعد دخولها ظرف المسند اليه
فيه احتراز عن المبتدأ وسائر اصناف المسند اليه من غير دخول لا النافية للجنس
وقوله يليها الضمير المستكن عائد الى المسند اليه والبارز الى لا اى يلي المسند
اليه لا والجملة الفعلية اما حال من الضمير في اليه او من الضمير في دخولها و
حينئذ لا يجب ابراز الضمير وان كان جاريا على غير ما هو له لان الولي فعل المسند
اليه وقد جرى على الضمير في دخولها حيث وقع حالا عنه لعدم اللبس لاختلاف
الموصوفين تانيثا وتذكيرا نحو هند زيد تضربه بخلاف ما لو كانت الصفة جارية على
غير ما هي له فحينئذ يجب ابراز الضمير نحو هند زيد ضاربته هي فالحاصل ان الضمير اذا
اسند اليه صفة جرت على غير من هي له وجب ابراز الضمير في صورة اللبس وغيره
نحو زيد عمرو ضاربه هو وهند زيد ضاربته هي اما اذا اسند اليه فعل جرى على
غير من هو له وجب ابراز الضمير عند اللبس نحو زيد عمرو يضربه هو وعند عدمه لا

بحث المنصوب بلا التي لنفي الجنس

م وان لم يكن حينئذ اللبس

نحو هند زيد تضربه وقوله نكرة حال من ضمير المستكن في يليها اى حال كون ذلك المسند اليه نكرة وكذلك قوله مضافا اى حال كون ذلك المسند اليه مضافا او مشبها به اى بالمضاف في تعلق شيء هو من تمام معناه واحترز بقوله يليها نكرة عما يكون مفصولا بينه وبين لا وعما يكون معرفة نكرة فحينئذ يجب الرفع والتكرير و بقوله مضافا او مشبها به عن النكرة المفردة فانها مبنية والمراد بالمسند اليه الذي اسند اليه خبره غير تابع بدليل ذكر التوابع بعده فلا يدخل في الحد ابوه في لا رجل ابوه قائم حيث لم يسند اليه خبر لا اذ الخبر مجموع الجملة وكذا لا يدخل غلاما في لا غلام رجل غلاما حسنا عندك لانه تابع مثل لا غلام رجل ظريف فيها نظير المضاف وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله فيها ولا عشرين درهما لك نظير الشبه بالمضاف ثم لما فرغ عن تعريف المنصوب بلا شرع في بيان فائدة القيود المذكورة في ذلك التعريف فقال فان كان اسم لا التي لنفي الجنس مفردا اى غير مضاف ولا مشبها به ولا يجوز ان يكون الضمير عائدا الى المنصوب بلا حيث لا يستقيم الحمل لان المنصوب بلا ليس بمفرد ولا يترتب على هذا الشرط قوله فهو مبني لان هذا الضمير حينئذ كان عائدا اليه ايضا فيفسد المعنى بل الضميران عائدان الى اسم لا المذكور حكما اذ المطلق مذكور بدلالة المقيد اى فاسم لا مبني على ما ينصب به الفعل مسند الى الضمير اى على ما ينصب هو به او الى قوله به اى على ما يقع النصب به والاول اصوب لان اسم لا تنصب اذا كان نكرة مضافا او شبها به اى على ما تنصب هو به حالة الاعراب من حركة او حرف على ما بيّنّا يعني ان كان نصبه بالحركة بني عليها نحو لا رجل في الدار وان كان نصبه بالحرف يبنى عليها نحو لا غلامين ولا ناصرين في الدار والنون في المثنى و المجموع لا تمنع البناء على الصحيح كما في يا زيدان ويا زيدون وذهب المبرد الى اعرابهما مستدلا بان النون فيهما بمثابة التنوين فكانت منافية للبناء كالتنوين ثم اعلم ان نصب اسم لا لنفي الجنس قد يكون بالفتحة نحو لا غلام رجل فيها وقد يكون بالالف نحو لا ابا رجل فيها ولا ابا له وقد يكون بالياء نحو لا غلامي رجل فيها وبناء اسم لا لا يكون الا بالفتحة والياء وذلك لان بناءه اذا كان مفردا والاسماء الستة انما يكون اعرابها بالالف نصبا اذا كانت مضافة او مشبها بالمضاف وانما بني لتضمن من الاستغراقية لان نحو لا رجل في الدار مبني على سوال كانه قيل هل من رجل في الدار قيل لا رجل في الدار اى لا من رجل فيها وان كان اسم لا معرفة او مفصولا بينه الظرف

مفعول مالم يسم فاعله اى بين اسم لا وبين لا وجب الرفع على الابتداء والتكرير نحو لا زيد فى الدار ولا عمرو ولا فى الدار رجل ولا امرأة اما الرفع فى المعرفة فلامتناع اثر لا فيها لانها لنفى الجنس وذلك لا يتحقق الا فى النكرة واما الرفع فى المفصولة فلضعف عملها لكونها عاملة لحملها على ان فلا يؤثر مع الفصل فاذا لم يكن مؤثرا فيها رجع الى اصلها وهو الرفع على الابتداء واما التكرير فلمطابقة السؤال لان قوله لا زيد فى الدار ولا عمرو جواب من قال ازيد فى الدار ام عمرو وقوله لا فى الدار رجل ولا امرأة جواب من قال افى الدار رجل ام امرأة ومثل قولهم قضية ولا ابا حسن لها متاول جواب سوال وهو ان يقال ابا الحسن معرفة لكونها علما فانه كنية علي ابن ابى طالب رض ولا رفع فيه ولا تكرير فاجاب بانه متاول بالنكرة اى بتقدير المثل اى هذه قضية ولا مثل ابى حسن لها وهو فى المعنى نكرة فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه او نجعله اشتهر مسمى هذا العلم بها اى هذه قضية ولا حاكم لها وذلك لان عليا رض كان مشهورا بالحكومة قال عم اقضاكم علي ونظيره قولهم لكل فرعون موسى اى لكل جبار قاهر عادل قيل هذا قول الصحابة كانوا يقولون عند القضاء معناه هذه قضية مشكلة لا يطيق بالحكم فيها غير ابى الحسن رض او معناه هذا حكم وليس ابو الحسن رض حاضرا فيه وفى مثل لا حول ولا قوة الا بالله اى فيما كرر النكرة مع لا من غير فصل يجوز فى المعطوف والمعطوف عليه خمسة اوجه الاول فتحهما اى فتح الاسمين اى المعطوف والمعطوف عليه على ان لا فيهما لنفى الجنس والثانى فتح الاول على انه لا فيه لنفى الجنس و نصب الثانى على ان لا فيه زائدة لتاكيد النفى وانه معطوف على لفظ الاول للمشابهة فتحة النصب فى العروض والاطراد كضمة المنادى اما الاطراد فلانه يصح ان يقال كل اسم لا مفرد نكرة مفتوح كما يقال كل مفعول منصوب واما العروض فلان فتحة اسم لا عرضت بدخول لا عليه عروضها فى المفعول بدخول العامل والثالث فتح الاول على ان لا فيه لنفى الجنس ورفعه اى رفع الثانى على ان لا فيه زائدة لتاكيد النفى وانه معطوف على محل الاول لان محله الرفع على الابتداء والرابع رفعهما اى رفع الاسمين على عدم البناء والحمل على الابتداء لمطابقة السوال لانه حينئذ جواب من قال احول للنائم قوة فرفعهما فى التكرر الغير المفصول لمناسبة السوال وان كان فيه مخالفة قياسية والخامس رفع الاول على ان لا بمعنى ليس وهذا ثابت على ضعف لان عمل لا بمعنى ليس ضعيف لقصور شبهه

به على ما سبق ذكره وفتح الثاني على ان لا فيه للجنس فان قيل مالم ترك الوجه
السادس الذي ذكره الزمخشري في المفصل وهو فتح الاول على ان لا فيه
لنفي الجنس ورفع الثاني على ان لا فيه بمعنى ليس قيل لان هذا الوجه وجه
سقيم لانه باعتبار الصورة عين الوجه الثالث ولو اعتبر اختلاف الوجه
لازدادت الوجوه على الستة لان النصب فيه في الثاني يحتمل ان يكون الحمل
على اللفظ ويحتمل ان يكون لا زائدة لتاكيد النفي او يكون لا بمعنى ليس ثم
قيل في تفسير قولنا لا حول ولا قوة الا بالله مرفوعا الى رسول الله عليه السلام
لا حول من معصية الله تعالى الا بعصمته ولا قوة على طاعته الا بعون الله اي
لا رجوع لنا من معصية الله الى طاعته ولا طاقة لنا في طاعة الله الا بتوفيقه و

اذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم يتغير العمل اي لم يتغير تاثير لا في المتبوع
ولا في التابع لان الهمزة لا يبطل عمل عامل و لا رجل في الدار و لا غلام رجل
فيهما بخلاف ما اذا دخل الجار عليه فانه يتغير العمل نحو اذيتني بلا جرم ووجدته
بلا مال فان قيل لفظ العمل في الاصطلاح لا يطلق الا في المعرب وقولك لا
رجل في الدار مبني فكيف يقال لم يتغير العمل قيل المراد بالعمل ههنا العمل
اللغوي وهو التاثير دون الاصطلاحي او المراد بالعمل اعم من ان يكون حقيقيا
كما في لا غلام رجل او شبهها كما في لا رجل فان فتحه يشبه النصب في العروض
والاطراد واما قول الشاعر ع الا رَجُلًا جَزَاهُ اللّٰهُ خَيْرًا فبتقدير الا ترونني او
محمول على الضرورة ومعناها اي معنى الهمزة الداخلة على لا الاستفهام
نحو الا ماء فاشربه والعرض نحو الا تنزل بنا فتحسن اليك فان قيل ذكر الاندلسي
ان لا في العرض يختص بالفعل فكيف يدخل ههنا على الاسم قيل ان المصنف
لعله خالفه في ذلك والتمني نحو الا اتيان منك فتسرنا وفيه قول الشاعر
شعر الا سبيل الى خمر فاشربها + ام لا سبيل الى نصر بن حجاج ونحوها
كالانكار والتقدير وغيرهما ثم اعلم ان نحو العرض والتمني من مولدات الاستفهام
وجعل سيبويه التمني مغير الحكم التابع حتى منع حمله على المحل بجعل الاسم
مفعول التمني والمصنف اختار قول المازني والمبرد كما اختاره الجزولي

ثم لما فرغ عن بحث اسم لا شرع في توابعه فقال ونعت اسم لا المبني الاول
بالرفع على انه صفة النعت مفردا حال من ضمير قوله المبني اي حال كون النعت

مفردا يليه حال مترادفة او متداخلة اى حال كون النعت مفردا يلي المبنى من غير فصل بينهما مبني حملا على الموصوف لمكان الاتحاد بينهما يعنى لدلالتهما على شيئ واحد ولمكان الاتصال بينهما اذ الكلام فى النعت الغير المفصول ولتوجه النفي اليه لان الصفة هي المنفية من حيث المعنى ومعرب رفعا حملا على محله ونصبا حملا على لفظه من حيث ان فتحه يشبه النصب فى العروض والاطراد كحركة المنادى وقوله رفعا ونصبا مصدران نوعيان لقوله معرب او منصوبان على نزع الخافض اى معرب برفع ونصب مثل لا رجل ظريفٌ ظريفا فقوله ظريف بالفتح والرفع والنصب وفى قوله المبنى احتراز عن نعت المعرب فانه معرب رفعا ونصبا نحو لا غلام رجل ظريف فيها لكون منعوته معربا وفى قوله الاول احتراز عن النعت الثانى فصاعدا فانه معرب رفعا ونصبا وليس بمبني نحو لا رجل ظريف شريف فى الدار ولقائل ان يقول ان قوله يليه يغني عن قيد الاول وفى قوله مفردا احتراز عن المضاف والمشبه به فانه معرب لا غير نحو لا رجل حسن الوجه عندي ولا رجل احسن منك عندي لان اسم لا وهي اذا كان مضافا او مشبها به لا يكون الا معربا فتابعه اذا كان مضافا او مشبها به كان اولى بالاعراب وفي قوله يليه احتراز عن المفعول بينهما فانه معرب نحو لا غلام فيها ظريف لان الفاصل يمنع جعل الموصوف والصفة شيئا واحدا والا اى وان لم يكن النعت كذلك بان كان نعت المعرب او غير اول او مضافا او مشبهًا به او مفصولا فالاعراب مبتدء محذوف الخبر والجملة جزاء الشرط اى فالاعراب واجب رفعا ونصبا لعدم علة البناء حينئذ كما ذكرنا نحو لا غلام رجل ظريف فى الدار ولا رجل ظريف كريم فيها ولا رجل راكب فرس عندي ولا رجل خيرا منك فى البلد ولا رجل فى الدار كريم ثم لما فرغ عن بيان حكم النعت المبني شرع فى بيان حكم المعطوف عليه فقال والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز اى حمل المعطوف على اسم لا المبني على لفظه وعلى محله جائز يعنى يجوز ان يكون منصوبا حملا على لفظه ومرفوعًا حملًا على محله هذا اذا كان المعطوف نكرة اَمّا اذا كان معرفة وجب رفعه بحمله على المحل نحو لا غلام لك والفرس لعدم تاثير لا النافية للجنس فى المعرفة فوجب حمله على المحل ومحله الرفع على الابتداء وعامله معنوي ونظير حمل العطف على اللفظ وعلى المحل ثابت فى مثل قول الفرزدق فى مدح عبد

الملك بن مروان لا اب وابنا مثل مروان وابنه + اذ هو بالمجد ارتدى وتازرا فقوله وابنا يجوز بالنصب والرفع حملا على اللفظ والمحل ولا يجوز في المعطوف البناء لمكان الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالعاطف ولم يجعل في حكم المستقل كيا زيد وعمرو ولمظنة الفصل بلا المؤكدة اذ المعطوف على المنفي يراد فيه لا كثير النحو لا حول ولا قوة ولا بيع فيه ولا خلة ولضعف تاثير لا حتى يجوز في اسمها الرفع عند التكرير ذلك بدون التعريف كما مر في لا حول ولا قوة و يجب عند التعريف والفصل وبدون التكرير والتعريف والفصل يجوز ذلك ايضا عند المبرد بخلاف يا فان قيل لم ذكر حكم النعت والعطف دون حكم سائر التوابع قيل لان حكم سائرها لا نص عنهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكره الاندلسي ومثل لا ابا له باثبات الالف ولا غلامي له ولا ناصري له بحذف النون جائز مع انه ليس بمضاف لعدم التعريف والكثير الشائع لا اب له ولا غلامين له ولا ناصرين له على البناء على ما ينصب به كما هو القياس تشبيها له بالمضاف مفعول له للفعل المفهوم اي اجيز تشبيها المثل لا ابا له ولا غلامي له ولا ناصري له بالمضاف او مفعول مطلق اي شبه تشبيها والجملة معللة اي لكونه مشبها بالمضاف لمشاركته له اي لمشاركة مثل لا ابا له ولا غلامي له ولا ناصر له للمضاف في اصل معناه اي معنى المضاف وهو الاختصاص ولذلك كان معربا لان الاضافة مانعة للبناء فكذا ما يشابهها فكان كل منهما معربا فكان اثبات الالف في لا ابا له علامة النصب وحذف النون في لا غلامي له ولا ناصري له لشبهه بالاضافة ومن ثم اي ولاجل ان جوازه للتشبيه بالمضاف للمشاركة في اصل معناه وهو الاختصاص لم يجز لا ابا فيها ولا غلامي فيها ولا ناصري فيها لعدم مشاركته بالمضاف في اصل معناه وهو الاختصاص وليس نحو لا ابا له ولا غلامي له ولا ناصري له بمضاف الى الهاء لفساد المعنى على تقدير كونه مضافا لانه لو كان مضافا لكان معرفة فيلزم الاستواء بين المعرفة وهو لا اباه وبين النكرة وهو لا اب له في المعنى وهو فاسد لامتناع اتحاد معنى اللفظين مع اختلافهما تعريفا وتنكيرا وفيه نظر لان الاستواء بينهما في المعنى باعتبار وقوع النكرة ههنا على المعين لعدم تعدد الاب والاستواء بينهما في المعنى بعارض وقوع النكرة على المعين لا يستلزم الاتحاد بينهما في الوضع والممتنع الاتحاد بينهما وضعا لا الاستواء بينهما

بعارض الاترى ان وجهك ووجه لك متساويان فى المعنى بعارض وقوع النكرة
على المعين لعدم تعدد وجه المخاطب وان كانا مختلفين وضعًا وكذا راسك
وراس لك وقلبك وقلب لك وصدرك وصدر لك وجاءني رجل هو زيد
ونحو ذلك على ان امتناع الاتحاد بين المعرفة والنكرة ايضا ممنوعا اذ قد يوجد
الموافقة بين المعرفة والنكرة فى المعنى كما فى وجهك ووجه لك وراسك و
راس لك فان كلا منهما يفيد التعريف وان كان منونا منهما نكرة من حيث الوضع
نعم يمتنع الاتحاد بينهما اذا كان من كل وجه وذا ههنا ممنوع اذ الاتحاد ههنا
من وجه وهو ان كلا منهما يفيد الاختصاص خلافا لسيبويه فانه ذهب
الى ان كل واحد من قوله أباو غلامي وناصري مضافا الى الياء واللام زائدة لتاكيد
الاضافة اولتاكيد اللام المقدرة ولاداء حق لا من صورة النكرة وهو الذي
اختاره صاحب الفصل ولا فساد فى موافقة المعرفة والنكرة فى المعنى كما فى وجهك
ووجه لك وراسك وراس لك وغير ذلك فان قيل لو كان مضافا يلزم عمل لا فى
المعرفة بدون الرفع والتكرير وهو غير جائز قيل انه وان كان معرفة لكنه يشبه
النكرة بصورة الفصل بين المضاف والمضاف اليه باللام فلا يلزم الرفع والتكرير
ويحذف كثيرا اى يحذف اسم لا حذفا كثيرا عند قيام قرينة قياسا على حذف المبتدء
لانه هو المبتدء فى الاصل كما فى نحو لا عليك اى لا باس عليك والقرينة ههنا دخول
لا على الحرف هذا الكلام يقال لمن يخاف امرا ثم لما فرغ عن اسم لا شرع فى بيان خبر
ما ولا بمعنى ليس فقال خبر ما ولا المشبهتين بليس فى النفي والدخول على الجملة
الاسمية قوله خبر ما مبتدء محذوف الخبر اى منه خبر ما ولا وقوله هو المسند بعد
دخولهما اى دخول ما ولا ابتداء كلام او مبتدء خبره المسند وهو فصل واحترز بقوله
المسند عما هو مسند اليه وبقوله بعد دخولهما عما اذا كان مسندا بغير دخولهما كخبر
المبتدء ونحوه فان قيل يدخل فى الحد يضرب فى ما زيد يضرب ابوه فانه مسند بعد
دخول ما وليس بخبر ما بل الخبر مجموع الجملة قيل المراد بالمسند الذي اسند الى اسم ما
ولا فيخرج ذلك وفيه نظر لانه على هذا تقع قوله بعد دخولهما مستدركا فالاولى ان
يقال انه يخرج بقيد الحيثية حيث لم يقصد فى اسناده كونه بعد دخولهما فان قيل
يدخل فى الحد يضرب فى نحو ما زيد رجلا يضرب مع انه ليس بخبر ما بل صفة خبرها
قيل المراد بالمسند الذي هو غير تابع بدليل ذكر التوابع بعدها فيخرج ذلك لانه تابع وهي

خبر ما ولا المشبهتين بليس

ای انتصاب خبرهما ولا والتانیث باعتبار الخبر وهو لغة اهل الحجاز وعند بنی تمیم هما لا یعملان اذ القیاس فی العامل ان یختص بالقبیل الذی یعمل فیه من الاسم والفعل لیکون متمکنا بثبوته فی مرکزه کالجوار والجوازم وما ولا لا یختصان بقبیل واحد بل یدخلان فی الاسم والفعل واهل الحجاز اعتبروا شبههما بلیس المختص بقبیل واحد وهو الاسم ثم لما فرغ عن بیان عملهما شرع فی بیان ما یبطل به عملهما فقال واذا زیدت إنْ مع ما بان زیدت بین ما واسمها لتاکید النفی نحو ما ان زید قائم وانما قید بما لانها لا تزاد مع لا بالاستقراء او انتقض النفی بالّا الموجبة للاثبات بعد النفی او تقدم الخبر ای خبرهما علی اسمهما نحو ما زید الا قائم وما قائم زید بطل العمل ای عمل ما ولا وفیه نظر لان الشرط الاول مقید بما وحدها فلا یترتب علیه حکم کلیهما فالاولی ان یقال معناه بطل عمل ما حصل فیه شیء من ذلک اما فی صورة زیادة إنْ فللفصل بإنْ بین ما ومعمولها مع ضعفه فی العمل واما فی صورة تقدیم الخبر فلتغیر الترتیب المالوف مع ضعفهما فی العمل واما فی صورة انتقاض النفی بالا فلان عملهما باعتبار الشبه بلیس وذلک الشبه مبنی علی النفی فینتفی بانتفاء النفی اذ الحکم ینتفی بانتفاء علته المنحصرة او جزئها ونقل عن یونس جواز الاعمال مع الانتقاض تمسکا بقول الشاعر شعر وما الدهر الا مجنونا باهله ✶ وما صاحب الحاجات الا معذبا ✶ واجیب بانه لیس فی البیت تنصیص علی الاعمال لجواز ان یکون مجنونا مفعولا علی حذف الفعل ای وما الدهر الا یشبه مجنونا فیکون مفعولا لا خبرا او محمولا علی حذف المضاف ای وما الدهر الا دوران مجنون وعلی جعل معذبا مصدرا میمیا وجعل الترکیب من باب ما زید الا سیرا ای وما الدهر الا یدور دوران مجنون وما صاحب الحاجات الا یعذب معذبا ثم لما فرغ عن بیان ما یبطل به عملهما شرع فی بیان ما یبطل به عمل ما عطف علی خبرهما فقال واذا عطف علیه ای علی خبرهما ولا بموجب بکسر الجیم ای بحرف مثبت ای بحرف یفید اثبات النفی کبل ولکن فانهما تفیدان الاثبات بعد النفی فالرفع ای فرفع المعطوف واجب بالحمل علی محل الخبر اذ محله الرفع فی الاصل علی الخبریة لبطلان عملهما لانهما عملتا للمشابهة بلیس فی النفی وقد بطلت بانتفاء النفی فیبطل عملهما نحو ما زید قائما بل قاعد ولا رجل قائما لکن قاعد ثم لما فرغ عن المنصوبات شرع فی المجرورات فقال المجرورات مبتدأ وخبر مبتدأ محذوف ای هذا ذکر المجرورات وهو ما اشتمل فصل ومبتدأ وما خبر

المجرورات اوخبر هو اسم او معرب اشتمل على علم المضاف اليه وهو الجر والياء وهو اى
المضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر اى حرف كان مما يلايم المحل وانما قال
كل اسم تنبيها على ان المضاف اليه لا يكون اسمًا ونحو قوله تعـ يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِيْنَ وَيَوْمَ
يُنْفَخُ فِي الصُّوْرِ بتاويل المصدر اى يوم نفع الصادقين ويوم النفخ في الصور فيكون المراد
بالاسم اعم من ان يكون حقيقة وحكما وانما قال شيء تنبيها على ان المضاف قد يكون اسما
وقد يكون فعلا نحو غلام زيد ومررت بزيد وانا مار بزيد وانما قال بواسطة حرف الجر
احترازا عما نسب اليه شيء لا بواسطة حرف الجر كنسبة الفعل الى الفاعل والمفعول به بلا
واسطة وقوله لفظا او تقديرا خبر كان المحذوف اى ملفوظا كان ذلك الحرف نحو مررت
بزيد وانا مار بزيد او مقدرا نحو غلام زيد وخاتم فضة او تمييز اى بواسطة تلفظ
حرف جر او تقديره وقال صاحب الرضي انه حال اى حال كون ذلك الحرف ملفوظا
او مقدرا وفيه نظر لان وقوع المصدر حالا سماعي لا قياسي واجيب بان وقوعه حالا
سماعي عند سيبويه وعند المبرد قياسي فهذا محمول على مذهبه وفيه نظر لان ذلك
ليس بقياسي عنده مطلقا بل اذا كان المصدر من انواع عامله حتى جوزا اتاني زيد
سرعة ولم يجوزا اتاني زيد ضحكا وههنا ليس كذلك واجيب بان العامل ههنا
الواسطة لانه بمعنى التوسط ولا شك ان المصدران المذكوران من انواع التوسط
لان توسط حرف الجر قد يكون لفظا وقد يكون تقديرا وقوله مرادا حال اى حال كون
ذلك المقدر مرادا اى ظاهرا اثره اى مجرورا ما بعده وفيه نظر لانه على هذا يلزم الدور
لاخذ المضاف اليه في تعريف المجرور واخذ المجرور في تعريف المضاف اليه واجيب
بان تعريف المجرور بما ذكر لفظي لا حقيقي فلا توقف ولا دور وفي قوله مرادا احترازا
عن نحو صمت يوم الجمعة فانه وان نسب الصوم اليه بالحرف المقدر وهو في لكنه
غير مراد اذ لو كان مرادا لظهر اثره وهو الجر ويظهر من هذا الكلام ان انجرار المضاف اليه
في قوله غلام زيد وخاتم فضة بواسطة حرف الجر المقدر المراد كما هو مذهب الجمهور
فان قيل يخرج من هذا الحد نحو الحسن الوجه مما اضيف الى الفاعل من حيث ان الفاعل
ليس من مدخل حرف الجر فلا وجه فيه لتقديرها قيل انه من باب الاضافة الى
المشبه بالمفعول بدليل ان فاعل الحسن مضمر كما قال المصنف في الصفة المشبهة
ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها والا ففيها ضمير الموصوف فلو كان من باب الاضافة
الى الفاعل لزم تعدد الفاعل وانما اضيف الحسن الى الوجه مع انه ليس بفاعل له

لانه لما احتيج الى تبيين محل الحسن اضيف اليه وعلى هذا يمكن فيه تقدير من البيانية كما في خاتم فضة لان الحسن هو الوجه كما ان الخاتم هو الفضة حاصل الجواب ان الفاعل في نحو الحسن الوجه بعد الاضافة واضمار الفاعل خرج عن حيثية كونه فاعلا لفظا لئلا يلزم تعدد الفاعل فلا ضير في تقدير حرف الجر فيه او يقال يمكن ان يقدر فيه اللام الزائدة لضرورة تصحيح الجر اذ الاضافة الصورية تستدعي صورة اللام لا معناها والا لكانت معنوية ولا شك ان الفاعل عن مداخل حرف الجر الزائدة كقوله تعالى وَكَفٰى بِاللّٰهِ شَهِيْدًا او يقال ان نحو حسن الوجه ملحق بنحو خاتم فضة في تقدير من حيث ان الحسن هو الوجه كما ان الخاتم هو الفضة او يراد بتقدير حرف الجر حقيقة او حكما

فالتقدير الفاء للتفسير اى تقدير حرف الجر شرطه اى شرط تقديره ان يكون المضاف اسما لا فعلا بخلاف تلفظ الحرف حيث لا يشترط فيه ان يكون المضاف اسما نحو مررت بزيد فقوله التقدير مبتدأ وقوله شرطه مبتدأ ثان وقوله ان يكون المضاف اسما خبر المبتدأ الثانى والجملة خبر المبتدأ الاول اى شرطه كون المضاف اسما مجردا تنوينه مفعول مالم يسم فاعله لقوله مجردا وهو صفة لقوله اسما والعبارة محمولة على القلب والمقلوب مقبول عند السكاكي مطلقا سواء متضمن نكتة لطيفة او لا اى مجردا هو عن تنوينه وما يقوم مقامه من نوعي التثنية والجمع لاجلها اى لاجل الاضافة كغلام زيد وضارب عمرو وحسن الوجه وضاربا زيد وضاربوا زيد ولا يجوز الغلام زيد والضارب زيد لسقوط التنوين لاجل اللام لا لاجل الاضافة ولقائل ان يقول يشكل ذلك فى نحو الحسن الوجه فانه جائز بالاتفاق مع سقوط التنوين لاجل اللام لا لاجل الاضافة واجيب بان المراد بكونه مجردا تنوينه لاجل الاضافة حقيقة او حكما فلا يرد ذلك حيث حذف ما اضيفت اليه فاعله الذى كالجزء منه اذ الاصل الحسن وجهه والمضاف اليه قائم مقام التنوين فلما حذف من فاعل المضاف فكانه حذف من المضاف لمكان الجزئية فان قيل يشكل ذلك في نحو الضارب الرجل فانه جائز اتفاقا وان لم يكن مجردا تنوينه لاجل الاضافة قيل القياس يقتضي عدم جوازه لكنه انما جاز حملا على الحسن الوجه على ما يأتي فكان في حكمه فان قيل يشكل ذلك في نحو كم رجل وضاربك وحواجّ بيت الله حيث لم يكن فيهما تنوين حتى تجرد لاجل الاضافة قيل المراد بالتنوين اعم من ان يكون لفظا او تقديرا وهي مجردة عن التنوين التقديري والمقدر كالملفوظ عندهم وهي اى الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية اى منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى فى المضاف تعريفا او تخصيصا ولفظية اى منسوبة الى اللفظ اى ثابتة فى اللفظ دون

المعنى فللمعنوية اى فالاضافة المعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها قوله مضافة صفة قوله فيكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها يشير الى ان المضاف اما غير صفة اى اسم جامد نحو غلام زيد وقيام عمرو او صفة لكنها مضافة الى غير معمولها نحو كريم البلد فان الكريم صفة غير مضافة الى معمولها فان البلد ليس بمعمولها اذ لا يقال كريم البلد بل يقال كرم من فى البلد وكذلك مصارع مصر فان مصارع صفة غير مضافة الى معمولها فان مصر ليس بمعمولها وكذلك الاضافة في هذا ضارب زيدا امس فان المضاف اليه ليس بمعمول للمضاف فكان في قوله غير صفة احترازا عن نحو ضارب زيد والحسن الوجه لان المضاف صفة وفى قوله مضافة الى معمولها احتراز عن خروج مصارع مصر وكريم البلد لان المضاف صفة مضافة الى غير معمولها فان قيل ان حمل قوله ان يكون المضاف غير صفة على قوله فالمعنوية لا يستقيم لان الاضافة المعنوية هو اضافة غير الصفة او الصفة الى غير معمولها لا كون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها قيل كلام الشيخ محمول على حذف مضاف من المبتدأ او الخبر اى فعلامة المعنوية كون المضاف كذا او المعنوية ذات كون المضاف كذا ثم لما فرغ من بيان الاضافة المعنوية شرع فى بيان اقسامها فقال وهي اى الاضافة المعنوية اما بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف وظرفه اى في المضاف اليه الذي عدا جنس المضاف وظرفه اعنى اذا لم يكن المضاف اليه من جنس المضاف ولا ظرفه وهو ما كان المضاف اليه مباينا للمضاف نحو غلام زيد او اخص منه مطلقا نحو يوم الاحد وعلم الفقه او بمعنى من في جنس المضاف اى فى المضاف اليه الذي هو جنس المضاف اراد بكون المضاف اليه جنسا للمضاف ان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه كخاتم فضة فان الخاتم قد يكون من فضة وقد لا يكون وكذا الفضة قد يكون خاتما وقد لا يكون بخلاف ما اذا لم يكن كذلك بان يكون بينهما مباينة او كان المضاف اعم من المضاف اليه مطلقا فحينئذ يكون الاضافة بمعنى اللام كغلام زيد ويوم الاحد وعلم الفقه فان بين الغلام وزيد تباين وبين اليوم والاحد عموما وخصوصا مطلقا فان اليوم قد يكون احدا وقد لا يكون والاحد لا يكون الا يوما وكذا بين العلم والفقه فان العلم قد يكون فقها وقد لا يكون والفقه لا يكون الا علما فاما اذا كان المضاف اخص من المضاف اليه مطلقا كاحد اليوم او مساويا له كليث اسد فالاضافة ممتنعة وما ذكرنا ههنا ان المراد بكون المضاف اليه جنسا للمضاف ان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه فهو معنى ما قال بعض المحققين من ان المراد بكون المضاف اليه جنسا للمضاف ان يصح اطلاق المضاف اليه على المضاف وعلى غيره ايضا كما يصح اطلاق الفضة على الخاتم وغيره فيكون الاضافة في بعض القوم بمعنى

اللام حيث لم يصح اطلاق المضاف اليه على المضاف اذ المراد بالقوم الكل والكل لا يطلق على بعضه وكذا الاضافة في ربع القوم وثلثه ويد زيد ووجهه وللاضافة في يوم الاحد وعلم الفقه وجميع القوم وعن زيد وطور سيناء وسعيد كرز ايضا بمعنى اللام حيث لم يصح اطلاق المضاف اليه على غير المضاف وهذا ظاهر لا يحتاج الى البيان او بمعنى في في ظرفه اى في المضاف اليه الذي هو ظرف المضاف سواء كان ظرف زمان او ظرف مكان نحو ضرب اليوم وقتيل كربلا وهو قليل اى كون الاضافة بمعنى في قليل في الاستعمال والاولى ان يجعل الاضافة الى الظرف ايضا بمعنى اللام كما ذهب اليه بعض المحققين لان ادنى ملابسة واختصاص يكفي في الاضافة بمعنى اللام كما في سائر اصناف الاضافة بادنى ملابسة فيكون معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه كقولك كوكب الخرقاء لسهيل اى كوكب له اختصاص بالمرأة الخرقاء بملابسة انها تشرع التهيأ في التمني لاسباب الشتاء عند طلوعه لا قبله كما هو شان النساء المدبرة المتهيئة للامور في احيانها فاعرف ان انحصار الاضافة المعنوية على الاقسام الثلثة المذكورة استقرائي لا عقلي والا لازداد الاقسام على الثلثة وقيل انما انحصرت على هذه الاقسام الثلثة لان هذه الاضافة اما تخصيص المضاف بالمضاف اليه او تبيينه به او ظرفية المضاف اليه للمضاف وهذه الحروف وضعت لهذه المعاني فكانت هي المعينة للتقدير مثل غلام زيد مثال الاضافة بمعنى اللام وخاتم فضة مثال الاضافة بمعنى من وضرب اليوم مثال الاضافة بمعنى في فان قيل الاضافة اللفظية ايضا منحصرة على هذه الاقسام الثلثة نحو ضارب زيد وحسن الوجه وسارق الليلة فما وجه تخصيص الاضافة المعنوية بها قيل حرف الاضافة في الاضافة اللفظية غير منحصرة في الثلثة المذكورة بل يقدر بحسب اقتضاء تعدي اسم الفاعل والمفعول كالى في بالغ البلد وعند عدم اقتضائه كما في حسن الوجه وضارب زيد يقدر اللام الزائدة لضرورة تصحيح الجر لما ذكرنا ان الاضافة الصورية تستدعي صورة اللام لا معناه والا لكانت معنوية او يقال لا نسلم ان حرف الاضافة مقدر فيها بل نحو ضارب زيد ملحق بنحو غلام زيد في تقدير اللام ونحو حسن الوجه ملحق بنحو خاتم فضة في تقدير من ونحو سارق الليلة ملحق بنحو ضرب اليوم في تقدير في فعلى هذا يراد بتقدير حرف الجر في تعريف المضاف اليه حقيقة او حكما وزعم بعض الشارحين ان هذا على مذهب الجمهور وهو الذي اختاره المص اما على مذهب من قال ان العامل في المضاف اليه هو المضاف فلا حاجة الى تقدير حرف الجر وفيه نظر لان الاسم على ما قال ابو علي لا يعمل في هذا الباب الا النيابة عن حرف الجر فاذا لم يكن حرف الجر

مقدرا فكيف ينوب الاسم عنه ويمكن ان يجاب عنه بان عمل الجر للمشابهة بالمضاف الحقيقي بتجريده عن التنوين او النون لاجل الاضافة حقيقة او حكما وتفيد الاضافة المعنوية سواء كانت بمعنى اللام او بمعنى من او بمعنى في تعريفا مع المعرفة اي تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرف نحو غلام زيد لسراية التعريف اليه عن المضاف اليه لمكان الاتصال والامتزاج بينهما فان المضاف اليه منزل منزلة تنوين المضاف الذي لا يتصور فيه الانفصال فيجب ان يسري اليه تعريف المضاف اليه كسراية التانيث في قولهم سقطت بعض اناملي فيراد بالمضاف المعهود فاذا قلت غلام زيد يراد به وضعا غلام له مزيد خصوصية بزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشهرهم بكونه غلاما له او معهودا بينك وبين مخاطبك بحسب الخارج او الذهن ومجيئه لغير معين على خلاف وضع الاضافة الا في غير ومثل فانهما لا يتعرفان وان اضيفا الى المعرفة لتوغلهما في الابهام اللهم الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد فقط او مثل مشتهر فحينئذ يتعرف لعدم الابهام نحو عليك بالحركة غير السكون وفلان مثل حاتم والا في حسبك وشرعك وكفيك ونحوها فانها ايضا لا يتعرف لكونها بمعنى الفعل اي بمعنى كفاك والا في واحد امه ونسيج وحده وهو عبد بطنه عند البعض خلافا للاكثر لانه بتاويل كريم ولئيم يقال فلان واحد امه اي كريم وفلان عبد بطنه اي لئيم فكان نكرة وعلل بعضهم بعود الضمير المضاف اليه الى المضاف وفيه نظر لان هذا التعليل يوجب ان يكون نحو فلان صندر بلده ورئيس قبيلته كذلك ولم يقل به احد وتفيد تخصيصا مع النكرة اي مع المضاف اليه المنكر نحو غلام رجل وذلك لان الاضافة الى النكرة تفيد تقليل الشيوع فانك اذا قلت غلام كان شائعا في امته فاذا قلت غلام زال عنه بعض الشيوع حيث لم يبق صالحا لان يكون غلام امراة فحصل التخصيص وقل الشيوع الثابت في النكرة **وشرطها** اي شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف من التعريف لم يقل من حرف التعريف ليتناول العلم ونحوه من المعارف فان قيل التجريد يقتضي سبق الوجود ولم يكن في نحو غلام زيد تعريف حتى جرد منه قيل المراد بتجريد المضاف من التعريف اخلاؤه منه حقيقة بان كان ذا لام فيحذف لامه او علما فيأول بالنكرة او حكما كما في غلام زيد بتنزيل الممكن منزلة المتحقق كقولهم ضيق فم الركية وسبحان الذي صغر جسم البعوض وكبر جسم الفيل وانما اشترط التجريد منه لئلا تضيع الاضافة لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة بان قيل الغلام رجل لكان طلبا للادنى وهو التخصيص

مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت الى المعرفة نحو الغلام زيد لزم تعريف
المعرفة وتحصيل الحاصل وهو محال فلما لم تفد الاضافة تعريفا ولا تخصيصا
كانت ضائعة فان قيل يجوز ان يكون المضاف اليه اعرف من المضاف فاضافة
المعرفة تفيد للمضاف حصول مرتبة المضاف اليه في التعريف فيصير ذو
اللام اذا اضيف الى العلم او الضمير في حكمه فلا يكون ضائعة ولا يلزم
تحصيل الحاصل قيل هذه فائدة تابعة فلا يعتبر بدون اصل التعريف او يقال لما
انتفى ازدياد المرتبة في الاضافة الى المساوي حمل عليه صورة الاضافة الى الاعراب
نحو الغلام زيد والغلامك طرداً للباب فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة و
بين جعلها علما في نحو النجم والصعق والفرزدق وابن رألان وابن كراع في لزوم
تعريف المعرف مع اختلاف جهتي التعريف وازدياد المرتبة اذا كان المضاف
اليه اعرف فما بالهم جوزوا هذا دون ذلك قيل بل بينهما فرق وهو ان
المعرف باللام والاضافة نحو الفرزدق وابن رألان اذا جعل علما لم يقصد
بذلك العلم التعريف ويكتفى بالتعريف الاصلي باللام والاضافة لان التعريف
في العلم بالقصد لا بالآلة وخلع التعريف القصدي يمكن لانه غير وضعي فجاز
للمتكلم تغيير ما يحصل بقصده فلا يلزم تعريف المعرف باللام فانه بالآلة
دون القصد ولا يمكن خلع التعريف منهما مع قيامها الا انه وضعي فلا مجال
للمتكلم في تغييره فلا يجوز اضافة المعرف باللام لانه يستلزم تعريف المعرف
ولهذا المعنى جوزوا نداء الاعلام لامكان خلع التعريف عنها ومنعوا نداء
المعرف باللام لامتناع ذلك ولقائل ان يقول فلماذا لم يجز اضافة الاعلام
بخلع التعريف العلمي او الاكتفاء بالتعريف الاصلي بالاضافة ولماذا جوزوا
نداء المضاف وهو معرف بالاضافة وخلع التعريف الاضافي عن الاضافة مع
قيام الاضافة غير ممكن واجيب عنه بان الاضافة على الاطلاق ليست
موجبة للتعريف الاضافي وضعا كاللام فكانت قاصرة لم يقو قوة الآلة
الموضوعة لهذا المعنى فجمعوا بين حرف النداء والاضافة دون اللام لئلا
يلزم التسوية بين القوي والضعيف وما اجازه الكوفيون من عدم تجريد
المضاف من حرف التعريف في كل عدد مضاف الى معدود نحو الثلاثة
الاثواب وشبهه نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار متمسكين بان

بخلاف التعريف م

المضاف والمضاف اليه واحد فيما صدقا عليه فان الخمسة هي الدينار فلما كان المضاف فى الاعداد هو المضاف اليه كانا بمنزلة ذات واحد فلم يحصل التعريف فى المضاف بواسطة المضاف اليه اذ المعرّف شرطه ان يكون مغائرا للمعرف فاذا اراد التعريف ادخل حرف التعريف فى الجزء الاول لانه محل التعريف لان المقصود تعريف العدد دون المعدود كما فى خمسة عشر ولم يدخل الثانى عنه لانه المقصود بالذات فى الحقيقة اذ المقصود الاصلى المعدود دون العدد وهذا اعنى التمسك بالاتحاد بينهما فيما صدقا عليه غير صحيح لانه يلزم جواز الخاتم الفضة ايضا بوجود الاتحاد بينهما فيما صدقا عليه فان الخاتم هو الفضة ولم يقل بجوازه احد ثم قوله ما مبتدأ وخبره قوله ضعيف اى ما اجازه الكوفيون من كذا فهو ضعيف لانه خلاف القياس وخلاف استعمال الفصحاء اما خلاف القياس فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل واما خلاف استعمال الفصحاء فلما ثبت منهم من عدم استعمال اضافة العدد الى المعدود مع اللام كقول الفرزدق شعر لازال مذ عقدت يداه ازاره + فسما وادرك خمسة الاشياء وغير ذلك واما فى الحديث قوله عليه السلام ما سلف بالالف دينار فمحمول على البدل دون الاضافة ثم لما فرغ عن بيان الاضافة المعنوية شرع فى بيان اضافة اللفظية والاضافة اللفظية ان يكون صفة وهى اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها اراد بالمعمول ان يكون مجرورا لفظا ومرفوعا او منصوبا معنى وفى قوله ان يكون صفة احتراز عما اذا لم يكن صفة كغلام زيد فانه اضافة معنوية وفى قوله مضافة الى معمولها عما اذا كانت الصفة مضافة الى غير معمولها نحو مضارع مصر وكريم البلد وضارب زيد امس فانه اضافة معنوية اعلم ان حمل قوله ان يكون صفة على قوله اللفظية لا يستقيم الا بحذف المضاف من المبتدأ او الخبر اى علامة الاضافة اللفظية كون المضاف صفة او اللفظية ذات كون المضاف صفة نحو ضارب زيد اضافة اسم الفاعل الى المفعول وحسن الوجه اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ثم اعلم ان اضافة الصفة المشبهة ابدا لفظية لانها ابدا عاملة وكذا اضافة اسمى الفاعل والمفعول الى فاعلهما السببى ابدا لفظية لجواز

عملها فيه مطلقا سواء كان بمعنى الاستقبال نحو زيد مسعود وجهه او
بمعنى الماضي نحو زيد خارج ابوه امس وذلك لان ادنى مشابهة الفعل يكفي
للرفع لشدة الاختصاص به واما اضافتهما الى المفعول فانما يكون لفظية
اذا كانا بمعنى الحال والاستقبال ولا تفيد الاضافة اللفظية فائدة الا
تخفيفا في اللفظ اي في لفظ المضاف بحذف التنوين ونوني التثنية و
الجمع حقيقة او حكما كما ذكرنا في نحو الحسن الوجه والتخفيف بحذف
التنوين المقدرة نحو حواج بيت الله وضاربك تخفيف في اللفظ حكما
اذ المقدر كالملفوظ ولا تفيد تعريفا ولا تخصيصا لانها في تقدير الانفصال
لان ما هو مجرور في اللفظ مرفوع او منصوب في المعنى نحو حسن الوجه
وضارب زيد فان قيل يرد عليه مررت برجل ضارب امرأة فانه اضافة
لفظية وقد افادت تخصيصا فكيف يصح الحصر قيل انها لم تفد
تخصيصا عند الاضافة بل هو حاصل قبلها بخلاف مررت بغلام رجل
فان الاضافة تفيد تخصيصا عند الاضافة فان قيل ما فائدة قوله في اللفظ
قيل فائدته الاشارة الى وجه التسمية او تحقيق التقابل بين الاضافة
اللفظية والمعنوية صريحا ومن ثمة اي من اجل ان الاضافة اللفظية لا تفيد
الا تخفيفا جاز مررت برجل حسن الوجه لحصول المطابقة بين الصفة و
الموصوف تنكيرا حيث لم تفد الاضافة اللفظية تعريفا ولو افادت التعريف
لامتنع لعدم المطابقة بينهما فان قيل ثمة اشارة الى الحصر المذكور وجواز
هذا الكلام يبتني على عدم افادة التعريف لا على الحصر المذكور حيث لا تعلق
له لعدم افادتها التخصيص قيل كلمة ثمة ههنا اشارة الى ما هو المفهوم من
الحصر المذكور لانه لما قال لا تفيد الا تخفيفا فهم منه انها لا تفيد تعريفا
ولا تخصيصا فهذا تفريع على انها لا تفيد تعريفا اي من اجل ان الاضافة اللفظية
لا تفيد تعريفا جاز هذا الكلام وامتنع مررت بزيد حسن الوجه لعدم حصول
المطابقة بين الصفة والموصوف لان الموصوف معرفة والصفة نكرة
لان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا ولو افادت التعريف لجاز ذلك
لحصول المطابقة بينهما وجاز الضاربا زيد لحصول التخفيف بحذف نون
التثنية والضاربو زيد لحصول التخفيف بحذف نون الجمع وامتنع الضا

زيد لعدم حصول التخفيف بهذه الاضافة اذ التنوين حذف لاجل اللام
فلم يحصل بالاضافة تخفيف وكذا امتنع الحسن وجهه والحسن وجه بالاضافة
ونحو ذلك لعدم التخفيف مع ان الثاني يتضمن اضافة المعرفة الى النكرة ايض
فان قيل لم لم يحمل الضارب زيد على ضارب زيد كما حمل الضاربك على
ضاربك قيل لو حمل على ذلك لم يبق لاشتراط التخفيف فائدة في صورة ما
خلافا للفراء اي يخالف هذا القول خلافا للفراء فانه اجاز ذلك قولا بتقدم
الاضافة على اللام فحصل التخفيف في الاضافة قبل ادخال اللام التعريف ثم ادخلت
واجيب بان الاضافة على هذا تكون ضائعة بقاء وان كانت مفيدة ابتداء
فيلزم بعد ادخال اللام عليه عدم بقائها والرجوع الى النصب الذي هو
الاصل لزوال ما عرضت الاضافة لاجله بيانه ان الاصل في ضارب زيد هو
النصب وانما عرضت الاضافة لاجل التخفيف فاذا زال التخفيف بادخال اللام
لزم ان يترك الاضافة ويصار الى الاصل على ان القول بتاخر اللام المتقدمة
لفظا وحسا مجرد الدعوى لمخالفة الظاهر وضعف قول الاعشى ع الواهب
المائة الهجان وعبدها عوذا ترجي خلفها اطفالها + يكون هذا الكلام
باعتبار عطف قوله وعبدها على قوله المائة من باب الضارب زيد والحسن وجهه
اذ المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها وان كان قوله الواهب المائة من باب
الضارب الرجل المحمول على الحسن الوجه على ما يأتي عليه فان قيل المعطوف في
حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع فيلزم امتناعه دون ضعفه قيل لما كان
التابع بحيث قد يحتمل فيه ما لا يحتمل في المتبوع كما في رب شاة وسخلتها ويا زيد يحتمل
والحارث ونحو ذلك حيث لا يجوز رب سخلتها ويا الحارث لامتناع دخول
حرف النداء على ما فيه الالف واللام وامتناع دخول رب على المعرفة احتمل
الجواز كما ذهب اليه سيبويه فحكم لضعفه دون امتناعه ولقائل ان يقول
لما كان المعطوف بحيث قد يحتمل فيه ما لا يحتمل في المعطوف عليه لزم ان يحتمل
لا يحكم بضعفه ايض كما لا يحكم بضعف المثالين المستشهدين ولو حكم
بضعفه لزم ان يحكم بضعفهما ايضا لانه مثلهما فما السر في ان يحكم بضعفه
دونهما واجيب بان عدم الضعف في يا زيد والحارث باعتبار ان حرف
النداء ضعيف في افادة التعريف فيجوز ان يكون ما عطف على المنادى محلى

باللام او باعتبار ان المعطوف في حكم المعطوف عليه الا فيما يختص بالمعطوف
عليه والتجريد عن اللام يختص بالمنادى لئلا يجتمع آلتا التعريف فلا يتعدى
الى ما عطف عليه وعدم الضعف في رب شاة وسخلتها باعتبار ان
الاضافة في حكم الانفصال لعدم قصد التعيين اى رب شاة وسخلة لها
فيجوز دخول رب عليه او باعتبار ان الضمير في سخلتها نكرة لانه عائد الى
نكرة غير مخصصة بحكم من الاحكام كالضمير في ربه رجلا بخلاف ما اذا كان
عائدا الى نكرة مخصصة بحكم من الاحكام نحو جاء رجل فضربته فانه معرفة
لان الضمير عائد الى هذا الرجل الجائي دون غيره كذا في الرضي والعباب
ثم ضعف هذا الكلام على تقدير جر وعبدها اما اذا نصب حملا على محل
المائة او على انه مفعول معه فلم يكن ضعيفا فاذا عرفت هذا فلنرجع الى
حل البيت فنقول قوله الواهب المائة اضافة اسم الفاعل الى المفعول به
اي الذي يهب المائة الهجان وهي النوق البيض وهي صفة المائة او بدل
منه وقوله وعبدها عطف على المائة اى عبد تلك المائة والمراد بعبدها
راعيها على الاستعارة اذ الراعي قائم بخدمة المواشي كما ان العبد قائم
بخدمة المولى او على الحقيقة والاضافة بادنى ملابسة ككوكب الخرقاء و
خذ طرفك وقوله عوذا حال اى حال كون تلك المائة حديثات النتاج قوله
تزجي اي تساق وانما جاز الضارب الرجل جواب سوال وهو ان يقال جاز
الضارب الرجل مع انتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام دون الاضافة
فاجاب بان القياس كان يقتضي عدم جوازه لكنه انما جاز حملا على الوجه
المختار في الحسن الوجه وهو جر الوجه بالاضافة المفيدة للتخفيف بحذف
الضمير من الفاعل الذي هو كالجزء منه اذ الاصل الحسن وجهه ووجه
الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام
كما جاز الحسن الوجه بالنصب حملا على الضارب الرجل بالنصب لا قولا
باستغناء الاضافة اللفظية عن التخفيف وانما قال على المختار لان فيه وجهين
آخرين وهما رفع الوجه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول ووجه
كون الجر مختارا سيجيء في الصفة المشبهة ان شاء الله تع ثم قوله حملا مفعول له
للفعل المفهوم اى انما جوزه حملا او لقوله جاز بجعله مصدرا مجهولا والا

لايجوز حذف اللام لعدم اتحاد الفاعل الفعل المعلل وفاعل المفعول له
لان العامل النحوي والجائز هذه المسئلة المذكورة وانما جاز الضاربك و لت هال
شبهه نحو الضاربه جواب سوال انحرو هو ان يقال جاز الضاربك ومشبهه
على الاضافة مع عدم التخفيف لان سقوط التنوين لاجل اللام دون الاضافة و
هذا فيمن قال اى في قول من قال وهو سيبويه ومن تابعه انه اى ان الضاربك
مضاف دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية
والتنوين محذوف لاتصال الضمير فانه حينئذ لايحتاج جوازه الى حمل
فاجاب بان القياس كان يقتضى عدم جوازه لكنه انما جاز حملا على ضاربك
واضافة تفيد بحذف التنوين للقدرة اذ التنوين الساقطة لاتصال الضمير
ونحوه من غير اللام والاضافة مقدرة فاذا اعتبرت الاضافة سقطت من
التقدير فحصل التخفيف فى اللفظ حكما اذ المقدر كالملفوظ ووجه الحمل
مشاركتهما في حذف التنوين قبل الاضافة فان قيل ما الدليل على ان سقوط
التنوين في ضاربك لاتصال الضمير دون الاضافة وهلا قيل انها سقطت
للاضافة حتى كان التخفيف فيه بحذف التنوين المحققة قيل لو سقطت ت بالاضافة
لكان ينبغي ان يتصور الانفصال كما فى ضارب زيد ولما لم يتصور الانفصال
علم انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة فكان التخفيف فيه بحذف
التنوين المقدرة ولايضاف موصوف الى صفة لئلا يلزم الجمع بين
الضدين لان الصفة من حيث انها صفة يجب ان تكون تابعة للموصوف
فى الاعراب فلو كانت مضافا اليها كانت مجرورة فلم يجب متابعتها للموصوف
في الاعراب فيؤدي الى ان تكون مجرورة ومرفوعة وهو باطل ولان الموصوف
يلزم ان يكون اخص او مساويا والمضاف يلزم ان يكون اعم او مباينا ولا
يجوز ان يكون اخص او مساويا على ما سبق ذكره ولايضاف صفة الى
الى موصوفها لان اضافتها الى موصوفها يستلزم تقدم الصفة على موصوفها
او تأخر المضاف عن المضاف اليه وكلاهما ممتنعان ومثل مسجد الجامع و
جانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء جواب سوال يرد على قوله و
لايضاف موصوف الى صفة وهو ان يقال ان الجامع والغربي والاولى
والحمقاء صفات حيث يقال المسجد الجامع والجانب الغربي والصلوة الاولى

البقلة الحمقاء وقد اضيف اليها موصوفاتها فاجاب بان ذلك متاول بحذف
الموصوف من المضاف اليه اى مسجد الوقت الجامع وذلك الوقت يوم الجمعة
كان هذا اليوم جامع للناس فى مسجد للصلوة وجانب المكان الغربي وصلوة
الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء وانما اضيفت البقلة الى الحبة لانها تنبت
من الحبة وانما وصفت هذه الحبة بالحمقاء لانها تنبت في مسيل الماء فتعلق بها
السيل فكان نبتها بمسيل الماء حمق منها ومثل جرد قطيفة واخلاق ثياب
جواب سوال يرد على قوله ولا صفة الى موصوفها وهو ان يقال ان الجرد والاخلاق
صفتان للقطيفة والثياب حيث قال قطيفة جرد وثياب اخلاق وقد اضيفتا
الى موصوفهما فاجاب بان ذلك متاول بحذف الموصوف من المضاف وايراد
المضاف اليه من مثل ذلك الموصوف للحذف لبيان المضاف وتلخيصه حيث
يبقى معهما بعد حذف موصوفهما فاصله قطيفة جرد وثياب اخلاق فحذف
الموصوف فبقى الصفة مبهمة يحتمل ان يكون صفة لموصوف اخر فاضيفت
الى ما كان موصوفا للتلخيص والبيان بقطع النظر عن كونه موصوفا وهذا كما
قيل في قول النابغة شعر والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة
بين الغيل والسند : ان الطير بيان وتلخيص العائذات بقطع النظر عن كونه
موصوفا لا بتقديم الصفة على الموصوف فيكون الاضافة فى جرد قطيفة و
اخلاق ثياب من باب اضافة الاعم الى الاخص تلخيصا وبيانا مثل خاتم
فضة لا من باب اضافة الصفة الى موصوفها هذا ما ذكر فى الحواشى و
توضيحه ان الجرد ليس صفة للقطيفة وكذا الاخلاق ليس صفة للثياب وان
كان صفة فى قولنا قطيفة جرد وثياب اخلاق لانه لما حذف الموصوف
استعمل الصفة مقامه استغنى عن ايراد الموصوف فصار فى الاستعمال كانه
غير صفة بمنزلة خاتم ثم حصل الابهام وهو ان الجرد من اىّ جنس هو وان
الاخلاق من اىّ جنس هي مثل خاتم في انه من اىّ جنس هو فاضافوا الى
جنس الذي تبين به كما اضافوا خاتما الى فضة وهو ما كان موصوفا لها فى
الاصل تلخيصا وبيانا لا بالنظر الى انها اضافة الصفة الى موصوفها فقالوا
جرد قطيفة واخلاق ثياب فحصل التاويل ان جردا واخلاقا بعد حذف
موصوفهما متاول بانهما غير صفتين فلم يلزم اضافة الصفة الى موصه

موصوفها واقامتها مقامهم

كانا صفتين

فان قلت لما كانوا محتاجين الى اتيان الموصوف رفعا للابهام فلم يبق
الكلام على اصله كفاية لمؤنة الحذف ثم الرد قلت هذا الاحتياج ما كان وانما عرض
بعد طول العهد المنسي للموصوف المحذوف واما عند قرب العهد بحذف
الموصوف فانما كانت الاذهان شاعرة بالموصوف فلم يقع الابهام اذ ذلك شاغلة
حتى لو كان الابهام اول وهلة لما غير الكلام عن اصله فان قلت بعد رفع الابهام
هلا رد الكلام الى اصله قلت لان الصفة كانها خرجت بهذا الاستعمال عن
كونها صفة فلم تحتج الى الموصوف بل احتاجت الى المبين والبيان بالاضافة و
هو الاصل ثم الجرد بمعنى المجرد وهو العريان والقطيفة كساء له خمل كثير و
معنى قطيفة جرد قطيفة متعرية مجردة عن الخمل اى ذهب خملها من كثرة الاستعمال

والاخلاق بفتح الهمزة جمع خلق بفتحتين ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه
اى لما يصير مضافا اليه على تقدير الاضافة فى العموم ظرف لقوله مماثل اى
مماثل له فى العموم والخصوص بان يصدق كل واحد منهما على ما يصدق عليه
الاخر يعنى لا يضاف احد الاسمين المماثلين فى العموم والخصوص الى الاخر سواء
كانا متساويين كانسان وناطق او مترادفين كليث واسد مثال المترادفين
من الاعيان وحبس ومنع مثال المترادفين من المعانى فلا يقال ليث الاسد
ولا منع الحبس فان قيل قد جاء اضافة الليوث الى الأُسْد بضم الهمزة وسكون السين
فى قول كعب بن زهير ليوث الاسد قيل هو متاول معناه ليوث كاملة من بين
الليوث بحيث انها ليوث بالنسبة الى سائر الليوث كما يقال هؤلاء خواص
الخواص واشراف الاشراف لعدم الفائدة المطلوبة من الاضافة وهو التعريف
والتخصيص لامتناع كون الشيء معرفا لنفسه وهذا القيد اعنى قوله لعدم
الفائدة علة لما تضمنه قوله لا يضاف اى منعت اضافة اسم مماثل للمضاف
اليه لعدم الفائدة والا يفسد المعنى بتوجه النفى الى القيد وبقاء اصل الفعل ومخصصا منه
بخلاف كل دراهم وعين الشيء اللام للعهد اى عين ذلك الشيء
بليل اى فان المضاف اليه لا يماثل المضاف فى العموم والخصوص بل
كل اعم من الدراهم والعين اعم من الشيء لان الكل قبل الاضافة
راهم او دنانير او غيرهما والعين قبل الاضافة يحتمل الموجود و
الاضافة يختص الكل بالدراهم والعين بالموجود لان الشيء

لايطلق الاعلى الموجود فكان المضاف عاما والمضاف اليه خاصًّا فلا يكون من باب
اضافة احد المتماثلين الى الاخر وقولهم سعيد كرز ونحوه مما اضيف الاسم
الى اللقب كزيد بطة وقيس قفة جواب ما يقال ان سعيدا يماثل كرزا في
المفهوم من حيث انهما علمان لشخص واحد وتقدير الجواب انه متأول
بارادة المفهوم او المسمى بالاول واللفظ او الاسم بالثاني فاذا قلت جاءني
سعيد كرز فكانك قلت جاءني مفهوم هذا اللفظ او مسمى هذا الاسم اى
سعيد المسمى باسم كرز فهو في الحقيقة اضافة الشيء الى غيره لان مفهوم اللفظ
غير اللفظ ومسمى الاسم غير الاسم ثم قوله وقولهم مبتدأ وقوله متأول خبره
وقوله سعيد كرز مقول قولهم او بدل منه واذا اضيف الاسم الصحيح المراد بالصحيح
في كلام النحاة ما ليس في اخره حرف علة نحو غلام وثوب ودار وغير ذلك لان
بحثهم يقع عن اواخر الكلام او الملحق به اى بالصحيح والمراد بالملحق بالصحيح ما
اخره واو او ياء قبله ساكن كدلو وظبي وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة
بعد السكون لا يثقل فيها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف
العلة بعد السكون مثلها بعد السكوت في الوقوع بعد استراحة اللسان ولا
يثقل عليها الحركة بعد السكوت يعني في ابتداء التلفظ اية حركة كانت لقوة
المتكلم في الابتداء لان هذه الحركة يقع عليها بعد استراحة اللسان فيحتمل
كل حركة نحو وصول ويسير ووقاية ونحو ذلك فكذا بعد السكون لا يثقل عليها
الحركة اية حركة كانت وقوله الى ياء المتكلم متعلق بقوله اضيف وقوله كسر اخره
جزاء لقوله واذا اضيف اى كسر اخر ذلك الاسم وهو الحرف الذي وقع قبل
الياء لموافقة الياء نحو غلامي ودلوي وظبيي والياء مفتوحة الجملة الاسمية
حال او عطف الاسمية على الفعلية بارادة الثبوت في الثانية على نحو ولا يا الف الدرهم شعر
المضروب صرتنا لكن يمر عليها وهو منطلق فان الجملة الاسمية وهي قوله وهو
منطلق معطوف على الجملة الفعلية وهي يمر عليها بارادة الثبوت في الثانية ولو
لم يرد الثبوت لكان المعنى لكن يمر عليها وهو يمر
لان الانطلاق هو المرور فكذا ههنا يراد بالثانية الثبوت فيحسن عطف الاسمية
على الفعلية وانما فتحت الياء لان الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة
لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة ككاف التشبيه وواو العطف وفائه او حكما

ككاف الضمير في اكرمتك والياء في غلامي ودلوي وظبيي كذلك والاصل فيما بني على الحركة الفتح للخفة او ساكنة للتخفيف ثم لما فرغ عن بيان حكم الاسم الصحيح شرع في بيان حكم المقصور والمنقوص فقال فان كان اخره اى اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا مطلقا سواء كانت للتثنية او لغيرها تثبت تلك الالف عند الاضافة نحو عصاي ورحاي وغلاماي لعدم الموجب للانقلاب وهذيل بضم الهاء وفتح الذال اسم قبيلة تقلبها اي الالف التي كانت في اخر المضاف الى ياء المتكلم حال كونها كائنة لغير التثنية ياء وتدغم الياء المبدلة من الالف في ياء المتكلم فتقول عصيّ ورحيّ لانهم لما ارادوا كسر الالف قبل ياء المتكلم لمشاكلة الياء لم يقدروا فقلبوا الالف ياء فاجتمع متجانسان فادغموا احدهما في الاخر بخلاف ما اذا كانت للتثنية فانهم يثبتونها فيقولون غلاماي وذلك لان الف التثنية علامة الرفع فلو قلب ياء لالتبس المرفوع بالمنصوب والمجرور وان كان اى اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء سواء كانت الياء للتثنية او للجمع او لغيرها ادغمت تلك الياء في ياء المتكلم لاجتماع المثلين نحو مسلمي بفتح الميم ومسلمي بكسر الميم وقاضيّ وانما عاد المحذوف في قاضي لان بالاضافة سقطت التنوين التي يلزم منها ومن الياء اجتماع الساكنين وان كان اى اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم واوا ساكنة قلبت ياء وادغمت تلك الياء المبدلة من الواو في ياء المتكلم لاجتماع الواو والياء وسبق احدهما بالسكون نحو مسلميّ والاصل مسلموي فاعل اعلال مرميّ وفتحت الياء اى ياء المتكلم في الصور الثلث المذكورة اى فيما كان اخره الفا او ياء او واوا ولم تسكن للساكنين اى للزوم التقاء الساكنين على تقدير السكون فيفتح تحرزا عن ذلك واختير الفتح للخفة واما الاسماء الستة فاخي وابي اى فيقال في اضافة اخ واب الى ياء المتكلم اخي وابي بياء مخففة ولا يرد اللام المحذوفة وهي الواو كما لا يرد في غير الاضافة اجراء لهما بعد حذف حرف العلة نسيا منسيا مجرى الصحيح مثل يدي ودمي ولقائل ان يقول ولا وجه لتقديم الاخ على الاب في الذكر اللهم الا ان يقال ان الاحتياج الى اضافة الاخ الى ياء المتكلم اكثر بالنسبة الى اضافة الاب اليها واجاز ابو العباس المبرد اخيّ وابيّ بياء مشددة لرد الواو المحذوفة وقلبه ياء وادغامه في ياء المتكلم وانما يرد اجراء لهما مجرى اضافتهما الى الظاهر والى المضمر غير الياء نحو ابو زيد وابوه واخو زيد واخوه تمسكا

بقول الشاعر ع وابي مالك ذو المجد بداره ∴ فاصل ابي عنده اب فاضيف الى ياء
المتكلم فصار ابوي باثبات حرف العلة عند الاضافة الى ياء المتكلم كاثباتها عند
الاضافة الى غيرها فاعل واجيب بان الاب يجمع في كلامهم جمع السلامة فيقال
ابون وابين كما يقال بنون وبنين وان كان ذلك شاذا كما قال الشاعر وفدينا
بالابينا ٭ فيحتمل ان يكون قوله ابي جمع سلامة مجرورا بواو القسم ثم اضيف الى
ياء المتكلم فسقط نون الجمع وادغمت ياء الجمع في ياء الاضافة ومثل هذا الاحتمال
يدفع التمسك به فان قيل الجمع بالواو والنون مختص باعلام العقلاء وصفاتهم
والاب اسم جنس قيل ان مثل هذا الجمع قد جاء في الاسماء الناقصة المنقوصة
بحذف اللام كقلون وثبون وسنون جبرا لما فات منها والاب منقوص مثلها فلا
يستبعد جمعه كجمعها لكن هذا الجبر ليس بقياسي وان كان كثيرا اذ جزئيات كثيرة
ثم المبرد انما يرد المحذوف في اخي وابي فقط ولا يرد في غيرهما وهو رواية جار الله
الزمخشري وروى ابن يعيش وابن مالك عنه الرد في اخي وابي وهني وتقول
في اضافة هن وحم الى ياء المتكلم حمي وهني بياء مخففة بلا رد المحذوف يعني
ان حكمها حكم اخ واب وانما صرح هنا بلفظ تقول ولم يعطف على اخي وابي
تحرزا عن نسبة الهن والحم الى نفسه ولو قال ويقال حمي وهني لكان اولى للتحرز
عن نسبتهما الى المخاطب ايضا مع ان اضافة الحم الى المخاطب غير صحيح لانه ابو الزوج
فلا يضاف الا الى الانثى اللهم الا ان يقال ان الرجل اذا قال حمي كان محمولا
على حذف المضاف اي حم امراتي او يقال ان قوله وتقول على صيغة الغائبة دون
المخاطب بقرينة حمي اي وتقول قائلة ويقال في اضافة فم الى ياء المتكلم فيّ بكسر
الفاء وتشديد الياء في الاكثر والافصح رد الواو المحذوفة وقلبها ياء وادغامها في
ياء المتكلم وانما قلبت الواو ميما في المفرد لاجل الضرورة وذلك ان اصل فم ، بدليل
افواه فحذفت الهاء لمشابهة حرف العلة ثم قلبت الواو ميما لقرب مخرجهما ولو
لم تقلب الواو ميما لقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فوجب حذف الالف
لالتقاء الساكنين وهما الالف والتنوين فبقي الاسم المعرب على حرف واحد و
هذه الضرورة مفقودة في حال الاضافة لعدم موجب حذفها وهو التقاء
الساكنين فرد الى الاصل ولا يقلب ميما وقيل فمي بقلب الواو ميما قياسا على
حالة الافراد في بعض النسخ وهو ليس بفصيح وان قلب الواو ميما في الافراد

للضرورة ولا ضرورة في الاضافة فابقاء الميم عند الاضافة غير فصيح واذا قطعت
هذه الاسماء عن الاضافة قيل اخ واب وحم وهن وفم مثل يدٍ ودمٍ بحذف
لاماتها وجعل الاعراب على عيناتها او ما هو بدل من العين وجاء اخ دون اب
كدلو مطلقا فيقال هذا اخوٌ واخوك ورايت اخوًا واخوك ومررت باخوٍ واخوك
وجاء ابًا واخًا كعصًا مطلقا فيقال هذا ابًا واخًا او اباك واخاك ورايت ابًا واخًا
او اباك واخاك ومررت بابًا واخًا وباباك واخاك ويقال في تثنيتهما ابوان و
اخوان وفي جمعهما اباء واخوة وجاء في تثنيتهما ابان واخان وفي جمعهما ابون و
اخون زجلاء ابٌّ واخٌّ مشددين وجاء ابك واخك معربين بالحركة مضافين
الى غير ياء المتكلم ثم قوله فم يجوز بفتح الفاء وضمها وكسرها وفتح الفاء افصح منهما
اى من ضمها وكسرها لدلالة فتح الفاء عليهما وفي بعض النسخ لم يذكر قوله منهما
وجاء بتشديد الميم مع فتح الفاء وضمها مطلقا وقيل التشديد فيه مبني على
الضرورة وليس لغة فيه وجاء مقصورًا مع التثليث في الفاء مطلقا وجاء
اتباع الفاء الميم في حركات الاعراب وجاء حم مثل يدٍ اى حكمه مثل حكم يد
في حذف اللام وجعل الاعراب على العين وخبء في كونه مهموزا معربا بالحركات
الثلث ودلو في كون اخره واوا خالصة وعصا في كونه مقصورا معربا بالحركات
التقديرية مطلقا متعلق بالكل اى في حال الافراد والاضافة فاذا كان مثل
يدٍ يقال هذا حم او حمك ورايت الحم او حمك واذا كان مثل خبءٍ يقال هذا حم
او حمك ورايت حماءً او حمك ومررت بحماءٍ او حمك واذا كان مثل دلو يقال
هذا حمو او حموك ورايت حموا او حموك ومررت بحموٍ او حموك واذا كان
مثل عصًا يقال هذا حمًا او حماك ورايت حمًا او حماك ومررت بحمًا او حماك وقد
جاء مثل رشاء مطلقا فيقال هذا حماء او حموك ورايت حمًا او حماك ومررت
بحمًا او حمائك وجاء هن مثل يد مطلقا اى في الافراد والاضافة فيقال هذا
هن او هنك ورايت هنا وهنك ومررت بهن وهنك وجاء هن بتشديد
النون مطلقا وذو لا يضاف الى مضمر بل يضاف الى اسم الجنس الظاهر لانه
وضع ليتوصل به الى جعل اسم الجنس صفة لاسم نحو مررت برجل ذي مال و
الضمير ليس باسم جنس ولا يقطع ذو عن الاضافة لوضعها لازمة للاضافة
الى اسم الجنس الظاهر وما جاء مضافا الى مضمر نحو اللهم صل على محمد وذويه

حمیٰك
حماءك

اى اصحابه او مقطوعا عن الاضافة كقول الشاعر ع ولكني اريد به الذوينا
اى اصحابنا فشاذ وجآء في ذو التضعيف والقصر ثم لما فرغ عن بيان المعربات
التي اعرابها اصلى شرع في بيان المعربات التي اعرابها تبعى فقال التوابع اللام
للجنس فلا يلزم تعريف الافراد كل ثان كلمة كل لبيان الاطراد وهو الجنس من
حيث انه يشتمل التابع وغيره من خبر كان وان وخبر المبتدأ والمفعول الثاني
والحال ونحو ذلك فانها توانٍ وفصل من حيث انه يخرج به ما ليس بثان نحو
المبتدأ والفاعل والمفعول الاول ونحو ذلك باعراب سابقه الجار والمجرور صفة ثان اى
كل ثانٍ ملتبس باعراب سابقه وفيه احتراز عن خبر كان وان فانهما وان كانا
ثانيتين لكنهما ليسا باعراب سابقهما من جهة واحدة اى من مقتضى واحد
فرفع عاقل في جآءني رجل عاقل من جهة فاعلية موصوفه لا من جهة فاعلية اخرى
وكذا رايت رجلا عاقلا ومررت برجل عاقل فكذا سائر التوابع فاعرف وفيه
احتراز عن خبر المبتدأ والمفعول الثاني والحال بعد الحال ونحو ذلك مما هو ثان باعرابه
السابق لا من جهة واحدة بل اعراب الثاني من جهة اخرى فان قيل المراد من
جهة واحدة ان يكون اعراب الثاني والسابق بمقتضى واحد وخبر المبتدأ
كذلك لانه ثان باعراب سابقه وهو المبتدأ بمقتضى واحد وهو الفاعلية وكذا
المفعول الثاني من باب علمت واعطيت فانه ثان باعراب سابقه بمقتضى واحد
وهو المفعولية فينبغي ان يكون كل منهما تابعا قيل المراد بالجهة الواحدة وحدة
فردية فيخرج خبر المبتدأ اذ جهة رفع المبتدأ وخبره متحدة نوعا وهو الفاعلية لا فردا
لان فاعلية خبر المبتدأ الا ان فاعلية المبتدأ من جهة كونه مسندا اليه وفاعلية
خبر المبتدأ من جهة كونه جزءً ثانيا من الجملة وكذا جهة نصب مفعولي باب علمت و
اعطيت متحدة نوعا وهو المفعولية لا فردا لان مفعولية الثاني غير مفعولية
الاول لان مفعولية الثاني من باب علمت من جهة كونه محكوما به ومفعولية
الاول من جهة كونه محكوما عليه ومفعولية الثاني من باب اعطيت من جهة
كونه ماخوذا ومفعولية الاول من جهة كونه اخذا فان قيل يخرج من قوله ثان
الصفة الثانية والثالثة فصاعدا قيل المراد بالثاني المتاخر اى كل متاخر فلا
يخرج ذلك فان قيل يخرج من قوله باعراب سابقه نحو ضرب ضرب زيد وان
ان زيدا قائم وزيد قائم زيد قائم فان كل واحد من ضرب الثاني وان الثاني

بحث التوابع

م والمجرور

م بعد الحال

م بجهة فاعلية المبتدا

والجملة الثانية تابع لانه تاكيد وليس باعراب سابقه قيل هذا تعريف التوابع من الاسماء اذ البحث في قسم الاسم فليخرج ذلك او نقول المراد باعراب سابقه على تقدير ان يكون له اعراب ولو فرضا فلا يخرج فان قيل يخرج من قوله باعراب سابقه جاءني هؤلاء الرجال قيل المراد ما هو اعراب لفظا او محلا فلا يخرج ذلك فان قيل يخرج من قوله باعراب سابقه يا زيد برفع العاقل ولا رجل ظريفا بنصب ظريف قيل المراد ما هو اعراب حقيقة او حكما وضمة يا زيد وفتحة لا رجل اعرابان حكما من حيث انهما يشبهان الاعراب في العروض والاطراد ثم لما فرغ عن بيان التوابع شرع في تقسيمها وهي خمسة النعت والعطف بالحرف والتاكيد والبدل وعطف البيان فقال النعت وانما قدم النعت لكثرة جهات تبعيته لانه يتبع المنعوت في الاعراب والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث بخلاف سائر التوابع قوله تابع جنس من حيث انه يدخل فيه سائر التوابع وفصل من حيث انه يخرج عنه غير التوابع يدل على معنى حاصل في متبوعه مطلقا زعم الشارحون ان في قوله يدل على معنى في متبوعه احتراز عن سائر التوابع وفي قوله مطلقا احتراز عن الحال لان معنى قوله مطلقا اي غير مقيد بحال صدور الفعل عنه او حال وقوعه عليه والحال وان دل على معنى في متبوعه لكن مقيد بحال صدور الفعل عنه او حال وقوعه عليه وفي كل منهما نظر اما الاول فلان التاكيد في مثل نحو جاءني القوم كلهم اجمعون لا يخرج عنه لانه تابع يدل على الشمول والاجتماع الحاصلين في المتبوع واما الثاني فلان الحال قد خرج بقوله تابع فلا حاجة الى اخراجه بقوله مطلقا فالاولى ان يقال ان في قوله يدل على معنى في متبوعه احتراز عن سائر التوابع سوى نحو جاءني القوم اجمعون وفي قوله مطلقا احتراز عن نحو جاءني القوم اجمعون معناه اي غير مقيد بحال النسبة والتاكيد في نحو جاءني القوم كلهم اجمعون وان دل على معنى في متبوعه وهو الشمول والاجتماع لكن مقيد بحال النسبة قال شيخي فاحفظ فهذا مما سنح به خاطري قال بعض الشارحين ان هذا القيد لرفع توهم من يتوهم ان الحال داخل في التوابع لا للاحتراز عنه فان قيل يدخل في الحد بدل الكل وعطف البيان نحو جاءني زيد صديقك ان كان بدلا او عطف بيان وكذا يدخل بدل الاشتمال نحو اعجبني زيد علمه ونحو ذلك قيل ان مثل ذلك يخرج باعتبار الحيثية اي ذكر بحيث يدل على معنى فيه

العاقل

بحث النعت

متبوعه بخلاف البدل المذكور فانه لم يذكر بحيث يدل على معنى في متبوعه بل ذكر بحيث يكون مقصودا بالنسبة دون متبوعه وكذا عطف البيان لم يذكر بهذه الحيثية بل ذكر بحيث يوضح متبوعه فافهم فان قيل يخرج من الحد الصفة السببية نحو جاءني رجل حسن غلامه فان حسنا نعت مع انه لا يدل على معنى في متبوعه بل على معنى في متعلق متبوعه قيل المراد بالمتبوع اعم من ان يكون حقيقيا اوسببيا وفائدته اى فائدة النعت تخصيص او توضيح التخصيص عند النحاة عبارة عن تقليل الشيوع والابهام الحاصل فى النكرات نحو رجل عالم فان قوله رجل كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجل فاذا وصفته بعالم زالت الشيوع والاحتمال وخصصته بفرد من الافراد المتصفة بالعلم و التوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل فى المعارف نحو زيد التاجر عندنا فان قوله زيد كان يحتمل التاجر وغيره فلما وصفت بالتاجر رفعت الاحتمال وقد يكون النعت لمجرد الثناء اى لمحض الثناء من غير تخصيص وتوضيح وذلك اذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب بذلك الوصف قبل ذكره كبسم الله الرحمن الرحيم اولمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطن الرجيم اولمجرد التوكيد اذا دل الموصوف على معنى ذلك الوصف بالتضمن مثل نفخة واحدة فان قوله واحدة نعت موكد اذ الوحدة يفهم بالتاء فى نفخة وقد يكون النعت للتكشف نحو الجسم الطويل العريض العميق كذا والفرق بين النعت الموكد والنعت الكاشف ان النعت الموكد يوكد بعض مفهوم المنعوت كامس الدابر والٰه واحدة ونفخة واحدة وحسن بسن وعذاب شديد وشمس منير وبدر رفيع والنعت الكاشف يكشف تمام ماهية المنعوت كالامثال المذكورة ولم يذكر النعت الكاشف الحاقا له بالنعت المؤكد وقد يكون النعت للتعميم لانتفاء التخصيص بنوع دون نوع نحو كان ذلك ـــــ م في وقت من الاوقات اى يقصد فيه مجرد كونه وقتا لا امرا زائدا على ذلك من كونه وقت الصبح او وقت الظهر وكذا نحو جاءني رجل من الرجال اى يقصد فيه مجرد كونه رجلا لا امرا زائدا على ذلك من كونه عالما او شاعرا ثم لما كان كثير من النحويين شرطوا فى النعت ان يكون مشتقا واليه ذهب الزمخشري والمالكي وما وجدوا غير مشتق اوّلوه بالمشتق وتكلفوا في تاويله شرع المصنف في رد قولهم وقال ولا فصل اى ولا فرق بين ان يكون النعت مشتقا كعالم وعاقل

م في يوم من الايام اى يقصد فيه مجرد كونه يوما لا امرا زائدا على ذلك من كونه يوم الخميس او يوم الجمعة وكذا نحو كان ذلك

او غيره اى غير مشتق لان المعنى من النعت تابع يدل على معنى في متبوعه وهذا
المعنى كما يحصل بالمشتق يحصل بغيره فلا حاجة الى اشتراط الاشتقاق لكن لما ق
كان الاكثر فى الدلالة على المعنى فى المتبوع هو المشتق توهم كثير من النحاة ان الاشتقاق
شرط حتى اوّلوا غيره بالمشتق واختار المصنفؒ انه لا فرق بين ان يكون مشتقا او
او غيره اذا كان وضعه قيد لكونه غير مشتق اذا كان وضع غير المشتق لغرض المعنى
اى للدلالة على المعنى عموما اى وضعا عاما او دلالة عامة يعنى فى جميع الاستعمالات عاماً
مثل تميمى وذى مال تقول جاء رجل تميمي او ذو مال فان كل واحد منهما يدل
على معنى في متبوعهما في جميع الاستعمالات او خاصا اى وضعا خاصا او دلالة خصوصاً
خاصة يعنى فى بعض الاستعمالات كاىّ واسم الجنس واسم الاشارة نحو مررت
برجل ايّ رجل اى رجل كامل فايّ انما يدل على معنى في متبوعه اذا وقع صفة
النكرة فى موضع المدح ولم يدل في قولك اي رجل عندك ومررت بهذا الرجل
فان اسم الجنس انما يدل على معنى في متبوعه اذا وقع صفة للمبهم وذلك المعنى
تعين حقيقة الذات فان قيل اسم الجنس يدل على الذات دون المعنى قيل ان
المبهم يدل على الذات فتعين دلالة اسم الجنس على المعنى ولهذا لم يوصف
المبهم الا باسماء الاجناس ومررت بزيد هذا ومررت بغلام زيد هذا ومررت
بغلامك هذا ومررت بغلام هؤلاء هذا فان اسم الاشارة انما يدل على معنى في
متبوعه اذا وقع صفة لعلم او للمضاف الى العلم او الى المضمر او الى مثله ولا يقع صفة
فى قولك هذا زيد وتوصف النكرة بالجملة الخبرية وهي الجملة التى يحتمل الصدق
والكذب نحو مررت برجل قام ابوه او ابوه قائم لان الدلالة على المعنى فى متبوعه
كما يوجد فى المفرد كذلك يوجد فى الجملة وانما قيد بالجملة الخبرية احترازا عن الجملة
الانشائية كالامر والنهيؔ والاستفهام والتمنى وغيرها فانها لا تقع صفة ولا خبرا او والدعاء
لا صلة ولا حالا الا بدون تاويل لان الانشائية لا ثبوت لها في نفسها واثبات الشئ
للشئ فرع ثبوته فى نفسه ولا توصف المعرفة بالجملة الخبرية فلا يقال مررت بزيد
قام ابوه او ابوه قائم لان الجملة نكرة فلا يصح ان يوصف بها المعرفة وانما كانت الجملة
نكرة لان الجملة التى لها محل من الاعراب يجب صحة وقوع المفرد موقعها والمفرد الذي
يسبك من الجملة نكرة لانه انما يكون باعتبار الحكم الذي يناسبه التنكير لان الاصل
فى الحكم ان يكون مجهولا يفيد السامع وينبغي ان يكون هذا من قال ان الجملة نكرة

مرادُ

كذا في الرضي ويلزم الضمير في الجملة التي تقع صفة للنكرة ليحصل الربط بينهما ويوصف
بحال الموصوف اى بحال قائمة بالموصوف نحو مررت برجل حسن فالحسن حال قائمة
بالرجل ويوصف بحال متعلقه اى بحال قائمة بمتعلق الموصوف نحو مررت برجل
حسن غلامه فالحسن حال قائمة بالغلام وهو عط متعلق الموصوف ثم اعلم ان متعلق
الموصوف هو الذي بينه وبين الموصوف علاقة اما قريبة من نسب كمررت برجل
قائم ابوه او ملك كمررت برجل حسن غلامه او مخالطة كمررت برجل طويل ثوبه
عط او بعيدة كمررت برجل قائم غلام ابيه فالاول اي النعت بحال الموصوف يتبعه
اى يتبع الموصوف في الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير والافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث لمكان الاتحاد بين الصفة والموصوف فيما صدقا عليه
وقيامه بالموصوف ويوجد من هذه الامور في كل تركيب اربعة الاعراب والواحد
من التعريف والتنكير والواحد من الافراد والتثنية والجمع والواحد من التذكير
والتانيث والثاني اي النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه اى يتبع الموصوف في
الخمسة الاول جمع الاولى اراد بالخمسة الاول الرفع والنصب والجر والتعريف و
التنكير ويوجد من هذه الامور في كل تركيب اثنان الاعراب والواحد من التعريف
والتنكير وفي الباقي اى باقي الامور المذكورة من الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث مع الفاعل الظاهر الذي بعده كالفعل مع الفاعل الظاهر الذي بعده
في المطابقة في التذكير والتانيث وتعين الافراد لان النعت في هذا القسم يشبه
الفعل من حيث ان كلا منهما مسند الى ما بعده فكما ان الفعل يجب تذكيره اذا
كان الفاعل مذكرا ويجب تانيثه اذا كان الفاعل مؤنثا حقيقيا ويجب افراده اذا
كان الفاعل مظهرا مثنى او مجموعا فكذا النعت بالنسبة الى ما بعده بخلاف الخمسة
الاول فتقول مررت برجل قائمة جاريته وبامرأة قائم غلامها وبرجلين قائم ابوهما
وبرجال ذاهب غلامهم كما يقال قامت جاريته وقام غلامها وقام ابوهما وذهب
غلامهم ومن ثم بالهاء دون التاء على ما سبق ذكره اى ولاجل كون النعت في
هذا القسم في باقي الامور المذكورة كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه بافراد صح جاز
النعت وان كان فاعله جمعا كما حسن قام رجل يقعد غلمانه وضعف قام رجل
قاعدون غلمانه كما ضعف قام رجل يقعدون غلمانه لان النعت مع فاعله في
هذا القسم كالفعل مع فاعله والفعل اذا اسند الى الفاعل المظهر لا يثنى ولا يجمع ق

انما لم يمتنع لجواز كونه من باب اكلوني البراغيث ويجوز من غير ضعف قام رجل

قعود غلمانه بجمع النعت مطابقا لفاعله لان جمع التكسير فى حكم المفرد فكانه لم يجمع ولمجيئه على صيغة لا توازى الفعل فى حركاته وسكناته بخلاف قاعدون فانه يوازى الفعل فى حركاته وسكناته والمضمر لا يوصف بشيء لان فائدة الصفة فى المعارف التوضيح وضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف فتوضيحهما تحصيل الحاصل وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف الموضح الوصف المادح والذام وغيرهما طردا للباب ولا يوصف به اى لا يوصف شيء بالمضمر لان الموصوف اعرف من الوصف او مساوله ولا شيء اعرف من المضمر ولا مساوله حتى يوصف به ولان المضمر اذا وقع صفة فموصوفها لا يخلو اما ان يكون مضمرا او غيره لا يستقيم الاول اذ المضمر بمعزل من الموصوفية على ما بينا وكذا الثانى لان غيرها دونه فى التعريف فلا يقع موصوفا له لان الموصوف يجب ان يكون اعرف من الصفة او مساوله كما قال الشيخ والموصوف اخص او مساو اى الموصوف المعرف اعرف اى اكمل تعريفا من صفته او مساو لها فى رتبة التعريف لئلا يكون الاصل ادنى من الفرع فان قيل يشكل هذا الاصل فى نحو جاءني زيد صديقك عند سيبويه لان المضاف الى ضمير المخاطب اعرف من العلم عنده وكذا يشكل فى نحو مررت بزيد هذا عند ابن السراج لان اسم الاشارة اعرف من العلم عنده وكذا يشكل فى نحو مررت بالرجل الذى قام ابوه عند الكوفيين لان الموصول اعرف من المعرف باللام عندهم قيل اذا وجد الاعرف فى مذهب انه وقع صفة لغير الاعرف فهو بدل عند صاحب ذلك المذهب لا صفة فصديقك فى المثال الاول بدل عند سيبويه لا صفة وكذا اسم الاشارة فى المثال الثانى بدل عند ابن السراج لا صفة وكذا الذى فى المثال الثالث عند الكوفيين ويمكن ان يحمل الذى على المعرف باللام للموافقة فى الصورة لكون الموصول مع الصلة بمعنى المعرف باللام فان الذى قام بمعنى القائم ويمكن ان يحمل الاخص والمساوى على اصطلاح اهل المنطق فيكون المعنى ما يطلق عليه لفظ الموصوف يكون من افراد ما يطلق عليه لفظ الصفة او مساو وحينئذ يتناول الكلام الموصوف المعرف والمنكر فلا يرد ما ذكرتم لكن يرد قولهم حيوان ناطق ان الموصوف ليس باخص من الصفة ولا مساو بل الصفة اخص وكذا يرد قولهم حيوان ابيض فان الموصوف ليس باخص من الصفة ولا مساو بل كل واحد منهما اعم من وجه واخص من وجه اذ ليس كل حيوان

ابيض ولا كل ابيض حيوان اللهم الا ان يقال ان الموصوف انما يكون موصوفا
بعد التوصيف فالحيوان بعد التوصيف بالناطق مساو للناطق وبعد التوصيف
بالابيض اخص من الابيض وحينئذ يكون قوله والموصوف اخص اولیا للواقع م مساوٍ
اذ لا يمكن التخلف عن هذا الاصل ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف
الى مثله اى من اجل ان شرط الموصوف ان يكون اعرف او مساويا لم يوصف
ذو اللام اى ما فيه لام التعريف الا بمثله اى بذى اللام نحو جاءنى الرجل العالم
او بالمضاف الى مثله اى الى ذى اللام سواء كان بلا واسطة نحو جاءنى الرجل
صاحب الفرس او بواسطة نحو مررت بالرجل صاحب لجام الفرس وانما لم يوصف
بغيرهما لان غيرهما من المعارف اعرف منه البتة فلو وصف ذو اللام بغيرهما
من المعارف كانت الصفة اعرف من الموصوف وهذا عند سيبويه وهو الذى
اختاره المصنف وهذا بناء على ان تعريف المضاف على حسب تعريف المضاف اليه
عنده وزعم بعضهم انه يوصف بجميع المضافات فاجاز مررت بالرجل صاحبك فيه بحث
وصاحب هذا وهذا بناء على ان تعريف المضاف الى اى معرفة كانت اولى من تعريف
جميع المعارف عندهم وامثلة المذكورة على ما ذكر المصنف محمولة على البدل
فان قيل ان ذا اللام يوصف بالموصول بالاتفاق كقوله تعالى قُلْ اِنَّ الْمَوْتَ الَّذِيْ
تَفِرُّوْنَ مِنْهُ فكيف يصح الحصر قيل ان الموصول فى حكم ذى اللام وان كان
تعريفه بالموصولية لا باللام للاشتراك فى الصورة او لكون
مع الصلة بمعنى
ذا اللام فالذى ضرب بمعنى الضارب ويمكن ان يحمل الاخص والمساوى على
اصطلاح اهل المنطق فيكون المعنى ان ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الافراد اقل مما
يطلق عليه لفظ الصفة او مساو له فيتناول الكلام المعرف والمنكر لكن يرد عليه قولهم
حيوان ناطق فان الموصوف ليس باخص من الصفة ولا مساو بل الصفة اخص منه
فالظاهر ان المراد بالاخص والمساوى ما ذكرنا اولا منه وكذا يرد عليه قولهم حيوان
ابيض فان الموصوف اخص من الصفة ولا مساو بل كل واحد منهما اعم من وجه
واخص من وجه اذ ليس كل حيوان ابيض ولا كل ابيض حيوان بل بعض الحيوان ابيض
وبعض الابيض حيوان اللهم الا ان يقال الموصوف انما يكون موصوفا بعد التوصيف
فالحيوان بعد التوصيف بالناطق مساو للناطق وبعد التوصيف بالابيض اخص

من الابيض وحينئذ يكون قوله والموصوف اخص وم او بيان للواقع اذ لا يمكن تخلف الموصوف من هذا الحكم لا لبيان اشتراط كون الشيء موصوفا ولقائل ان يقول لو اريد بالاخص والمساوي على اصطلاح اهل المنطق لا يبتني عليه قوله ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله فان العالم في قولك جاءني الرجل العالم اخص من الرجل على اصطلاحهم فالظاهر ان المراد بالاخص والمساوي ما ذكرنا اولا وانما التزم جواب ما يقال لما استوى ذو اللام والمضاف الى ذى اللام في رتبة التعريف فالاسم الاشارة التزم وصفه بذى اللام دون المضاف الى ذى اللام او هو جواب ما يقال ان اسم الاشارة اعرف من المضاف الى ذى اللام لكونه اعرف من ذى اللام فينبغي على الاصل المذكور وهو اشتراط كون الموصوف اخص او مساويا ان يجوز وصفه بالمضاف الى ذى اللام كما يجوز وصفه بذى اللام لاستوائهما في رتبة التعريف قياسا على وصف ذى اللام حيث يجوز وصفه بذى اللام وبالمضاف الى ذى اللام وتقدير الجواب انه التزم وصف باب هذا اراد بباب هذا اسم الاشارة بذى اللام وبالذي والتي المحمولين على ذى اللام للصورة او لكونهما مع الصلة بمعنى ذى اللام للابهام اى لابهامه المقتضى لبيان الجنس وذلك اعنى بيان الجنس لا يتصور باسم الاشارة اخر لابهامه ولا بالمضاف الى شيء من المعارف لانه اكتسب البيان من المضاف اليه فلو اكتسب المبهم البيان منه كان كالاستعارة من المستعير والسوال من السائل المحتاج والضمير والعلم بمعزل عن كونهما وصفين لشيء لفقدان معنى الوصفية فيهما وهو الدلالة على المعنى فلم يبق للبيان الا ذو اللام وما الحق به من الذي والتي وانما يقتضي المبهم بيان الجنس لانه مبهم الذات فيقتضي صفة تعين ذاته ويدل على ذاته والاسماء الدالة على الذات هي اسماء الجنس ومن ثم اى ومن اجل ان المقصود من صفة المبهم بيان الذات وكشف الجنس ضعف مررت بهذا الابيض وان كانت الصفة ذا اللام من حيث ان البياض عام لا يختص بجنس واحد لانه يوجد في الاجناس الكثيرة فلا يكون فيه بيان الجنس وحسن مررت بهذا العالم لان العلم يختص بجنس واحد وهو الانسان فيتبين به انه انسان ويبين الجنس ثم لما فرغ من النعت شرع في بيان العطف

بحث العطف بالحرف النسق

بالحرف ويسمى عطف النسق ايضا فقال العطف بالحرف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه واحترز بقوله تابع مقصود بالنسبة عن غير المبدل منه من التوابع لانها

غير مقصود بل متبوعاتها وبقوله مع متبوعه عن البدل لانه مقصود دون متبوعه فان قيل من هذا الحد العطف ببل نحو جاءني زيد بل عمرو فان عمروا ليس مقص بالنسبة مع متبوعه لان كلمة بل للاضراب عن الاول والاثبات للثاني والاضراب لا يجامع القصد قيل المراد بكونه مقصودا اعم من ان يكون مقصودا ابتداء او انتهاء والمعطوف عليه ببل مقصود ابتداء والمعطوف بها مقصود انتهاء بتبدل الراي فكلاهما مقصودان بهذا الطريق هذا هو الفرق بين المعطوف ببل وبين بدل الغلط لان متبوعه غلط غير مقصود اصلا اى لا ابتداء ولا انتهاء لانه يبتني على ما سبق اللسان بخلاف متبوع معطوف بل فانه مقصود ابتداء فاذا قلت جاءني زيد بل عمرو وكنت قاصدا للاخبار بمجيء زيد ثم تبين لك انك غلطت في ذلك فتضرب عنه الى عمرو فتقول بل عمرو واما اذا قلت مررت برجل حمار فكنت قاصدا للاخبار بمرور فسبق لسانك على مرور رجل فان قيل يخرج من هذا التعريف العطف بلا ولكن نحو جاءني زيد لا عمرو فان العطف ليس بمقصود بالنسبة التي قصد بها المتبوع بل المتبوع مقصود بالنسبة الايجابية والتابع بالنسبة السلبية وكذا يخرج نحو ما جاءني زيد لكن عمرو فان المتبوع مقصود بالنسبة السلبية والتابع بالنسبة الايجابية قيل معناه تابع مقصود باصل النسبة ولا يلزم قصده بكيفية النسبة من السلب والايجاب فلا يرد شيء ثم لما فرغ من حد العطف شرع في بيان شرطه فقال ويتوسط بينه اى بين العطف وبين متبوعه اى متبوع العطف احد الحروف العشرة وسياتي بيان الحروف العشرة في قسم الحروف مثل قام زيد وعمرو فعمرو تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه ويتوسط بينه وبين متبوعه الواو واذا عطف المظهر على الضمير المرفوع المتصل اكد بمنفصل اى بضمير منفصل نحو ضربت انا وزيد عطف على تاء الضمير بعد تاكيده بمنفصل وانما اكد بمنفصل لان الضمير المرفوع المتصل غير مستقل بنفسه اذ هو بمنزلة الجزء من الفعل والمعطوف اسم مستقل بنفسه والمستقل اقوى وغير المستقل اضعف فلو عطف عليه لزم عطف القوي على الضعيف فيلزم انحطاط المتبوع من التابع ومزية التابع على المتبوع وهو قبيح فاكد بمنفصل ليحدث فيه جهة من الانفصال فيكون عطفا على المنفصل من هذا الوجه فلا يلزم العطف على جزء الكلمة من كل وجه ولقائل ان يقول هذا منقوض في البدل والتاكيد وعطف البيان حيث جاز ان يكون كلا منها مستقلا ومتبوعاتها مضمرا مرفوعا متصلا كالتاكيد في المثا

دم فريد

المذكور في المتن والبدل في قوله تعالى وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا٢ على قول من قال ان الذين ظلموا بدل من الضمير البارز في اسروا وعطف البيان في قولك زيد جاء ابو عبد الله٢ عطف بيان للضمير المستكن في جاءني فيلزم مزية التابع على المتبوع وانحطاط المتبوع من التابع واجيب بان التاكيد وعطف البيان وان كانا مستقلين لفظا لكنهما غير مستقلين حكما لكونهما غير مقصودين بالنسبة فيتبعان الضمير المتصل الذي هو كالجزء لعدم استقلالهما من كل وجه بخلاف العطف بالحرف فانه مستقل من كل وجه لاستقلاله لفظا وحكما واما البدل فهو مستقل لفظا وحكما كالمعطوف لكن متبوعه غير مقصود بحيث انه في حكم التنحية فهو متبوع لفظا لا معنى فلا ضير في انحطاط هذا النوع من المتبوع عن التابع واستقلال تابعه مع جزئيته بخلاف العطف بالحرف فان متبوعه مقصود فلا يسوغ انحطاطه عن التابع او يقال لا ضير في استقلال التاكيد وعطف البيان مع جزئية المتبوع لانهما لما كانا غير مقصودين بالنسبة كانا منحطين عن متبوعهما وانحطاطهما في عدم القصد يعارض استقلالهما وكذا لا ضير في جزئية المتبوع واستقلال التابع في البدل لان متبوعه وان كان متبوعا لكنه منحط في حكم التنحية فتعارض هذه الجهة جهة المتبوعية فلا يستقبح انحاطه بجزئيته مع استقلال تابعه وفي العطف التابع والمتبوع مقصودان او يقال انما جاز تاكيد الجزء والبدل منه وعطف بيانه دون العطف عليه لتحقق الفرق بين العطف عليه وبين تاكيده والبدل منه ان التاكيد وعطف البيان غير مقصودين بالنسبة ولا مغائرين لمتبوعهما والبدل وان كان مقصودا لكنه غير مغائر لمتبوعه فيتاتى انحطاطهما عن متبوعهما فلا ضير في استقلالهما مع جزئية متبوعاتهما بخلاف المعطوف فانه مقصود ومغائر للمتبوع فاستقبح استقلاله مع جزئية متبوعه فان قيل لما كان التاكيد غير مقصود ولا مغائرا للمتبوع كان ينبغي ان يجوز تاكيد الضمير المرفوع المتصل بالعين والنفس بلا تاكيد بمنفصل اذ لا ضير في استقلاله مع جزئية متبوعه قيل انما لم يجز تاكيد الضمير المرفوع المتصل بالعين والنفس الا بعد التاكيد بمنفصل مع عدم القصد والمغايرة لخوف اللبس بالفاعل لانهما يقعان فاعلين كثيرا نحو زيد ضرب نفسه وبشر جاء عينه فلو جعلا تاكيدين للمتصل المستكن بغير التاكيد بمنفصل لالتبس التاكيد بالفاعل في مثل زيد ضرب هو نفسه وبشر جاء هو عينه بخلاف كل و

٢ قوله ابو عبدالله

الجمع حيث لا يصح وقوعهما فاعلين فلا حاجة الى التاكيد لعدم اللبس وانما قال على المرفوع المتصل احترازا عما اذا عطف على المنصوب المتصل او على المرفوع المنفصل فانه يجوز مطلقا سوآء اكد بمنفصل اولا نحو ضربتك وزيدا وما جاءني الا انت وزيد بخلاف المرفوع المتصل فانه لا يجوز العطف عليه بدون التاكيد الا ان يقع فصل استثناء مفرغ اى اكد بمنفصل في جميع الاوقات الا وقت وقوع فصل بين المعطوف وبين المعطوف عليه فيجوز تركه اى ترك التاكيد بمنفصل مثل ضربت اليوم وزيد فانه عطف على الضمير المتصل في ضربت وهو التاء بدون التاكيد بالمنفصل لمكان الفصل وانما يجوز ترك التاكيد في صورة الفصل لطريان حدوث فتور في المعطوف باعتبار البعد عن المتبوع بالفصل فلا يلزم مزية التابع على المتبوع في الدرجة باعتبار استقلال التابع وعدم استقلال المتبوع لمعارضة هذا الفتور واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض سوآء كان الخافض حرف جر او مضافا نحو مررت بك وبزيد ومررت بغلامك وغلام زيد وانما وجب اعادة الخافض لئلا يلزم العطف على جزء الكلمة لان الضمير المجرور كالجزء من الجار لشدة اتصاله بالجار من حيث انه لا ينفصل عن الجار اصلا فلو عطف عليه بدون اعادة الجار لزم العطف على جزء الكلمة فان قيل لم لم يؤكد بضمير المنفصل لئلا يلزم العطف على جزء من كل وجه كما قلتم في العطف على المرفوع المتصل قيل تاكيد الضمير المجرور غير ظاهر لاحتياجه الى استعارة الضمير المرفوع للضمير المجرور بان يقال مررت بك انت وزيد اذ لم يوجد للمجرور ضمير منفصل كما وجد للمرفوع المتصل واما قراءة حمزة تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ بالجر عطفا على الضمير المجرور في قوله به فشاذ وقيل الواو في قوله والارحام للقسم دون العطف فان قيل فما تقول بعد اعادة الخافض اتقول الجار والمجرور عطف على الجار والمجرور ام تقول المجرور عطف على المجرور قيل المجرور عطف على المجرور والعامل مكرر لكن اختلفوا في جر المعطوف فقيل جره بالجار الاول والجار الثاني كالمعدوم معنى بدليل قولهم المال بيني وبينك فان ضمير المخاطب لما عطف على ضمير المتكلم المجرور اعيد الجار وهو بين وجعل كالمعدوم معنى ليتحقق اضافة بين الى المتعدد لما عرف انه لا يضاف الا الى المتعدد وقيل جر المعطوف بالجار الثاني فانه ليس باقل من الجار المقحم والحرف الزائدة في نحو ثم اسم السلام وكفى بالله فانها لا تكفى مع زيادتها وهو الاصح والمعطوف في حكم

المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع ولذلك ضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وكذا الضارب الرجل وزيد لكونه باعتبار العطف من باب الضارب زيد وقيل يمتنع هذا دون ذلك والفرق بينهما ان الضمير فى الاول عائد الى المائة وهي معرفة باللام فكان المضاف الى ضميرها في حكمها فكان في حكم الواهب المائة بخلاف وزيد فى الثانى حيث يكون التقدير الضارب زيد فيمتنع فان قيل هذا الاصل ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع ينتقض في كثير من المواضع مثل لا رجل وزيد ويا زيد وعبد الله حيث بني المعطوف عليه واعرب المعطوف فلو كان المعطوف في حكم المعطوف عليه لما اختلف حكمهما اعرابا وبناء ومثل يا زيد والحارث صح دخول يا على المعطوف عليه لتجرده عن اللام ولم يصح دخولها على المعطوف لعدم تجرده عن اللام ولو كان المعطوف في حكم المعطوف عليه لامتنع هذا التركيب حيث يلزم دخولها فى المعطوف باللام ومثل زيد شجاع وغلام حيث يشتمل المعطوف عليه الضمير وخلا عنه المعطوف ونحو ذلك قيل المعطوف في حكم المعطوف عليه الا فيما يختص بالمعطوف عليه ولا يتعداه الى غيره كبناء لا رجل وزيد ويا زيد وعبد الله فان البناء في اسم لا التي لنفي الجنس لتضمن معنى من الاستغراقية وذا يختص باسم لا المنكر فلا يتعدى الى ما عطف عليه وكذا البناء فى المنادى لقيامه مقام كاف ادعوك وذا يختص بالمنادى المفرد المعرفة فلا يتعدى الى ما عطف عليه من المضاف اذ الاضافة تمنع البناء وكالتجرد عن اللام فى نحو يا زيد والحارث فان التجرد عنها لرفع اجتماع اَلتي التعريف وذا يختص بالمنادى فلا يتعدى الى ما عطف عليه وكاشتمال الضمير في زيد شجاع وغلام ونحو ذلك فان اشتمال الضمير فى الخبر يختص بكون الخبر مشتقا فلا يتعدى الى ما عطف عليه من الجوامد فالحاصل ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه الا ان يفترقا في وجود السبب وعدمه بان يوجد سبب البناء او سبب التجرد عن اللام او سبب اشتمال الضمير فى المعطوف عليه دون المعطوف فحينئذ لا يكون المعطوف فى حكم المعطوف عليه فان قيل لو كان المعطوف فى حكم المعطوف عليه لوجب ان يمتنع نحو رب شاة وسخلتها لامتناع دخول رب على المعارف قيل الاضافة فى سخلتها في حكم الانفصال لعدم قصد التعيين اى ن شاة وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير على سبيل الشذوذ في مثل ربه رجلا ونعم رجلا وفيه نظر لان نكارة الضمير شاذ ليس بقياسي وما ثبت

خلاف القياس لا يقاس عليه غيره فكيف يصح قياسه على ربه رجلا ونعم رجلا ومن ثم
اى ومن اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب فيه ويمتنع لم يجز في ما زيد
بقائم ولا ذاهب عمرو الا الرفع اى رفع ذاهب على انه خبر لقوله عمرو وهو مبتدأ فيكون
فيكون عطف جملة على جملة ولا يجوز النصب والجر بالعطف على معمولي عامل واحد
اى يعطف ذاهب على قائما او قائم وعطف عمرو على زيد لامتناع عمل لا في خبرها
المتقدم وقال بعض الشارحين انما لم يجز النصب والجر لانه لو نصب او جر
عطفا على الخبر المنصوب او المجرور لزم في المعطوف عدم ما وجب في المعطوف عليه
وهو الضمير العائد الى اسم ما لكونه خبرا مشتقا مثله وفيه نظر لانه يحتمل ان
يكون هذا بعض التركيب كما قلتم في زيد قام وعمرو واكرمته على تقدير العطف على
الصغرى وتمامه ان يقال ولا ذاهب عمرو عنده او في داره فلا يلزم ما ذكرتم
واجيب بان عدم جواز النصب والجر على تقدير ان يكون هذا تمام التركيب واما
على تقدير ان يكون بعضه فلا نسلم عدم جوازهما وانما جاز الذي يطير فيغضب
زيد الذباب جواب سوال وهو ان يقال ان قوله يطير في هذا الكلام صلة الذي
وفيه ضمير ولا ضمير فيما عطف عليه وهو قوله فيغضب زيد فاجاب بانه انما
جاز هذا الكلام لانها اى لان الفاء في قوله فيغضب فاء السببية لا العاطفة
كذا قيل وفيه نظر لان فاء السببية عاطفة ايضا كقولك اطعمته فاشبعته وسقيته
فارويته فيكون فيغضب معطوفا على يطير وان كان المعطوف عليه سببا للمعطوف
فكيف يصح نفي كونها عاطفة وقيل انها فاء السببية وكفى بها رابطة لانها توجب
سببية الاول للثاني فيحصل الربط بينهما وفيه نظر لان الفاء لم تعد من الروابط
فكيف يكفي بها رابطة هنا والاولى ان يقال انها فاء السببية وهي وان كانت للسببية
عاطفة ايضا لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فتكتفي بالربط في احديهما عن لزومه
في الاخرى نظير الرابط في الاول الذي يطير فيغضب زيد الذباب فالمعنى الذي انما
يطير فيغضب زيد الذباب او الذي يغضب زيد يطير انه الذباب ونظير الرابط
في الثانية يقال الذي يطير الذباب فيغضب هو زيد فزيد خبر الذي وفاعل يغضب
الضمير المستكن فيه اى فيغضب هو زيد واذا عطف على معمولي عاملين مختلفين
لم يجز في صورة ما نحو زيد في الدار وعمرو ان الحجرة وان زيدا في الدار وعمرو ان الحجرة
لان الواو حرف ضعيف فلا تقوم مقام عاملين مختلفين فتعمل عملهما ولان الواو

م قوله قائم

م قوله وانما جاز هذا الكلام

في

م قوله ان يغضب

في ان زيد في الدار وعمرو ان الحجرة اذا قام مقامات ومقام في فقد وقع بين في وبين مجرور فاصل اجنبي اذ التقدير في عمرو ان الحجرة وانما قال عاملين مختلفين احترازا عما اذا عطف على عامل واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد عمروا وبشر خالدا لعدم المانع المذكور فان قيل لا يعرف لاستعمال اذا والماضي جهة حسن لان استعمالهما يدل على وجود العطف على معمولي عاملين مختلفين فكيف يترتب على وجود العطف عدم الجواز فالصواب ان يقال ولم يجز العطف على معمولي عاملين مختلفين قيل في استعمال اذا والماضي ههنا اعتبار لطيف وهو الاشارة الى ان العطف على معمولي عاملين مختلفين يحكم بعدم جوازه وان ادعى المخالف غلبة وقوعه بناء على وضوح الدليل على امتناعه ولذلك اتى بهذه العبارة ولم يقل ولم يجز العطف خلافا للفراء فانه جوزه مطلقا قياسا على العطف على معمولي عامل واحد الا مستثنى مفرغ اى لم يجز في صورة ما الا في صورة تقدم المجرور على المرفوع والمنصوب كما في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فانه جائز وهو مذهب الاعلم وغيره من البصريين المتاخرين وهو الذي اختاره المصنف فالحجرة عطف على الدار والعامل فيه في وعمرو عطف على زيد والعامل فيه الابتداء والمجرور مقدم على المرفوع في المعطوف والمعطوف عليه وانما جاز العطف في هذه الصورة لانه مسموع من العرب كما في قول الشاعر **شعر** أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً ∴ وَنَارٍ تُوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا ∴ فان قوله ونار عطف على امرئ المجرور والعامل فيه كل وقوله ونارا عطف على امرأ المنصوب والعامل فيه تحسبين وكما في مثل وما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة فان قوله بيضاء عطف على سوداء المجرور والعامل فيه كل وقوله شحمة عطف على تمرة والعامل فيه ما فاقتصر الجواز على صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع ولم يسمع الا في صورة تقدم المجرور خلافا لسيبويه فانه منعه مطلقا واليه ذهب البصريون المتقدمون وحمل الامثلة المذكورة على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه والتقدير اكل نار توقد بالليل نارا ولا كل بيضاء شحمة هذا على نحو ما جاء في بعض القراءة تريدون عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللّٰهُ يُرِيدُ الْآخِرَةِ بالجر اى عرض الاخرة ثم ابقاء المضاف اليه على اعرابه وان كان شاذا لكن حذف المضاف في مثل هذا الموضع فيما اذا كان لفظ المضاف المحذوف مذكورا سابقا مضافا الى شيء اخر قياسي ثم لما فرغ من العطف بالحرف

[illegible]

بحث التاكيد

شرع في بيان التاكيد فقال التاكيد تابع يقرر امر المتبوع اى شانه فى النسبة اى نسبة الحكم الى المتبوع نحو جاءني زيد نفسه وعينه فان قولك جاءني زيد قبل ذكر نفسه موجبة نسبة الفعل الى نفس زيد ويحتمل ان يكون نسبته الى غيره مجازا و هو متعلقه وهو غلام زيد ورسوله ومكتوبه فاذا قلت نفسه قررت نفس زيد في نسبة الفعل اليه او الشمول اى شمول نسبة الفعل الى المتبوع نحو جاءني القوم كلهم فان قولك جاءني القوم قبل ذكر كلهم موجبة الشمول والاحاطة الى جميع القوم لكنه يحتمل ان يكون المراد اكثر القوم مجازا بطريق اطلاق اسم الكل على البعض فاذا قلت كلهم قررت امر القوم فى الشمول والاحاطة وقوله فى النسبة تمييز عن نسبة في اضافة الامر الى المتبوع اى يقرر امر النسبة المتبوع او شموله او تمييز عن الذات المذكورة التامة بالاضافة وهو الامر واحترز بقوله تابع عن غير التابع وبقوله يقرر امر المتبوع من سائر التوابع سوى الصفة المؤكدة فانها تقرر امر المتبوع ايضا وذلك في عطف البيان والعطف بالحرف والصفة غير المؤكدة ظاهر وكذا فى البدل لان متبوعه منحى غير مقصود فلا يكون تقريره مقصودا وقولهم ان الابدال للتقرير معناه انه لتقرير ما صدق عليه البدل لا لتقرير المتبوع من حيث هو متبوع بخلاف الصفة المؤكدة فانها ايضا تقرر امر المتبوع نحو نفخة واحدة واله واحد وامس الدابر فلا تخرج بهذا القيد وبقوله فى النسبة او الشمول عن الصفة المؤكدة لان تقريرها فى المعنى الافرادي لا فى النسبة والشمول هذا هو الفرق بين التاكيد وبين الصفة المؤكدة وفرق المصنف بينهما بان تقرير الصفة للمؤكدة بالتضمن وتقرير التاكيد بالمطابقة وفيه نظر لان اجمعون في قولك جاءني القوم كلهم اجمعون ايضا يقرر امر المتبوع بالتضمن دون المطابقة لان متبوعه يدل على الشمول والاجتماع وهذا يدل على الاجتماع فقط فينبغي ان لا يكون تاكيدا على ان الصفة الكاشفة ايضا تقرر امر المتبوع بالمطابقة فينبغي ان يكون تاكيدا فالفرق الصحيح هو ما ذكرناه اولا فان قيل قد ذهب الزجاج والمبرد الى ان اجمعون يدل على صفة الاجتماع وهو المختار فمعنى قولهم جاءني القوم اجمعون ان مجيئهم كان مجتمعا فقد افاد هذا ما لم يفده الكلام الاول لان الكلام الاول لا يفيد الا الشمول فقط فكيف يكون تاكيدا عندهما بل وجب ان ينصب على الحال ويقال جاءني القوم جميعا قيل كونه دالا على صفة الاجتماع لا ينافي كونه دالا على الشمول مقررا له وتقرير الشمول بكلهم

عن

لاينافي تقريره باجمعون واتباعه لانه قد تقرر الشيء مرارا ولئن سلمنا انه يدل على صفة الاجتماع فقط ولا يدل على الشمول اصلا فنقول المراد تقرير امر المتبوع في نفس الشمول او صفته واجمعون تقرر امره في صفة الشمول وهو الاجتماع فان قيل يخرج من هذا التعريف ان زيدا قائم لعدم التقرير في النسبة او الشمول قيل هذا التعريف لنوع من التاكيد وهو التاكيد الاسمي فلا ضير في خروج التاكيد الحرفي وفيه نظر لان قوله ويجري في الالفاظ كلها يشير الى ان هذا التعريف لجنس التاكيد سواء كان اسميا او فعليا او حرفيا واجيب بان المراد تقرير امر المتبوع في نفس النسبة او صفتها وان المكررة مقررة صفة نسبة الجملة وهي كونها انكارية او طلبية او ابتدائية فالنسبة الانكارية هي التي ينكرها السامع والطلبية هي التي يطلبها السامع لكونه مترددا فيها والابتدائية هي التي لا ينكرها السامع ولا يطلبها بل هو خالي الذهن عنها ويمكن ان يجعل التعريف لنوع من التاكيد وهو التاكيد الاسمي والضمير في قوله وهو لفظي ومعنوي يرجع الى جنس التاكيد دون التاكيد المحدود فلا يدل قوله ويجري في الالفاظ كلها على دخول التاكيد الحرفي في الحد فان قيل يصدق هذا الحد على نحو يا زيد زيد وقد ذكر صاحب المفصل انه بدل قيل لو كان ذكر زيد الثاني بحيث يقرر امر زيد الاول في النسبة فلا شك انه تاكيد وان كان ذكر زيد الاول بحيث يكون توطئة لذكر غيره ثم بدا له ان يقصده دون غيره فذكره ثانيا بهذا الطريق ولا ضير في كون الشيء الواحد مقصودا وغير مقصود لاختلاف الزمان فافهم فان قيل ما لصاحب المفصل جعل يا زيد زيد بدلا وجعل رأيت زيدا زيدا تاكيدا قيل ان باب الاخبار يجوز فيه التسامح والتجوز فيجوز فيه التاكيد للايذان بانه لا تسامح فيه بخلاف باب النداء فانه لا مدخل للتسامح فيه لان المنادي لا ينادي شخصا الا بعد ان يتصور من ذلك الشخص انه يدعو الى ندائه فلا يتسامح في ندائه لئلا تفوت غرضه ثم لما فرغ من تعريف التاكيد شرع في تقسيمه فقال وهو لفظي ومعنوي فان قيل لا يجوز ان يعود الضمير الى التاكيد المذكور حيث عرف اللفظي بتكرير اللفظ الاول والتاكيد هو اللفظ المكرر لا التكرير قيل لفظ التاكيد يستعمل للمعنيين بمعنى التابع المذكور وبمعنى التقرير فاراد بلفظ التاكيد المذكور المعنى الاول وبالضمير المعنى الثاني وهو من باب صنعة الاستخدام فعلى هذا يكون معنى قوله والمعنوي

بالفاظ التقرير المعنوي ملتبس بجزئيات مخصوصة ويمكن ان يعود الضمير الى التاكيد المذكور ويحمل قوله تكرير لفظ الاول على ما به تكرير اللفظ الاول ويحمل قوله بالفاظ محصورة على حقيقته اي التاكيد المعنوي كائن بالفاظ مخصوصة فاعرف فاللفظي تكرير اللفظ الاول اي فالتقرير اللفظي تكرير اللفظ الاول او فالتاكيد اللفظي ما به تكرير اللفظ الاول نحو جاءني زيد زيد فان قيل ان اريد بالتاكيد تكرير اللفظ الاول بعينه يخرج منه ضربت انت وضربت انا وضربتك اياك وجائع ونائع ولبث واسد اذ ليس فيه تكرير اللفظ الاول بعينه مع ان كلا منهما تاكيد لفظي وان اريد تكرير اللفظ الاول حقيقة او حكما بايقاع المرادف لا يخرج ذلك لكن يدخل ابصعون واكتعون وابتعون لترادفها وهو تاكيد معنوي لا لفظي قيل المراد الاخير وترادف هذه الالفاظ ممنوع على ما سنبينه ولقائل ان يقول كما لا ترادف بين ابصع وابتع كذلك لا ترادف بين خبيث ونبيث لان نبيثا ماخوذ من نبثت الثرى استخرجه فكون ابصع وابتع تاكيدا معنويا وكون خبيث ونبيث تاكيدا لفظيا مشكل اللهم الا ان يمنع كون نبيثا تاكيدا بل يجعل نبيثا صفة اخرى لموصوف خبيث فليتامل قيل ان الضمير المرفوع المنفصل في ضربتك اياك بدل لا تاكيد بخلاف الضمير المنفصل نحو ضربت انت فانه تاكيد قالوا ان الضمير المتصل منصوبا او مجرورا لا يوكد الا بمرفوع كضربتك انت ومررت بك انت ولو قلت ضربتك اياك ومررت بك اياك كان بدلا لا تاكيدا كذا في المفتاح قال صاحب الرضي وهو عجيب لعدم الفرق بين الضميرين في المثالين والفرق بينهما ان المنصوب في باب البدل اولى لان البدل في نية استيناف التعلق كذا في المستوفي شرح المفتاح ويجري التاكيد اللفظي في الالفاظ كلها او في الاسماء والافعال والحروف والجمل والمركبات التقييدية وغيرها نحو جاءني زيد زيد وضرب ضرب زيد وان ان زيدا قائم وهذا رجل ظريف رجل ظريف وهذا غلام زيد وقد تزاد في التاكيد اللفظي حرف عطف نحو والله ثم والله وكَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ فان قوله فلا تحسبنهم تاكيد لقوله ولا تحسبن وغير ذلك ونحو قرأت الكتاب سورة سورة وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا وبينت له حسابه بابا بابا وجاء القوم ثلثة ثلثة ليس من باب التاكيد ولا من شيء من التوابع وجعله تابعا غلط وانما هو تكرير المعنى

والثاني غير الاول معنى واعراب الاول والثاني اعراب لتأويلهما بلفظ واحد اي
قرأت الكتاب مسوراً وجاء ربك والملك مصففين وبنيت له حسابه مبوباً و
مفصلاً وجاء القوم مثلثين وانما ظهر الاعراب في موضعين تحرزاً عن الترجيح بلا
مرجح والمعنوي بالفاظ محصورة اي والتقرير المعنوي كلي ملتبس بجزئيات معدودة
او على حقيقة اي التاكيد المعنوي بالفاظ معدودة وفي بعض النسخ وقع مخصوصة
مكان محصورة وهي اي تلك الالفاظ المحصورة نفسه وعينه وكلاهما معناه اثنان وكلا
واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة كذا في الرضي ثم الثلثة
الاخيرة موكدات لاجمع وقيل لا معنى لها مفردة كحسن بسن فان قوله بسن لا معنى لها
مفردة بل يضم الى حسن لتزيين الكلام لفظا والتقوية معنى وقيل اكتع من حول كتيع
اي تام وابصع من بصيع العرق اي سال وابتع من البتع بفتحتين وهو طول العنق
مع شدة مغرزه والجامع بينها الوكادة والظهور فالاولان اي النفس والعين
يعمان اي يقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث اي يوكد بهما كل واحد
منها ملتبسين باختلاف صيغتهما وضميرهما بحسب الموكد نحو قولك في المذكر
الواحد جاءني زيد نفسه وفي المؤنث الواحد جاءتني المرأة نفسها وفي تثنية المذكر
والمؤنث جاءني الزيدان او المرأتان انفسهما وانما قيل في التثنية بصيغة الجمع لالحاقها
بالجمع لكونها اقل الجموع وبعض العرب يقول في التثنية نفساهما وعيناهما والاول اولى
وفي جمع المذكر العاقل جاءني الزيدون انفسهم وفي جمع المؤنث وفي غير العاقل من المذكر
جاءتني النساء والافراس انفسهن والثاني اي كلاهما لما سمى النفس والعين اولين
سمي الثالث ثانيا فقال والثاني للمثنى تقول في المذكر المثنى نحو جاءني الرجلان كلاهما و
المؤنث المثنى جاءتني المرأتان كلتاهما والباقي بعد الثلثة المذكورة وهو الكل واجمع البواقي
الى ابصع لغير المثنى مما هو جمع حقيقة نحو جاءني القوم كلهم اجمعون او حكما اذا كان
مفرداً ذا اجزاء يصح افتراقها حسا او حكما نحو قرأت الكتاب كله واشتريت العبد كله
باختلاف الضمير دون الصيغة في الكل تقول قرأت الكتاب كله وقرأت القصة كلها
واشتريت العبيد كلهم وتزوجت النساء كلهن وباختلاف الصيغ دون الضمير
في الكلمات البواقي تقول في المذكر الواحد اجمع واكتع وابتع وابصع وفي المؤنث نحو
الواحد والجمع بتاويل الجماعة جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء وفي جمع المذكر اجمعون
اكتعون ابتعون ابصعون وفي جمع المؤنث جمع وكتع وبتع وبصع واجاز الاخفش

اجمعان وجمعاوات وهو غير مسموع ولا يؤكد بكل واجمع الا شيء ذو اجزاء مفردا
كان او جمعا فالمراد بالاجزاء الامور المتعددة فيتناول الافراد والاجزاء اي ذو امور
متعددة يصح افتراقها اي افتراق تلك الاجزاء حسا نحو الرجال والقوم او حكما نحو العبد
فانه يصح افتراق اجزائه حكما بالنسبة الى بعض الافعال كالشرى والبيع ولا يفترق
اجزاءه حكما بالنسبة الى بعضها كالمجيء والذهاب نحو اكرمت القوم كلهم تاكيد
القوم هذا نظير ذي اجزاء يصح افتراقها حسا فان القوم يصح افتراق اجزائه اي افراده
في الحس وهي زيد وعمرو وبكر وغيرهم واشتريت العبد كله تاكيد العبد هذا نظير
ذي اجزاء يصح حكما لان العبد يصح افتراق اجزائه في حكم الشراء لانه يجوز شراء نصفه
او ثلثه او ربعه بخلاف جاءني زيد كله فانه لا يصح لعدم صحة افتراق اجزاء زيد
حسا وهو ظاهر ولا حكما في حكم المجيء لانه لا يمكن مجيء زيد نصفه او ثلثه او ربعه و
انما اشترط ذلك لان الكلية والاجتماع لا يتحققان الا في ذي اجزاء يصح افتراقها
حسا او حكما وهما تمييزان منزلان من فاعل يصح او مفعولان مطلقان كضربته سوطا
اي يصح افتراقها حسا او حكما او خبر كان المحذوف اي سواء كان افتراقها حسيا
او حكميا او حالان بحذف مضاف اي يصح افتراقها ذا حس او حكم او غير ذلك واذا
اكد الضمير المرفوع المتصل اي واذا اريد تاكيد الضمير المرفوع المتصل سواء كان
مستكنا او بارزا بالنفس والعين اكد اولا بمنفصل اي بضمير منفصل ثم اكد
بالنفس والعين بخلاف كل واجمع واخواته مثل ضربت انت نفسك تاكيد لتاء
الضمير بعد تاكيده بمنفصل وكذا زيد ضرب هو نفسه وانما اكد بمنفصل لما مر من
قبل ان النفس والعين يقعان فاعلين كثيرا نحو زيد ضرب نفسه وبشر جاء عينه
فلو جعلا تاكيدين للمتصل المستكن بغير التاكيد بمنفصل لزم التباس التاكيد
بالفاعل في مثل زيد ضرب نفسه وبشر جاء عينه ولما لزم في هذه الصورة اي فيما
اكد الضمير المتصل المستكن بهما التزموا فيما لا يلزم ذلك ايضا اي فيما اذا اكد
المرفوع المتصل البارز بهما نحو ضربت انت نفسك وضربا هما انفسهما وضربوا هم
انفسهم طردا للباب بخلاف كل واجمع حيث لا يصح وقوعهما فاعلين فلا حاجة الى
التاكيد لعدم اللبس واكتع واخواه اي اخوا اكتع اي مثلاه ونظيراه وهما ابتع وابصع
اتباع لاجمع استعمالا فلا يتقدم عليه الفاء للنتيجة اي فلا يتقدم اكتع وابتع و
ابصع على اجمع لكونها اتباعا له ثم يتقدم اكتع على اخويه في الفصيح ثم ابتع على ابصع

افرادهم ۲

عند الزمخشري وتبعه المصنف فيقال جاءني القوم كلهم اجمعون اكتعون ابتعون ابصعون وعند البغدادي والجزولي يقدم ابصع على ابتع وقال ابن كيسان ابتدأ بايتهن شئت بعد اجمع وذكرها دونه ضعيف اي ذكر اكتع وابتع وابصع دون اجمع ضعيف للزوم ذكر التوابع بدون ذكر الاصل ثم لما فرغ عن التاكيد شرع في بيان البدل فقال البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه اي دون المتبوع وهو ظرف او حال اي متجاوزا عن المتبوع احترز بقوله تابع مقصود بما نسب الى المتبوع عن سائر التوابع سوى العطف بالحرف وبقوله دونه عن العطف بالحرف فان قيل يصدق هذا الحد على المعطوف ببل لانه تابع مقصود بالنسبة الى المتبوع دونه قيل معناه تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه ابتداء وبقاء فلا يصدق الحد عليه لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان بهذه الطريق ثم لما فرغ عن تعريف البدل شرع في تقسيمه فقال وهو اي البدل اربعة انواع احدها بدل الكل من الكل وثانيها بدل البعض من الكل وثالثها بدل الاشتمال ورابعها بدل الغلط الاضافة في بدل الكل والبعض بمعنى من اي بدل هو كل المبدل منه وبدل هو بعض المبدل منه وفي بدل الاشتمال بمعنى اللام اي بدل يختص غالبا باشتمال البدل على المبدل منه نحو سُلب زيد ثوبه او باشتمال المبدل منه على البدل نحو يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ الاية وفي بدل الغلط اضافة المسبب الى السبب لان الغلط سبب لذكر البدل اي بدل ذكر لاجل الغلط كذا قيل وفيه اختلاف كيفية الاضافة بكون بعضها بمعنى من وبعضها بمعنى اللام وبعضها اضافة المسبب الى السبب وبعضها الى غيره وفيه نظر لان المضاف ههنا واحد والمضاف اليه مختلف كالاضافة في غلام زيد وعمرو وبكر وخالد وكالاضافة في خاتم ذهب وفضة ورصاص وحديد فيكون الاضافة ههنا واحدة كالاضافة في الامثلة المذكورة والاضافة الواحدة كيف تكون بمعنى الحروف المختلفة الا ان يقال المضاف مقدر في كل مضاف اليه باعتبار العطف والمقدر كالملفوظ فيكون الاضافة متعددة تقديرا وحكما فالظاهر ان الاضافة في الجميع مطردة بمعنى اللام ليكن بادنى ملابسة اي بدل يختص بان ينسب الى الكل والى البعض والى الاشتمال والى الغلط فاعرفه فالنوع الاول مدلوله اي بدل الكل مدلول

بحث البدل

الاول اى مدلول المبدل منه نحو جاءني زيد ابوك او اخوك فان قيل ان قولك
اخوك يدل على اخوة المخاطبة ولا يدل عليها زيد فكيف يكون مدلول اخيك عين
مدلول زيد ولان مدلوله لو كان عين مدلول زيد لكان تاكيدا لا بدلا قيل مراده
انهما يتحدان فيما صدقا عليه اى يطلقان على ذات واحدة والنوع الثاني اى بدل البعض من الكل
جزءه اى جزء مدلول الاول اى جزء مدلول المبدل منه نحو ضربت زيدا راسه والنوع
الثالث اى بدل الاشتمال بينه اى بين البدل وبين الاول اى بين المبدل منه
ملابسة اى تعلق بغيرهما اى بغير الكلية والجزئية نحو سلب زيد ثوبه واعجبني
زيد علمه ولقائل ان يقول في اطلاق قوله ملابسة بغيرهما يدخل بعض افراد بدل
الغلط نحو ضربت زيدا غلامه او حماره لوجود الملابسة بين المبدل منه والبدل
بغير الكلية والجزئية فالاولى ان يقال المراد بالملابسة بين البدل والمبدل منه
بحيث توجب النسبة الى المبدل منه النسبة الى البدل اجمالا فيبقى النفس عند
ذكر المبدل منه منتظرة لبيان ذكر البدل نحو اعجبني زيد علمه بحيث يعلم ابتداء
ان يكون زيد معجبا باعتبار صفاته كالعلم والجود والشجاعة وغيرها لا باعتبار
ذاته فتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا وكذا في
سلب زيد ثوبه بخلاف نحو ضربت زيدا حماره او ضربت زيدا غلامه لان نسبة
الضرب الى زيد تامة اى غير محتملة لا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد فيكون من
باب بدل الغلط فافهم والنوع الرابع اى بدل الغلط ان تقصِد اليه بكسر
الصاد من باب ضرب يضرب اى ان تقصد الى البدل بعد ان غلطت اى بعد
غلطك بغيره اى بغير البدل وهو المبدل منه نحو اعجبني زيد حماره او غلامه انما
قال بعد ان غلطت بغيره ولم يقل بعد ان غلطت بالمبدل منه ولا بالمتبوع لان
المبدل منه حين ذكر لم يذكر بحيثية كونه مبدلا منه ولا متبوعا بل بحيثية كونه
غلطا فلم يذكره باسم المتبوع ولا باسم المبدل منه ولقائل ان يقول لا يستقيم
حمل القصد اليه على بدل الغلط لان بدل الغلط ليس عبارة عن القصد اليه
بعد غلطك بغيره واجيب بان في العبارة تسامحا والمعنى والرابع يحصل بان تقصد
اليه اذ حذفُ حروف الجر من اَنْ واَنّ كثير شائع ويكونان اى يكون البدل والمبدل
منه في الانواع المذكورة اربعة انواع معرفتين نحو ضربت زيدا اخوك ونكرتين
نحو جاء رجل غلام لك ومختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاء رجل غلامي

زيد فهذه اربعة اقسام والبدل ايضا على ما ذكرنا اربعة اقسام فتصير هذه الاقسام
الاربعة بضرب تلك الاقسام الاربعة فيها ستة عشر قسما واذا كان البدل نكرة
بالنصب على انه خبر كان اى واذا كان البدل نكرة مبدلة من معرفة وفي بعض النسخ
هو مرفوع على انه فاعل كانت تامة اى واذا وجد نكرة مبدلة من معرفة فالنعت اى نعت
تلك النكرة واجب كما قال البعض وظاهر لفظ الكتاب يشير الى هذا وحسن كما
قال البعض واليه ذهب الزمخشري مثل قوله تعالى بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ فان
قوله ناصية نكرة ابدلت من المعرفة وهي الناصية فوصفت بصفة كاذبة وذلك لان
البدل هو المقصود بالنسبة فلو لم تنعت تلك النكرة لكان المقصود منحطا عن غير
المقصود من كل وجه فاتى بالنعت ليتخصص النكرة وتقرب من المعرفة لان النكرة
بعد المعرفة ابهام بعد البيان من كل وجه فاتي بالنعت ليتخصص النكرة ويقل الابهام
وليفيد البدل بواسطة النعت ما لم يفد المبدل منه المعرف فلا يكون المقصود
انقص من غير المقصود فان قيل يشكل هذا بقوله تعالى قُلْ هُوَ اللّٰهُ اَحَدٌ فان قوله
احد بدل من الله في بعض الوجوه ولم يوصف بشيء وبقوله تعالى حٰمٓ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ
مِنَ اللّٰهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ الى قوله شَدِيدِ الْعِقَابِ فان قوله شديد العقاب بدل من
الله وهو نكرة لان الاضافة لفظية ولم يوصف بشيء وبنحو قولهم مررت بزيد ضارب
ابوه فان ضارب بدل من زيد وهو نكرة واجيب بان كل من ذلك بدل على التسامح
وبالحقيقة هو صفة البدل والتقدير قل هو الله الواحد والشديد العقاب ومررت
بزيد رجل ضارب ابوه ويمكن ان يحمل الاول على تقدير صفة من نحو احد عظيم او احد
لا شريك له او غير ذلك ويمكن ان يجعل قوله لَمْ يَلِدْ صفة قوله احد وقوله اَللّٰهُ الصَّمَدُ
اعتراض ويمكن ان يحمل ذلك على قول ابي علي الفارسي فانه يجوز ترك الوصف اذا
استفيد بالبدل ما لم يستفد بالمبدل منه نحو مررت بالانسان رجل ونحو بِالْوَادِ
الْمُقَدَّسِ طُوًى[٣] اسما للوادي بل بمعنى المكرر تقديسه لانه قدس مرتين وان لم يكن
كذلك لا يجوز ترك الوصف عنده ايضا نحو مررت بزيد رجل ثم النعت انما يجب
اذا ابدلت النكرة من المعرفة بدل الكل بخلاف غيره من الابدال فانه لا يجب النعت
نحو مررت بزيد حمار ونحوه ويكونان اي البدل والمبدل منه في الاقسام الاربعة
ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومثل الشارح
نحو ضربتك اياك وفيه نظر لانا لا نسلم ان اياك بدل بل هو تاكيد لصدق حد

[٣] اذا لم يجعل طوى

التاكيد عليه مثل انت في ضربت انت واجيب بانا قد بينا من قبل ان الضمير المتصل منصوبا او مجرورا لا يؤكد الا بمنفصل مرفوع فاذا قلت ضربتك اياك كان بدلا لا تاكيدا لان المنصوب في باب البدل اولى لان البدل في نية استيناف التعلق وقيل ان الثاني ان ذكر بحيث يكون مقصودا بالنسبة كان بدلا وان ذكر بحيث يكون مقررا للامر الاول في النسبة يكون تاكيدا والحيثيات معتبرة في الحدود ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا او اخوك ضربت زيدا اياه باعادة الضمير الى الاخ الذي هو زيد ومثل الشارحون بنحو ضربت زيدا اياه وفيه نظر لانه لا يصدق عليه حد التاكيد واجيب بما مر من الوجهين في ضربتك اياك وهذه اربعة اقسام فيصير الاقسام بضرب هذه الاربعة في تلك الاربعة ستة عشر قسما ولا يبدل اسم ظاهر من مضمر بدل الكل فلا يقال وبي المسكين ولا بك زيدا الا من الغائب مستثنى من قوله مضمر اي لا يبدل الظاهر من مضمر اي مضمر كان بدل الكل الا من الضمير الغائب فانه يبدل الظاهر منه بدل الكل نحو ضربته زيدا وانما لم يبدل ظاهر من مضمر متكلم ومخاطب لئلا يصير المقصود انقص دلالة من غير المقصود مع اتحاد ما صدقا عليه لكون ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف بخلاف الغائب فان فيه ابهاما كالظاهر وبخلاف غير بدل الكل من الابدال لعدم الاتحاد فيما صدقا عليه وافادة البدل ما لم يفده المبدل منه فيجوز نحو ضربتني راسي في بدل البعض ووجدتني علي في بدل الاشتمال واتيتني غلامي في بدل الغلط وقال مالك الضمير الواجب الاستتار في افعل وتفعل وافعل لا تبدل عنه بدل ما سواء كان بدل الكل او غيره استقباحا لابدال الظاهر عما لا يقع ضميرا بارزا ولا ظاهرا فقط ثم لما فرغ عن البدل شرع في عطف البيان فقال عطف البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه احترز بقوله غير صفة عن الصفة وبقوله يوضح متبوعه عن البدل وعطف النسق والتاكيد فاذا قيل جاءني زيد ابو عبد الله فقوله ابو عبد الله ان ذكر بحيث انه يكون مقصودا بالنسبة يكون بدلا وان ذكر بحيث انه يوضح متبوعه يكون عطف بيان مثل قول اعرابي حيث اتى عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء فقال عمر رض ما ان بها من نقب ولا دبر فانطلق الاعرابي الى اهله فقال اقسم بالله ابو حفص عمر ۞ ما ان بها من نقب ولا دبر ۞ اغفر له اللهم ان كان فجر ۞ فقوله عمر عطف بيان لقوله ابو حفص وهو كنية امير المومنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه

البدل ينقسم الى اربعة اقسام

بحث عطف البيان

ولفصله من البدل صفة الفصل اى فرق عطف البيان الكائن من البدل لفظا
انما قيد به لان الفرق بينهما معنى مطرد وذلك بما عرفت في الحد من ان البدل
مقصود بالنسبة وذكر المبدل منه للتوطية وعطف البيان غير مقصود بها وانما
المقصود بها المتبوع وذكره لايضاح المبدل المتبوع في مثل قول المرار انا ابن التارك
البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا اى فوقه الطير في الهوآء ينتظر موته فان قوله
بشر عطف بيان للبكري ولا يصح ان يكون بدلا اذ البدل مقصود في حكم تكرير
العامل فيكون المعنى التارك بشر فلا يصح لكونه من باب الضارب زيد والمراد بقوله
في مثل كل ما كان عطف بيان من المعرف باللام الذي اضيف اليه الصفة المعرفة
باللام نحو الضارب الرجل زيد والتارك البكري بشر وكما يظهر الفرق في هذه الصورة
يظهر في النداء ايضا نحو يا غلام زيد ان جعل زيد بدلا لا يجوز فيه الا الضم لان البدل
في حكم المستقل مطلقا وان جعل عطف البيان يجوز فيه الرفع والنصب على ما عرفت
النداء ايضا قال بعض النحويين في الفرق بينه وبين البدل انه لو قال رجل زوجتك
بنتي فاطمة وكان اسمها عائشة فان اراد عطف البيان صح النكاح فان الغلط وقع فيما
هو ليس بمقصود بالنسبة وان اراد البدل لم يصح النكاح اذ الغلط وقع فيما هو مقصود
بالنسبة ثم لما فرغ عن المعربات شرع في المبنيات فقال المبني ما ناسب مبني الاصل
اى ما ناسب المبني في اصل وضعه وهو الماضي والامر بغير اللام والحرف وهو المشهور
وقيل الجملة ايضا وذلك لان المراد بمبني الاصل ما لا يحتاج الى الاعراب من حيث انه
لا يقع فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا اليه والجملة كذلك فانها بنفسها لا تحتاج الى الاعراب
لانها بذاتها لا تقع فاعلة ولا مفعولة ولا مضافا اليها قلنا كذلك لكنها تكتسي اعراب
المفرد لقيامها مقام المفرد فخرجت عن كونها مبنية الاصل بهذا الاعتبار لان ما هو مبني
الاصل كالحرف والماضي والامر بغير اللام لا يكون لها اعراب لا لفظا ولا تقديرا ولا محلا
فخرجت الجملة عن كونها مبنية الاصل ولم تخرج عن شبهها بمبني الاصل بل هي مبنية
قوية بالنسبة الى غيرها من المبنيات فاقتضى مناسبتها بالاضافة اليها وجوبا وجوب
البناء كاذ واذا وحيث وجواز جواز البناء كاليوم والليلة والحين والوقت والمراد
بالمناسبة المناسبة المعتبرة اى ما ناسب المبني في اصل وضعه مناسبة معتبرة وفي
هذا القيد احتراز عن المناسبات التي لم تعتبر لضعفها ومعارض كمناسبة غير
المنصرف فعل الماضي في الفرعيتين ومناسبة اى الحروف مع لزوم الاضافة المانعة

نم م من قبل ويمكن ان يراد بقوله في مثل كل ما يختلف حكم عطف بيانه

مبنيات

للبناء وقد ذكرنا بيانها في تعريف المعرب على الاستقصاء والمراد بالمناسبة اعم من
ان يكون بوجه قريب اى بلا واسطة نحو نزال او بعيد اى بواسطة نحو فساق وانما
اثر ناسب على شابه ليتناول ما تضمن معنى مبني الاصل كاين وما قام مقامه كضرب و
غير ذلك ثم تلك المناسبة بستة اوجه على ما سبق ذكره في حد المعرب فان قيل مبني
الاصل نوع من الانواع المبني واخذ النوع في تعريف الجنس يوجب الدور قيل هذا
تعريف المبني من الاسماء لا تعريف مطلق المبني فلا دور او ما وقع حال كونه غير مركب
تركيبا اسناديا فالمضاف اليه على هذا قبل التركيب الاسنادي مبني فيكون السكون في
غلام زيد سكون بناء وقيل معناه اى غير مركب مع عامله فالمضاف اليه على هذا قبل
التركيب الاسنادي معرب لانه ركب مع عامله هو المضاف او حرف الاضافة المقدر
وسكونه سكون وقف لا سكون بناء وقد سبق تحقيقه في تعريف المعرب نحو ا ب ت
ونحو التعداد نحو زيد عمرو بكر خالد ونحو الاصوات التي لا تركيب فيها وكلمة او مانعة
الخلو دون الشك فلا ينافي التعريف فان قيل في اي حد يدخل نحو غاق في قولهم
غاق صوت الغراب وليس فيه مناسبة مبني الاصل ولا عدم التركيب قيل هو داخل
في الحد الثاني والمراد بغير المركب اعم من ان يكون حقيقة او حكما وهو غير مركب حكما
بناء على قصد المشاكلة للمسمى الواقع غير المركب حقيقة وحكمه اى حكم المبني ان
لا يختلف آخره اى هيئة آخر المبني لاختلاف العوامل فان قيل حكم الشيء هو الاثر الثابت
بذلك الشيء وعدم اختلاف آخر المبني اثر مناسبة مبني الاصل لا اثر المبني قيل اراد بالحكم
الخاصة اى خاصة عدم اختلاف هيئة آخره لاختلاف العوامل فان قيل قوله لاختلاف
العوامل لا يخلو اما ان يتعلق بمعنى النفي وهو عدم الاختلاف او الفعل المنفي وهو
لا يختلف لا يستقيم كل منهما اما الاول فلان اختلاف العوامل ليس بعلة لعدم
اختلاف آخره واما الثاني فلان النفي اذا دخل على فعل فيه قيد بوجه ما توجه النفي
الى ذلك القيد ويبقى اصل الفعل مثبتا فلو بقي اصل الفعل ههنا مثبتا لفسد المعنى
حيث يلزم منه ثبوت اختلاف آخر المبني عند عدم اختلاف العوامل قيل يمكن ان
يتعلق بالفعل المنفي والفعل بعد توجه النفي الى القيد يكون جائز الثبوت لا
واجب الثبوت وثبوت اختلاف آخر المبني عند عدم العامل في المبني جائز الثبوت
نحو من الرجل ومن زيد ويمكن ان يكون اللام بمعنى الوقت اى وقت اختلاف العوامل
فيصح ان يتعلق بمعنى النفي ايضا فلا يرد توجه النفي الى القيد والقابه اى القاب المبني

انواع

ضم وفتح وكسر و وقف وهذا عند البصريين والكوفيون يطلقون القاب الاعراب
على البناء وبالعكس وانما ذكر الشيخ في الاعراب الانواع حيث قال وانواعه رفع و
نصب وجر وفي البناء الالقاب اذ الاعراب ما به الاختلاف فيكون كل من الرفع و
اخواته نوع منه والبناء عبارة عن صفة في المبني وهي عدم الاختلاف لا عن الحركات
والسكون بل الحركات والسكون ما به البناء فلا يكون كل من الضم واخواته نوعا منه
بل يكون لقبا واسما لما في اخره من الحركات والسكون فلو قال انواع البناء لسبق الذهن
الى كون كل من الضم واخواته بناء كما في انواع الاعراب وليس الامر كذلك بل هي القاب
لما في اخره من الحركة والسكون فيكون المعنى والقابه اى القاب حركات اواخره و
سكونه ضم واخواتها وانما سمي الضم ضما لحصوله بضم الشفتين والفتح فتحا لانفتاح
الفم في التلفظ به والكسر كسرا لانكسار الشفة السفلى في التلفظ به والوقف وقفا
لتوقف النفس فيه عن الجري وهي اي المبني سبعة ابواب كذا في بعض الشروح
وفيه نظر لان المصنف لم يذكر الاصوات في باب اسماء الافعال كالزمخشري بل ذكرها
في باب علىحدة فيكون المبنيات عنده ثمانية ابواب بخلاف الزمخشري فانه ذكر الاصوات
في باب اسماء الافعال فيصح قوله وانا اسوق اليك على ما بينه عامة العرب في سبعة ابواب
وانما انث الضمير مع كونه راجعا الى المبني لتانيث الخبر وهي المضمرات واسماء الاشارة
والموصولات واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطف على اسماء الافعال و بالجر
عطف على الافعال والمعنى واسماء الاصوات وفي كلا الوجهين نظر اما الجر فلان
المذكور من بخ وغاق ونحوهما صوت لا اسم صوت الا ان يقال الاضافة بيانية واما
الرفع فلان الصوت ليس باسم لانه لم يوضع لمعنى بل هو دال عليه بالطبع فكيف تذكر
في الاسماء المبنية الا ان يقال ان الاصوات ملحقة بالاسماء لانها يحصل بها فائدة
كالاسماء فعوملت معاملتها واجريت مجراها في البناء وان لم يكن اسما على الحقيقة
لعدم الوضع فلا يشكل ذكرها في الاسماء المبنية والمركبات والكنايات وبعض
الظروف وانما قال بعض الظروف لان جميع الظروف ليست بمبنية بل المبني بعضها
وفيه نظر لان المركبات والكنايات ايضا كذلك فينبغي ان يقول وبعض المركبات و
الكنايات والظروف كما قال صاحب اللب وانما بني المضمر لانه يحتاج الى المكنى عنه
فاشبهت الحرف في الاحتياج وهو ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره
قيل فيه احتراز عن الاسماء الظاهرة فانها غيب لكن بغير شرط تقدم ذكرها فيخرج لفظ

الغائب فانه وضع لغائب مطلقا لا مقيدا بتقدم ذكره وكذا يخرج اسماء الاشارة لكونها غيبا كسائر الاسماء الظاهرة لكن بغير شرط التقدم لكن يدخل لفظ المتكلم والمخاطب فيراد بهما ما وضع لمتكلم او مخاطب على وجه الكناية فيخرجان لانهما وان وضعا لمتكلم او مخاطب لكن لا على وجه الكناية او يراد ما وضع لمتكلم او مخاطب ليس فيهما جهة الغيبة فيخرجان لان فيهما جهة الغيبة لكونهما من الاسماء الظاهرة او يراد ما وضع لمتكلم او مخاطب مادة فيخرجان لانهما موضوعان لمتكلم ومخاطب صيغة لا مادة او يراد بالمتكلم او المخاطب الاصطلاحيان دون اللغويين فيخرجان لانهما لا يسميان متكلما او مخاطبا في الاصطلاح او يراد بالمتكلم ما هو في اوان الحكاية عن نفسه وبالمخاطب ما هو في اوان توجه الخطاب فيخرجان لانهما اعم ولا يدخل في الحد، نحو امير المؤمنين يأمرك بكذا في قول الامير مريدا انا امرك بكذا لانه وان كان مستعملا للمتكلم لكنه غير موضوع له فيخرج عن الحد بقيد الوضع وقيل هذا اعني قوله تقدم ذكره تقسيم للغائب غير داخل في الحد اي سواء تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما فعلى هذا يراد بالوضع الوضع على وجه الكناية فيخرج الاسماء الظاهرة ولفظ الغائب واسماء الاشارة وللقائل ان يقول ان هذا القيد لو لم يكن داخلا في الحد يدخل فيه نحو كم وكذا فانه وضع لغائب على وجه الكناية لكن لا يشترط تقدم الذكر فلا بد من التقييد به فكيف يكون غير داخل في الحد والمراد بقوله لفظا اعم من ان يكون تحقيقا نحو ضرب زيد غلامه او تقديرا نحو ضرب غلامه زيد لتقدم الفاعل تقديرا وفيه نظر لان داب المصنف انه جعل التقدير قسيما للفظ لا قسيما له والمراد بتقدم ذكره معنى ان يتقدم ما يتضمن معاد الضمير نحو اعْدِلُوا هُوَ اَقْرَبُ لِلتَّقْوٰى اي العدل لتضمن اعدلوا اياه او يدل عليه سياق الكلام التزاما نحو قوله تعالى وَلِاَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ اي لابوي الميت اذ سوق الكلام لبيان الميراث وهو يستلزم سبق الميت ويمكن ادراج نحو ضرب غلامه زيد في هذا القسم لتقدم الفاعل تقديرا او معنى وهو الحق والمراد بتقدم ذكر الفاعل حكما ان يعود الضمير الى ما حضر في الذهن من الشان او القصة وغيرهما ولم يصرح به لقصد الابهام والاجمال اولا ثم التفسير ثانيا في مكان التفخيم والتعظيم لان ذكر الشيء مبهما ثم ذكره مفسرا يوجب في المفسر تفخيما وتعظيما فهو عائد الى المذكور حكما كقوله تعالى قُلْ هُوَ اللّٰهُ اَحَدٌ فهو عائد الى الشان المحضر في الذهن ولم يصرح به لقصد تفخيم الشان بذكره مجملا اولا ثم مفسرا ثانيا وكذا الضمير في نِعْمَ رَجُلًا فانه عائد

اى الرجل المحضر فى الذهن ولم يصرح لقصد تفخيم ذلك الرجل بذكره مبهما اولا ثم
مفسرا ثانيا وكذا الضمير في ربه رجلا ولقائل ان يقول ما ذكرتم من وجه عدم
التصريح لا يطرد في باب التنازع نحو اكرمني وضربت زيدا على مذهب
البصريين لعدم قصد التفخيم والتعظيم فالاولى ان يقال لم يصرح به لقصد الابهام
تفخيما او للتحرز عن لزوم التكرار ثم لما فرغ عن تعريف المضمر شرع فى تقسيمه فقال
وهو اي المضمر قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه فى التلفظ اي
الذي يصح التلفظ به منفردا فى الاصطلاح م اى مـــا كان
كالجزء لما قبله وكبعض حروفه وانما قيدنا بقولنا فى الاصطلاح اذ صح التلفظ بالضمير
المتصل البارز منفصلا ايضا وانما قال فى التلفظ احترازا عن الدلالة على المعنى فان
المنفصل والمتصل كلاهما مستقلان بنفسه فى الدلالة على المعنى لانهما اسمان والاسم
ما يكون مستقلا بنفسه فى الدلالة على المعنى ولم يذكر هذا القيد في بعض النسخ وهو
اي المضمر باعتبار انواع الاعراب اقسام ثلثة مرفوع ومنصوب ومجرور فالاولان
اي المرفوع والمنصوب متصل ومنفصل لا يجوز ان يكون قوله متصل ومنفصل
خبرا لقوله فالاولان لان الخبر اذا كان مشتقا يجب ان يكون مطابقا للمبتدأ ولا مطابقة
ههنا فحمل على انه خبر مبتدأ محذوف اى فالاولان كل واحد منهما متصل ومنفصل و
الجملة خبر المبتدأ الاول او بدل من الخبر المحذوف اى فالاولان كل واحد منهما قسمان
متصل ومنفصل او على تقدير الخبر الجامد اى ضمير متصل وضمير منفصل ولا يلزم
المطابقة والثالث اي المجرور متصل فقط اذ لا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل و
ذلك اما بتقديم الضمير على عامله او بالفصل بين الضمير وعامله او بحذف عامله وكل
ذلك ممتنع ههنا اما الاول فلانه يلزم تقديم المجرور على الجار م والمجرور واما الثالث
فلانه يلزم حذف الجار وابقاء المجرور وكل ذلك ممتنع فان قيل الفصل بين المضاف
والمضاف اليه بالظرف فى الشعر فى الظاهر جائز كقوله ع هما اخوا فى الحرب من لا اخا له
فلم لا يجوز ذلك فى المضمر جريا على سنن الاطراد قيل الفصل بينهما وان جاز بالظرف
فى الشعر لكنه ممتنع عند ازدياد جهة اخرى بواسطة اتصال الضمير فذلك اي الضمير
خمسة انواع المرفوع المتصل والمرفوع المنفصل والمنصوب المتصل والمنصوب
المنفصل والمجرور المتصل الاول اى مثال النوع الاول من الانواع الخمسة وهو
المرفوع المتصل ضمير ضربت على صيغة الماضي المعروف وضربت على صيغة المجهول

م والمتصل غير المستقل بنفسه فى التلفظ به اى الذي لا يصح التلفظ به منفردا فى الاصطلاح

م واما الثاني فلانه يلزم الفصل بين الجار

اي ضمير ضربن على بناء المعروف وضربن على بناء المجهول يعني ضَرَبْتُ ضَرَبْنَا ضَرَبْتَ
ضَرَبْتُمَا ضَرَبْتُمْ ضَرَبْتِ ضَرَبْتُمَا ضَرَبْتُنَّ ضَرَبَ ضَرَبَا ضَرَبُوا ضَرَبَتْ ضَرَبَتَا ضَرَبْنَ وكذا
مجهولها وانما بدأ بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف فلذلك قدم في الحد وآخر
ضمير الغائب لانه دون الكل فان قيل لا يدخل في هذا التعداد ياء ضمير المخاطبة نحو
تضربين وبعض المستكنات في المضارع نحو اضرب ونضرب وتضرب ولو قيل مكان
ضربت الى ضربن اضرب الى تضربن لكان اولى اذ لا فرق بين الماضي المجهول والمعروف
في الضمائر بخلاف المضارع فان بعض ضمائره يفارق ضماير الماضي قيل لعل المصرح
اعتبر الفرق بين الماضي المجهول والمعروف في الضمائر من حيث المعنى باعتبار ان ضمير
المعروف ضمير الفاعل وضمير المجهول ضمير مفعول ما لم يسم فاعله بخلاف ياء
تضربين والمستكن في نحو اضرب وتضرب فانهما من حيث انهما ضميري المخاطب
والمتكلم في الماضي لان كل واحد منهما ضمير الفاعل وان كانا مختلفين بالنظر الى الصورة
فلم يذكر على حدة اذ العبرة للمعنى لا للصورة فان قيل كلمة الى ههنا للمد لحكم لا للاسقاط
لعدم دخول ما بعدها فيما قبلها حتما فيلزم ان لا يدخل ما بعدها في الحكم قيل معنى
الاول ضربت وضربت وما دون ذلك الى ضربن وضربن فتكون الى للاسقاط لان
قوله وما دون ذلك يتناول ما بعده حتما فيدخل ما بعد الى في حكم ما قبلها او يقال
ان ما بعد الى الامتدادية لا يدخل في حكم ما قبلها الا بدليل خارجي ههنا دخل
ما بعدها في حكم ما قبلها بدليل خارجي او يقال معناه الاول ضربت وضربت بالغا
الى ضربن وضربن فالى ههنا صلة البلوغ او الوصول لا امتدائية ولا اسقاطية فلا
يلزم خروج ضربن وضربن من الحكم ولو قيل انها بمعنى مع او بمعنى حتى فيدخل
ما بعدها في ما قبلها في الحكم لا يستقيم اما الاول فلانها لو كانت بمعنى مع لا يدل اللفظ
على حكم ما بين ضربت وضربت وضربن وضربن واما الثاني فلان حكم حتى ان يكون
ما بعدها مما ينتهي به المذكور او عنده وضربن وضربن ليسا مما ينتهي به ضربت
وضربت او عنده والثاني اي المرفوع المنفصل انا الى هن يعني انا نحن انت انتما
انتم انت انتما انتن هو هما هم هي هما هن كلمة الى هذه اسقاطية ومعناه انا وما دونه
فيدخل ما بعده فيما قبله والثالث اي المنصوب المتصل ضمير ضربني وما دونه الى
ضمير ضربهن اي ضربني ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه
ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن واياي اي وضميره وما دونه الى ضمير اياهن

او واصلا الى ضربن وضربن ١٢

كلاهما ١٢

اى انني اننا انك انكما انكم انك انكما انكن انه انهما انهم انها انهما انهن الاول نظير
المتصل بالفعل والثاني نظير المتصل بالحرف وانما اورد نظيرين ليعلم ان الضمير
المتصل المنصوب يتصل بالفعل والحرف والرابع اي المنصوب المنفصل اياي و
ما دونه الى اياهن يعنى اياي ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه اياهما
اياهم اياها اياهما اياهن والخامس اي المجرور المتصل ضمير غلامي ولي وما دونهما
الى ضمير غلامهن ولهن اي غلامي وغلامنا ولي ولنا وغلامك غلامكما غلامكم
غلامك غلامكما غلامكن ولك لكما لكم لك لكما لكن وغلامه غلامهم غلامها
غلامهما غلامهن وله لهما لهم لها لهما لهن الاول مثال المتصل بالاسم والثانى مثال
المتصل بالحرف وانما اورد نظيرين ليعلم ان الضمير المجرور المتصل بالاسم والحرف
ثم لما فرغ من بيان اقسام الضمير شرع في بيان محل اتصال الضمير المتصل فقال
فالمرفوع اي فالضمير المرفوع المتصل خاصة يستتر فى الماضي فقوله خاصة حال
من فاعل يستتر فان قيل فاعله مذكر والخاصة مؤنثة والحال يجب ان يكون مطابقا
لصاحبها قيل التاء فى الخاصة للمبالغة لا للتانيث كالتاء في علامة ويمكن ان يكون
الخاصة مصدرا على زنة فاعل بمعنى الخصوص كالعافية بمعنى المعافاة منصوب
بفعل محذوف اى اخص بالاستتار خصوصا والجملة معترضة بين المبتدأ و
خبره او حال مؤكدة وانما قال خاصة احترازا عن المنصوب والمجرور المتصلين لعدم
الاستتار فيهما وانما يستتر المرفوع لان علة الاستتار دلالة الفعل على ما هو كجزئه
وهذا انما يتحقق فى المرفوع المتصل والجار والمجرور في قوله للغائب والغائبة صفة
الماضى اى الماضي الكائن للغائب والغائبة نحو زيد ضرب وهند ضربت و فى
المضارع عطف على قوله فى الماضى اى يستتر فى المضارع الكائن للمتكلم مطلقا
ظرف او مفعول مطلق اى يستتر فى المضارع المتكلم زمانا مطلقا او استتارا مطلقا
اى سوآء كان المتكلم واحدا او مثنى او مجموعا او مذكرا او مؤنثا نحو اضرب نضرب
والمخاطب عطف على قوله للمتكلم اى فى المضارع للمخاطب اذا كان مفردا مذكرا نحو يا
زيد تضرب والغائب نحو زيد يضرب والغائبة نحو هند تضرب و فى الصفة اى
في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل مطلقا ظرفا او مفعولا
مطلق اي يستتر فى الصفة زمانا مطلقا او استتارا مطلقا اى سوآء كان واحدا او مثنى
او مجموعا او مذكرا او مؤنثا نحو زيد ضارب والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون

نخ

وهند ضاربة والهندان ضاربتان والهندات ضاربات ولا الالف والواو فى ضاربان او ضاربون حرفان زيدتا علامة للمثنى والمجموع كالالف والواو فى الزيدان وفى الزيدون وليستا بضميرين بدليل اختلافهما بالعامل نحو جاءنى الضاربان والضاربون ورأيت الضاربين والضاربين ومررت بالضاربين والضاربين ولا يسوغ المنفصل اى لا يجوز اتيان الضمير المنفصل الا لتعذر المتصل مستثنى مفرغ واللام بمعنى الوقت اى لا يسوغ المنفصل في جميع الاوقات الا وقت تعذر المتصل او على حقيقتها اى لا يسوغ المنفصل لاجل شيء الا لاجل تعذر المتصل وذلك لان وضع الضمائر للاختصار لانها كنايات والاصل فى الكلام الصريح والكناية خلاف الاصل فالعدول عنه لا يكون الا للاختصار والمتصل اخصر من المنفصل لكونه اقل حروفا من المنفصل فمتى امكن المتصل لا يسوغ المنفصل اذ لا يسوغ العدول عن الاصل الا عند تعذره فلا يقال ضرب انت ولا ضربت اياك لعدم تعذر المتصل وذلك بالتقدم اى تعذر المتصل كائن بسبب تقدم الضمير على عامله نحو اياك ضربت لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل بالاول اذ الاتصال انما يكون باخر العامل اذ المتصل كالجزء منه او بالفصل بين الضمير وعامله لغرض لا يحصل الا به اذ لو حصل لغيره لم يتحقق تعذر الاتصال نحو ما ضربك الا انا وانما تعذر المتصل بالفصل اذ الفصل تنافى الاتصال وبترك الفصل يفوت الغرض الذي لا يحصل الا به او بالحذف اى بحذف عامله لانه لما حذف عامله لا يوجد فى اللفظ ما يتصل به نحو اياك والشر او بكون العامل معنويا اي يكون عامل الضمير معنويا وهو الابتداء نحو انا زيد او بكون عامله حرفا والضمير مرفوع نحو ما انت قائما لفوت ما يتصل به اذ الضمير المرفوع لا يتصل الا بالفعل وانما قيد الضمير بكونه مرفوعا لانه لو كان منصوبا او مجرورا جاز اتصاله بالحرف نحو انني وانك ولي ولك ثم قوله والضمير مبتدأ وقوله مرفوع خبره والجملة حال ولا يحتاج الى الضمير لان الجملة فى مثل هذا المواضع اجريت مجرى الظرف كما في قولك لقيتك والجيش قادم اى وقت قدوم الجيش او بكونه اى بكون الضمير مسندا اليه اى الى ذلك الضمير صفة اى اسم فاعل او اسم مفعول او صفة مشبهة جرت تلك الصفة على غير من هي له اى على غير الذي تلك الصفة كائنة له نحو هند زيد ضاربته هي فهند مبتدأ وزيد مبتدأ ثان وضاربته خبر المبتدأ الثاني وهي فاعل ضاربته في ضمير اسندت اليه ضاربته وهي صفة جرت على غير من

هي له فانها جرت ــــــــ على زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة لهند حيث قام الضرب بها فابرز الضمير وانما وجب ابراز الضمير حينئذ لحصول اللبس في بعض الصور نحو زيد عمرو ضاربه هو حيث لا يعلم ان الفاعل زيد والمضروب عمرو او على العكس فابرز الضمير ليدل الانفصال الذي هو خلاف الاصل على عوده الى البعيد الذي هو خلاف الاصل ولما حصل اللبس في هذه الصورة وجب ابراز الضمير وحمل صورة عدم اللبس في الصفات على صورة اللبس طردا للباب كما في هند زيد ضاربته هي فانه يعلم ان الضاربة هند والمضروب زيد وهذا عند البصريين واما الكوفية فلا يلزمون ابرازه في صورة عدم اللبس قياسا على الفعل فان قيل ما الفرق بين الصفة التي جرت على غير من هي له وبين الفعل الذي جرى على غير من هو له حيث وجب ابراز الضمير في الصفة مطلقا عند البصريين وحمل صورة عدم اللبس على صورة اللبس وفي الفعل اقتصر ابرازه على صورة اللبس نحو زيد عمرو يضربه هو بخلاف هند زيد تضربه حيث لا يجب تضربه هي لعدم اللبس ولم يحمل فيه صورة عدم اللبس على صورة اللبس طردا للباب قيل انما حمل صورة عدم اللبس على صورة اللبس في الصفات دون الافعال تحصيلا للفرق بينها وبين الافعال في تحمل الضمائر ولم يعكس لان الفعل اولى بالتخفيف وذلك باستتار الضمير فيه ثم الحكم لا يختلف في المسئلة بين الصفة الجارية على غير من هي له وبين الصفة الجارية على غير ما هي له لكنه ذكر الاصل وهي من المختص بالعقلاء ثم لما فرغ عن بيان مواضع تعذر الاتصال شرع في بيان امثلتها على الترتيب فقال مثل اياك ضربت مثال التقدم على عامله وما ضربك الا انا مثال الفصل لغرض واياك والشر مثال حذف العامل اذ اصله اتق نفسك والشر اي اتق نفسك ان تتعرض للشر واتق الشر ان يهلكك على ما سبق بيانه في التحذير وانا زيد مثال كون العامل معنويا وما انت قائما مثال كون العامل حرفا والضمير مرفوع وهند زيد ضاربته هي مثال الضمير الذي اسندت اليه صفة جرت على غير من هي له فانه اسندت اليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة لهند حيث قام الضرب بها وانما اختار بالتمثيل صورة عدم اللبس ليستدل به على صورة اللبس بخلاف ما لو عكس ثم الضمير البارز في المثال فاعل لا تاكيد والا لكان داخلا في صورة الفصل لغرض وقيل هو تاكيد لضمير المستكن في ضاربته لكنه تاكيد لازم لا فاعل بدليل الزيدون العمرون الضاربوهم نحن حيث جمع الضاربون فلو كان نحن فاعلا لضعف جمعه لانه كالفعل والفعل

اذا قدم على الاسم لا يثنى ولا يجمع ومن ثم ضعف قام رجل قاعدون غلمانه على ما عرفت من قبل ثم روي عن الزمخشري الزيدون العمرون ضاربهم نحن بافراد الصفة وعلى هذا يكون الضمير البارز فاعلا كما قيل واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا الواو للحال اى والحال انه ليس احد الضميرين ضميرا مرفوعا فان كان احدهما اى احد الضميرين اعرف من الاخر وقدمته اى قدمت الاعرف فلك الخيار فى الثاني اي في اتصال الضمير الثاني وانفصاله نحو الدرهم اعطيتكه واعطيتك اياه وضربيك وضربي اياك اجتمع فى المثالين ضميران كلاهما غير مرفوع لنصبهما فى اعطيتكه وجر الاول ونصب الثاني فى ضربيك واحدهما اعرف وهو ضمير الخطاب في اعطيتكه وياء المتكلم في ضربيك وقدم الاعرف فيهما فجاز فى الثاني الوجهان الاتصال والانفصال وانما اورد مثالين ليعلم ان الضميرين يجوز ان يكونا منصوبين وان يكون احدهما منصوبا والاخر مجرورا فان قيل قد سبق انه لا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل فههنا لا يخلو اما ان تعذر الاتصال اولا اذ احد النقيضين واقع لا محالة فان تعذر وجب ان يتعين الانفصال فما وجد الخيار قيل تعارض فيه جهتا التعذر وعدمه اما جهة التعذر فباعتبار الفصل بالفضلة لفظا بين الضمير وعامله وقد عرفت ان الفصل ينافى الاتصال واما جهة عدم التعذر فباعتبار عدم الفصل حكما لما ان تلك الفضلة ضمير متصل والفصل بما هو متصل غير معتد به فيكون هذا الفصل كلا فصل فلما تعذر فيه جهتان جوز الوجهان توفيقا بين الجهتين وانما قال وليس احدهما مرفوعا احترازا عما اذا كان احد الضميرين مرفوعا فهو اكرمتك لانه حينئذ وجب الاتصال اذ الضمير المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل اصلا لا لفظا ولا حكما فيجب الاتصال وانما قال فان كان احدهما اعرف احترازا عما اذا تساويا نحو اعطاه اياه واعطيته اياه حيث يجب الانفصال فى الاصح للتحرز عن تقدم احد المتساويين على الاخر من غير مرجح وليكون الاول راجحا على الثاني بالاتصال ولا يستنكف الثاني عن اللحوق بمثله من كل وجه وفيه نظر لان المفعول الاول في باب اعطيت راجح على الثاني معنى لان فى الاول معنى الفاعلية وفى الثاني معنى المفعولية فهو يستحق التقديم نظرا الى الترجيح المعنوي فلا يلزم تقديم احد المتساويين على الاخر من غير ترجيح ولا يستنكف الثاني عن اللحوق بمثله من كل وجه ولا يحتاج الى ترجيحه بالاتصال وانما قال وقدمته احترازا عما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته

يتعين الانفصال وان لم يتعذر وجب ان م

اياك حيث يلزم انفصاله لانه لو قيل اعطيتهوك لزم تاخير الاعرف عن غيره وهو خلاف الاصل فوجب انفصاله ليكون التكلم معذورا في تاخير الاعرف باعتبار الصورة ولا يلحقه طعن في اول الوهلة بايراده على وجه خلاف الاصل وحكى سيبويه فيه تجويز الاتصال في اعطيتهوك لان الثاني وان كان الاعرف لكن الاول فيه معنى الفاعلية هو مستحق التقديم نظرا الى الترجيح المعنوي باعتبار المقام المغني عن الترجيح اللفظي والا فهو منفصل اي وان لم يكن احدهما اعرف او كان احدهما اعرف لكن لا يكون الاعرف مقدما فالثاني منفصل لا غير لما بينا نحو اعطيته اياك اجتمع فيه ضميران وليس شيء منهما مرفوعا واحدهما اعرف وهو ضمير الخطاب لكنه لم يكن مقدما او اعطيته اياه اجتمع فيه ضميران متساويان وليس شيء منهما مرفوعا والمختار في خبر باب كان الانفصال يعني اذا وقع خبر كان ضميرا جاز اتصالها نحو كنته لانه بعد دخول العامل عليه اشبه المفعول والمفعول اذا كان ضميرا وجب اتصاله نحو ضربته وجاز انفصاله نحو كنت اياه لانه في الاصل خبر المبتدأ وخبر المبتدأ اذا كان ضميرا وجب انفصاله لان عامله معنوي لكن الحقيقة راجحة على الشبه فيختار الثاني والاكثر انه اذا كني عن الاسم الواقع بعد لولا الامتناعية وعسى ان وقع بعد لولا ضمير مرفوع متصل فيقال لولا انت الخ اي لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا انتن لولا هو لولا هما لولا هم لولا ها لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن وعسيت بفتح التاء آه اي عسيتَ عسيتما عسيتم عسيتِ عسيتما عسيتن عساه عساهما عساهم عساها عساهما عساهن عسيتُ عسينا وذلك لان ما بعد لولا مبتدأ وما بعد عسى فاعل والمبتدأ اذا كان ضميرا وجب انفصاله لان عامله معنوي والاصل في الفاعل اذا كان ضميرا يجب ان يتصل بفعله لانه كالجزء من الفعل ولقائل ان يقول لو قال لولا انا وعسيت بضم التاء الى آخرها لكان اولى لان المتكلم مقدم على المخاطب والغائب فيدخل ما دونه في قوله الخ بخلاف ذكر المخاطب حيث لا يدخل المتكلم في قوله آه لانه في اول المخاطب لا في آخره فيكون العبارة قاصرة عن ذكره اللهم الا ان يقال انما اختار ضمير المخاطب لانه متوسط وخير الامور اوسطها وجاء بعد لولا وعسى ضمير متصل يقال لولاك وعساك الى آخرها اي لولاكَ لولاكما لولاكم لولاكِ لولاكما لولاكن لولاه لولاهما لولاهم لولاها لولاهما لولاهن لولاي لولانا وعساك عساكما عساكم

م وبعد عسى ضمير مرفوع

عساكِ عساكما عساكن عساه عساهما عساهم عساها عساهما عساهن عساي عسانا لكنهم اختلفوا في هذا الضمير اى في ضمير المتصل بلولا وعسى الى اخرهما فذهب سيبويه الى ان الضمير في الاول مجرور بجعل لولا جارة في الضمير خاصة على ان للولا مع الضمير شانا ليس له مع المظهر كما ان للدن مع الغدوة شانا ليس له مع غيرها وفي الثاني منصوب تشبيها لعسى بلعل من حيث ان عسى فيهما معنى الترجي كما في لعل ويلزم سيبويه ان الجار اذا لم يكن زائدا لابد من متعلق ولا متعلق في لولا ظاهرا ويمكن ان يقال ان متعلق لولا جوابه فيكون المعنى في نحو لولاك لهلكت انتفى هلاكي بوجودك وذهب الاخفش الى ان الضمير في الاول مرفوع على انه مبتدأ وفي الثاني مرفوع على انه فاعل كالضمير المنفصل بعدها باستعارة الضمير المجرور للضمير المرفوع في الاول كعكسه في مررت بك انت وباستعارة الضمير المنصوب للضمير المرفوع في الثاني كعكسه في ضربتك انت لما ان الكاف ليس من المضمرات المرفوعة بل هو اما من مضمرات المنصوبة او المجرورة فاحتيج الى الاستعارة ويلزم الاخفش تغيير اثنى عشر ضميرا في كليهما ويمكن ان يقال ان التغيير المستعمل وان كان كثيرا اهون مما لم يستعمل وان قل ونون الوقاية مع الياء اي مع اتصال ياء الضمير المتكلم لازمة في الماضي مطلقا نحو ضربني وضربوني وفي المضارع اذا كان عريا اى خاليا عن نون الاعراب نحو يضربني ويكرمني واضافة النون الى الاعراب بمعنى من كخاتم فضة لان بين النون والاعراب عموما وخصوصا من وجه وانما لزمت النون فيهما لانه اذا اتصل ياء الضمير وجب كسر ما قبلها للمجانسة فلزمت النون ليصون الفعل عن الكسرة التي هي اخ الجر المختص بالاسم وانما سميت هذا النون بنون الوقاية اى للصيانة لانها تقي اى تصون الفعل عن اخ الجر ويسمى نون العماد ايضا لاعتماد بقاء حركة اخر الفعل وسكونه عليها فان قيل نون الوقاية حرف فكما يصان الفعل عن اخ الجر المختص بالاسم ينبغي ان يصان الحرف ايضا عن اخ الجر المختص بالاسم لان خاصة الشيء ما يوجد فيه دون غيره قيل كسرة نون الوقاية ليست باخ الجر لعدم كونها في الاخر لكونها على حرف واحد والاخر انما يكون لما له اول فان قيل في دَعَا ورَمى لا يلزم الكسرة عند اتصال ياء الضمير اذ يمكن ان يقال دعاي ورماي فلم لزمت هذه النون فيهما قيل لزوم الكسرة قد يكون لفظا كما في ضربني وقد يكون تقديرا كما في دعاني ورماني او يقال لما لزمت الكسرة في ضربني حمل عليه

دعاني ورماني طردا للباب فان قيل قد يدخل الكسرة في الفعل نحو تضربين و
لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا وقُلِ الْحَقَّ قيل المراد بالكسرة الكسرة التي في الاخر لزوما
بخلاف كسرة تضربين لانها في الوسط وبخلاف كسرة لم يكن الذين وقل الحق لعروضها
بانضمام كلمة مستقلة منفصلة فيكون عارضا محضا ولهذا لا يعود المحذوف فيهما
بخلاف الحركة الحاصلة باعتبار كلمة متصلة كقولا وضربني فان قيل كيف يستوي
بين قولا وضربني مع ان ضمير قولا فاعل وضمير ضربني مفعول والفاعل بمنزلة
الجزء للفعل والمفعول فضلة واتصال ضميره دون اتصال ضمير الفاعل قيل
سلمنا ان ضربني دون قولا لكنه فوق لم يكن الذين وقل الحق لان الحركة فيه حاصلة
باتصال كلمة متصلة كما في قولا فلا يكون عارضًا محضًا بخلاف الحركة في المثالين
المذكورين حيث حصلت الحركة فيهما بانضمام كلمة منفصلة فيكون عارضا محضًا
فاعرف وانما تركت النون في قولهم عساي حملا على لعلّي في الترجي والاكثر عساني مع النون
وانما تركت النون في قول الشاعر **شعر** عهدي بقومي كعديد الطيس
اذ ذهب القوم الكرام ليسي حملا على لعلي واجاز الكوفيون ترك النون في فعل
التعجب فقالوا ما احسني وما اجملي بترك النون وانت مع النون فيه اي في المضارع

ولدن وان واخواتها مخير فانت مبتدأ ومخير خبره وهذا الخطاب لمخاطب غير معين
واللام في النون للعهد وفيه صفة النون اي انت مع نون الاعراب الكائنة في المضارع
ومع لدن وان واخواتها سوى ليت ولعل وهي ان وكان ولكن مخير بين اتيان
النون وتركها تقول يضربانني ويضربونني ولدني بالتشديد وانني وكانني
ولكنني ويضرباني ويضربوني ولدني بالتخفيف واني وكاني ولكني وانما
استثنى ليت ولعل من اخواتها ان لعدم التخيير فيهما لان التخيير يوجب استواء
الجانبين ولا يستوي الجانبان فيهما بل الاتيان في ليت والترك في لعل مختار كما
قال الشيخ من بعد ويختار في ليت وعكسها في لعل فهذا الكلام دليل خروجهما
عن التخيير لعدم استواء الجانبين فيهما اللهم الا ان يقال التخيير لا يوجب استواء
الجانبين بل جوازهما ورجحان احدهما لا ينافي التخيير باعتبار اصل الكلام فيكون
صورة اختيار الاتيان كما في ليت واختيار الترك كما في لعل قسما من صورة التخيير
فلا يدل كلام الشيخ بعده على خروج ليت ولعل من هذا الكلام فلا حاجة الى
الاستثناء ههنا وانما خير فيها بين الاتيان والترك اما الاتيان فللمحافظة على الحركات

ندري بقومي

اي اجملي

البنائية في غير لدن وعلى سكون البنائي الذي هو الاصل في البناء في لدن واما الترك ففي غير لدن للتحرز عن اجتماع النونات وذلك في ان واخواتها ظاهر واما في المضارع مع نون الاعراب فعند لحوق نون الثقيلة وفي لدن فلكونه اسما مستغنيا عن هذه النون فان قيل اجتماع النونات في ان وان وكان مسلم وفي ليت ولعل غير مسلم قيل اجتماع النونات قد يكون حقيقة وقد يكون حكما كما في لعل لان اللام تشبه النون لقربها في المخرج ولكونه محمولا على لغاتها وهي لعن وعن وان وكما في ليت لكونه محمولا على اخواتها لكن لما لم يكن في ذاتها مانع وهو اجتماع النونات وتحقق الداعي الى اتيانها وهو قصد المحافظة على حركاتها البنائية والحمل على الاخوات خلاف الاصل اختير فيه الاتيان ولما ازداد المانع في لعل وهو انضمام ثقل كثرة الحروف مع ثقل اجتماع اللامات اذ ليس بين اللام الاولى والاخيرين الاحرف واحد وهو العين اختير فيه الترك ويختار لحوق نون الوقاية في ليت من بين اخوات ان استعمالا فيقال ليتني اذ لا يلزم فيه اجتماع النونات ولا ثقل التضعيف وقال سيبويه لا يحذف النون في ليت الا لضرورة الشعر نحو قول ابن الخليل كنية جار اذا قال ليتني اصادفه وافقد بعض مالي

كنير جابر اذ قال ليتي ليلي

وفي من وعن وقد وقط وهما بمعنى حسب فيقال مني وعني بالتشديد وقدني وقطني بمعنى حسبي اي كفاني والاتيان في من وعن وقد وقط للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الاصل في البناء بخلاف الحركة اللازمة حينئذ لا يلزم محافظتها لانها ليست باصل في البناء والترك فيها قياسا على لحوق الساكن الظاهر نحو من ابنك ومن الرجل وعكسها اي عكس ليت لعل اي يختار فيها تركها فيقال لعلي لثقل تكرار اللامات وكثرة الحروف وحكم نجل بنون وجيم مفتوحتين ولام ساكنة وهو بمعنى حسب حكم لعل فيقال نجلي بمعنى كفاني لكراهة لام ساكنة قبل النون ويتوسط بين المبتدا والخبر قبل دخول العوامل اللفظية عليها في نحو كان وان وعلمت واخواتها وفروعها من نحو ما ولا المشبهتين بليس وبعدها اي بعد دخول العوامل اللفظية صيغة مرفوع منفصل نحو زيد هو القائم وكنت انت الرقيب وانه هو الغفور الرحيم وعلمت زيدا هو القائم وما زيد هو الكريم وانما قال صيغة مرفوع منفصل ولم يقل ضمير مرفوع منفصل لمكان الاختلاف في كونه ضميرا على ما سنبين ولا يمكن الاختلاف في كونه صيغة مرفوعة فان قيل يلزم في المبتدا والخبر الجمع بين الحقيقة والمجاز لانهما قبل دخول العوامل عليهما مبتدأ وخبر حقيقة وبعد دخولها مجازا من باب التسمية

الشئ باعتبار ما كان قيل الجمع بينهما جائز باختلاف الجهة بيانه ان عدم جواز الجمع بينهما للتنافي ولا تنافي عند اختلاف الجهة اي عند اختلاف القرائن كما يقال لا تنكح ما نكح ابوك عقداً او وطيا فانه اريد بقوله ما نكح الحقيقة بقرينة قوله وطيا والمجاز بقرينة قوله عقداً ٢ وَإِنْ كَانُوْا إِخْوَةً رِجَالًا وَّنِسَاءً عند من جوز الجمع بينهما حيث اريد بالاخوة الاخوة والاخوات بقرينة قوله بعدها رجالا ونساء فكذا ههنا يراد بالمبتدأ والخبر الحقيقة بقرينة قوله قبل العوامل والمجاز بقرينة قوله وبعدها ويمكن ان يحمل الكلام على عموم المجاز فيجوز الكلام عند الكل فيراد بالمبتدأ المسند اليه المقدم وبالخبر المسند به المؤخر بالرتبة او يراد بالمبتدأ الجزء الاول من الجملة الاسمية وبالخبر الجزء الثاني منها او نحو ذلك مما يصح او يقال ان الاشكال انما يتوجه اذا كان الظرف اعني قوله قبل العوامل وبعدها صفة المبتدأ والخبر اما اذا كان متعلقا بقوله يتوسط فلا يتوجه الاشكال اصلا كما ان الظرف في قولك رايت هذا الشاب في شبابه وصباه متعلق بقوله رايت وليس بصفة للشاب فعلى هذا يكون المبتدأ والخبر على الحقيقة فافهم وانما تعين صيغة المرفوع لانها دال على الخبرية لان مرفوعيته كثيرة في كلامهم وانما تعينت صيغة المرفوع المنفصل لانه اِمّا حرف موضوع على صورة الانفصال او اسم مبتدأ والمبتدأ اذا كان ضميرا كان حقه الانفصال وقوله مطابق للمبتدأ صفة اخرى اي مطابق له في الافراد والتثنية والجمع في التذكير والتانيث والتكلم والخطاب والغيبة نحو زيد هو القائم والزيدان هما القائمان والزيدون هم القائمون وهند هي القائمة وَإِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ وكُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيْبَ وَإِنَّهُ هُوَ الْغَفُوْرُ الرَّحِيْمُ وانما كان مطابقا للمبتدأ لكونه عبارة عنه وقوله ويسمى فصلا الجملة صفة اخرى اي يسمى تلك الصيغة فصلا وانما يتوسط هذه الصيغة بين المبتدأ والخبر لتفصل تلك الصيغة بين كونه نعتا وخبرا او ليفيد نوعا من التاكيد هذا علة التوسط لا علة التسمية لان هذا الغرض لا يحصل بالتسمية ووجه التسمية غير مذكور في المتن ثم قال الخليل وسيبويه انما يسمى فصلا لانه يفصل بين ما قبله وما بعده ببيان ان ما بعده ليس في حيز الاول وليس من صفاته ومتمماته وقال المتاخرون انما يسمى فصلا لانه يفصل اي يفرق بين الخبر والنعت ومآل كلا الوجهين واحد وانما الفرق

٢ ثقة وهو منه

في العبارة وهذا التسمية عند البصريين والكوفيون يسمونه عمادًا لانه يحفظ ما بعده عن السقوط عن الخبر مثل عماد البيت والضمير في قوله كونه عائدا الى الخبر دون المبتدأ وان كان المذكور سابقا المبتدأ والخبر لتعينه بالقرينة اذ هو المتعين لصلاحية النعت دون المبتدأ ويمكن ان يعاد الضمير الى ما بعده بمعونة المقام اي بين كون ما بعده وانتصاب نعتا على انه حال او خبر لكونه فان قيل الاحتياج الى الفصل انما يكون اذا اتحد اعراب المبتدأ و الخبر وكان المبتدأ ظاهرا لحصول اللبس نحو زيد هو القائم اما اذا اختلفت اعرابهما نحو ان زيدا هو القائم وكان زيد هو القائم او كان المبتدأ ضميرا نحو كُنْتَ اَنْتَ الرَّقِيْبَ وَ اِنَّهُ هُوَ الْغَفُوْرُ الرَّحِيْمُ فلا احتياج اليه لعدم اللبس قيل لما حصل اللبس في بعض الصور حمل صورة عدم اللبس على صورة اللبس طردًا للباب وشرطه اي شرط هذا التوسط او شرط الفصل او شرط المذكور من الصيغة ان يكون الخبر اي خبر المبتدأ معرفة او ملحقا بالمعرفة مثلا او افعل من كذا وانما شرط ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه اذا كان الخبر معرفة اذ لو لم يكن معرفة لم يلتبس الخبر بالنعت فلا يحتاج الى الفصل وافعل من كذا ملحق بالمعرفة لامتناع دخول اللام فيه لقيام من فيه مقام اللام ولهذا لا يجوز الجمع بينهما لا يقال زيد الافضل من عمرو واجاز ابو عثمان المازني وقوعه قبل المضارع لمشابهته الاسم المعرفة في امتناع دخول اللام فيه كقوله تعالى وَمَكْرُ اُولٰئِكَ هُوَ يَبُوْرُ واجيب بانه لا يتعين في الاية كونه فصلا لاحتمال ان يكون مبتدأ وما بعده خبره او تاكيدا لما قبله كما في قوله تعالى وَاِنَّهُ هُوَ اَضْحَكَ وَاَبْكٰى وَ اِنَّهُ هُوَ اَمَاتَ وَاَحْيٰى مثل كان زيد هو افضل من عمرو وهذا مثال كون الخبر افعل من وانما ذكر مثال كون الخبر افعل من كذا بعد دخول العامل دون كون الخبر معرفة ودون كونه الخبر قبل العوامل مع انهما اصلان لان الفصل انما يحتاج اليه فيهما لرفع اللبس بخلاف كون الخبر افعل من كذا وكون الخبر بعد العوامل فانهما فرعان لعدم الاحتياج فيهما الى الفصل لعدم اللبس فيهما غالبا فاختار بالتمثيل الفرعين ليستدل به على الاصلين بخلاف ما لو عكس ولان كون الخبر معرفة وكون الخبر فصل العوامل مستغنيان عن المثال لكثرتهما بخلاف الفرعين فانهما يحتاجان الى المثال لقلتهما ولا موضع له اي لا محل لضمير الفصل

من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير وضع للفصل يتغير بتغير المبتدأ فيكون بمنزلة كاف الخطاب فى ذلك ذلكما ذلكم وتآء الخطاب في انت انتما انتم فكما ان هذه الحروف لا محل لها من الاعراب فكذا ههنا وعند بعضهم اسم ملغى ليس بمعمول ولا عامل واستبعد الخليل الغآء الاسم وقوله عند الخليل متعلق بقوله له لكونه ظرفا مستقرا اى لا موضع كائن له عند الخليل او متعلق بمعنى النفي اى انتفى الموضع له عند الخليل وبعض العرب يجعله اى ضمير الفصل مبتدأ وما بعده خبره يجوز ان يكون قوله خبره بالرفع فيكون قوله ما بعده مبتدأ وقوله خبره خبره والجملة حال ويجوز ان يكون بالنصب فيكون ما بعده عطفا على اول مفعولي يجعل م اى بعض العرب يجعل هذا الضمير مبتدأ ويجعل ما بعده خبره فلا ينصب فى كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وبعضهم يجعل هذا الضمير تاكيدا لما قبله ورد بانه يجوز دخول لام الابتدآء على هذا الضمير ولو كان تاكيدا لما جاز ذلك فدخول اللام يمنع كونه تاكيدا وبعضهم يجعله تابعا لما بعده فى الاعراب ورد بان كون الشيء تابعا لما بعده ليس بمعهود في كلامهم على انه ينتقض بقوله كنت انت الرقيب فان الرقيب منصوب وانت ضمير مرفوع ولو كان ضمير الفصل تابعا لما بعده لوجب اختلافه باختلاف المتبوع فوجب ان يقال كنت اياه الرقيب وكذا ينتقض بنحو كان زيد هو القائم وعلمت زيدا هو المنطلق فانه لو كان تابعا لما بعده لوجب ان يقال واياه المنطلق اذ المتبوع منصوب فيجب ان يكون التابع ضميرا منصوبا وهذا النقض يتوجه على من يجعله تاكيدا لما قبله ايضا لانه لو كان تاكيدا لما قبله لوجب ان يقال ان زيدا اياه القائم وعلمت زيدا اياه المنطلق لان التاكيد ابدا يتبع المؤكد وللخصم ان يقول هذا من باب استعارة الضمير المرفوع للضمير المنصوب كما في ضربتك انت وانما تعينت الاستعارة لما مر ان الضمير المرفوع ادل على الخبرية لان مرفوعيته كثيرة في كلامهم ثم لما فرغ عن بيان ضمير الفصل شرع في بيان ضمير الشان والقصة فقال

في بيان ضمير الشان والقصة

ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب مرفوع على انه صفة ضمير يسمى ضمير الشان والقصة يفسر الجملة صفة اخرى لقوله ضميرا اى يسمى ذلك الضمير ضمير الشان ان كان مذكرا كقوله تعالى قل هو الله احد وضمير القصة ان كان مؤنثا كقوله تعالى اَوَلَمْ تَكُنْ لَّهُمْ اٰيَةً اَنْ يَّعْلَمَهٗ عُلَمٰٓؤُا بَنِيْٓ اِسْرَآءِيْلَ اى اولم تكن القصة وانما يتقدم هذا الضمير للتعظيم والاجلال لان ذكر الشيء مبهما ثم ذكره مفصلا يوجب في النفس تعظيما واجلالا لا

م وخبره عطفا على ثاني مفعولي يجعل

لئلا يفوت الكلام من السامع عند غفلته وانما يسمى هذا الضمير ضمير الشان و القصة لانه عائد الى ما هو المعهود فى الذهن من شان او قصة وقيل انما سمي ضمير الشان لان هذا الضمير لا يجوز دخوله الا في كلام له شان عظيم فلا يقال هو زيد قائم الا اذا كان قيام زيد امرا عظيما له وَقعٌ في قلوب الناس ويختار تانيث هذا الضمير لرجوعه الى القصة اذا كان فى الجملة المفسرة مؤنث غير فضلة لقصد المناسبة لا لقصد انه راجع الى ذلك المؤنث كقوله تعالى فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ فان قيل قوله قبل حشو لا فائدة فيه اذ الغرض يحصل بان يقول ويتقدم الجملة ضمير غائب قيل يمكن ان يراد بقوله يتقدم بعض معناه لان معنى التقدم الوقوع مقدما واريد ههنا مجرد الوقوع بقرينة قوله قبل الجملة كما فى قوله تعالى سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا حيث اريد بالاسرى مجرد الاذهاب لا الاذهاب بالليل بدلالة قوله ليلا اى ويقع قبل الجملة ضمير غائب ويمكن ان يقال القبلية وان استفيد بقوله يتقدم لكنه صرح به لتاكيد التقدم لان تقديم الضمير على معاده غير ظاهر فبالحري ان يوكد وقوله يفسر صفة بعد صفة لقوله ضمير غائب اى يفسر ذلك الضمير لابهامه بالجملة بعده الظرف صفة الجملة اى بالجملة الكائنة او الواقعة بعده اى بعد ذلك الضمير وانما وجب تفسير هذا الضمير بالجملة لانه عائد الى الشان والقصة وذلك لا يكون الا جملة والفراء يجوز تفسيره بالمفرد المأول بالجملة نحو كان قائما الزيدان و انما قال بالجملة دون بها مع ان الموضع موضع الضمير لتقدم المعاد لزيادة التمكن في الذهن لان عود ضمير الشان الى الجملة خلاف ما عليه شان الضمائر فكان من مضانّ التاكيد وانما ذكر قوله بعده مع انه يستدرك بقوله ويتقدم الجملة لمكان التاكيد لما مر ويكون منفصلا ومتصلا ومستترا وبارزا فقوله يكون منفصلا ومتصلا تقسيم ضمير الشان والقصة وقوله مستترا وبارزا تقسيم المتصل اى يكون ذلك الضمير منفصلا ومتصلا مستترا كان ذلك المتصل او بارزا على حسب العوامل اى انفصاله واتصاله مستترا كان او بارزا على حسب العوامل فان كان عامله معنويا بان كان الضمير مبتدأ كان منفصلا لفوات ما يتصل به نحو هو زيد قائم وان كان عامله لفظيا فان كان صالحا لاستتار الضمير كان مستترا نحو كان زيد قائما والا بارزا اى ان كان الضمير منصوبا وعامله فعل او حرف كان الضمير بارزا نحو ظننته زيد قائم وانه زيد منطلق فقوله

الشيخ نحو هو زيد قائم مثال المنفصل وكان زيد قائم مثال المتصل المستتر
وانه زيد قائم مثال المتصل البارز وحذفه اى حذف ضمير الشان حال كونه
منصوبا ضعيف لعدم الدليل عليه بعد حذفه لان الخبر كلام مستقل ليس
فيه رابط والجواز لكونه على صورة الفضلات ولقائل ان يقول قد يقوم
الدليل عليه بعد حذفه كرفع زيد في انه زيد قائم وانما قال منصوبا لان
حذفه مرفوعا لا يجوز اصلا لانه ان كان فاعلا فظاهر وان كان مبتدأ
فلعدم الدليل عليه بعد حذفه على ما مر مع كونه ركنا الا مع ان مستثنى
مفرغ اى ضعيف مع كل عامل الا مع ان المفتوحة اذا خففت ظرف لغو لقوله
الا مع ان لمعنى المقارنة اولمعنى الاستثناء اى الا مقرونا بان وقت تخفيفها
اواستثنى وقت تخفيفها فانه اى فان حذفه لازم اما القول بوجود هذا
الضمير فلان ان المكسورة والمفتوحة كل واحد منهما يعملان لمشابهتهما
الفعل على ما عرف لكن المفتوحة اقوى شبها من المكسورة لان صيغته
مثل صيغة مدّ وشدّ فقلنا بوجود هذا الضمير ليكون ان المفتوحة عاملة
اعتبارا لقوة شبهها بالفعل واما امتناع التلفظ بهذا الضمير فلكون ان
ملغاة صورة عملا بتخفيفها و تغير صورتها مثاله قوله تعالى وَاٰخِرُ دَعْوٰهُمْ
اَنِ الْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعٰلَمِيْنَ اسماء الاشارة ما وضع لمشار اليه كلمة ما جنس
وقوله لمشار اليه فصل خرج به غير اسم الاشارة فان قيل ان اريد بقوله لمشار اليه
الاشارة الاصطلاحية لزم تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة اذ الاشارة
في المحدود اصطلاحية وان اريد بالاشارة اللغوية لا يستقيم التعريف حيث
يدخل فيه ضمير الغائب والمعهود وغيرهما قيل المراد الاول والتعريف لفظي وهو
تعريف لفظ بلفظ اجلى منه او يقال الاشارة في المحدود لغوية في الاصل صارت
هي جزء المحدود والمحدود اسماء الاشارة لا الاشارة او يقال المراد الثاني ويخرج
ضمير الغائب وان وضع للاشارة الى شيء بالمعنى اللغوي لكنه لم يقصد فيه
ذلك بل يقصد كونه كناية عن غائب متقدمة الذكر او يقال المراد به الاشارة
الحسية وهو الاشارة بالجوارح اى ما وضع لمشار اليه اشارة حسية فلا يرد ضمير
الغائب ونحوه فانه يشير الى المعاد اشارة ذهنية ويرد عليه نحو ذٰلِكُمُ اللّٰهُ فان
اللّٰه تعالى منزه عن الاشارة الحسية واجيب بانه محمول على التجوز وهي ذا

بحث اسماء الاشارة

ه ونحوه باعتبار الحيثية فانه

للمذكر ولقائل ان يقول لا يستقيم جعل قوله ذا خبر القوله وهي اذ لم يعطف على ذا غيره من سائر اسماء الاشارة فلا يصح حمل ذا على الضمير العائد الى اسماء الاشارة ويمكن ان يحمل كلام الشيخ على تاويل وتسامح وذلك بوجوه احدها ان قوله هي مبتدأ محذوف الخبر اى وهي خمسة والجملة بعده مبنية والثاني ان قوله وهي مبتدأ وذا خبره بحذف المعطوف اى وهي ذا واخواته وقوله للمذكر خبر مبتدأ محذوف اى وهو للمذكر ولمثناه كذا والثالث ان قوله هي مبتدأ وقوله ذا مبتدأ ثان محذوف الخبر اى وهي منها ذا والجملة خبر المبتدأ الاول وقوله للمذكر صفة ذا والرابع ان قوله هي مبتدأ وذا مبتدأ ثان وللمذكر خبر ذا والجملة خبر المبتدأ الاول بحذف الضمير اى وهي ذا منها للمذكر وبحذف الموصول فيما عطف اى وهي ذا للمذكر والذي لمثناه وقوله ذان وذين بدل من الموصول المحذوف فافهم ثم اختلف في ذا فقال ابن يعيش يمكن ان يكون ذا كلمة ثنائية كهو وهي ومَنْ وما فلا يحتاج الى بيان اصله ورد بان احكام الاسماء المتمكنة غالبة في هذه الكلمة حيث يختلف صيغته تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا حيث يقال في المذكر ذا وفي المؤنث ذي وفي المثنى ذانِ وفي الجمع اولاء وهذا اية التصرف والتمكن وغلبة احكام الاسماء المتمكنة والمتصرفة يمنع كونها ثنائية لان بناء الاسم المتمكن لا يكون اقل من القدر الصالح فلابد من بيان اصل وقيل اصله ذَوَوٌ بالواوين فحذف الثانية اعتباطا اى بغير علة موجبة وقلبت الواو الاولى الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وبني لمشابهة الحروف في الافتقار فذهب التنوين للبناء فصار ذا وفيه نظر لانه لو كان اصله ذَوَوٌ لوجب ان يكون تثنيته ذَوَوَانِ كعَصَوَانِ تثنية عصا واجيب بانه انما لم يقل تثنيته ذَوَوَانِ فرقا بين الاسم المتمكن وغيره وذلك لان المثنى في غير المتمكن صيغة مرتجلة غير مبنية على الواحد فلم يعد الى اصله وقيل اصله ذَيَيٌ بالياءين فحذفت الياء الاخيرة اعتباطا وقلبت الاولى الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وفيه نظر لانه لو كان اصله ذَيَيًا لوجب ان يكون تثنيته ذَيَيَانِ كرَحَيَانِ تثنية رَحى وقيل اصله ذَوَيٌ بفتح العين فحذفت الياء وقلب الواو الفا وقيل اسم الاشارة الذال وحدها والالف زائدة ولمثناه اى مثنى ذا ذانِ رفعا وذين نصبا وجرا واختلف النحاة في مثناه فذهب الاكثرون الى بنائه لقيام علة البناء وهي مشابهة الحرف في الاحتياج وقيل معرب لان اخره يختلف باختلاف العوامل والاول اصح لان بناء الواحد و

نــح
ف
كاختلاف

الجمع اعني ذا وهؤلاء شاهد صدق على بناء المثنى وعلى ان اختلاف صيغتي وضعي غير مضاف الى العامل كاختلاف صيغ الضمائر مثل انا واياي فيكون ذان صيغة مرتجلة للمثنى المرفوع غير مبنية على الواحد وذين صيغة مرتجلة للمثنى المنصوب كانا واياي وكذا الخلاف في اللذان والذين وقد سبق ذكره في حكم المعرب وللمؤنث تا وتي وته وذي وذه وذهي وتهي بقلب ذال ذا تاء في تا وبقلب الالف ياء في ذي وهاء في ذه وبالجمع بين القلبين في تي وته يعني ان ذاله قلبت تاء والفه قلب ياء في تي وهاء في ته وبالجمع بين البدلين في ذهي وتهي يعني ان الفه قلب هاء وياء ولمثناه اى لمثنى المؤنث تان رفعا وتين نصبا وجرا على الخلاف المذكور في ذان وذين ولجمعهما اى جمع المذكر والمؤنث عاقلا كان او غير عاقل اولاء مدا وقصرا اى سواء كان ممدودا او مقصورا والمقصور يكتب بالياء وقد ينون الممدود المكسور كصه وان كان اولاء معرفة وصه منونا نكرة لافادة البعد وتنزيله بالبعد منزلة النكرة ويلحقها اويدخل في اولها اسماء الاشارة حرف التنبيه وهي الهاء لان الاشارة يلايم تنبيه المخاطب اولا يقال هذا وهذان وهاتا وهاتان وهؤلاء ويتصل بها اى يتصل باواخر الاسماء الاشارة حرف الخطاب ليدل على احوال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث ذانك ذانكما ذاكم وتاك تاكما تاكن واولئك والدليل على حرفيته امتناع وقوع الظاهر موقعه فيه نظر لان ضمير افعل ايضا يمتنع وقوع الظاهر في موقعه لان استتار ضمير الفاعل فيه لازم واجيب بانه وان امتنع ذلك لكنه لما وجد فيه دليل الاسمية وهو الاسناد اليه فيحكم باسميته وهي خمسة في خمسة اى حرف الخطاب خمسة وهي ك كما كم ك كما كن في خمسة اسماء الاشارة وهي ذا وذان وتا وتان واولاء فيكون المجموع بضرب اسماء الاشارة الخمسة في حروف الخطاب الخمسة خمسة وعشرين لفظا والقياس يقتضي ان يكون حروف الخطاب ستة واشترك خطاب الاثنين فبقي خمسة ثم لفظ الحرف يذكر ويؤنث وههنا اعتبر التذكير ولذا انث العدد لما عرف ان تانيث العدد من الثلثة الى العشرة على عكس تانيث جمع الاشياء وهي اى تلك الخمسة والعشرون ذاك الى ذاكن كلمة الى ههنا اسقاطية ومعناه ذاك وماسواه الى ذاكن فلا يخرج ما بعدها عن حكم ما قبلها وذانك وماسواه الى ذانكن بتخفيف النون وتشديدها قال الله تعالى فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ وجه التشديد يستذكره بعد

ح
تقابل

اسطر وكذلك البواقى اى تاك الى تاكن وكذلك سائر لغاتها وتانك الى تانكن
واولئك الى اولئكن ويقال ذا للقريب اى للمشار اليه القريب وذلك للبعيد
اى للمشار اليه البعيد وذاك للمتوسط اى للمشار اليه المتوسط اي الذي بين
القريب والبعيد وانما قال هكذا للمناسبة بين قلة المسافة وقلة الحروف وكثرة
المسافة وكثرة الحروف وانما اخر ذكر المتوسط عن الطرفين والظاهر ان يذكره
فى الوسط لتوقف معرفته على معرفة الطرفين وانما احال المصنف الفرق الى غيره
حيث قال ويقال ذا للقريب اه ولم يقل ذا للقريب آه لانه لما راى كثرة تخلف هذا
الفرق باستعمال ذا مكان اخويه وبالعكس لم يتخذه مذهبه واحال الى غيره فقال
ويقال وتلك وذانك وتانك مشددتين واولئك مثل ذلك خبر لقوله وتلك
وما عطف عليه اى لفظ تلك وما عطف مثل لفظ ذلك في افادة البعد وقال
الاندليسى لا فرق بين تشديد النون وتخفيفها قربا وبعدا والنحاة فرقوا و
ذلك مذهب المبرد وجه التشديد ان احدى النونين فيهما نون التثنية و
الاخرى بدل من اللام المحذوفة فى الواحد عند المبرد وعوض من الالف
المحذوفة عند غيره لان الالف فيهما الف التثنية لا الف الواحد وانتصاب م في الواحد
قوله مشددتين على انه خبر كان المحذوفة اى ان كانتا مشددتين وفيه نظر
لان حذف كان بدون حرف الشرط سماعي وقيل انه حال من ذانك و
تانك المحكوم عليهما بمماثلة ذلك فيكونان فاعلين معنى وفيه ايضا نظر لان
معنى المماثلة في مثل ذلك عامل معنوي والحال لا يتقدم على العامل المعنوي
واما ثم بفتح الثاء وتشديد الميم وهنا بضم الهاء وتخفيف النون وهنا بفتح
الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء بكسر الهاء ايضا فللمكان اى فللاشارة
الى المكان خاصة اى اخصه خاصة اى خصوصا والجملة مؤكدة يعنى ان
هذه الاسماء الثلثة للاشارة الى مكان خاصة اى لا يشار بها الى غير المكان
لكن هنا يشار بها الى المكان القريب وههنا وهناك الى المتوسط وثم وهنا
مشددة وهنالك الى البعيد واما قولهم قال كذا فللاشارة الى المكان الاعتبارى م ومن ثم قلت كذا

بحث الموصول

الموصول بني الموصول لانه يفتقر الى الصلة فاشبه الحرف فى الافتقار الى الغير
ما لا يتم جزء من الكلام اى مبتدأ او خبرا او فاعلا او نحو ذلك وانتصابه على التميز
اى لا يتم جزئية او حال او لا يتم حال كونه جزء من الكلام الا بصلة وعائد مستتر

مفرغ اى لايتم بشيء الا بصلة وعائد فان قيل ان اريد بالصلة الماخوذة في تعريف الموصول اللغوية لايتم الحد ويلزم الاجمال والاشكال فى الحد وان اريد الاصطلاحية فاما ان يوخذ الموصول في تعريفها بان يقال الصلة هي الجملة الخبرية المبنية للموصول اولم يوخذ بان يقال الصلة هي الجملة الخبرية وعلى الاول يلزم الدور اذ المراد بالموصول الاصطلاحي وعلى الثانى يلزم ان يسمى كل جملة خبرية صلة وليس كذلك قيل المراد به الاصطلاحي وليس تعريف الموصول باعتبار اخذ الصلة فيه من باب تعريف الشيء بما يحتاج الى تفسير اخر من غير ان يعود الى الحد وحتى يلزم الدور كما يقم العالم من قام به العلم ثم قال العلم صفة يتجلى بها المذكور لمن قامت هي به فكذا ههنا قال الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلة ثم فسر الصلة بقوله وصلته جملة خبرية لئلا يلزم تعريف الشيء بما هو اخفى منه ولا يلزم منه ان يسمى كل جملة خبرية صلة بل كل جملة خبرية لايتم الموصول جزءا بدونها بدلالة التفسير فافهم وقال المصنف اريد بالصلة الصلة اللغوية ولا يلزم تعريف الشيء بنفسه اذ المراد بالموصول الاصطلاحي وفيه نظر لانه لو لم يرد الاصطلاحية لايتم الحد ويلزم الاجمال والاشكال فى الحد على انه قال بعد ذلك انما قلت بصلة ولم اقل بجملة كما قال الزمخشري جريا على اصطلاحهم فيتناقض الكلام فان قيل الموصول كما لايتم جزء من الكلام الا بصلة وعائد نحو جاءني الذي قام ابوه كذلك لايتم فضلة فى الكلام الا بهما نحو ضربت الذي قام ابوه فما وجه تخصيص الجزئية قيل الجزء اعم من الركن فيتناول الفضلة لانها ايضا جزء الكلام وان لم يكن ركنا يفوت الكلام بفوته فان قيل لو قال ما لا يتم جزءا الا بجملة خبرية وضمير له لكان اخصر واوضح قيل انه سلك طريق الاجمال والتفصيل وذلك من باب البلاغة او يقال انه قصد بيان الاسم المصطلح عليه لتلك الجملة ولذلك الضمير وقيل انما قال بصلة احترازا عن الاسماء التي يتم جزء من الكلام بدون صلة نحو زيد ورجل وانما قال وعائد احترازا عن بعض الظروف المضاف الى الجملة كحيث واذ واذا لان هذه الاسماء مما لم يتم جزء الا بصلة بعدها لكنها لايحتاج الى عائد وليست بموصول فى الاصطلاح وفيه نظر لانه اذا اريد بالصلة الاصطلاحية لايحتاج الى اخراجها الى قيد اخر لان جملتها لا تسمى صلة اصطلاحا ولو اريد بكلمة ما كلمة كان قوله وعائد احترازا عن الموصول الحرفي وهو ان وان وما و

م بنفسه بل هو من باب تعريف الشيء

كي المصدريات واذا اريد بها الاسم بدلالة مورد التقسيم كان ذلك خارجا عنها وصلته اى صلة الموصول جملة خبرية معلومة مضمونها للمخاطب وانما وجب ان يكون صلته جملة لان وضع الذي والتي ومثناهما ومجموعهما لغرض وصف المعارف بالجمل فحمل اخواتهما عليهما وانما وجب ان يكون تلك الجملة خبرية لان الانشائية لا ثبوت لها في نفسها واثبات الشيء للشيء وثبوته في نفسه وانما وجب ان يكون معلومة للمخاطب قياسا على سائر الصفات لان الصفة من شانها ان تكون معلومة للمخاطب قبل اجرائها على الموصوف فلا يقال جاءني الذي قام الا لمن عرف قيامه وجهل مجيئه فان قيل الموصول معرفة فكيف تبين بالجملة وهي نكرة على ما عرف قيل لا ضير فيه اذ قد تقيد النكرة ما لا تقيده المعرفة والعائد ضمير له اى للموصول وانما احتاج الى عائد ليربط الصلة بالموصول والا لكانت اجنبية غير مفيدة وصلة الالف واللام وهما المختصران من الذي والتي صارتا بمعناهما للتخفيف اسم فاعل او مفعول وهما بمعنى الفعل ولهذا كانا بمرفوعهما جملة وان لم تكونا بمعنى الفعل لما صح وقوعهما صلة وانما ورد الفعل على صورة اسم الفاعل والمفعول لان اللام الموصولة بالحقيقة اسم موصول وهو انما يدخل في الجملة لكنها يشبه اللام الحرفية اعني لام التعريف صورة وهو انما يدخل المفرد فجعلت صلتها ما كان جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه جميعا لا صفة مشبهة لنقصان مشابهتها بالفعل ولا اسم تفضيل لانه ليس بمعنى الفعل بسبب الزيادة ولا مصدر لانه لا يقدر بالفعل الا بتضمنه ان وهو معها بتقدير المفرد وكان حق الاعراب ان يكون على اللام الموصول لكن لما كانت اللام الاسمية في صورة اللام الحرفية والحرف لا يحتمل الاعراب نقل اعرابها الى صلتها واعربت باعرابها كما في الا الكائنة بمعنى الغيره وعلى ما مر في باب الاستثناء فقيل جاءني الضارب ورايت الضارب ومررت بالضارب وهي اي الموصولات الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث واللذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى المؤنث مطلقا بالالف رفعا والياء نصبا وجرا والأُولى على وزن العُلى والهُدى والذين كلاهما لجمع المذكر واللائي واللاءِ واللاىِ واللاتي واللواتي كلاهما لجمع المؤنث ومن وما وهما بمعنى الذي يستوي فيهما المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث غير ان مَن يختص بذوى العلوم وما لغيرها بطريق الحقيقة وقد يستعمل احدُهما مكان الاخرى مجازا وايّ للمذكر بمعنى الذي كقوله تعالى اَيُّهُمْ اَشَدُّ

على الرحمن عتيا وآية للمؤنث بمعنى التي نحو اَيتهن احسن من هند عندي وذو الطائية
اى ذو المنسوبة الى بني طي اى ذو والتى يستعملها بنو طي بمعنى الذي والتي ثم اعلم
ان ذو يجئ لمعنيين بمعنى صاحب كما مر فى الاسمآء الستة وبمعنى الذي والتي في
لغة بني طي وهو المراد ههنا والفرق بينهما ان الاولى معربة وهذه مبنية لا يتغير تقول
جاءني ذو قام ورايت ذو قام ومررت بذو قام ويستوي فيه المذكر والمؤنث والواحد
والمثنى والمجموع والغائب والحاضر كقوله شعر محاذف لئن تغير بعض ما صنعتموه لانتحين
للعظم ذو انا عارقه اى للعظم الذي انا عارقه وكقول الاخر شعر فان الماء ماء ابي
وجدى ۰۰ وبيري ذو حفرت وذو طويت ۰۰ اى التي حفرتها والتي طويتها وذا بعد ما
الاستفهامية نحو ما ذا صنعت اي اي شيء الذي صنعتها وكذا بعد من الاستفهامية
نحو من ذا اكرمت وقيل ان ذا من الموصولات مطلقا والالف واللام عطف على ما
ذكر من الموصولات فان قيل قوله والالف واللام يوهم ان كلا منهما موصول وليس
الامر كذلك بل مجموعهما موصول قيل الجمع بحرف الجمع كالجمع بلفظ الجمع
كانه قال ومجموعهما والعائد المفعول يجوز حذفه اذا كان مفعولا كقوله تعالى أَهٰذَا
الَّذِيْ بَعَثَ اللّٰهُ رَسُوْلًا اى بعثه الله رسولا وانما جاز حذف مثل هذا الضمير
لحصول العلم به لكونه محتاجا اليه حيث يحتاج الموصول اليه فيدل على الحذف وعلى
ان المحذوف ضمير لا ظاهر مع كونه فضلة بخلاف ما اذا لم يكن الضمير محتاجا اليه
حيث لا دليل حينئذ على حذف الضمير لحصول الغرض وهو الاختصار بحذف
الظاهر الذي هو الاصل فلا حاجة الى حذف الضمير الذي هو خلاف الاصل
وذلك بان لا يكون عائدا الى الموصول نحو سمع الله لمن حمده واعاد اليه ضمير
آخر ايضا كما عرفت نحو الذي ضربت عنده غلامه وبخلاف صلة اللام الموصولة
لعدم ظهور الموصولية فيها فالضمير احد دلائل موصوليتها وبخلاف ما اذا كان
في الصلة ضمير الفاعل اذ الفاعل لا يحذف فالحاصل ان العائد الى الموصول غير اللام
اذا كان فضلة ولا يكون ضمير سواه يجوز حذفه لدلالة الموصول عليه بخلاف ما
اذا كان ضمير سواه نحو الذي ضربت عنده غلامه وبخلاف العائد الى غير الموصول
نحو سمع الله لمن حمده فان الضمير عائد الى غير الموصول فلا يجوز حذفه منويا حيث لا يدل
الموصول على المحذوف لاستغنائه عنه فاذا قال سمع الله لمن حمد قاصدا قوله لمن
حمده على ما هو شان من يقصد اتباع السنة كان هذا غير جائز من جهة النحو للزوم

حذف الضمير المستغني عنه مرادا فلا يكون مما يشبه الفاظ القرآن فينبغي ان يفسد
الصلوة كما جاء في بعض الروايات وبخلاف صلة اللام الموصولة لعدم ظهور الموصولية
فيها والضمير احد دلائل موصوليتها فان قيل اي حاجة الى دلالة الموصول عليه
فلم لا يجوز حذف العائد المفعول اذا كان في الصلة ضميران او كان الضمير عائدا
الى غير الموصول قيل ان الضمير وان كان فضلة لا يحذف لان الاضمار خلاف الاصل
وانما وضعت الضمائر للاختصار وبعد الحذف يستوي الظاهر والضمير فلا حاجة
الى ارتكاب مخالفتي الاصل الاضمار والحذف مع حصول الغرض وهو الاختصار
بحذف الظاهر الذي هو الاصل لكنه اذا احتيج الى الضمير من حيث هو ضمير كالعائد الى
الموصول يجوز حذفه لقيام الدليل على تحقق مخالفتي الاصل وهما الاضمار والحذف
فعلى هذا التحقيق ظهر ان اللام في العائد للعهد اي العائد الذي لا يتم الموصول الا به
فيخرج العائد الى غير الموصول والعائد اليه المتعدد وانما قيد العائد بالمفعول ليخرج
عنه العائد الذي هو فاعل ويخرج العائد الذي هو مبتدأ وقد جاء حذفه اذا كان
خبره غير جملة في صلة اي مطلقا نحو قوله تعالى أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمٰنِ عِتِيًّا اي هو
اشد وفي صلة غيره عند طولها كقوله تعالى وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلٰهٌ وَفِي الْأَرْضِ
إِلٰهٌ اي الذي هو في السماء اله حذف العائد عن الصلة لطولها بالعطف عليها
فما فائدة قيد المفعول ثم اعلم ان العائد المفعول يجوز حذفه الا اذا كان العائد
ضميرا منفصلا واقعا بعد الا نحو الذي ما ضربت الا اياه فحينئذ لا يجوز حذفه
اذ لو حذف لا يعلم انه حذف ضمير منفصل بعد الا لجواز ان يكون المحذوف ضميرا
متصلا قبل الا وحينئذ يفوت الغرض الذي لاجله الانفصال فعدم جواز الحذف
ههنا للمانع واذا اخبرت عن شيء هو جزء جملة بالذي او بالتي الباء للاستعانة اي
باستعانة كلمة الذي وليست بصلة الاخبار لان الذي مخبر عنها لا مخبر بها
صدرتها الجملة الفعلية مع ما عطف عليه جزاء الشرط فان قيل الجزاء يجب ان يكون
متاخرا عن الشرط وههنا قد تقدم على الشرط قيل معناه واذا اردت ان تخبر عن شيء
باستعانة الذي وهذا الشرط مقدم على الجزاء لا محالة اي اوقعت كلمة الذي في
صدر الجملة وجعلت موضع المخبر عنه اي في موضع الذي قصد الاخبار عنه ضميرا لها
اي لكلمة الذي واخرته خبرا عنه اي اخرت المخبر عنه حال كونه خبرا عنه اي عن
الذي فاذا اخبرت الفاء للتفسير والتعليل اي فاذا اردت الاخبار عن زيد من

٣ الاصل

٣ وفيه نظر لانه كما يخرج العائد الذي هو فاعل

احتيج

بحث بالذي

٣ او باستعمال الذي

ضربت زيدا بالذي الجار والمجرور صفة زيدا اى عن زيد الكائن من ضربت زيدا او كلمة من تبعيضية اى عن زيد الذي هو بعض هذا التركيب قلت الذي ضربته زيد بتصدير الذي وجعل الضمير في موضع زيد وتاخير زيد خبرا للذي وكذلك اى مثل الذي الالف واللام في الجملة الفعلية المتصرفة خاصة اى خصت الالف واللام بالجملة الفعلية خاصة اى خصوصا ليصح بناء صلتها وهي اسم الفاعل او المفعول من الفعل الذي في الجملة الفعلية اذ لا يصح بناءهما من جملة اسمية فاذا اخبرت عن زيد من ضربت زيدا بالالف واللام قلت الضاربه انا زيد واذا اخبرت عن زيد من قام زيد بهما قلت القائم زيد واذا تعذر امر منها اى من الامور المذكورة اى شرط من الشروط المذكورة وهي تصدير الذي وجعل الضمير موضع المخبر عنه وتاخير المخبر عنه خبرا لها تعذر الاخبار المذكور وهو الاخبار بالذي ومن ثم اى من اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذي في ضمير الشان نحو هو زيد قائم حق العبارة ان يقول ومن ثمه امتنع عن ضمير الشان لان ضمير الشان مخبر عنه لا مخبر فيه الا انه جعل المخبر عنه ظرفا على الاتساع على نحو النجاة في الصدق وانا في حاجتك وانما امتنع الاخبار بالذي عن ضمير الشان لامتناع تاخيره خبرا عن الذي بان يقال الذي هو زيد قائم هو لانه يستلزم التقدم على الجملة المفسرة وانما بدأ بالتفريع من الاخير لا الاول اخذا فيه عن القريب و في الموصوف والصفة فلا يجوز في ضرب زيد العاقل ان يخبر بالذي عن زيد ولا عن العاقل لامتناع جعل الضمير في موضع واحد منهما لانه لو جعل في موضع الموصوف بان يقال الذي ضرب هو العاقل زيد لزم وقوع الضمير موصوفا ولو جعل في موضع الصفة بان يقال الذي ضرب زيد هو العاقل لزم وقوع الضمير صفة وقد عرفت ان الضمير لا يوصف ولا يوصف به ثم الاخبار عن الموصوف انما يمتنع اذا كان بدون الصفة اما اذا كان مع الصفة فغير ممتنع نحو الذي ضربته زيد العاقل و في المصدر العامل فلا يجوز في عجبت من دق القصار الثوب ان يخبر بالذي عن الدق لامتناع جعل الضمير في موضعه لانه لو جعل الضمير في موضعه بان يقال الذي عجبت منه القصار الثوب دق لزم اعمال الضمير وهو ممتنع ثم الاخبار عن المصدر العامل انما يمتنع اذا كان بدون المعمول اما اذا كان مع المعمول فلا يمتنع نحو الذي عجبت منه دق القصار الثوب و في الحال

فلا يجوز فى نحو جاءني زيد راكبا ان يخبر بالذي عن قوله راكبا لامتناع جعل الضمير في موضعه لانه لو جعل في موضعه بان يقال الذي جاءني زيد هو راكب لزم وقوع الضمير حالا وهو ممتنع لما عرفت أن الحال لا يكون معرفة ق فى الضمير المستحق لغيرها اى لغير كلمة الذي فلا يجوز في زيد ضربته ان تخبر بالذي عن الضمير العائد الى المبتدأ لامتناع تصدير الذي لانه لو صدر بان يقال الذي زيد ضربته هو فذلك الضمير ان عاد الى الموصول لزم خلو المبتدأ عن العائد وان عاد الى المبتدأ لزم خلو الموصول عن العائد وكل منهما ممتنع ق وفى الاسم المشتمل عليه اى على الضمير المستحق لغيرها فلا يجوز في زيد ضربت غلامه ان تخبر بالذي عن غلامه لامتناع تصدير الذي لانه لوصدر بان يقال الذي زيد ضربته غلامه فذلك الضمير ان عاد الى الموصول لزم خلو المبتدأ عن العائد ٢ وكل منهما ممتنع وما الاسمية انواع فيه احتراز عن ما الحرفية كما النافية والمصدرية والكافة اى ما المنسوبة الى الاسم نسبة الجزئي الى الكلي لان ما جزئي والاسم كلي اي ما الذي هي من جزئيات الاسم لا من جزئيات الحرف انواعه ستة موصولة بمعنى الذي نحو اعجبني ما صنعت اي الذي صنعت واستفهامية نحو وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسٰى وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما يعجب لك اى شيء معجب لك واما بجملة كقول الشاعر **شعر**

ربما يكره النفوس من الامر ۞ له فرجة كحل العقال ۞

وما في البيت يحتمل ان يكون كافة اى مانعة عن العمل مبنية لدخول رب على الفعل كقوله تعالى رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ الاٰية النحاة اختاروا كونها موصوفة بمعنى شيء والعائد محذوف اى رب شيء تكرهه النفوس لانها لو كانت كافة لابد لها من حذف مفعول يكره حينئذ وكان تقدير الكلام ورب ما يكره النفوس شيئا من الامر وحينئذ يلزم حذف الموصوف واقامة الصفة التي هي الجار والمجرور وهو من الامر مقامه وذلك تقليل لان الشرط المذكور في باب الصفة ههنا حاصل كذا ذكره المصنف رح في شرحه وفيه نظر لانه لا يمتنع ان يكون من متعلقة بقوله يكره وهي للتبعيض كما في اخذت من الدراهم شيئا فلا حاجة الى حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور مقامه فالاولى ان يقال ان كلمة ما يحتمل ان يكون موصوفة وان يكون كافة والمثال يصلح محتملا لكن يرد عليه ان المثال وان صلح محتملا لكن غير المقصود اذا كان مساويا للمقصود كان قبيحا وان كان راجحا كان اقبح ويدفع بان جعلها موصوفة راجحة ههنا لحمل رب على بابه للتكثير وهو كونها غير مكفوفة وغير داخلة على الفعل وتامة بمعنى الشيء

٢ وان عاد الى المبتدأ لزم خلو الموصول عن العائد

[illegible]

منكرا عند ابي علي الفارسي وبمعنى الشيء معرفا عند سيبويه نحو قوله تعالى ان تبدوا الصدقات فنعما هي وانما سميت تامة لانها لا يحتاج الى صلة وصفة نحو اكرمته بوجه ما اي بوجه اي وجه وقيل هي حرف زائدة وفائدتها الابهام وتاكيد التنكير تعظيما نحو لامر ما غلبت او تحقيرا نحو اعطيت عطية ما او تنويعا نحو ضربته ضربا ما وانما ذكر انواع ما في الموصولات لانها ليس لها باب على حدة وانها موافقة لما الموصولة لفظا فبينها في ضمن ما الموصولة ومن كذلك اي مثل ما في اوجهها الا في التامة والصفة فان من لا يكون تامة ولا صفة خلافا لابي علي فالموصولة نحو اكرمت من جاءك اي الذي جاءك والشرطية نحو من تضرب اضرب والاستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت والموصوفة بالمفرد نحو قوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا اي على شخص غيرنا وبالجملة نحو رب من جاءك قد اكرمته وبناء من وما الموصولتين لشبه الحرف في الافتقار وبناء الاستفهاميتين والشرطيتين لتضمن حرف الاستفهام والشرط وبناء التامة والصفة لمشابهتهما الموصولة لفظا واي للمذكر بمعنى الذي واية للمؤنث بمعنى التي كمن في اوجهها اي تكونان موصولتين نحو اضرب ايهم وايتهن لقيت واستفهاميتين نحو ايهم اخوك وايتهن اختك وشرطيتين نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى واية طريقة سلكت سلكت وموصوفتين نحو يا ايها الرجل ويا ايتها المرأة ولا يعرف كونهما موصوفتين في غير هذا المقام واجاز الاخفش كونهما موصوفتين في غير هذا المقام ايضا نحو مررت باي محسن اليك فان قيل قوله كمن يشير الى عدم كونهما صفتين لعدمه في من لكنه ثابت بالاتفاق نحو مررت برجل اي رجل وامرأة اية امرأة اي رجل كامل وامرأة كاملة قيل لعل الشيخ ادرجه في الاستفهام لان اصلهما صفتين هو الاستفهام لانه اذا قيل مررت برجل اي رجل فكانه قيل مررت برجل عظيم لهيئته فيسأل عن شانه ويقال اي رجل فنقل الى الصفة وجعل بمعنى عظيم فاعرب باعراب الموصوف فعلى هذا كان شبيها بمن في حق ثبوت الوجوه الاربعة وانتفاء التامة والصفة فيكون التشبيه تاما ويحتمل ان يكون التشبيه في ضمن ثبوت ما ثبت فيه دون انتفاء ما نفي عنه فيكون التشبيه قاصرا فلا يرد مجيئهما صفتين دون من فان قيل اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما فيكون اية ههنا علما فينبغي ان يكون غير منصرف لوجود العلمية والتانيث وقد نقل ههنا منونا قيل هو غير منصرف وتنوينه لمشاكلة مسماه

[illegible]

والممنوع في غير المنصرف تنوين التمكن لا تنوين المشاكلة وقد سبق مثل هذا الكلام في قوله واما فرازنة فمنصرف وهي معربة اي كلمة اي الموصولة معربة وحدها حالا ولي النكرة اي منفردا او مصدر قائم مقام الحال اي ينفرد انفرادها والجملة حال فان قيل سائر انواع اي واية سوى كونهما موصوفتين ايضا معربة فلا وجه لتخصيص كونهما موصولتين قيل انفرادها في الاعراب بالنسبة الى انواع الموصولات لا مطلقا اي وهي معربة من بين الموصولات وحدها اي لا يشاركها من الموصولات في الاعراب غيرها وذلك للزوم اضافة المانعة عن البناء لنزولها منزلة التنوين المنافي للبناء لكونها دالة على امكنية الاسم فكذا ما هو نازلة منزلته وهو الاضافة ولا يرد نحو حيث فانها لازم الاضافة الى الجملة مع انها مبنية لان الاضافة اعتبرت مانعة لا رافعة ووجهه قد سبق في بحث غلامي ولا يرد نحو يومئذ وَيَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِيْنَ ويَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّوْرِ فان الاضافة داعية الى البناء فكيف يكون مانعة لان هذه الاضافة من حيث انها اضافة الى الجملة والى اذ المضاف الى الجملة داعية لما عرفت ان الجملة يشبه مبني الاصل كما انها من حيث انها قائمة مقام التنوين مانعة فيجوز البناء توفيقا بين جهتي كونها داعية ومانعة الا اذا حذف صدر صلتها اي صلة اي فحينئذ يجوز ان يبنى على الضم ان كانت مضافة نحو قوله تع لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيْعَةٍ اَيُّهُمْ اَشَدُّ عَلَى الرَّحْمٰنِ عِتِيًّا اي لننزعن من كل طائفة من طوائف البغي والفساد الذي هو اشد على الرحمن في الطغيان والعلو في الكفر فنعذبه اي في ادخاله في النار وذهب الكوفية الى انها معربة مبتدأ استفهامية لا موصولة ومن كل شيعة متعلقة بالنزع ومن للتبعيض والجملة صفة شيعة بتاويل مقول فيهم لان الجملة الانشائية لا تقع صفة وحمله يونس على التعليق بالاستفهام ويلزم عليه التعليق في غير افعال القلوب وهو من خصائصها وفيه اختصاص التعليق بما ليس مذهب يونس فلا يلزم عليه ذلك وحمله الاخفش على زيادة من في الاثبات كما هو مذهبه فيكون كل شيعة مفعولا وجملة ايهم مستانفة وانما بنيت بعد حذف صدر صلتها لان البناء كان صفة اشباهها وامثالها اعني سائر الموصولات لشبهها بالحرف في الافتقار وهذا انما منع عن صفة اشباهه للاضافة المانعة للبناء فاذا حذف صدر صلتها ازداد شبهه بالحرف لازدياد افتقاره بحذف صدر صلته التي هي مبينة وموضحة له فعارض هذه الجهة جهة اضافتها فعاد مبنيا لان ما هو صفة الاشياء يميل اليه كل شيء بادنى سبب فيه وفيه انه

منقوض بما اذا كان غير مضاف وقد حذف صدر صلته نحو اضرب ايّا افضل اي هو افضل حيث وجد ازدياد افتقاره بحذف صدر صلتها ولم يبين لانه لم يسمع الا منصوبا وانما بني على الضم لانه لما تمكن فيه نقصان بحذف بعض ما يوضحه ويبينه وهو الصلة فانها المبينة للموصول جبر ذلك النقصان بالضم الذي هو اقوى الحركات كما قيل في قبل وبعد لكن لما تمكن فيهما نقصان بحذف ما اضيف اليه جبر ذلك النقصان بالضم الذي هو اقوى الحركات وقال سيبويه للاعراب بعد حذف صدر صلتها ايضا لغة جيدة قال الجرمي خرجت من خندق الكوفة فلم اسمع احدا الى مكة يقول اضرب ايّهم الافضل الا منصوبا وفي ماذا صنعت كذا من ذا اكرمت وجهان احدهما اي احد الوجهين ما الذي اي افادة معنى الذي يكون ذا موصولا وما استفهاما بمعنى ايّ شيء اي ايّ شيء الذي صنعته وجوابه اي جواب ماذا صنعت على هذا الوجه رفع اي مرفوع او ذو رفع على انه خبر المبتدأ المحذوف فالتقدير في قوله الاكرام في جواب من قال ماذا صنعت اي الذي صنعته الاكرام والوجه الاخر ايّ شيء اي افادة معنى ايّ شيء يكون ماذا بمنزلة اسم واحد بمعنى ايّ شيء كانه قيل ايّ شيء صنعت فيكون ماذا منصوبة المحل على انه مفعول به لقوله صنعت وجوابه اي جواب ماذا صنعت على هذا الوجه نصبا اي منصوب او ذو نصب على انه مفعول به فاذا قيل الاكرام في جواب ماذا صنعت كان المعنى صنعت الاكرام وقد قرئ قوله تعالى قُلِ الْعَفْوَ في جواب ماذا يُنْفِقُوْنَ بالرفع والنصب فالرفع على انه خبر مبتدأ محذوف اي الذي ينفقونه العفو والنصب على المفعولية اي ينفقون العفو وعفو المال ما يفضل عن النفقة

بحث اسماء الافعال

اسماء الافعال بنيت لقيامهما مقام الامر والماضي كما اشار اليه الشيخ بقوله ما كان بمعنى الامر او الماضي كلمة كان هذه يحتمل الوجوه الاربعة وهي ان يكون ناقصة على اصلها او تامة بمعنى صار او زائدة اي ما كان كائنا بمعنى الامر او الماضي او ما وجد بمعنى الامر او الماضي او بمعنى الامر او الماضي قدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه ويرد عليه ان اسماء الافعال قد تكون بمعنى المضارع مثل أُفٍّ بمعنى اتضجر واُوّه بمعنى اتوجع فكيف يصح الحصر واجيب بان اصلهما كونهما بمعنى تضجرت وتوجعت وان عبر عنه بالمستقبل مجازا فلا يرد نقضا فان قيل نحو الضارب امس بمعنى الذي ضرب فينبغي ان يكون اسم فعل قيل معناه ما كان بمعنى الامر او الماضي وضعا وانه صدر بمعنى الماضي بعارض لحوق امس وفيه نظر لان اسم الفعل لما كان بمعنى الامر او الماضي وضعا

صدق عليه حد الفعل لانه دل على معنى في نفسه مقترنا باحد الازمنة الثلثة وضعا واجيب بانها وضعت اولا اسماء لانها في الاصل اما مصدر او ظرف او جار ومجرور ووضعها بمعنى الافعال وضع ثان وهو وضع اعتباري استعمالي فانها استعملت بمعنى الافعال بعد النقل فلم يتناول تعريف اسم الفعل نحو الضارب امس لعدم الوضع الثاني له ولم يخرج عن الاسماء لتحقق الوضع الاول فيه فافهم فان قيل لم عرفت ان هذه الكلمات ليست بالافعال قيل بالدليل وذلك لان صيغها مخالفة لصيغ الافعال ولان بعضها ينون عند التنكير نحو مهٍ و صهٍ واف واوه وبعضها تدخل فيه اللام وبعضها منقول عن المصدر والظرف والجار والمجرور كرويد فانه منقول عن المصدر لانه في الاصل تصغير ارواد تصغير الترخيم بحذف الزوائد كقوله تع امهلهم رويدا ووراءك فانه منقول عن الظرف وعليك فانه منقول من الجار والمجرور وهذا دليل ظاهر على اسميتها و بعضها يشبه ان يكون مصدرا ولم يثبت استعماله مصدرا نحو وشكان بمعنى سرع و شتان بمعنى افترق وهيهات بمعنى بعد ونَزالِ بمعنى انزلْ فان هذه الكلمات يحتمل ان يكون منقولة عن المصادر لان وشكان وشتان على وزن ليان اصله لويان وهو مصدر لوى يلوي على حد ضرب يضرب وهيهات على وزن قوقاة وهو مصدر قوقى ونزالِ على وزن ذهاب وهو مصدر ذهب فيحمل ما هو منقول على الاحتمال على ما هو منقول على اليقين وجعل الكل منقولا نحو رويد زيدا اي امهله نظير ما يكون بمعنى الامر وهو متعد والمنقول عنه فيه مستعمل وهيهات ذلك اي بعد نظير ما يكون بمعنى الماضي وهو لازم والمنقول عنه فيه غير مستعمل وانما اختار هذين المثالين ليشير الى تقسيم اسماء الافعال الى ما كان بمعنى الامر او الماضي والى ما كان متعديا او لازما والى ما كان المنقول عنه فيه مستعملا او لا وفي محل هذه الاسماء من الاعراب مذهبان احدهما الرفع على الابتداء فيكون مع فاعلها الساد مسد الخبر جملة كاقائم الزيدان على راي وفيه نظر لان معنى الفعل يمنع الابتدائية واجيب بانا لا نسلم ان هذا النوع من المبتدأ ينافيه معنى الفعل لكونه مسندا به لا مسندا اليه الا ترى ان قائما في قوله اقائم الزيدان مبتدأ وفيه معنى الفعل لانه بمعنى يقوم الزيدان والثاني النصب على المصدرية فرويد زيدا مثلا في تقدير ارود زيدا اروادا ثم حذف الفعل وصغر

اروادا تصغير الترخيم بحذف الزوائد وفيه نظر لانه ليس مع تقدير الفعل قبلها فلا يكون حينئذ اسماء الافعال والحق انه لا محل لها من الاعراب لصيرورتها بمعنى الفعل واخذها حكمه وفعال مبتدأ اى ما يوازن بفعال بمعنى الامر الجار والمجرور صفة فعال اى فعال الكائن بمعنى الامر من الثلاثي الجار والمجرور اما صفة الامر اى بمعنى الامر الكائن من الثلاثي او حال من ضمير ثبت قياس وهو خبر لقوله فعال اي قياسي او ذو قياس ومجيء فعال بمعنى الامر من كل ثلاثي قياسي عند سيبويه يعني ان كل فعل ثلاثي يصح ان يشتق عنه فعال بمعنى الامر كنزال الكائن بمعنى انزل وضراب بمعنى اضرب واكال بمعنى كل وكتاب بمعنى اكتب وعلام بمعنى اعلم وفي غير الثلاثي سماع لمريات الا قرقار وعرعار وعند المبرد مجيء فعال مطلقا سماعي وعند الاخفش مجيئه مطلقا قياسي ثم اعلم ان فعال التي بمعنى الامر من اسماء الافعال وسائر اقسامها ليس منها وفعال مبتدأ مصدرا حال عن ضمير قوله مبني ولا يجوز ان يكون حالا عن فعال لانه ليس بفاعل ولا مفعول به معرفة اى علما للمعاني كفجار علم للفجرة او الفجور وهما من المعاني وانما قلنا انه مصدر لان العدل تغير الصيغة بدون تغير المعنى فيكون معناه المصدر وانما قلنا انه معرفة بدليل قولهم فجار القبيحة واما لزوم التانيث فيه باعتبار ان سائر اقسام فعال مؤنثة وصفة عطف على قوله مصدرا اى صفة مختصة بالنداء مثل يا فساق ويا خباث او غير مختصة مثل جنار للشمس وحلاق للمنية وقوله مبني خبر لقوله وفعال اى فعال مصدرا وصفة مبني وانما بني فعال التي هي مصدر معرفة او صفة لمشابهته له اى لمشابهة فعال التي هي مصدر معرفة او صفة لفعال التي بمعنى الامر عدلا وزنة تمييزان اى لمشابهته عدله ووزنه لعدل فعال بمعنى الامر وزنته او حال اى حال كونه معدولا وصاحب زنته فعال يعني كما ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر فكذا فعال مصدرا معدول عن المصدر المعرفة وصفة معدول عن فاعلة وعلما للاعيان الجار والمجرور صفة قوله علما وقوله مؤنثا صفة اخرى لقوله علما اى علما كائنا للاعيان مؤنثا معنويا واللام في قوله للاعيان للجنس يبطل معنى الجمع اى علما للعين المؤنث المعنوي فلا يرد ما قيل ان قطام ليس علما للاعيان بل علما للعين فلا يصح التمثيل وفيه احتراز عما اذا كان علما

للمعنى كفجار والواو في قوله وعلما داخلة على قوله مبني للعطف على قوله مبني السابق الواقع خبر المبتدأ وهو قوله فعال ولا يجوز ان يكون قوله علما حال عن فعال المقدم بواسطة العطف لانه ليس بفاعل ولا مفعول به بل هو حال عن مفهوم قوله مبني فى الحجاز و معرب في تميم بجعلهما بمعنى خبر واحد اى اختلف فيه حال كونه علما للاعيان وان تعلق بكل من قوله مبني فى الحجاز ومعرب في تميم لزم توارد العاملين على معمول واحد وان تعلق باحدهما لزم خلو الاخر عن التعلق بهذا الحال كقطام وغلاب مبني فى الحجاز لما مرّ في فجار وفساق اى لمشابهته بفعال التي بمعنى الامر عدلا ووزنا ومعرب في تميم اى في استعمال بني تميم لمجيئه في استعمالهم معربا على ما حكموا ولان العدل التقديري لا يؤثر فى البناء لضعفه الا ما كان في اخره راء فى الاكثر اسم كان وقوله فى اخره خبره والجملة صلة او صفة ما وما منصوبة المحل على الاستثناء من الموجب لانه مستثنى من قوله وفعال علما للاعيان لانه بمعنى كل ما يوازن بفعال فيكون علما فيستثنى منه ما خرج عن حكمه وهو الاختلاف فى بنائه واعرابه بين اهل الحجاز وجميع بني تميم وفى بعض النسخ الا ما اخره راء بدون كان و في فانه مبني باتفاق اكثر بني تميم لانه لم يعرف الا مبنيا ولعل ذلك بناء على ثقل الراء التي هي من حروف التكرير فوجب التخفيف فيه بالامالة وهي لا تحصل بدون البناء على الكسر نحو حضار علم كوكب وطمار اسم للمكان المرتفع وكرار اسم لخرزة تسحر بها النساء ازواجهن ونحو ذلك

(الاصوات)

الاصوات وهي ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء المبنية لاجرائها مجراها واخذها حكمها وبنيت لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء نحو زيد عمرو وعدد عدد ان وانما قال الاصوات ولم يقل اسماء الاصوات لان المطلوب بيان الاصوات مما يصوت به الانسان بهيمة كنخ عند اناخة البعير او تشبه بغيره كالتشبيه بصوت الغراب وغيره لا بيان الاسماء الدالة على الاصوات من نحو نخ صوت اناخة البعير وغاق صوت الغراب كل لفظ حكي به صوت وليس المراد به حكاية الصوت في نحو غاق صوت الغراب لانه اسم لا صوت ولاستواء القسمين فيه حيث يقال ايضا نخ صوت اناخة البعير فيصير القسمان قسما واحدا بل المراد ما يشبه به انسان بصوت غيره من بهيمة او طائر او غيرهما اى لفظ صوت به مثل صوت بهيمة او طائر او غيرهما كما يفعل بعض الصائدين عند الصيد لئلا ينفر الصيد الصوت والتصويت بمعنى واحد يقال قد صات الشيء يصوت صوتا وكذلك

الصيادين
الصائدين

بحث المركبات

ركب

صوت الانسان تصويتا **او صوت به** الجار والمجرور مفعول ما لم يسم فاعله اى كل لفظ صوت بذلك اللفظ للبهائم لزجرها او دعائها او ختيها او حسبها او غير ذلك مثل عدس زجر للبهائم ودعاء للغنم وهج خشي للكلب اى طرد له وسمع حثا للابل والغرض بهذا التصويت انقياد البهائم عند سماع هذه الاصوات وذلك لاجراء الله تعالى العادة بذلك فان قيل لم لم يذكر ههنا قسما ثالثا وهو ما هو صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير كوي صوت للتعجب يقال وَيْ مَا اَغْفَلَهٗ اى التعجب من كمال غفلته قال الله تعالى وَيْ كَاَنَّهٗ لَا يُفْلِحُ الْكٰفِرُوْنَ اى ما اشبه الحال بان الكفرين ينالون الفلاح وكاوه صوت المتوجع اى اتوجع ونحو ذلك قيل لان حكمه يعلم بالدلالة لانه اولى الاقسام وذلك لان هذين القسمين لما كانا ملحقين بالاسماء المبنية لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء كان كون ذلك القسم ملحقا بها اولى لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغيره او يقال فى الكلام حذف معطوف اى او صوت به للبهائم او غيرها فلا يخرج ما صوت به لتعجب كوَيْ او توجع كاوّه والحذف بقرينة ان هذا القسم اولى الاقسام **فالاول** اى ما حكي به صوت **كغاق** حكاية عن صوت الغراب بان صوت به انسان تشبيها بالغراب **والثاني** اى ما صوت به البهائم **كنخ** مشددة او مخففة صوت عند اناخة البعير **المركبات** اللام للعهد اى المركبات المذكورة من قبل اي في حصر الاسماء المبنية **كل اسم ركب من كلمتين** اي مركب من كلمتين او حاصل من اجتماع كلمتين وجعلهما كلمة واحدة بالامتزاج وفي حمل كل اسم على المركبات نوع تسامح اى المركب كل اسم من كلمتين وانما قال من كلمتين ولم يقل من اسمين لئلا يخرج نحو بخت نصر لان ثانى الجزئين فعل لا اسم لكنه يخرج منه علم مركب من مهملتين نحو جسق فسق علما لان المهمل ليس بكلمة لعدم الوضع وقيل انما لم يقل من اسمين لئلا يخرج نحو سيبويه لان ثانى الجزئين صوت لا اسم وفيه نظر لانه لو لم يكن اسما فما هو ان قيل انه حرف فهو قول لم يقل به احد وان قيل انه ليس باسم ولا فعل ولا حرف لعدم كونه دالا بالوضع بل قسم رابع فيخرج من كلمتين ايضا اذ الكلمة لا يكون الا اسما او فعلا او حرفا فلو قال من لفظين لكان اولى ليتناول نحو سيبويه وجسق فسق علما ويمكن ان يراد بالكلمتين اللفظان على طريق ذكر الاخص وارادة الاعم ويمكن ان يقال كلامنا فى المركب

الذي سبب بنائه التركيب وسيبويه ليس كذلك ثم ان شئت ازجا عن البحث فلا حاجة
الى الاخراج عن هذا التعريف ليس بينهما نسبة الجملة صفة كلمتين اى ليس بين
تلك الكلمتين نسبة لا نسبة اسناد ولا نسبة اضافة ولا نسبة عمل ولا نسبة
افادة معنى فيخرج منه تابط شرا وعبد الله ويزيد والنجم اسلاما فان قيل شرا
مبنى فكيف يحترز عنه قيل الكلام ههنا فى المركب الذي سبب بنائه التركيب وهو
ليس كذلك فان تضمن الجزء الثاني من المركب حرفا بنيا اى بني الجزءان على الفتح
الاول لكونه صار وسطا بالتركيب والوسط ليس بمحل للاعراب والثاني لكونه متضمنا
للحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشر فحذفت الواو وقصد لتمزج الاسمين
وتركيبهما وحادي عشر بفتح الياء لبناء صدره واعداد المركبة على الفتح كخمسة وهو
الافصح وجاز سكون الياء تخفيفا وكذلك الحكم فى ياء ثمانى عشر على ما ياتي واخواتها
اى اخوات حادي عشر الى تاسع عشر ولقائل ان يقول ان بناء حادي عشر واخواتها
مشكل لان الجزء الثاني لا يتضمن الحرف لان معناه واحد من احد عشر وهذا
المعنى لا يستقيم بتقدير حادي وعشر ويمكن ان يجاب عنه بان حادى عشر بمعنى احد
وعشر ثم اذا اريد بيان حاله ومرتبته فى التعداد غير المركب المذكور مع بقاء التركيب
الى واحد من احد عشر بمعنى واحد من احد وعشر بتغير الجزء الاول وهو
الواحد الى صيغة اسم فاعل مقلوب من الواحد الى صيغة الحادى فانه مقلوب من
الواحد بدليل امثلة اشتقاقه فاخرت الواو عن الدال وقدمت الحاء على
الالف فصار الحادو ثم قلبت الواو ياء كما قلبت فى الداعي وفى الثانى عشر الى
التاسع عشر بلا قلب فلا يلزم اشتقاقه من معنى الواحد والعطف بعد التغير اذ
الاعراب والبناء فى المنقولات باعتبار المنقول عنه والمعنى باعتبار المنقول اليه
ويمكن ان يقال ان العدد المركب الذي لبيان حال المتعدد بني للحمل على الذي
لبيان ذلك المتعدد فحادى عشر محمول على احد عشر وكذا اخوات ذلك على اخوات
هذا الا اثنى عشر مستثنى من قوله بنيا لا من اخواتها لان اثنى عشر ليس من اخوات
حادى عشر اى بنى الجزءان الا اثنى عشر فانه لا يبنى فيه الجزءان بل يبنى الثانى ويعرب
الاول لشبهه بالمضاف بسقوط النون لان سقوطها من احكام الاضافة فاعطي
لحكم المضاف والا اعرب الثاني اى وان لم يتضمن الثاني حرفا اعرب الجزء الثاني
لعدم سبب بنائه مع امتناعه عن الصرف لوجود السببين اى العلمية والتركيب

تابّط

بحث الكنايات

كبعلبك وبني الجزء الاول على الفتح في الاصح اي اصح الوجوه لتوسط المانع عن الاعراب وعدم الواسطة بين الاعراب والبناء وقيل يعرب الجزء الاول مضافا الى الثاني مع امتناع الثاني عن الصرف لوجود السببين وقيل مع انصرافه الكنايات اي بعض الكنايات اذ جميع الكنايات ليست بمبنية نحو فلان وفلانة كنايتين عن الاعلام وهن وهنة كنايتين عن الاجناس فانهما معربات ثم الكنايات الفاظ مبهمة تعتبر بها عن شيء وقع مفسرا في كلام متكلم اما بجعله مبهما على المخاطب او لنسيانه هذا حاصل ما ذكره المصنف رح في شرحه وفيه نظر لانه يخرج من هذا التعريف كم وكذا لانه غير معتبر بهما عن شيء وقع مفسرا في كلام متكلم وانما لم يعرف الكنايات في المتن و اكتفى بذكر الجزئيات لانها معدودة منحصرة معلومة بالتعيين فلا حاجة الى تعريفها و من جزئياتها كم وكذا للعدد صفة كذا اي كذا الكائن للعدد او صفة كم وكذا الكائنان للعدد وجاء كذا كناية عن غير العدد نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او الاحد ونحوهما وكيت وذيت للحديث والقصة ولا يستعملان الا مكررتين تقول كان بيني و بين فلان كيت وكيت او ذيت وذيت كناية عما جرى بينك وبينه من الحديث والقصة واصلهما كيت وذيت بالتشديد فخففا وانما بنيت الكنايات لتركيب كذا عن مبنيين الكاف وذا وتضمن كم الاستفهامية حرف الاستفهام وحمل الخبرية على رب التي هي نقيضها لكونها للتكثير وكون رب للتقليل او على الاستفهامية لانها مثلها في اللفظ وحمل كيت وذيت على الجمل المكنى عنها بهما وهي تشبه مبني الاصل على ما عرف فكم الاستفهامية اي دالة على الاستفهام مميزها اي مميز كم الاستفهامية منصوب على التميز مفرد نحو كم درهما عندك وكم رجلا ضربت فكم مبتدأ ومميزها مبتدأ ثان ومنصوب خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر المبتدأ الاول والخبرية اي مميز كم الخبرية بحذف المضاف والا لم يصح الحمل مجرور على الاضافة مفرد مرة ومجموع اخرى نحو كم رجل او رجال عندك وانما كان مميز الاستفهامية منصوبا مفردا ومميز الخبرية مجرورا او مجموعا لانهما لما حملتا على العدد باعتبار كونهما كنايتين عنه اخذتا حكم العدد وهو نوعان احدهما المضاف الى المميز وثانيهما المميز بالمنصوب ففرق بين كم الخبرية والاستفهامية حيث اعطي الاستفهامية حكم العدد المميز بالمنصوب فنصب مميزها واعطي الخبرية حكم العدد المضاف الى المميز فخفض مميزها على الاضافة ولما حملت الخبرية على العدد المضاف وهو نوعان مضاف الى الجمع وهو من الثلاثة الى العشرة ، ومضاف الى الواحد

اي كم وكذا

وهو المائة والالف جرى فيه حكم كليهما وانما لم يفرق بينهما بالعكس لان الاستفهامية لما حملت على العدد وحملت على العدد المتوسط بين القليل والكثير وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين دون العدد القليل وهو ما دون العشرة ودون العدد الكثير وهو المائة وما فوقها لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح والمتوسط راجح لان خير الامور اوسطها ولانه كثير والخبرية لما حملت على العدد المضاف لانها نقيضة رب فكان الجر بعدها اليق واحرى ثم الجر بعد الخبرية انما يجب اذا لم يفصل بينها وبين مميزها بشيء فان فصل بينهما فالمختار النصب حملا على الاستفهامية اذ لا يمكن الاضافة مع الفصل تقول كم في الدار رجلا فان قيل قد قالوا ان كم الخبرية لانشآء التكثير فما وجه الجمع بين كون كم خبرية وكون جملتها انشائية والتنافي بين الخبر والانشآء ظاهر ولهذا يجري التصديق والتكذيب في الخبر دون الانشآء قيل لا تنافي بينهما لاختلاف الجهة نحو كم رجل ضربت اخبار بضرب كثير من الرجال وانشآء لاستكثار الضرب ولهذا يقال له كذبت ما ضربت كثيرا من الرجال ولا يقال كذبت ما استكثرت الضرب كما لو قال ما اكثرهم صح ان يقال ليسوا بكثيرين ولم يصح ان يقال ما تعجبت من كثرتهم فاختلف جهتا الانشآء والخبر ولا تنافي مع اختلاف الجهة وتدخل كلمة من البيانية فيهما اى في مميز كم الاستفهامية ومميز كم الخبرية كقوله تعالى وَكَمْ مِّنْ قَرْيَةٍ واذا كان الفصل بينها وبين مميزها بفعل متعدٍ وجب دخولها لئلا يلتبس مميزها بمفعول ذلك المتعدي كقوله تعالى وكم اهلكنا من قرية وكم اٰتَيْنٰهُمْ مِّنْ اٰيَةٍ بَيِّنَةٍ ولهما اى لكم الاستفهامية والخبرية صدر الكلام اى لا يعمل فيهما ما قبلهما من الفعل فلا تقعان فاعلتين وصفتين لان الفاعل والصفة واجب التاخير وانما استحقتا الصدر لان الاستفهامية يتضمن الاستفهام والخبرية يتضمن معنى الانشآء في التكثير كما ان رب يتضمن الانشآء في التقليل او للحمل على الاستفهامية وكلاهما الضمير عائد الى كم الاستفهامية والخبرية فان قيل لو قال كلتاهما لكان اوفق لتانيث الاستفهامية والخبرية قيل يمكن ان يعود الضمير اليهما بتاويل التذكير اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية او كلا النوعين وهما كم الاستفهامية وكم الخبرية يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اى يقع مرفوعا محلا وكذا منصوبا ومجرورا فنشر في تفسير كونهما مرفوعين ومنصوبين ومجرورين فقال فكل ما بعده الفآء للتفسير و كلمة ما موصوفة وفي كونها موصولة نظر لان الموصولة معرفة وكلمة كل اذا دخلت على المعرفة اوجبت احاطة الاجزآء دون الافراد وحينئذ لا يستقيم المعنى وذلك ظاهر فيكون

موصوفة والضمير في بعده عائد الى ما اى كل لفظ من كم الخبرية او الاستفهامية وقع بعده
فعل غير مشتغل عنه اى غير معرض عن كم بسبب تعلقه بضميره او متعلقه كان منصوبا
ضمير كان عائد الى قوله كل ما بعده اسمه ومنصوبا خبره والجملة خبر المبتدأ وهو كل ما
بعده وانما كان منصوبا لتوجه الفعل اليه وعمله فيه معمولا على حسبه اى حسب العامل
وذاته اى على حسب ما يقتضيه العامل يعني ان اقتضى العامل مفعولا به كان منصوبا
على ذلك نحو كم رجلا لقيت وكم غلام اشتريت فان كان ظرفا كان منصوبا على ذلك
نحو كم يوما سرت وكم يوم صمت وان اقتضى خبرا كان منصوبا على ذلك نحو كم رجلا
كان من جاءك وكم رجل كان من حضرني وان اقتضى مصدرا كان منصوبا على ذلك
نحو كم ضربا ضربت وكم ضربة ضربت وفي قوله غير مشتغل عنه نظر لان اشتغال الفعل
عن كم بسبب تعلقه بضميره او متعلقه لا يمنع انتصابه على شريطة التفسير وتسليط
مثل ذلك الفعل عليه اذ لا شك في جواز النصب في نحو كم رجلا او رجل ضربته على شريطة
التفسير بتقدير كم رجلا او رجلا ضربت ضربته وكذا في نحو كم رجلا او رجل ضربت غلامه
لان الناصب في صورة شريطة التفسير اذا اقتضى المعمول الصدر يقدر مؤخرا فلا فائدة
في اشتراط هذا القيد لانتصابه اللهم الا ان يقال ان اشتراط هذا القيد لانتصابه على
سبيل الوجوب والنصب في نحو كم رجلا او رجل ضربته جائز لا واجب بل الرفع على
الابتداء اولى لسلامته عن الحذف فيراد بقوله منصوبا كونه منصوبا على سبيل الوجوب
ويرد عليه ان قوله والا فمرفوع يقتضي وجوب الرفع فيما اذا كان بعده فعل مشتغل عنه
بضميره او متعلقه فكيف جاز الوجهان في المثال المذكور ويدفع بان المراد بقوله منصوبا
الوجوب وبقوله والا فهو مرفوع الامكان العام المشتمل على الجواز والوجوب فيدخل
في قوله والا فهو مرفوع نحو كم رجلا او رجل ضربته او يقال المراد بذلك فعل غير مشتغل
عنه لفظا او تقديرا فلا يرد نحو كم رجلا او رجل ضربته لان التقدير كم رجلا ضربت
ضربته لما ذكرنا ان الناصب في صورة شريطة التفسير اذا اقتضى المعمول الصدر
تقدر مؤخرا فعلى هذا يراد بقوله منصوبا وبقوله والا فمرفوع الوجوب في كلا الوجهين على
معنى وان لم يكن كذلك لا لفظا ولا تقديرا فمرفوع او يقال انما قيد به احترازا عن نحو
كم رجل او رجلا ضربته اذا جعل كم مبتدأ ولا يقدر بعده فعل غير مشتغل عنه و
كل ما قبله ما موصوفة لا موصولة لما مر اى كل لفظ من كم الاستفهامية والخبرية حرف متن
جر او مضاف فمجرور بالاضافة الحاصلة بواسطة الحرف الجار اللفظي والتقديري نحو

بكم درهما اشتريت العبد وبكم رجل مررت وغلام كم رجلا ضربت وعبد كم رجل اشتريت فان قيل كم يدخل على الصدر فاذا دخل عليه الجار والمضاف لا يكون داخلا في الصدر قيل اذا دخل الجار والمضاف عليه انتقل الصدارة منها الى الجار والمضاف لكان الاتحاد والجزئية بين الجار والمجرور والمضاف والمضاف اليه والا فمرفوع اي وان لم يكن بعده فعل ناصب غير مشتغل عنه بضميره او بمتعلقه ولا قبله جار او مضاف فمرفوع لانه اذا لم يكن بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره او متعلقه ولا قبله جارا او مضاف كان مجردا عن العوامل اللفظية فيكون مبتدأ او خبرا فان قيل يمكن ان لا يكون بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره او متعلقه بل مشتغل عنه بضميره او متعلقه ولا يكون كم مجردا عن العوامل اللفظية بل يكون الناصب مضمرا على شريطة التفسير نحو كم رجلا او رجل ضربته فيكون منصوبا على شريطة التفسير لا مرفوعا قيل معنى قوله فمرفوع انه يرفع على الوجوب مرة كما في كم رجلا او رجل غلامك وعلى الاولوية اخرى كما في كم رجلا او كم رجل ضربته او ضربت غلامه فان الرفع في مثل ذلك اولى بسلامته عن الحذف وقوله فمرفوع خبر مبتدأ محذوف اي فهو مرفوع مبتدأ ان لم يكن كم الاستفهامية والخبرية ظرفا نحو كم رجلا قام او قائم لصدق حد المبتدأ عليه وخبر ان كان كم الاستفهامية والخبرية ظرفا نحو كم يوما سيرك وكم يوم سيري لصدق حد الخبر عليه ويعلم كونه ظرفا بالمميز ان كان المميز ظرفا فظرف والا فلا وقيل في الكلام حذف مضاف اي مبتدأ ان لم يكن مميز كم الاستفهامية والخبرية ظرفا وخبر ان كان مميزها ظرفا فان قيل هذا الاصل منقوض بنحو كم يوم او كم يوما مدة سيرك فانه ليس بخبر مع كونه ظرفا قيل المراد بالظرف الظرف المستقر فلا يرد ذلك لانه ظرف ملغى او يقال معناه مبتدأ ان لم يكن ظرفا وليس ما بعده ما يصلح للابتدائية فلا يرد ذلك لانه وان كان ظرفا لكن ما بعده صالح للابتدائية وفيه نظر لانه على هذا ينتقض بمثل كم رجل او كم رجلا غلامك فان ما بعده صالح للابتدائية وليس بمبتدأ بل هو خبر له وكم مبتدأ واجيب بان ما بعده وان صلح للابتدائية لغة لكن كم متعين للابتدائية اصطلاحا لان المبتدأ اذا تضمن صدر الكلام تعين للابتداء اصطلاحا على ما عرف في من ابوك عند سيبويه وكذلك اي مثل كم في محل الاعراب اسماء الاستفهام والشرط نحو مَن وما واينَ ومتى فان كان بعدها فعل غير مشتغل عنها بضميرها او متعلقها كان محلها النصب نحو من ضربت وما صنعت ومن تضرب اضرب وما تصنع اصنع وان كان قبلها حرف جر او مضاف

فِي بَيَانِ إِعْرَابِ مَنْ وَمَا وَأَيْنَ وَمَتَى

فحلها الجر نحو بمن مررت وغلام من ضربت وبمن تمر امرّ به وغلام من تضرب اضربه
وان لم يكن بعدها فعل غير مشتغل عنه ولا قبله جار او مضاف فمحل اسماء الاستفهام
الرفع على الابتداء ان لم يكن ظرفا نحو من قام وعلى الخبر ان كان ظرفا نحو متى القتال
واين قيامك ومحل اسماء الشرط على الابتداء فقط نحو من يأتني فهو مكرم وَمَا تُقَدِّمُوا
لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللّٰهِ ولا يتاتى فيها الخبرية اذ لا يقع بعدها الا الفعل
وهو لا يصلح الابتداء وبهذا علم ان الشبه في اسماء الاستفهام في جميع الوجوه وفي
اسماء الشرط في بعض الوجوه وفي تميز كم عمة لك يا جرير وخالة ؛ فدعاء قد حلبت
علي عشاري ، ثلثة اوجه البيت للفرزدق يهجو جريرا اي جاء في تميز كم الذي احتمل
الاستفهام والخبر واحتمل حذف المميز ثلثة اوجه النصب على ان كم استفهامية والجر
على انها خبرية وعلى هذين الوجهين يكون كم مبتدأ ولك ظرف مستقر صفة لقوله
عمة وقد حلبت علي عشاري خبره والرفع على ان عمة مبتدأ ولك ظرف مستقر صفة
لها فيكون المبتدأ نكرة مخصصة بالصفة وحذف مميز كم وقد حلبت علي عشاري
خبرها وعلى هذا الوجه تكون كم استفهاما او خبرا وقع مصدرا ان كان المميز المحذوف
حلبت او ظرفا ان كان المميز المحذوف مرة اي كم حلبة او كم مرة عمة لك يا جرير وخالة
فدعاء قد حلبت علي عشاري وبهذا ظهر ان تسمية عمة تميزا ليس باعتبار الوجه الثلثة ن صح الوجوه
بل باعتبار نصبها وجرها فقط ثم ان نصبت عمة نصبت خالة وفدعاء وان رفعتها
رفعتهما وان جررتها جررتهما لكونهما تابعين لها لكون خالة عطفا عليها وفدعاء صفة
لها ويحتمل ان يكون صفة خالة وان يكون صفة عمة وخالة ترتبا وبل كلواحدة منهما
لكن جرها في صورة النصب لانه غير منصرف ويمكن رفعها على انه خبر المبتدأ وحينئذ
يكون قد حلبت صفة او حالا ونصبها على انها حال من ضمير لك والفدعاء المرأة التي
اعوججت رسغها من كثرة الحلب او غيره والعشار بكسر العين جمع العشراء على وزن
علماء وهو التي اتى على حملها عشرة اشهر فكم الخبرية تدل على عماته وخالاته الحالبة نجح ١٥
عشاره والاستفهامية تدل على كثرتها بحيث خرج عددها من علمه واحتاج الى
الاستفهام مع ان هذا الاستفهام يتضمن التكرير وهو حمل المخاطب على الاقرار
بامر يعرفه كقوله تعالى اَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ويتضمن ايضا ادعاء وضوح الامر
بحيث يقر به الخصم عند الاستفهام عنه وتنكير عمة اما للتحقير او للتكثير او التفخيم
وفي ذكر اللام في لك تخصيص الشناعة ببيان اختصاص مثل هذه العمة والخالة والجملة

الندائية اعني يا جرير معترضة متضمنة لا يقاض بسماع ما ذكره والتصريح بتوجه الشتيمة اليه وفي قوله قد عاء ذم لها بسوء الخلقة او صيرورتها بكثرة حلب عشارة وانما ذكر الحلب لانه خدمة المواشي وهي ابلغ في الذم من خدمة الاناسي وحلب العشار يدل على دوام هذا الفعل مدة طويلة لان العشار تتاذى من الحلب ولا تطيع الا من الفته واعتيادة حلبه فيدل حلبها العشار استدامة هذا الفعل منها والفة العشار بها لان العشر بها واستعمال على يدل على حلبها عشاره ومع كراهة ذلك واستنكافه من خدمتها وهذا كما يقال باع القاضي عليه داره في دينه كانه يستنكف ان يحلب امثالها عشاره وقد يحذف المميز اي مميزها عند قيام قرينة في مثل كم مالك مثال حذف مميز كم الاستفهامية اي كم درهما مالك وكم ضربت مثال حذف مميز كم الخبرية اي كم مرة ضربت الظروف وستعرف وجه تسميتها منها اي من الظروف ما قطع عن الاضافة كلمة ما عبارة عن ظرف اي ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه وهو مقصود منويّ اما اذا حذفته نسيا اعربت المضاف مع التنوين نحو رُبَّ بَعْدٍ كان خيرا مِنْ قَبْلٍ اي ربّ متاخرٍ كان خيرا من متقدم كقبلُ وبعدُ تقول جئتك مِنْ قبلُ بضم اللام ومِنْ بعدُ بضم الدال وكذا فوق وتحت وأمام وقُدّام و وراء وخلف واسفل ودون واول بمعنى قبل ومن اوّلُ بمعنى فوق تقول اتيته من اوّلُ اي من فوق وكذا تقول ابتداء بهذا الاولُ بضم اللام اي اول فعلك اي قبل فعلك واذا حذفت المضاف اليه نسيا قلت جئته من علٍ بالجر والتنوين وابتداء اولا بالنصب والتنوين اي اول فعلك اي قبل فعلك وسميت الظروف المقطوعة غايات لان غاية الكلام في النطق كانت ما اضيفت هي اليه فلما حذف المضاف اليه صرن غايات في النطق بها ينتهي الكلام وانما بنيت هذه الظروف لتضمن معنى حرف الاضافة وتشبه الحرف في الاحتياج الى المضاف اليه فان قيل الحاجة ثابتة على تقدير ذكر المضاف اليه ايضا كاحتياج الموصول الى الصلة مع وجود ذكره قيل نعم لكن الاضافة تمنع البناء واما نحو حيث واذ فبناءه لكون بناء المضاف اليه داعيا اليه معارضا لذلك المانع واختير الضم لجبر النقصان حيث تمكن فيه نقصان بحذف المضاف اليه فجبر ذلك النقصان بالضم لكونه اقوى الحركات واجري مجراه اي مجرى الظرف المقطوع عن الاضافة في حذف المضاف اليه والبناء على الضم لا غير وليس غيره حسب وان لم يكن ظروفا اي لفظ غير بعد لا وليس ولفظ حسب لابهام

علُ
علٍ
اولُ

غير حيث لا يتعرف بالاضافة وكثرة الاستعمال في حسب تقول جاءني زيد لا غير او ليس غيرا و فحسب ومنها اى من الظروف المبنية حيث وانما بني حيث للزوم اضافتها الى الجملة وهي تناسب مبني الاصل ولا يضاف الا الى جملة مستثنى مفرغ اى لا يضاف حيث الى شيء الا الى جملة اسمية كانت او فعلية لاحتياجها الى جملة تبيّن معناها كاحتياج الموصول الى ما لا يتم الا به لانها موضوعة لمكان يقع فيه النسبة تقول اجلس حيث جلس زيد او حيث جالس اى مكان جلوس زيد وانما قيد بقوله في الاكثر استعمالا لانه قد جاء اضافتها الى مفرد كقوله شعر اما ترى حيث سهيل طالعا ۞ نجما يضيئ كالشهاب ساطعا ۞ ومنها اى من الظروف المبنية اذا للمستقبل اى للزمان المستقبل الجار والمجرور اما صفة اى اذا الكائن للمستقبل او خبر مبتدأ محذوف والجملة معترضة اى وهي للمستقبل نحو اذا يقوم زيد واذا دخلت على الماضي يجعله بمعنى المستقبل نحو اذا قام زيد و قد استعمل في الماضي نحو قوله تعالى حَتّٰى إِذَا سَاوٰى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ قَالَ انْفُخُوا و حَتّٰى إِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ الشَّمْسِ وله نظائر كثيرة وفيها اى في اذا معنى الشرط فلذلك اى لاستعمال اذا في الشرط اختير بعدها الفعل اى بعد اذا فعل ماضي مجهول من الاختيار اى ولذلك قيل باولوية الفعل بعدها اذ الشرط يقتضي الفعل لكنه لما كان غير وضعي في الشرط لم يجب الفعل بعدها بل جعل مختارا ونقل عن المبرد اختصاصها بالجملة الفعلية وقد يكون اذا للمفاجاة اى لوجود الشيء فجاءة اى بغتة اى بكايك المفاجاة والفجاء مصدر مهموز اللام من باب المفاعلة معنا كسي را ناگاه گرفتن والفجأ بالضم ناگاه رسيدن من باب فتح وسمع فيلزم المبتدأ بعدها اى بعد اذا المفاجاة في الاستعمال غالبا نحو خرجت فاذا زيد بالباب ومنها اى من الظروف المبنية اذ للماضي الجار والمجرور اما صفة اذا او خبر مبتدأ محذوف والجملة معترضة اى اذ الكائنة للماضي او هي كائنة لماضي اى للزمان الماضي نحو جئت اذ قام زيد واذا دخلت على المستقبل تجعله بمعنى الماضي نحو جئت اذ يقوم زيد اى قام وقد يقع بعدها اى بعد اذ الجملتان اى الجملة الفعلية والاسمية نحو اذ قام زيد واذ زيد قائم لان اذ للزمان الماضي والماضي مستقر ثابت والمستقر الثابت من صفات الاسم فتناسب الاسمية لثباتها والفعلية لكونها بمعنى الماضي فصحت اضافتها اليهما ومنها اى من الظروف المبنية اين وانى للمكان

صفة او خبر مبتدأ اى الكائنتان للمكان اوهما كائنتان للمكان استفهاما وشرطا انتصابه استفهاما اما على انه تمييز اى من حيث الاستفهام اى الاستفهام عن المكان اوحال اى حال كون المكان ذا استفهام اوظرف اى وقت استفهام وانما بنيا لتضمن حرف الاستفهام او الشرط نحو اين زيد واين تكن اكن وانّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ وانى تذهب اذهب ويجيء انى بمعنى كيف كقوله تعالى فَأْتُوا حَرْثَكُمْ اَنّٰى شِئْتُمْ ولا يجيء بمعنى كيف الا بعد فعل الامر كذا فى الرضي واذا جوزي بها كانت بمعنى اين لا غير ومتى للزمان فيهما اى فى الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج وانما بني لتضمن معنى حرف الشرط او الاستفهام وايّانَ للزمان الجار والمجرور صفة ايان اى ايان الكائنة للزمان اوخبر مبتدأ محذوف اى هو للزمان استفهاما عن الزمان المستقبل بخلاف متي فانه اعم واجازت المجازاة به بعض المتاخرين وهو غير مسموع من العرب وانتصاب استفهاما على انه تمييز اى ايان للزمان من حيث الاستفهام اى للاستفهام عن الزمان اوظرف اي وقت استفهام او حال اي حال كون الزمان ذا استفهام و يختص بالامور العظام كقوله تعالى يَسْئَلُوْنَكَ عَنِ السَّاعَةِ اَيَّانَ مُرْسٰهَا وأيَّانَ يَوْمُ الدِّيْنِ وأيَّانَ يَوْمُ الْقِيٰمَةِ ثم قيل اصله اي اوان فحذفت الهمزة مع الياء الاخيرة فبقي ايوان فادغم بعد القلب وقيل اصله ايّ ان فخففت بحذف الهمزة التي قبل الالف مع بقاء الالف وفيه نظر لان الآن غير مستعمل بلا لام بل هو موضوع من اول احواله مع اللام وذلك ليس للتعريف ولهذا بني لتضمنها حرف التعريف واجيب بان عدم استعماله مع اللام لا يمنع تقدير الاصل كذلك وقيل زيد في اين تشديد والف فوزنه فعّال وفيه نظر لان اين المكان وايان للزمان فكيف يكون ذلك اصل هذا واجيب بانه يحتمل التغير معنى بعد التغير لفظا فان كثيرا من الاسماء والحروف يتغير معانيها بعد تغير الفاظها وكيف للحال اى الكائنة للحال اوهي كائنة للحال استفهاما اى وقت استفهام او من حيث الاستفهام اوحال كون الحال ذات استفهام وانما عدّ كيف في الظروف بناء على مذهب الاخفش واما عند سيبويه فهي اسم غير ظرف بدليل ابدال الاسم منها نحو كيف انت اصحيح ام سقيم ولو كان ظرفا لابدلت منها الظروف نحو متى جئت ايوم احد ام يوم السبت والاخفش يقول معناه كيف انت افي حال

وانما بنى لتضمن حرف الاستفهام

الصحة او في حال السقم بابدال الظرف او يقال انما عده في الظروف لانه بمعنى على اي حال هو من السقم او الصحة او غيره والحال والظرف متقاربان وانما بني لتضمن حرف الاستفهام ومذ ومنذ اى ومنها مذ ومنذ وانما قدم مذ مع كونه فرعا لمنذ لان مذ مقصور منه لكونه اخف من منذ وانما بنيا لتضمن معنى الاضافة لان معنى مذ يوم الجمعة اول المدة ومعنى مذ يومان جميع المدة او للتشبيه بالغايات في القطع عن الاضافة المنوية الا انهما لم تجيئا الا مبنيين لانهما ابدا مقطوعتان عن الاضافة المنوية بخلاف الغايات او للحمل على مذ ومنذ حرفين وقوله بمعنى اول المدة اما صفة اى مذ ومنذ الكائنتان بمعنى اول المدة او خبر مبتدأ محذوف اي وهما كائنتان بمعنى اول المدة يعني انهما بمعنيين احدهما بمعنى اول المدة فيليهما المفرد المعرفة اى يقترن بهما او يتصل بهما او يقع بعدهما المفرد المعرفة الواقعة خبرا عنهما لا المثنى ولا المجموع ولا النكرة نحو ما رايته مذ يوم الجمعة بالرفع اى اول مدة عدم رؤيتي يوم الجمعة واما المفرد فلان اول المدة امر واحد لا يكون شيئين او اشياء واما المعرفة فلان الوقت المجهول لابتداء كل امر معلوم لان كل واحد يعلم ان انتفاء رؤيتي كان من وقتٍ ما لا محالة ولا فائدة في ذكره فلا بد من التعين والمعرفة هو الاصل في التعين والمعرفة هو الاصل في التعيين فلا يجوز العدول عنه الى النكرة المخصصة وقل المثنى نحو ما رايته مذ اليومان اللذان صاحبنا فيهما وكذا النكرة المتخصصة نحو ما رأيته مذ يوم لقيتني لحصول التعين وهو المقصود وثانيهما بمعنى الجميع اي جميع المدة فيليهما الزمان المقصود بالعدد معرفة كانت او نكرة اى يقع بعدهما الزمان الذي قصد هو مع عدد اي المدة التي قصدت هي مع عدد فالباء بمعنى مع حتى لو كان مقصوده ان جميع المدة التي انتفت فيها الرؤية يومان قيل ما رأيته مذ يومان اى جميع مدة عدم رؤيتي يومان وذلك لانه لما قصد بيان جميع المدة لا بد من ذكر المدة مع عدد يتعلق بجميعها حتى يفيد ولقائل ان يقول ان المقصود بيان جميع المدة وذا لا يستلزم العدد لصحة ما رأيته مذ يومنا هذا او شهرنا واجيب بان المراد عدد الافراد او عدد الاجزاء اذ الجميع يستلزم ذلك فلا يرد ما ذكرتم وقد يقع المصدر او الفعل او انّ المثقلة بعدها نحو ما فرحت مذ ذهابك وما فرحت مذ ذهبت وما فرحت مذ انك ذاهب فيقدر زمان مضاف لصحة الحمل فكان التقدير في ما فرحت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك بمعنى اول

م فاذا قلت كيف زيد معناه على اي حال

[illegible]

مدة عدم الفرح زمان ذهابك وفي ما فرحت مذ ذهبت مذ زمان ذهبت
باضافة الزمان الى الجملة نحو يوم ينفخ في الصور وفي ما فرحت مذ انك ذاهب مذ
زمان انك ذاهب بمعنى زمان ذهابك فان قيل لم يذكر المخففة نحو ما فرحت
مذ ان ذهبت قيل لعله ادرجها في ذكر ان بارادة ان مخففة او مشددة معًا
او ادرجها في ذكر الفعل بارادة الفعل مجردا او ان مع المصدرية وهو اى
كل واحد من مذ ومنذ مبتدأ خبره ما بعده وصحة وقوعهما مبتدأ ان
لتاويلهما بالمعرفة اى بالاضافة لكونهما بمعنى اول المدة او جميعها خلافا
للزجاج فانه يجعل ما بعدهما مبتدأ وهما خبران مقدمان اى يوم الجمعة اول
المدة ويومان جميع المدة لانهما نكرتان وما بعدهما معرفة او نكرة مختصة بتقديم — ن صح مخصصة
الحكم والجواب ما ذكرنا من التاويل بالمعرفة وانتصاب خلافا على انه مصدر اى
يخالف هذا القول خلافا للزجاج والجملة معترضة لبيان الخلاف ومنها اى من
الظروف المبنية لدى ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وفيها لغات
غيرها وقد اشار اليها بقوله وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون النون ولدن
بفتح اللام وكسر الدال وسكون النون ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر
النون ولدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولد بفتح اللام وسكون الدال
ولد بضم اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام واصل اللغات لدن بفتح اللام
وضم الدال وسكون النون كما ان عضد بفتح العين وضم الضاد اصل لغاته
فاسكن العين بلا نقل ضمة الى الفاء فالتقى ساكنان فحركت الدال فتحا وكسرا — ن ضمتها
او حركت النون كسرا او حذفت النون او سكن العين بنقل ضمته الى الفاء فحركت
النون كسرا او حذفت النون من اصل اللغات بلا اسكان فافهم وفي بعض النسخ
وقع هذه اللغات بترتيب آخر وهو هكذا لد بفتح اللام وضم الدال ولد بفتح
اللام وسكون الدال ولد بضم اللام وسكون الدال ولدن بفتح اللام والدال و
سكون النون ولدن بفتح اللام وكسر الدال وسكون النون ولدن بضم اللام و
سكون الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ثم غير
بحذف النون من اصل اللغات بلا اسكان العين او بعد اسكانها بلا نقل او
بنقل او بتحريك العين فتحا وكسرا للساكنين بعد اسكانها بغير نقل او كسرا
بعد اسكانها بنقل او بتحريك النون كسرا بعد اسكان العين بلا نقل فتامل

ثم اعلم ان لدى بمعنى عند وهو معرب فلا وجه لبنائه الا ان يقال بني لدن واخواته
سوى لدى لشبهها بالحرف وهي من في لزومها معنى ابتداء الغاية لانه بمعنى من
عند ولذا يلزمها من لفظا او تقديرا وحمل لدى بمعنى عند بغير معنى الابتداء عليه
طردا للباب وقيل بني لدن وسائر اللغات سوى لدى لتضمن معنى من وهو الابتداء
لانها بمعنى من عند وحمل لدى التي بمعنى عند عليها طردا للباب وفيه نظر لانه
يوجب ان لا يبنى عند اظهار من في نحو من لدن لعدم التضمن حينئذ وقيل بني لدى
بالحمل على لد الموضوعة وضع الحرف وكذا سائر لغاته وفيه نظر لان وضع بعض اللغات
وضع الحرف مبنيّ على بنائه وعدم التصرف فيه فلو بني بناءه على وضعه وضع الحرف
لزم الدور واجيب بانا سلمنا ان بناءه مبني على وضعه وضع الحرف ولكن لا نسلم
ان وضعه وضع الحرف مبني على بنائه وعدم التصرف فيه بل مبني على شبهه بمن في
لزوم معنى ابتداء الغاية او على تضمن معنى من وهو الابتداء على ما مر فلا يلزم الدور
والفرق بين لدى وعند ان عند يستعمل لحضور حقيقة او حكما فتقول عندي
مال سواء كان المال حاضرا قريبا عندك او بعيدا عندك لكن في حرزك وحفظك
فكانه حاضر قريب عندك بخلاف لدى فانه يستعمل للحضرة الحقيقة فلا تقول
لدي مال الا ان يكون حاضرا قريبا عندك ومنها اى من الظروف المبنية قطّ بفتح
القاف وضم الطاء المشددة وفيها لغات وهي قُطّ بضم القاف والطاء المشددة المضمومة
وقُطِّ بضم القاف وكسر الطاء المشددة وقُطّ بضم القاف وفتح التاء المشددة وقَطُ
بفتح القاف وضم الطاء المخففة وقُطْ بضم القاف والطاء المخففة المضمومة وهي للماضي
المنفي عموما فمعنى ما رأيته قط اى ما رأيته في جميع الازمنة الماضية والمراد بالمنفي اعم
من ان يكون لفظا او معنى كقول الشاعر ع جاء بمذق هل رايت الذئب قط وقد
يستعمل في الاثبات نحو كنت اراه قطا اى دائما ثم الماضي ان كان صفة الزمان اى
الزمان الماضي فاسناد المنفي اليه مجاز عقلي من باب الاسناد الى الظرف اى للزمان
الماضي الذي نفي شيء فيه وان كان صفة العامل اى العامل الماضي اى عامله ماضي
منفي نحو ما رأيته قط فاسناد المنفي اليه ظاهر وكذا الكلام في قوله وعوض للمستقبل
المنفي اى عامله يكون امرا مستقبلا منفيا عموما لا اراه عوض اى لا اراه في جميع
الازمنة المستقبلة بني عوض لتضمن معنى حرف الاضافة ولشبه الحرف في الاحتياج
الى المضاف اليه مثل قبل وبعد اذ المعنى عوض العائضين بدليل استعماله

الحقيقية

اى للزمان المستقبل المنفي وقوع شئ فيه او للامر المستقبل المنفي ۱۲

كذلك واعرابہ حینئذ مثل قبل وبعد ولذلك بنی علی الضم كقبل وبعد والعائض
الباقی علی وجہ الارض ای وقت بقآء الباقین وبنآء قط لتضمن معنی لام الاستغراق
واختیار الضم للحمل علی عوض ولو قال ومنها قط وعوض للماضي والمستقبل المنفیین
علی وجہ اللف والنشر لكان احسن لتضمنہ احد الوجوہ المحسّنۃ وسلامتہ عن
تكریر لفظ المنفي لكنہ لما كان مما یحتمل الجمع بین الماضي والمستقبل فی كلیهما عدل
عنہ الی التكرار والظروف المضافۃ الی الجملۃ واذ یجوز بنآؤها ای یجوز بنآء تلك
الظروف علی الفتح نحو یوم ینفخ فی الصور ویَوْمَ یَنْفَعُ الصّٰادِقِیْنَ صِدْقُهُمْ ویومئذ
وحینئذ اذ المعنی یوم اذ كان كذا وحین اذ كان كذا وانما جاز بناءُها لان الجملۃ
مبنیۃ من حیث هي هي حتی ذهب البعض الی انها من مبنیات الاصل وذلك لان
المراد بمبني الاصل ما لا یحتاج الی الاعراب من حیث انہ لا یقع فاعلا ولا مفعولا و
لا مضافا الیها والجملۃ كذلك فانها بنفسها لا یحتاج الی الاعراب لانها لا یقع فاعلۃ
ولا مفعولۃ ولا مضافا الیها بذاتها لكن لما كان اكتساءها الاعراب لقیامها مقام
المفرد اخرج عن كونها مبنیۃ الاصل لان ما هو مبني الاصل كالحرف والماضي والامر
بغیر اللام لا یكون لها الاعراب لا لفظا ولا تقدیرا ولا محلا ونحو مررت برجل ضرب
مجرور المحل فیہ الجملۃ لا مجرد الماضي فخرجت الجملۃ عن كونها مبنیۃ الاصل ولم یخرج
عن شبهها بمبني الاصل لانها تشبہ مبني الاصل في عدم وقوعها فاعلۃ ومفعولۃ ن
ومضافا الیها بل هي مبنیۃ قویۃ بالنسبۃ الی غیرهما من المبنیات فاقتضی مناسبتها ها
بالاضافۃ الیها ولو بواسطۃ كما في اذ المضاف الی الجملۃ جواز البناء واختیار الفتح
للخفۃ ثم اعلم ان جواز البنآء فی الظروف انما یكون فی المضافۃ الی الجملۃ جوازا كیوم و
لیلۃ وحین ووقت وزمان اما الظروف المضافۃ الیها وجوبا مثل اذ واذا وحیث
ولما كان بنآءها واجبا واجبا علی ما عرف وكذلك ای مثل الظروف المذكورۃ في
جواز البنآء علی الفتح مثل وغیر مع ما ای مقرونا مع ما وان وان یعنی اذا اضیف
مثل وغیر الی ما والی ان المخففۃ او الی ان المثقلۃ یجوز بنآءها علی الفتح مثل الظروف
المذكورۃ كقولہ تعالی مِثْلَ مَآ اَنَّكُمْ تَنْطِقُوْنَ وكقول الشاعر **شعر** لم یمنع
الشرب منها غیر ان نطقت الحمامۃ فی غصون ذات اوقال ٭ جمع وَقُل وهو شجر
المقل وهو شجر معروف وفی الكلام قلب ای في اوقال ذات غصون وانما قلب
لضرورۃ الشعر والحمامۃ عند العرب ذات طوق كالفاختۃ والقمري ونحوهما

المعرفة

وكقولك لم يمنعني من الجلوس غير انك قائم بني مشكل في المثال الاول لاضافته الى ما انك وغير في المثال الثاني لاضافته الى ان نطقت وفي المثال الثالث لاضافته الى انك قائم وانما بنيا لاضافتهما الى الجملة صورة وشبههما بالظرف للابهام ام الاحتياج الى المضاف اليه لرفع الابهام وانما ذكر بناءهما في بحث بناء الظروف وان لم يكونا من الظروف ضمنا لكونهما متشابهتين بالظروف ثم لما قسم الاسم اولا الى المعرب والمبني وبين احكام قسميه شرع في تقسيم الاخر للاسم باعتبار وضعه لمعين وغير معين فقال المعرفة ما وضع لشيء بعينه الجار والمجرور صفة شيء اي شيء ملتبس بعينه اي لشيء معين قيد به احترازا عن النكرة فانها لم يوضع لشيء معين اعم من ان يكون فردا معينا كزيد والرجل المعهود خارجي وانا وانت وهو او جنسا معينا كاسامة فانه علم لجنس الاسد وكالاسد محلى بلام الجنس او جماعة معينة من كل افراد جنس او بعضها كالمعرف بلام الاستغراق والجمع المعهود فاعرف فان قيل يخرج من هذا الحد المضمرات والمبهمات لانهما ما وضعا لشيء معين لانهما كليات الوضع لان انا مثلا موضوع لكل متكلم وانت موضوع لكل مخاطب وهذا موضوع للاشارة الى كل شيء قيل معناه ما وضع للوقوع على شيء معين في التركيب اي في الاستعمال فتدخل المضمرات والمبهمات لانهما وان كانت كليات الوضع لكنهما جزئيات الاستعمال فان انا في التركيب لا يستعمل الا لمتكلم متعين وانت لا يستعمل الا لمخاطب معين وهذا لا يستعمل الا لمشار اليه معين او يقال معناه ما وضع لشيء معين بوضع جزئي كالاعلام والمضمرات والمبهمات او بوضع كلي وقاعدة كالمعرف باللام والاضافة والنداء ولا يرد نحو وجهك وراسك لك فانه نكرة مع انه يقع على شيء معين لعدم تعدد وجه المخاطب وراسه لان وضع امثاله لغير معين وان وقع على معين بعارض توحد وجه المخاطب وراسه وكذا لا يرد نحو ادخل السوق معرفا باللام العهد الذهني فانه معرفة مع انه يقع على فرد غير معين حيث لا عهد بينك وبين مخاطبك في الخارج ولهذا توصف بالجملة نحو ولقد امر على اللئيم يسبني لما مر ان المراد بشيء معين اعم من ان يكون فردا معينا كزيد والرجل لعهود خارجي او حقيقة معينة مثل اسامة والاسد اذا كان محلى بلام الحقيقة ولا شك ان المعرف بلام العهد الذهني وضع للوقوع على حقيقة معينة مثل اسامة وان كان الفرد غير معين اذ هي المعهود بينك وبين مخاطبك في الذهن او يقال انه في حكم النكرة لوقوعه على فرد غير معين ولهذا يوصف بالجملة فليكن خارج من الحد

خارجا

وفيه نظر لانه لو كان في حكم النكرة لما جرى عليه احكام المعرفة من وقوعه مبتدأ او ذا حال ووضعا للمعرفة وموصوفا بها او نحو ذلك وذلك لان المعرف بلام العهد الذهني موضوع لشيء معين فان وضعه باعتبار وضع اللام للجنس اي الماهية المعينة و وقوعه على فرد غير معين بعارض لحوق القرينة كالدخول مثلا فان الدخول في ماهية السوق من حيث هي هي غير ممكن ويؤيده ما ذكر في الهروي وغيره ان الفرق بين النكرة وبينه ان النكرة اسم لبعض من جملة الحقيقة نحو ادخل سوقا بخلاف المعرف باللام العهدية نحو ادخل السوق فان المراد نفس الحقيقة والبعضية مستفادة من القرينة كالدخول مثلا وهي اي المعرفة او المعارف ستة بالاستقراء المضمرات نحو انا وانت والاعلام نحو زيد وعمرو والمبهمات اى الموصولات واسماء الاشارة نحو الذي وهذا وانما سميا مبهمين لان اسم الاشارة من غير اشارة حسية الى مشار اليه مبهم عند المخاطب عند النطق به لان بحضرة المتكلم اشياء يحتمل ان يكون مشارا اليها وكذا الموصول من غير الصلة مبهم عند المخاطب ولم يقولوا المضمر الغائب مبهم لان ما يعود اليه مقدم فلا يكون مبهما عند المخاطب عند النطق به وكذا انا واللام العهدية كذا في الرضي وما عرف باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية نحو الرجل والغلام وفي ذكر اللام فقط اختيار مذهب سيبويه و على مذهب الخليل حرف التعريف اللام مع الالف وانما قال وما عرف باللام و لم يقل ما دخله اللام ليخرج ما دخله اللام الزائدة لتحسين النظم او بالنداء نحو يا رجل لقصد التعيين بخلاف يا رجل لغير معين فانه نكرة وفي ذكر المعرف بالنداء نظر لرجوعه الى المعرف باللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل ولهذا لم يذكره المتقدمون وانما لم يذكر المعرف بالميم مثل قوله عليه السلام لَيْسَ مِنِ امْبِرِّ امْصِيَامُ فِي امْسَفَرِ لان الميم بدل من اللام فلا يعد ما دخلته هي قسما آخر من المعارف والمضاف الى احدها اى احد الاربعة المذكورة معنى مفعول مطلق بحذف مضاف اى اضافة مفيدة معنى او مفعول له بحذف مضاف اى افادة معنى اى الذي اضيف الى احدها لاجل افادة معنى او مفعول فيه لقوله والمضاف بحذف مضافين اى وقت افادة معنى وفيه احتراز عن المضاف الى احد المعارف الاربع المذكورة اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا ثم الشيخ ذكر هذه المعارف على احد المعارف على حسب ترتيبها في مراتب التعريف عند سيبويه وجمهور

النحاة واشار بالترتيب فى الذكر الى الترتيب فى المرتبة العلم ما وضع لشيء بعينه صفة
شيء اى شيء ملتبس بشيء بعينه اى بشيء معين وانما خص العلم بذكر التعريف من
بين سائر المعارف لان المضمرات والمبهمات والمضاف بين تعريفاتها قبل والمعرف باللام
مستغنى عن التعريف فلاجرم خص العلم بذكر التعريف وكلمة ما موصولة او موصوفة
عبارة عن اسم او لفظ والمراد بشيء بعينه اعم من ان يكون فردا كزيد او جنسا كاسامة
وكذا اعم من ان يكون عينا كزيد او معنى كفجار وخباث انسانا كما مر او غير انسان في ذلك
مما يتخذ ويولف كاعوج علم فرس لبني هلال اولا كاسامة علم الجنس غير متناول غيره
انتصاب غير على الحال وانتصاب غيره على انه مفعول به لقوله متناول فان قيل يدخل
فى هذا الحد المضمرات والمبهمات لانها وضعت لشيء معين غير متناول غيره في تركيب
واحد قيل معناه غير متناول غيره في شيء من التراكيب فيخرج المضمرات والمبهمات و
المعرفات باللام والمضافات لتناولها فردا اخر في تركيب اخر ولا يرد عليه علم الجنس
مثل اسامة حيث يقع على افراد غير معينة لانها وضعت لان يقع على حقيقة معينة
غير متناولة غيرها وان كان ما صدقت عليه من الافراد غير معين وفيه نظر لانه على
هذا ينبغي ان يكون الرُّجْعى والذِّكرٰى علم جنس لانه وضع لان يقع على حقيقة
معينة مثل اسامة وانما قال بوضع واحد لئلا يخرج العلم المشترك من التعريف
نحو زيد اذا سمي به رجل ثم سمي به رجل اخر لانه وضع لشيء بعينه ويتناول غيره
ايضا لكنه يتناول غيره باوضاع كثيرة لا بوضع واحد فيصدق عليه انه غير متناول
غيره بوضع واحد ثم العلم ما وضع لشيء واحد غير متناول غيره بوضع واحد سواء
كان منقولا او مرتجلا كعمران مفردا نحو زيد او مركبا نحو عبد الله وبرق نحره اسما
نحو زيد او لقبا نحو الصديق او كنية نحو ابو بكر موضوعا للعين كزيد او معنى حدثا
كسبحان الله علم التسبيح او وقتا كغدوة او لفظا يوزن به نحو فعلان الذي مؤنثه
فعلى او مراد محض لفظه كسعيد كرز او محض عدد كستة ضعف ثلثة وانما قال
غير متناول غيره ولم يقل غير متناول ما اشبهه كما قال الزمخشري لئلا يخرج لفظ الله
لانه لا يشبه شيئا حتى يحكم انه لا يتناول لما اشبهه وللزمخشري ان يقول في جوابه
ان السلب لا يشترط فيها وجود الموضوع كما يقال شريك الباري ليس بموجود
فلا يشترط لنفي تناول ما اشبهه وجود ما اشبهه وللمصنف ان يرد ذلك بان اشبهه
نفي التناول وان كان سلبا لكن الصلة وهي قوله اشبهه موجبة فيوجب ثبوت

وذلك باطل وللزمخشري ان يدفع ذلك بان الموصول مع الصلة تصور لا تصديق
وتصور ثبوت الشيء لا يوجب ثبوته في الواقع فيمكن تعلقه بالنفي مع كون الصلة موجبة
ونفي تناول ما اشبه اما بنفي التناول مع وجود ما اشبه او بنفي التناول مع عدم ما اشبه
وعدم ما اشبه اما بعدم الذات والصفة او بعدم الصفة فاعرف واعرفها اي اعرف
المعارف اي اكملها تعريفا المضمر المتكلم نحو انا ثم المخاطب نحو انت لاستحالة الاشتباه
في المضمر المتكلم وقلته في المضمر المخاطب اذ الخطاب في الغالب لمعين اما الخطاب لغير
معين فقليل كقوله تعالى وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ الاية ثم المضمر الغائب ثم العلم ثم الاشارة ثم اسم
ثم الموصول والمعرف باللام او بالنداء والمضاف الى احدها يعني يعتبر بحسب المضاف
اليه وهو مذهب سيبويه وعليه جمهور النحاة وفيه اختلافات كثيرة لا يليق ذكرها
بهذا المختصر وفائدة الخلاف تظهر في الوصف فقط النكرة ما وضع لشيء لا بعينه
اي لشيء غير معين من غير ان ينظر فيه الوضع للمعين بوضع جزئي نحو رجل وفرس
فيه احتراز عن المعينة فلا يرد وجهك وراسك فانه نكرة مع انه يقع على شيء
معين لان ذلك موضوع لشيء لا بعينه وان وقع على معين باعتبار عارض فقط
لتوحد وجه المخاطب وراسه ولا يرد نحو ادخل السوق فانه معرفة وقد وقع على
فرد غير معين لان وضعه باعتبار وضع اللام للحقيقة المعينة ووقوعه على فرد
غير معين بعارض كالدخول مثلا فان الدخول في حقيقة السوق من حيث هي
ممتنع ولا يرد نحو اسامة حيث يقع على فرد غير معين وليس بنكرة لانه لم يوضع
لفرد غير معين بل لماهية معينة وانما يقع على الفرد لان الحقيقة لا وجود لها الا
في ضمن الفرد وقد سبق هذا كله ثم لما فرغ من تقسيم الاسم باعتبار وضعه
لمعين وغير معين شرع في تقسيم اخر للاسم باعتبار دلالته على الكمية وعدمه
فقال اسماء العدد فالاسماء على نوعين اسم عدد وغيره واقتصر على ذكر
اسماء العدد واشار الى ان كل ما سواه من القسم الاخر طلبا للاختصار
او يقال لما ذكر النكرة اعقبها بذكر اسماء العدد التي يلازم اكثرها التفسير
بالنكرة ولو اخرها عن المذكر والمؤنث لكان اولى لتعلقها ببحث التذكير والتانيث
ايضا ما وضع لكمية احاد الاشياء والاحاد جمع الاحد وهو الفرد اي اسماء العدد
اسماء وضعت ليدل على مقدار افراد الاشياء اي على مقدار المعدودات خرج
بقيد الوضع نحو رجل لانه وان فهم منه الكمية لكنه يفهم باعتبار

النكرة

بحث اسماء العدد

سياق الاثبات لان النكرة في سياق الاثبات يخص لكن لا بالوضع وكذا خرج رجلان
لانه لم يقصد فيه هذا القدر بل الكمية مع الذات وهذا الجواب يتاتى في رجل ايضا
وبهذا اندفع ما قال صاحب الرضي انه يدخل في هذا الحد رجلا ورجلان لانهما
وضعا لكمية الشيء وان كان وضعا مع ذلك الماهية ذلك الشيء ايضا الى هنا عبارته
لا يقال انهما يخرجان بقوله احاد الاشياء لانا نقول لو خرجا بهذا القيد يخرج واحد متن
واثنان به ايضا وهما لم يخرجا به على ما نبين ههنا فلم يخرجا به فلا بد مما ذكرنا فافهم
وخرج بقيد الكمية الجمع لان كمية الشيء عدده المعين فكانه قال اسم العدد ما وضع
للعدد المعين فيخرج الجمع لانه وضع لعدد غير معين وفيه نظر لان الكمية هي الصفة
المنسوبة الى كم اي الصفة التي يستفهم عنها بكم وهي العدد الخاص فلا يلزم منه
التعين وانما يلزم التعين في الجواب فافهم بل يخرج بهذا القيد ما لم يوضع للكمية و
خرج بقيد احاد الاشياء ما وضع للكمية المسافة دون الاحاد كالفرسخ والميل وكذا
خرج به الخط والسطح والجسم التعليمي لانها لم يوضع لبيان كمية احاد الاشياء والخط
في اصطلاح اهل الهندسة ما له طول فقط والسطح ما له طول وعرض والجسم التعليمي
ما له طول وعرض وعمق وقيل يخرج بهذا القيد الذراع وفيه نظر لان الذراع وضع
لما وضع لكمية ما يذرع به وهي الخشبة المقدرة ولم يوضع لكمية ما يذرع به فيخرج
بقوله ما وضع لكمية ولا يحتاج خروجه الى قوله احاد الاشياء واجيب بانه وان لم يوضع
لكمية ما يذرع به لكن لا يخفى انه وضع لكمية الخشبة المقدرة لانه وضع خشبة متصفة
بكمية معينة فلا يخرج بقوله ما وضع لكمية فيحتاج خروجه الى قوله احاد الاشياء
فان قيل يخرج بقوله احاد الاشياء لفظا الواحد والاثنين ولا خلاف عند
النحاة في انهما من اسماء العدد لصحة وقوعهما جوابا لمن قال كم عندك من كذا ولهذا
عدهما من اصول الاعداد حيث قال اثنا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف مصنف
قيل انما يدلان على الاحاد بالدفعات وان لم يدلا عليه دفعة واحدة وقيل ان قوله
احاد الاشياء في مقابلة اسماء العدد والجمع اذا قوبل بالجمع يقتضي انقسام
الاحاد الى الاحاد فيكون المعنى كل اسم من اسماء العدد وضع لكمية شيء من المعدود ذات
فلا يخرجان من الحد وقيل معناه ما وضع لبيان مقدار المعدود وذات فيندرج
فيه الواحد والاثنان لان كمية الاشياء يعلم بهما كذا في الشامل وقال بعض الشارحين
لو قال ما وضع لكمية لكان اولى لئلا يخرج الواحد والاثنان فانهما من اسماء العدد

عند النحاة ولا يدلان على كمية احاد الاشياء فقوله احاد الاشياء مانفع الاما ضربه
وفيه نظر لانه حينئذ يدخل فى الحد ما وضع لكمية المسافة كالفرسخ والميل وكذا يدخل
الذراع على ما بينا فلابد من هذا القيد فان قيل يخرج من هذا القيد نحو ثلث جماعات
وثلثة جموع فانه يدل على الجماعات دون الاحاد قيل لا نسلم ذلك بل يدل على احاد
الجماعات والجموع فلا يرد نقضا واصولها اى اصول اسمآء العدد اثنتا عشرة كلمة
فقوله اصولها مبتدأ وقوله اثنتا عشرة كلمة خبره والجملة مستانفة كانه لما ذكر تعريف
اسمآء العدد حرك السامع ان يسأل ما هي فقال اصولها اثنتا عشرة كلمة واحد الى
عشرة ومائة والف يعنى ان الفاظ العدد التي يرجع جميع اسمآء العدد اليها اثنتا
عشرة كلمة وما عدا تلك الالفاظ متفرع عنها بتثنية كمائتان والفان او بجمع
كعشرين واخواته الجارية مجرى الجمع او بعطف كثلثة وعشرين وكاحد ومائة
وكذا احد عشر واخواته لان اصلها العطف او باضافة نحو ثلثمائة وثلثة الاف كذا
فى الرضي وارتفاع قوله واحد على انه خبر مبتدأ محذوف اى احدها واحد وعلى
انه بدل من بعض من اثنتا عشرة وفيه نظر لان الضمير لازم في بدل البعض وليس
ههنا ضمير واجيب بان المراد باللزوم فيه الغلبة واللزوم الاستعمالي فلا ضير في تركه
في بعض الاستعمالات على انه يمكن ان يكون الضمير محذوفا لحصول العلم به كما في
قولهم البر الكر بستين والتقدير واحد منها فان قيل كلمة الى في قوله الى عشرة ليست
اسقاطية لعدم دخول ما بعدها فيما قبلها حتما فيكون امتدادية فيلزم ان لا يدخل
العشرة في حكم ما قبلها عملا بالغائية قيل معناه واحد وغيره فيكون اسقاطية فيدخل
ما بعدها فى ما قبلها قوله ومائة عطف على قوله واحد لا على قوله عشرة وتقول على صيغة
المخاطب دون الغائب والغائبة اى تقول انت فى الاعداد مفردة ومركبة ومعطوفة واحد
اثنان للمذكر واحدة اثنتان او ثنتان للمؤنث وهذا جارٍ على الاصل والقياس بتذكير
المذكر وتانيث المؤنث وهذه الاعداد وما بعدها موقوفة لانها مذكورة على طريق
التعداد وثلثة الى عشرة للمذكر وثلث الى عشر للمؤنث وهو غير جار على الاصل والقياس
بالتاء فى المؤنث وانما الحق فى المذكر لتاويله بالجماعة لان مدلول الثلثة وما فوقها
جماعة فبالحري ان يأول بالجماعة ليطابق اللفظ مدلوله وتركها فى المؤنث للفرق بينه
وبين المذكر ولم يعكس لان المذكر سابق فاحتيج الى تانيثه اولا وكلمة الى فى كلا
الموضعين اسقاطية معناه ثلثة وما زاد عليها الى عشرة وثلث وما زاد عليه الى عشر

اوصلة لا امتدادية ولا اسقاطية اى قولا منتهى الى عشرة وقولنا قولا مفعول مطلق
لقوله تقول ثم لما فرغ عن بيان العدد المفرد شرع فى بيان العدد المركب فقال احد
عشر اثنا عشر للمذكر احدى عشرة اثنتا عشرة او ثنتا عشرة للمؤنث وهذا جار
على الاصل والقياس بتذكير الجزئين فى المذكر وتانيثهما فى المؤنث ثلثة عشر وما زاد
عليها الى تسعة عشر للمذكر ثلث عشرة وما زاد عليها الى تسع عشرة للمؤنث يعنى
باسقاط التاء من العشرة واثباتها فى النيف فى المذكر وعكس ذلك فى المؤنث اى
اى بتانيث الجزء الاول وتذكير الثاني فى المذكر وتذكير الجزء الاول وتانيث الثاني
وعكس ذلك فى المؤنث برجوع العشرة بعد التركيب الى الاصل دون النيف تقيلا بخلاف ن تقليلا
الاصل والنيف بالتشديد والتخفيف هو الزيادة وكل ما زاد على العقد فهو نيف
حتى يبلغ العقد الثاني وتميم تكسر الشين الى شين العشرة المركبة مع غيره فى المؤنث
فقوله وتميم مبتدأ وتكسر الشين خبره والجملة معترضة لبيان الخلاف وفى المؤنث
ظرف تكسر وانما تكسر تحرزا عن توالي اربع فتحات فيما هو كالكلمة الواحدة في
احدى عشرة وثنتا عشرة وخمسة فتحات فى ثلث عشرة الى تسع عشرة احدها
فتحة الاخر من الجزء الاول والباقى فتحات العشرة لان اللفظين بالتركيب والامتزاج
صارا بمنزلة لفظ واحد والحجازة تسكنها تحرزا عن اربع متحركات مع ثقل التركيب
وما ذهب اليه تميم ضعيف لانه عدول عن الفتح الذي هو الاخف الى الكسر الذي
هو الاثقل وهذا الخلاف فى المؤنث واما فى المذكر فالشين مفتوحة بلا اختلاف
وعشرون واخواتها اى اخوات عشرون اى نظائرها واشباهها فيهما اى فى
المذكر والمؤنث وضعًا وذلك على سبيل تغليب المذكر على المؤنث كذا فى المفصل
فقوله وعشرون من مقولات تقول على وجه التعداد والواو على الحكاية واخواتها
منصوبة بكسر التاء نحو رايت هندات عطف على قوله عشرون وفيهما ظرف تقول
وان رفع اخواتها فهو مبتدأ محذوف الخبر اى واخواتها مثلها والجملة معترضة و
جعل عشرون مبتدأ واخواتها عطفا عليه وفيهما خبرا يقطع سلسلة التعداد
فيشكل قوله احد وعشرون حيث لا خبر ههنا فلا بد من جعل هذا الاعداد مقول ن هنا
تقول والرفع فى عشرون على الحكاية يعنى اذا زاد على عشرون تقول بالعطف فى
المذكر احد وعشرون و فى المؤنث احدى وعشرون ثم تقول بالعطف بلفظ ما
تقدم ذكره اى بعطف عشرون واخواتها على النيف حال كون النيف ملتبسا بلفظ

ما تقدم ذكره من ثلثة مع التاء فى المذكر وثلث بدون التاء فى المؤنث فتقول ثلثة و
عشرون الى تسعة وعشرين رجلا وثلث وعشرون الى تسع وعشرين امرأة وكذا فى
سائر العقود تقول ثلثة وتسعون الى تسعة وتسعين رجلا وثلث وتسعون الى
تسع وتسعين امرأة فقوله ثم بالعطف عطف على قوله تقول اى تقول كذا ثم تقول
بعطف عشرون واخواتها على النيف ملتبسا بلفظ ما تقدم حال عن المعطوف عليه
المفهوم وهو النيف اي ثم تقول بعطف عشرين واخواتها على النيف حال كون ذلك
النيف ملتبسا بلفظ عدد تقدم ذكره او صفة للعطف اى العطف الملصق بما
تقدم فان قيل الملتصق بلفظ ما تقدم هو المعطوف عليه اعنى النيف دون العطف
فكيف يكون صفة العطف قيل ان التصاق المعطوف عليه بشيء يوجب التصاق
العطف بذلك الشيء مائة والف مائتان والفان فيهما اى فى المذكر والمؤنث
وضعًا فقوله مائة الى اخره من مقولات تقول على وجه التعداد وفيهما ظرف تقول اى
تقول كذا وكذا فيهما ثم تقول بالعطف على ما تقدم اى ثم تقول قولا ملتبسا بعطف
النيف على المائة والالف وتثنيتهما وجمعه او بالعكس اى بعطف المائة والالف و
تثنيتهما وجمعها على النيف واقعا على وجه تقدم من التذكير فى المؤنث والتانيث
فى المذكر والافراد والاضافة والتركيب والعطف كما عرفت فتقول فى الافراد مائة
وواحد او واحدة واثنان او اثنتان وفى الاضافة مائة وثلثة رجال وثلث نسوة
وفى التركيب مائة واحد عشر رجلا واحدى عشرة امرأة ومائتان وثلثة عشر
رجلا او ثلث عشرة امرأة وفى العطف مائة واحد وعشرون رجلا ومائة واحد
وعشرون امرأة ومائة واثنان وعشرون رجلا وثلث وعشرون امراة الى مائة
وتسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين امرأة ثم تقول مائتان وكذا او ثلثمائة
وكذا الى تسع مائة وكذا والف وكذا الفان وكذا وثلثة الاف وكذا الى عشرة الاف
وكذا واحد عشر الفا وكذا وتسعة وتسعون الفا وكذا ومائة الف وكذا على ما ذكرنا
من الالفاظ وعلى هذا فقس و زد ويجوز ان تعكس العطف فى الكل فتقول واحد
ومائة وواحدة ومائة واثنان ومائة واثنتان الى اخر ما ذكرنا وفى ثماني عشرة
فتح الياء مبتدأ مقدم الخبر اى فتح الياء كائن في ثماني عشرة وهو الكثير الشائع قياسًا
على اخواته لان صدور الاعداد المركبة مبني على الفتح كثلثة عشر وجاز اسكانها
اى اسكان ياء ثماني عشر تخفيفا وحذفها بفتح النون شاذ خبر لقوله وحذفها اى

نسخه بلفظ ما اتى م

جمعهما

حذف اليآء مع فتح النون شاذ وآنما جاز حذفها قولا بكمال التخفيف وآنما فتحت النون جعلا لهذا العدد بعد الحذف على صورة اخواته من انفتاح الصدور ويجوز حذف اليآء مع كسر النون لدلالة الكسر على اليآء وكذا يجوز حذف اليآء افرادا اى غير مركب مع العشرة ولو جعل النون معتقب الاعراب اى موضع اعتقاب الاعراب اى موضع لحوق الاعراب فيدخل الرفع والنصب والجر على حسب العوامل نحو قوله شعر لها ثنايا اربع حسان واربع فثغرها ثمان ثم لما فرغ عن بيان كيفية استعمال الاعداد شرع فى بيان حال المميزات اعنى المعدودات فقال ومميز الثلثة وماذا دعليها الى العشرة مخفوض بالاضافة اى باضافة الاعداد الى المميزات مجموع لفظا كثلثة رجالٍ او معنى كتسعة رهطٍ وثلثة ذودٍ وخمسة نفرٍ وآنما ابتدأ ببيان مميز الثلثة لعدم مجئ المميز دون الثلثة وآنما كان مميزها مخفوضا على الاضافة ولم يكن منصوبا على التميز كمميز ما زاد على العشرة لان مميز الاعداد موصوف مقصود معنى لان ثلثة رجال فى الاصل رجال ثلثة لان هذه الاضافة مثل اضافة اخلاق ثياب فلو نصب مثل هذا التميز يصير على صورة الفضلات فوجب خفضه لئلا يكون على صورة الفضلات وآما النصب فيما زاد على العشرة لضرورة امتناع الاضافة كما ستعرف وآنما كان مميزها مجموعا ولم يكن مفردا كمميز ما فوق العشرة لان مدلول الثلثة وما فوقها جماعة فبا لحري ان يفسر بالجماعة ليطابق العددُ المعدودَ لان العدد هو المعدود فى المعنى فان الثلثة هى الرجال فى المعنى وآما افراد مميز ما فوق العشرة فلدليل ستعرف وقد جاء ثلثةٌ اثوابا بتنوين ثلثة ونصب اثوابا فى الشعر على الشذوذ ثم ذلك المجموع يجب ان يكون مكسرا او سالما بالالف والتآء اذا لم يوجد غيره وقد جاء سبع سنبلات مع وجود سنابل ولم يجئ الاضافة الى الجمع السالم بالواو والنون اصلا فلا يقال ثلثة مسلمين ولا ثلث سنين ثم المكسر يجوز ان يكون كل جمع سوآء كان جمع قلة او كثرة ان تعين ولم يوجد غيره فيقال ثلثة ارجل ورجال اذ لم يوجد لواحدهما جمع غيرهما فيكون هنا مشتركا بين القلة والكثرة وآن وجد جمع كثرة وقلة جمع رجل غلبت الاضافة الى جمع القلة ليطابق العدد المعدود لان الثلثة الى العشرة عدد القلة وقد جاء الاضافة الى جمع الكثرة مع وجود القلة لنكتة فيكون جمع الكثرة مستعارا عن الجمع القلة كالاضافة فى قوله تعالى ثَلٰثَةَ قُرُوْءٍ مع وجود اقرآء وليس بقياس وقال المبرد قياس وآلنكتة فى استعمال جمع الكثرة فى الاية مع وجود القلة التنبيه على ان الثلثة فى التربص فى حق النسآء لغاية شهوتهن الى الاز ولم كثيرة الا في علی

ثلث مائة مستثنى مفرغ اى مخفوض مجموع في جميع المواضع الى في ثلث مائة وما زاد على ذلك الى تسع مائة فان مميز الثلث الى التسع في ثلثمائة الى تسع مائة وهو لفظ المائة مخفوض مفرد ولم يستعمل عشر مائة استغناء بلفظ الف وكان قياسها اى قياس المائة المضاف اليها ثلث الى تسع مئات للمؤنث او مائين للمذكر لكنه ترك هذا القياس لكراهتهم ان يرجعوا بعد التزام المفرد في احد عشر الى تسعة وتسعين قهقري الى الجمع الذي طال عهده في ثلثة الى عشرة فاستحسن الحمل على القريب وهو احد عشر الى تسعة وتسعين او على ما يليه من تسعة وتسعين رجل في لزوم افراد التميز وانما رجعوا الى الخفض تحرزا عن اهدار حكم الثلثة الى تسعة من كل وجه فان قيل اضافة العدد الى الجمع بالواو والنون غير جائز فلا يجوز ثلثة مسلمين ولا ثلثة سنين فكيف يقال كان القياس ثلث مئين قيل سماه قياسا من حيث هو جمع بقطع النظر عن كونه جمعا بالواو والنون وفيه نظر لانه لو كان كذلك لاكتفى بنظير واحد فان قيل الجمع بالواو والنون يختص بذكور العقلاء فكيف يجمع المائة بالواو والنون رفعا وبالياء والنون نصبا وجرا قيل جمعه بالواو والنون شاذ وارتكاب هذا الشذوذ لجبر النقصان الواقع في مائة بحذف اللام فيجوز ان يجمع بالالف والتاء كثبات جمع ثبة وبالياء نبه والنون كثبين جمع ثبن وان لم يكن العقلاء وفي كلا التقديرين الميم مكسورة و بعضهم يقول مئون رفعا ومئين نصبا وجرا بضم الميم وقال الاخفش ولو ضمت ميم مئات كميم مئين جاز ومميز احد عشر وما زاد عليه الى تسعة وتسعين منصوب مفرد نحو احد عشر رجلا قال الله تعالى تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً اما النصب فلامتناع الاضافة اما في احد عشر الى تسعة عشر فلامتناع تركيب ثلثة اشياء مع الامتزاج المعنوي الناشي من الاضافة الى المفسر بخلاف المفسر نحو احد عشرك فانه تركيب ثلثة اشياء وحادي عشر احد عشر فانه تركيب اربعة اشياء لعدم الامتزاج المعنوي الناشي من الاضافة الى المفسر واما في عشرين وما زاد عليها الى تسعة وتسعين فلامتناع حذف النون وابقائها عند الاضافة لانها لو اضيفت مع حذف النون لزم حذف نون اصلي وضعت مع الكلمة ولو اضيفت مع بقائها لزم بقاء نون تشبه نون الجمع وكلاهما مستكره واما الافراد فلان المفرد اصل فهو اخف من الجمع والغرض من التميز وهو التفسير والتبيين يحصل به فلا يسوغ العدول عنه بلا حاجة ومميز المائة والالف وتثنيتهما اى تثنية المائة والالف وهي مائتان والفان

وجمعه اى جمع الالف وهو الاف والوف مخفوض مفرد وانما قال وجمعه ولم يقل وجمعهما كما قال وتثنيتهما لان جمع المائة ليست بمستعمل حيث يقال ثلثمائة ولا يقال مئون اومئات وانما كان مميز المائة والالف مخفوضا مفردا لانهما يشبهان الثلثة الى العشرة فى اللفظ من حيث انهما من اصول العدد مثلها ولا تركيب فيها ولا زيادة ولا عطف وكذا يشبهان احد عشر الى تسعة وتسعين فى الكثرة لان كلا منهما عدد الكثرة مع انهما يقربان بهذا القسم فاعطي مميزهما احد حكمي مميز الثلثة الى العشرة وهو الخفض على الاضافة واحد حكمي مميز احد عشر الى تسعة وتسعين وهو الافراد توفيقا بين الشبهين ولم يعكس اذ التمييز اصله الافراد مع حصول غرض التفسير به واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ الدال عليه مذكرا كالشخص المطلق على المرأة او كان الامر بالعكس اى بعكس ما ذكرنا بان كان المعدود مذكرا واللفظ الدال عليه مؤنثا كالنفس المطلق على الرجل فوجهان اى ففى العدد وجهان اعتبار التانيث واعتبار التذكير عملا بالاعتبارين فتقول عندي ثلثة اشخاص من النساء اعتبارا باللفظ وثلث اشخاص منهن اعتبارا بالمعنى وكذا تقول عندي ثلثة نفوس من الرجال اعتبارا بالمعنى وثلث نفوس منهم اعتبارا باللفظ لكن اعتبار اللفظ اولى لان نظر النحوي الى اللفظ ولقائل ان يقول هذا الحكم ينبغى ان يذكر عند الاعداد التي تفترق وتذكيرا وتانيثا كواحد وواحدة واثنان واثنتان وثلثة وثلث لا بعد بيان المائة والالف حيث يستوى فيهما التذكير والتانيث ولا يميز واحد واثنان اى لا يذكر للواحد والاثنين مميز بعدهما استغناء بلفظ التميز اى تميز كل منهما مثل رجل ورجلان مثلا عنهما اى عن ذكر الواحد والاثنين يعنى ذكر التميز بعدهما يستغني ذلك التميز عن ذكرهما مثل رجل ورجلان فان ذكر التميز بعدهما مستغنى عن ذكرهما لافادته اى لافادته ما هو تميزهما اى تميز الواحد والاثنين مثل رجل ورجلان مثلا النص المقصود بالعدد اى التصريح الذي قصد بالعدد وهو بيان الكمية اى بيان الفرد الواحد في مميز واحد والاثنين في مميز اثنين فلا يصح ان يقع تميزا اذ التميز لا يصح ان يكون مغنيا عن المميز لان حكم التميز قصد الامرين اى التميز والمميز ليحصل الاجمال والتفصيل وعدم استغناء كل واحد منهما عن الاخر فان قيل الاستغناء عن شيء لا يمنع ذكره على وجه تاكيد او تشويق او نحوهما كما فى ﴿اِلٰهٌ وَّاحِدٌ﴾ و﴿لَا تَتَّخِذُوْا اِلٰهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ ونعم رجلا وربه رجلا قيل لما كان تميزهما بلفظ يدل على خصوصية

العدد وهي بيان العدد اى الواحد والاثنين فان رجلا مثلا يدل على الواحد و رجلين على الاثنين امتنع ايقاعهما تميزا لان كون التميز مغنيا عن المميز خلاف ما عليه باب التميز بل باب التميز على افادة النسبتين اي النسبة الاجمالية والنسبة التفصيلية معًا وعدم استغناء كل واحد عن الآخر كما عرف منوان سمنا وقفيزان برا وعشرون درهما وملأه عسلا واما نعم رجلا وربه رجلا فعلى خلاف الاصل والشذوذ فلا يتوجه بهما النقض واما قوله تعالى اله واحد وقوله تعالى ولا تتخذوا الهين اثنين فلان ذكر العدد بعد ذكر المعدود الدال على تلك العدد تاكيد وتوضيح اى صفة مؤكدة وموضحة مثل نفخة واحدة وعكس ذلك لا يجوز اذ التاكيد لا يجوز ان يكون ازيد من المقصود بالعدد وفيه نظر لانه ينبغي ان يجوز عكس ذلك ايضا بحمل المعدود على كونه بدلا لا تاكيدًا وفي بعض الشروح لافادة النص المقصود بالعدد فلا حاجة الى ذكر العدد اى الى ذكر الواحد والاثنين مع تميزها وهو رجل ورجلان مثلا لحصول المقصود بلفظ التميز وفيه نظر لان حصول المقصود بلفظ التميز لا يمنع ذكره على وجه التاكيد او التشويق وفي بعض الشروح لافادة النص المقصود بالعدد فلو ذكر معه اى فلو ذكر العدد اعني الواحد والاثنين مع التميز اى مع رجل ورجلين مثلا لكان ضائعا وفيه ايضا نظر لان ذكره معه يفيد التاكيد والتشويق مثل نعم رجلا وربه رجلا فلا يكون ضائعا واجيب بما مر ان التميز لما دل على خصوصية العدد امتنع ايقاعه تميزا لان كون التميز مغنيا عن المميز خلاف ما عليه باب التميز وهذا بخلاف الجمع مثل رجال فانه لا يفيد النص المقصود بالعدد لعدم دلالته على العدد المعين فلم يجز الاكتفاء به فاحتيج الى ذكر العدد لبيان الكمية فان قيل قوله استغناء مفعول له لقوله ولا يميز فيلزم منه توجه النفي الى هذا القيد وبقاء الفعل مثبتا فيفسد المعنى قيل هو مفعول له لنفي الفعل بحذف مضاف لا للفعل المنفي اى ترك تميز واحد واثنين خوف استغناء اى مخافة استغناء اى لزوم استغناء او هو مفعول له لفعل محذوف اى لا يميزان والا يلزم تركهما استغناء وقوله بالعدد متعلق المقصود على ما بينا اى لافادة التصريح الذي قصد بالعدد او متعلق النص اي التصريح بالعدد المقصود وهو التصريح بالوحدة او ضم واحد الى واحد اي التثنية وتقول على صيغة المخاطب دون الغائب والغائبة اى تقول انت في المفرد اي في استعمال العدد في احد المعدودات

عن من المتعدد الجار والمجرور اما صلة الافراد اي الذي افرد من المتعدد او ظرف مستقر
وقع صفة المفرد اى الواحد الكائن من المتعدد باعتبار اى قولا ملتبسا باعتبار
تصييره اضافة المصدر الى الفاعل وكلا المفعولين محذوف اى باعتبار تصيير
ذلك المفرد عددا انقص من عدده عددا زائدا عليه بواحد الثاني مقول تقول اى
تقول الثاني فى المذكر اى الثانى الاول اى مصيّر الاول اثنين يعنى دو كننده يكى والثانية
فى المؤنث اى ثانية الاولى اى مصيرة الاولى اثنين الى العاشر فى المذكر اى عاشر التسعة
اى مصير التسعة عشرة يعنى ده كننده نُه والعاشرة فى المؤنث اى عاشرة التسع اى
مصيرة التسع عشرا وانما بدأ بالثاني والثانية دون الاول والاولى لانه لا عدد
انقص من الواحد حتى يصيره واحدا وكلمة الى اما اسقاطية اى الثانى والثانية
منتهى وما زاد عليهما الى العاشر والعاشرة او صلة اى منتهيا الى العاشر والعاشرة لا غير
مبني على الضم وكلمة لا عاطفة اى لا تقول غير ذلك مما قبل الثاني والثانية وهو الاول
والاولى وما بعد العاشر والعاشرة وهو احد عشر فصاعدا بهذا المعنى اى بمعنى
التصيير اما ما قبل الثاني والثانية فلما مر من انه لا عدد انقص من الواحد حتى يصيره
واحدا واما ما بعد العاشر والعاشرة فلعدم فعل ومصدر بمعنى التصيير في ذلك
حتى يشتق منه اسم الفاعل بمعناه فانهم لا يقولون ثَلَّثْتُ اثني عشر ورَبَّعْتُ ثلثة عشر
ولا ثالث اثني عشر ورابع ثلثة عشر بخلاف الثاني والثانية الى العاشر والعاشرة
فان لكل منها فعلا ومصدرا فانهم يقولون ثَنَّيْتُ الاحد ثنيا وثَلَّثْتُ الاثنين ثلثا
وكذا رَبَّعْتُ الثلاثة الى عشرة وهو مذهب كثير من النحاة وهذا هو القياس واجاز
بعضهم هذا الاعتبار فيما بعد العاشر والعاشرة ايضا فى العقود تمسكا بما روي عنهم
بانهم يقولون كان القوم عشرين فثلّثتهم اى صيّرتهم ثلثين وكانوا ثلثين
فربّعتهم اى صَيَّرْتُهم اربعين ومنهم من اجاز ذلك مما بعد العاشر والعاشرة فى
النيف فيقول انا ثالث اثني عشرهم ورابع ثلثة عشرهم بمعنى مصيّرهم ثلثة عشر
واربعة عشر قلنا لا نسلم صحته ولئن سلمنا صحته كان محمولا على ثَلَّثْتُ عقودهم
ورَبَّعْتُ عقودهم وثالث نيف اثني عشرهم ورابع نيف ثلثة عشرهم بتقدير
المضاف اى انا مصير نيفِ اثني عشرِهم وهو الاثنان ثلثة ومصير نيفِ ثلثةِ
عشرهم وهو الثلثة اربعة فلا يرد ذلك الاشكال وباعتبار حاله اى وتقول فى
المفرد من المتعدد باعتبار حاله مرتبته فى التعداد اى باعتبار انه واحد من

المتعدد متصف بانه ثان او ثالث او غير ذلك الاول والثاني في المذكر والاولى والثانية في المؤنث يعني يكم ودوم الى العاشر في المذكر والعاشرة في المؤنث يعني دہم وكلمة ما ساقطة معناه ومازاد عليها من المفردات الى العاشر والعاشرة والحادي عشر عطف على الاول لا على العاشر والا يلزم تعدد الغاية اي وتقول باعتبار حاله فيما زاد على العشرة من المركبات الحادي عشر في المذكر بتذكير الجزئين يعني يازدہم والحادية عشر في المؤنث بتانيث الجزئين والثاني عشر في المذكر والثانية عشرة في المؤنث ومازاد على ذلك الى التاسع عشر في المذكر والتاسعة عشرة في المؤنث وانما قال الاول ولم يقل الواحد لان لفظ الواحد اسم عدد وليس المراد ههنا اي في اعتبار التصيير وبيان الحال اسم العدد بل المراد الاسم المشتق منه اعني الصفة فغير لفظ الواحد الى الاول كما غير لفظ الاثنين الى الثاني واختلف في وزن اول فقيل وزنه افعل وقيل وزنه فوعل ويؤيد الاول مجيء الاولى في مؤنثه ولو كان وزنه فوعل لكان مؤنثه فوعلة وهو المختار ويؤيد الثاني صرفه نحو اتيت اولا ولو كان وزنه افعل لكان غير منصرف للصفة ووزن الفعل واجيب بانه لما كان مشتقا مما لا فعل له كان معنى الوصفية فيه خفيا فلم يؤثر وصفيته في منع الصرف الا مع ذكر الموصوف قبله تقول اتيته عاما اول او مع ذكر من التفضيلية بعده فانها علامة الوصفية واذا خلي عنهما صرف ويكون منصوبا على الظرف نحو جئتك اولا وواحدة اولا وانما جاز هذا الاعتبار فيما زاد على العاشر والعاشرة لجواز كون الشيء واحدا من احد عشر وما فوقه وانما ذكره في صورة التصيير الى العاشر والعاشرة لا غير ولم يذكر في صورة بيان الحال الى التاسع عشرة والتاسعة عشر لا غير اشارة الى انها غاية المركب لا غاية بيان الحال فان بيان الحال شائع فيما فوق ذلك لجواز كون الشيء واحدا فيما فوق ذلك فتقول الرجل العشرون، والمرأة العشرون وكذا الحادي والعشرون والحادية والعشرون الى التاسع والتسعين والتاسعة والتسعين والرجل المائة او الالف والمرأة المائة او الالف والحادية والمائة او الالف فصاعدا الى ما لا يتناهى وانما ذكر بيان الحال في العدد المركب دون العقود من العشرين والثلثين الى التسعين ودون المائة والالف لعدم التغير فيهما الى بناء اسم الفاعل حيث يقال باعتبار الحال الرجل العشرون والرجل المائة او الالف بخلاف المركب حيث تغير فيه اسم الفاعل دون ما زاد على العشرين والمائة والالف لان تغيره بحسب تغير

المركب بعينه وقد ذكر المركب فلا حاجة الى ذكر ذلك وانما ذكره عدد المركب مع انه ذكر
عدد المفرد لان تغير المركب ينافي تغير المفرد فتغير المفرد في اول المفردات الى الاول و
تغيير المركب الى الحادي دون الاول فلا بد من ذكره واذا لم يذكر لتبادر الذهن
الى ان تغيره الى الاول ايضا ومن ثمه اى لاجل انه يجري في الواحد من المتعدد لاعتبارات
اى اعتبار التصيير واعتبار بيان الحال قيل في الاول اى في اعتبار الاول وهو
اعتبار التصيير ثالث اثنين بالاضافة الى عدد انقص منه بدرجة اضافة لفظية و
لا يجوز اضافة ما صيغ للتصيير الى عدد انقص منه بدرجتين فصاعدا ولا الى عدد
يساوي عدده ولا الى عدد فوقه اى مصيرها تفسير معنى ثالث اثنين اى مصير
الاثنين ثلثة يعني سيوم كننده دو وهو اسم فاعل من ثلثتهما اى صيرت الاثنين
ثلثة سه كردم دو را وهو من الثلث بفتح الثاء وهو تصيير الاثنين ثلثة يعني سه
گردانيدن وفى الثاني اى في الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال ثالث ثلثة
الى عدد يساوى عدده اضافة معنوية اى احدها تفسير معنى ثالث ثلثة اى
احد الثلثة المتاخر بدرجتين يعني سيوم سه وهو ايضا من الثلث بفتح الثاء ومعناه
سه شدن ويجوز اضافة ما صيغ لبيان الحال الى عدد فوقه فيقال ثالث اربعة او
خمسة فصاعدا اى احد الاربعة واحد الخمسة ولا يجوز اضافته الى عدد انقص
منه وتقول في اضافة ما زاد على العشرة مما صيغ لبيان الحال حادي عشر احد عشر
اى واحد من احد عشر متاخر بعشر درجات يعني يازدهم يازده على الثاني الجار و
المجرور حال اى واقعا على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال خاصة حال من
الاعتبار الثاني والتاء للمبالغة او مصدر للفعل المحذوف اى خص الاعتبار الثاني
خصوصا والجملة حال مؤكدة او معترضة وان شئت مفعوله محذوف بقرينة جواب
الشرط اى وان شئت ان تقول قلت حادي احد عشر بحذف الجزء الاخير من المضاف
تخفيفا الى تاسع تسعة عشر فتعرب الجزء الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء و
يبنى الثاني لبقاء التركيب المقتضي للبناء وقوله فتعرب الاول عطف على الجزاء او
استيناف على معنى فانت تعرب الاول على نحو قول الشاعر ع الم تسأل الربع
القواء فينطق :: اى فهو مما ينطق اى لم تسأل المنزل الخالي فينطق آخره وهل يخبرك
اليوم بيداء سملق + اى المفازة الخالية ثم لما فرغ من تقسيم الاسم باعتبار وضعه
لمعين وغير معين شرع في تقسيم آخر له باعتبار التذكير والتانيث فقال المذكر وله

او يقال لما وقع ذكر التذكير والتانيث في باب العدد جرى الى ذكر هذا التقسيم وانما
قدم المذكر على المؤنث لاصالته المؤنث ما فيه علامة التانيث وهي التاء التي تصير
في الوقف هاء والالف المقصورة والممدودة كما ذكر في المتن وكذا الياء في نحو هاي و
تي عند البعض وانما قدم المؤنث في البيان روما للاختصار ببيانه وتعميم التذكير
في كل ما يخالفه كتقديم الاعراب التقديري وتعميم اللفظي في كل ما عداه ويمكن ان
يقال لما قدم اخذا في البيان من القريب ولان المؤنث وجودي لانه عبارة عما
وجد فيه علامة التانيث والمذكر عدمي لانه عبارة عما لم يوجد فيه علامته و
الوجودي راجح على العدمي فقدم ذلك ترجيحا على العدمي لفظا او تقديرا هذا
تقسيم علامة التانيث سواء كانت تلك العلامة ملفوظة او مقدرة فالملفوظة
نحو امراة وناقة وغرفة ونملة وطلحة وعلامة المقدرة نحو دار ونار ونعل وقدم
وشمس وعين وغيرها من المؤنثات السماعية فان التاء في مثل ذلك مقدرة
بدليل رجوعها في التصغير فان قيل يخرج من هذا التقسيم نحو عقرب لا سيما
اذا سمي به مذكرا ونحو حائض وطالق من الصفات المختصة الثابتة بالمؤنث ونحو
كلاب واكلب مما جمع مكسرا اذ ليس فيها علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا
اما لفظا فظاهر واما تقديرا فلانها لو كانت مقدرة فيها لرجعت في التصغير قيل
المراد بقوله لفظا اعم من ان يكون حقيقة كما ذكرنا او حكما لان الحرف الرابع في حكم
تاء التانيث ولهذا لا يظهر التاء في تصغير الرباعي في المؤنثات السماعية لئلا يجتمع
علامتا تانيث وكنحو حائض لانه صفة مختصة بالمؤنث ولنحو كلاب واكلب لانه اوّل
والمذكر بخلافه اي ملتبس بمخالفة المؤنث اي ما لم يوجد فيه علامة التانيث لا
لفظا ولا تقديرا ولا حكما وعلامة التانيث اي العلامة التي ذكرت في حد المؤنث التاء
التي تصير في الوقف هاء والالف سواء كانت ممدودة او مقصورة وبعضهم عد
الياء في هذي وتي من علامات التانيث وذكر ان التانيث بالياء من خصائص
اسم الاشارة فلعله قائل في اسم الاشارة بالتصرف تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية
والمصنف ع لم يذكرها لان تانيث هذي يحتمل ان يكون صيغيا عنده لا بالعلامة
كتانيث هي وانت يعني هذه الكلمة بكمالها موضوعة للتانيث وكتثنية هذا و
الذي نحو هذان واللذان على قول من يرى بناءهما وهو اي المؤنث حقيقي ولفظي
الحقيقي وهو الخلقي ما بازائه كلمة عبارة عن مؤنث اي مؤنث كان بازائه و

في بيان المؤنث الحقيقي واللفظي بالجماعة

بمقابلته ذكر في الحيوان الجار والمجرور ظرف مستقر واقع صفة لحيوان اى ذكر كائن في جنس الحيوان سوآء وجد فيه علامة التانيث لفظا اولم يوجد وانما قال في الحيوان احترازا عن الانثى من النخل لان بازائه ذكرا منها وتانيثه غير حقيقي والمراد بالذكر ههنا خلاف الانثى لاقبل الرجل كامرأة في الاناسي وناقة في البهائم اذ بازائهما رجل وبعير وكذا نفسآء وحبلى واتان وعناق ولقائل ان يقول لو فرض ليس بازائها ذكر في الحيوان لايصدق عليه هذا الحد فلو قال ما له فرج لاذكر لكان اشمل واجيب بانه حينئذ يدخل الخنثى المذكر في الحد لوجود الفرج فيه على ان التلفظ بالفرج سمج واللفظي اي المؤنث اللفظي اي المنسوب الى اللفظ بوجود علامة التانيث في لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بلا تانيث خلقي في معناه بخلافه اى ملتبس بمخالفة المؤنث الحقيقي اى ما ليس بازائه ذكر في الحيوان سوآء وجد فيه علامة التانيث اولم يوجد كظلمة وعين واخواتها من المؤنثات السماعية وطلحة وحمزة وكالجمع المكسر والمصحح بالالف والتاء كرجال ومسلمات وان كان واحدهما مؤنثا حقيقيا ثم اعلم ان المؤنث اللفظي اما ان لايكون معناه مذكرا حقيقيا مسمى علم او مفهوم علم كطلحة علما لا مذكرا مسمى صفة كعلامة صفة للمذكر او مسمى جنس اسم كنملة ذكرا ولا يكون مذكرا حقيقيا ولا مؤنثا حقيقيا كظلمة وعين فان معناهما ليس بمذكر حقيقي ولا مؤنثا حقيقيا كعلامة صفة بل هما مؤنثان لفظيان بوجود علامة التانيث لفظا في ظلمة وتقديرا في عين والاول لايؤثر تانيثه اللفظي الا في حكم نفسه وهو منع الصرف فيمتنع طلحة للتانيث اللفظي والعلم ولا يسري تانيثه الى غيره من فعل او صفة او خبر او حال فيقال قام طلحة او طلحة القائم وطلحة قائم ومررت بطلحة قائما وانما اعتبر التانيث في منع صرفه لا في الاسناد لان التذكير الحقيقي لما طرأ عليه منع ان يعتبر حال تانيثه في غيره ويسري اليه واما منع الصرف فحال المختص به لا بغيره وذهب بعض الكوفيين الى ان تانيثه يسري الى غيره فيقولون قالت طلحة وقاسوا على تانيث عقرب علما للمذكر فان تانيثه يسري الى غيره بالاتفاق وتانيث نحو نملة ذكرا كتانيث ظلمة وعين لان التاء فيها فارقة بين الجنس وواحده لا بين التذكير والتانيث كالتاء في نخلة فيكون مؤنثا لفظيا فيجوز التاء في فعله وعلى هذا لا يدل تانيث قالت نملة في قوله تعالى قَالَتْ نَمْلَةٌ على ان نملة انثى وعند ابن السكيت تانيثه كتانيث طلحة علما لمذكر فلا يجوز التاء في فعله وعلى هذا يدل تانيث قالت نملة على ان النملة انثى كما

م لخوارزمي

ان تانيث قالت طلحة يدل على ان طلحة علم مؤنث وعلى هذا القول بنى ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه الاستدلال على ان النملة في قالت نملة انثى اذ لو كان ذكرا لما جاز التاء في فعل طلحة وذلك ان ابا حنيفة رح كان صاحب راي في علم الشريعة لكنه اشتغل بعلم الشريعة ولم يشتغل باللغة بخلاف محمد ابن الحسن والشافعي رحمهما الله تعالى فانهما اشتغلا بكليهما حتى عدا من علماء الشريعة واللغة فيحتمل ان يكون رايه في هذا الحكم موافقا لراي ابن السكيت في الاستدلال على هذا وقصة استدلاله ما روي ان قتادة رضي الله تعالى عنه دخل الكوفة فالتفت عليه الناس فقال سلوني عما شئتم وكان ابو حنيفة رح حاضرا وهو شاب فسئله من نملة سليمان صلوات الله على نبينا وعليه اكان ذكرا ام انثى فافحم فقال رضي الله تعالى عنه كانت انثى فقيل له من اين عرفت فقال من كتاب الله وهو قوله تعالى قَالَتْ نَمْلَةٌ ولو كانت ذكرا لقيل قال نملة كما يقال قال طلحة ثم اعلم انه اراد باللفظي ههنا غير ما اراد في باب غير المنصرف لان اللفظي جعل ههنا مقابل الحقيقي سواء وجد فيه علامة التانيث لفظا اولم يوجد فلم يتبنا وبالحقيقي وجعله من باب غير المنصرف مقابل المعنوي سواء كان حقيقيا اولم يكن فنحو سلمى وسلمة علمين للمؤنث مؤنث حقيقي على ما اريد ههنا ومؤنث لفظي على ما اريد في باب غير المنصرف والمؤنثات السماعية مؤنثات لفظية على ما اريد ههنا ومعنوية على ما اريد في باب غير المنصرف وعلى هذا فقس واذا اسند اليه الضمير عائد الى المؤنث اذا كان حقيقيا او لفظيا مضمرا بقرينة السياق حيث قال بعد ذلك وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار اذا اسند الى المؤنث الحقيقي مظهرا او مضمرا والى اللفظي مضمرا ما لم يكن علم مذكر نحو طلحة الفعل فالتاء مبتداء محذوف الخبر الراء فالتاء واجبة في فعله المسند اليه نحو حضرت المرأة والمرأة حضرت والشمس طلعت وانما قدرنا واجبة لا جائزة بقرينة مقابلة التخيير والجملة الاسمية جزاء الشرط فلذا وجب الفاء ولا يسوغ ان يكون التاء فاعلا بحذف الفعل اى فوجب التاء لانه يلزم حينئذ امتناع الفاء في الجزاء لما عرفت ان الجزاء اذا كان ماضيا متصرفا بغير قد امتنع فيه الفاء وانما وجبت التاء لان تانيث المسند اليه يسري الى تانيث الفعل اما في الضمير مطلقا فلكمال الامتزاج واما في ظاهر المؤنث الحقيقي فلقوة التانيث بخلاف ظاهر غير الحقيقي لقصوره في الامتزاج وقصوره في

م في علم اللغة كما انه كان صاحب راي

التاء في فعله كما لا يجوز

التانيث لعدم كونه حقيقيا فبالحري ان لا يلزم فيه السراية بل يجوز بناء على قصور الامتزاج باعتبار الفاعلية والتانيث من وجه دون وجه لانه تانيث باعتبار اللفظ وعدم تانيث باعتبار المعنى ثم التاء انما تجب اذا كان الفعل متصرفا والمؤنث الحقيقي من الاناسي ولم يقع فصل بين الفعل والمؤنث الحقيقي اما اذا كان الفعل غير متصرف نحو نعم المرأة او كان المؤنث من البهائم نحو سار الناقة او وقع فصل بينهما نحو حضر القاضي امرأة لا يجب سراية التانيث الى الفعل لجمود الفعل ولكون تانيث البهائم دون تانيث الاناسي ولمكان الفصل فان قيل اذا كان وجوب التاء مقيدا بهذا القيود فلم اطلق الشيخ قيل تخلف الوجوب في صورة الفصل وكون الفعل جامدا وكون المؤنث الحقيقي من البهائم بالدليل وتخلف الحكم عن القاعدة بالدليل امر شائع مستفيض فكانه قال فالتاء الا اذا دل دليل على خلافه فلا يحتاج الى الاستثناء صريحا وانت في ظاهر المؤنث غير الحقيقي ما لم يكن علما للمذكر نحو طلحة اى انت في اسناد الفعل الى ظاهر المؤنث اللفظي وما في حكمه من مؤنث البهائم كسار الناقة بالخيار خبر لقوله انت اى متلبس بخيارك بين التاء وعدمها اى بين تانيث الفعل وتذكيره لانه مؤنث باعتبار اللفظ وغير مؤنث باعتبار المعنى فيجوز الوجهان اعتبارا بالجهتين وكذا المؤنث من البهائم مؤنث حقيقية غير مؤنث حكما لانه كالمذكر في عامة الاغراض غالبا فجاز فيه الوجهان فيقال طلع الشمس وطلعت الشمس وانما قال في ظاهر غير الحقيقي احترازا عن مضمره نحو الشمس طلعت فالتاء فيه واجبة لكمال الامتزاج كما مرّ وحكم ظاهر الجمع غير جمع المذكر السالم سواء كان مكسرا او سالما بالالف و التاء مطلقا اى سواء كان واحده مؤنثا حقيقيا كالنسوة والمؤمنات او مذكرا حقيقيا كالرجال والجمال حكم ظاهر المؤنث غير الحقيقي في جواز تذكير الفعل وتانيثه نحو جاء الرجال وجاءت الرجال قال الله تعالى اذا جَآءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ وقال نِسْوَةٌ وقَالَتِ الْاَعْرَابُ وانما جاز فيه الوجهان لانه ماؤل بالجماعة مؤنث باعتبار اللفظ غير مؤنث باعتبار المعنى فيجوز الوجهان عملا بالاعتبارين ولم يأول بها جمع المذكر السالم كراهة اعتبار التانيث مع بقاء صيغة المذكر الا نحو بنين فان حكمه حكم الابناء وان كان صيغته صيغة جمع المذكر السالم لعدم بقاء واحده وهو ابن قال الله تعالى اٰمَنَتْ بِهٖ بَنُوْٓا اِسْرَآئِيْلَ وكذا الجمع بالواو والنون الذي واحده مؤنث كسنين وارضين فان حكمه حكم الجمع بالالف والتاء فيقال مضت

سنون لان حق هذا الجمع ان يجمع بالالف والتاء والواو والنون فيه عوض من الالف والتاء وانما شبه ظاهر الجمع بظاهر المؤنث غير الحقيقي ولم يطلق حيث لم يقل وحكم الجمع غير المذكر السالم مطلقا حكم المؤنث غير الحقيقي لان مضمر الجمع غير المذكر السالم ليس كمضمر المؤنث غير الحقيقي لان مضمر هذا يستلزم التاء فقط نحو الشمس طلعت ومضمر ذلك يستلزم التاء او الواو في الذكور العقلاء نحو الرجال جاءت او جاؤا ويستلزم التاء والنون في غير العقلاء نحو الليالي والايام مضت او مضين فكان حكم مضمر ذلك كحكم مضمر هذا في الحاق العلامة لا في لحوق التاء واضافة ظاهر الى الجمع من باب جرد قطيفة واخلاق ثياب فان قيل لفظ غير لا يتعرف بالاضافة الى المعرف فكيف يقع صفة الجمع قيل انه بدل لا صفة او صفة الجمع بجعل اللام زائدة او على القول بتعرف غير باشتهاره بمغايرة المضاف اليه لان له نقيضا فان جمع المذكر السالم مشهور بان نقيضه الجمع المكسر والجمع السالم بالالف والتاء على نحو قولك اعجبني الحركة غير السكون وقوله مطلقا ظرف ما في المعنى التشبيه المفهوم من اتحاد الحكم فانه قال وحكم ظاهر الجمع غير المذكر السالم مثل حكم ظاهر المؤنث الحقيقي في جميع الاحوال فيكون معنى التشبيه عاملا في الظرف المستقر وضمير جمع العاقلين غير المذكر السالم اي ضمير جمع المذكر العاقلين اي الضمير العائد الى الذكور العاقلين من جموع التكسير فعلت و فعلوا اي ضمير ما يوزن بفعلت وفعلوا وهو ضمير فعلت وهو هي المستكن فيه المقرون بالتاء الساكنة التي هي كتاء التانيث وضمير فعلوا وهو الواو نحو الرجال جاءت او جاؤا بالتاء الساكنة للتانيث بتاويل الجماعة او بالواو لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع وهو جمع العاقلين وفي بعض النسخ وضمير العاقلين غير المذكر السالم فعلت وفعلوا فقوله غير المذكر السالم صفة جمع العاقلين وانما قيد جمع العاقلين بغير المذكر السالم احترازا عن العاقلين اذا جمعوا سالما فان ضميرهم الواو فحسب يقال الزيدون او المسلمون جاؤا لان الواو وضعت لهذا النوع من الجمع ولا يقال الزيدون او المسلمون جاءت بتاويل الجماعة كراهة اعتبار التانيث مع صيغة المذكر وضمير نحو النساء من جموع المؤنثات وما في حكمها عن مؤنثات اللفظية والمعنوية وضمير نحو الايام من جموع غير العقلاء فعلت وفعلن اي ضمير فعلت و هو هي المستكن فيه المقرون بالتاء الساكن للتانيث وضمير فعلن وهو النون نحو الايا

مصنت او مصنين بتاء التانيث بتاويل الجماعة او بالنون اما في نحو الايام المكونة جمعا لغير
العقلاء والنون وضعت لهذا النوع من الجمع كالواو وضعت لجمع العاقلين واما في
٤٥١ نحو النسآء فللحمل على جمع غير العقلاء اذ الاناث لقلة عقولهن يجرين مجرى غير العقلاء
ويمكن ان يراد بالنسآء المؤنثات على طريق عموم المجاز او جمع المؤنث على ارادة الصفة
٤٥١ المتشهورة من لفظ النسآء كما في لكل فرعون موسى ثم لما فرغ من التقسيم المذكر
٦ للاسم شرع في تقسيم اخر للاسم باعتبار الافراد والتثنية والجمع فقال المثنى فالاسم على
ثلثة اقسام مفرد ومثنى ومجموع وبين النوعين وهما المثنى والمجموع ليعلم ان سواهما
المفرد وما للاختصار وقدم المثنى على المجموع لسبق عدده على عدد المجموع ولقربه
بالمفرد ولسلامة لفظ المفرد فيه البتة ولكثرته لعدم اختصاصه بشريطة بخلاف
الجمع لاختصاص احد اقسامه وهو الجمع بالواو والنون بذكور العقلاء وبان لا يكون
افعل فعلاء ولا فعلان فعلى ولا مستويا معه المؤنث ولا بتاء تانيث كعلامة واختصا
القسم الاخر وهو الجمع بالالف والتاء بالمؤنث او بمذكر لم يكسر نحو سرادقات قامت
او كان من صفات غير العقلاء نحو الجبال الراسخات او خماسيا نحو سفرجلات وان
لا يكون فعلاء افعل ولا فعلى فعلان ولا مستويا معه المذكر ولا مجردا عن التاء من
الصفة المختصة بالمؤنث واختصاص القسم الثالث وهو جمع التكسير بسماع الصيغة
وتوقيف الوضع ما لحق اخره الف نحو المسلمان والزيدان وقوله اخره مفعول لحق و
الالف فاعله والملحوق درسين او يآء مفتوح ما قبلها اى قبل اليآء نحو المسلمين
والزيدين وقوله مفتوح صفة سببية لقوله يآء وكلمة ما مفعول ما لم يسم فاعله
لقوله مفتوح عبارة عن حرف اى يآء فتح حرف جعل قبلها او فتح ما قبل الالف ونون
مكسورة لان الاصل في البنآء السكون وانما عدل عنه تحرزا عن اجتماع الساكنين و
الاصل في تحريك الساكن الكسر كما عرف ولئلا يثقل اللفظ بتوالي الامثال وهو
فتحة ما قبل الالف والالف التي في حكم الفتحتين وفتحة النون ولتعادل ثقل الكسرة
خفة الالف والفتحة وانما اختير لزيادة التثنية والجمع السالم حروف العلة لكثرة
دورها في الكلام لان التكلم لا يخلو منها او من ابعاضها وهي الحركات الثلث فخص
بعضها بالتثنية وبعضها بالجمع تقليلا للاشتراك وخصت الالف بالتثنية
لكثرتها وخفة الالف ولكونها ضمير التثنية في الفعل ولوقوع اخر ضميرها في الفعل
وهو هما وانتما وخصت الواو بالجمع لانها ضمير الجمع في الفعل ولكونها للجمع

في العطف لانها تجمع بين المعطوف والمعطوف عليه ولحصولها بجمع الشفتين ولوفق اخر ضميره في الفعل وهو هموا وانتموا ثم زيدت الياء تكثيرا لابنية التثنية والجمع السالم ليتوصل به الى تقليل الاشتراك في الاحوال الثلث و الا لكان الالف والواو فيهما في الاحوال الثلث وفرق بينهما بحركة ما قبل الياء ففتح في التثنية لوفق ما قبل الالف وكسر في الجمع لوفق الياء او فتح في التثنية لوفق ما قبل الياء وكسر في الجمع فرقا بينهما او كسر في الجمع لوفق الياء وفتح في التثنية فرقا بينهما قوله ليدل متعلق لحق والضمير عائد الى كل واحد من الالف والياء وفيه نظر لانه قد سبق لحوق الالف والياء والنون ولا قرينة على تعيين الالف والياء قيل انه عائد الى ما لحق آخره ذلك وفيه نظر ايضا لانه على هذا لا يستقيم تعلق قوله ليدل بقوله لحق قيل انه عائد الى اللحوق وفيه ايضا نظر لانه حينئذ يشمل لحوق النون ايض ولا دلالة لها على ما ذكر في المتن فالحق ان يؤخر ذكر النون عن قوله ليدل او يتقدم قوله ليدل على النون لان النون عوض على الحركة والتنوين الثابتين في الواحد ولا تاثير لها في هذه الدلالة اي في الدلالة على ان معه الضمير عائد الى ما وهو عبارة عن اسم اي ليدل على ان مع ذلك الاسم مثله اي مثل ذلك الاسم في اللفظ فردا كالزيدين او جماعة كجمالين و قومين من جنسه اي من جنس ذلك الاسم في المعنى وفي قوله من جنسه اشارة الى اشتراط جنسية المعنى وانما اشترط جنسية المعنى احترازا عن المشترك فانه لا يثنى لا يقال العينان للشمس والباصرة والقرآن للحيض والطهر خلافا للاندلسي وفي اشتراط جنسية اللفظ نظر لانه منقوض بنحو القمرين للشمس والقمر والعمرين لابي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما والابوين للاب والام وكذا منقوض بنحو العينين للشمس والباصرة ان ثبت جوازه كما هو مذهب الاندلسي واجيب عن النقض الاول بان ذلك من باب اطلاق احد اللفظين على الآخر تغليبا للمذكر على المؤنث كما في القمرين والابوين والمفرد على المركب كما في العمرين وعن الثاني بانه محمول على عموم المجاز اي المسميان بالعين وهذا الجواب يتأتى في التغليب ايضا بان يراد بالقمرين نيرا كوكب السماء وبالعمرين افضلا من امة محمد صلى الله عليه وسلم من افضل الصلوات واكمل التحيات وبالابوين المنتسبين بالولادة وعلى هذا فقس سائر النظائر او يقال المراد بقوله مثله

ما يماثله في الوحدة بقرينة قوله في الجمع ليدل ان معه اكثر منه فلا يرد
شيء من ذلك فعلى هذا معنى قوله من جنسه اي ولا واحد من خلاف جنسه
ولو اريد بقوله مثله في الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه
لانه يفيد اشتراط الجنسية في اللفظ والمعنى وفي اشتراط جنسية المعنى ايضا نظر
لان مشترك المثنى فرد من افراد المثنى وان كان هذا الفرد ممتنعا وامتناع فرد
لا ينافي كونه فردا من الماهية ولا يجوز تعريف الماهية بما يخرج عنه ذلك الفرد الممتنع
الا ترى انهم عرفوا مفعول ما لم يسم فاعله بانه كل مفعول حذف فاعله واقيم هو
مقامه ولم يحترزوا عن المفعول له والمفعول معه والمفعول الثاني من باب علمت
والمفعول الثالث من باب اعلمت في الحد وعرفوا الترخيم بانه حذف في اخره تخفيفا
ولم يخرجوا ترخيم المضاف والمستغاث وعرفوا المصغر بانه المزيد فيه ليدل
على تقليل ولم يخرجوا تصغير الضمائر ونحوه من الممتنعات الى غير ذلك والحق ما
ذكره الزمخشري في المفصل قائلا المثنى وهو ما لحقت اخره زيادتان الف
او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة ليكون الاولى علما لضم واحد الى واحد
والاخرى عوضا مما منع من الحركة والتنوين الثابتين في الواحد الى هنا
المشرفيه عبارة الشريفة حيث جعل الالف او الياء علما على ضم واحد الى واحد من
غير تقييد اتحاد الجنس اللهم الا ان يراد تعريف المثنى الصحيح غير الممتنع فان قيل
لو كان الجنسية في المعنى شرطا للمثنى لما جاز تثنية العلم المشترك نحو الزيدا
قيل المراد بالجنسية في المعنى ان يصدق حقيقة احدهما على حقيقة الاخر و
الزيدان كذلك فالمقصور اي فالاسم المقصور وهو الذي في اخره الف مقصورة
وسمي مقصورا للامتناع عن المد والفاء لتفسير الاقسام استفادة من عموم قوله
ما لحق اخره كذا لاشتماله على الصحيح والمنقوص والمقصور والممدود لكنه ترك ذكر
الصحيح والمنقوص لظهور حكمهما لعدم جريان تغير في تثنيتهما وبين حكم المقصور
والممدود فقال المقصور ان كانت الفه كائنة عن واو حقيقة كعصا او حكما بان
كان مجهول الاصل ولم يمل الى الياء كالمسمى بالى ولدى وهو ثلاثي الواو للحال
والحالات ذلك المقصور ثلاثي اي الثلاثي المجرد اي ذو ثلثة احرف لا الثلا
الاصطلاحي فيخرج الرباعي والثلاثي المزيد فيه نحو معلى ومصطفى قلبت
الفه واوا فقيل عصوان في عصا والوان ولدوان في المسمى بالى ولدى اعتبارا

للاصل مما في اصله الياء حقيقة او حكما مع خفة الثلاثي بخلاف ما كان على
اربعة احرف فصاعدا حيث لم يرد فيه الى الاصل لمكان الثقل كمعلى ومصطفى
واليه اشار بقوله والا اي وان لم يكن كذلك بان كان الفه عن ياء حقيقة كرحى
او حكما بان مجهول الاصل او عد يمر وقد اميل كالمسمى بمتى وآلى او كان على بلى صح
اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كمعلى ومصطفى او زائدة كحبلى
وارطى وجمجى وحبارى فبالياء اي فالفه مقلوبة بالياء فيقال رحيان في رحى
ومتيان وبليان في المسمى بمتى وبلى ومعليان ومصطفيان وحبليان وارطيان
وانما قلبت ياء اعتبارا للاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما وتخفيفا فيما زاد
على ثلثة احرف وللقائل ان يقول لو قال والا ياء لكان اوفق بقوله قلبت واوا
واخصر الا ان يقال انما عدل عنه لقصد الثبوت بايراد الجملة الاسمية في الجزاء
لكثرة صوره وغلبة وجوده والممدود اي الاسم الممدود ان كانت همزته اي همزة
الممدودة اصلية اي غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة كقراء جمع قارئ
ثبت الهمزة لمكان الاصالة فيقال قراءان وحكى ابو علي الفارسي عن بعض العرب
قلبها واوا نحو قراوان حملا على اخواته من الحمراء والصفراء وان كانت الهمزة للتانيث
كحمراء وصحراء قلبت واوا نقول حمراوان وصحراوان وانما لم يثبت كراهة وقوع صورة
علامة التانيث في الوسط فان قيل ان التاء في نحو مسلمة ايضا علامة التانيث و
قد وقع صورة علامة في الوسط في التثنية حيث يقال مسلمتان فينبغي ان
لا يثبت قيل ان التاء انما يثبت لئلا يلتبس بتثنية المذكر وانما قلبت واوا لا ياء
تحرزا عن اجتماع اليائين في النصب والجر ولكون الواو اقرب الى الهمزة من الياء
المماثلة اياه في تعويضها عنها في اقتت ووقتت والا اي وان لم يكن اصلية ولا للتانيث
بل كانت منقلبة عن اصلية واوا ككساء اصله كساو او ياء كرداء اصله رداي
او كانت زائدة للالحاق كعلباء فانه ملحق بسرواج والعلباء رگ کردن والسرواج
کجاوه شتر بزرگ وجائی نرم که در وگیاه بروید فالوجهان اي ففيها الوجهان اي ففي
الالف وجهان او ففيه الوجهان اي في الاسم الممدود والوجهان الثبوت والقلب
اما الثبوت فلكونها في مكان الاصلية باعتبار الالحاق بها او الانقلاب عنها و
اما القلب فلشبهها بهمزة التانيث في عدم كونها اصلية فيقال كساءان و
رداءان وكساوان ورداوان ويحذف نونه اي نون التثنية للاضافة اي وقت

الاضافة اذ النون لقيامها مقام التنوين الثابتة فى الواحد توجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان فان قيل لو كان نون التثنية قائما مقام التنوين الثابت فى الواحد لوجب ان يسقط بدخول اللام نحو الغلامان لعدم التنوين فى الواحد قيل انما لم تسقط باللام حيث اعتبر منها عوضيتها عن الحركة فقط فان هذه النون عوض عن الحركة والتنوين كما فى رجلان وعن الحركة فقط نحو الغلامان وعن التنوين فقط نحو عصوان واليه ذهب علي بن عيسى وابن جني وهو مختار بعض المتاخرين واما عند سيبويه فهو عوض عن الحركة والتنوين جميعا على ما عرف فى المطولات وحذفت تاء التانيث الثابتة فى الواحد عند التثنية على خلاف القياس والشذوذ فى خصيان واليان دون غيرهما تثنية خصية والية والخصيان الجلدتان اللتان فيهما بيضتان والقياس ان لا يحذف التاء لالتباس تثنية المؤنث بالمذكر ولكن هذا الالتباس مرفوع فيهما فلذا خصا بالمذكر قيل انما خصا بالمذكر لانهما لالتصاقهما صارا كالشيء واحد فنزلتا لذلك منزلة المفرد وتاء التانيث لا يقع وسط المفرد واما نحو قوله ونحو مشرق اللون ثدياه حقان ‌: اى حقتان وقوله

شعر هذه المناقب لا قصعان من لبن شيئا بما وفسادا بعد الولاء اى قصعتان فمن ضرورة الشعراى لم يجئ فى السعة بخلاف خصيان واليان حيث يحذف عنهما التاء بدون ضرورة لكن جوازا لا وجوبا لمجيء قوله متما تلقني فردين ترجف روانق اليتك وتستطارا وقوله ايلى اير الحمار وخصيتاه احب الى فزارة من فزاري وقيل هي ايضا من ضرورة الشعر كما فى قوله كان خصيته من التذلذل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل وقوله ترتج الياه ارتجاج الوطب وقيل جاء خصي والي وهما لغتان فى خصية والية فخصيان واليان تثنيتهما لا تثنية خصية والية فلا يكونان من باب حذف التاء ثم لما فرغ من بيان المثنى شرع فى بيان المجموع فقال المجموع ما دل على آحاد مقصودة بحروف مفرده بتغير ما الآحاد جمع احد وهو الفرد وقوله بحروف متعلق بمقصودة وقوله بتغير صفة لقوله مفردة اى ما دل على افراد قصدت فيه بحروف مفرده ملتبس بتغير ما لا فى صيغة الواحد قبل التغير ثم التغير اما بزيادة كما فى نوعي الجمع الصحيح وكما فى نحو رجال فى رجل واجمار فى جمع جمر او نقصان ككتب فى جمع كتاب

شعر

شعر

اوتغيير هيئة اى حركة كأسُد في أسَد فان قيل هذا يشكل في نحو فلك و هجان حيث لا يتحقق فيه التغيير اصلا حيث يتحد فيها صيغة الواحد والجمع حروفا وهيئة قيل قوله بتغيير ما يشير الى ان التغيير التقديري كاف لان لان معناه اي التغيير كان اى سواء كان حقيقة كعامة الجموع او تقديرا كما في فلك وهجان حيث اعتبر الضمة والكسرة في الجمع عارضتين مثل الضمة والكسرة في أسْد ورجال وفي الواحد اصليين مثل الضمة والكسرة في قُفْل وحِمَار فحصل التغيير بهذا الاعتبار تقديرا وفرضا وفي قوله على آحاد مقصودة احتراز عن اسم الجنس نحو نخل وتمر لدلالتهما على آحاد غير مقصودة اذ المقصود بهما وضعا هو الجنس والآحاد اريدت باعتبار صدق الجنس عليها والاستعمال فيها فاعرف ويمكن ان يكون قوله بحروف متعلق بقوله دل اى دل بحروف مفرده على آحاد مقصودة فلا يرد نخل وتمر اصلا لعدم دلالتهما على الآحاد بحروف المفرد اذ ليس لهما مفرد بل النخل والنخلة كلاهما مفردان بدليل جريان احكام المفرد فيهما وكذا التمر والتمرة وفي قوله بحروف مفرده احتراز عن اسم الجمع نحو رهط وقوم وابل وغنم وخيل فانها ليست بجموع حيث لم يؤت فيها بحروف مفرداتها فيقصد آحادها بها فان قيل يصدق هذا الحد على اسماء الجموع التي لها آحاد من تركيبها نحو ركب وصحب فانه يوافق الراكب والصاحب في الحروف فينبغي ان يكون جمعا كما قال الاخفش قيل ان نحو ركب وصحب وان وافق الراكب والصاحب في الحروف لكن الراكب ليس بمفرد بل كلاهما مفردان بدليل جريان احكام المفرد فيهما من التصغير بلا رد الى الاصل مع كونه على غير صيغ القلة وعود ضمير الواحد اليه ونحو ذلك فلا يصدق عليه قصد الآحاد بحروف مفرده كذا قيل وفيه نظر لان المفرد ان اريد به الفرد الواحد فيصدق عليه قصد الآحاد بحروف مفرده وان اريد به كونه مفردا اصطلاحا يكون موقوفا على كونه جمعا له فيلزم الدور فان قيل يرد على الحد الجموع التي على غير لفظ الواحد مثل نسوة في جمع امرأة وعباديد وعبابيد بمعنى الفرق لعدم حروف المفرد فيهما قيل المراد بحروف المفرد حروفه حقيقة كرجال او اعتبارا وفرضا كما في الجموع المذكورة وذلك لانها لما كانت على اوزان الجموع واستعمالها في التانيث والرد في التصغير الى الاصل وامتناع النسبة ومنع الصرف عند

تحقق منتهى الجموع اعتبر له واحد فرضا كعدل عمر من نحو عُبَاد وعبد ود
ونساء على وزن فعال بضم الفاء كغلام وغلمة بخلاف اسم الجمع نحو ابل و
غنم وخيل وقوم ورهط حيث لم يفرض لها واحد لعدم جريان احكام الجمع
فيها وعدم كونها على اوزان الجمع المختصة به او المشهورة فيه بل مانع فرض
الواحد متحقق فيها وهو جريان احكام المفرد فيها فان قيل ان اريد بقوله
حروف مفرده كل حروف مفرده يرد سفارج جمع سفرجل وفرازد جمع فرزدق
وان اريد به الجنس بحمل الاضافة على الجنس يكفي الحرف الواحد فوجب ان
يكون نساء ونسوة جمع امرأة جمعا على لفظ الواحد لوجود الهمزة والتاء في
كليهما وليس الامر كذلك بالاتفاق على انه جمع على غير لفظ الواحد قيل يراد به
جميع حروف مفرده كرجال وجعافر او بعضها كسفارج وفرازد ونحو تمر و
ركب ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس والثاني اسم جمع كجماعة وطائفة
وهو قول سيبويه لجريان احكام المفردات استعمالا والفرق بين اسم الجنس
واسم الجمع ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين فصاعدا بخلاف اسم الجمع
فانه يقع على الثلثة فصاعدا فان قيل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو
جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا ضير في التزام كون
الكلم اسم جمع ايضا وانما قال على الاصح لان فيه خلافا قال الاخفش جميع اسماء الجموع
التي لها احاد من تراكيبها كجامل وباقر وركب وصحب وخدم وسفر جمع للدلالة
على الاحاد فجامل عنده جمع جمال وباقر جمع بقار وركب جمع راكب وصحب جمع
صاحب وسفر جمع سافر وخدم جمع خادم وقال الفراء كذا اسماء الاجناس
لها احاد من تركيبها كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جمع او اسم جنس لا واحد
له من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق والمراد بنحو تمر اسم جنس لا
واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق والمراد بنحو تمر اسم جنس
مما يفرق بينه وبين واحده التاء ونحو ركب مما هو اسم جمع ونحو فلك جمع
لتحقق التغيير تقديرا على ما بينا وهو اي المجموع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح
لمذكر ومؤنث المذكر اي جمع المذكر الصحيح او المذكر المجموع صحيحا والجملة مستانفة
لانه لما قال فالصحيح لمذكر ولمؤنث كان سائلا قال ما جمع المذكر الصحيح وما جمع
المؤنث الصحيح فقال جمع المذكر الصحيح كذا وجمع المؤنث الصحيح كذا وفي بعض النسخ

حروف واحد

الفرق بين اسم الجنس واسم الجمع

فالمذكر فالفاء للبيان ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها اى قبل تلك الواو لوفق الواو فقوله آخره مفعول لحق وواو فاعله وكلمة ما موصولة او موصوفة مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مضموم او مبتدأ مقدم الخبر والجملة الاسمية صفة واو اي واو ما قبلها مضموم وكذا الحكم في قوله او ياء مكسور ما قبلها اى قبل الياء لوفق الياء ونون مفتوحة عطف على قوله واو وياء اى ما لحق آخره احدهما ونون مفتوحة وانما فتحت ليعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة ليدل متعلق بلحق والضمير عائد الى لحوق الواو والياء وفيه نظر لانه قد سبق لحوق الواو والياء والنون ولا قرينة على تعيين الواو والياء وقيل انه عائد الى اللحوق وفيه نظر لان لحوق النون لا اثر له في هذه الدلالة بل هو عوض عن الحركة والتنوين فالحق ان يقدم قوله ليدل على قوله ونون اللهم الا ان يحمل الكلام على حذف المعطوف ويكون المعنى لحق ذلك ليدل على ان معه اكثر منه ويتحقق عوض عن الحركة والتنوين فيستقيم الكلام على اللف والنشر والضمير في قوله معه عائد الى ما وهو عبارة عن الاسم اى مع ذلك الاسم اكثر من ذلك الاسم فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل فى المفضل عليه ولا كثرة فى الواحد قيل ثبوت اصل الفعل ان ما يكون محققا او على سبيل الفرض وههنا كائن على سبيل الفرض يعني لو فرض الكثرة فى الواحد لكان ذلك فى المجموع اكثر منه كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار يعني لو فرض الفقاهة فى الحمار والعلم فى الجدار لكان فلان افقه واعلم منهما ومنه بيت حماسة **شعر** اللوم اكرم من وبر ووالده ∴ واللوم اكرم من وبر وما ولدا ووبر اسم رجل فان قيل لم لم يقل ههنا على ان معه اكثر من جنسه ليخرج المشترك فانه لا يجمع كما لا يثنى قيل انما لم يقل ذلك اكتفاء بما ذكر فى التثنية ويمكن ان يقال انما لم يقل ذلك لانه اراد ههنا تعريف ماهية المجموع مطلقا بقطع النظر عن كونه صحيحا او ممتنعا فلم يحتج الى هذا القيد لاخراج المجموع الممتنع فان كان الفاء لتفسير احكام المستفادة من عموم قوله ما لحق آخره لاشتماله على المنقوص والمقصور والصحيح لكنه ترك ذكر الصحيح لعدم اختصاصه بحكم او سلامته عن التغيير وبين حكم المنقوص والمقصور فقال فان كان آخره اسم كان اى آخر الاسم ياء خبر كان قبلها اى قبل تلك الياء كسرة فاعل الظرف او مبتدأ متقدم الخبر والجملة صفة ياء اى ياء حصل قبلها كسرة

كقاض حذفت الياء لالتقاء الساكنين بعد النقل والاسكان للاستثقال مثل قاضون جمع قاض اصله قاضيون فنقل حركة الياء الى ما قبلها لاستثقال الحركة على الياء ثم حذفت لالتقاء الساكنين وان كان اى الاسم مقصورا اى اسما آخره الف مقصورة نحو مصطفى حذفت الالف المقصورة لالتقاء الساكنين وبقي ما قبلها اى قبل الالف بعد الحذف مفتوحا ليدل الفتحة على الالف المحذوفة مثل مُصْطَفَوْنَ جمع مصطفى اصله مُصْطَفَيُوْنَ فقلبت الياء الفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين وبقي ما قبل الالف مفتوحا للدلالة على الالف ثم قوله مثل خبر مبتدأ محذوف ومضاف ومصطفون مضاف اليه والرفع على الحكاية اى نظيره مثل مصطفون وشرطه اى شرط الاسم الذي جمع بالواو والياء والنون ان كان الاسم الذي اريد جمعه اسما اى غير صفة فمذكر علم يعقل اى شرطه الامور الثلثة المذكورة والعلمية والعقل لان هذا الجمع اشرف الجموع لسلامة بناء الواحد فيه والمذكر العاقل اشرف من غيره فاختص الاشرف بالاشرف ثم اعلم ان قوله وشرطه مبتدأ وقوله فمذكر خبر بمعنى حصول مذكر والفاء زائدة والشرط معترض وفي هذا الوجه ضعف لان اعتراض الشرط بين المبتدأ والخبر انما يكون في الشعر ولم يوجد في السعة وزيادة الفاء في الخبر ضعيفة اللهم الا ان يحمل الكلام على حذف امّا فيكون الفاء في جواب امّا او بمنع اختصاص اعتراض الشرط بين المبتدأ والخبر بالشعر او يقال ان قوله وشرطه مبتدأ والجملة الشرطية خبر والضمير العائد الى المبتدأ مقدر بعد الفاء اى وشرطه ان كان اسما فهو مذكر وفيه نظر لانه على هذا يلزم حذف العائد المرفوع من الجملة الواقعة خبرا وذا غير جائز كما صرح الشارح في بحث المبتدأ ولاجل هذا الاشكال في هذه العبارة قال الشارح الرضي هذه عبارة ركيكة قال شيخي واستاذي طاب ثراه يمكن تصحيحها بوجوه احدها ان يقدر حيث امتنع حذف الضمير اسم الاشارة وكفى به رابطا اى شرطه ان كان ذلك الاسم الذي اريد جمعه بالنون اسما فذلك الشرط حصول مذكر والثاني ان قوله وشرطه مبتدأ خبره محذوف اى وشرطه ما يذكر وقوله ان كان الى آخره استيناف اى ابتداء كلام كما قيل نحو اَلزَّانِيَةُ وَالزَّانِيْ فَاجْلِدُوْا ان التقدير الزانية والزاني حكمهما ما يذكر وقوله فاجلدوا ابتداء بيان والثالث انه مبتدأ محذوف الخبر اى وشرطه على التفصيل وحذف هذا الخبر بقرينة

الوجه

عما بعده من الجملتين اعني ان كان اسما فكذا وان كان صفة فكذا والرابع انه مبتدأ والجملة الشرطية خبر بتاويل مضمون هذا الكلام والخامس انه مبتدأ بحذف مضاف والجملة الشرطية خبر بتاويل مضمون اى بيان شرطه هذا الكلام ان كان اسما فمذكر علم يعقل وضمير شرطه عائد الى الاسم الذي جمع بالواو والنون او الى المذكر في هذا الجمع اى شرط ذلك المذكر في هذا النوع من الجمع وضمير كان عائد الى الاسم الذي اريد جمعه بالواو والياء والنون او الى المذكر المجموع بذلك وعلى الثانى كان مدار افادة قوله فهو مذكر وقوله علم يعقل هو الصفة او ارادة المسمى فلا يلزم اتحاد الشرط والجزاء وقوله مذكر خبر مبتدأ محذوف اى فذلك الشرط حصوله مذكرا او فذلك المذكر علم يعقل وقوله علم خبر بعد خبر للمبتدأ المحذوف وقوله يعقل صفة علم وفيها تسامح اذ العاقل مسمى العلم لا العلم ثم اعلم انه ان اريد بالمذكر الذات المتصفة بالذكورة يعنى المذكر الحقيقي يراد بقوله علم مسمى العلم دونه لان المذكر الحقيقي هو مسمى العلم فيه ويكون حمل المذكر على الضمير الذي هو عائد الى الاسم الذي اريد جمعه بالواو والنون من التسامح بحذف مضاف اى فهو اسم مذكر ولا تسامح في يعقل اذ المذكر الحقيقي هو الموصوف بالعقل فان اريد اللفظ المذكر يعنى المذكر اللفظي فلا تسامح في حمل المذكر على الضمير العائد الى الاسم لانه مذكر لفظي ولا حاجة الى تقدير مسمى علم لكنه يكون قوله يعقل من التسامح اذ العاقل المذكر الحقيقي دون اللفظي ويكون قوله وان لا يكون بتاء تانيث مثل علامة ضائعا لخروجه باشتراط التذكير اللفظي واجيب بان ذكره لدفع وهم من يتوهم ان المراد بالمذكر التذكير من جهة المعنى دون اللفظ فيجوز جمع علامة بالواو والنون لانه مذكر من جهة المعنى ايضا وللقائل ان يقول لو قال يعلم مكان يعقل لكان اولى حيث لا يخرج عنه صفات الله تعالى نحو قوله تعالى نعم الماهدون بخلاف يعقل حيث يخرج عنه صفات الله تعالى اذ لا يجوز اطلاق العقل عليه تعالى الا ان يقال الشرط هو العقل ونحو فنعم الماهدون مندرج فيما جمع بالواو والنون بالتاويل نحو بلغت من البلغين بضم الباء جمع بلغة وهي الداهية اى بلغت من الدواهي وانما جمع بالواو والنون لان الدواهي لما صدر منها فعل العقلاء وهو اصابة المحال والنكاية اى العقوبة نزلت منزلة العقلاء

فجمع لها هذا الجمع ويمكن ان يجاب بان العقل يطلق على الله تعالى لغة وانما
لا يجوز اطلاقه عليه سبحانه وتعالى[3] لتوقيفية ومنع الشرع لا ينافى اطلاق اللغة
كذا فى بعض شروح المنار وان كان صفة ضمير كان عائد الى الاسم الذى قصد
جمعه بالواو والياء والنون او الى المذكر المجموع بذلك وعلى الثانى كان مدار
افادة قوله فمذكر هو الصفة او ارادة المسمى اى ان كان المذكر المجموع بذلك
مسمى صفة فحصول مذكر اى مذكر غير علم او فذلك المذكر مذكر يعقل او فهو
مذكر يعقل لكن اذا قدر فذلك المذكر مذكرا و فهو مذكر كان قوله وان لا يكون
افعل فعلاء محمولا على حذف مضاف اى ذو عدم كونه افعل فعلاء واذا قدر
فحصول مذكر فلا حاجة الى تقدير مضاف او المعنى وحصول عدم كونه كذا والمراد
بالمذكر الذات المتصفة بالذكورة بتقدير مضاف اى فهو اسم مذكر وان اريد
به اللفظ المذكر كان قوله وان لا يكون بتاء تانيث مثل علامة ضائعا لخروجه باشتراط
التذكير اللفظى وان لا يكون افعل فعلاء عطف على قوله فمذكر اى فمذكر وذو ان
لا يكون المذكر فيه مسمى هذه الصفة اى ذو عدم كون المذكر فيه مسمى هذه الصفة
وان كان تقدير قوله فمذكر فحصول مذكر فلا حاجة الى تقدير مضاف وقوله
افعل خبر لا يكون واضافته الى فعلاء بادنى ملابسة اى افعل الذى مؤنثه فعلاء
لكن يرد عليه ان افعل ههنا علم لما يوزن به من نحو اضمر واسمر وغيرهما والعلم
لا يضاف واجيب بانا سلمنا ذلك لكن العلم يجوز اضافته بعد تاويله بمنكر اى
بواحد من جنسه وههنا كذلك وكذا الحكم فى فعلان فعلى مثل احمر فانه لا يقال
فيه احمرون للفرق بين افعل هذا وبين افعل التفضيل حيث يصح جمع افعل[4]
التفضيل كامل ولا يشكل هذا بجمع جمعاء حيث يجئ جمعه بالواو والنون
نحو اجمعون لان مجيئه بالواو والنون على خلاف القياس اذ هو فى الاصل افعل
التفضيل لا افعل فعلاء لعدم كونه من الالوان والعيوب والحلى وافعل فعلاء
يختص بذلك وحينئذ يكون تانيثه على جمعاء على خلاف القياس فلا يتوجه
الاشكال اصلا ولا فعلان فعلى عطف على افعل ولا زائدة لتاكيد النفى واضافة
فعلان الى فعلى بادنى ملابسة كافعل فعلاء اى ولا فعلان الذى مؤنثه فعلى
مثل سكران فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بين فعلان هذا وبين فعلان فعلانة
حيث يصح جمعه هذا الجمع كندمانون ولا مستويا عطف على افعل ولا زائدة

اصل

[3] لكون اسماء الله تعالى

[4] التفضيل هذا الجمع كافضلون ولم يعكس لان معنى الصفة فى

لتاكيد النفي اى وان لا يكون المذكر مستويا فيه اى فى ذلك الوصف مع المؤنث
نحو جريح اذا كان بمعنى مفعول وصبور فان المذكر فيهما مستوي مع المؤنث يقال
رجل جريح وصبور وامرأة جريح وصبور فلا يقال رجال جريحون ولا صبورون
لانه لو جمع مذكر بالواو والنون لجمع مؤنثه بالالف والتآء وحينئذ يرتفع
الاستوآء المقصود فيه قال الشارح العلامة هذه العبارة أسخف اى أركّ و
اضعف من الاولى لان ضمير ان لا يكون عائد الى الوصف المذكر فيكون المعنى
وان لا يكون الوصف المذكر مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا
الكلام فكيف يستوي الشيء فى نفسه مع غيره ولو قال ولا مستويا فيه المذكر مع
المؤنث لكان شيئا الى هذا عبارته وقال شيخي واستاذي تغمده الله تع بالرحمة
والغفران ان ضمير ان لا يكون عائد الى المذكر لا الى الوصف فلا يلزم ما ذكر
من وجه السخافة ثم ضمير قوله ان كان صفة ان عاد الى المذكر دون الاسم
بدلالة ان البحث فى المذكر لان صدر البحث المذكر ما لحق اخره فلا اشكال
اصلا ولم يحتج فى الربط الى تقدير فيه في قوله وان لا يكون افعل فعلاء ويكون المعنى
شرطه ان كان صفة حصول مذكر وعدم كون المذكر مستويا فى ذلك الوصف
مع المؤنث وكذا ان عاد الى الاسم لكن حينئذ يحتاج فى الربط الى تقدير فيه في قوله
وان لا يكون افعل فعلاء فيكون المعنى شرطه ان كان صفة فهو مذكر يعقل وذو
عدم كون المذكر فيه مسمى افعل فعلاء وعدم كون ذلك المذكر مستويا فيه مع
المؤنث فلا يكون في هذه العبارة سخافة اصلا كما ظنّ الشارح فانظر فيه بعين
الانصاف ولا بتاء التانيث عطف على قوله افعل فعلاء اى وان لا يكون كائنا
بتاء تانيث او عطف على قوله مستويا اى وان لا يكون ذلك المذكر كائنا بتاء تانيث
مثل علامة فانه لا يجمع بالواو والنون لانه لو جمع بذلك فامّا ان تبقى التآء او تترك
فان بقيت لزم اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث وهو مستكره وان ترك
لفات الغرض وهو المبالغة ولزم التباس جمع ما فيه التآء بجمع ما لا تآء فيه
كعلام ويحذف نونه اى نون الجمع للاضافة لانه نون عوض عن التنوين المنافي
للاضافة لان الاضافة يقتضي الاتصال والتنوين الانقطاع وقد شذ نحو أرَضِين
بفتح الرآء كارضات وتمرات وسنين وبثين وقلين ونحو ذلك هذا جواب سوال
مقدر وهو ان يقال ان الارض والسنة والثبة والقلة ونحو ذلك جمعت بالواو

والنون مع انتفاء شرط الجمع بذلك وهو التذكير والعقل والعلمية والوصفية فاجاب بقوله وقد شذ نحو ارضين وسنين وارتكاب هذا الشذوذ فى نحو سنين وارضين لجبر النقصان الواقع فى واحده وهو حذف العجز كالتاء المقدرة فى ارض لانها فى التقدير ارضة بدليل تصغيرها على اريضة وكاللام فى سنة فان اصلها سنوة فحذفت التاء واللام وجمعتا بالواو والنون جبرا لما دخل عليهما من النقص بحذف التاء واللام وهذا الجبر ليس بقياس وان كان ذا جزئيات كثيرة ونحو العالمين من باب التغليب حيث غلب العقلاء على غيرهم لانهم اشرف الموجودات فيجمع لهم هذا الجمع ونحو بلغت منا البلغين اى الدواهي ونحو قوله تعالى رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ متاول لانه لما صدر فعل العقلاء وهو اصابة المحال والنكاية من الدواهي وفعل السجود من الكواكب اجريت مجرى العقلاء فجمع لهم هذا الجمع المؤنث اى جمع المؤنث الصحيح او المؤنث المجموع صحيحا ما لحق اخره الف وتاء نحو هندات ومسلمات وشرطه اى شرط الاسم الذي جمع بالالف والتاء او شرط ذلك المؤنث في هذا الجمع من النوع ان كان الاسم الذي جمع سالما بالالف والتاء او ان كان ذلك المؤنث صفة وله مذكر والواو للحال اى لذلك المؤنث او لذلك الاسم مذكر فان يكون مذكره اى مذكر ذلك الاسم او ذلك المؤنث جمع بالواو والنون لان المذكر اصل والجمع السالم سواء كان بالواو والنون او بالالف والتاء ايضا اصل لسلامة بناء الواحد فيه والمؤنث فرع وجمع التكسير ايضا فرع لتغير بناء الواحد فيه فلما جمع الفرع وهو المؤنث بالالف والتاء وجب ان يجمع الاصل وهو المذكر بالواو والنون لا جمع التكسير ليكون الفرع موافقا للاصل فى سلامة الواحد والا يلزم مزية الفرع على الاصل ثم اعلم ان هذه العبارة مثل العبارة الاولى لان قوله وشرطه مبتدأ وقوله فان يكون الى اخره خبر والفاء زائدة والشرط معترض بين المبتدأ والخبر كما مر وفيه ان اعتراض الشرط بين المبتدأ والخبر انما يكون فى الشعر والاولى ان يقدر المبتدأ قبل الفاء اسم الاشارة ويكون المبتدأ المقدر وخبره جزاء والفاء جزائية والجملة الشرطية خبر لقوله وشرطه والمعنى وشرطه ان كان ذلك المؤنث او ذلك الاسم الذي اريد جمعه بالالف والتاء صفة فذلك الشرط كون مذكره كذا او يقال قوله وشرطه مبتدأ محذوف الخبر اى وشرطه ما يذكر والجملة الشرطية بيان كقوله تعالى الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي

فَاجلدُوا كما مرّ او يقال انه مبتدأ خبره محذوف اي وشرطه على التفصيل وحذف هذا الخبر بقرينة ما بعده من الجملة كما مرّ او يقال انه مبتدأ بحذف مضاف والجملة الشرطية خبر بتاويل هذا الكلام كما مرّ وان لم يكن له اى لذلك المؤنث اولذلك الاسم مذكر مجموع بالواو والنون فان لا يكون اى فالشرط عدم كونه مجردا عن التاء اذ لو جمع المجرد عن التاء بالالف والتاء لزم اللبس بذى التاء كحائض حيث يقال في جمع حائضة التي اريد بها الصفة الحادثة حائضات فلو قيل في جمع حائض التي اريد بها الصفة الثابتة كذلك لزم اللبس فجمع حائض على حوائض ولم يعكس لان ما فيه التاء صريحا اليق بالجمع بالالف والتاء مما فيه التاء تقديرا والّا اي وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما نحو هند ورعد وتمرة وكسرة وغرفة جمع مطلقا ظرف او مصدر اى زمانا مطلقا او جمعا مطلقا او غير مقيد بشرط فيقال هندات رعدات وتمرات بفتح الفاء وكسرات بكسر الكاف وفتح السين وكسرها وغرفات بضم الغين وفتح الراء وضمها ثم لما فرغ من بيان نوعي الجمع الصحيح شرع في بيان الجمع المكسر فقال والمكسر اي المجموع المكسر وفي بعض النسخ جمع التكسير ما تغير كلمة ما على النسخة الاولى عبارة عن مجموع وعلى الثانية عن جمع اى مجموع او جمع تغير فيه بناء واحده المحقق كرجال في جمع رجل وافراس جمع الفرس او المفروض كنسوة جمع نساء بضم النون اراد بالتغير اعم من ان يكون حقيقة كعامة الجموع المكسرة او تقديرا كما مرّ في فلك وهجان فان قيل هذا الحدّ ينتقض بنحو مصطفون ومعلون وداعين ورامين وتمرات بفتح الميم وكسرات بفتح السين وكسرها جمع كسرة بسكون السين وغرفات بفتح الراء وضمها جمع غرفة بسكون الراء فانها جموع سلامة مع وقوع التغيرات قيل الاعتبار بالتغير هنا يكون في اوان الجمع لا ما يكون بعد الجمع فلا ينتقض بما ذكرتم فان اصل مصطفون مصطفيون واصل معلون معليون وكذا البواقي وجمع التكسير ينقسم الى جمع القلة وجمع الكثرة فجمع القلة هو الجمع الذي يقع على الثلثة الى العشرة والحدان داخلان اى حد الابتداء وهو الثلاثة وحد الانتهاء وهو العشرة داخلان في القلة وابنية جمع القلة افعل وافعال وافعلة وفعلة والجمع الصحيح عطف على قوله فعلة اي الجمع السالم يعني ابنية جمع القلة هذه الاربعة وكلا نوعي جمع السلامة وزاد الفراء فعلة كاكلة جمع اكل وزاد بعضهم افعلاء كاصدقاء جمع

صديق وقال الشارح الرضي الظاهر ان جمعي السلامة لمطلق الجمع من غير نظر
الى القلة والكثرة ويصلحان لهما ثم اعلم ان الامثلة الاربعة المذكورة ثلثها غير
منصرفات افعل للعلمية ووزن الفعل وافعلة وفعلة للعلمية والتانيث وافعال
منصرف لما فيه سبب واحد وهو العلمية لان اللفظ الذي يوزن به علم جنس
على ما عرف وما عدا ذلك اى ما عدا المذكور من الاوزان الاربعة وجمعي الصحيح
جمع كثرة اى واقع على فوق العشرة فاذا لم تجئ للاسم الا بناء جمع القلة كارجل
في الرجل او جمع الكثرة كرجال في الرجل وهو مشترك بين القلة والكثرة وقد
يستعمل احدهما للآخر مع وجود ذلك الآخر لنكتة كقوله تعالى ثَلٰثَةَ قُرُوْءٍ مع
وجود اقرآء ثم شرع في تقسيم آخر للاسم باعتبار كونه متصلا بالفعل وغير متصل
به فقال المصدر وانما اخر هذا التقسيم عن جمع تقاسيم ليكون ذكر الاسماء المتصلة
بالفعل متصلا بذكر الفعل وهذا التلفيف ايضا من لطائف هذا الكتاب ثم
الاسماء المتصلة بالفعل انواع المصدر واسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
واسم التفضيل والظرف والآلة والمراد بالاسماء المتصلة ههنا العاملة لاجل
دلالتها على معانى الافعال ولذا لم يذكر الظرف والآلة لانهما لا يعملان وانما قدم
المصدر على سائر الاسماء المتصلة بالفعل لانه اصل في الاشتقاق عند
البصريين او يقال انما قدم لكونه مظنة للاصالة لمكان الاختلاف بخلاف غيره
من الاسماء المتصلة بالفعل للاتفاق على فرعيتها اسم الحدث الجاري على الفعل
وانما ذكر الاسم لان الحدث هو المعنى والمصدر في الاصطلاح هو اللفظ الدال على
الحدث لا المعنى وانما قيد الحدث بالجاري على الفعل احترازا عن اسماء
المصادر نحو الوضوء والغسل بالضم لعدم جريانها على الفعل مع دلالتها على
الحدث وللقائل ان يقول يخرج بهذا القيد المصادر التي لا فعل لها من لفظها نحو
وفرا وبحرا وافرا وثقة ويحك وبيك وويلك الا ان يراد الجاري على الفعل حقيقة
او فرضا وفيه نظر لانه على هذا يشكل الفرق بين هذه المصادر وبين اسماء المصادر
لامكان فرض الفعل في كل منهما ثم اعلم ان الجريان في اصطلاحهم يستعمل
لمعان جريان الشيء على ما يقوم هو به مبتدأ او موصوفا او ذا حال او موصولا او
متبوعا وجريان اسم الفاعل على الفعل اى موازنته اياه في حركاته وسكناته و
جريان المصدر على الفعل اى تعلقه به بالاشتقاق وهذه العبارة تشتمل

بحث المصدر

على مذهب البصريين والكوفيين ولكل واحد من هذه المعاني اصطلاح
مشهور فيما بينهم فلا يلزم الابهام في الحد لان المذكور ههنا جريان اسم الحدث
على الفعل مشهور فيما بينهم بمعنى تعلقه به بالاشتقاق لا مطلق الجريان حتى يلزم
الابهام وهو اى المصدر من الثلاثي اى من الفعل الثلاثي او من بناء الثلاثي
سماع اى مسموع او سماعي او ذو سماع يحفظ كما سمع من العرب ولا يقاس عليه
ويرتقي الى اثنين وثلثين بناء والمراد بالثلاثي الثلاثي المجرد او ما على ثلثة احرف
لا الثلاثي الاصطلاحي والا لدخل نحو اكرم وكرم فان مصدره قياسي لا
سماعي وكلمة من بيانية والجار والمجرور حال من مفهوم الكلام اى قصر المصدر
على السماع حال كونه كائنا من جنس البناء الثلاثي او ابتدائية اى حال كونه
ماخوذا من البناء الثلاثي وهذا الوجه انما يتاتى على مذهب الكوفيين وفي
جعل هذا الحال متعلقا بقوله سماع نظر لعدم ذي الحال لانه ليس بقوله سماع
فاعل مظهر وهو ظاهر ولا مضمر لانه مصدر وليس في المصدر ضمير ومن غيره
اى غير الثلاثي قياس اى مقيس او قياسي او ذو قياس اى من شانه ان يثبت
من غير سماع بالقياس على ما سمع وقوله قياس خبر مبتدأ محذوف اى وهو من
غيره قياس وحذف هذا المبتدأ بقرينة السياق فيكون الكلام من باب
عطف الجملة على الجملة ولا يصح ان يكون من باب العطف على معمولي عاملين
مختلفين بعاطف واحد بان يكون قوله من غيره عطف على قوله من الثلاثي
وقوله قياس عطف على سماع لعدم تقدم المجرور لان قوله من الثلاثي منصوب
المحل على الحال كما مر اللهم الا ان يثبت الجواز في صورة تقدم المجرور مع الجار
ويقال الجواز في الدار زيد وفي الحجرة عمرو لكنه لم يثبت او يحمل الكلام على قول
الفراء فانه يجوز العطف على معمولي عاملين مطلقا على ما عرفت من قبل وزيد
في بعض النسخ مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا وخرج تخريجا واستغفر
استغفارا وقاتل مقاتلة واجتنب اجتنابا وبعثر بعثرة ويعمل المصدر عمل
فعله لمناسبته بالفعل لمكان الاشتقاق بينهما ماضيا او غيره حال من فاعل يعمل
اى حال كونه ماضيا وغير ماض اى سواء كان بمعنى الماضي نحو اذكر ضربي امس
زيدا وغير الماضي اعني الحال والاستقبال نحو ضربي زيدا الان او غدا شديد
ولم يشترط لاعماله ان يكون بمعنى الحال او الاستقبال كما اشترط لاعمال اسمي

[illegible]

الفاعل والمفعول لان عمله باعتبار الاشتقاق بينه وبين الفعل لا باعتبار شبه الفعل ولا فرق فى الاشتقاق باعتبار زمان دون زمان بخلاف اسم الفاعل فانه يعمل لمشابهة الفعل لفظا ومعنى وذا لا يتحقق الا اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال اذ لو كان بمعنى الماضي كان مشابها له معنى ومخالفا له لفظا ومشابها للمضارع لفظا ومخالفا له معنى فسقطت قوة المشابهة فلم يعمل عمل واحد منهما وهذا هو الاصح وقيل اذا كان المصدر بمعنى الحال لا يعمل فلا يقال ضربك الآن زيدا شديد لانه يعمل لكونه في تقدير ان مع الفعل ولا يجوز هذا التقدير اذا كان بمعنى الحال لانّ أن المصدرية اذا دخلت على المضارع خلصه للاستقبال ثم المصدر انما يعمل اذا لم يكن المصدر مفعولا مطلقا اما اذا كان مفعولا مطلقا فلا يصح ان يعمل بل العمل حينئذ للفعل لانه قوي والمصدر ضعيف ولا يتعلق المعمول بالضعيف مع وجدان القوي ولان عمله لكونه بتقدير الفعل مع ان واذا كان مفعولا مطلقا تعذر تقديره بان مع الفعل اذ لا يصح تقدير ضربت ضربا بضربت ان ضربت واذا سدّ مسدّ الفعل يصح ان لا يعمل للمصدرية بل لنيابته مناب مفعل كما سيجيء ولا يتقدم معموله اى معمول المصدر عليه اى على المصدر لانه ضعيف العمل ولهذا قد وجد ولا فاعل له مظهرا ولا مضمرا بخلاف الفعل وسائر ملحقاته وذلك لنقصان مشابهته الفعل لفظا ومعنى اما لفظا فلعدم موازنته في حركاته وسكناته واما معنى فلعدم وقوعه موقع الفعل بخلاف اسم الفاعل فانه يوازنه لفظا ومعنى وكذا اسم المفعول على ما سنبينه في موضعه ولكونه بتقدير الفعل مع أنّ وشيء مما في حيز أن لا يتقدمها لان حرف أن موصولة والفعل التي بعدها صلتها وشيء مما في حيز الموصول من الصلة ومعمولها لا يتقدمه ولا يضمر فيه اى ولا يضمر معموله اى فاعله مستترا فيه لضعف عمله على ما عرفت بخلاف البارز نحو ضربي زيدا وانما لا يضمر الفاعل فيه لانه لو اضمر فيه لاضمر في مثناه ومجموعه لئلا يلتبس المثنى والمجموع بالواحد ولا يجوز اضماره فى المثنى والمجموع لانه يستلزم التثنيتين فى المثنى وهما تثنية المصدر وتثنية الفاعل المضمر واجتماع الجمعين فى المجموع وهما جمع المصدر وجمع الفاعل المضمر وهو مستقل ولو لم يثنّ المصدر ولم يجمع عند تثنية الضمير وجمعه يلزم اللبس بخلاف اسم الفاعل ونحوه لاتحاده مع فاعله فيما صدقا عليه فتثنية احدهما وجمعه تثنية وجمع للآخر فلا يستلزم ذلك هذا حاصل ما ذكره المصنف ولقائل

ان يقول يجوز ان يحتمل المصدر ضمير المثنى والمجموع لا يثنى ولا يجمع كالظرف المستقر
واسم الفعل فانهما يحتملان ضمير المثنى والمجموع ولا يثنيان ولا يجمعان يقال يا
زيد رويد عمروا ويا زيدان رويد عمروا ويا زيدون رويد عمروا وهذا حاصل ما ذكر
في الرضي واجيب بان الاضمار في الظرف واسم الفعل تسامح باعتبار قيامها مقام ما
اضمر فيه وهو الفعل لا حقيقة بخلاف المصدر فانه غير قائم مقام غيره فافترقا
ولا يلزم اي المصدر ذكر الفاعل نحو اعجبني ضرب زيدا ومنه قوله تعالى اَوْ اِطْعَامٌ
فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا لضعف عمله لما مر ولهذا كانت اضافته معنوية هنا
عند المتاخرين واما عند المتقدمين فاضافته تعاقبه ولان التزامه يؤدي الى
الاضمار فيه اذا كان مسندا الى الغائب والا لم يكن لازما وقد تبين ان الفاعل
لا يضمر فيه ويجوز اضافته اي اضافة المصدر الى الفاعل نحو اعجبني دق القصار
الثوب وهو الاكثر من اضافته الى المفعول ويدل عليه قوله وقد يضاف المصدر
الى المفعول اذا قامت القرينة على كونه مفعولا والمراد بالمفعول اعم من ان يكون
مفعولا به او ظرفا او علة نحو اعجبني ضرب اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة
وضرب التاديب ويكون ذلك المفعول منصوب المحل ان قدر المصدر بفعل
معروف مع ان او مرفوعه ان قدر بفعل مجهول مع ان واذا اضيف الى الظرف
جاز ان يعمل فيما بعده رفعا ونصبا على كونه فاعلا ومفعولا به نحو اعجبني ضرب
اليوم زيد عمروا واعماله اي اعمال المصدر باللام الجار والمجرور حال اي حال كونه
مقرونا باللام او مصاحبا باللام قليل لان مدار عمله تقديره بالفعل مع ان واذا
كان باللام لا يصح تقديره بالفعل مع ان فيلزم ان يمتنع عمله لعدم مداره لكنه
صح على قلة لان المانع عارض ومنه قوله ضعيف النكاية اعداءه يخال الفرار يراخي
الاجل والمبرد منعه وجعله بتقدير في اعداءه او بتقدير مصدر منكر عاملا فيه
اي ضعيف النكاية نكاية اعداءه وقيل لم يات في القرآن شيء من المصادر المعرفة
باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو قوله تعالى
لَا يُحِبُّ اللّٰهُ الْجَهْرَ بِالسُّوْءِ مِنَ الْقَوْلِ فان كان مطلقا نتيجة التقييد بقوله اذا
لم يكن مفعولا مطلقا والجمل المتوسط معترضات لبيان بعض احكام اعمال
المصدر عند ذكر عمله اي فان كان المصدر مفعولا مطلقا فالعمل للفعل
دونه اذ المعمول لا يتعلق بالضعيف مع وجدان القوي وان كان المفعول المطلق

بدلا منه اى من الفعل بعد حذفه نحو حمد الله وشكر الله لا كائنا بمعنى الفعل كاسم الفعل لتعين عمله دون الفعل فوجهان فاعل فعل محذوف اى فيجوز الوجهان او مبتدأ محذوف الخبر اى ففيه الوجهان والفاء جائزة على الوجه الاول وواجبة على الثاني كما ستعرف ان الجزآء اذا كان مضارعا مثبتا يجوز الفآء واذا كان جملة اسمية يجب يعني جاز ان يكون الفعل عاملا للاصالة وجاز ان يكون المصدر عاملا للنيابة لا للمصدرية ولان المصدر قوي من حيث الذكر وضعيف من حيث الفرعية والفعل قويّ من حيث الاصالة ضعيف من حيث الحذف فلا يتعين الضعيف فى المصدر حتى تمنع عمله ثم لما فرغ من بيان المصدر شرع في بيان اسم الفاعل فقال اسم الفاعل ما اشتق من فعل وانما قال من فعل ولم يقل من مصدر مع ان الصفات كلها مشتقة من المصدر اشارة الى جريان الاصطلاح بالقول بان اشتقاق الصفات من المصدر بواسطة الفعل لمن قام به متعلق اشتق اى اشتق لمن قام الفعل به وفيه احتراز عن اسم المفعول فانه مشتق من فعل لمن وقع عليه الفعل بمعنى الحدث والجار والمجرور حال اى حال كونه كائنا بمعنى الحدوث اى بمعنى الدلالة على صفة حادثة لا ثابتة وفيه احتراز عن الصفة المشبهة لانها بمعنى الثبوت لا بمعنى الحدوث نحو حسن وكريم ثبت له الحسن والكرم وليس معناه حدث له الحسن والكرم بعد ان لم يكن واذا اريد الحدث قيل حاسن وكارم الآن او غدا وكذا نحو جنب بمعنى ثبوت الجنابة لا بمعنى حدوثها وكذا احتراز عن اسم التفضيل الذي بمعنى الثبوت نحو احسن واكرم لكنه يدخل في الحد اسم التفضيل الذي صيغ لتفضيل الفاعل بمعنى الحدوث نحو اَضْرَبُ واَقْتَلُ فانه مما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث لكنه مع زيادة فيعتبر الحيثية فانها منظورة في جميع الحدود ولا سيما الحدود النحوية فيكون المعنى ما اشتق من فعل لمن قام به الفعل اى من حيث انه قام به الفعل لا من حيث انه قام به زيادة الفعل على الغير فيخرج ذلك من حيث انه قام به زيادة الفعل على الغير ويخرج من الحد نحو حائض وطامث وطالق من الصفات الثابتة مع انها اسماء الفاعلين الا ان يقال ان مثل هذه الصفات بمعنى ذات حيض وطمث وطلاق وليست باسم فاعل او يقال ان معنى الثبوت فيها بعارض الاستعمال لا بالوضع ويخرج من الحد نحو خالد ودائم وثابت وراسخ ومستمر مما يدل على الدوام والثبوت مع انها اسماء الفاعلين واجيب بانها تدل على حدوث الخلود والدوام والرسوخ

اسم الفاعل

م حسن وكريم اذ بمعنى دائم

والثبوت

والاستمرار وأجيب بان الدوام والاستمرار فيها ليس بصيغي بل واقعي باعتبار
الموصوف القديم المنزه عن التغير والحدوث ويدخل في الحد الناهق والصاهل
والعادي وغير ذلك من صفات غير العقلاء فانها اسماء الفاعلين مع انها يخرج بقوله
لمن قام لان كلمة من يختص بالعقلاء وأجيب بانها تدخل في الحد على سبيل التغليب
حيث غلب العقلاء على غيرهم ويخرج من قوله لمن قام اسماء الفاعلين من الصفات
نحو قارب وباعد ونحوهما من الصفات الاضافية لانها ليست بمعان قائمة بالذات
بل هي امور اعتبارية عدمية لا وجود لها على الاصح الا ترى انك اذا وصفت زيدا
بالقرب في قولك قرب زيد يصح الوصف به وان لم يكن القرب قائما به الا ان يراد
بالقيام اعم من ان يكون حقيقة او اعتبارا فلا يخرج ذلك وانما قال لمن قام به و
لم يقل لمن فعل لئلا يخرج نحو منكسر ومتكسر من الانفعالات وكذا نحو كارم وحاسن
اذا صيغ لبيان الحدوث فانه قائم بالفاعل وليس بحادث بفعله وصيغته وهذا
مطرد في كل صفة مشبهة عند ارادة الحدوث نحو طائل وضائق وغير
ذلك وصيغته اى صيغة اسم الفاعل من مجرد الثلاثي الاضافة من باب جرد
قطيفة اذ الاصل من الثلاثي المجرد على فاعل الظرف المستقر خبر له ولم صيغة
اى واقعة على وزن فاعل اراد بصيغة صيغة الكثيرة المشهورة والانفعال و
فعول وحذر ونحو ذلك ايضا من صيغ اسماء الفاعلين من الثلاثي المجرد وانما
بين الصيغة ههنا مع ان بيان الصيغة من وظائف التصريف دون النحو
وضمنا وقوله من مجرد الثلاثي الجار والمجرور صفة الصيغة اى صيغة الكائنة من
كذا وفيه نظر لانه يلزم حينئذ في قوله ومن غيره على صيغة المضارع العطف على
معمولي عاملين مختلفين بغير تقدم المجرور والجواب عنه يأتي بعد اسطر و
الحق ان يجعل الجار والمجرور حالا من ضمير الظرف المستقر وهو قوله على فاعل و
لا يتقدم الحال على العامل المعنوي الا اذا كان الحال ظرفا نحو في الدار لك درهم
فان قوله في الدار حال من الضمير الذي في الظرف وهو لك والعامل فيه هو الظرف
ومن غيره على صيغة المضارع عطف جملة على جملة والتقدير صيغته من غير
المجرد الثلاثي يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد على صيغة المضارع
ويمكن ان يكون الكلام من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين بتقديم
المجرور مع الجار على وجه ان يثبت جوازه بان يكون قوله ومن غيره عطفا على قوله

على غيرهم

من مجرد الثلاثي وقوله على صيغة المضارع عطفا على فاعل والحق انه من باب
الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف والواو عاطفة وقوله على صيغة
المضارع عطف على قوله على فاعل وقوله من غيره ظرف وقع حالا من ضمير الظرف
المستقر وهو قوله على صيغة المضارع ولا يتقدم الحال على المعنوي الا اذا كان
ظرفا كما ترى وعلى صيغة المضارع حال كونه كائنا من غير مجرد الثلاثي بميم
مضمومة الباء بمعنى مع اى مع ميم مضمومة في موضع حرف المضارعة وان كان
حرف المضارعة غير مضمومة كما في مستخرِج وكسر ما قبل الآخر كلمة ما موصولة
او موصوفة والظرف صلة او صفة اى وكسر الحرف الذي او حرف ثبت او
حصل قبل الآخر ان لم يكن فيما قبل آخر المضارع كسر كما في يتفعل ويتفاعل و
يتفعلل فان ما قبل هذه فتح نحو مُدخِل ومُستخرِج مثل بمثالين احدهما على
صيغة المضارع ولا يخالفها الا بالميم مكان حرف المضارعة والثاني ما يخالفها
بحركة الميم ايضا فينبغي ان يمثل بثالث وهو ما يخالفها في حركة ما قبل الآخر ايضا
نحو متفاعل فان قيل قد جاء اسم الفاعل من غير المجرد الثلاثي بكسر الميم لمتابعة
ما قبل الآخر ويضم ما قبل الآخر لتابعة الميم كما في مُنْتُن من انتن ينتن
فانه جاز فيه كسر الميم وضمها لما قلنا قيل هذا فرع والكلام فيما بني على الاصل
فان قيل قد جاء اسم الفاعل من غير المجرد الثلاثي بفتح ما قبل الآخر نحو احصَن
فهو مُحصَن واَسْهَب فهو مسهَب بالفتح قيل انه قليل او مستعار من اسم المفعول
كسيل مفعم لكنه اشتهر بالتعارف وكثرة الاستعمال حتى هجر الاصل ويعمل اى اسم
الفاعل عمل فعله اى الفعل الذي اشتق هو منه وهو الفعل المبني للفاعل لازما
او متعديا مقدما او مؤخرا بشرط معنى الحال او الاستقبال لان عمله لشبهه
المضارع فيلزم ان لا يخالفه في الزمان لانه لو خالفه فيه فسقطت قوة المشابهة
لفظا ومعنى ولا يلزم من اعمالهم ما قوي شبهه اعمالهم ما لم يقو قوته وقيل هذا
الشرط للعمل في المنصوب دون المرفوع لان ادنى مشابهة الفعل يكفي للرفع
لشدة اختصاصه به وفيه نظر لانه يخالف ما قالوا ان الفاعل المظهر من المعمولات
القوية كالمفعول فلهذا لا يعمل فيه اسم التفضيل مطلقا على سنبيّنه في اسم التفضيل
ولانه لو كان ادنى شبه الفعل كافيا للرفع لوجب ان يعمل اسم التفضيل في الفاعل
مطلقا ايضا لشبهه بالفعل في الدلالة على الحدث ولشبهه الخاص بفعل التعجب

١٣٩٢ه

في اختصاص مجيئه بغير لون وعيب وآذا عرفت هذا فاعلم ان قوله بشرط اما حال اى متلبسًا بشرط او خبر مبتدأ المحذوف اى هو متلبس بشرط والجملة حال او معترضة واضافة الشرط الى المعنى اضافة المصادر الى المفعول بمعنى اللام اى بشرطنا معنى الحال او الاستقبال او بيانية اى بوجود شرط هو معنى الحال او الاستقبال ويمكن ان يكون المعنى بمشروطية معنى كذا او باشتراط معنى كذا و اضافة المعنى الى الحال بيانية او بادنى ملابسة اى معنى يحصل عند اقتران الحال او الاستقبال وقال الكسائي انه يعمل مطلقا سوآء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال والاعتماد عطف على معنى اى بشرط معنى الحال او الاستقبال وبشرط الاعتماد اى اعتماد اسم الفاعل على المتصف به اى على صاحبه وهو المبتدأ او الموصول او ذو الحال نحو زيد قائم ابوه وجاءني رجل قائم ابوه وجاءني زيد راكبا غلامه او الهمزة اى همزة الاستفهام نحو اقائم زيد او ما النافية نحو ما قائم زيد وانما اشترط الاعتماد على ما ذكر ليتقوى فيه اى في اسم الفاعل جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه او ملتصقا بما هو بالفعل اولى وهو الاستفهام او النفي وانما شرط قوة جهة الفعل فيه بينهما على فرعية في العمل و انحطاطه عن الاصل فلم يجز ابتدآء ضارب زيد عمروا وهذا عند سيبويه و سائر البصريين واما الاخفش والكوفيون فيجوّزون اعماله غير معتمد على شيء مما ذكرنا فكانهم اعتبروا نفس الشبه لاعماله فان كان الفآء للتعقيب في الاخبار اى ان كان اسم الفاعل للماضي اى بمعنى الماضي والاستمرار المتضمن للماضي وجبت الاضافة اى اضافة معنى تميزه من حيث المعنى مزاله عن الفاعل اى وجبت معنى الاضافة او ظرفية اى وجبت الاضافة في المعنى او حال اى ذات معنى او معنوية لفوات شرط اللفظية وهو اضافة الصفة الى معمولها لان اسم الفاعل غير عامل حينئذ لانتفاء شرط عمله هنا اى وجوب الاضافة اذا كان بعده معمول والا جاز ان لا يضاف نحو هذا ضارب امس ولا يعمل حينئذ الا في الظرف او الجار والمجرور نحو زيد ضارب امس بالسوط لانه يكفيهما رائحة الفعل خلافا للكسائي فانه اعمل اسم الفاعل مطلقا كما مرّ ولم يوجب اضافته ولو اضيف لا يكون الاضافة عنده معنوية بل لفظية لانه يقول ان اصله الحال او الاستقبال واما الماضي فعارض لم يثبت بدون قرينة والعارض لا يعتبر ولانه يقيس على ذي اللام فانه

يعمل مطلقا بالاتفاق كما ذكر في المتن ولانه يتمسك بجواز زيد معطي بكر امس درهما بالاتفاق ولا تمسك له به لانه بتقدير فعل مدلول عليه باسم الفاعل اي اعطاه درهما كما ذكر في المتن والجملة مستانفة لانها وقعت جوابا لمن قال ما اعطاه وقال الاندلسي هذا اعني تقدير الفعل لا يستقيم في اسم الفاعل من افعال القلوب نحو انا ظان زيدا امس ذاهبا لانه لو قدر هنا فعل اخر يلزم الاقتصار على احد المفعولين اللهم الا ان يمنع جواز ذلك اللزوم الاقتصار او يجعل عاملا مع المضي ويجعل ذلك من خصائص افعال القلوب كسائر الخصائص التي سنذكرها وان كان معمول اخر لفظ كان هذه اما تامة اي ان وجد معمول اخر لاسم الفاعل غير ما اضيف اليه بعد كونه بمعنى الماضي او ناقصة اي ان كان له اي لاسم الفاعل الذي بمعنى الماضي معمول اخر غير ما اضيف اليه معنى بان اشتق من فعل له مفعولان نحو زيد معطي عمرو امس درهما فبفعل مقدر اي فهو متلبس بتقدير فعل مقدر دل عليه اسم الفاعل اي اعطاه درهما والجملة مستانفة لانه لما قال زيد معطي عمرو امس فكان سائلا سال ما اعطاه فقال اعطاه درهما ولقائل ان يقول هذا اي تقدير الفعل لا يتاتى في اسم الفاعل من افعال القلوب نحو انا ظان زيد امس ذاهبا للزوم الاقتصار اللهم الا ان يجعل عاملا مع المضى ويجعل ذلك من٢ افعال القلوب ولقائل ان يقول ان قوله معمول اخر يقتضي ان يكون المضاف اليه ايضا معمولا لاسم الفاعل الذي بمعنى الماضي وليس كذلك واجيب بانا لا نسلم انه يقتضي ذلك حيث لم يقل معمول اخر لاسم الفاعل وعلى تقدير التسليم قلنا ان معنى قوله معمول اخر اي صالح لعمله فيه على تقدير ان لا يكون بمعنى الماضي او يحمل على تقدير من التقادير لا على كل تقدير اي على تقدير كونه بمعنى الماضي ولا شك ان درهما في زيد معطي عمرو امس درهما و المضاف اليه وهو عمرو وكلاهما معمولان لاسم الفاعل على تقدير من التقادير وهو بتقدير كونه بمعنى الحال او الاستقبال او تحمل على معمول له من حيث المعنى لكونه بمعنى الفعل ولا شك في كونهما معمولين للفعل لو كان وكذا الحكم في قوله تعالى وجاعل الليل سكنا لان الاستمرار في حكم الماضي كما عرفت ولقائل ان يقول ان في اطلاق قوله وان كان معمول اخر لا يترتب عليه جزاء المذكور مطلقا لانه لو كان بعده معمول تابعا للمضاف اليه او معمول لفعل مؤخر عنه او غيره

خصائص

جعل

لا يصدق عليه كونه بفعل مقدر فان دخلت اللام الفاء للتعقيب في الاخبار اى فان دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع اى جميع الازمنة في جواز الاعمال او جميع انواع اسم الفاعل اى ما تضمن الحال او الاستقبال او الماضي لان اسم الفاعل يقع صلة للموصول فيصير بمعنى الفعل حتى كأن بمرفوعه جملة ولو لم يكن بمعنى الفعل لما صح وقوعه صلة وانما اورد على صورة اسم الفاعل لما ذكرنا في الموصولات والفعل يستوي في عمله الازمنة كلها فكذا هذا فيجوز الضارب امس غلامه زيد قائم كما يجوز عند لحوق غدا او الآن وما وضع عنه اى من اسم الفاعل للمبالغة في الفعل نحو ضراب وضروب ومضراب معناه كثير الضرب وعليم معناه كثير العلم وحذر معناه كثير الحذر مثله خبر لقوله وما وضع يعني ان اسم الفاعل الموضوع للمبالغة مثل ما ذكرنا من اسم الفاعل الذي لم يوضع للمبالغة في العمل والاشتراط تقول زيد ضراب ابوه عمروا الآن او غدا او زيد الضراب ابوه عمروا الآن او غدا او امس فان قيل لم يعمل هذا مع انه لا يجري على الفعل المضارع اى لا يوازنه في حركاته وسكناته فلم يبق المشابهة اللفظية قيل انما يعمل اعتبارا للاصل وعدم اعتبار العارض اللفظية او نقول ان ما صدق عليه هذه الالفاظ صدق عليه صيغة الفاعل البتة فان الضراب ضارب وكذا الضروب والمضراب والعليم عالم والحذر حاذر فكانت مما يوازنه في حركاته وسكناته حكما باعتبار ملازمتها له ولتضمنها اياه كذا في حواشي المصباح والمثنى والمجموع مثله خبر لقوله والمثنى اى مثنى اسم الفاعل ومجموعه مثل ما ذكرنا من اسم الفاعل الموحد في العمل والاشتراط وانما كرر قوله مثله ولو اكتفى بخبر واحد لكان اخصر لكنه ذكر حكم المثنى والمجموع بعد الفراغ عن حكم كلا نوعي الموحد اى الموحد الموضوع لغير المبالغة و الموحد الموضوع للمبالغة ويجوز حذف النون اى نون التثنية والجمع السالم من اسمي الفاعل والمفعول مع العمل وعدم الاضافة اى مع كون اسم الفاعل عاملا وغير مضاف اى مع نصب ما بعدها والتعريف اى ومع التعريف باللام تخفيفا نحو قوله تعالى وَالْمُقِيمِي الصَّلٰوةِ وذلك لان اللام موصولة وقد طالت الصلة بنصب المفعول فجاز التخفيف بحذف النون كما حذفت من الموصول ثم لما فرغ من بيان اسم الفاعل شرع في بيان اسم المفعول

بحث اسم المفعول

فقال اسم المفعول ما اشتق من فعل بهذا القيد خرج المصدر على قول البصريين واما على قول الكوفيين فيخرج بقوله لمن وقع الفعل عليه كما يخرج به اسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل الذي صيغ لتفضيل الفاعل لكنه بقي اسم التفضيل الذي صيغ للمفعول نحو اشهر واعرف الا ان يعتبر الحيثية اى من حيث انه وقع عليه الفعل بخلاف اشهر والحرف فانه ليس بهذا الحيثية لانه من حيث انه وقع عليه زيادة الفعل على الغير فيخرج من الحد ويدخل فى الحد اسماء المفاعيل التي هي من صفات غير العقلاء نحو هذا الفرس مضروب تبعا على سبيل التغليب والا لمن للعقلاء لا يدخل فيه ذلك حقيقة وانما قال ما اشتق من فعل مع ان الصفات كلها مشتقة من المصدر اشارة الى جريان الاصطلاح على جعل الصفات كلها مشتقة من المصدر بواسطة الفعل و صيغته اى صيغة المفعول من الثلاثي المجرد بدلالة لام العهد على مفعول غالبا والظرف المستقر خبر لقوله وصيغته اى كائنة على مفعول كمضروب وقوله من الثلاثي حال من ضمير الخبر تقدم على العامل المعنوي لكونه ظرفا وانما قلنا غالبا لان صيغته قد يجئ على فعيل نحو قتيل وجريح لا يقال انه صفة مشبهة لا اسم مفعول لانا نقول ان الصفة المشبهة تكون مشتقة من فعل لمن قام به الفعل وهذا مشتق من الفعل لمن وقع عليه الفعل لانها بمعنى مقتول ومجروح ومن غيره اى غير الثلاثى على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الاخر لخفة الفتحة وكثرة المفعول وللفرق بينه وبين اسم الفاعل ولموافقة مضارعه الذي يعمل عمله اعنى المضارع المبني للمفعول كمستخرج وقد شذ اضعفت الشيء فهو مضعوف بمعنى المضاعف اى جعلت مضاعفا وقوله على صيغة اسم الفاعل عطف على قوله مفعول بالواو الداخلة على من غيره وقوله من غيره حال من ضمير قوله على صيغة اسم الفاعل ورد فاصلا بين العاطف والمعطوف وذلك جائز وكلمة ما موصولة او موصوفة اى بفتح الحرف الذي او حرف حصل قبل الاخر وامره اى امر اسم المفعول اى شانه فى العمل اى في كونه عاملا عمل فعله الذي هو مشتق منه وهو الفعل المبني للمفعول والاشتراط اى اشتراط احد الزمانين الا اذا كان ذا اللام واشتراط الاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما النافية لعمل فى المنصوب كامر اسم الفاعل وكذا في وجوب الاضافة معنى الى المفعول ان كان

بمعنى الماضي نحو زيد معطي درهم امس وذلك لانه عمل عمل فعله وهو الفعل المبني للمفعول لمشابهته له مع احتياجه الى ما يحتاج اليه اسم الفاعل فيشاركه في مشابهة الفعل والاحتياج الى الشرائط فتعمل بتلك الشرائط مثله وليس في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال والاستقبال في اسم المفعول لكن المتاخرين كابي علي الفارسي ومَن بعده صرحوا باشتراط ذلك فيه كما في الفاعل مثل زيد معطى غلامه درهما الان او غدا حيث عمل عمل يعطى ثم لما فرغ من بيان اسم المفعول شرع في بيان صفة المشبهة فقال الصفة المشبهة باسم الفاعل وشبهت به في انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث بخلاف اسم التفضيل فانه في بعض استعمالاته وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث كما ستعرف ما اشتق من فعل لازم اصلاً او رداً فقد ذكر في بعض شروح الكشاف في بحث الترخيم ان الفعل المتعدي قد يجعل لازما وينقل الى فعل بالضم فيبنى منه الصفة المشبهة كالرب والسيد والرحيم والرفيع والعليم والسميع ونحو ذلك لمن قام به الفعل وفي هذا القيد احتراز عن اسم الفاعل والمفعول المتعديين على معنى الثبوت اى على الدلالة على صفة ثابتة لا حادثة فمعنى زيد كريم ثبت له الكرم وليس معناه حدث له الكرم بعد ان لم يكن واذا اريد ذلك قيل كارم الان او غدا وكذا معنى زيد حسن ثبت له الحسن وفي هذا القيد احتراز عن نحو قائم وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة ولكن يدخل في هذا الحد اسم التفضيل الذي صيغ لتفضيل الفاعل بمعنى الثبوت نحو احسن واكرم واشرف فانه مما اشتق من فعل لازم لمن قام الفعل به على معنى الثبوت لكن مع زيادة اللهم الا ان يقصد الحيثية اى من حيث انه قام به الفعل فيخرج ذلك لانه من حيث انه قام به زيادة الفعل على الغير ونحو الخالد والمستمر ونحو الخالق والبارئ عرف الجواب عن ايراد ذلك في حد اسم الفاعل وصيغتها اى صيغة الصفة المشبهة مخالفة لصيغة اسم الفاعل قياسية او من حيث ان صيغها ليست على اوزان صيغ اسم الفاعل وعلى الوجه الاول كان قوله على حسب السماع اى على قدر السماع ووفقه من الواضع خبرا بعد خبر لقوله وصيغتها يتضمن وجه الخبر الاول اى صيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل من حيث ان صيغتها سماعية وصيغه

بحث الصفة المشبهة

اسم الفاعل قياسية وعلى وجه الثاني كان خبرا بعد خبر فيتضمن حكما على حدة لان الخبر الاول اثبت ان صيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل من حيث ان صيغتها ليست على زنة صيغ اسم الفاعل وهذا الخبر يثبت ان صيغتها مقتصرة على السماع من الواضع كحسن وصعب وشديد وكذا احمر وسكران وتعمل الصفة المشبهة عمل فعلها وان لم توازن صيغتها الفعل ولا كانت للحال والاستقبال لمشابهتها باسم الفاعل المشابه للفعل مطلقا عن الزمان اى من غير اشتراط الزمان واما الاعتماد على صاحبها او الهمزة او ما فشرط كما فى اسم الفاعل فان قيل اسم الفاعل انما يعمل اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال والصفة المشبهة مع انها فرع عن اسم الفاعل تعمل مطلقا من غير اشتراط الزمان فيلزم مزية الفرع على الاصل قيل المزية يكون اعمالها من غير اشتراط الزمان متحملة ضرورة لان اشتراط الزمان فيها يخرجها عن كونها صفة مشبهة لانها موضوعة للثبوت والزمان يستلزم الحدوث على ان اشتراط الزمان في اسم الفاعل لعمله فى المفعول به ولا عمل فيه هنا لانها ابدا مشتقة من فعل لازم وتقسيم مسائلها اى مسائل الصفة المشبهة ان يكون الصفة اى الصفة المشبهة باللام اى كائنة او متلبسة او مقرونة باللام اى بلام التعريف نحو الحسن او مجردة عنها اى عن اللام نحو حسن وتكون معمولها اى معمول الصفة المشبهة على التقديرين مضافا نحو وجهه هذا من باب العطف على معمولي عامل واحد وهو جائز مطلقا اتفاقا او باللام اى متلبسا او مقرونا باللام نحو الوجه او مجردا عنهما اى عن اللام والاضافة فهذه ستة اى فهذه الاقسام ستة بضرب الاثنين فى الثلثة والمعمول اى معمول الصفة المشبهة في كل واحد منها اى من الاقسام الستة المذكورة مرفوع ومنصوب ومجرور فصارت الاقسام ثمانية عشر بضرب الثلث من اقسام المعمول فى الستة من الاقسام الحاصلة بضرب صيغتي الصفة فى صفات المعمول الثلث فقوله صارت ثمانية عشر جملة مستانفة كان سائلا قال كم صارت الاقسام فقال صارت ثمانية عشر قسما ثم اعلم ان ما ذكر الشيخ ههنا احد تقاسيم مسائلها ولها اعتبارات اخرى يرتقى مسائلها الى الوف وتنقسم الى حسنة التاليف وقبيحة وممتنعة و هى صعب تعدادها وقد ذكرها شيخي واستاذي طاب الله ثراه وجعل الجنة مثواه في رسالته على التفصيل فان رغبت فعليك بها فالرفع اى رفع المعمول

وجهه

في معمولاتها المرفوعة على الفاعلية اى حال كون المعمول فاعلا نحو حسن وجهه و النصب اى نصب المعمول في معمولاتها المنصوبة على التشبيه اى تشبيه معمول الصفة بالمفعول اى بمفعول اسم الفاعل في المعرفة اى في المعمول المعرفة نحو الحسن الوجه بالنصب فانه مشبها بالمفعول به وليست بمفعول لان فعل الصفة المشبهة غير متعد فلا يكون معمولها المنصوب مفعولا به لكن لما شبهوا هذه الصفة باسم الفاعل شبهوا منصوبها بمفعول اسم الفاعل كما ان الجرّ في نحو الضارب الرجل مشبهة بالجر في نحو الحسن الوجه فيهما اعني الضارب الرجل والحسن الوجه تعاوضا ما لكل واحد منهما فالضارب الرجل اصله النصب ويجرّ بالاضافة لتشبيهه بالحسن الوجه مع عدم التخفيف والحسن الوجه حقه الرفع على الفاعلية والجرّ على الاضافة لحصول التخفيف بحذف الضمير من الفاعل على ما عرفت في بحث الاضافة وينصب للتشبيه بالضارب الرجل في كون الصفة والمعمول معرّفين باللام ثم قوله بالمفعول مفعول به للتشبيه واعمال المصدر المعرف باللام في الجار والمجرور صحيح نحو قوله تعالى لَا يُحِبُّ اللّٰهُ الْجَهْرَ بِالسُّوْءِ مِنَ الْقَوْلِ وعلى التميز عطف على قوله على التشبيه بالمفعول اى والنصب على التميز في النكرة اى في المعمول النكرة في نحو الحسن وجها والجرّ اى جرّ المعمول في معمولاتها المجرورة على الاضافة اى مبنيا على كونه مضافا اليه وتفصيلها اى مسائل الصفة المشبهة الثماني عشرة حسن وجهه الصفة مجردة عن اللام والمعمول مضاف مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فهذه ثلثة فقوله تفصيلها مبتدأ محذوف الخبر اى تفصيلها فيما يذكر بعد وقوله حسن وجهه مبتدأ وقوله ثلثة بمعنى ذو ثلثة اوجه خبره والجملة مبنية للتفصيل او يقال قوله حسن وجهه خبر لقوله وتفصيلها وقوله ثلثة خبر مبتدأ محذوف اى هذه ثلثة وفيه نظر اذ لا يستقيم ان يجعل قوله حسن وجهه خبرا اذ تفصيل مسائلها الثماني عشرة لا يتم بهذا الخبر ولا يعطف على هذا الخبر غيره حتى يتم به فلا يصح حمل هذا الخبر على تفصيل مسائلها وكذلك حسن الوجه اى مثل حسن وجهه حسن الوجه وكذا البواقي في كون كل ذا ثلثة اوجه فالصفة في حسن الوجه مجرد عن اللام والمعمول ذو اللام مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فهذه ثلثة فان قيل اىّ حرف يقدر في اضافة حسن الوجه ولا يصح دخوله في الفاعل قيل تقدير الحرف في الاضافة المعنوية واما الجرّ في الاضافة اللفظية

محمول على ما فيه الحرف وليس بتقدير حرف وقوله في تعريف الاضافة بواسطة
حرف الجر لفظا او تقديرا محمول على كونه تعريفا للاضافة المعنوية وفيه نظر لان
تقسيم الاضافة الى معنوية ولفظية يابى هذا الحمل ولان الاسم في باب الاضافة
لا يعمل الا للنيابة عن حرف الجر فاذا لم يكن حرف الجر فكيف ينوب الاسم عنه او
محمول على ارادة التقدير حقيقة وحكما فيتناول الاضافة اللفظية على القول بالتقدير
الحكمي على ما ذكرنا من الحمل على كونه تعريفا للاضافة بها او يقال ضارب زيد ملحق بنحو
غلام زيد في تقدير اللام ونحو حسن الوجه ملحق بنحو خاتم فضة في تقدير من
لان الحسن هو الوجه كما ان الخاتم هو الفضة ونحو سارق الليلة ملحق بنحو
ضرب اليوم في تقدير في ولا ضير في تقدير من البيانية في نحو حسن الوجه بعد
خروجه عن كونه فاعلا لفظا بالاضافة والقول باضمار الفاعل اذ لو لم يخرج عن
الفاعلية لفظا بالاضافة لزم تعدد الفاعل فعلى هذا يكون اضافة الحسن الى
الوجه من باب الاضافة الى المشبه بالمفعول لفظا والى الفاعل معنى او يقال
حروف الجر في الاضافة اللفظية غير منحصرة في الثلثة المذكورة بل حروفها ما
يتعدى بها اصل الفعل المشتق منه المضاف نحو راغب زيد فانه بمعنى الى
اي راغب الى زيد اذا جعل اضافة الى المفعول وكذا بالغ البلد واذا لم يتعد
ذلك بحرف نحو حسن الوجه وضارب زيد يقدر اللام الزائدة لضرورة تصحيح
الجر لما قلنا ان المضاف لا يجر الا للنيابة عن حرف جر ويكون فيما وراء الضرورة
في حكم العدم اذ الاضافة الصورية تستدعي صورة اللام لا معناها والا لكانت
معنوية وحسن وجه الصفة مجردة عن اللام والمعمول مجرد عن اللام والاضافة
مرفوعا ومنصوبا ومجرورا هذه ثلثة الحسن وجهه الصفة ذات لام والمعمول
مضاف مرفوعا ومنصوبا ومجرورا الحسن وجهه معطوف بحذف العاطف
لعله حذفه تحرزا عن كثرة التكرار وانما غير السنن السابق ليشير الى انه
شروع في تقسيم اخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة
المجردة عن اللام وهذه الصفة ذات اللام الحسن الوجه الصفة ذات اللام
والمعمول ايضا ذو اللام مرفوعا ومنصوبا ومجرورا هذه ثلثة الحسن وجه الصفة
معرفة باللام والمعمول مجرد عن اللام والاضافة مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
هذه ثلثة اثنتان منها ممتنعان فالاثنان مبتدأ ومنها صفة وممتنعان خبره

م هذه ثلثة قوله

اى اثنان كائنان من الاقسام الثماني عشرة ممتنعات وهما الحسن وجهه تكون الصفة
ذات لام والمعمول۲ مجرورا مجردا عن اللام والاضافة وامتناعهما ظاهر لعدم افادة
الاضافة التخفيف مع ان الثاني يتضمن اضافة المعرفة الى النكرة وهو خلاف وضع
الاضافة وان كانت لفظية لان اللفظية يجرى مجرى المعنوية فكما لا يجوز فى المعنوية
اضافة المعرفة الى النكرة فكذا لا يجوز فى اللفظية واذا عرفت هذا فاعلم ان قوله
الحسن وجهه خبر مبتدأ محذوف اى هما الحسن وجهه وقوله الحسن وجه
عطف بحذف العاطف او خبر بعد خبر او تعداد واختلف في جواز واحد منها
وهو حسن وجهه تكون الصفة مجردا عن اللام والمعمول مجرورا مضافا قال
بعضهم انه ليس بجائز لان الاضافة يستلزم اضافة الشئ الى نفسه وقال بعضهم
انه جائز ومنعوا استلزام اضافة الشئ الى نفسه لكون الحسن اعم من الوجه وهو
الصحيح وعليه الاكثر بل هو من المسائل الحسنة على ما سنبينه قريبا والجار والمجرور
اعنى قوله في حسن وجهه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله اختلف والبواقي من الثماني
عشرة بعد اسقاط مسئلتين منها او ثلث على حسب الاختلاف ما كان فيه
ضمير واحد وهو فيما اذا كان المعمول مضافا مرفوعا او مفردا منصوبا او مجرورا
احسن خبر ما كان والجملة خبر لقوله والبواقي والضمير محذوف اى البواقي ما كان
منها فيه ضمير واحد احسن لحصول المقصود وهو الربط بالموصوف لفظا مع
قلة الاعتبار وخير الكلام ما قل ودل ومسائله تسع الحسن وجهه بالرفع والحسن
الوجه بالنصب والحسن الوجه بالجر والحسن وجها وحسن وجهه وحسن الوجه
بالجر وحسن الوجه بتنوين حسن وبنصب الوجه وحسن وجه بالاضافة و
حسن وجها فان قيل يلزم في الحسن الوجه بالجر تعدد الفاعل لانه من باب
الاضافة الى الفاعل وفيه ضمير ايضا بدليل قوله ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها
والا ففيها ضمير الموصوف قيل الفاعل بعد الاضافة خرج عن حيز كونه فاعلا لفظا
لكنه فاعل معنى وباعتبار المعنى ليس فيه ضمير وفيه نظر لانه يتبعه متابعة بعد
الاضافة بالرفع ايضا وهذا يوجب اعتبار فاعلية الوجه واجيب بان الحمل على المحل
باعتبار المعنى وبهذا الاعتبار فاعل وما كان منها فيه ضميران وهو فيما اذا كان
المعمول مضافا وهو منصوب او مجرور حسن لحصول المقصود واما عدم
احسنيته فلوجود الزائد على المقصود ومسائله ثلث او اثنان على حسب

مجرورا مضافا ۲ الحسن وجهه تكون الصفة ذات لام والمعمول

الاختلاف زيد حسن وجهَه بنصب الوجه وحسن وجهِه بجرّ الوجه وهو الذي اختلف فيه بنصب الوجه وما لا ضمير منها فيه وهو فيما اذا كان المعمول مرفوعا غير مضاف قبيح لعدم حصول المقصود وهو الربط بالموصوف لفظا ومسائلها اربع الحسن وجهٌ برفع وجه وحسن وجهٌ برفع وجه وحسنٌ الوجهُ بتنوين حسن ورفع الوجه والحسن الوجهُ برفع الوجه ومتى رفعت بها اى بالصفة المشبهة ولا يلزم تعدد الفاعل فهي كالفعل الفاء للتعليل اى لان الصفة المشبهة حينئذ كالفعل والفعل اذا رفع بعده لا يكون فيه ضمير فكذا هذه ويحتمل ان يكون قوله وهي كالفعل نتيجة اى فحينئذ يكون الصفة المشبهة كالفعل في انها لا يثنى ولا يجمع ويكون تذكيرها وتانيثها باعتبار فاعلها الظاهر والا ان حرف الشرط والشرط محذوف اى وان لم يكن يرفع بها بل يجرّ بالاضافة او ينصب على التشبيه بالمفعول ففيها اى ففي الصفة ضمير الموصوف لان الفاعل لما جرّ بالاضافة او نصب على التشبيه بالمفعول خرج عن حقيقة كونه فاعلا فلا جرم يكون فيها ضمير يكون فاعلا لها فتؤنث الصفة وتثنى وتجمع اى اذا تحقق وجود الضمير فيها اذا كان ما بعدها منصوبا او مجرورا تؤنث الصفة وتثنى وتجمع على حسب الموصوف للمطابقة بناء على ان الصفة تحمل ضميره تقول هند حسنة وجه او حسنة وجها والزيدان حسنا وجه او حسنان وجها والزيدون حسنوا وجه والزيدون حسنون وجها واسما الفاعل والمفعول اصله اسمان فسقطت النون بالاضافة اى اسما هذين فلا يلزم ان يكون لكل واحد اسمان غير المتعديين اى غير المتجاوزين عن الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله مثل الصفة المشبهة فيما ذكرنا من الصور اى ما جاز في الصفة المشبهة من هذه المسائل جاز في اسم الفاعل والمفعول غير المتعديين لان جواز هذه الصور في الصفة المشبهة انما هي لمشابهتها باسم الفاعل فجوازها فيه اولى فتقول القائم الغلام رفعا ونصبا وجرا وكذا القائم غلامه وكذا الصور التسعة بتجرد القائم عن اللام وكذا نحو المضروب الغلام او غلامه او غلام بالحركات الثلث وكذا بترك اللام عن المضروب وكذا اسم المنسوب لانه ملحق بالصفة المشبهة نحو التميمي الاب الى آخر الصور وان قيل اسم المفعول لا يبتنى من غير المتعدي فكيف يستقيم قوله غير المتعديين وكيف يورد المضروب مثالا لاسم المفعول غير المتعدي قيل المراد من اسم الفاعل الغير المتعدي

م والحسن وجهه

م وما بعدها فلا ضمير فيها اى في الصفة المشبهة

م والقائم غلامه

غير المتجاوز عن الفاعل ومن اسم المفعول الغير المتعدي ههنا غير المتعدي عن مفعول ما لم يسم فاعله الى المفعول الثاني وانما قيد اسم الفاعل والمفعول بغير المتعديين احترازا عما اذا كانا متعديين نحو ضارب زيدا ومعطي درهما حيث لا يجري فيهما مع ما تعديا اليه ما ذكر من الاقسام بل يجري فيهما اما نصب المفعول على المفعولية او جره على الاضافة وذلك لانا لو اجرينا فيهما تلك الاقسام لزم الالتباس حتى لو قيل زيد ضارب ابيه مثلا لم يعلم ان اباه فى المثال الاول مفعول ضارب او فاعل اضيفت اليه وان اباه فى المثال الثاني مفعول المعطي اقيم مقام الفاعل او مفعول ثاني اضيف اليه بخلاف الصفة المشبهة واسمي الفاعل والمفعول اللازمين فانه لا مفعول لهما فلا يحصل الالتباس ولا يشبه المنصوب والمجرور ثم لما فرغ من بيان الصفة المشبهة شرع في بيان اسم التفضيل فقال اسم التفضيل اسم يدل على تفضيل شيء على شيء وهو فى الاصطلاح ما اشتق من فعل فيه احتراز عن الجوامد لموصوف بزيادة على غيره اى على غير ذلك الموصوف وقوله بزيادة اما صلة موصوف اى لما وصف بزيادة على غيره في ذلك الفعل او بمعنى مع وحينئذ صلة محذوفة اى لامر موصوف بالفعل مع زيادة على غيره فيه وانما قال لموصوف ولم يقل لمن قام به او لمن وقع عليه ليشمل على كلا نوعي اسم التفضيل الذي صيغ لتفضيل الفاعل والذي صيغ لتفضيل المفعول نحو اَضْرَبُ واَشْهَرُ فان الاول لتفضيل الفاعل والثاني لتفضيل المفعول والمراد بالزيادة على غيره الزيادة عليه في ذلك الفعل اى فى الفعل الذي اشتق هو منه فلا يرد نحو زائد وكامل حيث لم يقصد فيه الزيادة فى الفعل الذي اشتق هو منه اذ لم يرد الزيادة فى الزيادة او الكمال مثلا بل في امر آخر بخلاف نحو اَضْرَبُ واَعْلَمُ فان المقصود فيه الزيادة فيما اشتق هو منه وهو الضرب والعلم ولا يدخل فى الحد اسماء الفاعلين التي وضعت للمبالغة كضراب وضروب ونحوهما لانها وان دلت على الزيادة لكن لم يقصد فيها الزيادة على الغير وهو افعل اى صيغة افعل ونحو خير وشر اصلهما اخير واشرّ وشرطه اى اسم التفضيل ان يبنى من ثلاثي مجرد احترز بقوله من ثلاثي عن الرباعي نحو بعثر وبقوله مجرد عن مزيد الثلاثي نحو اكرم واقتدر استخرج ليمكن بناء افعل منه اى من الثلاثي المجرد اذ الزائد على ثلثة لا يمكن منه بناء افعل لانه لو نقص لاختل لفظا وهو ظاهر ومعنى لانه لو قيل اَخْرَجُ من استخرج

بحث اسم التفضيل

لم يعلم انه كثير الخروج او كثير الاستخراج ولو لم يحذف لزاد على بناء افعل وقوله ليمكن خبر مبتدأ محذوف اى هذا الاشتراط ليمكن بناء افعل منه والجملة معترضة وقيل انه علة لقوله يبنى وفيه نظر لان امكان بناء افعل منه ليس بعلة لبنائه بل علة بنائه ارادة تفضيل شيء على شيء فى الفعل الذي اشتق هو منه ليس بلون ولا عيب الجملة صفة اخرى لثلاثي اى من ثلاثي ليس بلون ولا عيب واحترز بقوله ليس بلون عن نحو احمر واسمر وبقوله ولا عيب عن نحو اعمى واعور لان منهما خبر مبتدأ محذوف اى وهذا لان والجملة معترضة لبيان العلة اى لان من اللون والعيب افعل لغيره صفة افعل اى افعل الكائن لغير التفضيل اى من غير اعتبار الزيادة نحو احمر واسمر واعمى واعور فلو بني منهما افعل التفضيل لزم اللبس واشتبه افعل التفضيل بما ليس للتفضيل الا ترى انك لو قلت هو احمر لا يعلم ان المراد ذو حمرة او زائدة فى الحمرة مثل زيد افضل الناس فان قيل قد بني افعل التفضيل من العيوب نحو اجهل وابلد قيل المراد بالعيوب هو العيوب الظاهرة والجهل والبلادة ليس من العيوب الظاهرة بل من العيوب الباطنة وفيه نظر لانه على هذا يصح نحو احمق على معنى التفضيل اذ الحماقة ايضا من العيوب الباطنة وقد حكموا بشذوذه في احمق من هبنقة اللهم الا ان يراد بالحماقة ما يبدو فى الظاهر من اثر البلادة كما حكي عن هبنقة من تعليق خرزات وخيوط على عنقه وصدره مخافة ان يفقد نفسه فيكون من العيوب الظاهرة بهذا الاعتبار فلا يجيء منه اسم التفضيل الا شاذا وفيه نظر لان الحماقة من العيوب الباطنة حقيقة والعبرة للحقيقة وظهور اثر الحماقة في بعض الموصوفين بها من العوارض والعوارض غير معتبرة في وضع الالفاظ فكيف يحكم بشذوذه ولو اعتبرت العوارض لوجب ان يحكم بشذوذ اجهل وابلد لو اريد بهما ما يبدو فى الظاهر من اثر الجهل والبلادة في احد ولم يحكم بشذوذهما احد فان قصد غيره اى تفضيل غير الثلاثي المجرد الذي ليس بلون ولا عيب من الثلاثي المزيد فيه والرباعي مجردا او مزيدا فيه او ثلاثيا مجردا من الالوان والعيوب توصل اليه اى الى تفضيل غيره بمثل هو اشد منه اى باتيان اسم التفضيل مما يصح بناؤه منه مثل اشد واكثر واقبح مما كان مناسبا له وبايقاع مصدر ما امتنع بناؤه منه تميزا ابانة للمقصود على وجه يمكن تقول هو اشد منه استخراجا وبياضا وعيبا المثال الاول لغير الثلاثي المجرد والثاني

بهما

٩
١٥١ ٦

للون والثالث للعيب وكذا تقول هو احسن منه استغفارا و بياضا واقبح منه
دحرجة وعميا و قياسه اى اسم التفضيل للفاعل اى لتفضيل الفاعل لانه
يدل على زيادة الموصوف على الغير فى المصدر المشتق هو منه واصل المصدر ما
بني للفاعل اى ما كان معروفا فينصرف عند الاطلاق الى كونه مشتقا من
المصدر المبني للفاعل اى من المصدر المعروف والمراد بالفاعل من قام به
الفعل ولم يرد به ما يقابل الصفة المشبهة بل ما يقابل المفعول فيتنا ول ما
جاء لتفضيل الفاعل والصفة المشبهة نحو اضرب واحسن واكرم وان اريد
به ما يقابل الصفة المشبهة كان الكلام محمولا على حذف المعطوف اى قياسه
للفاعل والصفة المشبهة نحو اضرب واحسن وقوله وقياسه مبتدأ محذوف
الخبر وقوله للفاعل حال فيكون هذه العبارة من باب ضربي زيدا قائما اى قياس
اسم التفضيل حاصل اذا كان ثابتا للفاعل ويمكن ان يكون قوله وقياسه مبتدأ
وخبره محذوف وقوله للفاعل متعلق بالخبر المحذوف اى وقياسه مجيئه للفاعل
بقرينة قوله وقد جاء للمفعول كلمة قد للتقليل اى قلما يجئ اسم التفضيل
لتفضيل المفعول سماعا نحو اعذر والوم واشغل واشهر وزيد في بعض النسخ
واعرف اى اكثر معذورية واكثر ملومية واكثر مشغولية واكثر معروفية ويستعمل
اسم التفضيل فى كلام العرب على احد الجار والمجرور حال اى واقعا على احد
ثلثة اوجه فقط وفي بعض النسخ على ثلثة اشياء مضافا فابدل من قوله على احد
ثلثة اوجه نحو زيد افضل القوم او بمن اى كائنا بمن نحو زيد افضل من عمرو
او معرفا باللام نحو زيد الافضل وهذا اللام للعهد ليس الا اى باللام العهدية
ليكون بالعهد مشتملا على ذكر المفضل عليه ويكون المعنى في قولهم الافضل
الشخص الذي عهد كونه افضل من زيد مثلا وكلمة او مانعة الخلو والجمع
فلا يخلو اسم التفضيل عن احدها ولا يجتمع اثنان منها فلا يجوز زيد الافضل
من عمرو باستعماله مع اثنين منها ولا زيد افضل باستعماله بدون واحد منها
الا ان يخرج اسم التفضيل عن استعماله بمعنى التفضيل بالعدل كما في اُخر وجمع
فانه خرج عن معنى التفضيل وصار بمعنى غير فاستغنى عن استعماله باحد ثلثة
اوجه لان استعماله باحدها لبيان التفضيل فاذا ذهب عنه معنى التفضيل
استغنى عن هذا الاستعمال ولا يستعمل مع احد هذه الامور الثلثة الا ليدل

على المقصود لان المقصود من اسم التفضيل اثبات الزيادة للموصوف به على غيره اى المفضل عليه فى المعنى المشتق هو منه وهذا المقصود لا يحصل الا باحد الامور الثلثة المذكورة لانها تدل على المفضل عليه وذلك في من والاضافة ظاهر لانك اذا قلت زيد افضل لا يفهم مَن الذي زاد عليه هو فى الفضل فاذا قلت من عمرو وافضل الناس فهم ذلك وكذا فى اللام لما قلنا انها للعهد فيكون المفضل عليه معهودا منويا لان اللام العهدية تشير الى افعل المذكور معه المفضل عليه على ما بينا لان معنى قولهم الافضل الشخص الذي عهد كونه افضل من زيد مثلا ولا يجتمع اثنا ن منها لحصول الغرض باحدها وكون الآخر بعد حصول المقصود ضائعا فلا يجتمعان الا نادرا فان قيل قد يخلو اسم التفضيل عن احد الثلثة المذكورة نحو الله اكبر قيل معناه وتستعمل على احدها حقيقة نحو زيد الافضل واشرف الناس و اكبر من عمرو او تقديرا فلا يرد ذلك لانه في تقدير الله اكبر من كل كبير فان قيل فما تقول فى الدنيا والجلى فانهما من اسماء التفضيل لان الدنيا تانيث الادنى والجلي تانيث الاجل من الدنو والجلال وقد جاء تجردهما عن احد الامور الثلثة في قوله فما سعى دنيا طالما قد مدت وفي قوله وان دعوت الى جلى ومكرمة قيل جواز تجردهما عن احد الثلثة المذكورة بصيرورتهما اسمين وانمحاء معنى التفضيل عنهما فان الدنيا صار اسما للزمان المتقدم على الآخرة والجلي اسم للخطة العظيمة فيجوز استعمالها بدون احدها فان قيل فما تقول فى نحو الحسنى في قوله تعالى وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا و في نحو السوى في قول الشاعر شعر ولا يخرجون من حسن بسوى ∴ ولا يخرجون عن غلط بيّن ∴ فانهما من اسماء التفضيل لانهما تانيث احسن واسوء قيل لا نسلم انهما تانيث احسن واسوأ بل هما مصدران كالرجعى والبشرى فلا يرد جوازتجردهما عنها فان قيل قد يجتمع اثنان منها في قول الشاعر شعر لست بالاكثر منهم حصى وانما العبرة للكاثر اى لمن هو اكثر عددا قيل كلمة من في البيت ليست تبعيضية بل هي بيانية على نحو قولك انت منهم الفارس الشجاع اى من بينهم كانه قال لست بالاكثر من بينهم حصى فلم يستعمل بمن واللام وقيل بيانية متعلقة بمحذوف اى لست كائنا منهم بالاكثر حصى او هو تفضيلية متعلقة بافعل آخر محذوف عار من اللام اى لست بالاكثر اكثر منهم والمحذوف بدل عنه فلا يرد الا ان يعلم المفضل عليه مستغنى مفرغ اى يستعمل مع احد ثلثة اشياء في جميع الاوقات الا وقت معلومية

ن ش
صدقه

المفضل عليه فيقدر بناء على القرينة نحو الله اكبر اى اكبر من كل كبير ونحو زيد كريم وعمرو اكرم اى اكرم منه والمعطوف ههنا محذوف اى الا ان يعلم او يخرج اسم التفضيل عن معنى التفضيل فيستغنى عن استعماله باحد ثلثة اشياء فاذا اضيف اى اسم التفضيل فله اى فلاسم التفضيل معنيان احدهما اى احد المعنيين وهو الاكثر اى وهذا المعنى اكثر من المعنى الثاني والجملة معترضة والواو اعتراضية ان تقصد به اى باسم التفضيل الزيادة اى زيادة موصوف اسم التفضيل في الفعل المشتق هو منه على من اضيف اسم التفضيل اليه ضمير اليه عائد الى من وكلمة من للعقلاء وغير العقلاء داخلون تبعا على سبيل التغليب فلا يخرج نحو اعظم الخيول واجسم الفيول ونحو ذلك واذا عرفت هذا فاعلم انه لو اريد بالمعنى في قوله معنيان المصدر اى العناية فحمل القصد على احدهما صحيح حيث يصير المعنى احد العنايتين قصدك الزيادة وهو معنى صحيح لانه حمل القصد على القصد ولو اريد المفعول اى معنى ففي الحمل اشكال حيث يصير المعنى احد المقصودين قصدك الزيادة وهو معنى غير صحيح لانه حمل القصد على المقصود الا ان يكون المعنى احدهما حاصل بان تقصد به كذا وحذف الجار من ان وان كثير شائع او يكون المعنى قصد احدهما قصدك كذا او احدهما ذو قصدك كذا فيشترط ان يكون موصوفه بعضا منهم اى ممن اضيف اليهم وذلك بحكم الوضع والاستعمال مثل زيد افضل الناس فزيد بعض الناس ولقائل ان يقول يلزم من اشتراط كون موصوفه بعضا ممن اضيف اليهم تفضيل الشيء على نفسه واجيب بان موصوفه داخل في المضاف اليهم افرادا خارج عنهم تركيبا او داخلا فيهم واقعا خارج عنهم ارادة يعنى داخل فيهم في الافراد والواقع ثم خرج عنهم في الارادة وقت التركيب والاضافة فلا يلزم تفضيل الشيء على نفسه فلا يجوز يوسف احسن اخوته اى فلاجل ان يشترط في هذا المعنى ان يكون موصوفه داخلا في المضاف اليهم لم يجز ان يقع يوسف احسن اخوته بهذا المعنى بخلاف المعنى الثاني لخروجه عنهم علة عدم الجواز اى لخروج يوسف عن الاخوة اى عن عمومهم باضافتهم اليه اى باضافة الاخوة الى يوسف لانه اذا اضيف الاخوة الى ضمير العائد الى يوسف خرج يوسف عن عموم لفظ الاخوة اذ ليس يوسف بعضا من اخوته لانه ليس باخ لنفسه فكان احسن مضافا الى من ليس موصوفه بعضا منهم ولو قيل يوسف

احسن الاخوة او احسن ابناء يعقوب عليه السلام لكان من ذلك لان يوسف ع
بعض الاخوة وبعض ابناء يعقوب ع وان لم يكن بعض اخوته والثاني اى والمعنى
الثاني ان تقصد زيادة مطلقة اى زيادة موصوف اسم التفضيل فيما اشتق هو
منه زيادة مطلقة اى غير مقيد بكونها زيادة على من اضيف اليه اى تقصد تفضيله
على كل من سواه مطلقا لا على المضاف اليه وحده ويضافَ بالنصب عطف على تقصد
اى المعنى الثاني حاصل بان تقصد كذا ويضاف اسم التفضيل للتوضيح وبالرفع على
الابتداء والاستيناف اى وحينئذ يضاف للتوضيح لا للتفضيل كاضافة ما لا تفضيل
له فلا يشترط ان يكون موصوفه من جملة المضاف اليه لانتفاء الموجب بل يجوز كلا
الامرين اى يجوز ان يضاف الى جملة هو بعض منهم نحو محمد صلى الله عليه وسلم هو
افضل قريش اى افضل الناس من بين قريش ولم تقصد التفضيل على قريش و
ان كان النبي عليه افضل الصلوة واكمل التحيات واحدا منهم وكذا نحو فلان اعلم
بغداد ويجوز ان يضاف الى جماعة هو ليس بعضا منهم نحو يوسف احسن اخوته
وكذا نحو فلان اكرم بني ابيه فيجوز يوسف احسن اخوته بهذا المعنى اى احسن من
غيره له ملابسة باخوته وكذا نحو الناقص والاشج اعدلا بني مروان كانه قيل عادلا بني
مروان اى هما اعدل من غيرهما لهما ملابسة ببني مروان والمراد بالناقص يزيد بن
الوليد بن عبد الملك بن مروان لقب بهذا لانه نقص حق من ياخذ من بيت المال
اكثر مما له حق فى الشرع ورده الى القدر المستحق فى الشرع والمراد بالاشج عمر بن
عبد العزيز بن مروان لقب بذلك لما فى راسه شجة وانما اختار لفظ التوضيح وعدل عن
لفظ التخصيص الذي ذكره صاحب المفصل لان ذكر لفظ التخصيص المخصوص بالاضافة
الى النكرات يوهم التزام اضافته الى النكرة وليس كذلك بدليل يوسف احسن اخوته
والناقص والاشج اعدلا بني مروان ثم اعلم ان حمل قوله ان تقصد على قوله والثاني اى
المعنى الثاني لا يصح لانه حمل القصد على المقصود الا ان يكون المعنى والمعنى الثاني
حاصل بان تقصد وحذف الجار من ان وان كثيرا ويكون المعنى قصد المعنى الثاني
قصدك كذا او المعنى الثاني ذو قصدك كذا ويجوز فى الاول اى فى اسم التفضيل
المضاف المقصود به الزيادة على من اضيف اليهم او فى النوع الاول من نوعي اسم
التفضيل المضاف اى المستعمل بالمعنى الاول وقيل اى فى المعنى الاول وفيه نظر
حيث يا باه قوله والمعرف باللام لان المعرف باللام هو اللفظ اى لفظ اسم التفضيل

فلو حمل الاول والثاني على المعنى الاول والثاني لم يكن الكلام مطابقا فالحق ما ذكرنا و
يجوز في هذا النوع من اسم التفضيل الافراد اى افراد اسم التفضيل والتذكير مع
وجود تانيث الموصوف كذا في المفصل اى يجوز فيه الافراد والتذكير على كل حال اى ان كان
الموصوف مثنى او مجموعا او مؤنثا نحو زيد افضل القوم والزيدان افضل القوم والزيدون
افضل القوم وهند افضل القوم وانما لم يذكر التذكير اكتفاء بقوله فيما يقابله بعده و
الذي بمن مفرد مذكر لا غير لانه لما كان فيما يقابله الافراد والتذكير والمطابقة لمن هو
له اى لمن اسم التفضيل ثابت له اى مطابقة الموصوف افرادا وتثنية وجمعا و
تذكيرا وتانيثا نحو زيد افضل القوم والزيدان افضلا القوم والزيدون
افضلو القوم او افاضل القوم وهند فضلى النساء وانما جاز الافراد والتذكير
في كل حال لكون هذا النوع من اسم التفضيل مشابها للاسم التفضيل المستعمل بمن
في المعنى من حيث انه ذكر المفضل عليه بعده في كل واحد منهما فيجوز فيه الافراد
والتذكير اعتبارا بالمعنى وانما جاز المطابقة لكونه مخالفا له في اللفظ لوجود
الاضافة هنا وعدمها فيه فيجوز المطابقة اعتبارا باللفظ واما الثاني اى النوع
الثاني اى اسم التفضيل المضاف المقصود به زيادة مطلقة والمعرف باللام
فلا بد من مطابقته اى مطابقة الموصوف افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا و
تانيثا للزوم مطابقة الصفة موصوفها مع عدم قيام المانع وهو الامتزاج
بمن التفضيلية لفظا ومعنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما بخلاف النوع الاول
فانه ممتزج بمن التفضيلية معنى باعتبار ذكر المفضل عليه بعده بخلاف المستعمل
بمن فانه ممتزج بها لفظا ثم اعلم ان قوله واما الثاني عطف الجملة الشرطية
على الجملة الفعلية يعني قوله يجوز في الاول وقوله فلا بد جواب اما والفاء
جزائية وهو خبر مبتدئين والضمير محذوف اى فلا بد لهما من المطابقة و
قوله من المطابقة خبر لا وفي جعلها متعلق به والقول بحذف الخبر نظر لانه
يكون حينئذ مضارعا للمضاف على نحو لا حافظا للقران فيجب نصبه والذي
بمن اى اسم التفضيل الذي استعمل بمن مفرد مذكر لا غير اى غير المفرد المذكر
نحو زيد او الزيدان او الزيدون او هند او الهندان او الهندات افضل من كذا لان
من التفضيلية بمنزلة الجزء من اسم التفضيل لكونها هي الفارقة بين افعل التفضيل
وافعـــــل الصفة فكانها من تمام الكلمة ولهذا

م فقط علم ان المراد هنا الافراد والتركيب

م الافراد

لا يجوز الفصل بينهما الا بمعمول اسم التفضيل فصار اسم التفضيل باعتبار امتزاجهما في حكم وسط الكلمة ولحوق علامة التثنية والجمع والتانيث يختص باخر الكلمة دون اوسطها فلو لحقه علامة التثنية والجمع والتانيث لزم لحوقها فيما هو في حكم وسط الكلمة وهو مستكره ولا يعمل اسم التفضيل في المفعول به بلا واسطة حرف جرّ مطلقا سوآء كان مظهرا او مضمرا وكذا لا يعمل في فاعل مظهر لان الصفات انما تعمل بمشابهة الفعل كاسمي الفاعل والمفعول او بمشابهة ما يشابه الفعل كالصفة المشبهة فانها تعمل بمشابهة اسم الفاعل على ما عرفت واسم التفضيل يخالف الفعل من حيث انه يدل على الزيادة وهو التفضيل والفعل لا يدل عليها وكذا يخالف اسم الفاعل لانه لا يثنى ولا يجمع فيما هو اصل استعمالاته وهو استعماله بمن فلاجل هذه المخالفة لا يعمل في المفعول به بلا واسطة مطلقة مظهرا او مضمرًا ولا في الفاعل مظهر الانهما من معمولات قوية الا اذا وجدت الشرائط الثلثة المذكورة في المتن فحينئذ يصير بمعنى الفعل ولقيام الضرورة في اعماله حينئذ كما ستعرف بيانه قريبا لكنه يشبه الفعل من حيث انه يدل على الحدث وكذا يشبه افعل التعجب في الزنة وفي اختصاص مجيئه بالثلاثي المجرد مما ليس بلون ولا عيب فلاجل هذا الشبه الضعيف يعمل في المعمولات الضعيفة وهي الفاعل المضمر المستكن والظرف والحال والتميز والمفعول به بواسطة حرف الجر وذلك لان مثل هذا الفاعل لا يظهر فيه اثره والظرف مما يكفيه رآئحة من الفعل والحال والمفعول به بالواسطة ملحقان بالظرف فيكون معمولات ضعيفة فلا يحتاج الى قوة عمل العامل وانما يعمل في المفعول معه والمفعول له لان العامل الضعيف يقوي على العمل بواسطة الحرف لفظا كما في المفعول معه او تقديرا كما في المفعول له وفي بعض الشروح انما لا يعمل اسم التفضيل في فاعل مظهر لانه في الاسم نظير افعل التعجب في الفعل وهو لا يعمل في الفاعل مظهرا فكذا هذا وفيه نظر لان افعل التعجب لا يعمل في المفعول به مطلقا مضمرا او مظهرا وهو لا يعمل فيه البتة والشرائط الثلثة ما اشار اليه الشيخ بقوله ولا يعمل في مظهر اى في فاعل مظهر الا اذا كان اسم التفضيل في اللفظ صفة كائنة لشيء اى الا اذا كان اسم التفضيل جاريا على شيء كرجل في المثال المذكور وهو في المعنى لمسبب الواو للحال والتنوين بدل من الاضافة اى والحال ان اسم التفضيل في المعنى صفة كائنة لمسبب ذلك

الشيء اي لمتعلق ذلك الشيء كالكحل في المثال فانه مسبب قوله رجلا لانه حصل
في عينه لسببيته فان قيل المشهور في اصطلاحهم ان يطلق على متعلق الموصوف اسم
السبب دون المسبب قيل لعل الشيخ استعمل غير المشهور للتنبيه على صحة اطلاق
اسم المسبب وتحققه مفضل صفة مسبب اى لمسبب مفضل باعتبار الموصوف
الاول اى باعتباره تعلقه بالموصوف الاول كرجل في المثال حيث نفي كون الكحل
مفضلا باعتبار عين رجل مّا على نفسه اى مفضل على نفسه باعتبار غيره متعلق
للتفضيل عليه اى باعتباره تعلقه بغيره اى بغير الموصوف الاول كعين زيد في المثال
حيث نفي في المثال كون الكحل مفضلا عليه في عينه منفيا حال اى حال كون اسم
التفضيل منفيا او صفة مصدر محذوف اى تفضيلا منفيا مثل ما رأيت رجلا
احسن في عينه الكحل منه اى من الكحل في عين زيد فاحسن في هذا المثال جرى على
رجل وقع صفة له في اللفظ وهو في المعنى صفة لمسببه اى لمتعلقه وهو الكحل وهذا
المتعلق مفضل ومفضل عليه اى الكحل احسن من الكحل لكن باعتبارين اما كونه
مفضلا فباعتباره تعلقه بما جرى عليه اسم التفضيل وهو رجلا حيث نفي كونه مفضلا
باعتبار عين رجل مّا واما كونه مفضلا عليه فباعتبار غير ما جرى عليه وهو كونه في
عين زيد حيث نفي كون الكحل مفضلا عليه في عينيه فالمقصود من هذا الكلام مدح
الكحل في عين زيد بنفي تفضيله في عين رجل مّا عليه اما لو جعل هذا الكلام مثبتا
لكان المقصود على عكس ذلك واذا عرفت هذا فاعلم ان كلمة ما نافية وقوله رجلا مفعول
ما رأيت وقوله احسن صفة قوله رجلا وهو اعني احسن عامل ذو الحدثين اى دال
على الحدثين حدث المفضل وحدث المفضل عليه اى التفضيل والتفضيل على الشيء
وتعلق به ظرفان او حالان وهما قوله في عينه وقوله في عين زيد كل ظرف او حال بحدث
يعني تعلق قوله في عينه باحسن باعتبار معنى التفضيل وقوله في عين زيد تعلق به
ايضا باعتبار معنى التفضيل على الشيء وذلك لان جهة كون الكحل مفضلا باعتبار عين
رجل وجهة كونه مفضلا عليه باعتبار عين زيد كالتشبيه في نحو زيد في الدار كعمرو
في السوق فان معنى التشبيه عامل معنوي ذو الحدثين حدث المشبه وحدث
المشبه به اى حدث التشبيه والتشبيه بالشيء تعلق به ظرفان وهما في الدار وفي السوق
كل ظرف بحدث فان زيدا مشبه باعتبار كينونته في الدار ومشبه به باعتبار كينونته
في السوق ونظير هذه المسئلة الحديث الذي ذكره الشارح وهو قوله عليه الصلوة والسلام

نسـ
لسببيه

وتركيب [illegible]
١٢

مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلَى اللهِ فِيهَا الصَّوْمُ مِنْهُ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ وانما اشترط كونه منفيا ليصير بمعنى الفعل لان نفي صفة التفضيل يجعله بمعنى اصل الفعل لان التفضيل بمنزلة القيد والنفي اذا دخل على مقيد ينصرف ذلك النفي الى القيد ويبقى اصل الفعل مثبتا فقولهم ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد بمعنى حسن الكحل في عين كل رجل مثل حسنه في عين زيد او دون حسنه لا فوقه لانه لما نفى التفضيل اى الزيادة ثبت المساواة او الانحطاط ضرورة فظهر بهذا ان احسن في المثال انما عمل في الفاعل المظهر وهو الكحل لانه بمعنى حسن وانما اشترط كون المتعلق مفضلا ومفضلا عليه باعتبارين ليكون التفضيل على خلاف الاصل باعتبار انه تفضيل الشيء على نفسه باعتبارين وهو في معرض الامتناع اذ لولا اختلاف الاعتبارين لامتنع فصار التفضيل ضعيفا وانما اشترط التفضيل على خلاف الاصل لان صيرورته بمعنى الفعل بعارض النفي فلا يجوز عمله الممتنع باعتبار ما يرجع الى الاصل وهو الدلالة على الزيادة فاشترط ذلك ليكون في معرض الامتناع فاذا انتفى مثل هذا التفضيل ولو بعارض يخرج عن حكم التفضيل ويعتبر العارض وهو صيرورته بمعنى الفعل بعارض النفي لضعف المعارض وهو معنى التفضيل لكونه في معرض الامتناع بخلاف قولك ما رأيت رجلا افضل ابوه من عمرو فانه يخرج مع صيرورته بمعنى الفعل بنفي التفضيل لان التفضيل فيه ليس على خلاف الاصل لعدم كون تفضيل الشيء على نفسه فيعتبر هذا التفضيل بعد الزوال بعارض النفي وانما اشترط كونه صفة سببية ليتحقق محل عمله وهو الفاعل المظهر لان المدعى انه باستجماع هذه الشرائط يعمل في الفاعل المظهر وذلك لا يتحقق الا بكونه صفة سببية فالحاصل ان اشتراط كونه صفة سببية ليتحقق محل عمله واشتراط كونه منفيا لصيرورته بمعنى الفعل بعارض النفي واشتراط كون المتعلق مفضلا ومفضلا عليه باعتبارين باعتبار هذا العارض لضعف المعارض فافهم فانه من مواضع الاشكال وذهب بعض الافاضل الى انه انما صار بمعنى حسن عند استجماع هذه الشرائط لان هذا التركيب يستعمل في مقام المدح ومقام المدح يستدعي ان يكون بمعنى حسن وذلك لان مقام المدح يدل على ان كون الكحل في عين رجل ليس مساويا للكحل في عين زيد بل دونه فيدل هذا المعنى على ان احسن بمعنى حسن لانه لو كان على حاله يجوز ان يكون الكحل في عين رجل مساويا للكحل في عين

زيدا اذ بنفي الاحسنية يجوز ان يصير الكحل في عين رجل مساويا للكحل في عين زيد وهذا ينافي مقام المدح فاما بنفي اصل الحسن يكون الكحل في عين زيد فوق ما يكون في عين رجل وهو المقصود مع انهم اي مع ان النحاة لو رفعوا احسن على انه خبر والكحل مبتدأ اذ لا وجه ممكن سواه اذ لا رافع لفظيا وامتنع نكارة المبتدأ لاسيما اذا كان الخبر معرفة فلم يبق عند رفع احسن الا كون الكحل مبتدأ واحسن خبرا فصلوا بينه اي بين احسن وبين معموله وهو منه باجنبي وهو الكحل اذ المبتدأ اجنبي من الخبر لكونه غير داخل في خبره وغير معمول له فدعت الضرورة الى اعماله فان قيل فليقدم منه على المبتدأ حتى لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول باجنبي قيل لا يمكن تقديمه عليه لانه اذا تعلق بعامل ذي الحدثين اي دال على الحدثين ظرفان او حالان يلزم ان يلي كل منهما بمتعلقه اي بحدثه ولا شك ان اسم التفضيل عامل ذو الحدثين اي دال على الحدثين حدث المفضل وحدث المفضل عليه اي التفضيل والتفضيل على الشيء تعلق به ظرفان وهو قوله في عينه وفي عين زيد لكنه تعلق به قوله في عينه باعتبار حدث المفضل وتعلق قوله في عين زيد باعتبار حدث المفضل عليه فلزم ان يلي كل واحد منهما بمتعلقه وجهة كون الكحل مفضلا باعتبار عين رجل فيلزم ايلاؤه بقوله في عين رجل وجهة كونه مفضلا عليه باعتبار عين زيد فيلزم ايلاء منه المتضمن لذكر المفضل عليه بقوله في عين زيد فلو قدم منه لم يبق ايلاء منه بقوله في عين زيد وايلاء الكحل بقوله في عينه وهذا حاصل ما ذكره صاحب الرضي في بحث هذا بسرا اطيب منه رطبا على انه اذا كان المسموع تاخير منه واحتجنا الى تصحيح الكلام مع التاخير لا يبقى التقديم فلا يرد ذلك ونقل عن المصنف ع انه قال لم تقدم منه لئلا يلزم عود الضمير الى المؤخر وهو الكحل وهو مشكل لان رتبة المبتدأ التقديم وكفى به في صحة عود الضمير كما في نحو في داره زيد اللهم الا ان يجعل مدار هذا الامتناع على ما ذكرنا بان يقال عود الضمير الى المتأخر في نحو هذا المثال ممتنع لا باشتراط تقدم معاد الضمير بل باعتبار كونه ضمير المفضل عليه فلو تقدم لزم انفصاله عما تعلق به كونه مفضلا عليه وهو عين زيد فان قيل كما امتنع الفصل بين العامل والمعمول باجنبي امتنع عمل اسم التفضيل فلم يجوز الفصل بالضرورة كما جوز العمل بالضرورة قيل من ابتلي ببليتين يختار اهونهما وعمله اهون من الفصل لان امتناعه باعتبار كونه اسم تفضيل وامتناع

الفصل باعتبار كونه عاملا والوجه الاول اخص والثاني اعم فامتناع الاعم اقوى فان قيل هذه الضرورة لا يتاتى في العبارة الثالثة اذ ليس لاحسن معمول مثل منه في العبارة الاولى ومن عين زيد في العبارة الثانية حتى يلزم الفصل بينه وبين معموله قيل في العبارة الثالثة يلزم الفصل تقديرا على ما سنبينه فان قيل هذه الضرورة يتاتى في الاثبات ايضا نحو رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فينبغي ان يجوز اعماله لقيام الضرورة قيل صحته غير متحققة لعدم الاستعمال والسماع فلا يحتاج الى تصحيحه بخلاف صورة النفي لمجيئه في الاحاديث وكلام العرب العرباء ولك ان تقول في المسئلة المذكورة بعبارة اخرى اخصر من الاولى مع كون معناهما واحدا وهي ان تقول ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد فاختصاره بحذف المضاف من مجرور من وهو العين اذ التقدير من كحل عين زيد لان المقصود من هذا الكلام تفضيل الكحل على الكحل لا تفضيل الكحل على العين ونظير هذه العبارة في الحديث ما جاء في حديث ابن مسعود رضي الله تعالى عنهما من الصحيحين مما ذكر في مشارق الانوار من قوله عليه الصلوة والسلام ولا احد احب اليه المدح من الله الحديث فان قدمت في هذه المسئلة ذكر العين على اسم التفضيل قلت بهذه العبارة من غير ذكر من معها يعني لك ان تقول في هذه المسئلة بعبارة ثالثة وهي ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل فاعل احسن. فان قيل لا ضرورة في اعمال اسم التفضيل في هذه العبارة اذ يمكن ان يكون احسن مرفوعا على انه خبر والكحل مبتدأ حيث لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول باجنبي في هذه العبارة اذ ليس لاحسن معمول مثل منه في العبارة الاولى ومن عين زيد في العبارة الثانية حتى يلزم الفصل قلت يلزم الفصل تقديرا اذ التقدير ما رايت مثل عين زيد عينا احسن فيها الكحل منه في غيرها او التقدير ما رأيت عينا كعين زيد احسن فيها الكحل منه في غيرها وعلى التقدير الاول كان المفعول الاول لرأيت قوله احسن لانه لما حذف العين الموصوف الذي هو مفعول واقيم احسن الصفة مقامه صار احسن مفعولا وقوله كعين زيد مفعولا ثانيا متقدما اذ المفعول الاول من باب علمت مسندا اليه وعلى التقدير الثاني بالعكس هذا اذا كان رايت من افعال القلوب اما اذا كان بمعنى ابصرت وهو الظاهر كان قوله احسن فيها الكحل بدلا من قوله كعين زيد او حالا من مفعول رأيت او من معنى التشبيه

او من الظرف المستقر اى ما رأيت عينا مثل عينى زيد في حال كون الكحل احسن فيها منه في غيرها ويمكن ان يكون قوله عينا احسن فيها الكحل مفعول رأيت ويكون قوله كعين زيد حالا متقدمة ويجوز ان يكون قوله كعين زيد وقوله احسن فيها الكحل صفتين للمفعول المحذوف اى ما رأيت عينا متصفة بهاتين الصفتين ونظيره من العبارة مثل ما انشد سيبويه من قوله **شعر** مررت على وادى السباع

ولا ارى كوادى السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تاية واخوف الا ما وقى الله ساريا

انما اورد المظهر وهو وادى السباع مع تقدم ذكره لان الكاف لا يدخل المضمر ولكان التهديد بذكر المظهر ثم قوله ولا ارى ان كان من افعال القلوب كان قوله واديا مفعولا اولا وقوله كوادى السباع مفعولا ثانيا متقدما ووجه التقديم ما عرفت اى لا ارى واديا كوادى السباع وقوله اقل صفة سببية لقوله واديا او كان قوله واديا مفعولا اولا وقوله كوادى السباع حالا وقوله اقل مفعولا ثانيا وان كان بمعنى لا ابصر كان قوله واديا مفعولا وقوله كوادى السباع حالا متقدمة عنه او كان قوله كوادى السباع مفعولا وواديا عطف بيان او بدلا او حالا موطاة او تميزا على نحو عندى مثل زيد رجلا وقوله اقل به صفة سببية لقوله واديا او تميزا وحال من قوله واديا بتقطيع شان الوادي بالتنكير حتى لا يلزم كونه حالا من النكرة المحضة مؤخرا اى واديا منقطعا شانه حال كون ذلك الوادى اقل به ركب وقوله حين يظلم ظرف لمعنى التشبيه او لقوله ولا ارى اى ولا ارى واديا يشبه وادى السباع وقت اظلامه والباء في قوله به بمعنى في اى اقل فيه والضمير فيه للوادى وقوله ركب فاعل اقل عمل فيه اسم التفضيل لوجود الشرائط ويلزم الفصل بين العامل والمعمول وتقديرها اذا التقدير اقل به ركب منهم بغيره والركب جماعة الركبان وهو ليس بجمع بل اسم جمع كما مر اى اقل في ذلك الوادي جماعة الركبان فما ظنك بالرجالة وقوله اتوه الجملة صفة ركب اى اتى الركب في ذلك الوادي تاية اى تلبثا وتوقفا وتلبثا وهو تفعلة من تركيب اني كحي يقال تاني تلبثا وهو تميز من فاعل اقل او مفعول له اى اتوه اتيانا لاجل التاية والمكث او مفعول مطلق اى اتيان تاية او حال اى اتوه ذوي تاية او ظرف اى اتوه في زمان التاية والنزول وقوله واخوف عطف على اقل اى اخوف ركب منهم لغيره ولو كان اخوف بمعنى المفعول كالاشهر كان صفة لواديا غير سببية فلا يكون حينئذ من هذا الباب وقوله الا ما وقى الله ساريا

مستثنى مفرغ وما مصدرية حينية اى اقل به ركب واخوف في جميع الاوقات الا وقت وقاية الله اومستثنى من ركب وما بمعنى من وانما ذكرما ذهابا الى الصفة كما عرف فى قوله تعالى فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِّنَ النِّسَآءِ اومستثنى منقطع اى لكن وقاية الله تاية اومن وقاه الله تابيا وقوله ساريا اسم فاعل من السرى اومن التسرية وعلى الاول كان حالا من قوله ركب اومفعول وقع اوصفة واديا على المجاز العقلي من باب الاسناد الى المكان وعلى الثاني كان صفة مصدر اخوف اى خوفا ساريا الى الهلاك ثم لما فرغ من بيان قسم الاسم شرع في بيان قسم الفعل فقال الفعل ما

ذكر الفعل

دلّ على معنى في نفسه كلمة ما عبارة عن كلمة وقوله في نفسه صفة معنى وكلمة في على حقيقتها اوبمعنى الباء والضمير عائد الى ما اي الفعل كلمة دلت على معنى حاصل في نفسها اى مدلول لها لا مدلول لفظ اخر من اسم اوفعل او حاصل بنفسها اى بالنظر الى نفسه غير محتاج الى امر اخر من اسم اوفعل وفيه احتراز عن الحرف كما مرّ مقترن باحد الازمنة الثلثة الماضي والحال والاستقبال وفيه احتراز عن الاسم فان قيل يخرج المضارع عن هذا التعريف على قول من قال انه مشترك بين الحال والاستقبال لانه مقترن بزمانين قيل انهما اقترن بزمانين صدق عليه انه مقترن باحدهما لوجود الاحد فى المثنى ولانه يقترن في كل وضع بواحد وانما عرض الاشتراك بغفلة الواضع اوبتعدده فان قيل هذا الحد غير منعكس لانه لم يصدق على عسى ونعم وبئس وغيرها من الافعال الجامدة وغير مطرد لانه يصدق على هيهات وشتان وغيرهما من اسماء الافعال قيل المراد بالاقتران بحسب الوضع فيدخل الافعال الجامدة ويخرج اسماء الافعال فان قيل يدخل في الحد لفظ الماضي والمستقبل لانهما مقترنان باحد الازمنة الثلثة قيل اذا اريد بهما الفعلان المخصوصان كان معناهما غير مقترن اذ معناهما اللفظ والاقتران فيه وانما المقترن معنى معناهما وان اريد بهما الزمان فقط كان معناهما الزمان لا شئ اخر يقترن بالزمان وقد ذكر هذا في صدر الكتاب بالاستقصاء ومن خواصّه اى ومن خواص الفعل قد عرف معنى الخاصة فلا نعيده دخول قد نحو قد يخرج وانما خصّت قد بالفعل لانها انما تستعمل لتقريب الماضي الى الحال اولتقليل الفعل اوتحقيقه وكل ذلك لا يتصور الا في الفعل قوله دخول مبتدأ مضاف الى قد وهي

مضاف اليه بتاويل اللفظ وقوله من خواصه خبر لقوله دخول والسين والسوف

نحو سيخرج وسوف يخرج وانما اختصا بالفعل لانهما وضعا للدلالة على الاستقبال الوضعي وذا ليس الا في الفعل وفي قيد الاستقبال الوضعي احترازعن زيد ضارب غدا وانما عرف السين باللام لان المراد سين معهود وهي سين الاستقبال لاسين الاستفعال ولاسين التخفيف ولاسين الكسكسة نحو استغفر وسا طلب بعد الدار واكرمتكس وانما قدم السين على سوف لدلالتها على الاستقبال القريب ودلالة سوف على الاستقبال البعيد والجوازم نحو لم يضرب ولما يضرب وليضرب ولا يضرب ولن تضرب اضرب وانما خصت الجوازم بالفعل لانها وضعت لنفي الفعل كلم ولما او لطلب الفعل كلام الامر او النهي او لتعليق شئ بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل وقيل انما اختصت به لان اثرها وهو الجزم يختص به فكذا المؤثر والا يلزم تخلف الاثر من المؤثر وفيه نظر لانه يمكن تخلف الاثر عن المؤثر لفوت شرطه وهو كون مجزومه فعلا مثلا ولحوق تاء فعلت اي ما هو جنس تاء فعلت من الضمائر المتحركة البارزة وانما خص الضمير المتحرك البارزة لانه ضمير فاعل فلا يلحق الا بما له فاعل والفاعل انما يكون للفعل او فروعه وحطت فروعه عنه بمنع احد نوعي الضمير وهو البارز تحرزا عن لزوم تساوي الفرع والاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن اخف واخصر وهو بالتعميم اليق واجدر ولحوق تاء التانيث الساكنة نحو تاء فعلت وانما قيد التاء بالساكنة احترازا عن التاء المتحركة فانها تختص بالاسم وانما خصت تاء التانيث الساكنة بالفعل لانها تدل على تانيث الفاعل فلا تلحق الا بما له فاعل وهو الفعل وما الحق به من الصفات لكن الصفات استغنت عنها بما لحقها من تاء التانيث المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث فاعلها لمكان الاتحاد بينها وبين فاعلها فيما صدقت عليه فلاجرم اختصت تاء التانيث الساكنة بالفعل ولانها انما اسكنت للفرق بينها وبين التاء اللاحقة للاسم فكانت اولى بالسكون من الاسمية لخفة الاسم وثقل الفعل ثم الفعل ينقسم الى ثلثة اقسام ماض ومضارع وامر مخاطب فقال الماضي ما دل اي فعل دل على زمان قبل زمانك ظرف مستقر وقع صفة زمان اي على زمان حاصل في زمان سبق زمانك ولا ضير لي لزوم وقوع الزمان في الزمان لمكان العموم والخصوص او الكلية والبعضية كما يقال الزمان يوجد في الازمنة الثلثة ووقت الظهر يوجد في يوم الجمعة وهذا الخطاب لغير معين واضافة الزمان الى كاف الخطاب بادنى ملابسة

بحث المضارع

اى قبل زمان انت فيه مبني على الفتح خبر بعد خبر لقوله الماضي او خبر مبتدأ محذوف اى هو مبني على الفتح والجملة مستانفة لبيان حكم الماضي بعد بيان حده وانما بني الماضي لان الاصل فى الفعل البناء لفقد المعانى الموجبة للاعراب ولا مقتضى للعدول عنه من المشابهة التامة فى الماضي وانما بني على الفتح لانه لما عدل فيه عن السكون الذي هو اصل فى البناء الى الحركة اعتبار النوع مشابهة له بالاسم في وقوع كل واحد صفة نكرة في مررت برجل ضارب وضرب اختاروا من الحركات الفتحة لخفتها اى لمشابهتها السكون الذي هو اصل فى البناء مع غير الضمير المرفوع المتحرك نحو ضربتُ لوجوب اسكان اخره حينئذ تحرزا عن توالي اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لمكان كون الفاعل كالجزء بخلاف الضمير المنصوب نحو ضربك فانه ضمير المفعول ومع غير الواو من الضمائر الساكنة نحو ضربوا حيث يضم حينئذ لموافقة الواو ثم لما فرغ من الماضي شرع فى بيان المضارع فقال المضارع ما اشبه الاسم باحد حروف نايت الباء للسببية اى بسبب زيادة احد الحروف الاربعة التي مجموعها نايت او ناتي او اتين عدل من تركيب اتين لان فيه تفريقا بين حرفي المتكلم وتقديما لحرف الخطاب على حرف الغيبة وهو خلاف الترتيب اذ الغائب متوسط بين المتكلم والمخاطب منتهى الكلام بخلاف نايت ولكن تركيب اتين يناسب المقام لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر لتضمن الحروف الاربعة واما معنى فلصلاحية صفة الحروف المذكورة لانها اٰتية فى اول المضارع وهو تركيب ليس باجنبي من المقام من كل وجه بخلاف نايت اذ لا خفاء في بُعده عن هذا المقام فى المعنى لانه عن النائي بمعنى البُعد ولا يخفى ان ذكر البعد بعيد عن هذا المقام جدا ولانه كما يلزم في اتين تقديم حرف الخطاب على حرف الغيبة يلزم في نايت تقديم نون التي هي للمثنى المتكلم وجمعه على الهمزة التي هي للمتكلم الواحد وهو خلاف الترتيب اذ الواحد اصل والمثنى والمجموع فرعان فلو جمع هذه الحروف بترتيب انيت من الاني لكان اولى بالنسبة الى نايت ليكون على وفاق الترتيب من كل وجه لتقدم الهمزة التي هي للمتكلم الواحد على النون التي لفرعيته لوقوعه مشتركا حال اى لوقوع المضارع حال كونه مشتركا بين الحال والاستقبال كاشتراك العين والمراد به الاشتراك اللغوي وهو الابهام فيكون المعنى لكونه مبهما لاحتمال الحال والاستقبال كابهام النكرة لاحتمال الافراد وتخصيصه بالسين وسوف

عطف على وقوعه اى لتخصيص المضارع بسبب السين وسوف باحد الزمانين كتخصيص النكرة باحد الافراد بدخول لام العهد وكتخصيص لفظ العين باحد المعاني بالقرينة فالهمزة الفاء للتفسير للمتكلم مفردا مذكرا او مؤنثا نحو افعل والنون له اى للمتكلم مع غيره حال اى حال كونه مقرونا مع غيره اى غير المتكلم واحدا او اثنين او جماعة واذا كان معه واحد كان مثنى واذا كان معه اثنان او جماعة كان جمعا نحو نفعل والتاء للمخاطب مطلقا اى واحدا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا نحو تفعل انت وتفعلان وتفعلون وتفعلين وتفعلان وتفعلن وللمؤنث والمؤنثين غيبة ظرف اى في الغيبة او حال اى حال كون المؤنث والمؤنثين ذو غيبة نحو تفعل هي والهندان تفعلان والياء للغائب غيرهما اى غير الصيغتين المذكورتين وهما واحد المؤنث الغائب ومثناه وقوله غيرهما بالجر على انه صفة للغائب وفيه نظر لان غير نكرة وان اضيف الى المعرفة او على انه بدل من الغائب وفيه نظر لان النكرة اذا كان بدلا من المعرفة يجب توصيفها ولم يوصف ههنا مع النكارة واجيب بانه بدل على التسامح وبالحقيقة هو صفة البدل والتقدير غائب غيرهما فالبدل نكرة موصوفة وبالنصب حال وهو الاولى لموافقة السبق قال فالهمزة للمتكلم مفردا ولم يقل للمتكلم المفرد وانما زيدت هذه الحروف في اول المضارع لانه لما وجبت المخالفة بين الماضي والمضارع معنى وجبت المخالفة لفظا ليدل اختلاف اللفظ على اختلاف المعنى وذلك اما ان يكون بالنقصان وهو غير ممكن لئلا يختل البناء ويصير انقص عن اقل الابنية وهو الثلاثي او بالزيادة وهو ممكن فتعينت والاولى بها حروف المد واللين لكثرة دورها في الكلام لان التكلم لا يخلو عنها او عن بعضها وهي الحركات الثلث فتعينت الياء للغائب لان مخرجها الوسط والغائب متوسط بين المتكلم والمخاطب فاعطيت له رعاية للتناسب والمتكلم الواحد مبتدء الكلام والالف مخرجها مبدأ المخارج وهو الحلق فاعطيت له لكنها جعلت همزة لتعذر الابتداء بالساكن والواو مخرجها منتهى المخارج والمخاطب منتهى الكلام فاعطيت له لكنها قلبت تاء لئلا يجتمع في المثال نحو توجل في العطف ثلث واوات فيصير ووَوْجل الاولى واو العطف والثانية واو المضارعة والثالثة واو المثال فيشبه الصوت بنباح الكلب وهو مستكره فقلبت الواو تاء لقربهما في المخرج وقد جاء

ابدال الواو بالتاء في تجاه وتراث وتخمة وتكلان فان قيل التاء توجد في المؤنث الواحد والمثنى من الغائب فكيف يصح التقسيم وهو يقطع الشركة قيل ان الواو لما ابدلت بالتاء تعارض في المؤنث الغائب اعتباران الغيبة والتانيث والغيبة يناسب الياء لتناسبهما في التوسط والتانيث يناسب التاء لتناسبهما في الفرعية لان التانيث فرع التذكير والتاء فرع الواو فعملنا بالاعتبارين فاعطينا التاء الفوقانية في الواحدة و المثنى والياء التحتانية في الجمع ولم يعكس لان التانيث صفة راجعة الى الذات لانه لا يزال اصلا فاعتباره في اللفظين المتقدمين وهما الواحدة والمثنى اولى والغيبة صفة عارضة متحولة متحركة غير راجعة الى الذات لانها تزول عند الحضور فاعتباره في لفظ واحد وهو الجمع اولى وبعد استيفاء الحروف الثلث التي هي الاول في باب الزيادة لم يبق للمتكلم الذي معه غيره فزيدت حرف يشبه حرف المد واللين وهي النون لكونها مدة في الخيشوم كما انها مدة في الحلق وحروف المضارعة اي الزوائد المذكورة مضمومة في الرباعي اي فيما هو على اربعة احرف اصلية كيدحرج او لا كيخرج لانه لما فتح اول الماضي ينبغي ان يخالف اول المضارع لمكان التباين والتغاير بينهما مفتوحة فيما سواه اي في فعل سوى الرباعي وهو الثلاثي المجرد كيضرب وما زاد على اربعة احرف كيفتعل و يستفعل ونحوهما للتخفيف الذي استدعاه كثرة الاستعمال في الثلاثي المجرد وكثرة الحروف فيما زاد على اربعة احرف ثم اعلم ان بيان هذا من وظائف التصريف ذكره في النحو ضمنا واستطرادا ولا يعرب من الفعل غيره اي غير المضارع فان قيل المستثنى المتصل ما يكون مخرجا عن متعدد وههنا ليس كذلك فان قوله الفعل ليس بمتعدد حتى يصح الاستخراج قيل اللام في الفعل اما للجنس او للاستغراق اي من جنس الفعل او من انواع الفعل فيصح الاستخراج عنه وانما لم يعرب غيره حيث لم يوجد فيه مقتضى الاعراب وهو الفاعلية والمفعولية والاضافة ولا شبه تام يخرجه عن اصله وانما اعرب المضارع للمشابهة الاسم مشابهة تامة في اللفظ للموافقة في الحركات والسكنات وفي المعنى في العموم والخصوص كما مر وفي الاستعمال لوقوعه صفة للنكرة في مررت برجل ضارب و يضرب وهذا القصر قصر الافراد لان السامع وهو الكوفي يعتقد شركة الامر الحاضر المضارع في الاعراب فيقطع المصنف تلك الشركة واثبت الافراد الا قصد وقوله اذا لم يتصل به اي بالمضارع نون التاكيد او نون جماعة النساء ظرف لمفهوم ما سبق من الكلام فاذا قال ولا يعرب غير المضارع فهم ان المضارع معرب واعرابه مقيد بهذا القيد

اى يقيد وقت عدم اتصال نون التاكيد و نون الجمع به لانه اذا اتصل به احدهما رجع مبنيا
اما نون التاكيد فلانه بدخولها يشبه الامر الداخلة عليه هي نحو اضربن لانه اصل في لحوق نون
التاكيد واما نون الجمع فلانه بدخولها يشبه الماضي لانه الاصل في لحوق الضمائر المتحركة
ولم يعتبر شبه يضربان ويضربون بضربا وضربوا لان الماضي في لحوق الضمائر الساكنة
ليس باصل واعرابه اى اعراب المضارع رفع ونصب وجزم مكان ما منع عنه من الجر
المختص بالاسم فالصحيح اى الفعل المضارع الذي في اخره حرف صحيح اى فالمضارع
الصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية سواء كان تثنية مذكرا وتثنية مؤنث
والجمع سواء كان جمع مذكر او جمع مؤنث غائبا او مخاطبا والمخاطب المؤنث
بالضمة خبر لقوله فالصحيح اى يعرب بالضمة رفعا والفتحة نصبا والسكون جزمًا
مثل يضرب على حسب العوامل تقول وهو يضربُ وانْ يضربَ ولم يضربْ وانما
قال الصحيح احترازا عن نحو يدعى ويرى ويرضى ويخشى وانما قال المجرد عن ضمير
بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث احترازا عن نحو يضربان وتضربان
ويضربون وتضربون وتضربين والمتصل به ذلك الجار والمجرور يتعلق بالمتصل
والضمير عائد الى اللام الموصولة وقوله ذلك فاعل المتصل اى المضارع الذي
اتصل به ذلك اى الضمير المرفوع لتثنية المذكر والمؤنث والجمع المذكر غائبا او
مخاطبا والمخاطب المؤنث فيكون خمسة امثلة بالنون خبر لقوله والمتصل اى يعرب
بثبوة النون رفعا نحو يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين و
حذفها اى حذف النون جزما ونصبا نحو لن يضربا ولن تضربا ولن يضربوا ولن
تضربوا ولن تضربي ولم يضربا ولم تضربا ولم تضربوا ولم تضربي وانما اعرب
المضارع رفعا بالنون عند لحوق هذه الضمائر لانه يستحق الاعراب بالمشابهة و
المشابهة باقية بعد لحوق هذه الضمائر وامتنع اعرابه بالحركة لان المضارع اذا
اتصل به الساكن امتزج به لتعاضد جهات الاتصال من كون الضمير فاعلا وضميرا
متصلا وحرف علة ساكنا فتوسط اخره فامتنع اعرابه بالحركة في اللام لفظا كان او
تقديرا لان الوسط ليس بمحل الاعراب اللفظي والتقديري وفي الضمير لان الضمير
اسم على حدة فلا يمكن ان يكون محلا للاعراب لفظ غيره ولانه اسم يستحق اعراب الاسم
على الفاعلية فلا يمكن اعراب الفعل فيه لا لفظا ولا تقديرا فلاجرم اعربناه بالحرف
فزيدت حرف بعده واعرب الفعل بذلك الحرف وذلك الحرف لا يمكن ان يكون

من حروف العلة التي هي الاصل في الزيادة للزوم اجتماع حرفي العلة فاختير النون
لشبهها بها في امتداد الصوت فثبت في الرفع وسقطت في الجزم سقوط الحركة وجعل حذفها
جزما كما ان حذف الحركة كذلك لما ان حذف الحرف بمنزلة حذف الحركة وحمل النصب على الجزم
للمواخاة بينهما في الخفة والضعف فجعل النصب ايضا بالحذف فان قيل الضمير اسم
على حدة فكيف يفصل بين الفعل واعرابه قيل اعتبر في باب الفصل الجزئية الحكمية
اذ الفاعل كالجزء فاذا كان الفاعل ضميرا متصلا كان في كمال الامتزاج فيعتبر جزئيته
فان قيل لما اعتبر جزءا لزم ان يجعل كونه محلا لتقدير الاعراب ولا يحتاج الى نيابة حرف
قيل هذا الضمير ذو جهتين كالنعامة فاعتبر في امتناع المحلية للاعراب كونه اسما على حدة
في جواز الفصل كونه جزءا والمعتل الآخر بالواو والباء للالصاق اي المعتل الآخر
الملتصق بالواو او السببية اي المعتل الآخر بسبب الواو او للاستعانة اي المعتل الآخر
الحاصل بواسطة الواو نحو يدعو والياء نحو يرمي يعرب بالضمة تقديرا ظرف اي في
التقدير او حال اي حال كون الضمة مقدرة او تميز اي ملتبس بتقدير الضمة في الرفع
نحو هو يدعو ويرمي لثقل الضمة على الواو والياء والفتحة لفظا في النصب نحو لن
يدعو ولن يرمي لاصالة الاعراب اللفظي وعدم المانع لخفة الفتحة والحذف في الجزم
نحو لم يدع ولم يرم لان اجتماع السكونين محال فان قيل لم يقدر السكون في حرف
الساكن في مثل يدعو ويرمي كما يقدر الجر في الحرف المكسور نحو مررت بغلامي
قيل تقدير السكون في الحرف الساكن ههنا يوجب الاستواء بين السكون التحقيقي
والتقديري في الفعل اذ اعراب الفعل باعتبار الصورة لا باعتبار معنى من المعاني
الثلثة حتى يعتبر الافتراق بينهما في المعنى بخلاف مررت بغلامي فان اعراب غلامي
باعتبار المعنى فتحقق الافتراق بين الحركة المقدرة والمحققة في المعنى فنزل حذف
حرف العلة التي هي اخت الحركة في الفعل منزلة حذف الحركة وجعل حذف الحرف سكونا
كما يكون حذف الحركة عند العامل جزما فان قيل فليجعل السكون اللفظي في مثل
يدعو ويرمي اعرابا في الجزم كما يجعل الف مسلمات اعرابا دالا على الفاعلية قيل يمكن
في مسلمات اعتبار الاختلاف بين الاضافة الى العامل وعدمها حيث تفيد المعنى
بعد الاضافة بخلاف اعراب الفعل حيث لا يمكن فيه ذلك لان سكونه اللفظي صورته
حاصلة قبل العامل وبعد دخول العامل لا يتحقق معنى من المعاني الثلثة ولا يزاد
على الصورة شيء الا الاضافة الى العامل بلا تاثير فافترقا فان قيل لا نسلم ذلك

بل يظهر اثر الاضافة الى العامل فى التوابع قيل ظهور الاثر فى التوابع متحقق فى المبنى ايضا
فلا يظهر به اثر الاضافة الى العامل في حق المتبوع والمعتل الآخر بالالف بالضمة رفعا
والفتحة نصبا تقديرا نحو هو يرضى ويخشى لان الالف لا يقبل حركة ما والحذف جزما
علامة للجزم كما مر ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم اى عن كل ناصب و
كل جازم والرافع وقوعه موقعا يصلح للاسم مثل يقوم زيد فان يقوم واقع موقع
الاسم لان المتكلم في ابتداء التكلم في موضع الخبر يصلح ان يبتدئ كلامه بالاسم و
الفعل فاذا ابتدأ بالفعل كان ذلك الفعل واقعا موقعا يصلح للاسم فان قيل المضارع
في خبر كاد غير واقع موقعا يصلح للاسم حيث يلزم في خبر كاد كونها مضارعا ويمتنع كونه
اسما وان هجر هذا الاصل في كاد استعمالا فكان المضارع في خبره واقعا موقعا يصلح
للاسم باعتبار الاصل وقد يستعمل الاصل المهجور فى قول الشاعر ع فابيت الى فهم و
ما كدت ائبا + وينصب اى المضارع بان المصدرية ولن واذن وكي ملفوظات و
قيل اذن وكي ينصبان باضمار ان واليه ذهب الخليل وانما عملت ان لشبهها بان
الناصبة للاسم فى المصدرية والصورة اى المادة وهي ينصب ما دخلت عليه فكذا
هذه وانما عمل غيرها اعني لن واذن وكي تشبيها بان في افادة الاستقبال ثم اعلم
ان لن عند سيبويه حرف براسه غير مغيرة عن اصل وهو الصحيح وقال الفراء اصله
لا فابدل الالف نونا وقال الخليل اصله لا ان فقصر بحذف الالف والهمزة بكثرة
الاستعمال كايش وعلماء في اي شيء وعلى الماء وقال سيبويه لو كان كذلك لكان ما
بعدها بتاويل المصدر ولما جاز تقدم ما في حيزها عليها كما لم يجز تقدم ما في حيز ان
عليها ولا معنى لمصدرية ما بعدها ولا منع عن تقدم ما في حيزها عليها نحو زيدا لن
اضرب بخلاف ما فى حيز ان وللخليل ان يقول لا يبعد ان يتغير الكلمة بالتركيب عن
مقتضاها معنى وحكما اذ التركيب وضع مستانف الا ترى ان لو اذا ركب مع لا يبطل
معناها وتحدث معنى التحضيض نحو لولا اكرمتني فهكذا قال الفراء حيث تغير لا عنده
بعد الابدال بالنون الى افادة النفي المؤكد وكذا كلمة اذن عند سيبويه حرف براسه
لا اصل له وقيل اصله اذ ان فخففت وقيل اصله اذا الظرفية فحذفت الجملة المضاف اليها
وعوض عنها التنوين لما قصد جعله صالحا لجميع الازمنة بعد ما كان مختصا بالماضي
فاذن هٰهنا هي اذ في قولك يومئذ وحينئذ الا انه كسر الذال فى نحو حينئذ ويومئذ
ليكون فى صورة ما اضيف اليه الظرف المقدم واذا لم يكن قبله ظرف فكسره نادر

اسما لان الخبر عين المخبر عنه

وفتح الذال ههنا ليكون في صورة ظرف منصوب لان معناها ظرف وبأن عطف على
قوله بان اى ينصب المضارع بان حال كونها مقدرة بعد ستة احرف وهي حتى نحو
سرت حتى ادخلها ولام كى نحو سرت لادخلها ولام الجحود وهي اللام الجارة الزائدة
في خبر كان المنفي نحو مَا كَانَ اللّٰهُ لِيُعَذِّبَهُمْ والفاء نحو زرني فاكرمك والواو نحو لا تاكل
السمك وتشرب اللبن واو بمعنى الى ان والا ان نحو لالزمنك او تعطيني حقي اى الى ان تعطيني
او الا ان وانما قدرت ان بعد هذه الحروف لان الثلثة الاول اعني حتى ولام كى ولام الجحود
جوار فيمتنع دخولها على الفعل الا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية والاخيرة اعني
او بمعنى الى الجار فاخذت حكم الجوار او بمعنى الا فكان في حكمها في لزوم المفرد بعدها
والرابعة والخامس اعني الفاء والواو عاطفان واقعتان بعد الانشاء اى بعد الامر و
النهي والاستفهام والتمني والعرض والنفي وان لم يكن فمحمول على النهي لما بينهما من
المناسبة في الدلالة على العدم فيكون في حكم الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على
الانشاء فجعل الفعل الذي بعدهما مفردا ليكون من عطف المفرد على المفرد المفهوم
بذلك الانشاء فيكون المعنى زرني فاكرمك ليكن منك زيارة فاكرام مني اياك وفي
لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا يمكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه وفي اين
بيتك فازورك ليكن منك تعريف فزيارة مني وفي ليت لي مالا فانفقه اتمنى
حصول مال فانفاق وفي الا تنزل بنا فتصيب خيرا ليكن منك نزول فاصابة خير
منا فان الفاء للتفسير اى فمثال ان مثل اريد ان تحسن الي مثال النصب بالفتحة
وان تصوموا خير لكم مثال النصب بحذف النون والتي اى ان التي بعد العلم وما
بمعناه من التحقق واليقين والانكشاف والشهادة والظهور ونحو ذلك هي المخففة
من المثقلة المناسب للعلم وما بمعناه في معنى التحقيق خلافا للفراء وابن الانباري
وليست ان الواقعة بعد العلم وما بمعناه هذه اى ان المصدرية الناصبة التي نحن
بصددها وحينئذ يجب فصلها عن الفعل اما بالسين نحو علمت ان سيقوم قال
الله تعالى عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَىٰ او سوف نحو واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف
يأتي كل ما قدرا او بقد نحو لِيَعْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا رِسَالَاتِ رَبِّهِمْ او بحرف نفي نحو ان
علمت لم يقم وان لا يقوم قال الله تعالى افلا يرون ان لا يرجع اليهم عوضا عما ذهب
عنها من حذف احدى نونيها واسمها وهو ضمير الشان فرقا بينها وبين ان المصدرية
من اول الامر لان المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل بشيء من الحروف المذكورة

[illegible]

شعر
واعلم الخ

لكونها مع الفعل بتأويل المصدر معنى فلا يفصل بينها وبين ما يؤثر فيها لضعفها ولكونها
للاستقبال وهذه الحروف بعضها للاستقبال وبعضها للحال فلو فصل يلزم التكرير
او التنافي وشذ عملت ان يخرج بالرفع بلا عوض كما نقل عن المبرد والتي اى أنِ التي تقع
بعد الظن وما بمعناه كالحسبان اذا كان بمعنى الظن الغالب وكالعلم المأول بالظن
ففيها وجهان اى جاز ان يكون مصدرية وجاز ان يكون مخففة من المثقلة ولذلك
قرئ قوله تعالى وَحَسِبُوٓا اَنْ لَّا يَكُوْنَ بالنصب والرفع والتي تقع بعد غيرهما من الرجاء
والطمع والخشية والخوف والشك والوهم والاعجاب ونحوها فمصدرية لا مخففة
نحو رجوت ان تفعل وخشيت ان لا تفعل وانما تعين المخففة من المثقلة بعد العلم
وما بمعناه لان ان بعد التخفيف شاكلت أنِ المصدرية وهي انسب الى العلم لان
كلا منهما يدل على التحقيق وابعد من المصدرية لانها تدل على التوقع والطمع والرجاء
الدالان على ان ما بعدها غير معلوم التحقق وكون العلم دالا على ان ما بعده معلومة
التحقق فلو وقعت ان المصدرية بعد العلم لم يسبق الذهن اليها بل الى المخففة المناسب
للعلم في معنى التحقيق فيلزم اللبس لاسيما في الفعل الموقوف والمقصور الذين لا يظهر
فيهما الاعراب واما الظن وما بمعناه ففيه وجهان لانه باعتبار دلالته على غلبة الوقوع
يناسب ان المخففة الدالة على التحقق وباعتبار عدم اليقين يناسب أنَ المصدرية الدالة
على التوقع فلا يبعد المصدرية عنه اى عن الظن كما يبعد عن العلم فيساوى المصدرية
المخففة فى المناسبة فيصح وقوع كليهما بعده فيجوز في أنِ التي بعدها الوجهان واما
التي ليست بعد العلم والظن وما بمعناهما نحو الرجاء والطمع والحزن والخشية والوهم
والاعجاب وغيرهما فمصدرية لا غير وقال بعض الشارحين انما لا يقع المصدرية بعد
العلم وما بمعناه لمنافاة بينها وبين العلم لانها للتوقع والعلم يستلزم اليقين واما التي
للتحقيق فيقع بعد العلم وبعد ما يقرب منه من الظن ونحوه ويمتنع وقوعها بعد الشك
لمكان التنافي بين التحقيق والشك وفيه نظر لان ذلك يأتى فى المثقلة ايضا وقد جاء
شككت انك خارج ولم يثبت انك ذاهب وليت انك عائد والحق ان ان مشددة او
مخففة لا يدل على ثبوت الخبر وتحقيقه بل على تاكيده والمبالغة كما هو ويمكن ان يجاب
بأن ما وقع فى الشروح من انها للتحقيق اراد بها بعض معناها وهو التاكيد والمبالغة كما
هو بقرينة وقوعها بعد الشك وفي بعض الشروح ثم اعلم ان ان بعد التخفيف تقاصرت
خطاها فلا تقع مجرورة المحل فلا يقال عجبت من ان سيقوم ولا تقع الا بعد فعل التحقيق

كالعلم وما بمعناه من التيقن والتحقق والانكشاف والظهور والشهادة ونحوها او بعد الظن الغالب الذي هو في حكم العلم فلا يقال رجوت ان ستفعل ولا شككت ان سيقوم ثم اعلم ان المراد بالعلم في قوله بعد العلم العلم الغير المأول بالظن وان اوّل به تصح وقوع المصدرية والمخففة بعده فيجوز علمت ان يخرج زيد بالنصب والرفع بمعنى ظننت ولن اى وشان لن مثل لن ابرح الارض ومعناها اى معنى لن نفي المستقبل لا نفي الحال وفي اطلاقه نظر لانه يوهم انها يرادف لا فان معناها ايضا نفي المستقبل لا نفي الحال وليس الامر كذلك بل معناها نفي المستقبل نفيا مؤكدا وقيل معناها نفي المستقبل نفيا مؤبدا وهو باطل لانه لو كان كذلك كان قوله تعالى فَلَنْ اُكَلِّمَ الْيَوْمَ اِنْسِيًّا ولَنْ اَبْرَحَ الْاَرْضَ حَتّٰى يَاْذَنَ لِيْ اَبِيْ تناقضا واذن اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اى اذا لم يكن ما بعدها من تمام ما قبلها بخلاف ما اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها بان كان ما بعدها خبر المبتدأ السابق نحو انا اذن اكرمك او جزاء الشرط السابق نحو ان تاتني اذن اكرمك او جوابا للقسم السابق نحو والله اذن افعل فحينئذ لا ينصب المضارع وقل نصبها اذا كان خبرا للمبتدأ السابق ولا يقع المضارع بعد اذن معتمدا على ما قبلها في غير هذه المواضع بالاستقراء وانما لا ينتصب حينئذ لانها ضعيفة العمل بدليل صحة دخولها على ما ليس بفعل نحو انك اذن لصادق فلا تقدر ان تعمل فيما اعتمد على ما قبلها لان ما قبلها معارض قوي فيلغى وصار كانه سبقها حكما وذهب بعض الشارحين الى ان معنى قوله اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اى ان لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها بخلاف ما اذا كان معمولا لما قبلها فحينئذ لا ينصب لئلا يلزم توارد العاملين وهما اذن وما قبلها على معمول واحد وفيه نظر لان هذه التعليل يتاتى فيما اذا كان ما بعدها جزاء الشرط السابق ولا يتاتى فيما اذا كان خبر المبتدأ السابق وجوابا للقسم السابق على انه لا ضير في لزوم ذلك لامكان عمل احدهما باعتبار اللفظ وعمل الاخر باعتبار المحل كما في ان زيدا قائم وعمرو فان زيدا معمول العامل اللفظي لفظا والمعنوي محلا حتى كان مرفوع المحل على الابتدائية ومنصوب اللفظ على انه اسم ان فافهم واذا عرفت هذا فاعلم ان قوله اذن مبتدأ وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبره اى ومثال اذن مثل هذا القول وقوله اذا لم يعتمد خبر مبتدأ محذوف اى وهذا اذا لم يعتمد ما بعدها الى اخره والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر لبيان حكم اذن ويمكن ان يكون قوله اذا لم يعتمد خبر اذن بتقدير حذف مضاف اى عمل اذن او نصب اذن او حكم اذن حاصل وقت عدم

اعتماد ما بعدها على ما قبلها وكونه مستقبلا ويكون حينئذ قوله اذن تدخل الجنة خبر مبتدأ محذوف اى مثاله اذن تدخل الجنة لكن وجه الاول اوفق لسنته حيث قال فان مثل كذا ولن مثل كذا فالظاهر ان يقول اذن مثل كذا وكان الفعل الداخل عليه مستقبلا عطف على قوله اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها فيكون هذا شرطا اخر لعمل اذن مثل قولك لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة مثل بمثال لا يحتمل الاستقبال بخلاف ما اذا كان الفعل حالا نحو اذن اظنك كاذبا فانه لا يعمل لانه انما عمل لشبهها بان في معنى الاستقبال فاذا فات الشبه فات العمل واذا وقعت اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان الرفع والنصب النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف لان الفعل مع الفاعل لما كان مفيدا مستقبلا من غير النظر الى حرف العطف فكانه غير معتمد على ما قبلها والرفع باعتبار اعتماد ما بعدها على ما قبلها بالعطف وان ضعف نحو قولك في جواب من قال انا اتيك فاذن اكرمك وكقوله تعـ وَاِذًا لَّا يَلْبَثُوْنَ بالرفع وقرأ في غير القراءة السبعة واذن لا يلبثوا بالنصب ايضا وكي اى مثال كي مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها اى معنى كي السببية اى سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور وحتى اذا كان الفعل بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها سواء كان مستقبلا بالنظر الى زمان التكلم اولا سواء كان مستقبلا عند الاخبار او لم يكن وفيه احتراز عما اذا كان الفعل بعدها حالا بالنظر الى ما قبلها فانها حينئذ كانت حرف ابتداء على ما ذكر في المتن نحو مرض فلان حتى لا يرجونه بمعنى كي اى للغرض والسببية وهو الغالب او بمعنى الى ان اى للغاية وفي جعل حتى بمعنى الى ان تسامح لان ان مقدرة لا داخلة في معناها واذا عرفت هذا فاعلم ان قوله حتى مبتدأ وقوله مثل اسلمت حتى ادخل الجنة خبره اى مثاله حتى مثل هذا القول وقوله اذا كان مستقبلا خبر مبتدأ محذوف اى وهذا اذا كان والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر لبيان حكم حتى وهذا الوجه اوفق للتشبيه ويمكن ان يكون قوله اذا كان مستقبلا خبر حتى بتقدير مضاف اى حكم حتى وهو النصب بتقدير ان حاصل وقت كون ما بعدها كذا ويكون حينئذ قوله مثل اسلمت حتى ادخل خبر مبتدأ محذوف اى ونظيره مثل اسلمت حتى ادخل الجنة هذا مثال حتى بمعنى كي وما بعدها وهو دخول الجنة مستقبل بالنظر الى ما قبلها وهو الاسلام وبالنظر الى زمان التكلم ايضا وكنت سرت حتى ادخل البلد مثال حتى بمعنى كي وما بعدها وهو دخول

البلد مستقبل بالنظر الى ما قبلها وهو السير وبالنظر الى وقت التكلم يحتمل ان يكون ماضيا او مستقبلا واسير حتى تغرب الشمس مثال حتى بمعنى الى وما بعدها مستقبل بالنظر الى ما قبلها وبالنظر الى زمان التكلم ايضا فاذا اردت الحال الفاء للنتيجة وهذا نتيجة التقييد بقوله اذا كان مستقبلا او للتعليل فيكون هذا دليلا على التقييد بقوله اذا كان اى فان اردت زمان الحال بعد حتى تحقيقا او حكاية حالا ان اى حال محققة بان يكون زمان التكلم نحو سرت حتى ادخل البلد فيما اذا اخبرت عن السير حال الدخول او محكية بان يحكيه حالا ماضية بحيث كانك متكلم فى تلك الحال او تجعل تلك الحال موجودة عند تكلمك كقوله تعالى وَزُلْزِلُوا حَتّٰى يَقُوْلُ الرَّسُوْلُ على قرآءة الرفع فانه حكاية حال ماضية كانت حرف ابتدآء جواب الشرط اى كانت حتى حينئذ حرف ابتدآء لا حرف جر اى حرف استيناف اى ما بعدها كلام مستانف لا يتعلق من حيث الاعراب بما قبلها ولا نعني بذلك ان يقدر بعدها مبتدأ كما ظن بعض الشارحين حيث لا يطرد فى الجملة الفعلية كقوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول في قرآءة الرفع وفى الجملة الشرطية كقوله تعالى حَتّٰى اِذَا جَآءَ اَمْرُنَا الاية بخلاف ما قلنا حيث يدخل فيه الجملة الفعلية والشرطية فاذا كان حرف ابتدآء لا حرف جر يمتنع تقدير ان الناصبة المختصة بالاستقبال بعدها فيرفع المضارع بعدها لعدم الناصب والجازم واما عدم الجازم فظاهر واما عدم الناصب فلان ان المصدرية انما يقدر بعد حتى اذا كان المضارع بعدها مستقبلا اما اذا كان حالا يمتنع تقديرها للتنافي لان ان المصدرية للاستقبال فاستحال ان تدخل على الحال وانما كانت للاستقبال لان ان الداخلة على المضارع للتوقع والطمع والرجآء الدالة على الاستقبال ويجب السببية اذا كانت حرف ابتدآء اى يجب ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها لانه لما فات الربط اللفظي اي الاتصال اللفظى بين ما بعدها وما قبلها لصيرورتها حرف ابتدآء ومدلولها الاصلي وهو الغاية يقتضي ربط ما بعدها لما قبلها والجملة بعدها مستقلة وجب تحقق الربط المعنوي لتحقق الغاية التي هي مدلولها الاصلي وذلك بالسببية مثل مرض فلان حتى لا يرجونه اى حتى ان اقاربه واحباؤه لا يرجون حيوته الان فقوله حتى لا يرجونه بيان حال المريض وصيرورته بحيث لا يرجون حيوته والمرض سبب لذلك فرفع المضارع حيث لم يسقط عنه النون ومن ثم اى ولاجل ان حتى عند ارادة الحال حرف ابتدآء لا جارة امتنع الرفع اى رفع المضارع في قولك كان سيري

نسخ

حتى ادخلها في الناقصة اي وقت تحقق كان الناقصة بحذف مضافين لانه على
تقدير الرفع كانت حرف ابتداء وما بعدها جملة مستانفة لا تعلق لها بما قبلها
فبقي كان الناقصة بلا خبر وهو غير جائز فوجب النصب ليكون حرف جر فيكون
الجار والمجرور خبر كان وكذا امتنع الرفع في قولك واسرت حتى تدخلها على صيغة
الخطاب والهمزة للاستفهام اي اسرت كي تدخلها او الى ان تدخلها لانه لو رفع
كانت حرف ابتداء والفعل بعدها حال والحال معلوم مقطوع فيجب ان يكون
ما قبلها سببا لما بعدها وههنا يمتنع السببية لان الحال معلوم مقطوع به فيكون
الدخول حالا مقطوعا به والسير المستفهم عنه مشكوك فيه ومن المحال ان يكون
وقوع المسبب مقطوعا مع الشك في وقوع السبب وجاز في التامة اي وقت
تحقق التامة بحذف مضافين وهذا التركيب وهو كان سيري حتى ادخلها الآن
بالرفع اي وجد سيري حتى ادخلها حيث لا يحتاج الى الخبر فلا يضر كون حتى ابتدائية
وكون ما بعدها مستانفا وجاز ايهم اي الرجال سار حتى يدخلها الآن بالرفع
لان الدخول مسبب السير وكلاهما مقطوعان لانه استفهام عن الفاعل لا عن
الفعل فكان السير مقطوعا به والسائر مشكوكا فيه فلا يلزم المحال وهو الحكم بوقوع
المسبب مع الشك في وقوع السبب ثم اعلم ان قوله وايهم سار حتى يدخلها بحذف
الفعل كما ذكرنا اي وجاز هذا التركيب او مبتدأ بحذف الخبر اي وكذا هذا
التركيب وليس بعطف على قوله كان سيري حتى ادخلها لعدم صلاح تقييد لا
بقوله في التامة كالمعطوف عليه ولام كي سميت بها لان معناها معنى كي اي
ومثال لام كي مثل اسلمت لادخل الجنة اي لان ادخل الجنة ولام الجحود الجحود
الانكار وسميت بذلك لاستعمالها في مقام الانكار وهي لام تاكيد زيد في خبر كان
بعد النفي لكان لفظا مثل قوله تعالى وَمَا كَانَ اللّٰهُ لِيُعَذِّبَهُمْ اي لان يعذبهم او
معنى نحو لم يكن ليفعل وهذا من حيث الاستعمال قيل كان هذه اللام في الاصل
هي التي في نحو قولهم انت لهذه الخطة اي مناسب لها لائق بها وفيه نظر لانه لو كانت
لك لما اختص بخبر كان المنفي فان قيل اذا قدر ان بعد لام الجحود صار الفعل بمعنى
المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل قيل يصح الحمل على حذف مضاف اما من الاسم
اي وما كان صفة الله تعذيبهم او من الخبر اي وما كان الله ذا تعذيبهم او على
تاويل المصدر باسم الفاعل اي وما كان الله معذبهم او يقال جاز الحمل بصورة

الفعل كذا في الشروح وفيه نظر لان جواز الحمل بالنظر الى استقامة المعنى لا بالنظر الى صورة اللفظ واذا عرفت هذا فاعلم ان قوله ولام الجحود مبتدأ وقوله مثل ما كان الله ليعذبهم خبره اى ومثال لام الجحود مثل وما كان الله ليعذبهم وقوله لام تاكيد خبر مبتدأ محذوف اى وهي لام تاكيد والجملة معترضة او خبر قوله لام الجحود وعلى هذا قوله مثل وما كان الله ليعذبهم خبر مبتدأ محذوف فان قيل قد اضمر ان بعد اللام الزائدة بعد فعل الامر والارادة نحو قوله امرت لاعدل وانما يُرِيْدُ الله لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ اَهْلَ الْبَيْتِ وَمَا يُرِيْدُ الله لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلٰكِنْ يُرِيْدُ الله لِيُبَيِّنَ لَكُمْ كذا ذكر في الشروح وصرح بذلك صاحب الكشاف ولم يذكرها المصنف ره في الحروف التي يضمر بعدها ان قيل يمكن ان يقول هذا اللام لام كي ومفعول فعل الامر والارادة محذوف ويكون المعنى امرت بالعدل لافعل العدل ويريد الله ذلك اى اقامة الصلوة وايتاء الزكوة واطاعة الله ورسوله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت وما يريد الوضوء والغسل ليجعل عليكم من حرج ولكن يريدهما ليطهركم ويريد الله ذلك اى ذكر ما ذكر ليبين لكم و يهديكم فلعل المصنف ره اختار هذا لكن فيه تكلف وتمحل والاولى ان يقال انها ملحقة بلام كي في كونها داخلة على المراد والغرض فاكتفى بلام كي عنها وصاحب المفصل ذكر اللام مطلقا بحيث يتناول لام كي ولام الجحود ولام الزائدة بعد فعل الامر والارادة وهو الاصوب والفاء بشرطين اى الفاء التي يضمر بعدها ان ملتبس بشرطين احدهما السببية اى احد الشرطين ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها والثاني اى ثاني الشرطين ان يكون ما قبلها اى قبل الفاء احد الاشياء الستة وهي امر نحو زرني فاكرمك او نهي نحو لا تشتمني فاضربك او استفهام نحو هل عندك ماء فاشربه او نفي نحو ما تاتينا فتحدثنا او تمني نحو ليت لي مالا فانفقه او عرض بسكون الراء نحو الا تنزل بنا فتصيب خيرا وانما شرطت السببية لان العدول من الرفع الى النصب للدلالة على السببية حيث يدل تغير اللفظ على تغير المعنى فاذا لم يقصد السببية فلا يحتاج الى الدلالة على السببية اى لا يحتاج الى العدول مع الرفع الى النصب الدال على السببية وانما شرط ان يكون قبلها احد الاشياء الستة المذكورة ليبعد بتقدم الاشياء عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة واما نحو قوله شعر سأترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا بدون تقدم احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر فان قيل لم يترك التحضيض نحو لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُوْنَ مَعَهُ نَذِيْرًا ونحو لَوْلَا اَرْسَلْتَ اِلَيْنَا رَسُوْلًا فَنَتَّبِعَ اٰيٰتِكَ والترجي نحو قوله

تعالى لعلّي ابلغ الاسباب اسباب السّموٰت فاطّلع الى اله موسى بالنصب على قرآءة حفص
ونحو قوله تعالى لعلّه يزكّى او يذّكّر فتنفعه الذكرى على قرآءة النصب والدعآء نحو اللّهم
اغفر لي فافوز ولا تواخذني فاهلك قيل لان التحضيض مندرج في النفي معنى لانه
يستلزم نفي فعل والترجي اريد به التمني وان كان على صيغة الترجي والدعآء مندرج في
الامر والنهي لكونه على لفظهما غالبا فان قيل العرض على لفظ الاستفهام مولد منه فما ذكره
علىحدة قيل العرض معناه عرض المحبة كذا افاده الاستاد العلامة زآئر الحرمين التشريفين
جمال الحق والدين وقت قرآءتي كتاب المفصل وهذا المعنى مقصود بنفسه من شانه
ان يتاتى بكل كلام خبرا او انشآء لكنه شاع فيه لفظ الاستفهام ولم يستعمل الامر اذا
كذا في المفتاح فاعتبر قسما علىحدة باعتبار المعنى وان كان مندرجا في الاستفهام لفظا
اندراجا اتفاقيا غير متعلق باختصاص معنوي بخلاف التحضيض لاستلزامه نفي فعل
فيندرج في النفي والدعآء طلب فيندرج في صيغ الطلب من الامر والنهي والواو بشرطين
اى الواو التي يضمر بعدها ان ملتبس بشرطين الجمعية خبر مبتدأ محذوف اى احدهما
الجمعية وان يكون قبلها اى قبل الواو مثل ذلك اى مثل احد الامور الستة المذكورة
كذا قيل وفيه نظر لان التشبيه يقتضي ان يكون قبلها مثل احد الاشيآء الستة لا عينه
وفيه فساد لا يخفى والاولى ان يقال معناه مثل الواقع قبل الفآء في كونه احد الامور
الستة المذكورة او يقال ان كلمة مثل مقحمة اى وان يكون قبلها ذلك اى احد الاشيآء
المذكورة اى امر او نهي او استفهام او نفي او تمني او عرض نحو زرني وازورك اى ليجتمع
الزيارتان ولا تاكل السمك وتشرب اللبن اى لا يجتمع بينهما ولا تاتي وتحدث اى لا
تجتمع بين الاتيان والتحديث وليتك تاتني وتحدث اى ليتك تجمع بينهما والا تنزل
بنا فتصيب خيرا اى لا تجمع بينهما وانما شرطت الجمعية لانه لما قصد في الواو معنى
الجمعية نصبوا المضارع بعدها ليدل تغير اللفظ على تغير المعنى واذا لم يقصد الجمعية
لا يحتاج الى الدلالة على الجمعية وانما شرط تقدم احد الامور الستة ليبعد تقدم
الاشيآء عن عطف الجملة على الجملة السابقة كما في الفآء واو بشرط معنى الى ان اى او
التي يضمر بعدها ان بشرط معنى الى ان او الا ان على حسب الاختلاف نحو لالزمنك
او تعطيني حقي وفي ادخال ان في معنى او تسامح لانها مقدرة بعد ما لا داخلة في معناها
والعاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما اى حكم الحروف العاطفة في باب اضمار ان بعدها
حاصل وقت كون المعطوف عليه اسما يعني ينتصب المضارع بعد حروف العاطفة

اى الا ان او الا ان تعطيني م

باضمار ان اذا كان المعطوف عليه اسما لئلا يلزم عطف الفعل على الاسم نحو اعجبني قيامك وتذهب باضمار ان ليكون في تاويل الاسم فيستقيم عطفه على الاسم ومنه قوله شعر سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا ÷ وتسكب عيناي الدموع لتجمدا ÷ حيث نصب تسكب بعد الواو العاطفة ليصح عطفه على الاسم وهو قوله بعد الدار فان قيل ان اريد الحروف العاطفة على الاطلاق كان ذكرها في التفصيل لما لم يذكر في الاجمال السابق اى في تعداد الحروف التي تضمر بعدها ان وان اريد الحروف العاطفة من الحروف الاربع المذكورة اى حتى والفاء واو والواو لم يتناول ثم نحو اعجبني ضرب زيد ثم يشتم وكان التنصيص في الرواية دالا على عدم الحكم في غير ما ذكر وليس كذلك كما عرفت قيل هو متعلق بالحروف الاربع المذكورة اى العاطفة من الحروف المذكورة يقدر بعدها ان اذا كان المعطوف عليه اسما فيكون تفصيلا لحكم ما ذكر بيانا لقسم اخر لم يذكره قبل فلا يرد ما ذكرتم انه لم يذكر العاطفة في التعداد فكيف ذكرها في البيان ويجوز اظهار ان مع لام كي نحو جئت لان تكرمني ومع ما الحق بلام كي من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم وامرت لان تذهب ومع الحروف العاطفة اى عاطفة المضارع على الاسم نحو اعجبني قيامك وان تذهب وذلك لان لام كي والحروف العاطفة واللام الزائدة يدخل على الاسماء الصريحة نحو جئتك للاكرام حيث دخلت لام كي على الاسم الصريح ونحو اعجبني ضرب زيد وغضبه حيث دخلت الواو والزائدة على الاسم٢ الصريح وانما كانت زائدة لان ردف متعد بنفسه فيصح ان يدخل على الفعل مع ان لانه بتقدير الاسم بخلاف حتى بمعنى كي فانها لا تدخل على الاسم الصريح وحمل عليه ما هو بمعنى الى وكذا لام الجحود لا يدخل على الاسم لاختصاصها بخبر كان المنفي اذا كان فعلا واما الفاء التي للسببية بعد الاشياء الستة والواو التي للجمعية بعد الاشياء الستة واو التي بمعنى الى ان فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها ويجب اظهار ان مع لا في اللام اى مع لام كي يعني يجب اظهار ان مع لا اذا كان قبلها لا كي تحرزا عن اجتماع اللامين نحو قوله تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب وانما يلي لام كي حرف النفي لا لاقتضاء التصدير ويجزم المضارع بلم ولما ولام الامر ولا في النهي الجار والمجرور صفة لا وكلم المجازاة الكلم جمع كلمة او جنس كما عرفت اى الكلم الدالة على كون الجملة الثانية جزاء للجملة الاولى ومسببا لها اى كلمات الشرط والجزاء وهي اى كلم المجازاة

٢ ونحو ردف لكم حيث دخلت اللام الزائدة على الاسم

ان نحو ان تكرمني اكرمك ومهما نحو مهما تاتني اتك واذما نحو اذما تاتني اتك واذا ما نحو
اذا ما تخرج اخرج وفي اكثر النسخ هذه الكلمة اعني اذا ما غير مذكورة وحيثما نحو حيثما
تجلس اجلس واين نحو اين تذهب اذهب ومتى نحو متى تخرج اخرج وما نحو ما تصنع
اصنع ومن نحو من تاتني اكرمه ومن تمر به امرر به واي نحو ايا تضرب اضرب قال الله
تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى وانى نحو انى تكن اكن وانما انجزم المضارع بلم
ولما لاختصاصهما بالفعل وقد ذكر في المفتاح في قسم النحو ان كل ما اختص بشيء و
هو خارج عن حقيقته يؤثر فيه ويغيره غالبا بشهادة الاستقراء وتعين الجزم ليكون
الاثر على وفق المؤثر في الاختصاص وانما لا يعمل حرف التعريف في الاسم مع اختصاصه به
وخروجه عن حقيقته وحرف الاستقبال اعني السين وسوف في الفعل مع اختصاصه
به وخروجه عن ذاته لجريانهما مجرى بعض اجزاء ما دخلت عليه لشدة الامتزاج
فكانهما غير خارجة عن حقيقة الاسم والفعل وانما انجزم بلام الامر ولا في النهي لانهما
يشبهان ان الشرطية في نقل المضارع واخراجه عن اصله حيث ينقل ان الشرطية
المضارع من الحال الى الاستقبال وتخرجه من القطع الى الشك وينقل لام الامر ولا
النهي عن الحال الى الاستقبال ويخرجه من الخبر الى الانشاء وانما انجزم بان الشرطية
لاختصاصها بالفعل كما ذكرنا في لم ولما وانما انجزم بغيرهما من كلمات الشرط لتضمنها
اياها وانما لم يعمل لو مع اختصاصها بالفعل لانها للماضي وان دخلت على المضارع
والماضي لا يقبل الجزم وما الجزم مع كيفما واذا بدون ما فشاذ لم يجئ في كلامهم على وجه
الاطراد وفي ترك ما اشارة الى ان الجزم بهما مع ما غير شاذ ثم اعلم ان معنى هذا التركيب مهما يكن
من شيء فانجزم مع كيفما واذا شاذ فدخلت الفاء الى الخبر كراهة ان يتوالى بين حرف الشرط و عنى
الجزاء فينجزم بان الشرطية حال كونها مقدرة وستعرف من بعد ثم لما فرغ عن تعداد الجوازم
شرع في بيان معانيها فقال فلم الفاء للتفسير لقلب المضارع ماضيا ونفيه اضافة القلب والنفي
الى المضارع وضميره من باب اضافة المصدر الى المفعول وماضيا مفعول ثان للقلب اي
لم موضوع لقلب المضارع الى معنى الماضي ولنفيه اي نفي المضارع نحو لم يضرب ولما مثلها
اي مثل لم في قلب المضارع ماضيا ونفيه لكن في لما معنى التوقع اي ينفى بها فعل مترقب متوقع
ويختص لما دون لم بالاستغراق اي استغراق ازمنة الماضي نفيا اي بامتداد النفي من وقت الانتفاء
الى وقت التكلم نحو لما يركب الامير اي انتفى ركوبه من ابتداء زمان عدم الركوب الى زمان التكلم
وبجواز بالجر عطف على الاستغراق اي ويجوز حذف الفعل نحو قاربت المدينة ولما اي ولما

ادخلها ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل مفعول ما لم يسم فاعله المطلوب ولا النهي
المطلوب بها الباء للاستعانة اى بواسطتها الترك اى ترك الفعل وقوله لا مبتدأ مضاف
وقوله النهي مضاف اليه وقوله المطلوب خبر لا النهي بحذف موصوف اى ولا النهي التي
يطلب بها ترك الفعل وكلم المجازاة اى كلمات الشرط والجزاء تدخل على الفعلين لسببية
الفعل الاول سببا ومسببية الفعل الثاني اى كون الثاني مسببا ويرد عليه قوله تعالى ای کون الفعل الاول
وَمَا بِكُمْ مِّنْ نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللّٰهِ فان قوله فمن الله جواب المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط وهو ما
الموصول اى وما حصل بكم من نعمة فهي صادرة من الله فلا يستقيم السببية لان النعمة
الحاصلة بالمخاطبين ليس بسبب لصدور النعمة من الله بل الامر على العكس فان صدورها
من الله سبب لاتصالها والتصاقها بهم وكذا يرد عليه قولك ان احسنت الي اليوم فقد
احسنت اليك امس من حيث لا يستقيم السببية لان الاحسان المستقبل لا يكون
مسببا للاحسان الماضي واجيب بان المراد السببية ولو باعتبار الحكم به والاخبار عنه
اى وما بكم من نعمة فيحكم او فيخبر انها من الله وان احسن الي اليوم فيحكم او فيخبر قد
احسنت اليك امس فيستقيم السببية ويسميان اى ويسمى الفعلان بعد كلم
المجازاة شرطا وجزاء فيه لف ونشر اى يسمى الفعل الاول شرطا والفعل الثاني جزاء و
انما سمي الاول شرطا من حيث انه مشروط لتحقق الثاني وانما سمي الثاني جزاء من حيث
انه يبتني على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان كانا اى الفعلان اى الشرط والجزاء مضارعين
نحو ان تزرني ازرك او الاول مضارعا والثاني ماضيا نحو ان تزرني زرتك فقوله الاول
عطف على الضمير المرفوع المتصل وهو ضمير كانا بلا تاكيد بمنفصل لمكان الفصل وخبره
محذوف اى او الاول مضارعا على نحو قوله اني وقيار بها لغريب فالجزم اى فجزم المضارع اقاربها
في الشرط والجزاء في الوجه الاول وفي الشرط فقط في الوجه الثاني واجب او متعين
لدخول الجازم وهو ان او ما تضمنها مع صلاح المحل للانجزام لكونه معربا والماضي
مبني فلا يظهر فيه اثر العامل والوجه الثاني اضعف الوجوه في الشرطية لم يات في
الكتاب وقال بعضهم لا يجيء الا في ضرورة الشعر لانه في الصورة سببية المستقبل
للماضي على ان تاثير الحروف في جعل البعيد بمعنى المستقبل مع عدم التاثير في القريب
بعيد كذا في الشرح وفيه نظر لان الحروف تؤثر في محل صالح للتاثير وان كان بعيدا
ولا تؤثر في محل غير صالح وان كان قريبا ولا شك ان القريب ههنا غير صالح للتاثير لانه
مستقبل وجعل المستقبل مستقبلا تحصيل الحاصل والبعيد صالح لانه ماض

على انا لا نسلم ان لن يؤثر فى القريب بل اثر حيث اخرجه عن احتمال الحال الى الاستقبال ومن القطع الى الشك وجزم وان كان الثاني مضارعا والاول ماضيا فالوجهان مبتدأ محذوف الخبر اى فالوجهان جائزان او ففيه الوجهان نحو ان اتاني زيد اتِهِ او اتيه امّا الجزم فلتعلقه بالجازم وهو ادوات الشرط مع قابلية المحل للانجزام واما الرفع لضعف التعلق لحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول والجزم افصح وان كان ماضيين فهما مبنيان في محل الجزم نحو ان ضربت ضربت كذا فى الرضي ثم لما فرغ عن تفصيل مواضع انجزام الجزآء وعدم انجزامه شرع في تفصيل مواضع دخول الفاء وعدمه فقال واذا كان الجزآء ماضيا بغير قد الجار والمجرور صفة ماضيا اى ماضيا كائنا بغير قد لفظا او معنا تفصيل الماضي اى ملفوظا كان الماضي نحو ان خرجت خرجت او معنويا بان دخلت لم على المضارع نحو ان خرجت لم اخرج لم يجز الفاء لتاثير حرف الشرط فيه فى المعنى حيث جعل الماضي بمعنى المستقبل فلا حاجة الى الربط بالفاء اما اذا كان الجزآء ماضيا مع قد فى الاثبات ومع ما ولا فى النفي يجب الفاء على ما سنبينه نحو ان احسنت الي اليوم فقد احسنت اليك امس وان زرتني فما اهنتك وان اتيتني فلا ضربتك ولا شتمتك وانما كرر ههنا لا لانها لا يدخل فى الماضي الا ان يكون مكررا وبترك ذكرما ولا ههنا يتغير حكم الماضي فعلى هذا كان الواجب للمصنف ان يقول بغير قد فى الاثبات وبغير ما ولا فى النفي حيث يجب الفاء حينئذ الا ان يحمل الكلام على حذف معطوف بغير قد ونحوها من الحروف الموجبة للفاء نحو ما ولا ولو اريد الماضى المثبت لا يستغنى عن هذه الزيادة لكنه يبنا في قوله او معنى لان ذلك فى المضارع مع لم وذلك معنى الماضى المنفي اللهم الا ان يقال ان لم اخرج في قولك ان خرجت لم اخرج بمعنى انتفى خروج فيكون بمعنى الماضى المثبت معنى واذا عرفت هذا فاعلم ان الشرط لا يكون الا فعلا غير مصدرة بالسين او سوف ولن وقد غير مصدرة بلا اذا كان ماضيا ولا يكون جملة طلبية وانشائية بخلاف الجزآء حيث يصح فيه كل ذلك وان كان الجزآء مضارعا مثبتا او منفيا بلا فالوجهان جائزان او ففيه الوجهان الاتيان بالفآء وتركها كقوله تعالى إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللّٰهُ مِنْهُ وكقوله تعالى إِنْ تَدْعُوهُمْ دُعَاءَكُمْ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وقولك ان تأتني او اتيتني لا اتك او فلا اتيك لان ادات الشرط لم يؤثر في تغير معناه كما يؤثر فى الماضي فتوتي بالفاء واثرت في تعين المعنى حيث خلصت بمعنى الاستقبال فترك الفاء لوجود التاثير من وجه وان لم يكن التاثير قويا وانما قيد كونه منفيا بلا احترازا عما اذا كان بلم

فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى وبلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تاثير ادات الشرط فيه كقوله تعالى وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِيْنًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وفي اطلاق المضارع المثبت نظر حيث يمنع ترك الفاء في المضارع المثبت مصدرا بالسين او سوف كقوله تعالى وَاِنْ تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُ اُخْرٰى فالحق ان يقول وان كان مضارعا مثبتا بغير السين او سوف والجواب ان ذلك الامتناع بالمانع وهو عدم الدلالة على التعليق بين الشرط والجزاء وذلك لان ادات الشرط لم يؤثر فيه معنى حيث لم يجعله بمعنى المستقبل ولا لفظا حيث لم يجزمه فلزم الفاء للدلالة على التعليق بينهما والموانع مستثناة عن القواعد وان لم يستثن وفيه نظر لانه على هذا لا حاجة الى ذكر قوله والا فالفاء لان امتناع ترك الفاء فيها ايضا بالمانع المذكور والموانع مستثناة عن القواعد والا فالفاء واجبة اى وان لم يكن كذلك اى وان لم يكن ماضيا بغير قد ونحوها من الحروف المانعة لفظا او معنى فيمتنع الفاء ولا مضارعا مثبتا بغير السين او سوف او منفيا بلا بل كان ماضيا مع قد او ما ولا او مضارعا مثبتا مع السين او سوف او منفيا بلن او جملة اسمية او امرا او نهيا او دعاء فالفاء واجبة لان الادات لم يؤثر فيه معنى حيث لم يجعله بمعنى المستقبل ولا لفظا حيث لم يجزمه فلزم الفاء للدلالة على التعليق بهما وانما تركت الفاء في قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها مع ان الجزاء جملة اسمية لضرورة الشعر وروى المبرد من يفعل الحسنات الرحمن يشكرها وانما تركت الفاء في قوله تعالى وَاِذَا مَا غَضِبُوْا هُمْ يَغْفِرُوْنَ وَاِذَا اَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُوْنَ مع كون الجزاء جملة اسمية لان اذا ههنا لمجرد الظرفية لا يشعر فيها معنى الشرط كقوله تعالى وَاللَّيْلِ اِذَا يَغْشٰى ويجيء اذا اى المفاجاة مع الجملة الاسمية الواقعة جزاء موضع الفاء اى في محل الفاء نحو قوله تعالى وَاِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ اَيْدِيْهِمْ اِذَا هُمْ يَقْنَطُوْنَ والفاء اكثر وانما اقيمت اذا المفاجاتية مقام الفاء في الجملة الاسمية لانها تدل على التعقيب كالفاء لان المفاجاة يبتني على حدوث امر عادة فاشبه الجزاء ولهذا قارنت الفاء غالبا نحو خرجت فاذا السبع وان مقدرة

مبتدأ او خبر بعد الاشياء الخمسة وهي الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض يعني يجزم المضارع بان المقدرة بعد هذه الاشياء الخمسة اذا قصد السببية اى اذا قصد كون ذلك الامر واخواته سببا لمضمون هذه المضارع فيتاتى معنى الشرط

مثلا اسلم تدخل الجنة جواب الامر بغير الفاء لان المعنى ان تسلم تدخل الجنة ولا تكفر تدخل الجنة جواب النهي بغير الفاء لان المعنى ان لا تكفر تدخل الجنة وهل عندكم

ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه وليت لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن لي مالا فانفقه والا تنزل بنا فتصيب خيرا الا ان المعنى ان تنزل بنا فتصب خيرا وانما قدر الشرط مثبتا في العرض مع انه منفي والنفي لا يدل على الاثبات لان كلمة العرض فهي همزة الاستفهام دخلت على حرف النفي فيفيد الاثبات كذا في الرضي ثم اعلم ان في النهي انما يقدر ان في بعض المواضع اي فيما اذا كان السبب للمضارع ترك الفعل كما في المثال المذكور في المتن وكما في قولك لا تفعل الشر يكن خيرا لك بخلاف نحو لا تدن من الاسد يا كلك فانه لا يجوز لان التقدير ان لا تدن من الاسد يا كلك اذ المضمر يجب ان يكون من جنس المظهر ولا خفاء في فساد المعنى على ذلك لان سبب الاكل الدنو لا ترك الدنو وان قدر الشرط المثبت كان تقدير الشيء لا يدل عليه اللفظ لان المنفي لا يدل على الاثبات ولذلك امتنع لا تكفر تدخل النار خلافا للكسائي فانه اجاز تقدير الشرط المثبت بعد النهي على وفق لفظ النهي بقرينة المسبب الذي يترتب عليه وليس ببعيد لو وافقه نقل وانما امتنع عند العامة لان التقدير اي تقدير هذا الكلام ان لا تكفر تدخل النار بتقدير الشرط على وفق لفظ النهي لان المقدر يجب ان يكون من جنس الملفوظ ولا خفاء في فساد المعنى على ذلك لان عدم الكفر ليس بسبب لدخول النار وانما سببه الكفر وان قدر الشرط المثبت كما قدره الكسائي كان تقدير الشيء لا يدل عليه اللفظ لان النفي لا يدل على الاثبات ولم يصح تقدير ان الشرطية بعد النفي مطلقا فلا يقال ما تاتيني فتحدثنا لان النفي خبر يدل على وقوع الحكم وتقدير الشرط سواء قدر مثبتا او منفيا يوجب التردد فيتنافيان ثم لما فرغ من المضارع شرع في الامر المخاطب فقال مثال الامر اي بناءه صيغة يطلب بها الفعل الباء للاستعانة اي بواسطتها من الفاعل المخاطب انما قال من الفاعل احترازا عما يطلب بها قبول الفعل من مفعول ما لم يسم فاعله فيخرج نحو لتضرب انت على صيغة المجهول وانما قيد الفاعل بالمخاطب احترازا عن امر الغائب والمتكلم لدخولهما في صيغة المضارع لبقاء حرف المضارعة وان دخلهما جازم بحذف حرف المضارعة الجار والمجرور صفة اخرى اي صيغة متلبسة بحذف حرف المضارعة من المضارع المخاطب هذا قيد واقعي لا احترازي وفي بعض الشروح هو احتراز عن صه ومه ولا يرد النقض بقوله تعالى وَبِذٰلِكَ فَلْتَفْرَحُوا حيث لم يحذف حرف المضارعة لانه شاذ وحكم آخره اي آخر بناء الامر حكم المجزوم اي وهو موقوف اي مبني على السكون عند البصرية وحكمه حكم المجزوم في اسكان الصحيح نحو اضرب

وسقوط نون الاعراب نحو اضربا واضربوا واضربي وحذف حرف العلة نحو وارع واخش وارم وعند الكوفيين معرب مجزوم حقيقة فان كان بعده اى بعد حذف حرف المضارعة ساكن وليس برباعي الواو للحال والحال ان ذلك الفعل المحذوف منه ليس برباعي اى ليس بذي اربعة احرف فيه احتراز عن نحو اكرم زدت همزة وصل مضمومة بالنصب على انه صفة لقوله همزة وصل ان كان بعده اى بعد الساكن ضمة للموافقة او للاتباع ومكسورة صفة بعد صفة لقوله همزة وصل اى همزة وصل مكسورة فيما سواه اى في لفظ سوى ما كان فيه بعد الساكن صفة سوآء كان بعده اى بعد الساكن كسرة او فتحة مثال ما كان بعد الساكن فتحة مثل اقتل مثال ما كان فيه بعد الساكن ضمة واضرب مثال ما كان فيه بعد الساكن كسرة هذا معطوف بحذف العاطف واعلم مثال ما كان فيه بعد الساكن فتحة وانما كسر فيما كان بعد الساكن كسرة للموافقة كما في اضرب وفيما كان بعد الساكن فتحة بالحمل على ما كان بعد الساكن كسرة نحو اعلم وانما لم يفتح للموافقة لئلا يلزم لبس الامر بصيغة المتكلم وقفا فاذا امتنع الموافقة حمل على غيره وان كان الفعل المحذوف رباعيا اى ذا اربعة احرف فمفتوحة اى فهمزة الامر مفتوحة مقطوعة نحو اَكرِم لان هذه الهمزة هي همزة باب الافعال وهي مقطوعة ثم لما فرغ عن تقسيم الفعل الى ماض ومضارع وامر شرع في تقسيم اخر له الى معروف ومجهول اى الى المسمى فاعله وغير مسمى فاعله فقال فعل ما لم يسم فاعله واضافة الفعل الى ما لم يسم فاعله بيانية من اضافة العام الى الخاص اى فعل الذي لم يذكر فاعله او بادنى ملابسة اى فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله وقوله لم يسم فاعله يصلح مثالاً للفعل ما لم يسم فاعله هو ما حذف فاعله ويرد عليه ضربني وضربت زيدا على قول الكسائي فان الفعل الاول حذف فاعله عنده لما عرفت من قبل لانه اجاز حذف الفاعل في الفعل الاول عند تنازع الفعلين وليس ذلك في فعل ما لم يسم فاعله وكذا يرد عليه نحو قوله تعالى اَسْمِعْ بِهِمْ وَاَبْصِرْ على قول سيبويه فانه جعل المجرور فاعلا وحذف من ابصر اللهم الا ان يراد ما حذف فاعله مغيرا صيغته له وبعد بنائه للمفعول ويمكن ان يقال معناه ما حذف فاعله واقيم مفعوله مقامه فكانه لسبق الاشارة اليه استغنى عنه ثم اعلم ان كلمة ما في قوله ما حذف اذا كان موصولة كان قوله فعل ما لم يسم فاعله مبتدأ وما في قوله ما حذف خبره وهو ضمير فصل لا محل له من الاعراب وذلك لان ضمير الفصل انما يتوسط بين المبتدأ والخبر اذا كان الخبر معرفة او ملحقا بالمعرفة واذا كانت موصوفة كان قوله فعل ما لم يسم فاعله

فعل ما لم يسم فاعله

مبتدأ وهو مبتدأ ثان وما حذف خبره والجملة خبر المبتدأ الاول ويمكن ان يكون قوله فعل ما لم يسم فاعله خبر مبتدأ محذوف اى هذا بيان فعل ما لم يسم فاعله فقوله هو كذا جملة مستانفا

فان كان بيان تغير الصيغة اى فان كان الفعل ماضيا ضمّ اوله وكسر ما قبل آخره نحو ضُرب وأكرم واُستخرج ودُحرج وتُدحرج عندك هذا من وظائف التصريف ذكره في النحو ضمنا واستطرادا وانما غيرت الصيغة لئلا يلتبس الماضي المجهول بالماضي المعروف وانما اختير التغير في المجهول لانه فرع وانما اختير هذا النوع من التغير اعني ضم الاول وكسر ما قبل الآخر لان معنى فعل ما لم يسم فاعله غريب وهو اسناد الفعل الى المفعول والاصل اسناد الفعل الى الفاعل فيختار له وزن غريب لم يوجد في الاوزان خروج من الضمة الى الكسرة ليدل غرابة الوزن على غرابة المعنى وانما لم يختر وزن فُعِل بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان هذا الوزن ايضا غريبا يدل على غرابة المعنى لان الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل من الخروج من الضمة الى الكسرة ولا ضرورة في اختياره بعد حصول دلالة غرابة اللفظ على غرابة المعنى بغيره ويضم الحرف الثالث مع همزة الوصل اى حال كونه مقرونا مع همزة الوصل فيما فيه همزة وصل نحو افتعل واستفعل ويضم الحرف الثاني مع التاء حال اى مقرونا مع التاء الزائدة في اوله خوف اللبس اى لبس الماضي المجهول بالامر عند الدرج والوقف في الاول نحو وافتعل وانفعل وبالمضارع المعروف من التفعيل والمعروف من المفاعلة والمجهول من الفعللة عند الوقف في الثاني نحو تكلم وتفوعل وتدحرج ومعتل العين الافصح قيل وبيع اصلهما فُعِلا بنقل الكسرة من العين استثقالا وابدل واو قول بعد النقل ياء لسكونها وانكسار ما قبلها والمراد بمعتل العين المعتل العين فقط بخلاف طوي وروي من اللفيف فانه لم يعل عينه لئلا يفضي الى اجتماع اعلالين في يروى ويطوى ثم قوله ومعتل العين مبتدأ وقوله الافصح مبتدأ ثان وقوله قيل وبيع خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر المبتدأ الاول والضمير العائد الى المبتدأ الاول محذوف اى الافصح فيه قيل وبيع لان الجملة الواقعة خبر المبتدأ وجب فيها ضمير عائد الى المبتدأ وجاز الاشمام وهو ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعده نحو الواو اذ هي تابعة لحركة ما قبلها وهذا هو مراد القرآء والنحاة بالاشمام في هذا المقام وقيل هو ضم الشفتين فقط مع كسرة الفاء خالصا ومعناه تهيئة الشفتين للتلفظ بالضم من غير ان يتلفظ به بل يتلفظ بكسر الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور ههنا وانما هو الاشمام في الوقف وقال المص

بحث المتعدي وغير المتعدي

الغرض من الاشمام الايذان بالاصل الذي تغير لغرض اي الايذان بان الاصل في اوائل
هذه الحروف الضم ولم يجئ الاشمام في بيض جمع ابيض كما جآء في قيل وبيع لانهم
قصدوا باتيان هذا الوزن اى وزن قيل وبيع غرضا لايتاتى الا به وذلك الغرض
رفع اللبس فارادوا الايذان الى الاصل عند تغيره ولا كذلك في بيض وجاء الواو
فقيل قول وبوع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها و
مثله اى مثل باب قيل وبيع باب اختير وانقيد اى الماضي المجهول من المعتل العين
من باب الافتعال والانفعال في جواز الوجوه الثلثة لمكان المشاركة بين باب قيل و
بيع وباب اختير وانقيد في العلة دون استخير واقيم اى دون المعتل العين من باب
الاستفعال والافعال حيث لم يجئ فيهما الا خالص الكسر دون الاشمام والضم لسكون
ما قبل حرف العلة فيهما اصلا اذ اصلهما استخير واقوم وان كان الفعل مضارعا ضم
اوله وهو حرف المضارعة حملا على الماضي وفتح ما قبل اخره لخفة الفتحة وثقل المضارع
بالزيادة نحو يضرب ويكرم ويستلزم ويستخرج ويتدحرج ويتدحرج ومعتل العين
ينقلب فيه العين الفا نحو يقال ويستغاث لما عرف من قواعد التصريف ان كل موضع
انفتح الواو والياء وسكن فاء الفعل نقلت الحركة الى الساكن فابدل المنقول عنه
بالالف ابدا لا مطردا على الوجوب اذا عريت عن الموانع وانتصاب قوله الفا على انه حال
او على انه خبر ينقلب بجعله بمعنى يصير ثم لما فرغ من التقسيم المذكور للفعل شرع في
تقسيم اخر له باعتبار اقتضاء المفعول بموعد منه فقال المتعدي وغير المتعدي مبتدأ
محذوف الخبر اى من الافعال المتعدي وغير المتعدي او خبر محذوف المبتدأ اي هذا
بيان المتعدي وغير المتعدي فقال فالمتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق خاص كضرب
فان الضرب توقف فهمه على متعلق لانه لا يتم بدون المضروب وكذا المتعدي بواسطة
الحروف كرغب اليه واعرض عنه فان الرغبة والاعراض لا يتمان ولا يتحققان بدون المرغوب
اليه والمعروض عنه فهما متعديان بالوسائط بخلاف نحو ذهب فانه تام بدون تعقل
متعلق الا ان يلحقه الباء فيصير بمعنى اذهب ويكون متعديا بالعارض ولا يرد توقف
الفعل على الظرف اى على المفعول فيه لانا نقول ان الظرف لازم لوجود الفعل والمفعول
به لازم الماهية فالمفعول فيه مما يتوقف عليه وجود الفعل لازما كان او متعديا لا
فهمه اذ الزمان لا يتوقف عليه ماهية الفعل بخلاف المفعول به حيث توقف عليه فهمه و
ماهيته اذ الضرب هو استعمال الة التاديب في محل قابل للايلام والمحل داخل في ماهية

الضرب ولذا قال ما يتوقف فهم على متعلق ولم يقل ما يتوقف وجوده على متعلق ولا يرد الافعال الناقصة حيث توقف فهمها على الخبر لانا نقول المراد بمتعلق هو فضلة وخبرها عمدة وفيه نظر لانه على هذا يخرج باب علمت من هذا الحد لان مفعوليه عمدة ايضا ويجيب بانا لا نسلم ذلك بل هما فضلتان لجواز تركهما بخلاف خبر الافعال الناقصة او نقول ان الافعال الناقصة مما لم يقصد بخبرها فهمها بل ذكرت هذه الافعال لتقييد الخبر والمقصود اسناد الخبر الى الاسم لا اسنادها اليه وانما هي بمنزلة الظروف والقيود فكان زيد قائما معناه زيد قائم في الزمان الماضي وصار زيد غنيا معناه زيد غني الآن لا قبل هذا الزمان وعلى هذا فقس فهي ليست مما يتوقف فهم على متعلقه و انما يتوقف كيفية ذلك المتعلق على مفهوماتها وغير المتعدي بخلافه مبتدأ وخبر اي غير المتعدي متلبس بخلاف ما يتوقف فهمه على متعلق كقعد فان القعود لا يتوقف فهمه على متعلق والمتعدي يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب ومتعديا الى اثنين كاعطى وعلم نحو اعطيت زيدا درهما وعلمت زيدا قائما المثال الاول ما يتعدى الى اثنين ثانيهما غير الاول والمثال الثاني ما تعدى الى اثنين ثانيهما هو الاول فيما صدقا عليه ومتعديا الى ثلثة مفاعيل كاعلم واري وانبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث نحو اعلمت او ارايت او انبات او نبات او اخبرت او خبرت او حدثت زيدا عمرا فاضلا و اجاز الاخفش اظن فاخال اه افعال القلوب قياسا لا سماعا وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعولي اعطيت في الاحكام فيجوز حذف مفعولها الاول كما يجوز حذف كل واحد من مفعولي اعطيت والثاني والثالث اي مفعولها الثاني والثالث كمفعولي علمت في الاحكام فيجوز ترك كليهما الثاني والثالث معا ولا يقتصر على احدهما كما لا يقتصر على احد مفعولي علمت لان مفعولي هذه الافعال الثاني والثالث هما مفعولا باب علمت على الحقيقة تقول اعلمت عمرا خير الناس من غير ذكر المفعول الاول ولا تقول اعلمت زيدا عمرا من غير المفعول الثالث ولا اعلمت زيدا خير الناس من غير ذكر المفعول الثاني

بحث افعال القلوب

افعال القلوب ويسمى افعال الشك واليقين وهي سبعة ظننت وحسبت وخلت وزعمت وعلمت ورايت ووجدت وانما سميت هذه الافعال افعال القلوب لتعلقها بالقوى الباطنة او لان القلوب محل هذه الافعال وانحصار افعال القلوب في السبعة اصطلاحي واستقرائي لا عقلي والا

فعرفت واعتقدت من افعال القلوب ايضا ولا يتعديان الى مفعولين استعمالا
ولا يجري فيهما احكام افعال القلوب وانما قدم افعال الشك وهي الاربعة الاول على افعال
اليقين وهي الثلثة الاخيرة لغلبة افعال الشك وتقدم الشك على اليقين وجودا تدخل
هذه الافعال على الجملة الاسمية قوله افعال القلوب مبتدأ وقوله ظننت الخ خبره
وقوله تدخل على الجملة الاسمية جملة مستانفة ويمكن ان يقال ان قوله افعال
القلوب مبتدأ وقوله ظننت الخ بدل منه وقوله تدخل على الجملة الاسمية خبره اى افعال
القلوب تدخل على الجملة الاسمية اى على المبتدأ والخبر لانهما متعلقان بها لبيان ما هي
عنه كلمة ما موصوفة عبارة عن اعتقاد وقوله وهي مبتدأ عائد الى الجملة الاسمية وقوله
عنه خبره والجملة صفة ما اى لبيان اعتقاد تلك الجملة صادرة عنه او ناشية عنه من
علم او ظن او حسبان او غير ذلك كذا في الشروح او عبارة عن شك ويقين اى لبيان
شك ويقين تلك الجملة صادرة عنه او ناشية عنه وفي بعض النسخ وقع عنه مكان
عنه اى لبيان صفة تلك الجملة صادرة عنه الموصوف من العلم والظن والحسبان
ونحو ذلك فتنصب هذه الافعال الجزئين اى جزئي الجملة الاسمية اى المبتدأ و
الخبر على انهما مفعوليها ومن خصائصها اى خصائص افعال القلوب انها اذا ذكر
احدهما اى احد المفعولين ذكر المفعول الاخر غالبا اى ومن خصائصها ذكر المفعول
الاخر وقت ذكر احد مفعوليها يعني لا يجوز الاقتصار على احدهما وفي بعض النسخ و
من خصائصها ان لا يقتصر على احدهما اى عدم الاقتصار على احدهما وانما لا يجوز
الاقتصار على احدهما لان ذكر المفعول الاول توطية ووسيلة الى ذكر الثاني لما عرف
ان تاثيرها في الثاني دون الاول والثاني مقصود فلو اقتصر على الثاني يلزم ذكر
المقصود بدون ما هو توطية ووسيلة ولو اقتصر على الاول لزم ذكر التوطية والوسيلة
وترك المقصود ولان كلا المفعولين في هذا الباب بمعنى مفعول واحد لان المعلوم
في قولك علمت زيدا فاضلا مصدر المفعول الثاني مضافا الى الاول اى علمت فضل
زيد لكن نصبهما معًا لتعلقه بمضمونهما معًا فكان في ذكر احدهما وترك البعض
الاخر عدم تمام المفعول فلا يجوز الاقتصار على احدهما ولقائل ان يقول فعلى هذا
ينبغي ان يجوز علمت فضل زيد لوجود المعلوم في قولك علمت زيدا فاضلا وهو
مصدر المفعول الثاني مضافا الى الاول قيل هذا يشكل بقوله تعالى وَلَا تَحْسَبَنَّ
الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ اٰتٰهُمُ اللّٰهُ مِنْ فَضْلِهٖ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ على قراءة الياء وجعل الذين فاعلا

بحذف المفعول بتقدير بخلهم هو خيرا لهم قيل هو قليل فلا يعبأ به وانما قال اذا
ذكر احدهما ذكر الاخر لانه جاز ان لا يذكر كلاهما كقولهم من يسمع يخل اى يخل المسموع
صحيحا وقوله تعالى وَظَنَنْتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ اى ظننتم الباطل حقا ظن السوء ثم اعلم
ان الجملة الشرطية اعني اذا ذكر احدهما ذكر الاخر خبر ان والضمير العائد الى اسم ان محذوف
اي اذا ذكر فيهما احدهما ذكر الاخر لان الجملة الواقعة خبرا لان وجب فيها ضمير عائد الى
اسمها وان مع اسمها وخبرها مبتدأ وقوله من خصائصها خبره بخلاف باب اعطيت
اى وهذا متلبس بخلاف باب اعطيت فانه يجوز ان يذكر احدهما دون الاخر لعدم المانع
تقول اعطيت زيدا ولا تذكر ما اعطيت واعطيت درهما ولا تذكر من اعطيت ومنها
اى ومن خصائصها جواز الالغاء اى جواز اهمال عملها لفظا ومعنى وفي بعض النسخ
ومنها انها يجوز فيها الالغاء اذا توسطت هذه الافعال بين جزئي الجملة اى بين
المفعولين نحو زيد ظننت قائم او تاخرت نحو زيد قائم ظننت لاستقلال الجزئين
اى المفعولين كلاما علة جواز الالغاء والالغاء عند توسطها او تاخرها وانتصابا كلاما
على انه حال او تميز اى لان مفعوليها كلام مستقل لصحة الحمل فيمتنعان عن كونهما معمولا
مع ضعف العامل بالتاخر عن كليهما او احدهما لمكان استقلالهما كلاما لصحة الحمل و
يمكن ان يعمل فيهما العامل لقوته فيجوز الوجهان بخلاف اعطيت اى هذا متلبس
بمخالفة باب اعطيت فانه لا يجوز الالغاء اذا توسط او تاخر عنهما لان مفعوليه ليسا
بمستقلين كلاما لعدم صحة الحمل مثل زيد علمت قائم او زيد قائم علمت الاول مثال
التوسط والثاني مثال التاخر ثم اعلم ان الفعل عند الالغاء بمعنى المصدر الواقع
ظرفا اى زيد قائم في علمي ومنها اى ومن خصائصها انها اى ان افعال القلوب تعلق
وجوبا اى تهمل عن العمل لفظا وتعمل معنى بسبب وقوعها قبل حرف الاستفهام وحرف
النفي واللام للابتداء اى لام الابتداء يعنى انها تعلق اذا دخل اداة الاستفهام ولو متضمنة
لمعنى حرف الاستفهام كاي وما ومن ونحوها او حرف النفي او لام الابتداء على معمولها او
على ما اضيف اليه معمولها مثل علمت ازيد عندك ام عمرو وَلِيَعْلَمَ اَيُّ الْحِزْبَيْنِ
اَحْصٰى وعلمت ما زيد منطلق وعلمت لزيد قائم وعلمت غلام ايّ الرجلين قائم و
المصنف ره ذكر مثال التعليق بالاستفهام فقس عليه مثال التعليق بحرف النفي و
لام الابتداء والتعلق بهمزة الاستفهام على اتفاقهم وبهل مختلف فيه وانما تعلق
هذه الافعال بهذه الامور الثلثة لان هذه الثلثة تقع في صدر الجملة وضعها

بقاء صورة الجملة والفعل اوجب تغييرها اى نصب الجزئين فوجب التوفيق باحدهما لفظا والآخر معنى ودخول هذه الثلثة على مفعول الثاني لا يوجب التعليق في الاول نحو علمت زيدا من هو وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين وليس ذلك بقويّ وانما سمي الغاءها لفظا واعمالها معنى تعليقا لانها عند تعليقها لا هي ذات عمل ولا ملغاة فكانت مشبهة بالمرأة المعلقة وهي التي يَدَعُها زوجها من غير طلاق فلا هي ذات زوج ولا فارغة قال الله تعالى فَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ وهذه الافعال عند تعليقها لا هي ذات عمل ولا ملغاة فيكون كالمعلقة والدليل على اعمالها معنى صحة العطف على مفعولها بالنصب فان قيل قد جاء التعليق في غير هذه الافعال ايضا نحو قوله تعالى سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ وقوله تعالى يَسْئَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قيل انه ليس من باب التعليق بل بتقدير القول اى سل بني اسرائيل قائلا كم آتيناهم آية بينة ويسئلونك قائلين ماذا ينفقون او بتاويل المفرد اى سل بني اسرائيل جواب هذا السوال ويسئلونك جواب هذا السوال فهي في محل النصب على انها مفعول بها وهي بعد افعال القلوب ايضا ماوّلة بالمفرد لكنها قائمة مقام المفعولين وقد يقع مثل هذه الجملة بدلا نحو شككت في زيد اهو كريم اى في كرمه ومنها اى ومن خصائصها انها اى ان افعال القلوب يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها الاول ضميرين متصلين لشيء واحد اى هما عبارتان عن شيء واحد ومفعولها الثاني مظهرا مثل علمتني منطلقا ومثل قوله تعالى إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا بخلاف غيرها من الافعال حيث لا تقول ضربتني وشتمتني بل ضربت نفسي شتمت نفسي لان مفعول هذا الباب في الحقيقة هو الثاني وذكر الاول توطية الى ذكر الثاني لما عرف ان تاثيرها في الثاني دون الاول فلا يلزم في هذا الباب اتحاد الفاعل والمفعول بخلاف غيرها من الافعال ويلحق بهذه الافعال في جواز كون الفاعل والمفعولين ضميرين لشيء واحد نحو عدمتني وفقدتني لان اول مفعوليها كاوّل مفعول افعال القلوب في عدم التاثير لان العدم والفقدان لكونهما عدمين لا اثر لهما في شيء ولبعضها اى لبعض هذه الافعال معنى آخر يتعدى به اى بسبب ذلك المعنى الى مفعول واحد فقط فظننت بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة وعلمت بمعنى عرفت وعرفت وان كان من افعال القلوب لكنه لا يتعدى الى المفعولين استعمالا وانحصار القلوب في السبعة استعمالي لا عقلي ورأيت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى اصبت وحسبت بمعنى صرت

بحث الافعال الناقصة

من سائر الافعال

ذا حسبة اى اشعر الشعر وخلت بمعنى صرت ذا خال اى خيلا وزعمت بمعنى كفلت به وعلى
هذه المعاني لا يقتضي الا مفعولا واحدا ثم لما فرغ عن التقسيم المذكور للفعل شرع في تقسيم
اخر للفعل باعتبار التمام والنقصان فقال الافعال الناقصة ثم الناقصة معدودة
فاثرها بالذكر ليعلم ان ما سواها تامة وذلك ما وضع لتقرير الفاعل اي التثبيت على صفة
مخصوصة نحو كان زيد قائما فكان قرر زيدا على صفة كونه قائما في الزمان الماضي الجار و
المجرور ظرف مستقر ان كان حالا متعلقا بعامل عام محذوف اى كائنا على صفة او ظرف
ملغى ان كان متعلقا بعامل خاص مذكور وهو التقرير وفي هذا القيد احتراز عما سواها
من الافعال وانما سميت هذه الافعال ناقصة لنقصانها من سائر الافعال دالة على
الحدث والزمان وهذه الافعال لا تدل الا على الزمان فقط ولان سائر الافعال يتم بمرفوعه و
هذه لا يتم به وهي اى الافعال الناقصة كان وصار وقد زيد مما يرادف صار نحو آل ورجع
وحال واستحال وتحول وانقلب سماعا دون انتقل وان كان بمعنى تحول ويجوز استعمال
صار ومرادفاتها تامة على الاصل واصبح واضحى وظل وامسى وبات وآض اى رجع وعاد
اى صار وغدا اى كان في الغداة وهو ما قبل الزوال وراح اى كان ذلك في الرواح وهو
ما بعد الزوال الى الليلة ولو كان غدا بمعنى رجع في الغداة او دخل في الغداة وراح بمعنى رجع
في الزوال او دخل في الرواح كانا تامتين وما زال وما انفك وما فتئ بالهمزة دون
الياء وهي بمعنى زال ولا يستعمل الا مع النفي وفيه لغتان بكسر العين وفتحها مع الهمزة
بهما والمضارع يفتؤ بالفتح مع الهمزة وما برح هذه الاربعة للاثبات لان نفي النفي اثبات
واصل هذه الاربعة ان تكون تامة بمعنى انفصل لكنها جعلت بمعنى كان فصار لا زال
زيد عالما دائما وكذا اخواته فنصبت نصب كان وما دام وليس ولم يذكر سيبويه من
هذه الافعال سوى كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما
لا يستغني عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد يجوز تضمين كثير من التامة
معنى الناقصة كما تقول يتم التسعة بهذا عشرة اى تصير بهذا عشرة تامة وكمل زيد
عالما اى صار عالما كاملا وقد جاء كلمة قد للتقليل اى قلما جاء لفظ ما جاء من الافعال
الناقصة اى بمعنى تقرير الشيء على صفة نحو قولهم ما جاءت حاجتك فما استفهامية
مبتدأ وجاء ناقصة بمعني صار والضمير العائد الى ما اسمها وحاجتك خبرها اى
اي شيء صارت حاجتك وانما انث الضمير فيما جاءت مع انه عائد الى ما الاستفهامية
باعتبار الخبر كما في قولهم من كانت امك فان ضمير كانت عائد الى من وانما انث باعتبار

الخبر قيل انما انث الضمير في ماجاءت لكون ما عبارة في المعنى عن الحاجة اى اية حاجة
صارت هي حاجتك وفيه وهاء لا يخفى فيه اول من تكلم بهذا الكلام الخوارج قالوا
لابن عباس رضي الله تعالى عنهما حين ارسله علي بن ابي طالب رضي الله عنه اليهم
يدعوهم الى الطاعة وقد جاء قعدت ايضا من الافعال الناقصة اى بمعنى تقرير
الشيء على صفة نحو قول الاعرابي ارهف شفرته حتى قعدت اى صارت تلك الشفرة
كانها اى كانت تلك الشفرة حربة معناه حدد شفرته اى سكينه الكبير حتى صارت تلك
الشفرة مشبهة بالحربة يعني نيزه كوته يعنى دشنه وقال الاندلسي لا يتجاوز بهما اعني جاء وقعد
الموضع الذي استعملها العرب فيه فلا يقال جاء زيد غنيا وقعد عمرو فقيرا بمعنى صار
وقال بعضهم ان كونهما بمعنى صار مطرد فقال المصنف والاولى ان يكون جاء بمعنى صار
مطردا نحو جاء البر قفيزين بدرهم اى صار ولا يتوهم ان قفيزين حال لا خبر اذ لا معنى
لجعله حالا لانه حينئذ يفيد مجيئه في هذه الحال وهذا ليس بمقصود بل المقصود
تقرير مجيئه على هذه اعني هذه الصفة ولا يطرد قعد كاتبا بمعنى صار كاتبا بل يقال قعد كانه
كاتب لكونه مثل قعد كانها حربة تدخل على الجملة الاسمية هذه الجملة مستانفة اى تدخل
هذه الافعال على المبتدا والخبر لانها لتقرير الشيء على الصفة فلا بد من ذكر الشيء وصفته
وانما تدخل عليها لاعطاء الخبر اى خبر هذه الافعال حكم معناها اى معنى هذه الافعال
من مضي كما في كان وانتقال كما في صار ومرادفاتها ودوام كما في ما زال وما انفك وما فتئ
وما برح وتوقيت كما في ما دام ونفي كما في ليس فمعنى كان زيد قائما زيد قائم في الزمان
الماضي ومعنى صار زيد غنيا انتقل زيد من الفقر الى الغنا وعلى هذا فقس فترفع
هذه الافعال الجزء الاول من الاسمية لكونها اسما لها وتسمية المرفوع بها اسما اولى من
تسميته فاعلا وتنصب الجزء الثاني على انه خبرها وانما ترفع اسمه لكونه فاعلا وانما
تنصب خبره لشبهه بالمفعول به في توقف الفعل عليه مثل كان زيد قائما فقوله مثل
اما منصوب على انه صفة مصدر محذوف اى رفعا ونصبا مثل رفع هذا الكلام و
نصبه او مرفوع على انه خبر مبتدا محذوف اى هو مثل كذا فكان مبتدا خبره الجملة
التي بعدها وهو قوله تكون ناقصة اى كلمة كان او لفظة كان تكون ناقصة وانما اول
بالكلمة واللفظة لاستعمالها مؤنثة لقوله ناقصة وتامة ونحو ذلك لثبوت اى لتحقق
خبرها اى خبر كان ماضيا دائما نحو قوله تع وَكَانَ اللهُ غَفُوْرًا رَحِيْمًا او منقطعا نحو
قولك كان زيد غنيا فاللام الجار والمجرور اعني قوله لثبوت خبرها صفة ناقصة اى ناقصة

كائنة لثبوت خبرها وقوله ماضيا حال وقوله دائما صفة ماضيا وبمعنى صار عطف على قوله لثبوت خبرها اى تكون ناقصة بمعنى صار نحو قوله تعالى وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِيْنَ اى صار وتكون فيها اى في كان ضمير الشان نحو كان زيد قائما اى كان الشان وتكون اى كلمة كان تامة بمعنى ثبت او وجد وانما سميت تامة لانها يتم بالفاعل فلا يحتاج الى خبر نحو قوله تعالى وَاِنْ كَانَ ذُوْ عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ اِلٰى مَيْسَرَةٍ اى ان وجد او ثبت ذو عسرة وتكون زائدة وهي التي لا تخل بالمعنى الاصلي في الجملة باسقاطها فيكون وجودها كعدمها نحو قوله **شعر** جياد بني ابي بكر تسامى + على كان المسومة العراب + وقوله تعالى لِمَنْ كَانَ لَهٗ قَلْبٌ يتوجه على الوجوه الاربعة وتوجيه هذه الاية على الوجوه الاربعة ان يقال اذا كانت ناقصة كان قلب اسمها وله خبرها وان كانت تامة كان قلب فاعلها وله صلة متعلق وان كانت زائدة كان له قلب مبتدأ وخبر اذ المعنى لمن له قلب واذا كان فيها ضمير الشان كان ذلك الضمير اسمها وله قلب مبتدأ وخبر في موضع خبرها واذا كانت بمعنى صار كان قلب اسمها وله خبرها فيستقيم تقدير الاية على الوجوه الاربعة وصار للانتقال من صفة الى صفة نحو صار زيد غنيا اى انتقل من الفقر الى الغنا و اصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة الواقعة بعدها باوقاتها اى باوقات هذه الافعال والاضافة بادنى ملابسة اى بالاوقات التي تدل هذه الافعال عليها و ذلك الاوقات الصباح والمسى والضحى نحو اصبح زيد صائما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا وبمعنى صار عطف على قوله لاقتران مضمون الجملة اى تكون هذه الافعال الثلثة تامة بمعنى الدخول في الاوقات التي تدل عليها هذه الافعال نحو اصبح زيد اى دخل في الصباح وامسى عمرو اى دخل في المساء واضحى خالد اى دخل في الضحى عطف على الجملة الظرفية السابقة ايضا وهي لاقتران مضمون الجملة وظل وبات لاقتران مضمون الجملة الواقعة بعدهما بوقتيهما اى بوقت هذين الفعلين وهما النهار والليل اي النهار في ظل والليل في بات نحو ظل زيد مسرورا وبات زيد مسرورا قال الله تعالى ظَلَّ وَجْهُهٗ مُسْوَدًّا ويَبِيْتُوْنَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا واضافة الوقتين الى الضمير ظل وبات بادنى ملابسة وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات زيد فقيرا اى صار وقل مجيئهما تامتين للقلة وانما فصل هذين الفعلين عن الافعال الثلثة السابقة ولم يقل واصبح و امسى واضحى وظل وبات لاقتران مضمون الجملة باوقاتها لمكان الاقتران بينهما و بين الثلثة السابقة في قلة مجيئهما تامتين بخلاف تلك الثلثة ولذا لم يذكر مجيئهما

٣ بمعنى صار نحو اصبح زيد غنيا اى صار وتكون هذه الافعال الثلثة

نحو ظلت بمكان كذا وبت بمكانا ولم يذكر مجيئهما تامتين

تامتين وما زال وما برح وما فتئ وما انفك لاستمرار خبرها اى خبر هذه الافعال لفاعلها
اى لاسمها مذ قبله ظرف الاستمرار والضمير المرفوع المستكن عائد الى الفاعل والضمير
المنصوب البارز عائد الى الخبر اى مذ قبل الفاعل ذلك الخبر معناه ان ذلك الخبر
حاصل للفاعل على سبيل الاستمرار مذ كان الفاعل قابلا وصالحا لذلك الخبر
فى المعتاد لانه لا يفهم من قول القائل ما زال زيد اميرا انه كان اميرا في حال كونه
طفلا بل يفهم انه كان كذلك مذ كان قابلا وصالحا له ويلزمها اى يلزم هذه الافعال
النفي ليفيد الاستمرار لان معنى هذه الافعال النفي ودخول النفي عليها يدل على الاثبات
ثم ان كانت الافعال ماضية يلزمها ما او لا وان كانت مضارعة ان ولن او لا او ما وما دام
لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها اى خبر ما دام لفاعلها اى لفاعل ما دام اى لاسمها وانما
كان توقيتا لان كلمة ما في ما دام مصدرية ومعناها التوقيت اى توقيت امر بمدة ثبوت
الخبر لاسمها لان المصدر قد يجعل حينا فاذا قلت اجلس ما دام زيد جالسا كان المعنى
اجلس دوام جلوس زيد اى مدة جلوسه بخلاف ما في ما سواها من اخواتها فانها
نافية لورودها على معنى النفي ثم ردها الى الثبوت وفي تانيث ضمير ما دام في قوله خبرها
وفي قوله لفاعلها نظر لان تانيثه لا ياتى بتاويل الكلمة ولا بتاويل اللفظة لان كلمة
ما علىحدة ولذا ذكر ضمير قوله ومن ثم احتاج وضمير لانه ظرف اللهم الا ان يجعل كلمة
واحدة على سبيل التجوز ومن ثم احتاج اى لاجل ان ما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت
خبرها لفاعلها احتاج ما دام في صحة التلفظ به الى كلام اى جملة قبله يتعلق بها كما
في قولك اجلس ما دام زيد جالسا بلا تقدم كلام قبله كما لا تقول يوم الجمعة وتسكت
بل لا بد من فعل قبله نحو خرجت يوم الجمعة هذا لانه اى لان ما دام على تقدير كون
ما مصدرية وجعل المصدر حينا لصحة المعنى ظرف والظرف معمول وفضلة فى التركيب
فلا بد له من عامل من حيث انه معمول ومن ان يتقدم كلام اى مسند ومسند اليه
من حيث انه فضلة فان قيل قوله ومن ثم يتعلق بقوله احتاج وقوله لانه ايضا يتعلق به
فيلزم تعلق العلتين بفعل واحد وهو ممتنع قيل يمكن ان يكون قوله لانه ظرف بدلا
من قوله ومن ثم فكانه قال اى لاجل ان ما دام ظرف احتاج الى كلام او يقال الظرفية
علة الاحتياج الى كلام وكون ما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت الخبر علة لكونها ظرفا و
تحقق الاحتياج بناء عليه فلا يتوجه الاشكال وليس لنفي مضمون الجملة حالا اى في
زمان الحال نحو ليس زيد قائما اى قيامه منتفية الان وقيل لنفي مضمون الجملة

يلزمها

م ولا تقول ما دمت جالسًا

اى زمانا مطلقا غير مقيد بكونه حالا او غيره وامتناعهم عن قولهم ليس زيد قائما غدا يؤيد
الاول وقوله تعالى اَلَا يَوْمَ يَاْتِيْهِمْ لَيْسَ مَصْرُوْفًا عَنْهُمْ اي العذاب يوم القيمة يؤيد
الثاني واجيب بان هذا الاخبار لما صدر عمن لا خلاف في اخباره عُدّت كالواقع فاستعمل
اداة الحال لذلك ويجوز تقديم اخبارها اى اخبار الافعال الناقصة كلها تاكيد
المضاف اعني الاخبار اى كل الاخبار او تاكيد المضاف اليه اى كل الافعال الناقصة
على اسمائها اى اسماء الافعال الناقصة كتقديم خبر المبتدأ على المبتدأ بل حالها في التقديم
اوسع حيث يتقدم معرفة ظاهرة الاعراب لعدم اللبس لاقترانها بالقرينة وهي النصب
بخلاف خبر المبتدأ فانه اذا كان معرفة ظاهرة الاعراب لا يجوز تقديمها على المبتدأ لمكان
اللبس وهي في تقديمها عليها الضمير في قوله هي وقوله عليها راجع الى الافعال الناقصة وفي قوله
في تقديمها راجع الى اخبار الافعال الناقصة اى في تقديم اخبارها على تلك الافعال على
ثلثة اقسام وقيل الضمير في قوله وهي و في قوله في تقديمها راجع الى اخبار الافعال الناقصة
وفيه نظر لان قوله وهو من كان الى راح اه يأباه حيث لم يقل ومن خبر كان الى خبر راح و
اجيب بانه يمكن اصلاحه بحذف مضاف اى وهو من خبر كان الى خبر راح وهو خبر ما
في اوله ما وهو خبر ليس والاول هو الاظهر قسم يجوز تقديمه على الافعال الناقصة م في
تقديم اخبارها عليها على ثلثة اقسام فكيف يستقيم قوله قسم يجوز تقديمه على الافعال
الناقصة واجيب بان الضمير في قوله يجوز عائدا الى قوله قسم بحذف مضافين اى قسم
يجوز تقديم خبره عليه وهو اى هذا القسم من كان كلمة من للابتدائية الى راح لكون
العامل فعلا وهو عامل قوي يصلح تقدم معموله عليه ولا مانع يمنع تقدم معموله وفي كلمة الى
هذا نظر لانها ان كانت امتدادية يلزم خروج راح عن الحكم لان الغاية لا يدخل تحت المغيا
وان كانت اسقاطية فلا وجه لها لعدم دخول ما بعدها في ما قبلها حتما وان جعلت بمعنى
مع كقوله تعالى وَلَا تَاْكُلُوْٓا اَمْوَالَهُمْ اِلٰٓى اَمْوَالِكُمْ يأباه من الابتدائية الملائمة لذكر الغاية
وايضا لو كان بمعنى مع لا يدل اللفظ على حكم ما بين كان وراح وان جعلت زائدة لا يستقيم
لان من الزائدة يختص في النفي والكلام ههنا مثبت وان جعلت بمعنى حتى ليدل ما بعدها
في حكم ما قبلها الحتى لا يستقيم ايضا لان حكم حتى ان يكون ما بعدها مما ينتهي به المذكور او
عنده وراح ليس مما ينتهى به الافعال الناقصة او عنده واجيب بانه يمكن ان يكون اسقاطية
بحذف معطوف اى هو من كان وما بعده الى راح او يقال يمكن ان يكون امتدادية والغاية
لا تدخل في المغيا الا اذا دل الدليل وههنا قد دل الدليل على ان ما بعدها داخل في

وفي قوله عليها راجع الى الافعال الناقصة م

م وفيه نظر لان الافعال الناقصة

حكم ما قبلها وهو حصر تقديم اخبارها عليها على ثلثة اقسام ثم بيان كل قسم بحكم مختص (ونقول كلمة الى ههنا ليست بامتدادية ولا اسقاطية بل هي صلة البلوغ المحذوف او الوصول اى ومن كان بالغا الى راح او واصلا الى راح وفيه نظر لان جعلها صلة البلوغ ياباه من الابتدائية المناسبة لذكر الغاية وقسم لا يجوز تقديمه على الافعال الناقصة وهو ما في اوله ما اى وهو فعل كان في اوله ذلك الفعل ما مصدرية كما في ما دام او نافية كما في اخواته لتحقق المانع وهو ما مصدرية او نافية لان كليهما يمنع تقدم ما في حيزهما عليهما لان حرف النفي وما المصدرية يستحقان الصدر خلافا لابن كيسان في غير ما دام لعدم المانع معنى لتاويله اياها بالمثبت لما مر ان معنى هذه الافعال النفي ودخول ما النافية عليها يدل على الاثبات لان نفي النفي اثبات فكانت بمنزلة كان فما زال زيد عالما بمعنى كان زيد عالما دائما وفيه نظر لان صورة ما التي تستحق الصدر كافية في منع تقدم اخبارها عليها وانما قال في غير ما دام لان ابن كيسان يوافق فيه غيره في منع التقديم لتحقق المانع لفظا ومعنى وهو ما المصدرية وقسم مختلف فيه وهو ليس فقد ذهب سيبويه الى ان حكمه حكم ما في اوله ما لكونه بمعنى النفي فلا يجوز تقديم معمول النفي عليه وذهب اكثر البصريين الى ان حكمه حكم كان لعدم ما صورة فان قيل كما اختلف في ليس اختلف في ما في اوله ما غير ما دام كما اشار اليه بقوله خلافا لابن كيسان في غير ما دام فما وجه تخصيص ليس باطلاق الاختلاف فيه والحق ان يقال وقسم يجوز وهو من كان الى راح وقسم لا يجوز وهو ما دام وقسم مختلف فيه وهو ليس وما في اوله ما غير ما دام قيل قول ابن كيسان في القسم الثاني مرجوح لما مر ان صورة ما التي تستحق الصدر كافية للمنع فقوله خلاف لا اختلاف فلا يندرج في هذا القسم ثم لما فرغ من الافعال الناقصة شرع في افعال المقاربة فقال افعال المقاربة وانما ذكر بعد الافعال الناقصة لانها مثلها في اقتضاء الخبر لانها وضعت لتقرير الفاعل على صفة مخصوصة نحو عسى زيد ان يخرج فعسى تقرير زيدا على صفة كونه خارجا في الزمان الماضي لكن خبرها اخص حيث لا يكون الا فعلا مضارعا بخلاف خبر الافعال الناقصة فانها اعم وهي ما وضع اى فعل وضع لدنو الخبر اى لقربه رجاء او حصولا او اخذا فيه اى شروعا في الخبر اى في تحصيله انتصاب هذه الالفاظ على التميز اى لقرب رجاء الخبر او حصوله او الاخذ فيه فالقسم الاول وهو ما وضع لقرب رجاء الخبر عسى وهو فعل غير متصرف حيث لا يجي منه مضارع ومجهول وامر ونهي الى غير ذلك من الامثلة كاسم الفاعل واسم

افعال المقاربة

المفعول لانه يشبه الحرف لكونه الانشاء الذي اصله ان يكون بالحرف و
الحمل على لعل لكون كل واحد منهما الطمع لحصول تقول عسى زيد ان يخرج اى قارب
زيد الخروج وعسى ان يخرج زيد اى قرب خروج زيد وعسى على هذا الاستعمال
تامة وعلى الاستعمال الاول ناقصة وقد يحذف ان من خبر عسى تشبيها له بكاد نحو
قوله **شعر** عسى الكرب الذي امسيت فيه + يكون وراءه فرج قريب + والقسم
الثاني وهو ما وضع لقرب حصول الخبر كاد تقول كاد زيد يجيء وقد تدخل ان
في خبر كاد تشبيها له بعسى نحو قوله ع قد كاد من طول البلى ان يمصحى + واذا دخل
حرف النفي على كاد فهو كالافعال اى كاد كسائر الافعال في النفي اى في نفي الخبر واذا
دخل عليها حرف النفي كان معناها نفيا للخبر كسائر الافعال على الاصح وقيل اذا دخل حرف
النفي عليها تكون للاثبات اى لاثبات الخبر مطلقا سواء كان ماضيا او مستقبلا اما في
الماضي فلقوله تعالى وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ لان المراد اثبات فعل الذبح لا نفيه بدليل قوله
تعالى فَذَبَحُوهَا وجه الدلالة ان فعل الذبح قد وقع منهم بلا شك فالذبح يدل على قربهم
من فعل الذبح وما كادوا يفعلون يدل على الاثبات اذ لو حمل على النفي يلزم فساد المعنى
واما في المضارع فلتخطية الشعراء قول ذى الرمة **شعر** اذا غير الهجر المحبين لم يكد +
رسيس الهوى من حب مية يبرح اى يزول وجه التمسك ان الشعراء فهموا من قوله
لم يكد الاثبات ويكون معناها ان رسيس الهوى من حب مية يبرح ويزول وان كان
بعد طول العهد وهو زوال رسيس الهوى من حب مية والا لم يكن لتخطيتهم وجه
ولتغير ذى الرمة بعد التخطية الى لم اجد فلولا كان نفي كاد للاثبات لما غير ولما قبل
تخطيتهم والجواب عن قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون انه نفي قرب فعل
الذبح قبل فعل الذبح ولا تنافي بين نفي قرب فعل الذبح في زمان وحصول فعله في زمان
آخر وانما التنافي بين نفي قرب الفعل وحصوله في زمان واحد فيكون معنى النظم حصل
منهم فعل الذبح وما قاربوا فعل الذبح قبل حصول الذبح منهم ومن التخطية بانها
شبهة والشبهة ما يشبه الثابت وليس بثابت وعن التغير بانه احتياط لما فيه رفع
الشبهة ويمكن ان يقال بان التخطية والتغير لا يدلان قطعا على الاثبات في نفس
الامر اى في الواقع بل يحتمل ان يكون التخطية بناء على انه لما كان نفي كاد عند البعض
للاثبات وادنى درجات الاختلاف ان يورث الشبهة تمكن في البيت شبهة فساد المعنى
ولا ينبغي ان يصانى الكلام الى ما فيه شبهة فساد المعنى وان يكون لتغيره الى لم اجد شبهة فساد المعنى

وقيل اذا دخل حرف النفي على كاد
م ان يفعلوا

يكون في الماضي للاثبات اي لاثبات الخبر وفي المستقبل كالافعال اي كسائر الافعال
في النفي تمسكا بكونها في الماضي للاثبات بقوله تعالى وما كادوا يفعلون اي المراد اثبات
فعل الذبح لا نفيه بدليل فذبحوها وجه الدلالة وجوابه قد مر ولكونها في المستقبل
لنفي الخبر كسائر الافعال بقول ذي الرمة شعر اذا غير الهجر المحبين لم يكد + رسيس الهوى
من حب مية يبرح + اي يزول وجه التمسك ان البراح منفي فعلم ان النفي في المستقبل
نفي للخبر كسائر الافعال فهذا القائل يتمسك بقول ذي الرمة والقائل الاول يتمسك
بتخطية الشعراء ذي الرمة والهجر الفراق والرسيس هو الثابت والاضافة من باب
جرد قطيفة اي لم يكد الهوى الرسيس اي الثابت من حب مية وهي اسم معشوقة
والبراح هو الزوال معنى البيت اذا غير هجران الاحباء للمحبين عن الحب بحكم ان
طول العهد ينسي وزالت محبتهم عن قلوب المحبين لم يقرب براح اي زوال حب
مية يعني اذا لم يقرب زوال حبها فكيف تزول حبها وفيه مبالغة في نفي الزوال فعلى
هذا كان حرف النفي داخل على يكاد لمبالغة نفي خبرها وهو يبرح في البيت وهذا
المعنى مستقيم فلا وجه لتخطية الشعراء والقسم الثالث وهو ما وضع لقرب الاخذ
في الخبر جعل وطفق وكرب بفتح الراء والكرب نزديك شدن كسى بكارے من حد نصر
واخذ فهذه الافعال الاربعة مثل كاد يعني يقتضي كل واحد منها اسما وخبرا وخبرها
فعل مضارع بغير ان واوشك عطف على اخذ فيكون اوشك من جملة الثالث مثل
عسى وكاد في الاستعمال يعني انها تارة مثل عسى في الاستعمال في وجهها اي في
كونها مقتضية للخبر وكونها مستغنية اذا كان اسمها مع ان نحو اوشك زيد ان
يخرج واوشك ان يخرج زيد وتارة مثل كاد في اقتضاء الخبر وكون الخبر بغير ان نحو
اوشك زيد يخرج ثم لما فرغ من افعال المقاربة شرع في بيان فعلا التعجب فقال
فعلا التعجب وتوهم غير الكسائي من الكوفيين انهما اسمان واستدلوا على ذلك
بتصغير ما اصيلح في قوله شعر يا ما اصيلح غزلانا شدن لنا من هؤليائكن الضال
والسمر والجواب انه شاذ او ينزل منزلة الاسم في جواز التصغير وهما ما وضع لانشاء
التعجب اي لايجاده وفيه احتراز عن نحو عجبت وتعجبين وانهما متعجب لانها الفاظ اخبار
والانشاء اثبات امر لم يكن والتعجب انفعال يحصل عند استعظام شيء خرج عن
حد نظائره وخفي سببه وللقائل ان يقول التعريف انما يكون للحقيقة الكلية لا للفرد
والفردين والافراد فلا يستقيم هذا التعريف مع فصل الفردين الا ان يثبت ان

فعلا التعجب

ان اضافة التثنية كاضافة الجمع في جعل المضاف جنسا لكنهم لم يصرحوا بذلك على ان
جعل المضاف جنسا عند العهد في الجمع ايضا منتف ولا خفاء ههنا في عهدية الفعلين
فلا معنى للجنس فيلزم التعريف للفردين واجيب بان التعريف كلي يوجد تحته فردان
وهما مَا اَفعَلَ وَاَفعِل بِه كما ان الشمس كلي لانه اسم جنس يوجد تحته فرد واحد فقط
او يقال انه تعريف لفظي لا بيان ماهية وكلمة ما عبارة عن فعلان وانما وحّد وضع
باعتبار لفظ ما والمعنى فعلا التعجب فعلان وضعا لانشاء التعجب فيكون هذا التعريف
بيانا لما يفهم من الملابسة في اضافة قوله فعل التعجب ولو قال فعل التعجب ما افعله
وافعل به كان اخصر واسلم لان التحديد لانضباط الجزئيات فلما انحصر في جزئي
او جزئيين لا يحتاج الى ذلك ولقائل ان يقول يدخل في هذا الحد نحو قاتله
من شاعر لانه لانشاء التعجب وليس محض الدعاء اللهم الا ان يقال التعجب فيه استعمالي
لا وضعي وكراى للتعجب اى لما وضع لانشاء التعجب صيغتان مبتدأ مقدم الخبر
ما افعله وافعل به وهما غير متصرفين حيث لا يجيء منهما مضارع ومجهول وامر و
نهي وتانيث وتثنية وجمع مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان اى لا يبنى
فعل التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل اى من ثلاثي مجرد قابل للتفاوت ليس
بلون ولا عيب وانما قلنا قابل للتفاوت احترازا عن مات زيد حيث لا يقال فيه ما موت
زيد لان الموت لا يقبل الزيادة والنقصان فلا يكون موت شخص ازيد من موت اخر
او انقص والاكثر ان يتعجب من الفاعل لا من المفعول وقل ما اشهره وما اشغله كما في
اسم التفضيل وشذّ ما اعطاه وجوّزه سيبويه قياسا فيكون المذكور في المتن قول
غير سيبويه فان قيل ان افعل التفضيل يبنى من فعل بمعنى الحدوث ومن فعل بمعنى
الثبوت نحو انا اضرب منك غدا واحسن من عمرو وصيغتا التعجب لا يبنيان الا من فعل
بمعنى الثبوت والاستمرار فكيف يستقيم القصر قيل هذا قصر بناء صيغتي التعجب على
ما بني منه افعل التفضيل دون العكس فيلزم منه ان صيغتي التعجب يبنيان مما
يبنى منه افعل التفضيل ولا يلزم منه ان ما يبنى منه افعل التفضيل يبنى منه صيغتي
التعجب فلا يلزم ما ذكرتم ويتوصل في الممتنع اى في الذي يمتنع بناؤه منه مما ليس بثلاثي
مجرد من غير الالوان والعيوب بل رباعي او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد مما فيه لون او عيب
بمثل ما اشد استخراجه واشدد به اى بناؤهما من فعل لما يمتنع بناؤه منه وايقاع
مصدره للممتنع مفعولا او مجرورا بالباء مثل ما اشد استخراجه وما احسن استغفاره

وما اقبح دحرجة ونحو ذلك ولا يتصرف فيهما اى في صيغتي التعجب بتقديم وتاخير اى تقديم
المفعول والمجرور وتاخير الفعل عنهما فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن ولقائل
ان يقول ان قوله وتاخير مستدرك لان كل واحد من التقديم والتاخير يستلزم الآخر
فتقديم شيء يستلزم تاخير غيره لا محالة ويمكن ان يقال ان احدهما ينفك عن
الآخر بالقصد دون التحقق فكانه اعتبر القصد او يقال ان في ذكر التاخير تاكيدا كما في
قوله تعالى لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ولا فصل بين فعل ومعموله و
بين ما والفعل فلا يقال ما احسن اليوم زيدا ولا احسن امس بزيد لانهما بعد النقل الى
التعجب جريا مجرى الامثال فلا يغيران كما لا يغير الامثال وجاء الفصل بكان الزائدة
نحو ما كان احسن زيدا ولا يقاس عليه لفظ يكون خلافا لابن كيسان وشذ الفصل
باصبح وامسى نحو ما اصبح ابردها والضمير للغداة وما امسى ادفائها والضمير للعشية
وهو مقصور على السماع واجاز المازني في الفصل بالظرف حيث يتسع في الظرف
ما لا يتسع في غيره نحو ما يوم الجمعة احسن زيدا وما احسن بالرجل ان يصدق
واحسن اليوم بزيد والمراد بالظرف الظرف المتعلق بصيغتي التعجب بخلاف الفصل
بالظرف الذي لا يكون متعلقا بهما فانه لا يجوز اتفاقا فلا يقال لقيته فما احسن
امس زيدا لان امس متعلق بقوله لقيت لا بقوله احسن واجاز ابن كيسان الفصل
باعتراض لولا الامتناعية نحو ما احسن لولا تكلف زيدا وما اى لفظ ما في ما افعل
نحو ما احسن زيدا ابتداء نكرة اى مبتدأ نكرة او ذو ابتداء نكرة اى غير موصولة ولا موصوفة
فيكون تامة بمعنى شيء وذلك لان التعجب من مواضع الابهام والبعد عن الوضوح و
البيان والموصولة معرفة والموصوفة قريبة من المعرفة فلا يليقان بهذا الموضع بل
الاليق ان يجعل تامة بمعنى شيء عند سيبويه خبر مبتدأ محذوف اى وذلك عند
سيبويه او متعلق بمفهوم الكلام اى وقعت ما مبتدأ مع النكارة عند سيبويه وكذا
عند الاخفش في احد قوليه وما بعدها اى بعد ما من الجملة الفعلية الخبر اى خبر المبتدأ
تقديره شيء احسن زيدا وانما جاز وقوع النكرة ههنا مبتدأ لكونه فاعلا في المعنى على وزن
شر اهر ذا ناب اى ما احسن زيدا الا شيء او لكونه في المعنى نكرة متخصصة بالصفة اذ
معنى ما احسن زيدا شيء من الاشياء لا اعرفه جعل زيدا احسنا وهذا التقدير باعتبار
الاصل ثم نقل الى انشاء التعجب وانمحى عنه المعنى الاول بدليل جواز ما اقدر الله وما
ارحمه مع تنزهه عن الجعل والتصيير موصولة خبر آخر لقوله ما اى موصولة عند

الاخفش في احد قوليه والخبر اى خبر ما الموصولة الواقعة مبتدأ محذوف والمعنى الذي جعله حسنا شيء عظيم وفي قوله نظر حيث يلزم وجوب حذف الخبر من غير سد شيء مسده وذهب الفراء الى انها استفهامية مرفوعة المحل على الابتدآء وهو قول قل فيه جهات الضعف وما قيل انه يلزم فيه النقل من الاستفهام الى التعجب وكلاهما انشاءات والنقل من الانشاء الى الانشاء مما لا يثبت في كلامهم ففيه نظر لان الاستفهام قد اريد به الامر في هَل اَنتُم مُنتَهُونَ وقد اريد به العرض في الا تنزل بنا فتصيب خيرا وقد اريد به التمني في الاماء فاشير الى غير ذلك من النظائر والصورة ولغير نظير وكل ذلك انشاء فانه لا يجوز ان يراد بالاستفهام انشاء التعجب وبه في افعل به نحو احسن بزيد فاعل خبر لقوله وبه وهو مبتدأ بتاويل اللفظ اى لفظ به في افعل به فاعل عند سيبويه خبر مبتدأ محذوف اى هذا الحكم عند سيبويه او يتعلق بمفهوم الكلام اى ثبت كون به فاعلا عند سيبويه فلا ضمير في افعل اى فعلى هذا الوجه لا ضمير في افعل لكون به فاعلا والفاعل واحد ليس الا والامر ههنا بمعنى الماضي لذلك يجيء استتار ضمير الفاعل والهمزة للصيرورة كالبن واثمر لا للتعدية والباء زائدة في الفاعل كما في قوله تعالى فَكَفَىٰ بِاللّٰهِ فيكون معنى احسن بزيد صار زيد ذا احسن وفيه نظر لان كون الامر بمعنى الماضي غير معهود في كلامهم وحمل الباء على الزيادة شاذ وفاعل صيغة الغائب لا يكون الا مظهرا او مضمرا مستترا مفعول خبر بعد خبر لقوله به اى به مفعول عند الاخفش والباء في به للتعدية اى يجعل اللازم متعديا فعلى هذا يكون همزته للصيرورة لا للتعدية فمعنى احسن به صيره ذا احسن اى صفه بالحسن او زائدة في المفعول كما في قوله تعالى وَلَا تُلقُوا بِاَيدِيكُم فعلى هذا يكون احسن متعديا بنفسه ويكون همزته للتعدية كاخرج ففيه ضمير اى ففي احسن على هذا الوجه ضمير هو فاعله اى احسن انت بزيد او زيدا اى اجعله حسنا بمعنى صفه به ثم لما فرغ من فعلا التعجب شرع في بيان افعال المدح والذم فقال افعال المدح والذم ما وضع كلمة ما عبارة عن افعال وذكر وضع باعتبار لفظ ما اى افعال وضعت لانشاء مدح او ذم فاذا قلت نعم الرجل زيد فقد مدحته وانشأت مدحه بانه نعم الرجل وفيه نظر لان نحو كرم زيد وشرف بكر كذلك واجيب بانه لازم لذلك لكنه غير موضوع له بخلاف نعم الرجل حيث وضع لهذا اللازم وهذا هو الفرق بين كم رجل لقيتهم وكثير من الرجال لقيتهم فان كم رجلا لقيتهم موضوع لانشاء التكثير

بحث افعال المدح والذم

ف فى الفرق بين انشاء المدح واخباره

بخلاف كثير من الرجال لقيتهم فانه وان كان لازما لذلك لكنه غير موضوع للاخبار عن التكثير
فاعرف فهذا فرق دقيق فمنها اى من افعال المدح والذم نعم وبئس فعلان ماضيان واصلهما
فعل بكسر العين وجاء فيه اتباع الفاء للعين وجاء الاسكان فى الاصل والاتباع ففيهما اربعة
اوجه نَعِم بفتح الفاء مع كسر العين وهو الاصل ونِعِم بالاتباع اى بكسر الفاء مع كسر العين
ونَعْم باسكان العين فى الاصل اى بفتح الفاء وسكون العين ونِعْم باسكان العين بعد نعم
الاتباع اى بكسر الفاء وسكون العين وهذه الوجوه الاربعة مطردة فى كل فعل على وزن فَعِل بكسر
ثانيه حرف حلق كشهد وكذا فى كل اسم على وزن فعل ثانيه حرف حلق كفخذ وزعم
غير الكسائى من الكوفيين انهما اسمان واستدلوا على ذلك بدخول حرف النداء فى يا نعم المولى
والجواب انه محمول على حذف المنادى واتصال تاء التانيث الساكنة واستتار الضمير
حجة عليهم وشرطهما اى شرط نعم وبئس اى شرط فاعلهما بحذف المضاف ان يكون الفاعل
معرفا باللام نحو نعم الرجل زيد وهذا اللام للعهد الذهنى وانما اشترط ان يكون معرفا
باللام للعهد الذهنى لحصول المبالغة فى المدح وهو المناسب لباب نعم وذلك لان
اللام لما كان للعهد الذهنى يكون المعهود واقعا على واحد غير معين ابتداء ثم يصير معينا
بذكر المخصوص بعده ويكون الكلام بعده على وجه الاجمال والتفصيل وهو اوقع فى
النفس وليست اللام لاستغراق الجنس كما ذهب اليه ابو على ولا للاشارة الى ما فى الذهن
من الماهية للجنس كما قال المصنف وصاحب لباب الاعراب لانه يفسر بالواحد والمثنى
والمجموع وشرط المفسر ان يصلح حمله على المفسر ولا يصلح حمل الواحد والمثنى على المعرف
باللام فى الصورتين اذ لا يصلح ان يقال زيد نعم كل الرجل او نعم جنس الرجل اللهم الا ان
يعتبر الحمل على التجوز والمبالغة كما فى انت الرجل وكل جنس الرجال او يكون الفاعل مضافا
الى المعرف بها اى باللام ولو بواسطة او وسائط نحو نعم صاحب الفرس عمرو ونعم غلام صح
صاحب السفر بشر ونعم غلام اخى صاحب الفرس بكر وان شئت فزده او يكون الفاعل الفرس
مضمرا مميزا اى مفسرا ذلك الضمير بنكرة منصوبة على التمييز نحو نعم رجلا خالد وانما
اضمر الفاعل للاختصار لان نعم رجلا زيد اخصر من نعم الرجل زيد ولانه اضمر بشريطة
التفسير وفيه مبالغة فى المدح واختص هذا الاضمار بباب نعم لان المدح من مقام
التفخيم والمبالغة وكذا الذم الذى هو ضده وجار مجراه فى كونه من مواضع المبالغة
وانما ميز ذلك الضمير بنكرة منصوبة لان الضمير فى نعم لا يختص به احد بعينه فبالحرى
ان يفسر بنكرة منصوبة كما فى عشرين درهما او مميزا ذلك بما مثل فنعما هى اى فنعم شيء

او حظة هي اي الصدقة اي ابداءها ولقائل ان يقول لا حاجة الى قوله او بما في التحقيق
لانها ايضا بمعنى نكرة منصوبة لان معنى فنعما هي فنعم حظة او نعم شيئا هي اي الصدقة
اي ابداءها الا ان يقال انه انما ابرزه نظرا الى الصورة دون المعنى وبعد ذلك المخصوص مبتدأ
تقدم خبره اي المخصوص بالمدح واقع بعد ذلك الفاعل وانما فعل ذلك لان ذكر الشيء
مبهما ثم ذكره مفصولا اوقع في النفس وهو اي المخصوص مبتدأ ما قبله خبره او خبر مبتدأ
محذوف مثل نعم الرجل زيد فزيد مبتدأ تقدم خبره والتقدير زيد نعم الرجل او خبر
مبتدأ محذوف اي نعم الرجل هو زيد والجملة الثانية مستانفة للبيان لانه لما قال نعم
الرجل كان سائلا سأل من هو فقال هو زيد وقيل لا يجوز في المخصوص الا الوجه الاول
لجواز دخول نواسخ المبتدأ عليه نحو ان زيدا نعم الرجل وكان زيد نعم الرجل وحكى الاندلسي
ذلك عن سيبويه ايضا ودواخل المبتدأ يدخل على المبتدأ والخبر دون الخبر وحده و
شرطه اي وشرط المخصوص مطابقة الفاعل اي ان يكون مطابقا للفاعل في الافراد و
التثنية والجمع والتذكير والتانيث تقول نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم
الرجال الزيدون ونعم المرأة هند وانما وجبت المطابقة لاتحادهما فيما صدقا عليه و
لكونه بيانا للفاعل فلا جرم يطابقه وقوله تعالى بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا
وشبهه متأول جواب سؤال حيث وقع المخصوص وهو الذين كذبوا جمعا مع افراد
الفاعل وهو مثل القوم فاجاب عنه بانه متأول بحذف مضاف تقديره بئس مثل
القوم مثل الذين كذبوا او بحذف المخصوص وجعل الذين صفة القوم والتقدير
بئس مثل القوم المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص بالمدح والذم اذا علم بالقرينة
نحو قوله تعالى نعم العبد اي نعم العبد ايوب لان الكلام في قصته وقوله تعالى نعم
الماهدون اي نعم الماهدون نحن دل عليه سياق الاية فهو قوله تعالى وَالْأَرْضَ
فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ وساء مثل بئس في افادة الذم ومنها اي من افعال
المدح حبذا وفاعله اي فاعل هذا الفعل ذا ولا يتغير عن حاله فلا يثنى ولا يجمع فيقال
حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند لجريانه مجرى الامثال التي لا تتغير و
بعده اي بعد ذا المخصوص بالمدح كما في نعم نحو حبذا الرجل زيد فحب فعل ماض و
ذا فاعله والرجل صفة لذا وزيد هو المخصوص بالمدح واعرابه اي اعراب المخصوص
بعد حبذا كاعراب مخصوص نعم في الوجهين المذكورين وقال بعضهم المخصوص
بعد حبذا عطف بيان وقيل ذا زائدة والمخصوص فاعل ويجوز ان يقع قبل

المخصوص اى قبل مخصوص حبذا او بعده اى بعد مخصوص حبذا تميز نحو حبذا رجلا
زيد وحبذا زيد رجلا ولم يجز في نعم وبئس تاخير التميز عن المخصوص فلا يقال نعم
زيد رجلا لان اسم الاشارة فى الابهام مثل الضمير في نعم رجلا زيد فيحتاج الى
التميز الا انهم تركوا التميز ههنا دون الضمير في نعم وبئس وجاز ترك الضمير ههنا
دون نعم وبئس اى فيقال حبذا زيد ولا يقال نعم زيد تفضيلا للمظهر على المضمر و
امنا من الالتباس فى المخصوص فيه عند تركه بالفاعل بخلاف نعم حيث لا يلزم بترك
الضمير فيه التباسه بالفاعل فيما اذا كان المخصوص معرفا باللام وبالاضافة نحو نعم
رجل السلطان او عبد السلطان فانه لو قيل نعم السلطان واريد نعم الرجل السلطان
لالتبس المخصوص بالفاعل فحمل عليه فيما اذا لم يلتبس نحو نعم رجلا زيد طردا للباب
او حال نحو حبذا محمد رسول الله وحبذا رسولا محمد عليه الصلوة والسلام على
وفق المخصوص الجار والمجرور صفة لقوله تميزا وحال اى كائنا على وفق المخصوص
اى على موافقة المخصوص فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وانما وجب
الموافقة لاتحادهما فيما صدقا عليه ولكونه عبارة عن المخصوص فلا جرم يوافقه و
الحق ان يقول على وفقه لتقدم المخصوص الا انه وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التوضيح
لئلا يتوهم عوده الى غير المخصوص من الفاعل وغيره ثم لما فرغ من تقسيم الاسم
بحث الحرف
والفعل شرع في تقسيم الحرف فقال الحرف ما دل على معنى في غيره اى حاصل في غيره
اى مدلول لغيره تضمنا او مطابقة كاللام فانه يدل على معنى حاصل فى الاسم اى
مدلول له دلالة تضمن لانه يدل على معنى اى على تعريف يدل عليه الاسم الواقع بعده
تضمنا باعتبار الوضع التركيبي وكلم فانه يدل على معنى حاصل فى الفعل اى مدلول
له دلالة تضمنا لانه يدل على معنى اى على نفي يدل عليه الفعل الواقع بعده تضمنا
باعتبار الوضع التركيبي وكنعم فانه يدل على معنى حاصل فى الجملة اى مدلول لها
دلالة مطابقة لانه يدل على معنى يدل عليه الجملة المقترنة بها مطابقة وذلك
المعنى هو تقرير ما سبقها وقيل معنى قوله ما دل على معنى في غيره ما كان علامة لتحقق
معنى في غيره ولا معنى له في نفسه وكلمة في بمعنى الباء او على حقيقتها وقد سبق الكلام
في هذا كله في تعريف الاسم على سبيل التوضيح والتشريح فلا نشتغل بذلك ههنا
ومن ثم اى لاجل ان الحرف يدل على معنى في غيره احتاج الحرف في جزئيته اى
في كونه جزء من الكلام الى اسم او فعل فالحرف يصح ان يكون جزء من الكلام

بحث حروف الجر

وان لم يصح ان يكون ذكنا الحروف الجر انما قدمها لكثرتها وكثرة دورها وانما سمي
حروف الجرّ لانها تجرّ معاني الافعال الى الاسماء او تجرّ الاسماء وهي ما وضع لافضاء
الفعل كمررت بزيد او معناه اى معنى الفعل والمراد بمعنى الفعل اسمآء الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار والمجرور واسماء الافعال وكل شيء
منه معنى الفعل كانا مار بزيد وزيد فى الدار او على السطح الى ما يليه كلمة ما عبارة
عن امر والضمير المرفوع المستتر راجع الى ما الثانية والضمير المنصوب البارز راجع
الى ما الاولى او على العكس وهي اي حروف الجرّ ثمانية عشر حرفا من والى وحتى وفي
والباء واللام وربّ وواوها اى واو ربّ وواو القسم وتاءه اى تاء القسم وعن و
على والكاف ومنذ ومذ وحاشا وعدا وخلا وانما قدم مِن لانها للابتدآء فهي بالابتدآء
اولى واعقبها بالى للطباق لكونها للانتهاء والطباق الجمع بين المعنيين المتقابلين
وهو من المحسنات واعقبها بحتى للتناسب لكونها للانتهآء ايضا واعقب الثلثة بفي
لمناسبتها اياها لتعلق الابتدآء والانتهآء بالمكان الذي هو احد قسمي الظروف و
اعقبها بالباء لمجيئها بمعنى في نحو اُطْلُبُوا الْعِلْمَ وَلَــوْ بِالصِّيْنِ واعقبها باللام
لمناسبتها اياها في لزوم الحرفية والكثرة وكونها على حرف واحد واعقبه ما سبق
مما هو نصّ فى الحرفية مما وقع الاختلاف في كونها اسما وحرفا وهو ربّ واعقبها
بذكر واوها لكونها فرعا لها واعقبها بذكر واو القسم لمناسبتها ايّاها في كونهما وا
وفرعا لان واو ربّ فرع ربّ و واو القسم فرع باء القسم واعقبها بالتاء لكونها فرع
الواو واعقبها بذكر ما اشترك بين الاسم والفعل والحرف وقدم عن لكونها بالحرف
انسب منه بالاسم لوضعه وضع الحرف لكونه اقل من ثلثة احرف بخلاف على ثم
قدم على على الكاف وان كان اقرب بالحرف لوضعها على حرف واحد لقلة مدخلها
حيث لا يدخل على المضمر وقدمها على مذ ومنذ لكونهما اقل منها مدخلا حيث يدخل
على الظروف الزمانية خاصة ثم اعقبها بما فيه جهة الفعلية وهي حاشا وعدا وخلا
وقدم بما فيه جهة الفعلية ما كان جهة الفعل فيه اضعف وهو حاشا على ما فيه
جهة الفعلية اقوى وهو عدا وخلا فاعرف فمن للابتدآء اى لابتدآء الغاية اي لابتدآء
المغيّا نحو سرت من البصرة والتبيين وعلامته ان يصح حمله على مبيّنه نحو عشرة
من الدراهم فانه يصح ان يقال الدراهم عشرة والتبعيض وعلامته ان يصح وضع
لفظ البعض مكانه نحو اخذت من المـــال

در بیان من الجارّة

فانه يصح ان يقال اخذت بعض المال وزائدة في غير الموجب نحو ما جاءني من رجل و
مثل ما جاءني من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم جوزوا زيادتها في الموجب في اسم
الجنس ايضا وقولهم قد كان من مطر وشبهه مما تؤول جواب سوال حيث زيدت من
في الموجب فاجاب عنه بانه متاول بالحمل على التبعيض اي قد كان بعض مطر وشيء
من مطر والى للانتهاء اي لانتهاء الغاية اي لانتهاء المغيا كقوله تعالى ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ
إِلَى اللَّيْلِ وقولك خرجت الى السوق وبمعنى مع قليلا اي زمانا قليلا او مجيئا اراد
مجيئه بمعنى مع كون ما بعده داخلا في حكم ما قبله نحو قوله تعالى وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ
إِلَى أَمْوَالِكُمْ اي مع اموالكم وحتى كذلك اي مثل الى في كونها لانتهاء الغاية وبمعنى
مع كثيرا اي زمانا كثيرا اي يدخل ما بعده في حكم ما قبله نحو اكلت السمكة حتى راسها
اي مع راسها وقوله كثيرا اشارة الى مجيئه بمعنى الى قليلا ويختص حتى بالظاهر
اي الاسم الظاهر فلا يقال حتّاه وحتّاك استغناء عنها بالى والاصوب التمسك
في ذلك بالاستعمال خلافا للمبرّد فانه اجاز دخولها على المضمر ايضا وفي للظرفية
اي يجعله بعدها ظرفا لما قبلها حقيقة نحو زيد في الدار والمال في الكيس او توسعا
او اعتبارا نحو نظرت في الكتاب والنجاة في الصدق وبمعنى على قليلا اي زمانا قليلا
كقوله تعالى وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ اي على جذوع النخل والباء للالصاق
اي لالصاق الفعل بالمجرور حقيقة نحو به داء او مجازا نحو مررت بزيد اي التصق
مروري بمكان يقرب منه زيد والاستعانة اي للدلالة على ان ما دخلت هي عليه
يستعان به نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو دخلت عليه بثياب السفر اي مع ثياب
السفر والمقابلة نحو اخذت هذا الثوب بدرهم والتعدية اي لجعل الفعل اللازم متعديا
مثل الهمزة والتضعيف في اكرمت زيدا وكرّمت زيدا نحو ذهبت بزيد اي اذهبته و
خرجت بعمرو اي اخرجته وانما فسرنا التعدية بذلك لانها قد يستعمل بمعنى التعدية
للفعل القاصر عن المفعول به وفي هذا المعنى يشترك جميع حروف الجر والظرفية نحو
اُطْلُبُوا الْعِلْمَ وَلَوْ بِالصِّينِ م وزائدة في الخبر اي في خبر المبتدأ في الاستفهام اي وقت
الاستفهام نحو هل زيد بقائم والنفي نحو ليس زيد بقائم وما زيد بقائم قياسا اي
زيادة قياسية او زيادة قياس او زيادة يلابس القياس وللقائل ان يقول ان ذكر
مطلق الاستفهام يتناول الهمزة وهل ومطلق النفي يتناول ليس وما ولا المشبهتان
بليس ولا التبرئة والحكم مخصوص بهل وبليس وما المشبهة به وقيل بلا التبرئة

م ای ولو کان فی الصین

ايضا ففي اطلاق الاستفهام والنفي المعهودين في هذا الباب في اصطلاحهم المشهور و
الاستفهام بهل والنفي بليس وما المشبهة به فلا يقال ازيد بقائم و في غيره اى في غير
الخبر المذكور سماعا اى زيادة سماعية او زيادة سماع مثل بحسبك زيد وبحسبك
درهم فقوله بحسبك في هذا المثال مبتدأ ودرهم خبره فالباء زائدة في المبتدأ سماعا
بحسبك زيد على العكس والباء زائدة في الخبر سماعا والقى بيده اى القى يده اى
نفسه فالباء زائدة في المفعول قال الله تعالى وَلَا تُلْقُوا بِاَيْدِيْكُمْ اِلَى التَّهْلُكَةِ اى
لا تلقوا انفسكم الى الهلاك بترك الجهاد فانكم اذا تركتم الجهاد غلب الاعداء فهلكتم
واللام للاختصاص سواء كان اختصاص ملك نحو المال لزيد او اختصاص استحقاق نحو
الجل للفرس او اختصاص نسبة نحو فلان ابن له و التعليل سواء كانت العلة سببا
غائيا نحو ضربت للتاديب فان التاديب علة غائية لقصد الفعل لاجلها او سببا
باعثا ليس غاية يقصد قصدها نحو خرجت لمخافتك فان المخافة ليست علة غائية
يقصد الفعل لاجلها بل هي سبب باعث على الخروج و زائدة نحو قوله تعالى رَدِفَ
لَكُمْ اى ردفكم لان ردف متعد بنفسه و بمعنى عن مع القول نحو قلت له ان
لم يفعل الشر اى قلت عنه وقال الله تعالى وَقَالَ الَّذِيْنَ كَفَرُوْا لِلَّذِيْنَ اٰمَنُوْا لَوْ
كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُوْنَا اِلَيْهِ اى عن الذين امنوا و بمعنى الواو في القسم صفة الواو
متعلق بالظرف المستقر اى بمعنى الواو الكائن في القسم اى بمعنى واو القسم للتعجب اذا
كان الجواب امرا عظيما نحو لله لا يؤخر الاجل بمعنى والله ولا يقال لله لقد طار الذباب
ورب للتقليل اى لتقليل افراد ما دخلت عليه كم لتكثير افراد ما دخلت عليه هذا
هو الموضوع له الاصلي ثم استعمل لكثرة استعمالها في ضده حتى صارت في معنى التكثير
كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة كقولك رب بلد قطعت و نظيرها
في ذلك قد فانها عند الواضع للتقليل ثم استعملت في التكثير في مقام المدح كقوله
تعالى قَدْ يَعْلَمُ اللّٰهُ الَّذِيْنَ وذهب الاخفش الى انه اسم وهو مختار صاحب المفتاح
واستدل عليه بوجوه الاول انها في مقابلة كم الخبرية لكونها للتقليل وكون كم
للتكثير وهو اسم بالاتفاق فكذا ما يقابله والثاني انا لم نجد فيه لازم حرف الجر وهو
التعدية اى تعدية الفعل او معناه الى ما يليه لان عامله قد يكون متعديا بنفسه
نحو رب رجل كريم اكرمت فان اكرمت متعدى بنفسه و يمكن ان يجاب عنه بان
جواز ذلك لضعف الفعل المتاخر عن المفعول عن العمل بحرف الجر فكان حرف الجر

ن صح
المضارع

في مثل ذلك لتقوية العامل الضعيف وفيه نظر لان العامل انما يضعف بالتاخر انما يقوى باللام فقط لافادتها التخصيص كقوله تعالى لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ وكقوله تعالى إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ واما تقويته بغيرها فغير معهود في كلامهم والثالث انه لو كان حرف جر لما جاز نحو رب رجل كريم اكرمته لان الفعل لا يتعدى الى مفعول بحرف الجر والى ضمير ذلك الحرف معًا فلا يقال لزيد ضربته فعلم انه اسم واعتذر عنه اصحابنا رحمهم الله بان اكرمته صفة والفعل الذي تعلق به رب رجل محذوف اى رب رجل كريم اكرمته اكرمني ونحو ذلك لان رب لا تدخل الا على نكرة موصوفة عاملها محذوف غالبا كما ذكر في المتن والرابع انه لو كان حرفا لما جاز ظهور الفعل في نحو رب رجل كريم جاءني في جواب من قال ما جاءك رجل لما عرفت ان اظهار عامل الظرف المستقر لا يجوز وقد صرح المصنف ح بظهور الفعل في نحو رب رجل كريم حصل ويتعلق به مجرور رب على وجه القيام لا على وجه الوقوع وهذا دليل على اسميته ولها صدر الكلام حملا على كم الخبرية التي هي بعضها لكونها لانشاء التقليل وكون كم لانشاء التكثير ولكم الخبرية صدر الكلام مختصة بنكرة موصوفة اما اختصاصها بنكرة فلتحقق معنى التقليل الذي هو مدلول رب لان التقليل انما يلحقها اذ النكرة مجهولة يحتمل التقليل والتكثير بخلاف المعرفة فانها اما متعينة قلتها كالمفرد والمثنى او كثرتها كالجمع فلا يفيد التقليل واختصاصها بنكرة موصوفة فلتحقق معنى التقليل ايضا لان الموصوف اخص من غير الموصوف والاخص اقل مما هو الاعم الا ترى ان الرجل العالم اقل من مطلق الرجل والرقبة المؤمنة اقل من مطلق الرقبة ولورود الاستعمال على ذلك وقيل لا يجب ذلك والاولى الوجوب فلذا قال على الاصح وهذا مذهب ابي علي وابن السراج ومن تابعهما وفعلها اي عاملها ماض ولو كانت مكفوفة بما لكونها للتقليل المتحقق الواقع وذا لا يتصور الا في الماضي محذوف مرفوع على انه صفة ماض نحو رب رجل لقيته فلقيته صفة رجل والفعل الذي تعلق به رب محذوف وانما حذف لحصول العلم به لان الجار والمجرور يدل على الفعل العام وهو كائن او حاصل ولانه انما حذف لان الاكثر ان يكون رب جواب سوال ظاهر او مقدر فكان سائلا يقول هل اكرمك من لقيته فتقول رب رجل لقيته اى رب رجل لقيته اكرمني او يقول هل اكرمت من لقيته فتقول رب رجل لقيته اى رب لقيته اكرمت وعلى هذا فقس وانما قال غالبا

رجل

غالبا او نهانا:

اى حذفا غالبا لانه قد جاءت رب رجل كريم حصل وقد تدخل رب على مضمر مبهم ليس له معاد مميز بنكرة منصوبة على انها تميز لان الضمير لما كان مبهما احتاج الى التميز نحو ربه رجلا وهذا الضمير نكرة كالضمير فى نعم رجلا وهذا الضمير مفرد منكر لا غير تقول ربه رجلا وربه امرأة وربه رجلين وربه امرأتين وربه رجال وربه نساء لانه عائد الى شئ فى الذهن لا الى شيء تقدم ذكره ليجب مطابقته خلافا للكوفيين فى مطابقة التميز فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فيقولون ربه رجلا وربهم رجالا وربها امرأة وربهن نسوة ويلحقها اى ويلحق رب ما الكافة اي المانعة عن العمل فتدخل رب بعد لحوق ما على الجمل الاسمية والفعلية نحو ربما زيد قائم وربما قام زيد قال الله تعالى رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِيْنَ كَفَرُوْا وقد يكون ما زائدة فتدخل الاسم فتجر نحو قول الشاعر ع ربما ضربة بسيف وواو وهما تدخل على نكرة موصوفة اى واو رب او واو يقدر بعدها رب وفي عدها من حروف الجر تسامح لان الجار هو رب المقدر بعدها والواو واو العاطف وقد تدخل هذه الواو على مظهر منكر موصوف كقوله ع وبلدة ليس لها انيس + وواو القسم وهي انما يكون عند حذف الفعل اى لا يكون الا عند حذف الفعل لكثرة استعمالها فى القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها وهو الباء فلا يقال اقسمت وحلفت او احلف والله لغير السوال فلا يقال والله اِجْلِسْ فى الاستعمال بخلاف باء القسم مختصة بالظاهر فلا يقال وك لافعلن كذا حطا لرتبة عن رتبة الاصل وهو الباء تخصيصه باحد القسمين وخص منهما الظاهر لاصالته اعلم ان قوله واو القسم مبتدأ والجملة التي بعدها خبر وقوله لغير السوال خبر اخر وقوله مختصة خبر اخر وقوله بالظاهر صلة الاختصاص والباء دخلت فى المختص به دون المختص والتاء مثلها اى مثل الواو فى الاختصاص بحذف الفعل وكونها لغير السوال فلا يقال احلف تالله ولا تالله اخبرني مختصة باسم الله تعالى نحو تَاللهِ لَأَكِيْدَنَّ اَصْنَامَكُمْ تالرحمن ولا يقال تالرحيم لانها مبدلة عن الواو فلم يدخل الا على لفظة الله تقليلا لمحالها عن محال اصلها وهو الواو وتخصيصه ببعض المظهرات وخص منها ما هو اصل في باب القسم وهو اسم الله تعالى والباء اعم منهما اى من الواو والتاء فى الجميع اى فى جميع ما ذكر اى فى حذف الفعل وكونها لغير السوال والدخول على المظهر والدخول على اسم الله تعالى فان قيل قوله فى الجميع يتناول الاختصاص المذكور ايضا ولا معنى لاعمية الباء حيث لا يصح ان يقال

فائدة لا في ضمير مبهم نكرة

واو رب

۲ ولا يقال

الباء توجد مع الاختصاص بالظاهر وبدونه لكان الثاني قيل معنى كونها اعم في هذه الامور انها لا تختص بهذه الامور بل استعمالها اعم من ان يكون في هذه الامور اوخلافها فيجوز فيها اظهار الفعل نحو اقسمت بالله واستعمالها في قسم السوال نحو بالله اجلس واستعمالها في كل قسم ظاهرا ومضمرا نحو بالله وبالرحمن وبك لافعلن كذا ويتلقى ان يجاب القسم باللام وان في الاثبات نحو قوله تعالى لَاَكِيْدَنَّ اَصْنَامَكُمْ وقوله تعالى اِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتّٰى في جواب وَاللَّيْلِ اِذَا يَغْشٰى وحروف النفي في النفي كقوله تعالى وَالضُّحٰى وَاللَّيْلِ اِذَا سَجٰى مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلٰى ويحذف جوابه اى جواب القسم اذا اعترض اى وقت توسط القسم بين جزئي الجملة القسمية نحو زيد والله قائم وضرب والله زيد وان تذهب والله اذهب والتقدير في زيد والله قائم والله لزيد قائم وفي ضرب والله زيد والله لقد ضرب زيد وفي ان تذهب والله اذهب والله لان تذهب اذهب او تقدمه اى تقدم القسم ما يدل عليه اى على الجواب نحو زيد قائم والله وضرب زيد والله والهلال والله والتقدير في زيد قائم والله والله لزيد قائم وفي ضرب زيد والله والله لقد ضرب زيد وفي الهلال والله هذا الهلال وانما حذف الجواب في هاتين الصورتين لانه لما توسط القسم بين ما هو جوابه في المعنى او تقدم القسم ما هو جوابه في المعنى استغنى عن الاعادة ثم اعلم ان كلمة ما فاعل تقدم ومفعوله ما اتصل به من الضمير وعن للمجاوزة نحو رميت السهم عن القوس وعلى للاستعلاء اى لاستعلاء شيء على شيء حقيقة نحو زيد على السطح او حكما نحو عليه دين وقد يكونان اى يكون عن وعلى اسمين لدخول من اى عند دخول من عليهما يعني اذا دخل من على على يكون بمعنى الفوق نحو قوله ع غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها اى من فوقه واذا دخل من على عن يكون بمعنى الجانب نحو جلست من عن يمينه اى من جانب يمينه والكاف للتشبيه نحو الذي كزيد عندي وقوله عليه الصلوة والسلام كَمَا تَكُوْنُوْا يُوَلّٰى عَلَيْكُمْ تشبيه التولية بالكون في الملابسة بخير او شر اى يولي عليكم تولية مثل كونكم في الخير والشر والكاف في قولهم خلق الاشياء كاف التشبيه لم يرد بها معنى لم وجه التشبيه تعلق الخلق بكل من المشبه والمشبه به من غير تفرقة اى خلق

الاشياء خلقا مثل خلق سائر وهذا تشبيه الخلق الخارجي بنوع من المخلوق
المتصور في الذهن في تعلق كل منهما بالمشبه وكذا الكاف في قولهم حمدته
حمدا مثل حمد يحبه وهذا التشبيه بالحمد الخارجي بنوع من الحمد المتصور في
الذهن في تعلق كل منهما بالمحبة او الكم او الكيف الذين يتعلق المحبة بالحمد
باعتبارهما وقد يكون للمقارنة في الوقوع نحو اتيتك كما طلع الفجر اى اقترن الاتيان
وطلوع الشمس في الوقوع وزائدة نحو لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ اى ليس مثله شيء
ويمكن ان لا يكون الكاف فيه زائدة بل يكون من باب نفي المثل على سبيل الكناية
لانه يلزم من نفي مثل المثل ان لا يكون له مثل لانه لو كان له مثل لكان مثله
بالضرورة وقد قلنا ليس كمثله شيء فيلزم نفي المثل وقد تكون الكاف اسما
كقوله ع يضحكن عن كالبرد المنهم + ويختص الكاف بالظاهر فلا يقال كه
استغناء بلفظ المثل عنها ولانها لو دخلت على المضمر لادى الى اجتماع الكافين
اذا شبهت بالمخاطب فيطرد المنع في الكل واما في قولهم وما انا كانت وما انت كانا
فلان الضمير المنفصل عندهم كالمظهر كذا في الصحاح ومذ ومنذ وانما قدم مذ مع
كونه فرعا لكونها اخف الزمان الابتداء بدل الاشتمال من قوله للزمان اى مذ
ومنذ لابتداء الغاية في الزمان الماضي نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة اى
انتفى رؤيتي اياه من يوم الجمعة وللظرفية اى بمعنى في في الحاضر اى في الحال
نحو ما رأيته مذ شهرنا ومذ يومنا اى ما انتفى رؤيتي في شهرنا وفي يومنا ولا يدخل
على المستقبل لوضعهما للماضي والحال وضعا وحاشا وعدا وخلا للاستثناء
نحو جاءني القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد لكن حاشا يستعمل في الاستثناء
عن السوء لتنزيه المستثنى عن حكم المستثنى منه نحو اساء القوم حاشا زيد
ولذلك لا يحسن قولك صلى الناس حاشا زيد لفوات معنى التنزيه ثم اعلم
ان حاشا من حروف الجر على الاصح وعدا وخلا منها على الاضعف فان قيل
بم يتعلق الجار وكيف يدخل الجار على الجار وهو اللام في قوله تعالى وَقُلْنَ حَاشَ
لِلّٰهِ مَا هٰذَا بَشَرًا قيل اللام زائدة وحاشا متعلق بمحذوف والتقدير اتصف
كل موجود بالسوء حاشا لله فلا تنزه يوسف عن كل سوء لكن ما علمنا عليه من
سوء وهذا قريب مما يقال بالفارسية في المدح بالحسن بی عیب خداست فلان
را بی عیب نتوان گفت لکن در وے عیبی نمی یابد ثم لما فرغ من بيان الحروف الجارة

حمد کما یجب ای یحمله ۱۲

منذ

بحث حروف المشبهة بالفعل

وليت

شرع في بيان الحروف المشبهة بالفعل فقال الحروف المشبهة بالفعل انّ وانّ وكانّ وليت ولعلّ وانما سميت هذه الحروف بهذا الاسم لكونها مشابهة للفعل في انقسامها الى ثلاثية ورباعية وفي البناء على الفتح كالماضي وفي اقتضائها الاسماء وانما اخّر ليت ولعلّ لانهما لانشاء التمني وانشاء الترجي بخلاف الاربعة السابقة لها اى لهذه الحروف صدر الكلام سوى انّ المفتوحة فهي بعكسها الفاء للتعليل اى لانها بعكس ما سواها اي يلزم فيها عدم الصدر والتعلق بغيرها ويلحقها اي يلحق هذه الحروف ما الكافة فتلغى هذه الحروف بعد لحوق ما الكافة عن العمل لان ما الكافة تكفّها عن العمل على الاصح لان ما الكافة اخرجتها عن بعض وجوه مشابهة الفعل وهي اقتضاؤها الاسماء ولان ما الكافة اذا دخلت عليها صارت فاصلة فتصير ضعيفة وقد تعمل بجعل ما زائدة وتدخل هذه الحروف حينئذ اى حين اذا يلحقها ما على الافعال لان ما الكافة اخرجتها عن العمل وعن لزوم دخولها على الاسم كقوله تعالى اِنَّمَا حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ فانّ المكسورة لا تغير معنى الجملة بل تقرره وانّ المفتوحة مع جملتها الاضافة بادنى ملابسة اى مع جملة واقعة بعدها في حكم المفرد بان تجعل الجملة بتاويل المفرد وطريق تاويل الجملة بالمفرد ان يجعل مصدر الخبر مضافا الى الاسم فيقال في بلغني ان زيدا منطلق بلغني انطلاق زيد او يجعل المصدر جزء الخبر مضافا الى الاسم فيقال في بلغني ان زيدا ان تعط يشكرك بلغني شكر زيد عند اعطاءك اياه او يجعل مصدر الخبر مضافا الى ما يضاف الى الاسم اذا كان ما يضاف اليه سببا له اي متعلقا له فيقال في بلغني ان زيدا ابوه قائم بلغني قيام ابي زيد فان مصدر الخبر اضيف الى الاب المضاف الى الاسم وذلك الاب من اسبابه اي من متعلقاته وان لم يكن للخبر والجزء مصدر يقدر مصدر فعل عام ويضاف الى الاسم او الى ما يضاف الى الاسم اذا كان ما يضاف اليه سببا له فيقال في بلغني ان زيدا غلام عمرو بلغني كون زيد غلام عمرو وعلى هذا فقس و من ثم اي من اجل انّ المكسورة لا يغير معنى الجملة وانّ المفتوحة يجعلها في حكم المفرد وجب الكسر اي وجب اتيان انّ المكسورة في موضع الجملة

اى في موضع يبقى الجملة بحالها ولم يكن في تاويل المفرد والعبرة اى وجب اتيان المفتوحة فى موضع المفرد اى في موضع يكون ان بما بعده فى تاويل المفرد فكسرت الفاء للتفسير اى فكسرت همزة مادة انّ ابتداء اى في ابتداء الكلام كقوله تعم انّ اللهَ غَفُوْرٌ رَّحِيْمٌ وبعد القول الذي بمعنى الحكاية دون القول الذي بمعنى الظن والتفوه لان معمول القول بمعنى الحكاية جملة محكية وبعد الموصو نحو الذي انك ضربته فى الدار لان صلة الموصول لا يكون الا جملة وفتحت همزة مادة انّ حال كونها فاعلة نحو بلغني انك قائم ومفعولة نحو عرفت انك قائم ومبتدأ نحو عندي انك قائم ومضافا اليها نحو حصل علم انك قائم لوجوب كون الفاعل والمفعول والمبتدأ والمضاف اليه مفردا وتسميتها فاعلة ومفعولة ومبتدأة ومضافة اليها مجاز لان الفاعل هو انّ بما بعدها لا ان وحدها وكذا البواقي وانما فتحوا بعد لولا وقالوا لولا انك منطلق انطلقت لانه اى لان ما بعد لولا مبتدأ محذوف الخبر عند البصريين والمبتدأ انما يكون مفردا وانما فتحوا بعد لو وقالوا لو انك قمت لقمت لانه اى لان ما بعد لو فاعل لفعل محذوف وهو ثبت بدلالة انّ اى لو ثبت قيامك والفاعل لا يكون الا مفردا قال الله تعالى وَلَوْ اَنَّهُمْ صَبَرُوْا اى لو ثبت صبرهم فان جاز التقديران اى فان كان موضع جاز فيه التقديران اى تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامران اى فتح انّ وكسرها مثل اَنْ يكرمني فاني اكرمه فهو ان جعلته جملة اسمية جزائية وجب الكسر وان جعلته بتاويل المفرد مبتدأ محذوف الخبر والجملة جزائية وجب الفتح لان المبتدأ لا يكون الا مفردا اى فثابت اكرامي اياه وكذا قول الفرزدق شعر وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا + اذا انه عبد القفا واللهازم + وشبهه فالكسر على انه جملة اسمية واقعة بعد اذا الفجائية اى فاذا هو عبد القفا واللهازم والفتح على انها مع ما بعدها مبتدأ محذوف الخبر اى واذا عبودية القفا واللهازم ثابتة له واذا عرفت هذا فاعلم ان قوله ارى بمعنى اظن وضميره مفعول ما لم يسم فاعله وقوله زيدا مفعول ثان وقوله كما قيل جملة معترضة وقوله سيدا مفعول ثالث واللهزمتان عظمتان فى اللحيين تحت الاذنين جمعهما الشاعر بارادة ما فوق الواحد او بارادتهما مع حواليهما تغليبا ومعنى عبد

مَنْ

القفا واللهازم اى لئيم يخدم قفاه اى همته ان يكتسب ليا كل ويعظم قفاه ولهازمه قيل من كان همته ما يدخل في جوفه فقيمته ما يخرج من جوفه ولذلك اى ولاجل ان المكسورة لا يغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها كالعدم لان فائدتها التاكيد فجاز العطف على محل ذلك الاسم بالرفع جاز العطف على اسم ان المكسورة لفظا او حكما تفسير المكسورة اى سوآء كانت المكسورة لفظا نحو ان زيدا قائم وعمرو او حكما وهي التي وقعت بعد العلم نحو علمت ان زيدا قائم وعمرو لانها وان كانت مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما لسدها مسد الجزئين حيث قامت مقام مفعولي العلم وقوله بالرفع متعلق بالعطف اى متلبسا بالرفع حملا على المحل دون المفتوحة حال اى متجاوزة عن المفتوحة بمعنى لا يجوز العطف على اسم ان المفتوحة بالرفع وقيل ان المفتوحة كالمكسورة في صحة العطف على المحل مثل ان زيدا قائم وعمرو فان قوله وعمرو معطوف على اسم ان المكسورة بالرفع حملا على المحل وهذا المثال غير مذكور في بعض النسخ ويشترط في جواز العطف على الاسم بالرفع مضي الخبر لفظا نحو ان زيدا قائم وعمرو او تقديرا نحو ان زيدا وعمرو قائم اذ التقدير ان زيدا قائم وعمرو ومنه قوله والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق اى انا بغاة وانتم بغاة مدة بقائنا في خلاف وعداوة وانما اشترط مضي الخبر لانه لو عطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر وقيل ان زيدا وعمرو ذاهبان لادى الى كون الشيء معمولا لعاملين مختلفين اذ قوله ذاهبان من حيث انه خبر لزيد معمول ان لان زيدا معمولها ومن حيث انه خبر لعمرو معمول الابتدآء وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم لم يشترطوا مضي الخبر متمسكين بنحو قوله والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق وسيبويه حمله على تقدير الخبر ولا اثر في جواز العطف على محل اسم بدون مضي الخبر لكونه اى اسم ان مبنيا كما في البيت المذكور وكما في قوله تعالى اِنَّ الَّذِيْنَ اٰمَنُوْا وَالَّذِيْنَ هَادُوْا وَالنَّصَارٰى وَالصَّابِئُوْنَ بعطف قوله والصابئون على محل الذين قبل مضي الخبر عند بناء اسم ان وهو الذين خلافا للمبرد والكسائي فانهما فرقا بين اسم ان المعرب والمبني في ذلك فاجاز

ه [illegible]

[illegible]

العطف على اسمها المبني قبل مضى الخبر لفظا وحكما وشرطا فى العطف على
محل اسمها المعرب مضى الخبر مثل انك وزيد ذاهبان بتجويز الحمل على
محل اسمها قبل مضي الخبر لكون اسمها وهو الكاف مبنيا وهذا باطل
لان مانع العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر لا يفرق بين اسمها
للعرب والمبني وقال الشارح الظاهر ان التقييد مذهب الفرآء والاطلاق
مذهب الكسآئي كما هو مذكور في كتب النحو يعنى جاز العطف على فعل
اسمها عند الفرآء قبل مضي الخبر اذا كان اسمها مبنيا وعند الكسآئي
يجوز ذلك مطلقا سوآء كان اسمها معربا او مبنيا والصحيح ان مضي الخبر
شرط جواز العطف على محل اسمها مطلقا سوآء كان معربا او مبنيا لان المانع
المذكور موجود مطلقا واستعمال الفصحآء على هذا ولكن كذلك اى مثل
ان المكسورة في جواز العطف على محل اسمها بعد مضي الخبر لفظا وحكما
نحو ما خرج زيد ولكن عمرو خارج وخالد لان لكن للاستدراك وهو لا
ينافي معنى الابتدآء كما لا تنافيه التاكيد واما سآئر الحروف فلم يجز العطف
على محل اسمها لزوال الابتدآء ولذلك اى ولاجل ان المكسورة لا تغير معنى
الجملة وان المفتوحة يجعلها بمعنى المفرد دخلت اللام مع المكسورة دونها
اى دون المفتوحة ثم حق هذه اللام ان يدخل اول الكلام لصدارتها لكنهم
كرهوا اجتماع حرفين متوافقين فى المعنى وهما كذلك لان معنى اللام هو معنى
ان اعنى التاكيد وكلاهما حرف الابتدآء فكرهوا اجتماعهما فاخروا اللام وصدروا
ان لانها عاملة واللام غير عاملة والعامل احرى بالتقديم على ما ليس بعامل
فادخلوها على الخبر اذا فصل بينه وبين ان بالاسم نحو ان زيدا لقآئم او على
الاسم اذا فصل بينه اى بين الاسم وبينها اى بين ان بظرف هو خبر مقدم
نحو قوله تعالى إِنَّ مِنْ شِيْعَتِهٖ لَاِبْرَاهِيْمَ او على ما بينهما اى بين الاسم والخبر
من معمول الخبر المقدم نحو ان زيدا لطعامك اكل وان زيدا لفي الدار قآئم و
دخول هذه اللام في لكن اى في خبرها او في اسمها اذا فصل او في متعلق الخبر
المتقدم ضعيف وذهب الكوفيون الى دخول اللام مع لكن ايضا متمسكين
بقوله ع ولكننى فى حبها لعميد + والعميد الذي امرضه العشق وبانها لا تغير
معنى الجملة كان ولذا جاز العطف على اسمها بالرفع فيلحق بها كما يلحق بان

م نحو ان زيد القائم م

والبصريون استضعفوه وقالوا كان حق اللام ان يمتنع الحاقها بانّ ايضا لبطلان
صدارة اللام بالتوسط لكنه اغتفر فيها القوة مناسبتهما بانّ لاتحاد معناهما
وهو تاكيد الجملة والابتداء فبقي في غيرها على الامتناع وحملوا البيت على الشذ
كقوله شعر ام الحليس لعجوز شهربة + ترضى من الشاة بعظم الرقبة + حيث
دخل اللام في خبر المبتدأ بدون انّ اوعلى ان اصل لكنني لكن انني فقصر كما
يقال علماء في على الماء وايش في اي شيء فاللام دخلت في خبر ان المكسورة لا في
خبر لكن وتخفف المكسورة اى ان المكسورة الهمزة لثقل التشديد وكثرة
الاستعمال فيلزمها اى المكسورة بعد التخفيف اللام سواء اعملت او اهملت
امّا في الاهمال فللفرق بين المخففة والنافية وامّا في الاعمال فللطرد والجمهور
على عدم لزومها في الاعمال لحصول الفرق بالعمل وقال ابن مالك رح يلزم اللام
مع الاعمال عند خوف اللبس بالنافية وذلك في المبني والمقصور واختلف
في هذه اللام فذهب ابو علي واتباعه الى ان هذه اللام ليس لام الابتداء والا
لوجب التعليق في ان عملت زيدا لقائم ولما دخلت فيما لا يدخل لام الابتداء
نحو قوله ع بالله ربك ان قتلت لمسلما وذهب جماعة الى انها لام الابتداء والجواب
عن قولهم ان التعليق انما يجب لو دخلت على المفعول الاول وههنا دخلت على
المفعول الثاني والبيت محمول على الشذوذ ويجوز الغاؤها اى الغاء المكسورة
بعد التخفيف عن العمل وهو الغالب لفوات الشبه اللفظي وهو كونها
ثلاثية مفتوحة الاخر كقوله تعالى إِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ويجوز
اعمالها نحو قوله تعالى وَإِنْ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ بتخفيف ان وعند الكوفيين
يجب الغاؤها والاية حجة عليهم ويجوز دخولها اى دخول ان المكسورة
بعد التخفيف على فعل من افعال دواخل المبتدأ والخبر نحو باب كان و
باب علمت لئلا يخرج ان المكسورة عن اصلها وهو دخولها على الجملة
الابتدائية بالكلية وحينئذ يلزم اللام نحو وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً وَإِنْ نَظُنُّكَ
لَمِنَ الْكَاذِبِينَ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ الّا اذا كان ذلك الفعل
دعاء فحينئذ لا يلزم اللام لان اللام انما لزم للفرق بين ان المخففة وان النافية
والدعاء لا يدخل ان النافية فلا لبس خلافا للكوفيين في التعميم اى في
تعميم دخولها على كل فعل وتمسكوا بقوله بالله ربك ان قتلت لمسلما:

وجبت عليك عقوبة المتعمد ولقولهم ان تزينك لنفسك وان تشينك مكتسب لهينه وذلك عند البصريين شاذ وتخفف المفتوحة اي ان المفتوحة الهمزة فتعمل المفتوحة بعد التخفيف في ضمير شان مقدر لبقاء لعملها لقوة شبهها بالفعل على ما بيّنا في ضمير الشان كقولنا اَشْهَدُ اَنْ لَّآ اِلٰهَ اِلَّا اللّٰهُ وانما عملت في ضمير شان مقدر ليحصل بينها وبين الجملة التي يليها ربط من حيث اللفظ بسبب هذا الاسم لان لها باسمها ارتباط ولاسمها بخبرها ارتباط فيحصل بينها وبين الجملة التي هي خبر اسمها ارتباط وانما طلبوا الارتباط اللفظي لارتباط بينهما معنوي وذلك لانها حرف موصول وهي مع جملتها في تقدير المفرد اى المصدر اذ هو حرف مصدري فكان ان وحدها بعض حروف ذلك المفرد فتدخل ان المفتوحة بعد التخفيف على الجمل مطلقا مفعول مطلق اى دخولا مطلقا او مفعولا فيه اى زمانا مطلقا اى سوآء كانت اسمية او فعلية سوآء كان فعلها من دواخل المبتدأ والخبر او لا وشذ اعمالها اى اعمال المفتوحة بعد التخفيف في غيره اى غير ضمير الشان كقوله شعر فلو انك في يوم الرخاء سألتني + فراقك لم ابخل وانت صديق + فالشاعر يصف نفسه بكمال الجود يعني فراقك علي اشد من كل شديد ووصالك احب الي من كل محبوب ومع ذلك اى مع فرط حب الوصال لو سألتنى فراقك لاجبت الى ذلك طلبا لرضائك وتحصيل السوال ففي هذا البيت بيان كمال رضاء العاشق المعشوق ويلزمها اى ان المفتوحة المخففة مع الفعل ظرف اى عند دخولها على الفعل او حال اى يلزم ان حال كونها مقرونة بالفعل السين كقوله تعالى عَلِمَ اَنْ سَيَكُوْنُ مِنْكُمْ مَّرْضٰى او سوف كقوله شعر واعلم فعلم المرء ينفعه + ان سوف ياتي كل ما قدرا + او قد كقوله تعالى لِيَعْلَمَ اَنْ قَدْ اَبْلَغُوْا رِسَالَاتِ رَبِّهِمْ او حرف النفي كقوله تع اَفَلَا يَرَوْنَ اَنْ لَّا يَرْجِعُ اِلَيْهِمْ وكقوله تعالى اَيَحْسَبُ اَنْ لَّمْ يَرَهٗ اَحَدٌ وكقولك علمت ان ما خرج زيد وعلمت اَنْ اِنْ يخرج زيد وانما يلزمها احد هذه الحروف ليكون عوضا عما ذهب عنها من حذف احدى نونيها واسمها وهو ضمير الشان والفرق بينها وبين ان المصدرية في اول الوهلة لان المصدرية

لایفصل بینها وبین الفعل بشيء من الحروف المذکورة لکونها مع الفعل بتاویل المصدر معنی فلا یفصل بینها وبین ما یؤثر فیها لضعفها وانما عینت هذه الحروف للتعویض والفرق لانها مختصة بالافعال فلما ذهب عنها ما به مشابهة الافعال عوض عنه ما هو المختص بالافعال ثم المراد بالفعل المتصرف ای ویلزمها مع الفعل المتصرف احد هذه الحروف بخلاف الفعل الغیر المتصرف نحو قوله تعالی اَنْ لَیْسَ لِلْاِنْسَانِ اِلَّا مَا سَعٰی وقوله تعالی وَعَسٰی اَنْ یَّکُوْنَ قَدِ اقْتَرَبَ اَجَلُهُمْ حیث لا یلزم فیه ذلك لعدم الحاجة الی الفاصل لان ان المصدریة لا یدخل علی فعل غیر متصرف وانما قال مع الفعل لانها لو کانت مع الاسم لا یلزمها احد هذه الحروف لانها حینئذ لا یشتبه بان المصدریة فلم یحتج الی الفرق والتعویض ولکن یجوز مع الجملة الاسمیة التصدیر بلا خلاف نحو قولنا اَشْهَدُ اَنْ لَّا اِلٰهَ اِلَّا اللّٰهُ وبادات الشرط نحو علمت ان من ضربك اضربه او بکم نحو علمت ان کم غلام لي ویجوز التجرد عن ذلك نحو قوله شعر فی فتیة کسیوف الهند قد علموا + ان هالك کل من یحفی وینتعل + وکان للتشبیه نحو کان زیدن الاسد وقد تکون للشك نحو کانك تمشي وتخفف ای کان فتلغی بعد التخفیف عن العمل علی الافصح ای علی الاستعمال الافصح کقوله ع وصدر مشرق اللون کان ثدیاه حقان + ویجوز فیها بعد التخفیف تقدیر ضمیر الشان قیاسا علی ان المفتوحة المخففة کذا قالوا ویجوز بان لا تقدر لعدم الداعي الیه وهو کمال الشبه بالفعل ولکن للاستدراك ای لطلب درك السامع برفع ما عسی ان یتوهم وهذه الکلمة مفردة وقال الکوفیون هي مرکبة من لا وان المکسورة المصدریة بالکاف الزائدة واصلها لا کان فنقل کسرة الهمزة الی الکاف وحذفت الهمزة یتوسط لکن بین کلامین متغائرین معنی ای متغائرین نفیا واثباتا من حیث المعنی لان معنی الاستدراك رفع توهم تولد عن کلام سابق فاشبه الاستثناء فکما ان الاستثناء یستدرك فیه بحرف الاستثناء النفي بالایجاب والایجاب بالنفي کذلك الاستدراك یستدرك فیه بلکن النفي بالایجاب والایجاب بالنفي فکذا ههنا اذ اللفظي قد یکون نحو جاءني زید لکن عمرو لم یجئ وقد لا یکون نحو زید قائم لکن عمرو مسافر قال الله تعالی وَلَوْ اَرٰکَهُمْ کَثِیْرًا لَّفَشِلْتُمْ الی قوله ولٰکنّ اللّٰه

ولتنازعتم في الامر

سَلَكُمۡ اى ولكن الله لم يركم كثيرا وتخفف لكن فتلغى بعد التخفيف عن العمل لانها اشبهت بالتخفيف لكن العاطفة فى اللفظ والمعنى فاجري مجريها في ترك العمل والاخفش ويونس اجازا اعمالها مخففة ولا اعرف له شاهدا كذا في الشرح ويجوز معها اى مع لكن مخففة او مشددة الواو وهذه الواو عاطفة للجملة على الجملة وجعلها اعتراضية اظهر ونكتة الاعتراض تميز المخففة عن العاطفة لان دخول حرف العطف على مثلها ليس بجائز وليت للتمني نحو ليت الشباب يعود والفرق بين التمني والترجي ان التمنى مستحيل او مستبعد والترجي ممكن جدا واجاز الفراء ليت زيدا قائما بنصب الجزئين بتقدير فعل من التمني اى تمنيت او اتمنى زيدا قائما وهو يتعدى الى مفعولين ولعل للترجي نحو لعل زيدا قائم وشذ الجر بها اى بلعل بجعلها من الجوار كقوله لعل ابي المغوار منك قريب ويشكل حينئذ بيان التعلق لان الجار اذا لم يكن زائدة لابد له من متعلق ولا متعلق في لعل ظاهرا ثم لما فرغ من بيان الحروف المشبهة بالفعل شرع في بيان الحروف العاطفة فقال

بحث الحروف العاطفة

الحروف العاطفة الواو والفاء وثم وحتى واو واما وام ولا وبل ولكن المخففة وانما قدم الواو لكونها اصلا في باب العطف ولكونها لمطلق الجمع واعقبها بذكر ما يشاركها في الجمع ثم قدم منها الفاء على ثم للتراخي والتدرج واخر حتى لانها للتدرج فحقها التاخير ثم ذكر ما لاحد الامرين وهي او واما وام ثم اعقب بذكر النفي والاضراب والاستدراك فالاربعة الاول جمع الاولى للجمع بين المفردين في كونهما مسندين نحو زيد عالم وقارئ او مسندا اليهما نحو زيد وعمرو قائمان او مفعولين نحو ضربت زيدا وعمرا وصمت يوم الخميس ويوم الجمعة وخرجت مخافة الشر وانتفاء الخير وقمت وزيدا وعمروا او حالين نحو جاءني زيد راكبا وضاحكا او تمييزين نحو طاب زيد نفسا وعلما او نحو ذلك او بين الجملتين في حصول مضمونيهما نحو جاءني زيد وذهب عمرو فان قيل يعلم حصول مضمونهما بلا عطف ايضا بان قيل جاءني زيد ذهب عمرو قيل الجملة الثانية بلا عطف يحتمل كونها بدلا وكون الاولى غير مقصود او غلطا فالواو يفيد النص على كونهما مقصودين وعدم كون الاولى غلطا فالواو للجمع

مطلقا من غير تقييد بترتيب او قران او تراخ او تدرج لا ترتيب فيهما اى في
الواو والفآء للترتيب مع الوصل وثم مثلها اى مثل الفا في الترتيب لكن بمهلة ٢
لكن زمان مهلتها اقل من زمان مهلة ثم وحتى واسطة بين الفآء وثم و
معطوفها اى معطوف حتى جزء من متبوعه اى جزء من المعطوف عليه نحو
اكلت السمكة حتى راسها فان قيل هذا منقوض بنحو نمت البارحة حتى الصباح
فالصباح ليس بجزء من البارحة قيل المراد من الجزء اعم من ان يكون حقيقة
او حكما والصباح وان لم يكن جزء من البارحة لكنه قريب منها والقريب
من الشيء في حكم الجزء منه او يقال ان كلامه محمول على حذف معطوف
اى جزء من متبوعه او قريب من متبوعه فلا يشكله نحو نمت البارحة حتى
الصباح وانما اشترط كون معطوفها جزء من متبوعه ليفيد هذا العطف
قوة في المعطوف نحو قدم الجيش حتى الامير او ضعفا نحو قدم الحاج
حتى المشاة وذلك لان عطف الجزء على ما تعلق بالنسبة جملة يكون
من حيث المعنى تاكيدا وتخصيص بعض الاجزاء بالتاكيد دون بعض
لا يكون الا بتحقق مميز له عن غيره من الاجزآء يوجب احتمالا في ثبوت
الحكم فيه من قوة او ضعف ولما استلزم الجزء وجب احتمالان ثبوت
الحكم من قوة او ضعف ولما استلزم صحة عطف الجزء هذا الاعتبار يفعل
ذلك ليفيد ما هو من لوازم صحته وهو القوة والضعف في تحمل تلك
النسبة وهذا مما هو منظور في وضعه اذ حتى وضعت للتدرج اى
ليعطف بها جزء من المتبوع لافادة هذا الغرض وهذا وان كان يتاتى في
الواو وغيرها ايضا لكن لم يقصد في وضعها واذا افاد هذا المعنى ما هو جزء
حقيقة افاد ما هو في حكم الجزء حكما نحو نمت البارحة حتى الصباح وقوله
ليفيد قوة او ضعفا يتعلق بمفهوم الكلام كانه قال يعطف بها جزء من
المتبوع ليفيد قوة او ضعفا واو واما وام يشترك في انها لاحد الامرين
او الامور مبهما اى غير معين وهو في غير الموجب نحو ولا تُطِع مِنهُم اٰثِمًا اَو
كَفُورًا على اصلها اى لاحد الامرين مبهما والعموم مستفاد من وقوع الاحد
المبهم في سياق النفي ثم اعلم ان او واما سوآء في المعنى الا ان او يفارق اِمّا
في انك في اِمّا تبتني اول الكلام على الشك وفي او تبتدأ على القطع ثم يطرأ الشك

٢ وحتى مثلها اى مثل ثم في الترتيب بمهلة

وفي ان او يجئ بمعنى الى والا ويجئ ايضا للاضراب نحو قوله تعالى وَاَرْسَلْنَاهُ اِلٰى مِائَةِ اَلْفٍ اَوْ يَزِيْدُوْنَ اى بل يزيدون بخلاف اِمّا فان قيل بل للاضراب وتدارك الغلط ولا يصح ذلك في اخبار الله تعالى فما معنى الاضراب في كلامه تعالى قيل معنى الاضراب في كلام الله تعالى ان الاول كان اخبارا بما عند الناس فاضرب عما يغلط فيه الناس من عد وهم وقال او يزيدون اى ارسلناه الى جماعة عد وهم عند الناس مائة الف وليس كذلك بل يزيدون فام المتصلة احتراز عن الام المنقطعة لازمة لهمزة الاستفهام دون هل لان الهمزة عريقة في الاستفهام والمراد من همزة الاستفهام اعم من ان يكون لفظا او تقديرا كقوله شعر لعمري ما ادري وان كنت داريا + بسبع رمين الجمر ام بثمان + يليها اى يلي ام المتصلة اى يقع بها ويتصل بها احد المستويين وفي بعض النسخ احد الامرين والآخر اى يلي المستوي الآخر او الامر الآخر الهمزة اى همزة الاستفهام اى وان كان يلي الام المتصلة اسما مفردا وجملة فعلية يلي الهمزة ذلك نحو ارجل في الدار ام امرأة واضرب زيدا ام اكرم عمرو بخلاف او واما وام المنقطعة فانه لا يلزم ان يليها احد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت احدهما اى بعد ثبوت العلم بحصول احد الامرين مبهما عند المتكلم لا على التعيين لطلب التعيين الجار متعلق بقوله يليها ومن ثم اى ولاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة لم يجز هذا التركيب وهو ارأيت زيدا ام عمروا حيث لم يل احد المستويين الهمزة لان المستويين زيد وعمرو ولم يل الهمزة احدهما بل يلي رأيت وهو ليس احد المستويين وقال سيبويه هو جائز حسن وازيدا ام رأيت عمروا احسن ولعله اعتبر المعنى اذ المعنى ارأيت زيدا ام رأيت عمروا ومن ثم اى ولاجل انها لطلب التيقن بعد العلم بثبوت احد الجنسين عند المتكلم كان جوابها اى جواب ام المتصلة بالتعيين دون نعم او لا فيقال في جواب ارجل في الدار ام امرأة رجل او يقال امرأة بتعيين احد الجنسين ولا يقال نعم او لا والمنقطعة اى ام المنقطعة كبل والهمزة اى للاضراب عن الاول مع الشك في الثاني مثل انها اى هذه القطيع لا بل ام شاة اى بل اهي شاة كانه نظر

لك قطيعة من بعيد فقلت على ظنك انها لابل اى ان القطيعة التي تراها لابل
هــذه جملة خبرية لان المتكلم لما رأى تلك القطيعة اعتقد كونها ابلا
بلا شك فاخبر عنها جزما فاذا قرب منها علم انها ليست بابل فاعرض عن
هذا الاخبار ثم شك انها شاة ام شئ اخر فان قيل هذا من باب عطف
الانشاء على الخبر قيل هي استفهام مستانف فلا يلزم عطف الانشاء على
الاخبار او العطف بالتاويل لانه لما اضرب عن الاول وشك في الثاني كان كانه
قال بعد قوله انها لابل ليست كذلك فقال ام شاة اى هي غير شاة ام شاة
فيؤول على هذا الوجه الى المتصلة من حيث المعنى واما قبل المعطوف عليه
لازمة مع اما فقوله واما مبتدأ وقوله لازمة خبره وقوله قبل المعطوف عليه ظرف
لازمة اى كلمة اما لازمة قبل المعطوف عليه مع اما العاطفة جائزة مع او نحو
جاءني اما زيد واما عمرو وجاءني اما زيد او عمرو وذلك لان وضع ام العاطفة
لبناء اول الكلام على الشك واما او فيجوز ان يجعل كذلك بتصدير اما قبل
المعطوف عليه بها ويجوز ان يجعل دالة على عروض الشك وذهب ابو علي
الفارسي الى ان اما ليست بعاطفة لتقدم الواو عليها وتقدمها على المعطوف
عليه فلو كانت عاطفة لما دخل الواو العاطف عليها ولما تقدم على المعطوف
عليه واجيب بان اما المتقدمة ليست بعاطفة بل هي للشك المحض من
غير معنى عطف والواو الداخلة عليها ليست للعطف كيف وهي للجمع و
المقصود باما احد الشيئين بل هي زيدت لتاكيد العطف لمجيء اما غير عاطفة
ايضا كما زيدت مع لكن العاطفة كذلك الا انها وجبت ههنا لمقاربتها غير
العاطف في التركيب بخلاف لكن فان الواو معها جائزة لعدم مقاربتها
من غير العاطف في التركيب ولا وبل ولكن لاحدهما اى لاحد الامرين معينا
لكن لا لنفي الحكم عن مفرد بعد ايجابه للمتبوع ولا يعطف بها الا الاسم و
عطف المضارع بها نادر قليل وبل للاضراب ومعنى الاضراب جعل الاول
موجبا او غير موجب كالمسكوت عنه بالنسبة الى المعطوف عليه فيحتمل
ان يكون صحيحا او غلطا كانه غير مذكور اصلا ومابعدها في الموجب موجب
وفي غير الموجب اختلاف قال الجمهور موجب بمعنى لكن وقال المبرد منفي
فما جاءني زيد بل عمرو ومعناه عندهم بل جاءني عمرو وعنده بل ما جاءني

عمرو ولكن للاستدراك مع مغايرة ما قبلها لما بعدها نفيا واثباتا من حيث المعنى كما مرّ في لكن المشددة ولكن لازمة للنفي اي لسبق النفي استعمالا نحو ما جاءني زيد لكن عمرو فنفي مجيء زيد باق بحاله لم يكن الحكم به غلط منك وانما وجبت بلكن رفعا لوهم المخاطب ان عمرا لم يجئ ايضا للملازمة بينهما في سبب من الاسباب فيكون نقيضة لا حيث لزمت سبق الايجاب نحو جاءني زيد لا عمرو

بحث حروف التنبيه

ثم لما فرغ من بيان حروف العاطفة شرع في بيان حروف التنبيه فقال **حروف التنبيه** الا واما وها وسميت بها لتنبيه المخاطب بها فالا واما لتوكيد مضمون الجملة يبتدأ بهما الكلام لايقاظ السامع وتنبيهه ليتمكن الجملة في ذهنه وتدخلان على الجملة خبرية او طلبية امرا او نهيا او استفهاما او تمنيا او غير ذلك دون المفرد بخلاف ها فانها تدخل المفردات وتكثر في اسماء الاشارة ويفصل بينها وبين اسم الاشارة اما بالقسم نحو ها والله ذا وها لعمري ذا واما بالضمير المرفوع المنفصل نحو قوله تعالى ها انتم هؤلاء واما بغيرهما قليلا كقول الشاعر **شعر** قسمنا المال نصفين بيننا + فقلت لهم هذا لها وذا ليا + والالف في قوله ذاليا للاشباع واصله ذا لي والضمير في قوله لها للمرأة اي هذا النصف لتلك المرأة وذلك النصف لي والمراد بالاستشهاد الفصل بين حرف التنبيه وهو ها وبين اسم الاشارة وهو ذا بحرف العطف وهو الواو فلفظة هذا وها وذا بمعنى واحد

بحث حروف النداء

ثم لما فرغ من بيان حروف التنبيه شرع في بيان حروف النداء فقال **حروف النداء** خمسة يا وايا وهيا واي والهمزة لكن يا اعمها اي اعم جميع حروف النداء اي يستعمل في القريب والبعيد وقال الزمخشري هي للبعيد وما ذكره المصنف رح اولى لاستعمالها في القريب والبعيد على السواء وايا وهيا للبعيد واي بفتح الهمزة والهمزة للقريب وا للندبة وقد يستعمل للنداء فقوله حروف النداء مبتدأ ويا خبره وايا وهيا عطف على يا واي والهمزة عطف على ايا وهيا وقوله اعمها خبر مبتدأ محذوف اي هي اعمها والجملة معترضة وكذا قوله للبعيد اي هما للبعيد والجملة معترضة وكذا قوله للقريب ثم لما فرغ من بيان حروف

النداء شرع في بيان حروف الايجاب فقال **حروف الايجاب** نعم وبلى واِيْ بكسر الهمزة واَجَلْ وجيرِ بكسر الرآء وقد يفتح واِنَّ بكسر الهمزة وتشديد النون ولقائل ان يقول لو اريد بالايجاب ايجاب النفي السابق لم يتناول نعم ونحوها اذ هي ليست بايجاب النفي السابق بل هي مقرّرة لما سبق ايجابا او نفيا ولو اريد اثبات ما قبلها اى تقرير ما قبلها و تحقيقه كما هو نفيا او اثباتا لم يتناول بلى اذ هي مختصة بايجاب النفي فلو قال حروف التصديق والايجاب لكان اولى واشمل ويمكن ان يراد به الاول وانما سماها حروف الايجاب تغليبا فنعم مقرّرة اى محققة لما سبقها ايجابا او نفيا خبرا او استفهاما ففي جواب اقام زيدٌ وفي جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وانما لم يقل لتصديق ما سبقها لان التصديق انما يكون للخبر ونعم يعمّ القسمين الخبر والاستفهام ثم اعلم ان في نعم اربع لغات نَعَم بفتحتين ونَعِم بفتح النون وكسر العين ونِعِم بكسرتين ونَحَم بفتح النون وقلب العين حاء مهملة وبلى مختصّة بايجاب النفي السّابق اى يجعل النفي السابق ايجابا خبرا كان ذلك النفي او استفهاما فلا يقع بعد الايجاب ولا بعد النفي لتصديق النفي بل يجعله ايجابا خبرا كان ذلك النفي او استفهاما فمعنى بلى في جواب اَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ انت ربنا ولو قيل في موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا لانه حينئذ يكون بمعنى لست ربنا وهذا قول ابن عباس رضى الله تعالى عنهما وقيل يجوز استعمال نعم هنا لجعلها تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفي لان الهمزة للانكار دخلت على النفي فافادت الاثبات ويؤيد هذا القول ما ورد في حديث الخثعمية من نعم بعد قوله عليه الصّلوة والسّلام لَوْ كَانَ عَلٰى اَبِيْكِ دَيْنٌ فَقَضَيْتِهِ اِنَّمَا كَانَ يقبل منكِ فانه ايجاب للقبول لا تصديق للنفي وقد اشتهر هذا في العرف كذا في الشروح وقد شذ استعمالها لتصديق الايجاب نحو قوله **شعر** وقد بعدت بالوصل بيني وبينها + بلى ان من رأى القبور ليبعدن + بالنون الخفيفة واي اثبات اى حرف اثبات او متبعة بعد الاستفهام ويلزمها القسم اى لا يستعمل الا مع القسم فيقال اِيْ والله واي وربي ولا يصرح بفعل القسم بعدها فلا يقال اِيْ اقسمت بربّي وفي ايها اليه ذا اذا تجرد عن هاء التنبيه وجوه احدها حذف الياء

بحث حروف الايجاب

م بمعنى قام زيد

الخثعمية

للساكنين والثاني فتح الياء لرفع اجتماع الساكنين وخفة الفتحة والثالث
الجمع بين الساكنين مبالغة في المحافظة على حرف الايجاب لصون اخرها
من التحريك والحذف وان كان يلزم اجتماع الساكنين على غير حدها لكونهما
في كلمتين اجراء لهما مجرى كلمة واحدة فاشبه ما فيه اجتماع الساكنين على
حدها وهذا ايضا من خصائص لفظ اليه وذكر بعضهم ان هذه الكلمة
تجيء لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك رح ان اي بمعنى نعم وهذا مخالف
لما ذكر الشيخ ابن الحاجب رحمه الله تعالى واجل وجير وان تصديق سواء كان
الخبر موجبا او منفيا فلا يقع بعد الاستفهام وسائر ما فيه معنى الطلب
نحو قولك في جواب من قال قام زيد اجل او جير او انّ وذكر بعضهم انّ انّ
جاء لتصديق الدعاء ايضا كما جاء في قول عبد الله ابن الزبير انّ وراكبها
قصة ان اعرابيا جاء فسأله شيئا فلم يعطه فقال ذلك الاعرابي لعن الله
ناقة حملتني اليك فقال ابن الزبير انّ وراكبها اى لعن الله تلك الناقة
وراكبها وهذا بخلاف ما ذكره المصنف رح من كون انّ تصديقا للخبر
اللهم الّا ان يراد بالخبر المتكلم دون الذي يخبر بخبر فلا مخالفة بين هذا و
بين ما ذكر المصنف رح وانّ في قوله بكر العوازل في الصبوح يلمنني و
اللوم ويقلن شيئا قد علاك وقد كبرت فقلت انه يحتمل ان يكون للتصديق
والهاء هاء السكت ويحتمل ان يكون من الحروف المشبهة بالفعل والهاء
ضمير وخبر ان محذوف اى انه كذلك ثم لما فرغ من بيان حروف الايجاب
شرع في بيان حروف الزيادة فقال **حروف الزيادة** اى الحروف
التي من شانها ان يقع زائدة لا انها لا تقع الا زائدة وسميت حروف
الصلة ايضا وفائدتها في الكلام التاكيد او تحسين النظم او كليهما و
سميت زائدة مع انها تفيد التاكيد وتحسين النظم لكونها زائدة على
اصل المعنى وهي إنْ وأنْ بكسر الهمزة في الاولى وفتحها في الثانية وما و
لا ومن والباء واللام فان مع ما النافية الفاء للتفسير في هذا الكلام
تفسير مواضع زيادتها اى فان تزاد زيادة حاصلة مع ما النافية او فان
الزائدة كائنة مع ما النافية لتشير التاكيد النفي كقول لحسّان رض في
مدح نبيّنا عليه الصلوة والسّلام شعر ما ان مدحت محمدا بمقالتي

قصة اعرابي

بحث حروف الزيادة

لكن مدحت مقالتي بمجد ۔ فقوله النافية صفة ما وهي مجرورة على انها مضاف
اليها بارادة اللفظ ويجوز في نحو ما ولا النافية عند ارادة اللفظ ان يحكى كما
هو وهو الكثير الشائع فيقال ما النافية ولا النافية وان يعرب وحين يعرب
يضعف بزيادة الف مجعولة همزة للساكنين ليكون على اقل الابنية فيقال
ماء النافية ولاء النافية وقلت مع المصدرية اى قلت ان اى زيادتها بحذف
المضاف من الضمير او الضمير عائد الى زيادتها اى قلت زيادتها مع ما المصدرية
نحو انتظر ما ان جلس القاضي اى مدة جلوس القاضي ولما عطف على المصدرية
اى قلت زيادتها مع لما نحو لما ان قام زيد قمت وان عطف على قوله فان مع ما
مع لما كثيرا اى تزاد ان المفتوحة الزائدة كائنة مع لما كقوله تعالى فَلَمَّا اَنْ
جَآءَ الْبَشِيْرُ وبين لو والقسم عطف على قوله مع لما اى تزاد ان المفتوحة
بين لو والقسم نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت اى زيادتها او قل مجيء
زيادة ان المفتوحة الزائدة مع الكاف اى كاف التشبيه كقوله ع كان ظبية
يجر ظبية ۔ وليست ان في قوله عسى ان يكون وَاَنْ لَوِ اسْتَقَامُوْا وامرته ان
قم زائدة كما توهم بعضهم بل الاول ان المخففة من المثقلة والثانية مفسرة
وما مع اذا اى يزاد ما زيادة حاصلة مع اذا او زيادة الكائنة مع اذا نحو
اذا ما تخرج اخرج ومتى نحو متى ما تذهب اذهب بمعنى متى تذهب اذهب
واي نحو قوله تعالى اَيًّا مَّا تَدْعُوْا فَلَهُ الْاَسْمَآءُ الْحُسْنٰى واين نحو اينما تجلس
اجلس وان نحو اِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ وقوله شرطا قيد لجميع ما ذكر لان
ما ذكر كلها يستعمل شرطا وغير شرط وزيادة ما مختص بحال الشرطية
وانتصابه على الحال اى ذوات شرط او ادوات شرط او على الظرف
اى وقت افادة الشرط او في الشرط ومع بعض حروف الجر سماعا كقوله تعـ
فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللّٰهِ لِنْتَ لَهُمْ وَمِمَّا خَطِيْٓـٰٔتِهِمْ اُغْرِقُوْا وقلت زيادة ما مع
المضاف نحو لا سيما زيد اى لا سيّ زيد ونحو قولك غضبت من غير ما جرم
ونحو قوله تعالى مِثْلَ مَآ اَنَّكُمْ تَنْطِقُوْنَ وقيل ان ما بعد حروف الجر من
المضاف نكرة مجرورة والمجرور بعدها بدل منها ولا مع الواو اى يزاد
لا مع الواو العاطفة او زيادة لا كائنة مع الواو العاطفة بعد النفي لفظا
او معنى نحو ما جاءني زيد ولا عمرو ونحو قوله تعالى غَيْرِ الْمَغْضُوْبِ عَلَيْهِمْ

ای کظبیۃ

وَلَا الضَّالِّيْنَ فان غير بمعنى ما النافية وكذا بعد النهي نحو لا تضربن زيدا
ولا عمروا وبعد ان المصدرية عطف على قوله مع الواو اي تزاد لا
بعد أنِ المصدرية نحو قوله تعالى مَا مَنَعَكَ اَنْ لَّا تَسْجُدَ اِذْ اَمَرْتُكَ
وليس بعطف على قوله بعد النفي لفساد المعنى لانه حينئذ يصير المعنى
وتزاد لا مع الواو العاطفة بعد ان المصدرية ولا معنى له وقلت زيادة
لا اوقل مجئ لا للزيادة قبل القسم كقوله تعالى لَا اُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيٰمَةِ
وَلَا اُقْسِمُ بِهٰذَا الْبَلَدِ والسر في زيادتها قبل القسم التنبيه على ظهور
القصة بحيث يستغني عن القسم فيبرز لذلك في صورة نفي القسم
وشذت مع المضاف اي شذت زيادة لا اوشذ مجئ لا زائدة كائنة
مع المضاف كقولهم فلان في بير لاحور سرى وما شعر والحور الهلاك
اي فلان في بير الهلاك سرى وما علم ومن والباء واللام الزائدة تقدم
ذكرها اي ذكر زيادتها في باب حروف الجر فلا نعيد ثم لما فرغ من بيان
حروف الزيادة شرع في بيان حرفا التفسير فقال **حرفا التفسير**
سقطت نون التثنية بالاضافة اَيْ وَاَنْ فَاَنَّ الفاء للتفسير اي فان
المفسرة مختصة بما في معنى القول كالامر والنداء والكتابة ونحوها نحو
وَنَادَيْنٰهُ اَنْ يّٰاِبْرَاهِيْمُ وكتبت اليه ان قم وامرته ان اذهب وَاَوْحَيْنَا
اِلٰى اُمِّ مُوْسٰى اَنْ اَرْضِعِيْهِ ولا يقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس
فيه معنى القول واما نحو قوله تعالى مَا قُلْتُ لَهُمْ اِلَّا مَا اَمَرْتَنِيْ بِهٖ اَنِ
اعْبُدُوا اللّٰهَ فتفسير للامر لا القول ويشترط ان يكون ما بعدها غير
متعلق بما قبلها بخبرية او عمل فقوله تعالى وَاٰخِرُ دَعْوٰىهُمْ اَنِ الْحَمْدُ
لِلّٰهِ رَبِّ الْعٰلَمِيْنَ ليست ان فيه مفسرة لكون ما بعدها خبرا لما قبلها
ثم الفعل قبلها اما حذف منه مفعول عام هي تفسيره او منزل منزلة
اللازم المحتاج الى التفسير فمعنى قوله ع ونادیناه ان یا ابراهیم اي وناديناه
بشيء او بلفظ هو قولنا يا ابراهيم فقوله يا ابراهيم تفسير المفعول العام
المحذوف وهو بشيء او بلفظ او يقال معنى ناديناه فقلنا او يقال معنى
ناديناه قولنا النداء فاحتاج الى بيان المنادى ففسره مستانفا ان يا
ابراهيم وقد يذكر مفعوله العام فيفسره نحو كتبت اليه ما ينفعه ان قم

حرفا التفسير

مختار

بحث حروف المصدر

بالظرف

ونحو وامرته بما يقول به ان آمن بالله ونحو قوله تعالى وَاَوْحَيْنَا اِلٰى اُمِّكَ مَا يُوْحٰى اَنِ اقْذِفِيْهِ وأي مفسرة لكل مبهم مفرد نحو جاء ني زيد اى ابو عبد الله اوجملة كقوله وترمينى بالطرف اى انت مذنب وتغلبنى لكن اياك لا اقلى فقوله وترمينى كلام مبهم يحتاج الى التفسير بأيْ انت مذنب حتى تشتريا بطرفك اى انت تذنب ولكن مشددة واسمها ضمير شان محذوف اى لكنه ولولا فيها ضمير الشان لما وليت الجملة الفعلية ثم لما فرغ من بيان حرفا التفسير شرع في بيان حروف المصدر فقال **حروف المصدر** الاضافة بادنى ملابسة اى حروف تجعل الجملة مصدرا ما وان وان وقد جاء كي ولو مصدرين فى بعض الاستعمالات فالاولان اى ما وان للفعلية اى للجملة الفعلية اى تجعل الجملة الفعلية مصدرا وان للاسمية خاصة اى تجعل الجملة الاسمية مصدرا وقد عرفت كيفية جعلها مصدرا وتعملها في جزئي الجملة الاسمية كما مر الا اذا خففت اوكفت بما فحينئذ يجوز فيها الجملة الفعلية والاسمية وهذا عند سيبويه وجوز غيره بعد ما المصدرية الجملة الاسمية ايضا كقوله شعر

أعلاقة ام الوليدة بعد ما ۔ افنان راسك كالثغام المخلس

واما ان فصلتها فعل متصرف لا غير ماضيا او مضارعا واجاز سيبويه كونه امرا ونهيا والهمزة فى قوله اعلاقة للاستفهام وهو مصدر محذوف العامل والشاعر خاطب به نفسه اى اتعلق علاقة اى اتحب حبا ام الوليدة بعد ما افنان راسك اى اشعار راسك كالثغام المخلس الثغام بالفتح نبت فى الجبل ابيض اذا يبس يشبه الشيب به والمخلس المختلط رطبه بيابسه يقال اخلس النبات اذا اختلط رطبه ويابسه واخلس الشعر اذا خالط سواده بالبياض اى اتحب ام الوليد حبا بعد الشيب ثم لما فرغ من بيان حروف المصدر شرع فى بيان حروف التحضيض فقال **حروف التحضيض** اى حروف تدل على التحضيض على الفعل الآتي نحو هلا تتوب قبل الموت واذا دخلت على الماضي افادت التنديم والتوبيخ على ما فات نحو هلا قرأت القران وهي هلا والا ولولا ولوما لها صدر الكلام لانها تدل على احد انواع الكلام وهو التحضيض فتصدر لتدل عن اول الامر على كونه

بحث حروف التحضيض

الكلام من ذلك النوع ويلزمها اى حروف التحضيض الفعل لفظا نحو هلا
تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا تضربه لان التحضيض والحث انما يتعلق
بالفعل وقد جاء الجملة الاسمية بعدها فى الضرورة نحو قوله **شعر**
يقولون ليلى ارسلت بشفاعة الى فهلا نفس ليلى شفيعها ثم لما فرغ
من بيان حروف التحضيض شرع فى بيان حروف التوقع فقال **حروف**
التوقع قد فى الماضى للتقريب من الحال اى يكون ما بعدها متوقعا كقولك
لمن يتوقع ركوب الامير وتنظره قد ركب الامير وقد يحذف الفعل بعدها
نحو قوله **شعر** أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا + لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِنْ +
اى وكان قد زالت ركابنا برحالنا فقوله افد فعل ماض على وزن علم
معناه قرب ارتحالنا فكانا قد ارتحلنا لصحة عزمنا على الارتحال وفى
المضارع للتقليل اى لتقليل الفعل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد
يستعمل للتكثير فى موضع المدح كقوله تعالى قَدْ يَعْلَمُ اللّٰهُ الَّذِيْنَ و
قول الشاعر **شعر** قد انزل القرن مصفرا انامله والقرن بكسر القاف
الكفو فى الشجاعة واصفرار الانامل كناية عن الموت ثم لما فرغ من حروف

حروف التوقع

التوقع شرع فى بيان حرفا الاستفهام فقال **حرفا الاستفهام**
سقطت نون التثنية بالاضافة الهمزة وهل لها اى للهمزة وهل صدر
الكلام اى لا يتقدمهما ما فى حيزهما لانهما يدلان على احد انواع الكلام
وهو الاستفهام فتصدران للدلالة من اول الامر ان الكلام من ذلك
النوع وتدخلان على الجملة الاسمية والفعلية تقول فى الاسمية ازيد
قائم وفى الفعلية اقام زيد وكذلك هل نحو هل زيد قائم وهل قام زيد و
الهمزة اعم تصرفا اى اكثر تصرفا فى الاستعمال من هل من حيث ان الهمزة
تدخل الاسم عند وجود الفعل فى الكلام لكونها فى الاصل بمعنى قد المختصة
بالفعل كقوله تعالى هَلْ اَتٰى عَلَى الْاِنْسَانِ حِيْنٌ مِّنَ الدَّهْرِ اى قد اتى فاذا
وجد الفعل تذكرت العهد السابق وهو كونها بمعنى قد المختصة بالفعل و
حنت اليه اى اشتاقت ومالت اليه ولم تصل بغيره بخلاف ما اذا لم تجد
الفعل فانها تصبر وتذهل عنه اى غافل عنه فلا يجوز هل زيد خرج
ولا هل زيدا ضربت كما لا يجوز قد خرج وقد زيدا ضربت ويجوز

حروف الاستفهام

ازيد خرج وازيدا ضربت بخلاف هل زيد قآئم فانه جآئز لعدم الفعل في التركيب ومن حيث انها يستعمل للانكار دون هل ومن حيث انها تستعمل مع ام مطردا وهل لا تستعمل الا شاذا ومن حيث انها تدخل على حروف العطف وتدخلها هي بخلاف هل لان الهمزة اصل في الاستفهام واخص من هل فهي بكثرة الاستعمال اليق واشار الشيخ ابن الحاجب رحمه الله تعالى الى امثلة ما ذكرنا بقوله تقول ازيدا ضربت ولا تقول هل زيدا ضربت حيث لا يليهما الاسم مع وجود الفعل في التركيب بخلاف هل زيد قآئم فانه جآئز لعدم الفعل في التركيب واتضرب زيدا وهو اخوك بمعنى انكار ضرب زيد في حال الاخوة ولا تقول هل تضرب لان هل لا تستعمل للانكار وازيد عندك ام عمرو ولا تقول هل زيد عندك ام عمرو ولان ام لا يقابل الا الهمزة وقوله تعالى اَثُمَّ اِذَا مَا وَقَعَ بدخول الهمزة على العاطفة ولا تقول هل ثم وقوله اثم اذا ما وقع معطوف على مقدر اى اذا جآء وقت العذاب وقع ثم اذا ما وقع امنتم وحينئذ لا ينفع الايمان وقوله تعالى اَفَمَنْ كَانَ عَلٰى بَيِّنَةٍ مِّنْ رَّبِّهٖ كَمَنْ يُّرِيْدُ الْحَيٰوةَ الدُّنْيَا فهو مبتدأ محذوف الخبر بدلالة ما سبق والجملة معطوف على مقدر اى امن كان مؤمنا كمن هو كافر فمن كان على بينة من ربه كمن كان يريد الحيوة الدنيا وقوله تعالى اَوَمَنْ كَانَ مَيْتًا فَاَحْيَيْنٰهُ مبتدأ خبره قوله كَمَنْ مَّثَلُهٗ فِي الظُّلُمٰتِ والجملة معطوفة على مقدر اى امن امن كمن لم يؤمن ومن كان ميتا فاحييناه كمن مثله في الظلمت ولا تقول هل فمن كان وهل ومن كان فقوله دون هل ظرف لقوله تقول فيكون قيدا للكل اى تقول باستعمال الهمزة في جميع ما ذكر دون هل وانما حملنا الامثلة المذكورة على حذف المعطوف عليه ذهابا الى مذهب صاحب الكشاف فانه اذا دخل الهمزة على حرف العطف حمل على حذف المعطوف عليه فقدر في نحو قوله تعالى اَوَكُلَّمَا عٰهَدُوْا عَهْدًا نَّبَذَهٗ فَرِيْقٌ مِّنْهُمْ اكفروا اوكلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم وذكر الشارح انها ليست بعاطفة على محذوف والا لجاز وقوعها في اول الكلام قبل تقدم ما يكون معطوف عليه ولم يجئ الا مبنيا على كلام مقدم فجعل قوله تعالى كلما عاهدوا الاية عطفا

بحث حروف الشرط

على انزلنا ثم لما فرغ من بيان حروف الاستفهام شرع في بيان حروف الشرط فقال **حروف الشرط** ان ولو واما لها اى لحروف الشرط صدر الكلام لانها تدل على احد انواع الكلام فتصدر لتدل من اول الامر على كون الكلام من ذلك النوع فان للاستقبال وان دخل على الماضي نحو ان خرجتَ خرجتُ وكلمة ان في قوله وان دخل متصلة ولو عكسه اى لو للماضي وان دخلت فى المستقبل نحو لَوْ يُطِيْعُكُمْ فِيْ كَثِيْرٍ مِّنَ الْاَمْرِ لَعَنِتُّمْ اى لو قعتم فى الجهل والهلاك ويلزمان اى ان ولو الفعل لفظا نحو ان يكرمني ولو طلعت الشمس او تقديرا نحو قوله تعالى وَاِنْ اَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِيْنَ اسْتَجَارَكَ وقولهم لَوْ ذات سوار لطمتنى والتقدير لو لطمتنى ذات سوار جواب لو محذوف اى لو لطمتنى ذات سوار لم يكن بى عار بلطمتها ومن ثم اى ولاجل انهما يلزمان الفعل قيل لو انك بالفتح الجار والمجرور حال لانه فاعل فعل محذوف وهو ثبت باعتبار لزوم الفعل بعد لو فان قيل قوله ومن ثم يتعلق بقوله قيل وقوله لانه فاعل ايضا متعلق به فيلزم المتعلقان من جنس واحد قيل قوله لانه فاعل دليل على ترتب قوله قيل على لزوم الفعل بعد لو فلا يلزم ذلك وانطلقت بالفعل اى بصيغة الفعل عطف على قوله لو انك اى ومن ثم قيل كذا وقيل في خبر لو انك انطلقت بصيغة الفعل موضع منطلق ليكون لفظ الفعل فى الخبر كالعوض اى مثل العوض عن الفعل المفسر المحذوف وهو ثبت الا لضرورة الشعر ثم اعلم ان ايراد الفعل فى الخبر لهذا الغرض مرتب على لزوم الفعل بعد لو فلا يلزم المتعلقان من جنس واحد واما قوله اكرم بها خلة لو انها صدقت موعودها ولو ان النصح مقبول بصيغة الاسم فمحمول على تقدير ولو ان النصح امر مقبول فالخبر جامد ومقبول صفة لا خبر ان او وارد على قول البعض وفيه نظر لانه يكون حينئذ من ضعف التاليف لمخالفة الجمهور و ضعف التاليف يخل بالفصاحة واجيب بان الكلام الوارد من العرب الموثوق بعربيتهم قبل وضع قاعدة النحو لا يكون ضعيفا ولا ممتنعا وان خالف الجمهور او الكل بل شاذ واذا كان الخبر جامدا جاز وقوع

الاسم في الخبر لتعذره اي لتعذر الفعل نحو لو انك رجل قال الله تعالى وَ
اَنَّ مَا فِي الْاَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ اَقْلَامٌ واذا تقدم القسم اول الكلام على الشرط
متعلق تقدم وقوله اول ظرف تقدم فان قيل شرط ترك في في الظرف ان
يكون زمانا او مكانا مبهما واول ليس كذلك فكيف يصح ترك في قيل هو ظرف
تقدم بتضمن الدخول اي واذا تقدم القسم على الشرط داخلا اول الكلام
لزمه الماضي الضمير عائد الى الشرط او الى القسم اي لزم ذلك الشرط الماضي
او لزم ذلك القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنى بدخول
لم على المضارع وانما لزمه الماضي لان حرف الشرط لما انقطع عن عمله في
الجواب لكونه جوابا للقسم لفظا فالتزم الماضي في الشرط لئلا يعمل
فيه ايضا فيتوافق في عدم عمل الحرف وكان الجواب للقسم لفظا والشرط
معنى ترجيحا للسابق مع كثرة الاستعمال نحو والله ان اتيتني او لم تاتني
لاكرمتك فقوله ان اتيتني مثال الماضي اللفظي وقوله ان لم تاتني مثال
الماضي المعنوي وان توسط اي توسط القسم بتقدم الشرط او غيره اي
غير الشرط جاز ان يعتبر وان يلغى والضمير في قوله يعتبر ويلغى يجوز ان
يكون عائدا الى الشرط اي جاز اعتبار الشرط والغاءه وان يكون عائدا الى
القسم اي جاز اعتبار القسم والغاءه اي جاز ان يجعل الجواب لفظا جوابا
للقسم ولزم حرف الشرط الماضي ويصير الشرط ملغاة وجاز ان يجعل الجواب
جوابا للشرط بالجزم ويصير القسم ملغى كقولك انا والله ان تاتني آتك
بالجزم باعتبار الشرط وان اتيتني والله لاتينك باعتبار القسم والغاء
الشرط وتقدير القسم كاللفظ اي كتلفظ القسم اي القسم المقدر مثل
القسم الملفوظ في اعتباره والغائه كما مر مثل قوله تعالى لئن اخرجوا
لا يخرجون معهم اي والله لئن اخرجوا لا يخرجون فلولا تقدير القسم
قبل الشرط لوجب الجزم في الجواب واللام في قوله ولئن اخرجوا هي
اللام الموطئة للقسم وهي لام يدخل على الشرط بعد تقدم القسم لفظا
او تقديرا لتؤذن ان الجواب له لا للشرط وقوله تعالى اِنْ اَطَعْتُمُوْهُمْ
اِنَّكُمْ لَمُشْرِكُوْنَ اي والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فلولا تقدير
القسم قبل الشرط لوجبت الفاء في الجواب لانه جملة اسمية واما

اى لتفصيل ما اجمله المتكلم نحو قولك جآء اخوتك اما زيد فاكرمته واما بشر فاهنته واما خالد فقد اعرضت عنه والتزم حذف فعلها اى فعل ما اى الفعل الداخل عليه اما وهو الشرط لتضمنها معنى الابتدآء وعوض عن الفعل المحذوف بينها اى بين امّا وبين فآئها اى فآء اما جزء مما فى حيزها اى حيز جوابها وذلك الجزء امّا مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق واما معمول لما وقع بعد الفآء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان قوله يوم الجمعة معمول منطلق مطلقا اى زمانا مطلقا اى سوآء كان ما بعد اما مما يمنع تقدم ما فى حيزه نحو اما زيدا فانى ضارب اولم يكن نحو اما زيد فمنطلق وهذا مذهب سيبويه اختاره المصنف رح وانما عوض ذلك لئلا يتوالى بين حرف الشرط والجزآء لفظا وللتنبيه على ان المتقدم هو المقصود بالتفصيل دون الفعل وقيل هو اى ما بعد اما معمول الشرط المحذوف مطلقا لا جزء الجزآء مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق بتقدير اما تذكر يوم الجمعة فزيد منطلق وَرُدَّ بانه ولو جاز نصبه بتقدير تذكر لجاز رفعه بتقدير يحصل لكنه لم يجز ولجاز نصب زيد فمنطلق بتقدير مهما تذكر زيدا فهو منطلق لكنه لم يجز وقيل وهذا قول المازنى ان كان ما بعد اما جائز التقديم نحو اما يوم الجمعة فانا خارج فمن القسم الاول اى هو جزء الجزآء والا اى وان لم يكن جائز التقديم نحو اما زيدا فانى ضارب لان انى انقطع ما بعدها عن العمل فيما قبلها فمن القسم الثانى اى معمول الشرط المحذوف بضرورة امتناع كونه جزء الجزآء لامتناع التقديم وجوّزه ابو العباس وجعل لاما خاصية تصحيح التقديم مما يمتنع تقديمه فكان زيدا معمول ضارب عنده واقيم مقام الشرط لما مرّ لان اقامة جزء الجزآء مقام فعل الشرط لازم عنده ثم لما فرغ من بيان حروف الشرط شرع فى بيان حرف الردع فقال حرف الرّدع اى المنع والزجر كلّا معناه ليس كذلك يعنى بچنين نيست وهذه الكلمة موضوعة لردع المخبر اى لمنعه وزجره كقولك كلّا لمن قال فلان يبغضك اولردع الطلب كقوله تعالى كَلَّا بعد قوله رَبِّ ارْجِعُوْنِ لَعَلِّيْ اَعْمَلُ صَالِحًا وقد جآء بمعنى حقا كقوله تعالى كَلَّا اِنَّ الْاِنْسَانَ لَيَطْغٰى ولا يبعد حينئذ كونه اسما لكن النحويون اتفقوا على حرفيته لكونه لتحقيق الجملة كان فكلّا

نخ تذكر

بحث حرف الرّدع

في نحو قوله تعالى ثمّ يطمع ان ازيد كلا انه كان لاياتنا عنيدا يحتمل الوجهين كونها للردع وبمعنى حقا ثم لما فرغ من بيان حروف الردع شرع في بيان تاء التانيث الساكنة

بحث تاء التانيث الساكنة:

فقال تاء التانيث الساكنة صفة تاء التانيث وليس باعرف من الموصوف لان المضاف الى ذى اللام في باب الصفة له حكم ذى اللام تلحق الماضي لتانيث المسند اليه لتحقق الاتصال والمقارنة بين التاء والمسند اليه نحو ضربت هند واللام في قوله لتانيث المسند اليه للتعليل لا للغرض فان تانيث المسند اليه علة للحوق تاء التانيث وليس باثر حاصل منه وانما قال التانيث الساكنة احترازا عن تاء التانيث المتحركة فانها تلحق لتانيث الاسم لا لتانيث المسند اليه فان كان ظاهرا غير حقيقي فمخير واما الحاق علامة التثنية والجمعين اى المذكر والمؤنث في الفعل عند كون الفاعل ظاهرا للدلالة على ان المسند اليه مثنى او مجموع مذكرا او مؤنث كالحاق تاء التانيث للدلالة على ان المسند اليه مؤنث فضعيف نحو قاما اخواك او قاموا اخوتك و قمن اخواتك للزوم تعدد صورة الفاعل بخلاف الحاق ضمير التثنية والجمعين في الفعل فانه غير ضعيف نحو اخواك قاما واخوتك قاموا واخواتك قمن وجاز الحاق هذه العلامة في اسم الفعل نحو هاتيا وهاتوا وتعاليا وتعالوا بلا ضعف ثم هذه العلامة ليست بضمير بل هي حرف زاد للدلالة في اول الامر على ان المسند اليه مثنى او مجموع مذكرا او مؤنث كتاء التانيث تدل على ان المسند اليه مؤنث ويدل عليه انه لو كان ضميرا لامتنع الواو في غير العقلاء نحو اكلوني البراغيث والنون في الذكور العقلاء نحو يعصرن اقاربه ثم لما فرغ من بيان تاء التانيث الساكنة شرع في بيان التنوين

بحث التنوين

فقال التنوين نون ساكنة وضعا فلا يرد تحريكها لاجتماع الساكنين نحو زيد العالم عندنا تتبع حركة الاخر ولا يرد نحو اب واخ ويد ودم حيث يتبع حركة الوسط لان تنوينها وان تبعت حركة الوسط لكن بعد ما صار الوسط اخرا بحذف الاخر نسيا منسيا لا لتاكيد الفعل فيه احتراز عن نون الخفيفة نحو اضربن وهو اى التنوين للتمكن نحو زيد والتنكير نحو صه واخ والعوض عن المضاف اليه نحو يومئذ وحينئذ اصله يوم اذ كان كذا وحين اذ كان كذا والمقابلة نحو مسلمات والترنم وهي التنوين اللاحقة قافية الشعر مقيدة او مطلقة بدل حرف الاطلاق والقافية المطلقة التي اخرها احد المدات الثلث او حرف الاطلاق وهي الحروف التي نشأت من اشباع حركة اخر الشعر وهي احد المدات الثلث نحو قوله شعر اقلي اللوم عاذل والعتابن + وقولي ان اصبت لقد اصابن + والقافية المقيدة التي اخرها حرف ساكن غير المدات الثلث نحو قاتم الاعماق خاوي المخترقن ويحذف التنوين من العلم موصوفا

اجل

بحث نون التاكيد ثقيلة وخفيفة

حال من العلم اى حال كون العلم موصوفا بابن مضافا حال من ابن اى حال كون الابن مضافا الى علم آخر نحو جاءني زيد بن عمرو وانما يحذف لقصد التخفيف لطول اللفظ وثقل العلم و كثرة الاستعمال وتحذف حينئذ الف ابن خطا للتخفيف فى الكتابة والدلالة على الامتزاج وانما لم يحذف التنوين فى قوله جارية من قيس ابن ثعلبة مع ان قيسا علم موصوف بابن مضافا الى علم آخر لمكان الضرورة وحذفها فى غير ذلك نحو قوله تعالى قُلْ هُوَ اللّٰهُ اَحَدُ اللّٰهُ الصَّمَدُ فيمن قرأ احد بغير التنوين فى الوصل من الشواذ وقوله ولا ذاكر الله الا قليلا بحذف التنوين من ذاكر ونصب الله على الضرورة ثم لما فرغ من بيان التنوين شرع فى بيان التاكيد فقال نون التاكيد خفيفة ساكنة قدم النون الخفيفة على الثقيلة وان كانت فرعا للثقيلة عند اكثر الكوفيين لخفتها ومشددة مفتوحة لخفة الفتحة مع غير الالف سواء كانت الف الضمير نحو اضربان او الالف الزائدة فى جمع المؤنث نحو اضربنان فتقول اضربن ومكسورة مع الالف للتشبيه بنون الاعراب والتعادل بين ثقل الكسرة وخفة الالف وتختص اى نون التاكيد خفيفة او مشددة والجملة مستأنفة اى تختص كلواحد من نوني التاكيد بالفعل المستقبل فى الامر صفة المستقبل اى الفعل المستقبل الكائن فى الامر نحو اضربنّ والنهي نحو لا تضربنْ والاستفهام نحو هل تضربنّ والتمني نحو ليتك تضربنّ والعرض نحو الا تنزلنّ بنا فتصيب خيرا والقسم نحو والله لافعلنّ كذا لانهما وضعا لتاكيد الطلب والطلب انما يتعلق بالمستقبل الذي يكون امرا او نهيا او استفهاما او تمنيا او عرضا وانما يدخل فى جواب القسم وان لم يلزم فيه معنى الطلب تشبيها لجواب القسم بالمطلوب لدلالة القسم على اعتناء بشأنه وزيادة اهتمام له كالمطلوب وقلت اى نون التاكيد فى النفي تشبيها له بالنهي وان لم يكن فيه معنى الطلب نحو ان لا تفعلن وتلحق بالنفي كلما تقولن وربما يقولن لان القلة تلحق بالعدم وحمل عليه للمضادة كثيرا ما يقولن ولزمت نون التاكيد فى مثبت جواب القسم نحو والله لافعلن لان القسم محل التاكيد فكرهوا ان يؤكد والفعل بامر منفصل من الفعل وهو القسم من غير ان يؤكد بما يختصه ويتصل به وهو النون بعد صلاحية للتاكيد خلافا للكوفيين والاضافة فى مثبت القسم من باب جرد قطيفة وكثرت نون التاكيد فى الشرط المؤكد حرفه بما الزائدة مثل اما تفعلن قال الله تع فَاِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ اَحَدًا وذلك لانه لما اكد حرف الشرط بما الزائدة قصد وا تاكيد الفعل بالنون ايض لئلا يحط المقص بالذات وهو اصل من غير المقص بالذ وهو حرف الشرط وما قبلها اى ما قبل نون التاكيد مع ضمير المذكرين وهو الواو مضموم نحو اضربن للدلالة على الواو المحذوفة للساكنين قوله مع ضمير

المذكرين حال من ضمير مضموم ومع المخاطبة اى انثى المخاطبة اي التي خوطبت مكسور نحو اضربن
للدلالة على الياء المحذوف للساكنين وفيما عداه اى فيما عدا المذكور اى الواحد المذكر غائبا كان
او مخاطبا وفي الغائبة مفتوح للخفة نحو ليضربن واضربن ولتضربن فان قيل ظاهر هذا اللفظ يتناول
التثنية والجمع المؤنث لانهما داخلان في عموم قوله فيما عداه ولا يكون ما قبل النون فيهما مفتوحا قيل
معناه وفيما عداه مفتوح اذا لم يكن ما قبلها الف وهذا التقييد بدلالة قوله وتقول في التثنية والجمع
المؤنث اضربانّ واضربنانّ بزيادة الالف للفصل لئلا يجتمع النونات ويمكن ان يراد بقوله مفتوح اعم من ان
يكون حقيقة نحو اضربن او حكما نحو اضربان واضربنان اذ الالف في حكم الفتحة او في حكم العدم
لانها غير حاجز حصين لسكونها وضعفها وما قبلها مفتوح فلا يتوجه الاشكال فان قيل التقاء
الساكنين انما يغتفر في المدغم الذي قبله حرف مد اذا كان المدغم وحرف المد في كلمة واحدة وذلك لم يوجد في اضربان
واضربنان اذ الالف في كلمة اخرى والنون في كلمة اخرى فينبغي ان يحذف الالف لالتقاء الساكنين ولا
يغتفر كما حذف الواو في اضربن ولم يغتفر قيل في نحو ذلك مانع من حذف الالف اذ لو حذف الالف
من التثنية لالتبس بالواحد ولو حذف من جمع المؤنث لزم اجتماع النونات فعدم الحذف لعلة الالتباس
والاجتماع فكان التقاء الساكنين في نحو ذلك بجعل التقائهما على حده باعتبار اعتقاد الحكمي لخوف
اللبس ولزوم الاجتماع فجعل مغتفرا ولا يدخلهما اى لا تدخل التثنية وجمع المؤنث النون الخفيفة
لانها لو ابقي فيهما الالف لزم التقاء الساكنين لا على حده لعدم التشديد بعد المدة ولو حذفت
لزم اللبس بالواحد في التثنية واجتماع النونين في جمع المؤنث خلافا ليونس فانه اجاز ذلك وجعل
التقاء الساكنين مغتفرا اذا كان اولهما حرف لين وان لم يكن الثاني مدغما كما مر في الوقف وليس ذلك بمرضي عند
الاكثر وينبغي ان يكون مرضيا لامكان التكلم ولمجيء ذلك في الكلام المرضي كما في قوله تعالى آلآنَ وقد عصيتَ
قبلُ وهما اى نونا التاكيد الثقيلة والخفيفة في غيرهما اى غير التثنية وجمع المؤنث مع الضمير البارز
كالمنفصل اى كاللفظ المنفصل في حذف حرف العلة وتحريكها على التفصيل يعني يجب ان يعامل آخر الفعل
مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة الساكنة الصدر من حذف حرف العلة وتحريكها على التفصيل
يعني ان كان الضمير مدة يحذف الضمير والا تحرك على وفقه فتقول في اضربوا اضربُنّ وفي اغزوا اغزُنّ
بحذف الواو كما تقول مع الكلمة المنفصلة اضربوا القوم واغزوا الجيش بحذف الواو وفي اضربي و
اغزي اضرِبنّ واغزِنّ بحذف الياء كما تقول مع الكلمة المنفصلة اضربي القوم واغزي الجيش وفي
اخشوا اخشوُنّ بتحريك الواو وفي اخشي اخشيِنّ بتحريك الياء كما تقول مع الكلمة المنفصلة
اخشوُا القوم بتحريك الواو واخشيِ القوم بتحريك الياء وانما قال في غيرهما لانه ذكر كيفية لحوق
نون التاكيد بالمثنى وجمع المؤنث وليس المقصود ههنا بيان اتصال النون بالافعال الصحيحة لكونها ظاهرا

بل المقص بيان اتصال النون بالافعال المعتلة فان لم يكن فيه ضمير بارز بل مستكن فكالمتصل اى فيهما اى نون التاكيد كالساكن المتصل وهو الف التثنية فى رد ما حذف عنه تقول فى اغز اغزون وفى ارم ارمين وفى اخش اخشين كما تقول اغزوا وارميا واخشيا ومن ثم اى لاجل ان نون التاكيد مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل قيل هل ترين بفتح الياء لان النون لما كانت مع غير الضمير البارز كالكلمة المتصلة كان زوال سكون الامر لازما فيعود ما حذف للسكون فيقال ترين بياء مفتوحة واشبهت الف التثنية فى الاتصال فلم يعل اللام معها نحو ترمين وهل ترمين كما لم يعل مع الف التثنية المتصلة نحو هل تريان وهل ترميان وترون بضم الواو لعدم كونها مدة حتى يحذف لالتقاء الساكنين على نحو تحريكها كذلك فى الكلمة المنفصلة الساكنة الصدر كما يقال اخشوا القوم وترين بكسر الياء للساكنين كما فى اخشى الله هذه الامثلة من المضارع واغزون باعادة الواو المحذوف لزوال سكون الآخر بما هو كالكلمة المتصلة كما فى اغزوا وارميا واغزن واغز بحذف الواو كما فى اغزوا الجيش ولولا كان النون كالمنفصلة لكان هذه التقاء الساكنين على حده لكون الاول مدة والثانى مدغما فيما هو كالكلمة الواحدة بناء على الاتصال هذه الامثلة من الامر والنون المخففة تحذف للساكن اى لملاقاة الساكن بعدها كقوله **شعر** ولا تهين الفقير علك ان ∴ تركع يوما والدهر قد رفعه والكاف فى قوله للساكن بمعنى الوقت اى النون المخففة تحذف وقت ملاقاة ساكن بعدها بدليل عطف الظرف وهو قوله وفى الوقف فيرد اى اذا حذف النون فى الوقف فيرد ما حذف اذا لم يكن مفتوحا ما قبل النون لزوال موجب الحذف وهو التقاء الساكنين نحو اضربوا فى اضربن والمفتوح ما قبلها اى قبل النون تقلب الفا للوقف نحو اضربا فى اضربن وانما تقلب الفا قياسا على التنوين فانها تقلب الفا فى الوقف نحو زيدا وانما حذفت بملاقاة ساكن بعدها تشبيها بحرف المد فى امتداد الصوت وانها تحذف للساكن ولا تحرك فلذ هذه وحط للنون المخففة اللاحقة بالفعل من التنوين اللاحق بالاسم فانها لا تحذف بلا مانع عن الاضافة واللا تحذف المخففة حيث تحذف بلا مانع وانما حذفت فى الوقف ايضا مثلها لانها لما شابهت حرف المد حين حذفت للساكنين ولم تحرك حذفت فى الوقف ايضا مثلها وانتصابها قوله الفا على انه مفعول ثان لقوله تقلب لتضمين معنى الجعل وختم الكتاب بذكر حكم الوقف من حسن الختم او يقال ان الشيخ ذكر التنوين ونونى التاكيد المختصة بالاخر فى آخر الكتاب ثم اخر النون المختص باخر الفعل عن التنوين اذ الفعل يستحق التاخير عن الاسم ثم ختم بحث النون بانقلابها الفا فى الوقف وهذا كما ترى من باب حسن الختم والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

تمت

فہرست مطالب ابحاث کتاب غایۃ التحقیق شرح کافیہ نحو

مطلب	صفحہ	مطلب	صفحہ	مطلب	صفحہ	مطلب	صفحہ
بحث کلمہ	۳	بحث خبر کان و اخواتہا	۲۱۸	بحث المعرفۃ	۳۱۲	بحث افعال المدح و الذم	۴۱۹
اقسام لام جہارگانہ	۵	بحث اسم ان و اخواتہا	۲۱۹	بحث النکرۃ	۳۱۸	بحث الحرف	۴۲۲
بحث الکلام	۲۴	بحث المنصوب بلا التی لنفی الجنس	۲۲۰	بحث اسماء العدد	۳۱۹	بحث حروف الجر	۴۲۳
بحث المعرب و المبنی	۳۴	بحث ما ولا المشبہتین بلیس	۲۲۲	بحث المذکر والمؤنث	۳۳۰	بحث الحروف المشبہۃ بالفعل	۴۳۰
بحث الاعراب	۴۰	بحث المجرورات	۲۲۷	بحث المثنیٰ	۳۳۲	بحث الحروف العاطفۃ	۴۳۷
بحث غیر المنصرف	۵۹	بحث التوابع	۲۳۵	بحث المجموع	۳۴۰	بحث حروف التنبیہ	۴۴۱
بحث المرفوعات	۹۲	بحث النعت	۲۳۶	بحث المصدر	۳۵۰	بحث حروف النداء	۴۴۱
بحث التنازع	۱۰۱	بحث العطف بالحرف	۲۵۲	بحث اسم الفاعل	۳۵۳	بحث حروف الایجاب	۴۴۳
بحث المبتدأ و الخبر	۱۱۱	بحث التاکید	۲۵۹	بحث اسم المفعول	۳۶۰	بحث حروف الزیادۃ	۴۴۳
بحث المنصوبات	۱۳۶	بحث البدل	۲۶۳	بحث الصفۃ المشبہۃ	۳۶۱	بحث حرفا التفسیر	۴۴۵
بحث مفعول بہ	۱۴۲	بحث عطف البیان	۲۶۷	بحث اسم التفضیل	۳۶۷	بحث حروف المصدر	۴۴۶
بحث المنادی	۱۵۲	بحث المبنیات	۲۶۸	بحث الفعل	۳۷۰	بحث حروف التحضیض	۴۴۶
بحث التحذیر	۱۶۵	بحث المضمرات	۲۷۰	بحث الماضی	۳۸۱	بحث حروف التوقع	۴۴۷
بحث المفعول فیہ	۱۶۹	بحث اسماء الاشارۃ	۲۸۲	بحث المضارع	۳۸۲	بحث حرفا الاستفہام	۴۴۷
بحث المفعول لہ	۱۸۳	بحث الموصول	۲۸۹	بحث الامر	۴۰۱	بحث حروف الشرط	۴۴۹
بحث المفعول معہ	۱۸۶	بحث اسماء الافعال	۲۹۸	بحث فعل ما لم یسم فاعلہ	۴۰۲	بحث حرف الردع	۴۵۱
بحث الحال	۱۸۸	بحث الاصوات	۳۰۱	بحث المتعدی و غیر المتعدی	۴۰۳	بحث تاء التانیث الساکنۃ	۴۵۲
المجرور لا یتقدم علی الحال	۱۹۳	بحث المرکبات	۳۰۲	بحث افعال القلوب	۴۰۵	بحث التنوین	۴۵۲
بحث التمیز	۱۹۹	بحث الکنایات	۳۰۳	بحث الافعال الناقصۃ	۴۰۹	بحث نون التاکید	۴۵۳
بحث المستثنیٰ	۲۰۶	بحث الظروف	۳	بحث افعال المقاربۃ	۴۱۳		